الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد السابع



المكتب الإسلامي

الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد السابع

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ ـ هاتف : ٤٥٦٢٨٠(٠٥)
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ ـ هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

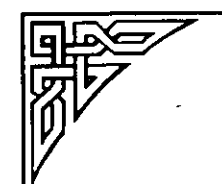
يَقُولُ تَعَالَى:

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾

(يُوسُفَ، ١٠٨)

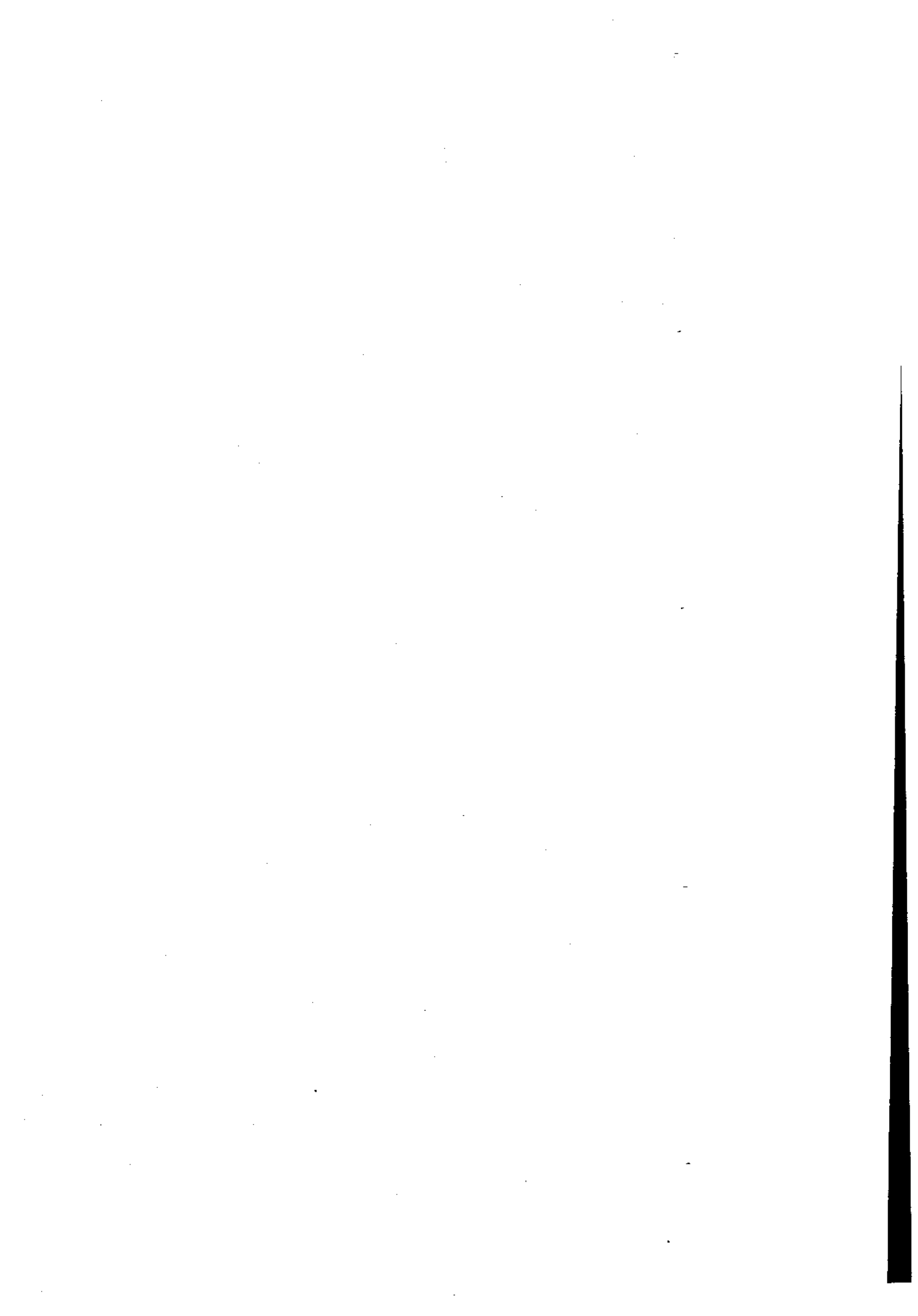
فهرس المحتويات

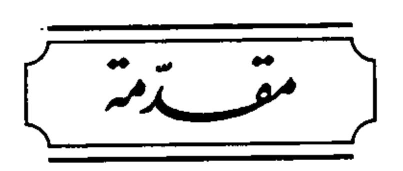
□□□□□□




نحو فهم متجدد







مقدمة

الحمد لله الذي اصطفانا لوراثة النبوة والكتاب، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر:٣٢]؛ وجعلنا بما نحمل من رسالة العدل والرحمة للإنسانية، خير أمةٍ أخرجت للناس، وناط استمرار الخيرية بمقدار ما تضطلع به الأمة من حسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله؛ وجعل التجديد والقدرة على التجاوز والنهوض، ومعاودة إخراج الأمة، من خصائص الرسالة الخاتمة، ذلك أن الخاتمية تعني الخلود وتوقف النبوات، والتصويب من قبل الوحي، والخلود يعني - فيما يعني - تجرد القيم السماوية عن حدود الزمان والمكان، والقدرة على الإنتاج والعطاء، في كل زمان ومكان.

والصلاة والسلام على الرسول الخاتم، محل الأسوة والقدوة وسبيل البصيرة والنور لكل مسلم، الذي كانت الغاية من رسالته إلحاق الرحمة بالعالمين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء]، والذي غطى بسيرته وسنته أصول جميع الحالات التي سوف تعرض لها الإنسانية في المجالات جميعاً، سقوطاً ونهوضاً، انكساراً وانتصاراً، هزيمة ونصراً، فكانت سيرته وسنته أنموذجاً يحتذى ويُستلهم في الحالات والظروف كلها. . وتبقى الإشكالية المطروحة باستمرار وفي كل مرحلة، في كيفية تحقيق الاقتداء، وكيفية وضع الحاضر بكل معطياته وجوانبه في الموقع المناسب، من مسيرة السيرة، الموقع الذي يشكل لنا محل الاقتداء في المرحلة التي نحن فيها.

٣٨٦٣/٢٠

وَبَعـْد:

فلعل إشكالية النهوض بهٰذه الأمة، وامتلاك الوسائل المناسبة للإصلاح والتجديد، وتوفير إمكانية التجاوز والتغيير للواقع البائس، ومحاولة المقاربة والاقتراب ما أمكن من الأنموذج، وتمثل سيرة خير القرون، هي الهاجس الدائم للمسلم الواعي، المدرك لرسالته ومسؤولية خلافته في الأرض ووراثته للنبوة والكتاب وإيصال الرحمة للناس كافة.

ذٰلك أنه أصبح من المسلمات اليوم، تلك الحقيقة التاريخية، التي تتمثل في الشعار الكبير، الذي بات مقروءاً ومسموعاً من كل مسلم، مهما كانت درجة ثقافته: أن التخلف والسقوط الذي لحق بهٰذه الأمة إنما كان بسبب بعدها عن الإسلام وانسلاخها عن قيمه ومجافاتها لأخلاقه، لا بسبب استمساكها به؛ لأن التاريخ والواقع يكذب ذٰلك؛ وأن السبيل إلىٰ نهوضها ومعاودة إخراجها واسترداد دورها وتحقيق فعلها وفاعليتها إنما هو بالعودة إلىٰ قيم الإسلام والاستمساك بها؛

أقول: بأن هٰذا أصبح مسلمة عند جميع المسلمين تقريباً، ولا يحتاج إلىٰ مزيد من الخطب الحماسية والمواعظ والكتب والدروس، وإنما الأمر الذي ما يزال غائباً بالأقدار المطلوبة ولمَّا نلمح منه بعد إلا بوارق والتماعات هنا وهناك، لا تحقق إضاءة الطريق المطلوبة بمقدار ما تحمل من دلالة علىٰ أن هٰذه الأمة ما تزال علىٰ قيد الحياة، وأنها تمتلك القابلية والقدرة علىٰ الحركة: عدم وجود الدراسات الجادة والموضوعية والمتخصصة والمحيطة، البعيدة عن الندب والبكاء وقرع الطبول ورفع الأصوات والانحباس في المشكلات الماضية واستدعائها لمحاصرة الحاضر؛ دراسات تبين سبب أو أسباب الانسلاخ عن الإسلام، الذي انتهىٰ بالأمة إلىٰ ما هي عليه، ومن ثم استلهام ذٰلك أثناء النظر ووضع البرامج والخطط للخروج بالأمة من الحال التي هي عليها أو معاودة إخراجها لتقلع من جديد.

ذٰلك أننا ـ فيما أرىٰ ـ ما نزال نعيش مرحلة الشعارات في معظم المجالات التي امتدت بنا أكثر من اللازم والتي تلقىٰ القبول عند جماهير

الأمة بسبب معاناتها، وقد لا تكلفنا إلا القدرة علىٰ مزيد من البيان والضخ الكلامي من علىٰ المنابر علىٰ رؤوس العباد، مع الاستمرار في حالة العجز عن الوصول إلىٰ البرهان وتحويل هٰذه الشعارات إلىٰ برامج وخطط تأخذ في اعتبارها الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة والزمن المطلوب والموقع المناسب من السيرة، الذي يمنحنا بصيرة الاقتداء والاستلهام والتنزيل علىٰ الواقع وتقويمه بقيم الإسلام.

وبالإمكان القول: إن الخطب الحماسية، والدروس، والمواعظ، والكتابات العاطفية، وقرع طبول الخطر، وطرح الشعارات، استطاعت إلىٰ حد بعيد أن توقظ حس المسلمين بالمشكلة التي يعانون منها، أو استشعار المشكلات التي يعيشونها.

لكن يبقىٰ الحس بالمشكلة، والقلق عليها، لا يعني الوعي بأبعادها، ولا الإحاطة بعلمها، فالإحساس شيء والإدراك شيء آخر.. فالتمحور حول الشعار وإعادة إنتاجه بصور وأشكال متعددة، والتقرير أن الحل للمشكلات لا يتحقق إلا بالعودة للإسلام، ورفع شعار حتمية الحل الإسلامي، وما إلىٰ ذٰلك، لم يغير من الواقع شيئاً، ولم يعد يضيف قناعات جديدة، ونخشىٰ عليه من التراجع وفقدان البريق، وعلىٰ الأخص إذا عجزنا عن مجاوزة ذٰلك إلىٰ وضع برامج عملية.

ونخشىٰ أن نقول: إن التمحور حول الشعارات وتعميق الإحساس بالمشكلة دون امتلاك القدرة علىٰ وضع البرامج والخطط التنموية، أو دون تحديد أهداف مرحلية ووضع أوعية مدروسة لحركة الأمة، سوف يؤدي بالكثير من الشباب إلىٰ أنواع من الانفجارات الاجتماعية، والممارسات غير المحسوبة، والحسابات غير الدقيقة، والدخول في الكثير من المعارك الخطأ، التي قد نظن أننا نطلق فيها النار علىٰ عدونا، ولٰكن يتبين فيما بعد أننا أطلقنا النار علىٰ أنفسنا، ومارسنا الانتحار الجماعي.

فما أكثر المعارك الخطأ التي دخلناها تحت شعارات إسلامية، وقدمنا لها الضحايا والتضحيات الهائلة، والأثمان الباهظة، وتبين أننا مستعارون

لصالح الآخرين! وكثيراً ما نحسن الموت في سبيل الله، وقليلاً ما نحسن الحياة في سبيل الله.

إن العمل علىٰ زيادة الإحساس بالمشكلة وتدفق الحماس لها دون وضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة، هو في المحصلة النهائية الذي دفع بالطاقات والإمكانات إلىٰ أنواع من التهور والاندفاع غير المحسوب.. بحيث قد نكون نحن، أعني الذين تخصصوا في صناعة الحماسات، أصحاب المسؤولية عن ذٰلك بالدرجة الأولىٰ.

وقد تكون المشكلة أيضاً أن الكثير ممن يتصدرون العمل الإسلامي، ويرفعون الشعار الإسلامي، وتلتف حولهم جماهير الأمة، بسبب قدرتهم علىٰ إثارة الحماس، يتوهمون أن الانحياز لهم والاختيار لزعاماتهم ذات الصوت العالي.

والحقيقة أن الانتصار والانحياز إنما هو للشعار الإسلامي وليس لمن يرفعه، وبالتالي يعجز عن ترجمته إلىٰ برامج وخطط تصب فيها الطاقات وتوفر لها الإمكانات.. ففي كثير من الأحيان يكون الانحياز للإسلام وليس لمن يرفعون شعاره وإن توهموا غير ذٰلك؛ لأنهم في غالب الأحيان يفتقدون خصائص وصفات الزعامة والقيادة المبصرة لأهدافها ووسائلها واستطاعاتها، في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة.. والواقع شاهد إدانة علىٰ ذٰلك.

ولا نريد هنا أن نبخس الناس أشياءهم ونغمط دور حركات التجديد والنهوض وما أيقظته في الأمة من حس بالمشكلة وتحقيق بعض الخطوات علىٰ طريق الحل للمشكلات المعقدة والمتراكبة، كما لا يمكن أن نقول: بأنها أخفقت ولم تحقق نجاحاً بإطلاق، فذٰلك عور عقلي؛ فالحقيقة أنها حققت بعض النجاح في مواقع وجوانب كثيرة يمكن أن تشكل طريق هداية وبصيرة، وأخفقت في بعض الجوانب التي يمكن أن تشكل عظة وعبرة ودرساً ووقاية.

من هنا نقول: إن دراسة وتقويم حركات التغيير والتجديد من خلال

دراسات موضوعية وأدوات صحيحة، بعيدة عن الحماس والانحياز وإشاعة ثقافة الإلقاء بالتبعة علىٰ الآخرين، وإعفاء النفس، والتنازل عن دراسة الأسباب، بحجة أن ذٰلك من قدر الله، يمكن أن تغني التجارب وتضيف أعماراً إلىٰ عمرنا، وعقولاً إلىٰ عقلنا، وأزمنة إلىٰ زماننا، وتشكّل لنا بصيرة لمسالك العلاج ورؤية المستقبل.. أما أن نحبس أنفسنا فيها، ولا نرىٰ إلا الجوانب الإيجابية، ونقضي في الدفاع عنها وإيجاد الذرائع والمسوغات لإصاباتها، فذٰلك بداية السقوط والعجز، وتحول الماضي ليصبح مستقبلاً، علىٰ الرغم من المتغيرات كلها.

ولعل المشكلة أو الإشكالية والإصابة التي لحقت بالكثير من حركات التجديد والنهوض والوراثة الحضارية ـ فيما نرىٰ ـ إضافة إلىٰ ما أشرنا لبعض ملامحه، أن الكثير منها تحركت تحت ضغط إحساسها بالمشكلة، ونظرت إلىٰ المشكلات علىٰ أفضل الأحوال وكأنها ذات بعد واحد، لذٰلك جاءت المعالجات والمقترحات جزئية وثمرة لردود فعل في غالب الأحيان ما لبثت أن اختفت وعجزت عن تقديم الحلول المناسبة، وسارت الأمور أو التعقيدات في مسار آخر ولصالح (الآخر).

وأعتقد أن المشكلات التي تعاني منها الأمة اليوم، بلغت من التعقيد والتداخل والغموض مبلغاً كبيراً، وأصبح من الصعب الإحاطة بعلمها من خلال اختصاص معرفي واحد، أو رؤية فرد واحد، أو أفراد ينحدرون من رؤية واحدة، أو تنظيم واحد؛ أفراده نسخ مكررة، علىٰ أحسن الأحوال، لا تخرج في مجموعها عن رؤية الفرد الواحد؛ لذٰلك لا بد أثناء النظر إليها من توفر مجموعة تخصصات معرفية تمكّن من رؤيتها من جميع الجوانب، ومن ثم وضع الخطة والبرامج العملية لكيفية التعامل معها.

وسوف لا يتحقق هٰذا لجماعات وتنظيمات مفتونة برأيها لا تقرأ إلا نفسها منفصلة عن جسم الأمة تفتقد التكامل المعرفي والتخصصي حتىٰ ولو جمعها الإحساس بالمشكلة والأماني والرغبات في تغييرها، وإنما لا بد لهٰذه المهام الكبيرة والمعقدة من مؤسسات ومراكز بحثية تتوفر فيها جميع

التخصصات العلمية والمعرفية، تكون مهمتها تحويل الإحساس بالمشكلة إلىٰ إدراك لأبعادها، ومعرفة أسبابها، ووضع خطة لكيفية التعامل معها، وأكثر من ذٰلك أن تتوفر هٰذه المؤسسات علىٰ رؤية مستقبلية تكون قادرة علىٰ الحيلولة دون حصول بعض المشكلات، والحيلولة دون التصرف إزاء المشكلات الواقعة بكثير من التهور وسوء التقدير للإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة والنتائج المتوقعة والعواقب البعيدة.

ولا يعني هٰذا أبداً مجرد الإعلان عن إنشاء مراكز دراسات أو إقامة أقسام إسلامية أو كليات في الجامعات تعاني من غربة الزمان، وقد تفتقد أدنىٰ المقومات والأدوات، والتي قد تتحول إلىٰ مشكلة بدل أن تقدم حلاً، ويتمحض هدفها لتصبح في خدمة الأشخاص القائمين عليها بدل أن يكونوا في خدمتها، فيصبح الشخص هو المؤسسة، وتلتبس الذات بالقيم، وتنشأ كهانات محورية تحول دون أي حراك ثقافي أو اجتماعي أو معرفي، وبذٰلك يتكرس التخلف ويتفاقم ضغط المشكلات علىٰ حياتنا.

وفي تقديرنا أن الإعلان عن قيام مراكز دراسات أو كليات أو أقسام في الجامعات أو حتىٰ جامعات، لم يخرج عن نطاق الشعارات ودفق الحماسات والعناوين الفاقدة للمضامين، سواءً من المتخصصين أو من المواد العلمية وتوصيفاتها، ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن ذٰلك جميعه لم يحقق المأمول، ولم يشكل عقلاً للأمة، ومختبراً لمشكلاتها، واستشرافاً لمستقبلها، أو بمعنًى آخر لم يكن قادراً علىٰ استدعاء الفاعلية المطلوبة لمجتمع المسلمين، ولم يحقق له البصيرة، علىٰ مستوىٰ الذات والآخر.

وقد لا نحتاج كثيراً إلىٰ القول: بأن الرقم والمعلومة هما قوة المستقبل أو القوة المرنة المستقبلية، صاحبة الغلبة الحضارية، وإن مراكز البحوث والدراسات في العالم هي حواس المجتمعات وعقلها، وأنه يتوفر لديها جيوش من الخبراء والعلماء والمتخصصين بشعب المعرفة جميعاً، لدرجة يمكن القول معها:

إن مراكز البحوث والدراسات هي المخابر الحقيقية لفعل الأمة، وهي

مراكز التخطيط وصناعة القرار، علىٰ الأصعدة المتعددة، وأن القيادات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تخرج عن كونها محل استيعاب القرار وإصداره؛ ومن ثم تعود المراكز مرة أخرىٰ لدراسة نتائجه وعواقبه ونقده للارتقاء إلىٰ قرارات أخرىٰ أحكم تأتي نتيجة للتراكم المعلوماتي والمعرفي والاختبار الميداني.

وأكثر من ذٰلك نقول: إن هٰذه المراكز أصبحت تقود المجتمع، وتصنع له أهدافه، وتستقرئ أو تستطلع توجهاته، لتأتي الخطط واقعية ومنسجمة مع الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة، وملائمة للمعادلة الاجتماعية للأمة.

وهٰذه المراكز لم تعد تقتصر علىٰ قدراتها الذاتية، بل تحاول في عصر العولمة استقطاب الخبرات حيثما كانت، لذٰلك نقول: إن الادعاء لن ينفعنا شيئاً مهما كان تاريخنا ناصعاً إذا لم نستوعبه ونستلهمه، ومهما كانت قيمنا صحيحة وسليمة إذا بقيت معلقة علىٰ المنابر بعيداً عن تقويم واقع الناس بها، حيث لا مكان للكسالىٰ والمغفلين في عالم الأذكياء والنابهين.

وفي غياب هٰذه المراكز والتخصصات تستمر معاناتنا من الإصابات المتعددة والمتوالية علىٰ الرغم من التقدم الكبير في الإحساس بالمشكلة، الذي يسلمنا من معاناة إلىٰ معاناة، لذٰلك فمن حقنا إدانة الواقع والدعوة إلىٰ إعادة النظر في أفكارنا واجتهاداتنا وفهمنا ومسالكنا وأشخاصنا، لأن نواتج ذٰلك جميعه هو الحال التي نحن عليها.

فإذا كنا نمتلك النص السليم الصحيح الخالد، والتنزيل علىٰ الواقع بحراسة الوحي، ونمتلك التجربة التاريخية، والأنموذج المتكامل للحالات التي تتقلب فيها البشرية، ومع ذٰلك نعجز عن تحقيق النقلة المطلوبة، وتجاوز الواقع الأليم، والمعاناة المريرة، فمعنىٰ ذٰلك أننا بحاجة إلىٰ الشجاعة والجرأة في توجيه الاتهام بالدرجة الأولىٰ إلىٰ أفكارنا واجتهاداتنا ومؤسساتنا وأشخاصنا والقيادات القائمة علىٰ أمر الدعوة والعمل الإسلامي،

والدعوة إلىٰ التقويم والمراجعة، فالقبول باستمرار هٰذا الحال، قبول بالتقهقر والتراجع.

وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا: إننا بأشد الحاجة إلىٰ العودة للذات والعكوف عليها، وإعادة قراءة الحكمة من تشريع الاعتكاف بأبعاده كلها، وكونه عبادة من العبادات، ومن ثم ممارسة التوبة الفكرية والسلوكية وإدانة الحال المتردي بكل أدواته وأشخاصه، في محاولة للإقلاع وإخراج الأمة من جديد.

إن هٰذه الدعوة للعكوف علىٰ الذات والمراجعة ليست هروباً من الواقع، وإنما محاولة للانفكاك عنه ومعاودة الاستعداد للرجوع إليه، ومعالجته باجتهاد جديد وأدوات جديدة.

هي محاولة لاسترجاع الفعل وتحديد الخلل فيه وتحديد مواطن التقصير واكتشاف أسباب القصور، وفك الالتباس بين القيمة والذات؛ بين الأفكار والأشخاص؛ بين الحق وبين الرجال؛ وتصويب موازين التقويم والمراجعة حتىٰ يُعرفَ الرجالُ بالحق ولا يُعرف الحقُّ بالرجال، ليصبح ذٰلك ثقافة عامة تجعلنا نعرف وننكر حتىٰ نعرف الحق فنعرف أهله.

أما أن يبقىٰ ذٰلك مقولة، أول من يتنكر لها الذين يرفعونها، فهٰذا يعني إجهاضاً للقيم، وقضاء علىٰ أي أمل في النهوض، وتكريساً للتقهقر والتخلف والتراجع، مهما حمل من شعارات الإصلاح والنهوض.

والحقيقة المشهودة أن تفاقم الإحساس بالمشكلات التي يعاني منها عالم المسلمين، وعدم وجود الحلول الشرعية والأوعية السلوكية لحركة الأمة، كان وما يزال يؤدي إما إلىٰ الهروب والعزلة، وإما إلىٰ نوع من ممارسة الانفجارات والانتحارات، والإقدام علىٰ المعارك العشوائية، التي لا تمكننا من الرؤية السليمة، فقد يكون ذٰلك القتال والجهاد تحت رايات عُمِّيَّة، والعياذ بالله، يغرينا بها ويصنعها لنا الأعداء لنكون حطبها وأول ضحاياها.

إن زيادة الإحساس بالمشكلة دون الوعي بأبعادها والإحاطة بعلمها

وكيفية التعامل معها يتحول إلىٰ حال سلبي، يجعل منا رصيداً جاهزاً للاستعمال والاستخدام والتضحية وسهولة إغرائنا لدخول معارك غير محسوبة ولا مخطط لها، حتىٰ من قبل خصومنا وأعدائنا.

والاستقراء للكثير من إصاباتنا ومشاكلنا يحمل الدلالة والإدانة الواضحة لممارساتنا وأساليبنا.

فتفاقم إحساسنا بالمشكلة وعدم إدراكنا لها والإحاطة بعلمها يدفعنا لسوء التقدير ومن ثم الإقدام علىٰ معارك خاسرة ابتداءً؛ لأننا لا نملك أدواتها ولا أسلحتها، وبذلك نغفل عن سلاحنا الحقيقي وقدراتنا الفاعلة.

ومما لا شك فيه عندي، أننا بما نمتلك من قيم سماوية معصومة وتجربة تاريخية حضارية الأقدر بالحجة والبرهان.. وما نمتلك من أسلحة فكرية ومخزون تراثي زاخر تجعلنا الأقدر علىٰ الحوار والنقاش، بينما خصمنا أو عدونا هو الأقدر علىٰ المواجهة بما يمتلك من أجهزة وأسلحة وأدوات وتقنيات ومساندات.. فهو يمتلك السنان ونحن نمتلك البرهان.. فعدولنا عن سلاحنا المؤثر والفعال إلىٰ المراهنة علىٰ أسلحة تملكنا ولا نملكها، يُورث الكثير من الكوارث والمصائب، علماً بأن رسالتنا ابتداءً هي رسالة إقناع، وعنوان حضارتنا ورسالتنا: «لا إكراه أو إجبار أو هيمنة»، وحتىٰ لو ملكنا التفوق في سلاح المواجهة فتُحَدد مهمته في حماية الحريات، التي تشكل المناخ المناسب للإقناع والبرهان، لا أن يكون سبيلاً للهيمنة وسلب الحرية وإلغائها.

من هنا نقول: إن الكثير ممن يحسنون تنمية الإحساس بالإشكالية التي لحقت بعالم المسلمين ليسوا بالضرورة مؤهلين للتخطيط ووضع البرامج، وإنما دورهم يجب أن يتوقف عند مهمة إيقاظ الوعي وتحقيق الصحوة، أما كيفية تحريك الوعي ووضع البرامج المناسبة له فقد تكون مهمة خبراء وفقهاء وليس خطباء ووعاظ.. والمشكلة المستمرة تكمن في عدم تقسيم العمل وفسح المجال أمام التخصصات المعرفية جميعاً، بحسب الإشكالية المطروحة، الأمر الذي سوف يكرس استمرار التخلف.

إضافة إلىٰ إشكالية خطيرة نعتقد أنها تحولت إلىٰ مسلمة في كثير من أذهان الإسلاميين، وأورثتنا الكثير من الجمود والتخلف والركود الذهني، وأفقدتنا الفاعلية الثقافية، وهي الظن بأن الوحي يقابل العقل، وأن الخيار المطروح أمام المسلم إما أن يختار معرفة الوحي فيكون مسلماً، أو يختار معارف العقل فيصبح علمانياً أوعقلانياً، أو غير ذٰلك من الأوصاف والأحكام المحزنة التي جاءت ثمرة للتخلف ورد الفعل غير السوي علىٰ واقع التدين العالمي.

وقد لا يتسع المجال للكثير من الكلام عن هٰذه الإصابة التي لحقت بالذهنية الإسلامية، أو ذهنية بعض المبتدئين، فسهل عليهم إطلاق تهمة العقلاني، بمعنىٰ الخارج عن الوحي، علىٰ كل من يستخدم عقله، وكأن الله خلق العقل للعطالة وعدم الاستخدام، وكأن الذين يلتزمون بالإسلام من المفترض أن يكونوا غير عقلانيين، أو ممن لا عقل لهم!

ومن المحزن أن يعيش ويستمر هٰذا الفهم في بعض الأذهان علىٰ الرغم من الجهود الكبيرة والمتميزة التي بذلها شيخ الإسلام ابن تيميه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه العظيم «درء تعارض العقل والنقل»، لحل هٰذه المعادلة الصعبة، وفك الالتباس في بعض الأذهان؛ إلا أن بعض الرواسب لعلل التدين عند الأمم السابقة التي تسربت للمسلمين لا تزال عالقة ببعض المتدينين.

ولعل السبب في ذٰلك أن الإصابات التي لحقت بالتدين، غير الإسلامي، وما مارسه رجال الدين والكهان باسم الدين وباسم الوحي، وهو ليس من الوحي في شيء، لأنه يناقض العقل والعلم، جعل الكثير من المفكرين والعلماء عندهم أمام هٰذه المعادلة الصعبة التي وُضعوا أمامها أن يختاروا العقل، بحجة أن العقل قائم علىٰ البرهان، ومهمته تنظيم شؤون الدنيا، والدين قائم علىٰ التسليم المطلق وعدم التفكير، والحديث عن شؤون الآخرة، ففصلوا الحياة عن الدين؛ فالعقل للدنيا، والوحي أو الدين للآخرة؛ فكانت ردة الفعل غير السوية أننا وضعنا أنفسنا أمام هٰذا الخيار الصعب، فكان من الطبيعي أن نختار الوحي ونتهم كل من يختار العقل.

وفي تقديري أن هٰذه المقدمة الخطأ، هي التي قادتنا إلىٰ النتيجة الخطأ، فالدين عندنا برهان، وليس تسليماً بدون تفكير، وتنظيم شؤون الدنيا والآخرة؛ والتفكير وظيفة العقل، والتفكير سبيل الإيمان، وهو فريضة إسلامية، والعقل محل الوحي ووسيلة الاجتهاد والتجديد والامتداد وتحقيق الخلود.

والقضية مبنية علىٰ التكامل، وليس علىٰ التقابل، كما يقال، فأنا اختار الوحي، وأتعامل معه بعقل، ذٰلك أنه من المعلوم وحياً أنه إذا سقط العقل غاب الوحي وبطل التكليف. إضافة إلىٰ أن تنزيل أحكام الوحي ومعارفه علىٰ الواقع، ووضع الخطط والبرامج في ضوء قيم الوحي، لتقويم مسيرة الحياة هي من عمل العقل والاجتهاد.. فإبطال عمل العقل محاصرة للوحي، ورفعه من فاعلية التنزيل علىٰ الواقع وإصلاحه إلىٰ خانة الترك.

وبدون العقل، والتبصر، والاجتهاد والتجديد، وفهم الواقع والتنزيل عليه، وتقويمه بقيم الوحي، في ضوء استطاعاته، والعجز عن كيفية استرداد أنموذج الاقتداء وكيفية التعامل معه، وتحديد محل الاقتداء في ضوء الظروف، والعجز عن توظيف التراث كرصيد وعبرة وعظة وخبرة وملكة تمكّن من رؤية الحاضر وبصارة المستقبل، تتحول قيم الوحي من حل المشكلات إلىٰ مشكلة يصعب التعامل معها أو استلهام الحل منها، وفي ذٰلك إساءة لشريعة الله، وإجهاض لقيم الدين، وفشل في حل معادلة النهوض التي ما زالت مستعصية.

والناظر في السيرة، التطبيق العملي لقيم الوحي، يدرك أن الإحساس الكبير بالمشكلة لم يُخْرج جيل خير القرون عن الصبر والتأني والتشاور ورسم الخطط الدقيقة والملفتة للخروج من الأزمة، وإدارة الأزمة وعدم الانحباس في إشكالية الأزمة والعجز عن التعاطي معها وحسن التقدير للإمكانات المتاحة والظروف المحيطة وتقسيم العمل وإيكال الأمور إلىٰ أهلها.. فمتىٰ نستوعب - نحن - قيمنا وتاريخنا بعيداً عن الفخر واستدعائه لمعالجة مركب النقص، ونستوعب الآخر، فنكون بمستوىٰ إسلامنا وعصرنا؟

وبعد؛

فهٰذا الذي نقدمه في هٰذا الكتاب هو دعوة للنظر والمراجعة، ومحاولة للمساهمة في هٰذه المراجعة، من خلال بحثين كتبا في مناسبتين مختلفتين حول مؤهلات الوراثة الحضارية والخصائص المطلوبة للأمة حتىٰ تكون شهيدة علىٰ الناس كما أراد لها ربها، وبذٰلك تتحقق الخيرية لها وللإنسانية، وأن القعود أو التقصير في هٰذه المهمة سوف يكون سبيلاً إلىٰ الفتنة والفساد العريض، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍۚ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنفال].

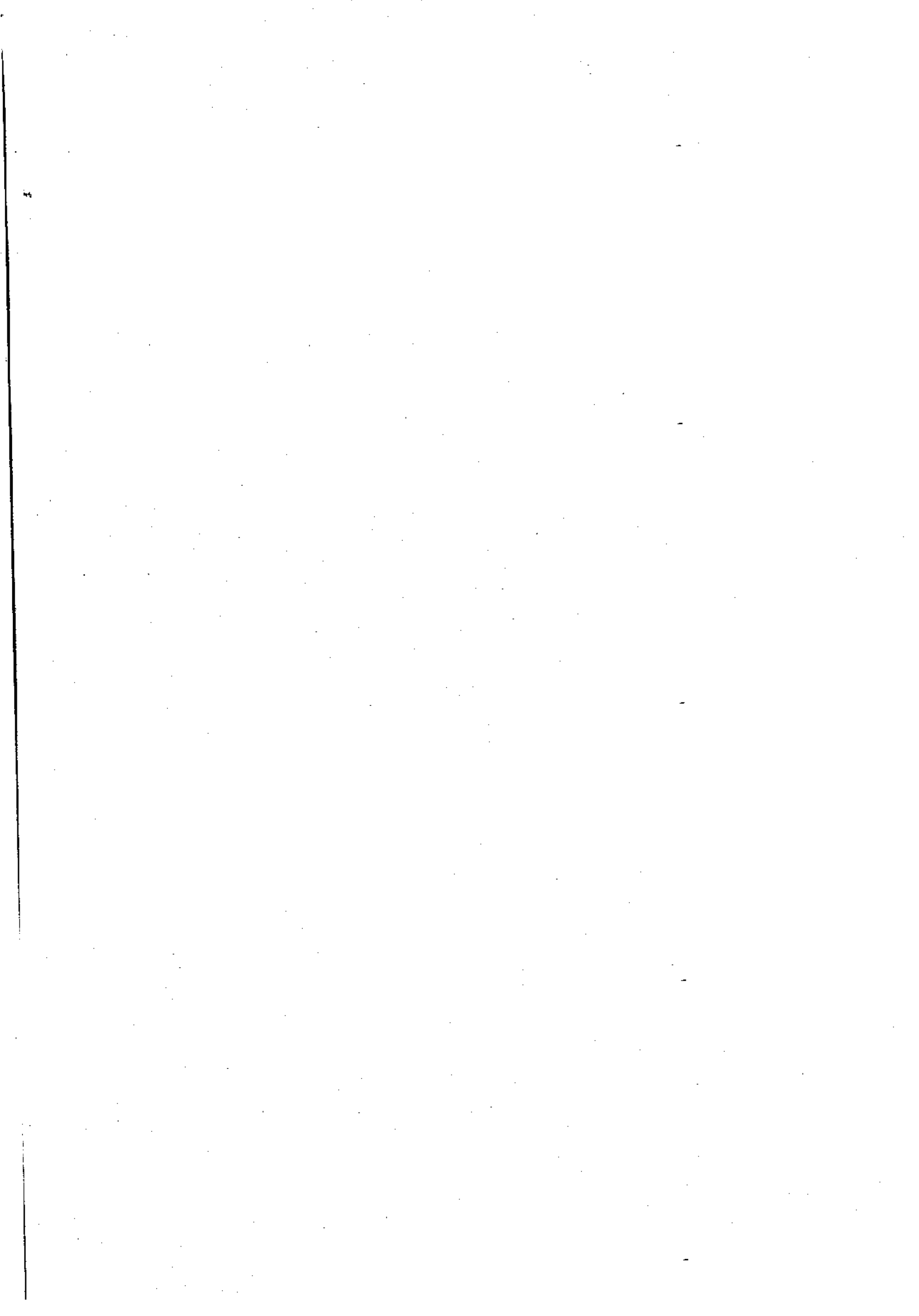
والله الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل.

□ □ □ □ □ □

الوراثة الحضاريّة..
شروطٌ ومقوّمات[1]

---

(١) أصل البحث مساهمة ضمن كتاب: «الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد»، الذي أعده مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في الدوحة (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠).



التعامل مع مسألة الوراثة الحضارية، والنظر في تجلياتها علىٰ أكثر من موقع، ليس من الأمور البسيطة، أو السهلة التناول، علىٰ الرغم من الفضاء الحضاري الكبير، الذي قد يتيح أقداراً من الحركة والنظر، حيث إن الباحث هو جزء فاعل ومنفعل بهٰذا الفضاء الواسع، ذٰلك أن حركة الحضارة وتجلياتها المتنوعة تخضع لسنن ونواميس في الأنفس والآفاق، وتتداخل فيها عناصر متعددة، وتتدافع فيها أقدار، ويتشابك فيها الزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل.. الماضي الذي يشكل جذور الحضارة الممتدة في العمق، والحاضر الذي يشكل مستقبل الماضي، بكل ما انتهىٰ إليه هٰذا الماضي، كما أنه يشكل في الوقت نفسه ماضي المستقبل، الذي يشكل آفاقه ومؤشراته واستشرافاته وتحولاته، وتخطيطاته.

لذٰلك نقول: بأن أي استشراف للمستقبل وتتبع لمسيرة الحضارة ومآلاتها لا بد له من استشراف الماضي، والإحاطة بدراسة الحاضر ومعرفة تأويله لاكتشاف كنه الحضارة وقوانين الحركة وعوامل التأثير في هٰذه المسيرة.

وذٰلك يقتضي التوفر علىٰ مجموعة تخصصات وخبرات وأدوات بحثية متوازية مع مركب المسألة الحضارية، إضافة إلىٰ امتلاك الرؤية الثقافية أو الفلسفية أو العقدية عن الكون والإنسان والحياة، وعدم الاقتصار في ذٰلك علىٰ عالم الشهادة، بحيث تكون تلك الرؤية قادرة علىٰ الإجابة بشكل شاف عن عالم الغيب الذي هو في الحقيقة مصير الإنسان النهائي، أو مستقبل المستقبل، أو المحطة الأخيرة لمسيرة البشرية، لأن الحضارة هي في الحقيقة

المصب النهائي أو الثمرة والمحصلة النهائية لهٰذه الأمور مجتمعة، لذٰلك فهي أبعد ما تكون في تحقيقها وإنجازها عن مجال الرغبات والأمنيات والشعارات بكل ما تورثه من الحماس والتوثب والانفعال ـ وإن كان الحماس مطلوباً كحافز ـ كما أنها أبعد ما تكون عن المصادفة والعبث والانفلات من قوانين الحركة الاجتماعية وسننها.

لذٰلك أكدت الرؤية الإسلامية، أو معرفة الوحي بتعبير أدق، منذ الخطوات الأولىٰ لمسيرة الحضارة الإسلامية أهمية التعامل مع السنن الجارية بعيداً عن اعتماد العبث والمصادفة والسنن الخارقة في عملية البناء الحضاري، والوراثة الحضارية علىٰ حد سواء، وأن ذٰلك يخضع لسنن وقوانين ثابتة ومطردة لا تحابي أحداً، منوطة بعزمات البشر، كما أنها تخضع لموازين العدل والأمن التي تحقق لها الحماية والامتداد، علىٰ الزمن، قال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، موازين عادلة..

وقال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، إحساس وحماس بدون إدراك وتبصر، وتلاوة بدون تدبر وعمل.

وقال تعالىٰ: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب].

وما لم تدرك هٰذه السنن الجارية المطردة الثابتة التي تقع ضمن عزمات البشر، وتشكل في حقيقتها أبعاد التكليف الإلٰهي لحمل أمانة الاستخلاف والقيام بأمر العمران، وتستبعد السنة الخارقة التي لا يملكها إلا الله، والتي تؤكد من وجه آخر علىٰ مدىٰ الاطراد في السنن الجارية، حيث لا يستطيع خرقها إلاّ الذي خلقها، فسوف يستمر المسلمون في غرفة الانتظار، خارج الحاضر والماضي والمستقبل.. وما لم يدركوا ذٰلك فهم يكرسون التخلف، ويعانون العجز والتخاذل، ويهربون إلىٰ ماضيهم يفاخرون به للتخلص من مركب النقص وحالة العجز، وقد يلجأون لتسويغ واقعهم بتقطيع الرؤية الإسلامية والانتقاء من معرفة الوحي ما يكسبهم الاطمئنان

الخادع الناشئ عن أقدار من التدين المغشوش، البعيد عن إدراك حقيقة الدين ومقاصده ودوره في بناء الحضارة وهدفه في إلحاق الرحمة بالعالمين، وهو الغاية التي من أجلها كانت البعثة والنبوة.

والأمر الذي لا بد من الاعتراف به والتأكيد عليه هنا، أن مسألة الوراثة الحضارية لا يمكن أن تتحقق إلا بإدراك سيرورة الحضارة المعاصرة ومعرفة عللها، وبعبارة أدق: عواقبها، والتعرف علىٰ قوانين الحركة التاريخية والاجتماعية، وامتلاك القدرة علىٰ مدافعة سنة بسنة أو قدر بقدر، والتمكن من عملية التسخير لهٰذه السنن، والقيام بالتغيير والتحويل لوجهة الحضارة، ولحماية مسيرتها وتحقيق مقاصدها المأمولة، وذٰلك أكبر من أن يعالج بمقال أو كتاب أو يقتصر علىٰ جهد باحث في زمن معين أو مكان معين، نظراً لطبيعتها المركبة، وتداخل عواملها المتعددة، وتطور معارفها المتنوعة، وما يقتضيه ذٰلك من توفر الاختصاصات المتعددة، والأدوات البحثية المناسبة، والرؤية الثقافية التي تؤطرها وتحدد منطلقاتها وتبين مقاصدها، كما أسلفنا.

فمجرد التقريرات من أن الحضارة، نشوءاً وسقوطاً، تحكمها قوانين وسنن، دون التمكن من التخصصات التي تحيط بهٰذه السنن وفاعليتها وعوارضها، وتوفر الإرادة والقدرة علىٰ مدافعتها بسنن أخرىٰ، وقراءة أمراض الحضارة ومعرفة أسبابها ونتائجها وكيفية معالجتها، لا تخرج عن كونها شعارات وأمنيات وومضات حماس لا تغير من الواقع شيئاً، بل لعلها تزيد من حالة الاستنقاع الحضاري، وتوبِّخ أصحابها، لأنها تقضي علىٰ الهاجس، أو ما يسمىٰ بالقلق الحضاري، الذي يشكل المهماز والمحرض لكل إنجاز ووراثة حضارية.

لذٰلك نؤكد أن محاولتنا في تقديم بعض الملحوظات وإبصار بعض الملامح، لا تخرج عن فتح هٰذا الملف الكبير، واستدعائه للنظر والاهتمام والمساهمة في إدراك أبعاده وآثاره علىٰ الحاضر والمستقبل، وإثارة بعض الجوانب، لعلها تقوم بدور ما يسمىٰ بالوسيط الكيميائي الذي يحدث التفاعل المطلوب ويحرض وظائف العناصر المعطلة، ويحقق النتائج المرجوة،

وبذلك نساهم في تحقيق النقلة المطلوبة في الوعي الإسلامي، الذي إذا ما تحقق فسوف يحرك الطاقات، ويعيد الفاعلية المنطفئة، لتستأنف الأمة المسلمة دورها الغائب من جديد في الشهود الحضاري، والإسهام في العطاء الحضاري العالمي، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣].

- منهج النظر:

والمنهج الذي نراه للنظر في هٰذه القضية يقتضي:

أولاً: التعرف علىٰ الذات تماماً، بكل أبعادها، بما يمكن أن نصطلح عليه: «الإمكان الحضاري» الذي يؤهل الأمة المسلمة للقيام بالدور المطلوب لإلحاق الرحمة بالعالمين.. وسوف نحاول ما أمكن تجاوز المنهج الوصفي أو التقريري للإمكان الحضاري إلىٰ تقديم رؤية في كيفية تفعيل هٰذا الإمكان ليقوم بالدور المطلوب.

ثانياً: ومن ثم **التعرف علىٰ (الآخر)** بكل إنجازاته الحضارية، وإشكالاته أو إصاباته كشريك حضاري يمتلك أدوات السبق والغلبة والحضور في كل المواقع، وهٰذا يقتضي تأسيس منهج لفهم الحضارة الأوروبية المعاصرة، بأبعادها الفلسفية وتاريخها الثقافي ومنظومتها المعرفية وإنتاجها المادي الذي جاء ثمرة لذٰلك كله.

ذٰلك أن هٰذه الحضارة تشكل حضوراً في كل المواقع، ونكاد نقول: في كل بيت، تفرض أنماطها الاجتماعية والسياسية والإعلامية والمعرفية، وتغرق الأسواق بإنتاجها المادي، وترتهن الناس بسبقها الحضاري، وتحاول من خلال دعوتها إلىٰ العولمة احتياز العالم بخبراته وطاقاته وثقافاته، الأمر الذي يجعل التداول الحضاري والدوران الحضاري يتم داخل دائرة الحضارة نفسها، ويدور علىٰ محورها وفي فلكها.

ثالثاً: ومن ثم **تحديد موقع الأمة المسلمة من مسيرة هٰذه الحضارة**، والدور الذي يمكن أن تساهم به لإعادتها إلىٰ الجادة ونشر رسالتها وربط

الإنجازات العلمية والتقنية بأهدافها، وتخليصها من حالة العلم المدمر، أو العلم الذي لا ينفع، الذي استعاذ منه الرسول ﷺ، والذي يقتصر على أشياء الإنسان ويمثل وسيلة الإنجاز المادي لكنه في الوقت نفسه يؤدي إلى العاقبة السيئة (الوأد الحضاري).

نعود إلى القول: بأن الوراثة الحضارية ليست أماني وأحلام يقظة، ومكوث في غرفة الانتظار، وعدول عن السنن الجارية في الحياة والأحياء إلى السنن الخارقة، وترك ما نملك والتطاول إلى ما لا نملك، والتطلع إلى المنقذ الذي يهبط من السماء ليملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً وظلماً، ولو كان ذلك كذلك لكانت الحياة ضروباً من الفوضى والاختلال والظلم والانحلال الحضاري وانعدام المسؤولية وعبثية التكليف وانطفاء روح المنافسة والإبداع والإنجاز وموت الفاعلية، حيث يستوي الماء والخشب، والأحياء والأموات، والعلماء والجهلاء.

فالحضارة أمانة استخلاف، وعزمة بناء، وتراكم معرفي، واكتشاف للسنن الفاعلة في الأنفس والآفاق، وممارسة لعملية التسخير، وامتلاك للشروط والمقومات للقيام بأعباء الاستخلاف والعمران، التي تشكل المحور الأساس للتكليف الإلهي للإنسان والمجال الحقيقي للمسؤولية عن العمل.



من مرتكزات الإمكان الحضاري

لذلك فالوراثة الحضارية تقتضي توافر مجموعة شروط ومقومات، أو بعبارة أدق مؤهلات اصطلحنا علىٰ تسميتها «بالإمكان الحضاري»، الذي يشكل الأدوات الحضارية التي تمكن الإنسان ـ وهو محور الحضارة وهدفها ووسيلتها في الوقت نفسه ـ أن يُعملَها في محيطه، فيتحقق الإنجاز الحضاري.

ـ امتلاك النص السماوي السليم:

وقد يكون في مقدمة الأدوات والمقومات الحضارية، أو الإمكان الحضاري الذي تمتلكه الأمة المسلمة وتتفرد به، وتفتقده الأمم والحضارات الأخرىٰ، السائد منها والبائد، هو النص السماوي السليم الخاتم الخالد، والبيان النبوي المعصوم، الذي استوعب رصيد النبوة التاريخي وأصّل لسنن سقوط الأمم ونهوضها، أو قوانين الحركة التاريخية والاجتماعية، واعتبر ذٰلك منهجاً خالداً جارياً علىٰ الأمم جميعاً دون محاباة، نافذاً في كل زمان ومكان، واستحضر تاريخ الأمم السابقة كمختبر عملي ودليل علىٰ صدق السنن التي شرعها الله وبيان اطرادها، بل اعتبر السير في الأرض والتوغل في التاريخ مصدراً للمعرفة السننية التي تمكن الإنسان من رؤية المستقبل في ضوء هٰذا الاطراد، والتحقق بمزيد من الكشف لآيات الله وسننه في الأنفس والآفاق، حتىٰ يتأكد الإنسان من أحقية هٰذه السنن التي هي أشبه ما تكون بالمعادلات الرياضية الصارمة، حتىٰ تقود الإنسان المسلم المؤمن بها إلىٰ اليقين، وتمكنه من ممارسة الحضارة وتجنّب علل الأمم السابقة وأسباب سقوطها، قال تعالىٰ:

﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣]، وقال: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]: التوجه صوب التاريخ الإنساني وعدم الاكتفاء بالتجربة الذاتية حتىٰ ولو حرسها الوحي، والتوجه صوب المستقبل في رحلة كشف وتسخير تمتلك الأدوات البحثية والقوانين السننية للنظر والوصول إلىٰ اليقين والبرهان علىٰ صدق هٰذه السنن.

ولا شك أن امتلاك النص السماوي السليم الخالد، المجرد عن قيود الزمان والمكان، القادر علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان، المتواتر (المنقول بطريقة علمية تفيد اليقين)، يعتبر من أهم مرتكزات الإمكان الحضاري للأمة المسلمة.. النص الذي ما يزال قادراً علىٰ الإنتاج.

ولا يتسع المجال هنا للحديث عن الإقبال علىٰ الوحي الإلٰهي والإيمان به، الذي يكاد يكون يومياً في أكثر بلاد الحضارة تقدماً، وأشدها تخلفاً، في وقت معاً، الأمر الذي يشير إلىٰ تجرده عن قيود الزمان والمكان الحضاري، إضافة إلىٰ أن رحلة العلم الكبيرة والمذهلة والمتقدمة جداً لم تستطع أن تلحق أو تسجل إصابة واحدة علىٰ هٰذا النص الخالد، الأمر الذي يشهد له بالصحة والخلود، وتأكيد ما ورد بتعهد الله بحفظه، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر].

هٰذا النص الذي تحقق له النقل المنهجي مشافهة وكتابة، ورواه الجمع عن الجمع، الذي يحيل العقل تواطؤهم علىٰ الكذب، يعتبر من وجهة علمية وثائقية ومنهجية وتاريخية أقدم وثيقة تاريخية وردت بطريق علمي، في الوقت الذي تعوز النصوص الأخرىٰ، دينية كانت أو غير دينية، هٰذه الوثائقية، الأمر الذي دعا الكثير من علماء الأديان المقارنة والتاريخ إلىٰ اعتباره الوثيقة الوحيدة للتعرف علىٰ تعاليم الأديان وشرائعها وأقوامها، بطبيعة كونه وثيقة منهجية وليس بسبب الإيمان به، وهٰذا يشير إلىٰ إحدىٰ خصائص القرآن المعيارية في الاعتراف بالكتب السابقة والهيمنة عليها.

وقد تكون المشكلة الحضارية أو المأزق والمعوق الحضاري اليوم، في كيفية تعامل المسلمين مع هٰذا النص الخالد الذي أُنزل لإحداث تغيير، وبناء حضارة، وأداء رسالة، وإلحاق رحمة بالعالمين، وكيفية تنزيله علىٰ واقع الناس وتقويم سلوكهم به، وتحقيق مقاصده وأهدافه في الحياة، حيث أُنزل ليُتدبر ويُعمل به، فجعل الناس من تلاوته وطباعته وتسجيلاته عملاً، ذٰلك أن التلاوة والطباعة والتسجيل والتوثيق والنقل الصحيح لا تخرج في النهاية عن أن تكون وسائل، فلا يجوز أن تنقلب أهدافاً. . فإذا لم تُعْمَل في تحقيق الأهداف والمقاصد، تفتقد قيمتها كوسائل أيضاً، لذٰلك نرىٰ ازدياد من يحملون القرآن من الحفظة، وشيوع الطباعة، وانتشار الكاسيت، في الوقت الذي نرىٰ فيه تراجع العمل وفشو الأمية العقلية والتخلف الحضاري.

لذٰلك حتىٰ تفيد الأمة المسلمة من هٰذا الإمكان الحضاري الأساس، لا بد لها من المراجعة وإعادة النظر وتغيير منهج التعامل، لأن ما نحن عليه من التخلف والركود هو دليل فساد منهج التعامل.

ـ خلود النص:

ولعل من الإمكان الحضاري الذي تتميز به الأمة المسلمة، والذي يمنحها القدرة علىٰ التجدد والتجديد ومتابعة الإسهام والعطاء العالمي: خلود النص الذي يدفع الأمة باستمرار إلىٰ الاجتهاد وإعمال العقل في استشراف المستقبل، ووضع الأوعية والتخطيط لحركة الأمة ضمن أطر القيم الشرعية التي أسستها معرفة الوحي، والاجتهاد في إيجاد الحلول للمشكلات والأزمات الطارئة، وجعل التفكير فريضة إسلامية، والاجتهاد في تنزيل القيم علىٰ الواقع ديناً ومصدر تشريع، كما جعل التجدد والتجديد أحد التكاليف الشرعية الكبرىٰ، وأن هٰذا التجديد من طبيعة هٰذا الدين ولوازم خلوده لنفي نوابت السوء، والعودة إلىٰ الينابيع الأولىٰ، وتقويم مسيرة الأمة بقيم الدين، والحيلولة دون اختلاط التعاليم الشرعية بالتقاليد الاجتماعية وتحويل القدسية من النص الإلٰهي لاجتهادات البشر.

والتجدد والتجديد والاجتهاد حركة مستمرة للنقد والتقويم والتصويب

وتوسيع دائرة الرأي وبعث الحيوية المستمرة، وهو مسؤولية الفرد والجماعة والأمة، وهو تكليف شرعي استجابة لقول الرسول ﷺ: «**إنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَٰذِهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»[1].

ولعل هٰذا هو الذي ضمن سلامة الرؤية والاحتفاظ بالإمكان الحضاري، علىٰ الرغم من فترات الركود والجمود وسيادة التقليد الجماعي، ذٰلك الركود الذي يدعو الإنسان إلىٰ تقديس التقاليد، والعجز عن الالتزام بالتعاليم، والتحول من الأفكار إلىٰ الأشياء.

ـ عقيدة التوحيد:

ومن أبرز ثمرات النص السماوي السليم وعطائه الخالد: عقيدة التوحيد، التي تشكل أهم مقومات الإمكان الحضاري الذي تمتلكه وتتميز به الأمة المسلمة، التي ترتكز إلىٰ الفطرة، وتحرر ضمير الفرد من المخاوف والهواجس، وتخلص نفسه من اليأس والقنوط والإحباط، كما تحرر عقله من الخرافات والأوهام والإيمان بالمصادفة والبروج والخوارق، وتعتقه من تأله البشر، وتَنسخ الطواغيت، وتحقق المساواة بين الخلق، وتوقف تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وتخلصه من جميع أنواع العبوديات والكهانات الدينية، وتأمنه من الخوف علىٰ حياته ورزقه، وتمنحه الثقة والتحمل، لأنه يرتكز إلىٰ القوة المطلقة القادرة علىٰ كل شيء، أو تمنحه الإرادة، وتبعث فيه الفاعلية، لكن المشكلة في الغواش التي لحقت بعقيدة التوحيد فتحولت وأُخضعت في مناهج تدريسها وبحثها إلىٰ لون من الفلسفة بمعارفها وأدواتها البحثية الجدلية وطروحاتها النظرية وعواطفها الباردة وقطيعتها مع العمل والسلوك وإخراجها من دائرة الأخلاق، التي تميزها أو تميز النبوة عن الفلسفة، كما غشيتها غواش الإرجاء والجبرية.

ـ الأنموذج التطبيقي للنص السماوي:

والأمر المميز للإمكان الحضاري الذي تتوفر عليه الأمة المسلمة،

---

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم.

والذي يؤهلها للقيام بدور حضاري مأمون في الحضارة المعاصرة، هو ما تمتلكه من الأنموذج التطبيقي المعصوم للنص السماوي في واقع الناس، وتحويل الفكر إلىٰ فعل، وتجسيد القيم في حياة الناس والامتداد بها من خلال عزمات البشر، وشمولية هٰذا الأنموذج لمساحات الحياة جميعاً، نصراً وهزيمة، قوة وتمكيناً، ضعفاً وانكساراً، دعوة وبلاغاً، دولة وحكماً، حرباً وسلماً، عبادات ومعاملات، علاقات اجتماعية ومسالك فردية، حراماً وحلالاً، اتفاقاً واختلافاً، وحياً وعقلاً.

هٰذا الأنموذج التطبيقي، أو هٰذه التجربة العملية لتطبيق القيم في واقع الناس، الذي تم في حياة الرسول ﷺ، وبحراسة الوحي في التسديد والتأييد، والامتداد به في القرون المشهود لها بالخيرية من الرسول ﷺ بعد توقف الوحي، والذي هو من حيث دقته وصوابيته أشبه ما يكون بالتجربة المعملية في العلوم التجريبية، يمكن أن يشكل مرجعية وأنموذجاً للتطبيق، يحمي المسيرة من الضلال والانفلات والفهوم المنكوسة، أو يشكل، عندما يُستصحب، هداية للأجيال.

لٰكن المشكلة، كل المشكلة، عندما يتحول هٰذا الأنموذج من وسيلة إيضاح معينة علىٰ تنزيل القيم علىٰ الواقع، وتقديم رؤية عن حلول وأوعية لحركة الحاضر، إلىٰ معوق يحبس الناس أنفسهم من خلاله، أو يعجزون عن تجريده عن قيود الزمان والمكان، وتوليده في الواقع المتجدد، وبذٰلك يعجزون عن تحديد الموقع المناسب من هٰذا الأنموذج، ليشكل لهم اقتداءً واقتباساً لحالتهم الواقعية، أو بمعنًى آخر امتلاك القدرة علىٰ وضع الحياة المعاصرة بظروفها وإمكاناتها بالموقع الصحيح من مسيرة الأنموذج، والاستضاءة والاقتداء بهٰذا الموقع في هٰذه المرحلة، مع الإبصار الكامل لكل أبعاد الأنموذج ومراحله. . أما أن تمارس عملية التدين بشكل من الاقتداء الأعشىٰ، بحيث ونحن نعاني الهزيمة نقتدي بمرحلة النصر، ونحن نمارس الدعوة نقتدي بخطاب وتعامل المعركة، ونحن لا نأمن الفتنة عن أنفسنا، نتطاول للقتال حتىٰ لا تكون فتنة ويكون الدين لله، فيتحول بذٰلك قتالنا لتكون فتنة، وتلك هي الإصابة الكبرىٰ.

وقد تكون المشكلة الأساس إدراك مواصفات خطاب الوحي في الكتاب والسنة، والإحاطة الكاملة بمحل التنزيل، فإذا لم يتوفر المحل لا يتحقق التكليف ولا تنزل الأحكام، فلا يكلف الله نفساً إلّا وسعها.

ـ وراثة التجربة التاريخية للنبوة:

ومن الإمكان الحضاري الذي تتوفر عليه الأمة: اعتبار الرسالة الإسلامية حلقة في السلسلة الحضارية لرسالات السماء، ولبنة في البناء الحضاري لمسيرة النبوة، اعتبرت الأمة المؤمنة بالنبوة تاريخياً أمة واحدة ممتدة الجذور منذ بدء الخلق وحتىٰ ينشئ الله النشأة الآخرة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء]، وبذٰلك كانت الرسالة الإسلامية هي اللبنة الأخيرة التي حققت الكمال والاكتمال، وأضافت إلىٰ رصيدها التجربة التاريخية للنبوة وتحولات الحركة الاجتماعية والتاريخية بدون قطيعة أو انغلاق علىٰ الذات.

فالأمة المسلمة وريثة الأمم، والرسالة الإسلامية وريثة النبوة.. وهٰذا العمق الحضاري لا شك أنه يؤهل الأمة، لو كانت في مستوىٰ إسلامها، أن تقدم إسهاماً حضارياً متميزاً، مستوعباً للموروث جميعه، محيطاً بالواقع بكل أبعاده ومساحاته، قادراً علىٰ إلحاق الرحمة بالعالمين، وهي الغاية التي من أجلها كانت الرسالة.

ـ التجربة التاريخية الحضارية الإنسانية:

ومن الإمكان الحضاري الذي تتوفر عليه الأمة، والذي يمكنها من العطاء الحضاري: ما تمتلكه من التجربة التاريخية الحضارية الإنسانية الغنية، التي ساهمت فيها جميع الأجناس والألوان والأقوام، فجاءت مشتركاً إنسانياً تأبىٰ علىٰ العنصرية واللونية والجنسية والقومية والتعصب، وخضعت للنصر والهزيمة، والنهوض والسقوط، فجاءت تجربة تضاريسها غنية بكل النماذج البشرية وبكل التجارب والمواقع الحضارية، إضافة إلىٰ القيم المعيارية المتأتية من معرفة الوحي، التي تحدد الانحراف والاستقامة، والقصور والتقصير، وتمتاز هٰذه القيم بأنها خارجة عن وضع الإنسان ومسوغاته

وانحيازه لإنتاجه، الأمر الذي يجعل من هٰذا المخزون الضخم رديفاً ودليلاً حضارياً لتقويم مسيرة الحاضر وإبصار المستقبل.

ـ إنسانية الخطاب وعالمية الدعوة:

ومن الإمكان الحضاري الذي تتوفر عليه الأمة ويؤهلها للقيام بالدور الحضاري المعاصر: إنسانية الخطاب وعالمية الدعوة، وتمحور الخطاب بكل نماذجه وأبعاده حول إعادة بناء الإنسان، محور الحضارة ومعيارها، والارتكاز في ذٰلك إلىٰ رصيد الفطرة التي فطر الله الناس عليها، فكان بين الوحي المنزل من عند الله، وبين الإنسان المخلوق من الله، تواعد والتقاء، ذٰلك أن الذي خلق أعلم بمن خلق، فلا يمكن أن يأتي تشريعه وتعاليمه متجاهلاً لحاجة أصلية أو مصطدمة بكينونة الإنسان نفسه، وأن يأتي التكليف متجاوزاً طاقة الإنسان واستطاعاته.

يضاف إلىٰ ذٰلك أن أعظم مرتكزات الإمكان الحضاري في هٰذا الملمح، أن الإسلام منح الإنسان حرية التدين والاختيار، وترتب علىٰ ذٰلك أن جعل ميزان الكرامة والتميز كسبياً من صنع الإنسان «التقوىٰ والعمل الصالح»، ولم يجعله قسرياً فيعتمد الفوارق البشرية التي لا يد للإنسان في إيجادها أو نفيها كاللون والجنس والقوم والذكورة أو الأنوثة، وبذٰلك أصبح باب الإنجاز والبناء الحضاري مفتوحاً للجميع، وميدان السباق والتنافس علىٰ فعل الخير، الذي يعتبر المهماز الحضاري هو سبيل الارتقاء والتميز، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات]، وبذٰلك ألغىٰ الفوارق والحواجز والحدود، ودعا الإنسان أينما كان، فكان خطابه عالمياً منذ اللحظة الأولىٰ لحركة الدعوة، في الوقت الذي لم تقم بعدُ دولة المدينة أو الجزيرة أو المناطق المحيطة جغرافياً بجزيرة العرب، وجاء ذٰلك الإنجاز الحضاري الإسلامي مشتركاً عالمياً يمثل إنسانية الحضارة الإسلامية، وجعل الأجناس والأقوام والبلدان عوامل عطاء حضاري، ووسائل تكامل وتعاون، فبدَّل الحوار والتعاون بالصراع والاقتتال.

ـ الوحي مصدر القيم والمبادئ.. والعقل أداة البرامج:

ومن الإمكان الحضاري، أن معرفة الوحي تضمنت قيماً هادية ومبادئ عامة ورسمت السياسات والمسارات الكبرىٰ، وضبطت المسيرة بنسب متوازنة وقيم أخلاقية ثابتة، وتركت أمر وضع البرامج ورسم الخطط والتنزيل علىٰ الواقع بحسب قضاياه ومشكلاته واستطاعاته من مهام العقل ووظائفه، وفي ذٰلك طلاقة للعقل، وحرية لحركته، واعتماد له في الاجتهاد ودراسة الواقع محل تنزيل النص وتقدير الاستطاعات المتاحة في ضوء الظروف المحيطة للنهوض بالمجتمع والارتقاء به من مرحلة إلىٰ أخرىٰ.

فليست القيم الإسلامية قوالب حديدية تصب فيها العقول وتحاصر لتفتقد وظيفتها في التفكير والكشف التي خلقت من أجلها.

فالحضارة كسب وإنتاج بشري ضمن إطار معرفة الوحي، التي تبين المنطلق، وتحدد الهدف، وتضع الإشارات الهادية علىٰ الطريق، لتحمي الإنسان من السقوط.

لذٰلك تمتعت الأمة المسلمة بنوع من المناعة والممانعة الحضارية من الذوبان والسقوط، ونهضت من كبوتها أكثر من مرة، وفي أكثر من موقع، واحتفظت بالإمكان الحضاري ليعاود دوره كلما وفرت الشروط والظروف، ودليلها إلىٰ ذٰلك كيفية توفير شروط وظروف ميلاد مجتمعها الأنموذج، المجتمع الأول، لأن نهوض أي مجتمع مرهون بتوفير ظروف وشروط ميلاده الأول، ولا يصلح أمر هٰذه الأمة إلا بما صلح به أولها، كما يقول إمام دار الهجرة، رَحِمَهُ اللَّهُ.

ـ الطاقة الروحية المتجددة:

ومن الإمكان الحضاري الذي تمتلكه الأمة المسلمة، والذي يؤهلها للقيام بدور متميز ورائد لإلحاق الرحمة بالعالمين: الطاقة الروحية المتجددة المختزنة في الإيمان بالإسلام، التي تغذيها التعاليم والعبادات الإسلامية والإقبال المتزايد علىٰ الإسلام، علىٰ الرغم من كل ظروف المسلمين، من مواقع حضارية شتىٰ، ومستويات ثقافية وعلمية متعددة.

فهٰذا الضخ الروحي والثقافي والمعرفي للقرآن الكريم وبيانه النبوي نبع لا ينضب، حيث لا تتم عبادة المسلم إلا بتلاوته سراً وجهراً وسماعاً وتأملاً وتدبراً، في يوم المسلم وليلته، إضافة لتحقيق الولادة الجديدة للأمة في كل عام، حيث يسعىٰ المسلمون من شتىٰ البقاع إلىٰ أرض النبوة للعيش ولو لأيام علىٰ أرض ولادة المجتمع الأول، الذي حمل الحضارة للعالمين، وحقق المساواة والتكافل مع (الآخر)، وألغىٰ فوارق وحواجز الزمان والمكان، وما يصاحب ذٰلك ويسانده من توجهات للمسلمين من مواقعهم إلىٰ البيت الحرام، محور حركة الحجيج، في اليوم خمس مرات، يستلهون من خلال هٰذا التوجه كل معاني الخير، ويجددون العزيمة علىٰ متابعة الطريق، إضافة إلىٰ الدخول في دورة روحية متجددة في صيام رمضان، الذي يعكف فيه الناس علىٰ الذات لإعادة صقلها بالقرآن والارتقاء بها عن الغرائز والشهوات.

إن هٰذه الطاقة الروحية المتجددة والمستمرة العطاء والصقل، إلىٰ جانب العبادات الأخرىٰ، تصوغ الفرد المسلم صياغة أخرىٰ ليبقىٰ فاعلاً معطاءً مؤثراً لغيره، متحملاً لكل المصاعب، متأبياً عن القلق والإحباط والسقوط والانكسار، حمالاً للحب والخير للآخرين، مسؤولاً عن ذٰلك أمام الله، مستذكراً ذٰلك في عبادته، رابطاً نجاته بتنجية (الآخر)، قال ﷺ: **«لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»**[1].

إن هٰذه الطاقة الروحية المتأتية من طبيعة الإيمان، الذي تغذيه العبادة، ويستجيب له السلوك، هي التي تشحذ الهمم وتمنحها الصبر والاحتمال والاحتساب، وتجدد الشباب الحضاري للأمة المسلمة.

ـ امتلاك الطاقة المادية المطلوبة لنمو الحضارة:

ومن الإمكان الحضاري أيضاً، أن معظم أنواع الطاقة المادية المتعددة، التي تقوم عليها الحضارة وتأمن لها نموها وحركتها، مركوزة في بلاد الأمة المسلمة، من خامات، ومعادن، ونفط، ومساحات زراعية، وتنوع مناخات، وصحارىٰ،

---

(١) أخرجه البخاري.

وجبال، وأنهار، وبحار، وثروات حيوانية، وأيد عاملة، الأمر الذي يؤدي إلىٰ نوع من التكامل الذي يمكّن الأمة من القيام بالدور الحضاري المأمول.

ولئن كانت الأمة في بعض اللحظات التاريخية عاجزة، تنتابها حالة حياة الكَلِّ الذي يعيش عالة علىٰ مولاه أينما يرسله لا يأتي بخير، وتفتقد حياة العَدْلِ الفاعلِ البصير المنتج، التي تجعل منها منجماً فقط ومصدراً للمواد الأولية لتغذية مصانع الحضارة العالمية الغالبة، وسوقاً لاستهلاك منتجاتها بلا وعي، فلا يمنع ذٰلك من أنَّ تَوفُر هٰذه الطاقة يمنح قدرات كامنة يمكن إذا ما توفر لها أقدار من الحرية والوعي، ورفع عن رأس إنسانها الحصار والقمع والاستبداد السياسي وما يورثه من القلق النفسي، أن تتحول من نقمة استدعت (الآخر) للسيطرة والتحكم والاستحواذ، إلىٰ نعمة تفيض الخير علىٰ نفسها وتساهم بارتقاء حضارة العالم.

ومن الإمكان الحضاري الذي يندرج في هٰذا المساق أيضاً، توسط الموقع الجغرافي لبلاد المسلمين، وامتلاك الممرات الدولية، ومواقع التواصل بين الثقافات والحضارات، والمخزون التراثي الذي يشكل ذاكرة الأمة ويمنحها القدرة علىٰ العطاء والحوار والتبادل الثقافي والمعرفي.

ـ الرصيد الكبير من الأدمغة والسواعد الإسلامية في الحضارة المعاصرة:

ومن الإمكان الحضاري الذي يشكل نوافذ أمينة علىٰ الحضارة الغالبة اليوم وطلائع متقدمة لأمة الإسلام، ومخزون جاهز يمكن الإفادة منه في إطار (الآخر)، ذٰلك الرصيد الضخم من السواعد ـ العمال الفنيين الذين يساهمون بتحريك عجلة الحضارة ـ ومن الأدمغة التي تتوفر علىٰ الاختصاصات العلمية في شعب المعرفة جميعاً، والذين يساهمون برسم مسارات الحضارة وإدارتها، ويشكلون حيزاً كبيراً من البناء الحضاري لحضارة (الآخر).. إنهم يعيشون في جوف الحضارة، ويصبُّون خبراتهم وطاقاتهم في مجراها، ويتمتعون بخبرات ورؤى تؤهلهم للامتداد بالحضارة إلىٰ الوجهة الصالحة، كما تؤهلهم للوراثة الحضارية، لأنهم أكثر إدراكاً لأزمات الحضارة المعاصرة وأمراضها.

وقد لا يتسع المجال هنا لبحث أسباب هجرة الأدمغة والسواعد من أمتها وبلادها، وطردها من هنا واجتذابها من هناك، وكيف أن ذراع الحضارة الغالبة اليوم هو الذي يمتد لكل المواقع الجغرافية لاقتناص الخبرات والخيرات، وإغرائها بالحرية والمردود المالي، ويوفر لها المناخ العلمي، في الوقت الذي يساند مؤسسات الاستبداد السياسي وأنظمة القمع التي تتناقض مع قيمه الحضارية بحسب الظاهر، فتهاجر هٰذه الطاقات، لتشكل دماء جديدة ومتجددة في شرايين الحضارة الغربية، تضمن لها السطوة والديمومة والاستمرار واحتواء حركة الحضارة والإحاطة بمواقعها.

فاليد التي تؤمّن عوامل الجذب من هناك هي نفس اليد التي تؤسس لعوامل ومناخات الطرد من هنا، حتىٰ تجاوز أمر الهجرات اليوم السواعد والأدمغة إلىٰ هجرة الأجنة، حيث الكثير من النساء تحاول الهجرة والولادة في بلاد الحضارة الغالبة لتضمن لجنينها الجنسية والمستقبل الواعد، حسب الظاهر، بعيداً عن مناخات التسلط والاستبداد السياسي، علماً بأن هٰذه الهجرات تشكل أكبر قدر من الاستنزاف الذي يفوق استنزاف الخامات واستعمار الأرض وتكريس التخلف والتبعية والتأسيس لتقسيم العالم إلىٰ تابع ومتبوع، ذٰلك أن استنزاف الخبرات التي وصلت إلىٰ مرحلة العطاء بعد أن صرفت عليها بلدانها الأموال الطائلة حتىٰ وصلت إلىٰ ما وصلت إليه، يمكن أن يكون أكبر مشكلة حضارية تعاني منها الأمة، لٰكن هٰذا لا يمنع من التفكير بكيفية التعامل معها والإفادة منها في مواقعها الحضارية، بعد أن أصبح العالم قرية واحدة أو كاد.

إن هٰذا الرصيد الكبير من الأدمغة والسواعد والأقليات المستقرة في بلاد حضارة (الآخر) يمكن أن يتحول إلىٰ حل بدل أن يكون مشكلة ويشكل أزمة، لأن هٰذا الرصيد يشكل خبرات جاهزة ومستمرة ويعتلي منابر مؤثرة وله نصيب وافر ومساحة كبيرة من الحركة الحضارية وإمكانية توجيهها، إضافة إلىٰ تلك الأقليات المسلمة ـ وهي جزء من الأمة المسلمة، والأمة غير الدولة ـ التي لو فكرت بدورها ورسالتها في تلك المجتمعات واستطاعت أن تقوم بعملية الاندماج والتأبي عن الذوبان، أمكنها أن تشكل

مناخات وقابليات وممرات هائلة لدور الأمة المسلمة وعطاء الحضارة الإسلامية.

لكن إذا بقي الأمر على حاله، وبقيت هذه الجاليات جزراً معزولة عن محيطها، يتعاورها الخطباء والمتحمسون الذين يرتحلون إليها يشحنون عواطفها ويلهبون مشاعرها ويعجزون عن التبصير بدورها ومعالجة مشكلاتها في مجتمعها، فسنبقى نراوح في أماكننا، ونكرس تخلفنا ونزداد تراجعاً.

ذلك أن هذه الأدمغة وتلك السواعد والمواقع التي تساهم بجغرافية الحضارة الغربية وديموغرافيتها، لا بد لها من المساهمة بدورها الثقافي الفاعل الذي يتيح قدراً أكبر، وممرات معبدة لدور الأمة المسلمة في عالم الغد.

ويبقى هذا المجال معطلاً عن العطاء كسائر مجالات الإمكان الحضاري طالما نحن متخاذلون عاجزون غير راشدين في إدراك كنوزنا التي تملأ جيوبنا وتنتظر أن تستيقظ عقولنا وتستعاد فعاليتنا.

ـ الاعتراف بالآخر:

ولعل من الإمكان الحضاري الملفت، ما أكدته القيم الإسلامية أو معرفة الوحي في الكتاب والسنة وتضمنته التجربة الحضارية الإسلامية التاريخية، من الاعتراف (بالآخر)، وعدم إقصائه أو إلغائه ـ ليس على مستوى الفكر وإنما على مستوى الفعل أيضاً ـ واستمرار الحوار معه، ودعوته إلى الحق، وأكدت على طريقة وأسلوب الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن، والتعامل معه بدون شروط مسبقة ومسلمات مبهمة، بل البدء برحلة مشتركة في التعاون والبحث عن الحق من مواقع واحدة متساوية، والاستناد إلى أهمية معرفة (الآخر) قبل حواره.

ويمكن أن يكون قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤] أبلغ مدى يمكن أن ينطلق فيه ويصل إليه الحوار، إضافة إلى الاعتراف ببعض الفضائل التي عليها (الآخر) واستصحابها.

ـ معرفة (الآخر):

والحديث عن الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، كما يقتضي البحث في الإمكانات المتاحة للأمة، لا بد أن يقتضي أيضاً الحديث عن الظروف المحيطة أو عما يسمىٰ (بالآخر)، سواء كان غالباً مسيطراً بثقافته وحضارته أو كان شريكاً، لأنه بشكل أو بآخر، أحد الأبعاد التي تتعامل معها الرسالة الحضارية للأمة، ذٰلك أن الدور الحضاري للأمة ـ كما أسلفنا ـ ذو بعدين:

بُعد يرتكز علىٰ الذات ومعرفة إمكانها بدقة، وبُعد يتوجه إلىٰ معرفة (الآخر)، وليس مجرد الاعتراف به؛ لأنه هو محل الدعوة أو المجال الحضاري لدور الأمة أو لرسالة الإسلام، لأنه إذا ما استجاب فسوف يصبح من الأمة، وينسلك بنفس الدور.

وأي تفكير بدور حضاري للأمة في عالم اليوم أو عالم الغد لا بد أن يضع في اعتباره معرفة (الآخر) والإحاطة به: عقيدته، وثقافته، وفلسفته عن الحياة، وتاريخه، وواقعه، ومشكلاته، أو أزماته التي يعاني منها، وإدراك أسبابها، وعلىٰ الأخص إذا كان يقود الحضارة الغالبة التي نعيش ثمراتها وتنعكس علينا آثارها وأزماتها وأمراضها بشكل أو بآخر.

هٰذه المعرفة بشكل عام هي السبيل الصحيح للتعامل مع (الآخر)، أخذاً وعطاء، تأثراً وتأثيراً.. وإذا كانت جدوىٰ ذٰلك أو تجليات ذٰلك غير واضحة تماماً فيما مضىٰ، فثورات الاتصالات والإعلام التي تمكن وتمهد للوصول إلىٰ مرحلة العولمة، تجعل ذٰلك واقعاً ضمن إطار الضرورات الحضارية أو الفروض الحضارية.. ولا نرىٰ أنفسنا بحاجة إلىٰ الدخول لغرفة الانتظار المكتظة لنزيدها رقماً لا قيمة له في التربص وترقب سقوط حضارة (الآخر) لحسابنا أو لسواد أعيننا ـ كما يقال ـ حتىٰ ولو لم نتوفر علىٰ أدنىٰ شروط الوراثة الحضارية.

لدرجة يمكن أن نقول معها: إن المساحات التعبيرية التي تحدثت عن (الآخر) في معرفة الوحي، وتاريخه وعقيدته وتعامله ومناقشته والعواقب التي

قد ينتهي إليها إذا لم يبحث عن الحق، تكاد تفوق المساحات التعبيرية التي تحدثت عن عقيدة التوحيد والعبادة والتكاليف الشرعية المطلوبة من المسلم أو توازيها.

هٰذا البعد من الاعتراف (بالآخر) وطلب الحوار معه من مواقع متساوية، والاعتراف بما يمتلك من الفضائل والإيجابيات، وعلىٰ الأخص أن الإسلام ليس دين جنس أو لون أو حكراً علىٰ أحد، يمنح آفاقاً وإمكانات حضارية تؤهل الأمة ـ لو كانت في مستوىٰ إسلامها وعصرها ـ للقيام بدور حضاري غائب أو مفقود علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر).

وحسبنا أن نقول هنا: إن الحضارة الغربية أو حضارة الغالب، في أحد وجهيها، تعاني من إشكاليات كبيرة وتأزم إنساني مخيف وفوارق اجتماعية ومآسٍ كبرىٰ تهدد مستقبلها، إلىٰ درجة أن هٰذه الأزمات والإشكاليات لم تعد تقتصر عليها، وإنما أصبحت تلك العدوىٰ أو الوباء الحضاري والاجتماعي تصيب العالم جميعه، بأقدار متفاوتة، ذٰلك أن المشكلات والأزمات أصبحت عالمية، وأصبحت همّ الجميع، فالعولمة العتيدة لن تقتصر علىٰ العطاء والاحتواء الحضاري والثقافي، وإنما علىٰ توريث وإشاعة المشكلات والأزمات أيضاً.

ولا شك أن فهم (الآخر) لا يتأتىٰ بدون تخصص في المجالات المتعددة لتُؤَدىٰ الشهادة الحضارية علىٰ وجهها السليم، حيث لا ينفع مع الحضارة المكث والانتظار لسقوطها بسبب أمراضها، ولا حتىٰ بالتأبي عن دخول غرفة الانتظار والاستعاضة عنها برجم الحضارة دون أن ندري أننا بهٰذا الرجم والرفض نصيب أنفسنا أيضاً.

□ □ □ □ □ □

من ملامح الحضارة المعاصرة

وقد يكون من المفيد هنا تقديم بعض الملامح المساعدة علىٰ رؤية الحضارة الغالبة في حقيقتها، وبالتالي المساهمة بمنح أقدار أو آليات لكيفية التعامل معها، وتحديد الدور الممكن للأمة المسلمة.

ـ حضارة تكتشف أمراضها:

ولعل في مقدمة هٰذه الملامح التي تأذن باستمرار الحضارة، لغياب البديل، في المدىٰ المنظور: إحساسها بأمراضها وفزعها منها.. وليس الإحساس فقط، وإنما الإدراك لمستقبلها وخطورتها والتفكير المستمر في سبيل علاجها وكيفية معافاة الحضارة منها، إلىٰ درجة يمكن القول معها: إن معرفتنا بالأمراض الحضارية اليوم، التي نكتب ونخطب فيها،ليست من كشفنا وبحثنا وتحليلاتنا، إنما هي قراءة في إحصاءات وكتابات ودراسات أصحاب الحضارة نفسها، فأهل الحضارة هم الذين يكتشفون أمراضها بأنفسهم، ونحن قد نمثل في ذٰلك رجع الصدىٰ، إضافة إلىٰ أن الحضارة المتسلطة والغالبة اليوم ليست مصابة بعمىٰ الألوان والصلف المردي، وإنما تسعىٰ لاكتشاف أمراضها ومداواة نفسها بنفسها، وهٰذا لا شك سوف يمد بعمرها وسطوتها.

كما أن الحضارة المعاصرة تجاهد حتىٰ لا تصل إلىٰ مرحلة الشيخوخة الحضارية، وألا تنطبق عليها نظرية الدورات الحضارية الخلدونية المعروفة، لأنها تحاول استيعاب واستدعاء الشباب الحضاري واحتواءه من كل العالم لتتقوىٰ به علىٰ شفاء نفسها وضمان استمرارها.

فإذا كانت الحضارة تأفل في مكان لتظهر في آخر، وتهاجر من موقع وقع فيه الانحلال الحضاري أو الانقراض الحضاري لغلبة مرحلة الغريزة والاستهلاك إلىٰ موقع مؤهل للوراثة الحضارية، بما يمكن أن يسمىٰ بعملية التداول الحضاري أو سنة التداول الحضاري التي يؤكدها قوله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١٤٠]، فإن الخطورة تكمن في أن الوجهة الكونية للحضارة المعاصرة، أو وجهة العولمة، تحاول أن تجعل التداول الحضاري والهجرات الحضارية تتحرك علىٰ محورها وفي فلكها وضمن مجالها وتحكمها.

وقد لا يكون مستهجناً أن نقول: إن الدورات الحضارية التي قال بها علماء الحضارة،لم تعد تتعاقب اليوم، وإنما تتجاور في إطار الحضارة نفسها، وفي الوقت نفسه، في محاولة لتحديد الخلل ومواجهته ولو بأدوية مستوردة من سواعد وأدمغة من رصيد الحضارات الأخرىٰ.

وإذا كانت الحضارة تشرق من مكان وتغيب في آخر ـ كما أسلفنا ـ فإن الحضارة المعاصرة الغالبة اليوم تحاول السيطرة علىٰ المشرق والمغرب معاً، لتكون الحركة الحضارية في إطارها، بل لعلها تحاول هضم الحضارات جميعاً والتقوي بها، وصبغها بصبغتها الحضارية.

ونحن لا نقول هٰذا لنساهم بتشكيل ذهنية الاستحالة والسقوط في العجز والتوهين للفرد والأمة المسلمة، وإنما لننقذ الأمة من ذهنية السهولة التي تعيشها، لتبصر المناخ الذي تعيشه، وتعرف سبل التعامل معه، وتخرج نفسها من غرفة الانتظار، وتسعىٰ في توفير شروط الوراثة الحضارية أو المساهمة الحضارية، علىٰ الأقل في المرحلة الأولىٰ.

ـ الارتهان الحضاري:

والأمر الذي لا بد من الاعتراف به وتجاوز عقدة الفخر بالذات، أن الحضارة الغالبة حققت سبقاً حضارياً وإنجازاً في المجال المادي تصعب مجاراته ومجاوزته، إن لم يكن ذٰلك مستحيلاً، لسطوتها وتحكمها

وامتصاص الخبرات العالمية جميعها، وإنهاك وتوهين البدائل والمنافسين.

وأن هٰذا السبق الحضاري يورث لوناً من الارتهان الثقافي للأمم الأخرىٰ، بحيث لا يمكنها تجاهله أو إلغاؤه أو رفضه، ذٰلك أن الكثير من هٰذا السبق والإنجاز بدأ يغرق حياتها ويصبغ ثقافتها.

لذٰلك فالأمم التي لا تمتلك ممانعة حضارية، ولا تمتلك ما تعطي، وتنطوي علىٰ ثقافات هشة سريعة العطب، مهيأة للذوبان بسرعة في الأمم الأخرىٰ، والدوران في فلك الحضارة ذات السبق.. فالرفض لها ورد الفعل يبقىٰ نوعاً من التأثر بشكل أو بآخر، وإن بات التأبي عنه يكاد أن يكون في خانة المستحيل اليوم .. والمقارنة التي نمارسها اليوم هي نوع من التعامل مع سطح الحضارة دون النفوذ إلىٰ كنهها وإبصار الدور الحضاري للتعامل معها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

رؤية في كيفية بناء دور الأمة الحضاري

فإذا كان السبق الحضاري، وخاصة في المجال المادي وما يحمل في طياته من أبعاد ثقافية يشكل لوناً من الارتهان، فإن مجاراة الحضارة ومسابقتها في هٰذا المجال وردم فجوة التخلف يكاد يصبح من المستحيل، لمحاولة الحضارة الغالبة استيعاب جماع الحركة الحضارية والاجتماعية في جوفها، ولحالة العجز والتخاذل وانطفاء الفاعلية التي تعيشها الأمة المسلمة.

فما هو إذن الدور الحضاري للأمة في عالم الغد؟ وما مشروعها الحضاري للمستقبل؟

ـ تحديد الموقع الممكن من مسيرة الحضارة المعاصرة:

ابتداءً نرىٰ ـ وفي ضوء مجموعة تلك التجليات الحضارية ـ أن الأمة المسلمة بما تمتلك من إمكان حضاري، سبقت الإشارة إليه، لا بد لها أن تحدد موقعها بدقة من مسيرة الحضارة المعاصرة، وتدرس الفراغ الكبير الذي تعاني منه تلك الحضارة، لتمتد فيه، وتقدم قيمها ورسالتها الإنقاذية لحركة الحضارة المادية، مستلهمة رسالات النبوة التي تحملها للعالمين، ذٰلك أن الأنبياء جميعاً لم يسابقوا أقوامهم من الملأ والكبراء فيما هم فيه، ويتحدوهم بالإنجاز المادي، من نحت البيوت وإقامة الأهرامات وكنز الأموال والاستغراق في الاستهلاك واللذائذ والتأله وتعبيد الناس، وإنما تقدموا لهم بالدور المفقود في حياتهم، والمطلوب لسعادتهم وإلحاق الرحمة بهم.

لقد أدركت النبوة تاريخياً المدخل الصحيح للتعامل مع الحضارات القائمة، بحيث أصبحت تشكل حاجة وعلاجاً ومصيراً.

فالدور الحضاري للأمة يتطلب، بعد تحديد الموقع، تحديد المداخل الحضارية أيضاً، ومنح الحضارة حاجتها المفقودة، والنفخ فيها بالروح المفقودة، لاسترداد إنسانية الإنسان، والتحول من الاهتمام بأشياء الإنسان ـ وهي مهمة بلا شك ـ إلىٰ التوجه لترقية خصائص الإنسان وتحقيق سعادته، لأنه معيار الحضارة الحقيقي.

ـ التخصص في شعب المعرفة:

الوراثة الحضارية المأمولة لا تتأتىٰ دون شروط ومقومات.. وهٰذه الشروط الموضوعية لا يمكن تحصيلها وضبط نسبها وتحديد موقعها ودورها بدقة، وتقويم نتائجها، واكتشاف إصاباتها، وأسباب عدم بلوغها أهدافها بدون إدراك أهمية التخصص في شعب المعرفة المتعددة.. وليس إدراك ذٰلك فقط، وإنما الانخراط فيه وممارسته واعتباره ديناً من الدين، ووسيلة من وسائل إظهار الدين، وأن الفقه به من الفقه في الدين ـ بمدلوله الواسع ـ استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وعند توفر التخصصات وتحقيق الكفاية من المتخصصين في المجالات جميعاً، يتحقق تقسيم العمل وإتقانه والإبداع فيه، وتتغير شبكة العلاقات الاجتماعية، ويسقط شبح ووهم الرجل الملحمة الذي يفهم بكل شيء، ويعود الخطباء والمتحمسون إلىٰ مواقعهم، ويبرز الفقهاء والخبراء ليأخذوا مواقعهم في الشهادة علىٰ العصر والقيادة للمجتمع، والله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر].

وهٰذه التخصصات المتنوعة التي تعتبر من فروض الكفاية علىٰ الأمة جميعاً، تتحول مسؤوليتها لتصبح من الفروض العينية لمن يختارها، بحيث يدرك أنه إنما يحقق مقاصد الدين في الحياة، فينمو وينبغ ويتقن ويكتشف فيها، وهو مستشعر أنه يترقىٰ بالثواب كلما ترقىٰ بتخصصه، حتىٰ لا تغلب عليه مناخات التخلف فيغادر تخصصه ويتحول إلىٰ الوعظ الديني ـ بمفهومه الحسير ـ الذي قد لا يحسنه، أو لا يختلف فيه كثيراً عمّن يتلقىٰ عنه، وبذٰلك يساهم بفصل الدين بل بعزله عن الحياة.

وهٰذا يقتضي إعادة النظر بفقه فروض الكفاية، وتصويب مفهومها، الذي تشبّع بالكثير من عقلية التخلف والتقليد والتوارث الاجتماعي، حتىٰ أُخرجت من ساحة الفقه والحياة، واقتصرت علىٰ مفهومها علىٰ حالات الوفاة وتشييع الجنائز. . ذٰلك أن إشاعة التخصص وتغيير شبكة العلاقات الاجتماعية سوف يقتضي تقسيم العمل، ويؤكد أهمية التكامل الحضاري ويؤدي إلىٰ التحول إلىٰ العمل المؤسسي الذي تتوافر له كل الاختصاصات المطلوبة، ويتخلص من الرجل المؤسسة أو الصورة المؤسسية التي تكون في خدمة الرجل، ليصبح الرجل في خدمة المؤسسة.

وما لم ندرك أهمية التخصص وما يؤدي إليه من تقسيم العمل أو إتقانه وإبداعه، فإن الدعوة إلىٰ العمل المؤسسي تبقىٰ محاولة لاستنبات البذور في الهواء.

وتبقىٰ ملحوظة لا بد من ذكرها هنا، وهي: أن الفروض العينية، أو ما يجب أن يعلم من الدين بالضرورة، تحمي المسلم المتخصص من الآثار السلبية المترتبة علىٰ الانقطاع للتخصص الدقيق، الذي تشكو منه ثقافة الحضارة المعاصرة.

ـ إعادة النظر في كيفية التعامل مع النص:

ومن الشروط المطلوبة لبناء الأهلية للوراثة الحضارية، إعادة النظر في كيفية التعامل مع النص، أو مع معرفة الوحي بشكل أعم، والتحول من الاقتصار علىٰ البحث والدراسة حول إثبات النص وتحقيقه وسنده ـ وقد بلغ ذٰلك شأواً لم يدع استزادة لمستزيد، وتلقته الأمة بالقبول، وشهد له العلم بالتوثيق، إلىٰ درجة يكاد يكون الأمر محسوماً ـ إلىٰ التفكير بكيفية إعمال النص في الحياة وتنزيله علىٰ الواقع وتقويم مسيرته به، إضافة إلىٰ أهمية فقه مواصفات الخطاب القرآني والبيان النبوي أثناء عملية التنزيل علىٰ الواقع، وإعمال النص في حياة الناس، لأن غياب هٰذا الفقه يوقع الدعاة والعاملين في تقديم الإسلام كوريث حضاري للكثير من الارتباك والتناقص والتباين والتعميم، ولا نقول غياب التمييز بين الألوان، فهناك ـ كما هو معروف ـ

خطاب للدعوة له مواصفات خاصة، وخطاب للتعبئة والمعركة، وخطاب للنصر، وخطاب للانكسار والهزيمة، وخطاب علىٰ مستوىٰ العقيدة، وخطاب علىٰ مستوىٰ الدولة والعلاقات الاجتماعية، وآخر لكيفية الحوار والتعامل مع (الآخر).. وهٰكذا.

فإذا لم نتحقق بفقه مواصفات الخطاب وفهم محل تنزيله بدقة، فيمكن أن نقع بمضاعفات وإحباطات وإخفاقات تتيح المجال لحضارة وثقافة (الآخر)، لأن:

وضع الندىٰ في موضع السيف بالعلىٰ
مضر كوضع السيف في موضع الندىٰ

ـ فقه الاستطاعة:

ويترتب علىٰ هٰذا الفقه لمواصفات الخطاب، أو يستلزم ما يمكن أن نصطلح عليه بفقه الاستطاعة، أو فقه المحل المراد تنزيل الخطاب عليه، لأن أبعاد التكليف إنما تتحدد بمدىٰ الاستطاعة، وما كان خارجاً عن الاستطاعة فهو خارج عن التكليف ابتداءً في هٰذه الحالة، فالله تعالىٰ يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ [البقرة:٢٨٦] ويقول: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، فإذا لم تتوفر الاستطاعة لا يرد التكليف.. وهٰذا لا يخل بمفهوم أن شريعة الله والتكاليف الشرعية بمجموعها واقعة ضمن طاقة الإنسان واستطاعته بشكل عام.

وعليه، فإن الاستطاعة هنا تعني تطبيق الأحكام الإسلامية التي تقع ضمن حدود استطاعة المكلف، ولو فاته تطبيق بعضها بسبب عدم استطاعته.. وببذل الاستطاعة يترقىٰ الإنسان في تطبيق الأحكام، فيصبح الصعب مستطاعاً، والمستحيل صعباً، وهٰكذا.. وحال الأفراد كحال المجتمعات في هٰذا.

لذٰلك يمكن القول: إن الإسلام يبدأ مع الناس ويتعامل معهم من الحال التي هم عليها والاستطاعات التي يملكونها، فإذا طبقوا من الأحكام ما يطيقون، أي ما يقع تحت استطاعتهم، فقد طبقوا الإسلام المكلفين به في هٰذه المرحلة، حيث لم يكلفوا بما لم يطيقوا.

لذٰلك، فكل مجتمع يطبق الشريعة بحسب إمكاناته، ويتأهل بهٰذا التطبيق إلىٰ الارتقاء إلىٰ استكمال التطبيق وتوفير الاستطاعات، حيث لا يمكن القول والادعاء في ضوء ذٰلك الفقه، بأن المجتمع غير مؤهل لتطبيق الإسلام، وأنه بحاجة إلىٰ تأهيل، فالتأهيل يتم بالإسلام نفسه للارتقاء والاستكمال، وليس بقوانين وشرائع أخرىٰ، حيث يستحيل عقلاً وواقعاً أن يؤهل مجتمع بقوانين وقيم ومفاهيم لتطبيق قيم وشريعة ومفاهيم أخرىٰ.

لذٰلك، فإن من شروط الوراثة الحضارية، إلىٰ جانب فقه مواصفات الخطاب، فقه المحل، أو فقه الحالة التي عليها الناس، أو الاستطاعة.

ـ إحياء سنة الحوار:

ومن الشروط المطلوب توفرها لتقوم الأمة بدورها المأمول وتهيأ للوراثة الحضارية وإلحاق الرحمة بالناس: إحياء سنة الحوار، بأبعاده وآدابه ومواصفات خطابه، ومتطلباته من معرفة (الآخر)، والتدرب عليه من خلال الخطاب القرآني نفسه، ذٰلك أن المساحة التعبيرية التي شغلها (الآخر) في القرآن تكاد ـ كما أسلفنا ـ تفوق المساحة التي تحدّث عنها بالنسبة للعقيدة والعبادة والأخلاق في الإسلام، لأن هٰذه المرتكزات الإسلامية تأصلت وتحققت بالحوار نفسه.

وقد عرض القرآنُ (الآخر) بكل آرائه ومعتقداته وممارساته، ابتداءً من الحوار مع إبليس رأس الشر، وانتهاءً بكل الأنواع المخالفة، ذٰلك أن الحوار هو أحد الأبواب العظيمة للدعوة، والسبيل لإيصال الحق من قنواته الطبيعية في الإقناع والبرهان وأدب التعامل.. فالإنسان هو المخلوق المختار الذي لا ينفع معه الإكراه، وعلىٰ الأخص أن التدين يعتبر أرقىٰ مجالات الحرية والاختيار.

ونحب أن نوضح: أن الحوار مع (الآخر)، وإتاحة الفرصة لتبادل الرأي، للوصول إلىٰ قناعات معينة، أو للوصول إلىٰ صيغ مشتركة، للتفاهم والتعاون، هو مطلب إسلامي، وإحدىٰ وسائل الدعوة والبلاغ المبين،

شريطة أن يوفر للحوار شروطه، من إتاحة الفرص المتكافئة، وتحرير موضوع الحوار، والالتزام بآدابه وأخلاقه، بل هو أكثر من مطلب إسلامي، أو أحد خيارات المسلم، إنه تكليف شرعي، يقع تحت مدلول قوله تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل:١٢٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ذٰلك أن الدعوة إلىٰ دين الله، وسبيله، محلها ابتداءً: (الآخر).

ولم يقتصر القرآن علىٰ الأمر بالمجادلة، وإنما نص علىٰ أسلوبها، واشترط أن تكون بالتي هي أحسن، وأن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة.

ونحسب أن المبادرة بالحوار، والدعوة إليه، يجب أن تبدأ من عند المسلمين، وأن يكون المسلم أكثر حرصاً عليها من (الآخر).. ولعلنا نرىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آل عمران]، تكليفاً شرعياً لا يخص عصراً بعينه، ولا حادثة بعينها، ولا يجوز أن يعتبر سبب النزول قيداً لخلود النص وتجرده عن قيود الزمان والمكان.

فمقتضىٰ خلود النص يعني: أن التكليف جار وقائم في كل زمان ومكان.. والدعوة إلىٰ الحوار، واللقاء (بالآخر) ومحاججته بالتي هي أحسن، وظيفة المسلم، لإلحاق الرحمة بالناس.. وما يمتلك المسلم من قيم سماوية معصومة منزلة من رب العالمين وتجربة تاريخية فذة، وشخصية حضارية وثقافية، تجعله في موقع مكين، يدفعه إلىٰ الإيجابية، وطلب الحوار، ويجعل مكاسبه من الحوار مقدرة ابتداءً، ذٰلك أن (الآخر) سوف يتأثر علىٰ كل حال، وليس بالضرورة أن تظهر النتائج بشكل سريع، فكثير من الصحابة رضوان الله عليهم سمع القرآن لأكثر من عشر سنوات، وكان الحوار بالقرآن، وكان المحاور الرسول ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم، وجاء إيمانه متأخراً، ومع ذٰلك أبلىٰ فى الإسلام بلاءً حسناً، وانتصر هٰذا الدين

علىٰ يده، في معارك كثيرة، فكرية أو فقهية أو عسكرية، قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان].

لذٰلك، لا نرىٰ عذراً ولا مصلحة في إقفال باب الحوار مع (الآخر)، أو نفيه أو إلغائه مهما كانت الأسباب.. وقد يكون من الخطورة بمكان ترك المبادرة لغير المسلمين، لتنظيم ندوات الحوار وتحديد أهدافه وموضوعه، واستدعاء بعض الإسلاميين لملء المربعات المرسومة لهم مسبقاً، بحيث تنتهي ندوات الحوار لتصب في مصلحة (الآخر) في نهاية المطاف، خاصة إذا كان الكثير من الإسلاميين المدعوين ممن استنبتوا علىٰ التربة الإسلامية، وغرسوا فيها لهدف، حيث جعلت مهمتهم توهين القيم الإسلامية، ومقاربتها بقيم الحضارة الغربية، التي تمثل (الآخر) في الحوار الدائر اليوم.

والأخطر من ذٰلك، فيما يسمىٰ اليوم: «ندوات للحوار بين الإسلام والغرب»، أن يدعىٰ للحوار والمشاركة وتمثيل الإسلام، أو الطرف الذي يحاور عن الإسلام، في هٰذه الندوات، بعض العلمانيين الذين يسكنون جغرافياً في العالم الإسلامي، لكنهم في الحقيقة مسكونون بالغرب، ثقافة، وحضارة، ومنهجاً، ومرتهنون للغرب في كل شيء.. لأنهم لا يمثلون الثقافة والحضارة الإسلامية، لقلة بضاعتهم فيها، من جانب، ولأنهم منحازون بطبيعة دراستهم وثقافتهم للغرب، من جانب آخر.

لذٰلك، فالحوار معهم ليس حواراً مع (الآخر)، وإنما هو لون من النرجسية الثقافية، والتخاطب مع الذات، فالمؤسسات الغربية ومراكز البحوث والدراسات والجامعات، عندما تدعوهم فهي لا تدعو (الآخر)، وإنما تدعو تلامذتها، وخريجيها، وحاملي ثقافتها، وتحاور بهم نفسها، وعلىٰ ذٰلك فهي تزداد جهلاً بالإسلام، والعالم الإسلامي، وتعجز عن فهمه من الداخل، وتأخذ صورة مشوهة، وتفسيرات بعيدة عن الحقيقة.

ولا نزال نذكر بهٰذه المناسبة، بعض ما نشر في أعقاب أحداث كبيرة ومنعطفات تاريخية مرت ببعض بلاد العالم الإسلامي، ولم يكن الغرب يتوقعها، أو يضعها في اعتباره، كيف أن العلمانيين المثقفين في العالم

الإسلامي، كانوا وراء التضليل الذي وقع فيه الغرب، بسبب اجتهاداتهم وأفكارهم، وتحليلاتهم، لأنهم في الحقيقة لا يمثلون الأمة المسلمة، ولا يعبِّرون عن رأيها، وإنما هم يمثلون العمالة الثقافية للغرب.

لذٰلك، فإن الاعتماد عليهم بالفهم والتفاهم مع العالم الإسلامي، أدىٰ إلىٰ سوء الفهم، واستمرار العجز عن إدراك حقيقة الإسلام، وحقيقة الصحوة الإسلامية، وأهدافها، ودوافعها وتكريس الصورة المغلوطة عن عالم المسلمين.

ـ إحياء المنهج السنني:

ومن الشروط المطلوبة لقيام الأمة بدورها في العطاء والتأهل للوراثة الحضارية: إحياء وتأصيل المنهج السنني كمبدأ قرآني، واعتبار السنن الجارية هي أساس لكل كشف واختراع وتسخير وارتقاء وتغيير ونهوض ومداخلة وتعامل، والتحول من انتظار حدوث السنن الخارقة للإنقاذ إلىٰ التعامل والتفاعل مع السنن الجارية المرتبطة بعزمات البشر، والتيقن بأن الحياة لم تخلق عبثاً ولا مصادفة، وإنما كل شيء خلقه الله بقدر.. فلكل شيء في هٰذه الحياة سنة وقانون ينتظمه.. ومهمة الإنسان في الاستخلاف والعمران كشف هٰذه السنن وتسخيرها والارتكاز عليها في مسيرته الحضارية.. وهٰذا الاعتقاد هو أساس الإبداع والتقدم العلمي، وبدون هٰذا المنهج السنني تبقىٰ محاولات النهوض كالضرب في الحديد البارد.

وقد عرض القرآن نماذج لهٰذه السنن المطردة كسنة الأجل، وسنن التدرج، وسنن التداول الحضاري، وسنن التغيير، وسنن السقوط والنهوض، وهٰذه السنن جميعها خاضعة لسنة تعتبر من الأهمية بمكان، هي سنة التدافع أو المدافعة: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ...﴾ [البقرة:٢٥١].. ولولا هٰذا التدافع وإمكانية دفع سنة بسنة وقدر بقدر، لكانت الحياة عبارة عن قوالب حديدية تصب فيها حركة الإنسان كسائر المخلوقات المبرمجة غريزياً، بعيداً عن أية إرادة وقدرة.

وهٰذا المنهج السنني لن يتأتىٰ أو يتأسس إلا بفقه النص والاهتداء به، والاستجابة له في السير بالأرض، والتعرف علىٰ سنن السقوط والنهوض.. فالمؤمن ليس الذي يستسلم للقدر، وإنما المؤمن الحق هو الذي يدفع القدر بقدر أحب إلىٰ الله، كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ـ تأسيس الشورىٰ وتأصيل مناهج النقد والتقويم:

ولا يمكن أن تتحقق الأمة بالدور المطلوب للوراثة الحضارية إذا لم تستشعر أهمية الشورىٰ ولم تؤصل مناهج للنقد والتقويم والمراجعة والتمييز بين القيمة والذات والأفكار والأشخاص، فتعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال، وتحويل هٰذا الشعار المعلق علىٰ المنابر والمحبوس في الكتب والمؤلفات إلىٰ واقع معيش، والاهتداء بمنهج القرآن والسنة في التقويم، والسيرة ومرحلة خير القرون في التنفيذ.

ذٰلك أن المشكلة التي نعاني منها علىٰ أكثر من مستوى، ولأسباب لا مجال لذكرها هنا، تضخيم الذات علىٰ حساب الفكرة، بحيث انقلبت الموازين تماماً، فأصبح الرجال معيار الحق، وأصبحت الذات معيار القيم، وحلت محل العقل والفكر، والقوة معيار الحق والصواب، وسبيل الحل، إلىٰ درجة أدت إلىٰ استدراج الكثير من العاملين للإسلام إلىٰ معارك وقتال بلا عدو، وترك السلاح الفاعل الذي يملكونه إلىٰ التعامل مع السلاح المغلول الذي لا يملكونه، فعاد التصنيم وعادت الصنمية بصور أخرىٰ، وأصبح الذي يملك الفكر والرأي لا يملك القرار، ولا علاقة له بصاحبه، والكثير ممن يملك القرار لا يملك الفكر والرأي، ويتحكم بالخلق بسبب قوته، وانفصل السلطان عن القرآن في كثير من تاريخنا الحضاري.

والأمل الباقي أن الأمة لا تزال منحازة إلىٰ القرآن، الأمر الذي يمنحها قابلية النهوض، ويحتفظ لها بالإمكان الحضاري.

إن الدورات الحضارية الخلدونية وسنة التداول الحضاري نالت من

الدول المسلمة المتعاقبة ولم تنل من الأمة، التي استطاعت الامتداد بالإسلام والاحتفاظ به وإقامة المؤسسات البديلة عن الدولة لتعيد النهوض والتجديد، ذٰلك أن الأمم والشعوب أقوىٰ من الدول والحكومات، والقيم والمبادئ أبقىٰ من السياسات، والنبوات والعقائد أقدر من الفلسفات.

ـ إطلاق حرية الاجتهاد الفكري:

ومن الشروط المطلوب توفرها حتىٰ تستطيع الأمة أن تسترد دورها في الشهادة الحضارية علىٰ الناس وإلحاق الرحمة بالعالمين: إطلاق حرية الاجتهاد الفكري علىٰ أوسع مدىٰ، واحترام التخصص والخبرة وتقديم أهل الخبرة (الحل والعقد) علىٰ أهل الثقة (المتحزبون)، حيث لا ثقة بمن لا خبرة ولا اختصاص له.

وهٰذا الاجتهاد وتحريك العقول، وتوسيع دائرة الرأي والتشاور والتفاكر والتثاقف، والحوار الداخلي، والحوار مع (الآخر)، هو الذي يحرك رواكد الأمة، ويطلق طاقاتها المعطلة، ويثير فاعليتها، ويشحذ همتها، ويذهب بغثائها، ويثبت صوابها، وينقلها من موقع التلقي والأخذ إلىٰ موقع المساهمة والعطاء الحضاري العالمي، ويحول دون امتداد (الآخر) في المواقع التي تعاني من الفراغ الثقافي.

وسوف لا يتحقق ذٰلك، إلىٰ أن تتنادىٰ الدولة والأمة في العالم الإسلامي إلىٰ كلمة سواء فيما بينها، فتتحول بعض الدول من مواجهة الأمة إلىٰ التكامل معها، بحيث تدرك أنه بمواجهتها للأمة وقيمها ومواريثها الثقافية إنما تكسر أسلحتها بأيديها وتزداد ارتهاناً (للآخر) وعجزاً عن أي عطاء أو مساهمة حضارية.

وهٰذه الحرية في الاجتهاد، هي استجابة وتحقيق لخصائص القرآن في الخلود والامتداد، ولازمة من لوازم بعث التجديد والتجدد واكتشاف الأمراض، الذي يعتبر ديناً وتكليفاً شرعياً.

ـ التحول من ذهنية التعبئة والحماس.. إلىٰ ذهنية الفقه والاختصاص:

ومن شروط النهوض وامتلاك القدرة التي تمكن الأمة من القيام بدورها الحضاري في عالم الغد، والإفادة من الإمكان الحضاري المركوز في أرضها ومواريثها الثقافية: التخلص من ذهنية التعبئة والحشد والحماس، والتحول إلىٰ ذهنية الفقه والاختصاص.. التحول من مرحلة التكديس إلىٰ مرحلة الإنتاج، ومن مرحلة التحشيد إلىٰ مرحلة بناء الوعي.. ذٰلك أننا ـ فيما أرىٰ ـ استغرقنا وقتاً طويلاً ولا نزال في عمليات التعبئة والحشد والغضب والحماس غير المدروس وغير المخطط له، أي دون إبصار المرحلة التالية التي تستوعب هٰذا الحماس وتلك التعبئة، ووضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، فأدىٰ هٰذا إلىٰ زراعة الألغام الاجتماعية في جسم الأمة، والانفجارات غير المدروسة أو المحسوبة، والتحرك أحياناً تحت رايات عُمِّيَّة من حزبية وطائفية، الأمر الذي أوقع بإحباطات كبيرة وإهدار لطاقات خيرة، كان العاملون للإسلام أول ضحايا هٰذه الانفجارات، وأصبحوا ألغاماً ذات جاهزية تزرع هنا وهناك، وتصفىٰ الكثير من الحسابات الإقليمية والدولية بتفجيرها في الوقت المناسب.

ونحن مع الأسف لا نعي الدرس ولا نفيد من العبرة أونحقق الوقاية الحضارية، ونستمر في التعبئة، فأكفأنا أعلانا صوتاً وأكثرنا ضجيجاً، ونظن أن الشديد بالصرعة، وكلما سقطنا في موقع فتش المتحمسون والخطباء علىٰ موقع آخر لم يسقط بعد، لنساهم سلبياً بإسقاطه! وبذٰلك نعيد مآسينا وتجاربنا، ونلدغ من الجحر مرات ومرات، ونفلسف الهزائم بأنها من قدر الله، ونعفي أنفسنا من التبعة والمسؤولية، ونلقي بتبعة الفشل علىٰ القدر.

ـ التخطيط لدور الأدمغة والسواعد المهاجرة:

ومن الشروط المطلوبة للنهوض وامتلاك الأمة القدرة علىٰ القيام بالدور الحضاري المأمول لإلحاق الرحمة بالعالمين، وتقديم عطاء

حضاري متميز وغائب عن حضارة اليوم، التخطيط لدور ذٰلك الرصيد الضخم من السواعد والأدمغة، الذين يعيشون في جوف الحضارة المعاصرة - كما أسلفنا - ويشكلون ركائز أساسية في بنيتها، وكيف يمكن أن نحقق الوعي لهٰذا الرصيد برسالته الحضارية، وكيف نخطط لبناء مرجعيته الإسلامية ونحقق له الارتكاز الحضاري، ونعينه علىٰ فهم دوره في إعطاء الحضارة المعاصرة طعمها المفقود، والمساهمة بقيادة مسيرتها من الداخل إلىٰ خير الإنسانية؟

وبتعبير أدق: كيف يمكن أن يشكل هٰذا الرصيد نماذج حضارية متميزة ومختلفة عن الأنموذج القائم، تبصر دورها، وتشكل طلائع العمل الحضاري الإسلامي لأمتها؟

كيف يمكن لهٰذه الأجنة الحضارية أن تنمو وتمثل وليداً حضارياً جديداً، يخرج من رحم الحضارة الغربية، خاصة وأن هٰذا الرصيد موجود في كل المواقع، وكل التخصصات، وكل المعامل والمخابر والمصانع، كما أن هٰذا الرصيد يمكن أن يكون هو الجسر الحضاري الذي تمر من خلاله القيم الحضارية الإسلامية لعقل وروح وساعد الحضارة المعاصرة؟

ومن جهة أخرىٰ، كيف يمكن للأمة الإسلامية أن تفيد من هٰذه الخبرات والطاقات النافعة في جامعاتها ومستشفياتها ومخابرها ومعاملها ومراكز دراساتها؟

كيف يمكن أن تستضيف هٰذه الطاقات لتشكل روافد علمية وتخصصية وخبرات عملية لنهوض الأمة المسلمة، ويشكل هٰذا الرصيد دليلها الحضاري للتعامل مع الحضارة المعاصرة؟

لٰكن وللأسف الشديد، فإن شيوع صور الاستبداد السياسي والقمع الأمني المنتشر في بعض بلاد العالم العربي والإسلامي كانت ولا تزال وراء طرد هٰذه الخبرات، والحيلولة المستمرة دون الإفادة منها، وتقديمها لقمة سائغة خالصة (للآخر)، فلا تنتفع منها في بلادها الأصلية، ولا تنتفع منها في داخل الحضارة المعاصرة.

وليست حال الأقليات المسلمة المنتشرة في العالم جميعه بأقل شأناً في عملية التغيير الحضاري العالمي وحمل رسالة الإسلام إلىٰ العالم، لو تحقق لها الوعي المطلوب بدورها واستشعرت مسؤولياتها عن إظهار دينها، وإنقاذ الحضارة من أزمتها، وأمراضها، بتقديم نماذج عمل عن البديل المأمول، تمارس الاندماج في حضارة العصر، وتتأبىٰ عن الذوبان.

وإذا كان عمالنا أعمالنا ـ كما يقال ـ فليس حال الذين يتولون أمر ترشيد وتوعية هٰذا الرصيد بأحسن حالاً منه، في كثير من الأحيان، حيث لا يقدمون لهم شيئاً من أدلة العمل ولا من كيفية التعامل مع الحضارة المعاصرة، وما هي رسالتهم فيها، وإنما يخطبون ويخطبون، وتمر السنوات وتتغير عناوين المؤتمرات والملتقيات ـ بصرف النظر عن أهمية وجدوىٰ هٰذه الطروحات ـ والخطباء هم الخطباء المسافرون إليهم، مهما اختلفت الموضوعات المطروحة والظروف المحيطة والمشكلات القائمة والمعاناة الكبيرة.

والذي يتيح الفرصة الأفضل للمسلمين الذين يعيشون في داخل الحضارة المعاصرة، أن تلك الحضارة هي محصلة جهود بشرية متنوعة وليس من صناعة جنس بشري واحد، أو جغرافيا واحدة، إلىٰ جانب حرصها علىٰ الإفادة من جميع الخبرات والتراكمات السابقة، حتىٰ أن القائمين عليها هم من عناصر شتىٰ، ويشكل المسلمون فيها حيزاً كبيراً في شتىٰ المجالات الفنية والمعرفية، وهم رصيد جاهز لو أحسنا التعامل معه لأدىٰ الدور الحضاري المتميز في عالم الغد.

ـ القراءة الدقيقة لمركب الحضارة المعاصرة:

ولعل من الشروط الأساسية المطلوب توفرها للأمة المسلمة حتىٰ تقوم بدورها في عالم اليوم والغد: قراءتها الدقيقة والمتخصصة لمركب الحضارة المعاصرة التي تتقدم بخطىٰ حثيثة صوب العالمية، وتوطن نفسها لاستيعاب جميع الخبرات والطاقات واحتوائها في مواقعها.. وهي تسعىٰ اليوم للتحكم والسيطرة علىٰ أفق الحضارة، علىٰ فجرها ومغيبها معاً، بحيث تجعل

الدورات الحضارية الخلدونية دائرة جميعها علىٰ محورها، متجاورة في جوفها، وليست متعاقبة يخلف بعضها بعضاً، فهي التي تحاول أن تسيطر علىٰ المنبع الحضاري والمصب في الوقت نفسه، وتجدد شبابها بالإفادة من خبرات العالم، وتكتشف أزماتها وأمراضها بنفسها، وتحاول أن تعالج نفسها بعيداً عن الصلف والعتو.

فهي الحضارة الغالبة المتحكمة، ذات السبق المادي، حيث طوت اليوم العصر الميكانيكي لتدخل حقبة العصر الإلكتروني بكل آفاقه وإمكاناته وأبعاده، لذٰلك نرىٰ المنتج والمستهلك حيثما كانت هويته وجغرافيته يصب في مجراها، ويوظف لخدمتها، ويساهم بارتقائها المادي، فهي الحضارة ذات السبق والامتداد علىٰ المدىٰ المنظور.

لذٰلك لا مندوحة للأمة المسلمة، حتىٰ تستطيع أن تقوم بدورها وتبلغ رسالتها وتنقذ البشرية من أزمتها، من قراءة دقيقة لهٰذه الحضارة، ومن ثم تحديد الموقع الذي يمكن أن تحتله، والمدخل الذي يمكن أن تلج منه، والمفقود في الحضارة الذي يمكن أن توفره، ذٰلك أن منازلة الحضارة المعاصرة اليوم في جانبها المادي هو نوع من الانتحار، والمزيد من هدر الطاقات وضلال السعي، والعبث بالإمكان الحضاري الذي تمتلكه الأمة، وتكريس الذيلية والتخلف والنكوص عن حمل الأمانة.

فالأمة المسلمة بما تمتلك من الأمور المفقودة في الحضارة الغربية، ومن المعالجات الشافية لأمراض الإنسانية، ومن الرصيد العظيم والمتنوع للحضور الإسلامي في داخل الحضارة المعاصرة، فإنها في الموقع القادر علىٰ أن تكون دليلاً حضارياً ينقذ الحضارة المعاصرة من أزمتها وأمراضها، ويوجهها صوب تحقيق إنسانية الإنسان وإلحاق الرحمة به.

وتبقىٰ العبرة بالعواقب والمآلات وليس بالنتائج القريبة والمنظورة، فالوراثة الحضارية لها شروطها التي لا بد من توفرها، من الصلاح والإصلاح، يقول تعالىٰ:

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ

ٱلصَّـٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء]. . ويقول: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأعراف:١٣٧].

والانقراض الحضاري، له سننه وقوانينه، فالبقاء للأصلح في نهاية المطاف وليس للأقوىٰ، وحتىٰ لو قلنا البقاء للأقوىٰ، فالأصلح هو الأقوىٰ بكل المعايير وإن بدا لنا في ومضة سحر عيوننا غير ذٰلك، فلا يلبث أن يبطل السحر، ولا يفلح الساحر حيث أتىٰ.

والحضارة المعاصرة بمقدار ما تشكل لنا تحدياً وأزمة بمقدار ما تمنحنا إمكانية لتوظيف تقنياتها لخدمة رسالتنا وإظهار ديننا الذي هو دين الإنسانية عامة، الذي يحمل الرحمة والخير للعالمين، تساهم الأمة بالفعل الحضاري الإنساني وبتوجيه عجلة الحضارة الوجهة السليمة.

فالوراثة الحضارية باتت لا تعني التعاقب أو التداول والنفي والإقصاء بعد هٰذه الثورة المعلوماتية الاتصالية والإلكترونية، بمقدار ما تعني القدرة علىٰ التحرك من داخل الحضارة لتغيير وجهتها، حيث لم تعد الحضارة حكراً علىٰ أحد وإنما هي مشترك إنساني وتراكم معرفي، والأصلح هو الأقدر علىٰ تحديد وجهتها، وإن تحكّم فيها وعبث فيها بعض الجبابرة والمستكبرين إلىٰ حين، ذٰلك أن هٰذا الاستكبار ذاته هو الذي يستدعي البديل الحضاري الذي يحتل غرفة القيادة الحضارية، ويسير بها وفق هدايات الوحي المعصوم لإلحاق الرحمة بالعالمين، التي من أجلها جاء رسول الإسلام والإنسان، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

وبعد؛

فهٰذه الإمكانات التي أتينا علىٰ ذكرها، والتي يمكن أن تصنف في إطار النعم، والطاقات المهيأة لتسخير الإنسان وتوظيفه لها، واغتنامها في بناء حضارة إنسانية راشدة، سوف تتحول إلىٰ نقم إذا لم يتوفر الإنسان الراشد القادر علىٰ التعامل معها وحسن توظيفها واستثمارها وتعظيم دورها.

فهي في غياب الإنسان الراشد تصبح أشبه ما تكون بالأموال الوفيرة

التي تملأ جيوب القاصرين والسفهاء فتكون وبالاً عليهم أو وسيلة لاستغلالهم واستدعاء الأوصياء... لذلك يبقىٰ المطلوب دائماً:

كيف نعد إنسان الحضارة، ونسترد فاعليته ورشده، قبل التفكير بأشيائه وإمكاناته الحضارية؟

والله ولي التوفيق.

□□□□□□

لِتكونوا شهداء على الناس [1]

(١) أصل البحث مساهمة ضمن كتاب: «البعد الرسالي لمجلس التعاون الخليجي.. بلاد الجزيرة العربية»، الذي أعده مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلىٰ لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في الدوحة (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢م).



ركائز النهوض:

الرؤية الدقيقة المطلوب إدراكها، والإحاطة بها، للانطلاق صوب التنمية والنهوض، ومعاودة الإقلاع من جديد أو إخراج الأمة، ترتكز ـ فيما نرىٰ ـ علىٰ ركائز ثلاث، يأتي في مقدمتها:

*** العقيدة:**

العقيدة، أو عالم الأفكار والرؤىٰ، التي تشكل بمجموعها فلسفة الحياة، أو الشاكلة الثقافية، التي تقبع وراء السلوك الإنساني: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، والتصور العام للكون والإنسان والحياة، وما يبلور من قيم تضبط مسيرة الحياة، وتشكل المعايير والموازين، التي تمكن من النظر والتقويم، والمعايرة، والقبول والرفض.

والعقيدة، أو عالم الأفكار، كانت وما تزال هي المحور الأساس، الذي يتمحور حوله الإنتاج الفكري والثقافي، ويشكل في الوقت نفسه الدافع السلوكي، والمحرض الحضاري، ودليل العمل، أو البصيرة والمعالم الهادية.. فالعقيدة هي التي تحيي روح الأمة، وتشكل عقلها، ونسيجها الاجتماعي، وتحقق وقايتها الحضارية والثقافية. لذٰلك فهي المسؤولة عن نهوض الأمة ورقيها الحضاري، كما أنها المسؤولة، إلىٰ حد بعيد، عن الانتهاء بها إلىٰ الركود والنكوص والعطالة والاستنقاع الحضاري.

وبمقدار ما تكون العقيدة، أو عالم الأفكار، سليماً نقياً ملائماً لفطرة

الإنسان، بكينونته الطبيعية، مستجيباً لحاجاته الأصلية، وبمقدار ما تكون العقيدة سليمة قادرة علىٰ تقديم الإجابة الشافية والمقنعة علىٰ الأسئلة الكبرىٰ في الحياة، عن النشوء والمصير والأهداف المحركة للإنسان، قادرة علىٰ تحقيق إنسانية الإنسان، بمقدار ما تكون مؤهلة للنهوض الحضاري، قادرة علىٰ التجاوز، وشحذ الهمم، وتجميع الطاقات، وإعادة الفاعلية في فترات السقوط الحضاري، للإقلاع من جديد.

يلاحظ ذٰلك وبشكل خاص عندما تلحق بالأمة الهزائم الكبرىٰ، وتُدمر أشياؤها ومنتجاتها، فنرىٰ أن العقيدة، أو عالم الأفكار، هو الكفيل بمعاودة النهوض.. لٰكن الإشكالية الكبرىٰ عندما تكون الهزيمة في العقيدة، والإصابة في عالم الأفكار؛ لأن ذٰلك مؤذن بالدخول في مرحلة التيه والضلال الثقافي، الذي لا تدرك نهايته.

والتاريخ الحضاري العام، وتاريخ الأمة المسلمة، بشكل خاص، خير شاهد علىٰ قدرة الأمم المستمسكة بعقيدتها علىٰ تجاوز الهزائم، إذا كانت عقيدتها سليمة، وعالم أفكارها معافىٰ؛ نلمح مدلول ذٰلك واضحاً في قوله تعالىٰ بعد الهزيمة الكبرىٰ للمسلمين في معركة أحد، بكل إصاباتها: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران]، فإذا كنا مؤمنين حقاً كان الإيمان، أو عالم الأفكار والقيم، كفيلاً بردم الفجوة، وتحقيق القدرة علىٰ التجاوز لإصابة عالم الأشياء، ومعاودة النهوض، حتىٰ لو دمرت أشياؤنا.

فإذا كان للعقيدة، أو عالم الأفكار، هٰذه الأبعاد الحضارية، والإنسانية، والاجتماعية، والثقافية، كان من الأهمية بمكان التوقف طويلاً عند مصدر التلقي لهٰذه العقيدة، واختبار أدوات التوصيل، ومنهاج التعامل، والعمل علىٰ الحراسة الدائمة لسلامتها، والمراجعة المستمرة لنفي أي غبش أو نبتة سوء يمكن أن تحيد بالإنسان عن الجادة، بل أكثر من ذٰلك نقول: إن هٰذه المراجعات المطلوبة باستمرار، والتنقية الدائمة لعالم الأفكار، تتأكد أكثر فأكثر في فترات السقوط والهزائم؛ لأن السقوط والهزيمة مؤشر خلل واضح في مسيرة الأمة وكيفية تعاملها مع قيمها وأفكارها.

ولعلنا نرىٰ أن الفيصل الأساس في مجال العقائد، أو عالم الأفكار ابتداءً، إنما يكون في مصدر التلقي، وسلامة التوصيل، والقدرة علىٰ تجسيدها في الواقع من خلال عزمات البشر واستطاعاتهم، وحسبنا في هٰذا المجال أن نقول: إن نقاء العقيدة وسلامتها من التحيز، وتحقيقها للعدل الإنساني والاجتماعي، حتىٰ مع الأعداء، وإيقاف الظلم وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، هو الأمر الأهم في هٰذا المجال، إذ لا يمكن أن يعقل أن يكون الإنسان بعلمه المحدود، وعمره المحدود، ووقوعه تحت مجموعة مؤثرات حزبية أو طائفية أو نسبية قبلية أو مناخية أو تاريخية أو مرضية، هو مصدر تلقي العقيدة! والخلل الذي لا يقل عن ذٰلك سوءاً أن يكون الإنسان مصدر العقيدة ومحلها في الوقت نفسه.. هو الذات وهو القيمة.. هو المعيار والمقياس، وهو موضوع القياس والتقويم!

وقد يكون الاستقراء الحضاري لتاريخ الأمم العام وما أصابها، هو الذي انتهىٰ بالكثير من المفكرين والعلماء إلىٰ تقرير هٰذه الحقيقة، أو هٰذه السنة الحضارية، التي لخصها الأستاذ مالك بن نبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: إن الحضارة لا تتجلىٰ أو تظهر إلا في صورة وحي يهبط من السماء (مصدر التلقي) يكون للناس شرعة ومنهاجاً.. وتقوم أسسها في توجيه الناس نحو معبود غيبي، بالمعنىٰ العام.. فالدين ظاهرة فطرية، كونية، اجتماعية، تشكل حضارة الإنسان وتحكم فكره، كما تحكم الجاذبية المادة، وتتحكم في مساراتها. وعلىٰ هٰذا، يبدو الدين وكأنه مطبوع في النظام الكوني قانوناً خاصاً بالفكر، الذي يطوف في مدارات مختلفة، من الإسلام الموحد إلىٰ أحط الوثنيات البدائية.

ولا شك عندنا أن العقيدة كانت علىٰ مدار التاريخ ولا تزال، تشكل المحور وبؤرة الاهتمام في الحراك الثقافي والتحريض الحضاري، سواء في ذٰلك الذين يناصرونها ويدافعون عنها، ويجتهدون في البرهان علىٰ صحتها ودورها في تحقيق إنسانية الإنسان وسعادته وتخليصه من تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، أو الذين يواجهونها ويحملون لها العداوة، ويحاولون إسقاطها واستغلالها للتسلط باسم الدين، بشتىٰ الوسائل، وإن كنا نقول هنا: إن

الإشكالية، أو محل المعركة حضارياً وتاريخياً، كانت غالباً في ممارسة الكهانات الدينية أكثر من أن تكون في العقيدة الدينية ذاتها؛ لأن العقيدة لازمة فطرية بشرية، حيث لا إنسان بلا عقيدة، أياً كانت تلك العقيدة، ابتداءً من الإنسان البدائي الوثني بعقائده، ومروراً بالعقائد السماوية، وانتهاءً بالرسالة الخاتمة التي خلصت البشرية من الاستغلال والكهانات، ووضعت الإنسان أمام الله بدون وسائط البشر.

وقد تكون المحصلة النهائية للذين يمارسون محاربة العقيدة، أنهم إنما يحاولون القيام بعملية إخلاء وإملاء، أو عملية استبدال، لتصبح نظرياتهم وأفكارهم هي عقائد للناس، وبذٰلك تُستدعىٰ عقائد بديلة أو كهانات بديلة، أو آلهة عصرية سياسية واقتصادية... إلخ، ويصبح أصحاب النظر والفلسفات والعقائد هم الكهانات الجدد والآلهة الجدد.

فالإشكالية ليست دائماً في طبيعة العقيدة وخصائصها ومدىٰ ملاءمتها للفطرة، بل قد تكون الإشكالية كلها في الكهان، الذين يستغلون العقيدة، بحيث تلتبس الذات بالقيم، وتغيَّب تعاليم العقيدة الدينية لتحل محلها تفاسير ومفاهيم وشروح وتقاليد الكهانات، وعند ذٰلك يسود ضرب من الإرهاب الفكري باسم الحفاظ علىٰ العقيدة، فيصبح الكلام عن الكهانة ونقائصها ونقائضها كلاماً علىٰ العقيدة.

وبالإمكان القول: إن النبوة الخاتمة الخالدة، التي كان محلها أرض الجزيرة العربية، وقاعدتها البشرية الأولىٰ إنسان الجزيرة، ووعاء تعبيرها لغة أهل الجزيرة، واستيعابها يحدده مفهوم العرب ومعهودهم في الخطاب، ومعجزتها ممتدة ومجردة عن حدود الزمان والمكان والأشخاص والكهان، بحيث تمتلك المعيار (النص الإلٰهي) السليم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ ذٰلك أنه علىٰ الرغم من تقدم العلوم وتطور الفلسفات وتواصل الحضارات، لم تسجل عليه إصابة واحدة؛ هٰذه النبوة الخاتمة بتجربتها التاريخية الحضارية في مهبط الوحي، تعتبر من أهم الإمكانات التي تهيئ إنسان الجزيرة لمعاودة الانطلاق صوب الذات وصوب (الآخر)،

وأعظم القدرات الكامنة التي يمتلكها منطلقاً من عقيدة التوحيد التي تحمل المساواة، وتوقف تسلط الإنسان على الإنسان، وتلغي جميع أنواع الوثنيات، وتلغي الكهانات التي يمكن أن تقوم باسم الدين، وتسوي الناس أمام الله وعبادته بدون واسطة.

*** التاريخ:**

أما **الركيزة الثانية** التي يقوم عليها النهوض ـ فيما نرى ـ **فهي التاريخ. فالتاريخ هو التجسيد العملي للعقيدة، أو لعالم الأفكار، أو هو التجلي والاستجابة للقيم والأفكار في سائر الأنشطة الإنسانية.. وهو الذاكرة الجمعية المتراكمة للأمة، وسجل حركتها، ومرآة مستقبلها، أو هو المختبر الحقيقي للمبادئ والأفكار ومدى قابليتها للتطبيق ونصيبها منه**، وقدرتها على البناء الحضاري ابتداء، ومعاودة النهوض الحضاري عندما تتعرض الأمم للإصابة أو السقوط، لسبب أو لآخر.

والتاريخ ليس شيئاً منفصلاً من عالم الأفكار، بإطاره العام، وإن بدا فيه بعض الجنوح والخروج والانفلات في بعض الأحيان، ونشأت على جوانبه بعض نباتات السوء التي لا تلبث أن تتضاءل وتغيب، لعدم توفر المشروعية العليا لقيم العقيدة وعالم الأفكار في صياغتها؛ لأن العقيدة هي روح التاريخ ومرتكز تدفقه، منها تستمد القيم والموازين التي تقوم الفعل البشري، وتبيِّن مواطن الإصابة، وتحدد أسباب القصور ومواطن التقصير، وتصوِّب مسيرة التاريخ وتحميها، وتبين سبيل الخروج ومعاودة النهوض.

والتاريخ يمنح البصارة للأجيال، في حاضرها ومستقبلها، ويختزل أعماراً في عمر، وتجارب في تجربة، وهو تراكم معرفي لأجيال في جيل، بحيث يقف على أكتاف من سبقوه، فيبصر الماضي ويستشرف آفاق المستقبل.

والتاريخ يُوقف الإنسان على قمة التجربة التاريخية للأمم، ويتحقق برصيدها، ويمكِّن من استقراء قانون الحركة الاجتماعية واكتشافه، ذلك

القانون الذي ينتظم سير الأمم، ويبين فاعلية السنن في الأنفس والآفاق، ويؤكد اطرادها، ويبصِّر بكيفية التعامل معها، ويحذر من الغفلة عنها، والعدول عن تسخيرها.

وخلاصة القول: إن التاريخ بيان، ومعرفة، وعلم، واهتداء إلىٰ السنن الفاعلة في الحياة والأحياء، وعبرة وموعظة بمن سبق من الأمم، ووقاية حضارية من إصابات السقوط.

وحيث كان للتاريخ هٰذه الأهمية والدلالة والدور الأساس في تلمس وسائل النهوض الحضاري وتصويب المسيرة البشرية وتحقيق الوقاية، فقد جعل الإسلام تاريخ الأمة، وعلىٰ الأخص الذي تشكل وانطلق من مهبط الوحي (بلاد الجزيرة العربية) لا يقتصر علىٰ تاريخ الفترة الزمانية والمكانية الخاص بمهبط الوحي، وإنما أوقفت معرفةُ الوحي إنسانَ هٰذه المنطقة المنطلق، علىٰ قمة التجربة البشرية، وجعلت رصيد المسيرة التاريخية للأمم، بكل ما فيها، تاريخاً لحملة الوحي الخاتم، علىٰ الرغم من اختلاف الزمان والمكان، وبذٰلك امتلكت أرض الوحي المخزون التاريخي العام والجذور الضاربة في عمق الزمان والمكان، وشكَّل القصص القرآني، الذي يمثل تاريخ النبوات، ويبصِّر بتضاريس السقوط والنهوض، المساحة التعبيرية الأكبر في نصوص الوحي (القرآن) لأهل مهبط الوحي ومن ثم المسلمين بشكل عام، ليتحركوا علىٰ بينة، ويستشرفوا الماضي بكل عبره، ليصلحوا الواقع ويبصروا المستقبل تماماً، ويعيدوا البناء وفق سنن الله التي لا تحابي أحداً، وتكون عندهم القدرة علىٰ الانفتاح والانتفاع بتجارب الآخرين، التاريخية منها والمعاصِرة، حتىٰ لنكاد نقول: إن التاريخ الإنساني انتهىٰ إلىٰ مهبط الوحي ابتداءً.

فتاريخ الجزيرة في أبعاده الحقيقية هو التاريخ الإنساني، عبرة وعطاءً، قال تعالىٰ: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]، حيث لم يرض الله لأهل هٰذه المنطقة، قبلة الأمة المسلمة بشكل خاص، أن تقتصر علىٰ التاريخ الخاص، وإنما طلب إليها التحقق بالتاريخ العام.

وقد لا نستغرب بعد ذٰلك أن يأتي الأمر الإلٰهي، علىٰ الرغم من امتلاك نصوص الوحي الخاتم وبيانه النبوي، يطلب السير في الأرض، والتوغل في التاريخ العام، والتزود بالقوانين الاجتماعية، والتحقق بإدراك السنن الفاعلة في الحياة والأحياء (الفرض الحضاري).

إن أرض الجزيرة بدأ تاريخها بالنبوة الأولىٰ، وتعاليمها بدأت بتاريخ أبي الأنبياء عَلَيْهِ السَّلَامُ، عندما أسكن ذريته بوادي مكة المكرمة، وحدد الهدف، ورسم المسار، وقص الله ذٰلك بقوله: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيۡرِ ذِى زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم:٣٧]؛ وانتهت إليها النبوة الخاتمة: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠]؛ وفيها بُني أول بيت لعقيدة التوحيد والمساواة وإيقاف تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وعندها ألغيت الوثنيات بجميع أشكالها: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلۡعَٰلَمِينَ ۝٩٦﴾ [آل عمران]، وإليها انتهت وراثة التوحيد: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ﴾ [الحج:٧٨].

وهنا قضية قد يكون من المفيد لفت النظر إليها، وهي: أن هٰذه الأرض، أرض الجزيرة العربية، أو أرض النبوة ومهبط الوحي، إضافة إلىٰ أنها منطلق التاريخ الإسلامي وامتداده بكل أزمانه وأقاليمه ورجاله، إلا أنها تتميز دون سواها من أرض الإسلام بأنها كانت الوعاء لمرحلة السيرة وبناء الأنموذج وسيرة جيل خير القرون.

والسيرة النبوية، رغم أنها حلقة في تاريخ الأمة المسلمة، إلا أنها حلقة متميزة؛ لأنها تشكلت علىٰ عين الوحي وحركة المعصوم ﷺ وبيانه، من خلال تأييد الوحي وتسديده، وغطت جميع المساحات التاريخية والإنسانية بما في ذٰلك: فترة الدعوة، والمجتمع والدولة، والسرية والعلنية، والضعف والقوة، والتمكين، والنصر والهزيمة، وبناء المجتمع، والمواجهة، والمعاهدة، والحوار... إلخ، ابتداءً من الخطوات الأولىٰ للنبوة وحتىٰ بناء الأنموذج، كمالاً واكتمالاً، كل ذٰلك علىٰ أرض الجزيرة، ابتداءً من قوله

تعالىٰ: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، ووصولاً إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣]، فهي مرحلة الأسوة والقدوة، لأنها الفترة المعصومة، المسددة بالوحي والمؤيدة به، إلىٰ جانب كونها حلقة في التاريخ.

فإذا كان تاريخ الإسلام، أو تاريخ المسلمين فيما بعد مرحلة السيرة، يشكل عبرة وعظة، فإن فترة السيرة العملية في الجزيرة تمثل الأسوة والقدوة، ومصدر التشريع، والمعيار لتحويل الفكر إلىٰ فعل، أو العقيدة إلىٰ عمل.. وليس ذٰلك فقط، بل تعتبر السيرة مع فهم القرن الذي شهد له الرسول ﷺ بالخيرية، إلىٰ جانب قيم الوحي، أو معرفة الوحي، المرجعية الشرعية لكل فترات التاريخ الإسلامي والحاضر والمستقبل الإسلامي.

فالتجربة التاريخية (السيرة) لتنزيل القيم في الكتاب والسنة علىٰ واقع الناس، وتحقق تطبيقها، والالتزام بها، من خلال عزمات البشر وخصائص إنسان بلاد الجزيرة العربية، أو إنسان المنطقة، الذي أهلته خصائصه وصفاته لأن يكون مهبط الوحي ومحله ووعاءه وأنموذج تطبيقه، تعتبر تكليفاً من جانب، وهو أهل لهٰذا التكليف بما يمتلك من خصائص وصفات تؤهله لمعاودة الانطلاق، وتشريفاً من جانب آخر لاختياره محلاً للرسالة الخاتمة وحملها إلىٰ العالم، وهٰذا شرف عظيم و

علىٰ قدر أهل العزم تأتي العزائم
وتأتي علىٰ قدر الكرام المكارم

فالتجربة الحضارية تعني ـ فيما تعني ـ أن الأرض التي أنبتت هٰذا العطاء، علىٰ مستوىٰ الإنسانية جميعاً، مؤهلة لمعاودة الإخراج لخير أمة، تستأنف العطاء الإنساني إن هي أحسنت التعامل مع القيم، واهتدت بتجربتها التاريخية، واكتشفت ذاتها ومؤهلاتها، ومسؤولياتها تجاه العالم.

فإذا قلنا مع رؤية المفكر الكبير مالك بن نبي رحمه الله: إن نهوض أي مجتمع مرهون إلىٰ حد كبير بتوفير ظروف وشروط ميلاده الأول، أدركنا أهمية الاهتداء بالتجربة التاريخية الحضارية وإمكان ذٰلك.

فالجزيرة ابتدأت فيها النبوة واختتمت في أرضها: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩﴾ [الأعلىٰ]؛ والجزيرة أضيف إليها

رصيد التاريخ البشري؛ والجزيرة مهبط الوحي تمتلك النص الإلٰهي السليم ومدلولاته ومواطن نزوله وحركته، وهو النص الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ والجزيرة تمتلك التجربة التاريخية الحضارية؛ والجزيرة تمتلك الفترة التي تمثل المعيار للفعل التاريخي، والجزيرة بُني على أرضها الأنموذج، بكل تشكيلاته وتطوراته وحالاته المتنوعة.

فهي بذٰلك كله مؤهلة، إن هي أدركت مسؤوليتها الرسالية، لمعاودة الانطلاق، وإيصال الرحمة للعالمين، حيث لا يصلح آخر هٰذه الأمة إلا بما صلح به أولها، أو كما قال إمام دار الهجرة، الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ.

*** فقه الواقع:**

والركيزة الثالثة في البناء والنهوض الحضاري إنما تتمثل في فقه الواقع.. وهو الأمر الغائب اليوم عن الكثير من فقهنا وفكرنا، ولا بد أن نعترف ابتداءً بالتقصير في امتلاك أدواته، ذٰلك أن **الواقع بكل مكوناته، بعالم أفكاره، وعالم أشيائه ومنتجاته، يشكل إلىٰ حد بعيد ثمرة الماضي ومستقبله وامتداده، فالحاضر مستقبل الماضي، وبعده ومداه، وهو في الوقت نفسه يشكل ماضي المستقبل**. فصناعة المستقبل والصورة التي نريدها للمستقبل يبدأ رسمها ونسجها من خيوط الحاضر، ويُستشرف لها الماضي بكل عبره ودروسه والإصابات التي لحقت به، بسبب العجز عن حسن التعامل مع القيم، حتىٰ تشكَّل الحاضر علىٰ الصورة التي هو عليها.

فهاجس التغيير والقلق الحضاري - إن صح التعبير - أو القلق السوي، حيث القلق سويّ ومرضي، هو الذي يبني إرادة التغيير، ويشكل الهم الذي يصنع الهمة، ويجمع الطاقة، ويسترد الفاعلية، ويدفع للبحث عن مواطن الخلل وتحديد مواطن القصور وأسباب التقصير؛ يدرس الظواهر الاجتماعية ويتعرف إلىٰ أسبابها، ولا يقتصر علىٰ معالجة آثارها السلبية، وإنما يتجاوز إلىٰ معرفة السنن والأسباب وقوانين الحركة الاجتماعية التي تحكمها، ويتحول إلىٰ دراسة هٰذه السنن وكيفيات تسخيرها، والتعرف علىٰ سنن المدافعة وكيفية تفعيلها، ومغالبة سنة بسنة، أو قدر بقدر.

وليس ذٰلك فحسب، وإنما التعرف علىٰ الإمكانات بكل أبعادها المادية والمعنوية، والمحركات الاجتماعية، وتصميم الخطط والبرامج لحركة المجتمع، ووضع الأوعية الملائمة لحركة الأمة، ضمن إطار الإمكانات، بعيداً عن الأمنيات؛ وإن كانت الأمنيات هي التي تخصب الخيال وتحرك الحماس وتنشئ الحافز وترسم الفضاء، الذي تتحرك من خلاله الإمكانات بدون مجازفة وهدر لها.

ولا شك أن دراسة الواقع بكل مكوناته، وتحليله، والتعرف إلىٰ المحركات الاجتماعية أو السنن التي تحكمه، لم تعد قضية خاضعة للتأمل والتمني والشعارات المرفوعة، وإنما أصبح لذٰلك علوم وأدوات بحثية وتخصصات معرفية في العلوم الاجتماعية بكل فروعها، إلىٰ جانب ما تقتضيه الدراسة من عمليات الاستقراء والمسح الاجتماعي والإحصاء، بكل فروعه ومجالاته، وبعد ذٰلك كله يمكن أن تتوفر لدينا الرؤية الكاملة والدقيقة والموضوعية لوضعه في السياق التاريخي المناسب للأمة، بكل تضاريسه ومنحنياته، سقوطاً ونهوضاً، ومن ثم القيام بعملية المقاربة، للتحقق بالخبرة والعبرة التاريخية التي تعين علىٰ إبصار العلاج وتداعيات المستقبل.

إن عملية النهوض، وردم فجوة التخلف، ومعالجة الخلل، وتسديد الطريق إلىٰ المستقبل، تتطلب العودة إلىٰ مسيرة السيرة، بكل مراحلها وعطائها وتطوراتها، ذٰلك أن السيرة بخلودها هي منجم عطاء ودليل تنزيل للنص الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان، خاصة وأن معاودة النهوض علىٰ أرض النبوة نفسها، ومن خلال إنسانها، إضافة إلىٰ أن السيرة محل التأسي والاقتداء، الأمر الذي يقتضي وضع هٰذا الحاضر أو هٰذا الواقع في موضعه من مسيرة السيرة، ومن ثمّ تحديد موقع الاقتداء من خلال الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، إذ لا يمكن أن تكون مرحلة القوة والتمكين والمجاهدة لدرء الفتن في السيرة، هي محل الاقتداء لمجتمع يعيش مرحلة الاستضعاف والتخلف، بل الاقتداء لا بد له أولاً من تحديد موقع الحاضر من مسيرة السيرة الطويلة، ابتداءً من بدء الخطوات الأولىٰ من بدء الوحي: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾، وانتهاءً بالوصول إلىٰ بناء الأنموذج

وتحقيق حالة الكمال، بكل ما بينهما من منعرجات، من نصر وهزيمة، ودعوة ودولة. . . إلخ.

وتشتد الحاجة أكثر فأكثر هنا، عندما يكون التفكير في إعادة إخراج الأمة، إنما يتم علىٰ أرض النبوة نفسها وفي إطار إنسانها، بكل ما يمتلك من رصيد تجربة حضارية تاريخية تشكل معالم هداية، وتمنح الأمل بالقدرة علىٰ معاودة البناء لنسق التجربة علىٰ الأرض نفسها وبإنسانها ومناخها وأرضها وجبالها.

وهنا قضية تكاد تكون مسلمة حضارية، تبلورت نتيجة لاستقراء التاريخ الحضاري الإسلامي، إضافة إلىٰ مواعيد الله سبحانه وتعالىٰ ومواثيقه، وهي أن خلود الرسالة، أو خلود عالم الأفكار، يعني تجردها عن حدود الزمان والمكان، وقدرتها علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان، إذا أحسنا التعامل معها، وذٰلك بتجريدها من قيود الزمان والمكان، وتوليدها في كل زمان ومكان.

وهٰذا الخلود بمقدار ما يصدق علىٰ سلامة القيم الإسلامية وقدرتها علىٰ الاستجابة للمستجدات والمتغيرات في تاريخ البشرية؛ لأن الرسالة خاتمة وخالدة، بمقدار ما يصدق أيضاً علىٰ معاودة إنتاج الأمة التي تضطلع بهٰذه القيم وإخراجها للناس من جديد. . والتاريخ شاهد علىٰ أن المجتمعات الإسلامية عموماً كلما أحسنت التعامل مع القيم تحقق لها النهوض والشهود. . فكيف ببلاد الجزيرة؟

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلىٰ نوعية أدوات التقويم والقياس لواقع المجتمع وتحديد مواطن الخلل فيه، حتىٰ لا تطيش السهام، وتتنافر الآراء، وتتحكم الأهواء، ومن ثم وضع المجتمع بكل حاله في السياق التاريخي، لتحقيق العبرة، وفي الموضع المناسب لمسيرة السيرة، لتحقيق القدوة، ذٰلك أن القيم وأدوات التقويم والبحث في الإسلام مصدرها معرفة الوحي وليس أهواء البشر.

فتقويم المجتمع إنما يتم من خلال معايرته بالقيم الإسلامية، وقياسه

علىٰ أصوله الحضارية، والنظر إليه من خلال عالم أفكاره، وتحديد مواطن الإصابة للوصول إلىٰ كيفية التعامل مع القيم وتنزيلها علىٰ الواقع في ضوء ذٰلك، وإلا كيف يتسنىٰ لنا تحديد الخلل واختيار نوع المعايير المستخدمة؟ فقضية المعايير علىٰ غاية من الأهمية، لأن الخلل في المعيار يقود إلىٰ النواتج المختلة والنتائج غير السليمة.

لذٰلك نقول: إنه بعد تحديد مواطن الخلل وأسبابه، من خلال سنة الله في الخلق وقانون السقوط والنهوض الحضاري، ووضع الواقع في سياقه التاريخي للأمة، وتحديد موضعه من مسيرة السيرة، لتحديد مواطن الاقتداء وكيفياته، تبدأ عملية التنزيل والتسديد، ومعالجة الخلل، من خلال سنن التدرج والمدافعة، والنظر إلىٰ الواقع في ضوء القيم، والتعامل مع القيم وكيفيات تنزيلها للمعالجة من خلال الواقع.

أما محاولة تقويم المجتمع وتحديد إصاباته من خلال سياق تاريخي غير تاريخه، أو من خلال أصول حضارية غير حضارته، فذٰلك نوع من تكريس السقوط وديمومة التخلف، إذ لا يمكن أن يُقاس واقع مجتمع ويحاكم بغير سياقه التاريخي وأصوله الحضارية وقيمه الثابتة، هٰذا علىٰ الرغم من اعترافنا أن الواقع اليوم بدأت تساهم بصنعه مجموعة اعتبارات داخلية وخارجية، بعد أن كاد العالم يصير واقعاً واحداً. لذٰلك فدراسة الواقع تتطلب أيضاً وضعه في السياق الدولي، وأخذ ذٰلك بعين الاعتبار، تأثيراً وتأثراً.

ومع ذٰلك، فعمليات التحديث والنهوض والتجارب العديدة، التي جاءت من خارج القيم والتجربة التاريخية والمعادلة الاجتماعية للأمة باءت بالفشل، كما أن محاولات النهوض في الداخل الإسلامي اعتراها الكثير من الضمور والتخلف، وبقيت عاجزة عن الامتداد وتحقيق الخلود بأبعاده المطلوبة، لعدة أسباب، لا مجال لذكرها هنا، لٰكن حسب تلك المحاولات أنها احتفظت بالإمكان الذاتي للأمة، وإنْ عجزت عن التوليد، بينما التجارب القادمة من الخارج الإسلامي تجاوزت وأسقطت الإمكان والأهلية وألقت بنفسها علىٰ (الآخر) المختلف، فلا الارتماء حقق النهوض، ولا الانكفاء

ساهم بالترقي، فلا بد من تحديد الخلل واسترداد الدور الرسالي من خلال القيم الإسلامية والمسيرة التاريخية.

لذلك، فإنسان الجزيرة العربية، أرض النبوة الأولىٰ، ووارث الرسالة الخاتمة، مدعو قبل غيره للاستشعار بمسؤوليته الحضارية والثقافية والدينية، أولاً ليعي ذاته ويصوب مسيرته بتحقيق شهادة الرسول عليه الصلاة والسلام، ومن ثم يحمل الخير للعالمين.

ذلك أن الأرض والإنسان، التي كانت مهبط الوحي، ومحلاً لحمل الخير للعالم، والقاعدة البشرية الأولىٰ التي انطلقت بالإسلام إلىٰ الناس، وكانت محلاً لبناء الأنموذج تحت عين النبوة، وأنبتت جيل خير القرون، وأنتجت أجنة الدعوة الأولىٰ، هي مؤهلة بطبيعة الحال لمعاودة الإنتاج علىٰ مستوىٰ الفكر والفعل، إن هي أحسنت التعامل مع رصيدها وإمكانها الحضاري، فوعت ذاتها، وصوّبت شهادة الرسول ﷺ عليها: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة:١٤٣]، ومن ثم انطلقت للمساهمة بالعطاء الإنساني: ﴿وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج:٧٨]، بحيث تدرك بدقة أن تخليها عن إدراك بعدها الرسالي، وانسحابها من الساحة، وتحولها إلىٰ محل للتلقي من (الآخر) دون معيار، وتخليها عن دورها في معالجة الأزمة الإنسانية، بما تمتلك من قيم ومعايير إنسانية بعيدة عن التحيز والتعصب، سوف يؤدي إلىٰ تفاقم أزمة الحضارة الإنسانية أيضاً واستحكام الفتن في الأرض، فالله تعالىٰ يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنفال].

فالعالم يعاني من الفساد والإفساد، بسبب غياب القيم العادلة التي تحقق المساواة وتسترد إنسانية الإنسان، لذلك فالمسؤولية عظيمة، والعطاء عظيم، والثواب علىٰ استرداد الدور الرسالي العالمي عظيم أيضاً.

□ □ □ □ □ □

مؤهلات الاختيار لحمل الرسالة

فإذا كان المسلمون عامة مسؤولين عما حل بهم، ومسؤولين تجاه (الآخر) بطبيعة التكليف وطبيعة الرسالة وعالميتها وإنسانيتها، بعيداً عن الإقليمية والتعصب، فإن أرض النبوة، أو الجزيرة العربية، وإنسان النبوة، ومهبط وحيها، ووعاء حركتها الأولىٰ، ولسان خطابها للناس، تصبح المسؤولية بالنسبة له آكد.

ولعلنا نقول: إن اختيار هٰذه المنطقة من العالم، بأرضها وإنسانها وزمانها ولسانها، لبدء خطوات النبوة الأولىٰ عليها، وانتهاء الوراثة الحضارية والرسالات السماوية إليها، وخصها برسالة النبوة الخاتمة، التي انتهت إليها أصول الرسالات السماوية، وكان تكليفها وخطابها للعالم، ليس عبثاً ولا مصادفة، وإنما لتوفر خصائص وصفات ومؤهلات تجعلها محلاً لهٰذا الاختيار ولهٰذه المهمة العالمية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء]، ولهٰذا القول الثقيل: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المزمل].. فالمهازيل ليسوا محلاً للقول الثقيل.. والحمل الثقيل لا يطيقه إلا الأشداء الأقوياء، فالرسول ﷺ يقول: «... **أنا خيار من خيار**»[1].

---

(١) أخرجه الحاكم والبيهقي.. وفي «صحيح مسلم»: «**إن الله اصطفىٰ من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفىٰ من بني إسماعيل بني كنانة، واصطفىٰ من بني كنانة قريشاً، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**». وأخرج الإمام أحمد عنه ﷺ: «**أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق فجعلني في خير خلقه، وجعلهم فرقتين فجعلني في خير فرقة، وخلق القبائل فجعلني في خير قبيلة، وجعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً، فأنا خيركم بيتاً وخيركم نفساً**».

لذلك يمكن لنا أن نلمح في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، بعض الآفاق والأبعاد التي تمكننا من استبانة بعض أبعاد حدود المسؤولية والمهمة والأهلية وخصائص القيادة المركوزة في أرض النبوة، التي تؤهلها للاضطلاع بدورها الرسالي.

ولئن كان المدلول الأقرب لقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ إنما ينصرف نحو اختيار الرسول ﷺ، من بين سائر الخلق، لما يتمتع به من خصائص وصفات ومزايا تؤهله لهٰذه المهمة، المعنىٰ الذي أدركته السيدة خديجة رضي الله عنها بفطرتها وعشرتها لرسول الله ﷺ عندما جاءه الوحي فعاد إليها مفزوعاً خائفاً مما لا عهد له به، فأدركت طبيعة المهمة وأسباب الاختيار والعواقب السليمة، في ضوء الخصائص والصفات التي يتمتع بها، فثبتت وطمأنت وقالت: «. . . **أَبْشِرْ، فَوَاللَّهِ لا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا، فَوَاللَّهِ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيفَ، وَتُعِينُ عَلَىٰ نَوَائِبِ الحَقِّ**»[(١)].

فالرسول ﷺ كان يهيأ منذ طفولته.. عصمه الله وهيأه لهٰذه المهمة.. ولئن كان ذٰلك للرسول ﷺ فإنه يصدق أيضاً علىٰ المكان، الجزيرة العربية، التي اختارها الله من بين سائر الأمكنة، لتكون مهبط الوحي، أو أرض النبوة، ومكان القبلة والوجهة، والمحور الذي يطوف به الناس (بيت التوحيد): ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورىٰ:٧]، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران].

فاختيار الرسول ﷺ، جاء خياراً من خيار، وقد وصفه الله تعالىٰ بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم]، واختيار الجزيرة العربية مهبط الوحي لما كان عليه أهلها من السجايا النفسية والخصائص الخلقية من كرم، وشجاعة، ونبل، وصدق، ووفاء، ونصرة للمظلوم، وحسن الجوار، والرسالة إنما جاءت لتحقيق الاكتمال والكمال لهٰذه الأخلاق، ولا أدل علىٰ

---

(١) أخرجه البخاري.

ذلك من قول رسول الله ﷺ: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[1].

كما يصدق أيضاً علىٰ الإنسان، الذي تشكلت منه القاعدة البشرية الأولىٰ، واستطاع تمثل القيم والمبادئ السماوية في نفسه، ونزّلها علىٰ الواقع بكل مكوناته من خلال عزماته، وحفظها من التبديل والتحريف والانتقاص، وبُني من خلاله الأنموذج الذي يثير الاقتداء.

ويصدق أيضاً علىٰ الزمان واللحظة التاريخية، التي اختيرت للتنزيل دون سائر الأزمنة.

ويصدق أيضاً علىٰ اللسان: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء]، فاللغة العربية بما تمتلك من قدرات هائلة علىٰ مستوىٰ الألفاظ والمعاني والمفردات والمترادفات والقدرة علىٰ النمو والتوليد والارتقاء، كانت مؤهلة لتصبح وعاءً للمعجزة البيانية، المعجزة الخاتمة، فتكون وعاءً للتعبير، وأداة للتفكير، ويكون معهود العرب في الخطاب معيناً علىٰ فهم وتفسير مدلولات كلام الله الخاتم، ويكون أهل الجزيرة العربية ولغة قريش وأهلها طرق الاتصال والتواصل مع كلام الله وفهمه، ويكون أهلها وفهمهم حجة في البيان والتفسير.. و﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

فهل نجتهد لنعلم أسباب هٰذا الجَعْل، وندرك أبعاد مسؤوليتنا في هٰذا الجعل، ورسالتنا من هٰذا الجَعْل، وموقعنا عالمياً من هٰذا الجَعْل، وخطورة نكوصنا عن هٰذا الجعل؟

ـ إنسان أرض النبوة:

نعود إلىٰ القول: إن جعل الرسالة الخاتمة في هٰذا الموقع، واختيار هٰذا الإنسان محلاً لها ابتداءً، وقدرته علىٰ الانطلاق بها إلىٰ العالمين، إنما جاء عن علم من الخالق بالخصائص والصفات والمؤهلات.. هو جَعْل قائم علىٰ علم ومعرفة، وليس عبثاً ولا مصادفة.

---

(١) أخرجه البخاري

لقد عرف العرب في الجزيرة، قبل الإسلام الكثير من القيم الإنسانية، عرفوا الشورىٰ كقيمة سياسية واجتماعية، وكانوا يتداولون الرأي، وكانت دار الندوة المشهورة محلاً مشهوداً للتداول والتشاور واتخاذ القرار، ولا غرو في ذٰلك حيث لا يزالون علىٰ بقايا ملة إبراهيم عليه السلام.

كما عرفوا نصرة المظلوم ووقع الظلم، فلقد تلمس العرب قبل الإسلام وجهة الخير، وتعاقدوا وتعاهدوا وتحالفوا علىٰ نصرة المظلوم ورد الحق إلىٰ صاحبه، ولا أدل علىٰ ذٰلك من عقدهم لحلف الفضول، الذي تم في دار عبد الله بن جدعان وحضره الرسول ﷺ، قبل البعثة، وكان مضمون هٰذا التحالف: ألا يبقىٰ في مكة مظلوم إلا وترد له ظلامته، حتىٰ أشاد الرسول ﷺ بهٰذا التوجه الخيّر بعد البعثة، وقال: «**لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت**»[1]. . ولا بد أن ندرك أن هٰذا التحالف إنما كان قبل خمسة عشر قرناً تقريباً.

فالحنيفية، ملة سيدنا إبراهيم، لم تنقطع في الجزيرة العربية، وبقيت هناك مجموعة تأبت عن الوثنيات جميعها، فلم يقبلها عقلها، واستمرت في رحلة التأمل والبحث عن الحقيقة والاختبار للعقائد السائدة، حتىٰ أن العرب وُصفوا قبل الإسلام بالضلال، والضال ـ من بعض الوجوه ـ هو الإنسان القلق، الذي لم يقبل بالواقع، ويشعر بالغربة فيه وعدم الوصول إلىٰ الهدف، ويستمر بالبحث، لذٰلك فهو يحاول التفتيش عن الحقيقة ويسعىٰ للوصول إلىٰ الهدف، حتىٰ جاءت معرفة الوحي، وحققت الوصول إلىٰ الهدف المطلوب، فكانت ضالة الضالين بالإسلام.

فالعرب الذين وصفوا بالضلال، وجدوا ضالتهم بالإسلام، وكأنه كان بينهم، بخصائصهم وصفاتهم، وبين الإسلام بعقيدته وقيمه، تواعد والتقاء.

وعلىٰ هٰذا، فلم يكن العرب قبل الإسلام من المجتمعات الساكنة

(١) أخرجه ابن إسحاق وابن هشام وغيرهم.

الراكدة، وإنما كانوا من المجتمعات الدينامية المتحركة القلقة من الواقع، الباحثة عن المثل الأعلىٰ.. حتىٰ عبادة الأوثان التي كانت تشكل وراثة اجتماعية، لم تكن مقنعة، فكم من موقف يحمل دلالات نحو هٰذا الاتجاه، ونكتفي هنا بموقف واحد لعله يشكل نافذة للإطلالة منها علىٰ الحال في الجزيرة العربية قبل الإسلام، وذٰلك عندما ذهب أحدهم إلىٰ وثنه يتعبد عنده فوجد ثعلباً يبول عليه ـ وكثيراً ما تهوىٰ هٰذه الفصيلة من الحيوانات البول علىٰ النصب ـ فاغتاظ لذٰلك، وأحس بالهوان والاستصغار لنفسه وعقله وكرامته، فقال:

أربٌ يبول الثعلبان برأسه لقد هان من بالت عليه الثعالب

ولا معرة في ذٰلك، فقد وصف الله سبحانه الرسول ﷺ الذي ترفّع عن عبادة الأوثان وكان دائم التفكير والخروج إلىٰ الخلاء والبحث عن الحقيقة، وصفه الله بالضلال عن الحقيقة، رغم البحث عنها، حيث لا تتأتىٰ مثل هٰذه الحقيقة الكبرىٰ إلا من طريق الوحي، أو يستمر الضلال، قال تعالىٰ: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحىٰ].

ومن جانب آخر، تعتبر الجزيرة العربية من البلاد التي بقيت في منأى عن التأثر بالديانات الأخرىٰ، وعاشت اليهودية والنصرانية علىٰ هوامشها ولم تصل إلىٰ عمقها، ولم تكن مقنعة لإنسانها، فجاء اختيار الجزيرة العربية عن علم وعن مؤهلات واستحقاقات وصفاء وفطرة سليمة.

وقد يكون من الأمور اللافتة حقاً، أن العرب بشكل أخص، كانوا قبل الإسلام يعانون من عقدة الزعامة، وإشكالية السلطة، وأن الكثير من العداوات والحروب والثأرات والصراعات، يمكن تفسيرها علىٰ أنها كانت بسبب النزاع علىٰ السلطة والنفوذ، وهٰذا من بعض الوجوه يشكل ظاهرة صحيّة، إذ كيف يمكن علىٰ العموم أن يقبل الإنسانُ من إنسان مثله، أن يكون له عليه حق السيادة والتشريع والسلطان، خاصة وأن الناس، يولدون متساوين، وينظرون لبعضهم وكأنهم يجلسون علىٰ مائدة مستديرة، بالاصطلاح الدبلوماسي، وأنه لا حق لأحد بميزة عن الآخر؟

ولعل هٰذه العقلية هي إحدىٰ مقومات التأهل والقابلية لاعتناق الإسلام، والقبول به؛ لأنه سوّىٰ بين الناس أمام الله، وألغىٰ الكهانات، والواسطات بين الإنسان وبين ربه (طبقة الأحبار ورجال الدين) تلك الوساطات التي تتحول لتصبح وسيلة للاستغلال والابتزاز، ويمكن أن نقول: إن ذٰلك كان السبب الرئيس لعدم انتشار الديانات السائدة قبل الإسلام، حيث لم تجد عندهم القبول لوجود هٰذه الوسائط، ذٰلك أن قيم التشريع في الإسلام تُستمد من الله وليست من البشر، والعبادةُ تمارس بدون وساطة بشرية، والمساواة أمام الله متحققة للجميع. . . إلخ.

وقد لا يكون مستغرباً أن نقول: إن الاستقراء لتاريخ العرب يدلل علىٰ أنه كلما فترت العقيدة في نفوسهم وهبطت أقدار التدين في حياتهم، برز الصراع علىٰ الزعامات والخلافات؛ وإن العرب، لم يتوحدوا تاريخياً إلا بالإسلام؛ وإن جميع الطروحات والبدائل القادمة من خارج القيم الإسلامية لم تزدهم إلا فرقة وشتاتاً وتنازعاً علىٰ الزعامة؛ وإنهم إذا لم يُحَكِّمُوا بقيم السماء فلن يقبلوا بحكم قيم البشر أمثالهم، ويقبلوا بالخضوع لها.

ولا يتسع المجال للمضي في التتبع والاستقصاء للحال التي أهّلت إنسان الجزيرة لهٰذا الجعل وهٰذه المهمة الكبيرة والمسؤولية العظيمة، علىٰ الرغم من أنها تكليف وأعباء ومسؤوليات عن الخلق أجمعين، ورسالة إلىٰ العالم، إلا أنها من وجه آخر تشريف، فلولا المؤهلات والصفات والخصائص لما كان التكليف والجعل من الله سبحانه وتعالىٰ. . وجاء التاريخ يصدق هٰذه الأهلية، وأن هٰذا الجعل كان في محله، فكان العطاء الكبير والتفاني الكبير، ولا يُستغرب الخير من معدنه، وكيف لا يكون ذٰلك وهو من الله العليم الخبير.

إن القيم الإسلامية ـ كما أسلفنا ـ تحققت في قاعدتها البشرية الأولىٰ (عرب الجزيرة) من خلال عزمات البشر، حيث كانوا في مستوىٰ الجعل الإلٰهي، فحققوا الانتصار بالإسلام، علىٰ الرغم من كل الظروف الصعبة، وحملوه إلىٰ العالمين، مستوعبين سنن الله المطردة في الحياة والأحياء،

ويمتلكون القدرة التي منحتهم إياها معرفة الوحي على تسخير السنن الاجتماعية والارتقاء إلى مستوى المدافعة الحضارية.

- ملامح بناء الأنموذج:

والمتأمل في مهبط الوحي وبلاد الجزيرة العربية، المتتبع لبناء الأنموذج الذي سوف يكون محل أسوة للبشرية حتى قيام الساعة على الأصعدة المتعددة ابتداءً من: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾، يرى أن الأنموذج والتعامل مع القيم الإسلامية استوعب الحالات الإنسانية جميعها، وقدم نماذج لجميع أنواع الاستجابات والمواجهات، على مستوى إنسان الجزيرة العربية:

فبعضهم أسرع إلى الإيمان وكان له فضل السبق والريادة.. وبعضهم رفع راية المواجهة والعداء سنوات وسنوات، حتى إذا ما أسلم قفز بالإسلام قفزات نوعية، انتصر فيها للإسلام، وعوّض بها ما فاته من الزمان.

ومن الناس من أسلم صغيراً وأبواه على الكفر، وقدم أنموذجاً يحتذى لمثل هذه الحال ضمن الأسرة.

وبعضهم أسلم كبيراً وفي سن متقدمة فكان له من العطاء ما كان.

ومن الناس من أسلم وزوجته على الكفر.. ومنهن من أسلمت وهاجرت وزوجها على الكفر.

ومنهم من غلبته الشهوة في موقف ضعف إنساني - وهي حالة تلحق بالبشر - فزنى (ماعز والغامدية).. ومنهم من سرق (المرأة المخزومية).

ومنهم من تعرض لامتحانات في الإسلام عسيرة جداً وصبر واحتمل.

ومنهم من نفد صبره ونطق بكلمة الكفر واحتفظ بالإيمان في قلبه.

ومنهم من تخلف عن الجهاد وتثاقل ومن ثم أدرك خطأه واستغفر وأناب.

ومنهم من وقع في الخيانة لله ورسوله (حاطب بن أبي بلتعة).

وغير ذلك من الحالات.

لذٰلك قد لا يستغرب القول: إن أبعاد بناء الأنموذج امتد إلىٰ الجوانب السلبية، لتكون دليلاً لكيفية التعامل معها.

ولعل من الأمور التي تتطلب الكثير من التفكير والتأمل، لتشكل ارتكازاً في النهوض الحضاري، إنما تتمثل في استيعاب مراحل بناء الأنموذج والمثل، والإحاطة به من جميع الجوانب، ذٰلك أن الشائع في الأذهان، حتىٰ عند بعض المفكرين، أن الأنموذج هو الصورة المثالية والفعل الإيجابي الذي يتطلع الناس إليه، ويحاولون مقاربته ومحاكاته.. وهٰذا بدون شك من القضايا والأهداف الأساسية لطرح الأنموذج، واستدعائه في التربية والثقافة، لكن شريطة عدم تغييب الجوانب السلبية التي رافقت مراحل البناء.

وتأتي أهمية وعظمة ذٰلك الأنموذج والمثل أنه إنما تحقق من خلال عزمات البشر، بكل ما يعتريهم من ضعف وفتور وشهوات وأهواء هي من طبيعة جبلتهم، ولولا هٰذه الجوانب السلبية في المثل وبناء الأنموذج لما استحق أن يكون محل اقتداء للبشر، الذي يجري عليهم الضعف والخطأ والخطيئة.. ولو اقتصر الأنموذج علىٰ الجوانب المثالية الإيجابية لما صلح أن يكون محلاً لتعاطي البشر.

من هنا نقول: إن الأنموذج الذي تشكل علىٰ أرض الوحي وتحقق من خلال عزمات البشر، عرض لكل الحالات البشرية، وقدّم أدلة لكيفية التعامل معها، ليكون الأنموذج مثالياً وواقعياً في الوقت نفسه.

ـ البدريون أنموذجاً:

وقد يكون من المفيد الوقوف والتأمل في شأن البدريين، الأنموذج الأمثل، الذين هم أكرم خلق الله علىٰ الله: «**لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ إِلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمُ الجَنَّةُ، أَوْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[1] «... **اللَّهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هٰذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الإِسْلامِ لا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ**»[2].

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

هٰذه المكانة الخاصة العظيمة للبدريين لم تخرجهم عن كونهم بشراً ينالهم ما ينال البشر، وهنا تتمثل العظمة ويتحقق الإعجاز في تجسيد المبادئ في الواقع الإنساني ومن خلال عزمات البشر.

فلقد اختلف البدريون في قسمة الغنائم وتنازعوا، واعترىٰ بعضهم الضعف وحظ النفس والنزوع البشري، حتىٰ وصل الأمر إلىٰ سوء العلاقة وفساد ذات البين، يقول عبادة بن الصامت ـ أحد النقباء في بيعة العقبة ـ: اختلفنا في غنائم بدر حتىٰ كادت تسوء أخلاقنا فنزعها الله منا، وجعل أمر قسمتها لله ورسوله.. ولم يقتصر ذٰلك علىٰ الاختلاف في قسمة الغنائم، وإنما امتد لأكثر من حالة ومرحلة بين يدي الإعداد للمعركة وبعد انتهائها.

والمتأمل في آيات الأنفال يبصر نماذج من الضعف البشري، وكيف انتشلت الآيات الإنسان من ضعفه، وسمت به إلىٰ الدرجات العلىٰ، ليكون ذٰلك مرتقًى لكل مسلم.

اختلف البدريون في الغنائم، وخرجوا للمواجهة مكرهين، وجادلوا الرسول ﷺ في الحق من بعد ما تبين لهم، كأنما يساقون إلىٰ الموت وهم ينظرون، وتوهموا أن النصر إنما يتحقق بقوتهم وحكمتهم وتدبيرهم بعيداً عن المدد الإلٰهي.

ولعل إثبات الآيات للتأمل فيها يحقق بعض الدلالات التي أشرنا إليها.. يقول الله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴿٥﴾ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴿٦﴾﴾ [الأنفال].

وعلىٰ العموم يمكن القول: إن هٰذه الأرض، بلاد الجزيرة العربية، مهبط الوحي، وهٰذا الإنسان محل التنزيل، استوعبا جميع الحالات الإنسانية وما يعرض لها، فكان الأنموذج لكل حالة.. هٰذا الأنموذج الذي غطىٰ

جميع المساحات البشرية في كل الظروف، فلا توجد حالة إنسانية إلا ويوجد لها محل اقتداء في مسيرة النبوة.

لقد استوعب بناء الأنموذج في بلاد الجزيرة العربية، مهبط الوحي، في تنزيل القيم في الكتاب والسنة، جميع مجالات الحياة، في الزواج، والروابط الأسرية، والطلاق، والظهار، والخلع، والأخطاء، والكفارات، وعلاقات الجوار، وعلاج ما يلحق بها من إصابات، كما عرض لأنواع من تطبيقات الشورىٰ وإدارة الخلافات السياسية في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول ﷺ وعند اختيار أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ، كما قدم نماذج للمعاهدات والعهود الاجتماعية والوثائق الدولية والاجتماعية، من مثل صحيفة المدينة، وصلح الحديبية، ومعاهدات الجوار، كما كانت قضايا الجنوح إلىٰ السلم والعدل والأمن، وشروط الحرب وآدابها وأهدافها، ومجاهدة الأعداء ومجادلة الخصوم وآليات التعامل معهم، في ضوء الآيات والأحاديث، أكثر من أن تحصىٰ.

لقد استوعب ذٰلك الجيل (أنموذج القدوة) تاريخ النبوة الطويل، وأصّل وأسس لكل الحالات البشرية والإنسانية، التي تعرض لمسيرة البشرية علىٰ الأصعدة المتعددة، علىٰ المستوىٰ السلبي والإيجابي، وكيفية التعامل معها من خلال معرفة الوحي، فهو أول من جسّد الإسلام في حياته، ونزله علىٰ واقع الناس، ليصبح دليل هداية وسبيل عمل للأجيال علىٰ مر العصور.. لذٰلك، فإن الخطورة كل الخطورة عندما يتيه الدليل ويضل.

ذٰلك أن الأرض التي أنبتت أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وأبا عبيدة وخالد بن الوليد ﷺ، وأنبتت فاطمة بنت محمد ﷺ وعائشة بنت أبي بكر ﷺ، وخديجة بنت خويلد رضي الله عنهن جميعاً، أنبتت أيضاً أبا جهل وأبا لهب وعقبة بن أبي معيط والوليد بن المغيرة وأم لهب وهند بنت عتبة، وغير ذٰلك من العتاة الأشداء الذين واجهوا الدعوة الإسلامية بكل الوسائل، فكان النصر من خلال عزمات البشر واطراد السنن والنواميس الحياتية.. والشر من لوازم الخير، وهٰذه سنة من سنن الحياة التي خضع لها المسلمون.

وهٰكذا تشكل العرب، المسلمون الأوائل، من خلال الظروف الصعبة والمعاناة الكبيرة، ومروا بكل أشكال المعاناة والمعاداة، وخبروا الحياة بكل أبعادها، ليتأهلوا لحمل الإسلام إلىٰ العالم كله، بكل إشكالياته وظروفه وتداعياته وأقاليمه ومناخاته، ومن هنا صدقت فيهم قولة الشاعر محمد إقبال رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تعبيراً عن الحال:

إنما الإسلام في الصحرا امتهد ليجيء كل مسلم أسد

لقد كانوا صفوة الصفوة، وشكلوا الأنموذج الذي يثير الاقتداء علىٰ التاريخ الطويل حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها، علىٰ مختلف الأصعدة.. فعلىٰ الصعيد السياسي لم تعط أية مرحلة من تاريخ المسلمين ميزة مصدرية التشريع والتنهيج بعد مرحلة السيرة النبوية ما أعطيت الخلافة الراشدة، يقول الرسول ﷺ: «... **عَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(١)، حتىٰ لم توصف أية فترة سياسية بالرشد والاكتمال والكمال علىٰ مدار التاريخ، علىٰ الرغم من عدم انقطاع الخير ضيقاً واتساعاً، إلا فترة الخلفاء الراشدين، وهٰذا له دلالاته الكثيرة، ولم يكن ذٰلك علىٰ المستوىٰ السياسي فقط وإنما علىٰ المستويات جميعاً، الأخلاقي والاجتماعي والمعرفي والمنهجي...

إضافة إلىٰ أن جيل الصحابة الذي فاز برضا الله، وبُشر بعضهم بالجنة وهم علىٰ قيد الحياة، يقول تعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، وفتح الباب لاستمرار الخير واستدعاء الرضا بقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾﴾ [البينة]، هٰذا الجيل بفكره وفعله والتزامه، جُعل خير القرون، قال ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي...**»(٢)، وقال: «**بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قَرْناً فَقَرْناً حَتَّىٰ كُنْتُ مِنَ القَرْنِ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ**»(٣)، ولا يعني القرن هنا المائة عام فيما

---

(١) أخرجه أبو داود.

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه البخاري.

أحسب[1]، وإنما يعني أن استصحاب هٰذا الجيل بفهمه للقيم الإسلامية، وسيرته العملية، يشكل المرجعية وجماع الخيرية لكل مسلم، التي تقتضي باستمرار محاولات المقاربة معه والاستهداء بهديه.. صحيح أن الكثير من المسلمين في عصور التخلف لم يتجاوزوا دلالة الإخبار من الحديث، ولم يستشعروا ما فيه من التكليف لكل مسلم، ليستوعب أبعاد تلك الخيرية وخصائصها، ومن ثم يحاول تنزيلها علىٰ حياته وحياة مجتمعه، حتىٰ لقد وصل الأمر بالإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إمام دار الهجرة، في ترتيبه لمصادر التشريع أن قدم عمل أهل المدينة في استنباط وتقرير الحكم الشرعي علىٰ بعض النصوص الظنية.

وليس أقل من ذٰلك في دلالته، ذٰلك الفضل الكبير والميزات الخاصة التي فاز بها البدريون، أجنة الدعوة ورجالها الأوائل، حيث كانوا مفترق الطريق بين وجهة الكفر ووجهة الإيمان، حتىٰ أن معركة بدر سميت من الله بيوم الفرقان، كما هو معلوم، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِۗ...﴾ [الأنفال: ٤١]، وبقيت قصتها قرآناً يتلىٰ علىٰ الزمن وأنموذجاً يحتذىٰ لكل العصور، وحسبنا هنا أن نذكر بقول الرسول ﷺ علىٰ أرض المعركة: «... **اللَّهُمَّ! إنْ تُهلِكْ هٰذِهِ العِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الإسْلام لا تُعْبَدْ فِي الأرْضِ**»[2].. فالبدريون هم رسل الخلاص من الوثنية والعبودية، الذين أسسوا له، ورسموا نهجه، وأغروا بالتزامه إلىٰ يوم القيامة، ومن هنا جاءت قولة الرسول ﷺ: «**لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ إلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ**

---

(١) جاء في «لسان العرب»: القرن: الأمة تأتي بعد الأمة، قيل: مدته عشر سنين، وقيل: عشرون سنة، وقيل: ثلاثون، وقيل: ستون، وقيل: سبعون، وقيل: ثمانون، وهو مقدار التوسط في أعمار أهل الزمان.. وفي «النهاية»: أهل كل زمان، مأخوذ من الاقتران - بمعنىٰ: الصحبة - والقرن من الناس: أهل زمن واحد.. قال الأزهري: والذي يقع عندي، والله أعلم، أن القرن أهل كل مدة كان فيها نبي.. والدليل علىٰ هٰذا قول النبي ﷺ: «**خيركم قرني** - يعني: أصحابي - **ثم الذين يلونهم** - يعني: التابعين»؛ انظر: ابن منظور، «لسان العرب المحيط»، المجلد الثالث، د.ط (بيروت: دار لسان العرب، د.ت) ص٧٤.

(٢) أخرجه مسلم.

فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمُ الجَنَّةُ، أَوْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[1]، وهٰذه منزلة لا تدانيها منزلة.. وهل هٰؤلاء البدريون إلا نبت الجزيرة وأسلاف إنسانها، الذين كان لهم هٰذا الفضل وهٰذا السبق؟

ذٰلك أنه من المعروف أن هناك معارك في التاريخ الإسلامي كانت أكثر ضحايا وأشد ضراوة من معركة بدر، ومع ذٰلك كان لبدر ما ليس لغيرها.. فهل للأرض التي أنبتت البدريين أن تعاود الإنبات من جديد لتعديل الوجهة وحمل الخير واستشعار المسؤولية؟

والنماذج في ذٰلك كثيرة، بل هي أكثر من أن تحصىٰ، علىٰ الأصعدة المتعددة.

ولا يتسع المجال هنا لاستقصاء الآيات والأحاديث والآثار والسير التي تؤكد المعاني الكبيرة المركوزة في هٰذا الجيل، محل الأسوة والقدوة والريادة الأولىٰ، ليكون منارات هدًى لإنسان الجزيرة بشكل خاص وللمسلم أينما كان بشكل عام؛ لأن هٰذه الأرض التي كانت مهبط الوحي ووعاء الحركة الأولىٰ، وهٰذا الجيل الذي تربىٰ وتشكل علىٰ هٰذه الأرض، هو أكبر مصدر للإلهام والدلالة علىٰ الإمكان الحضاري والقابلية للنهوض، ذٰلك أن استشراف هٰذا الماضي هو السبيل الوحيد لتصويب الحاضر وتقويم مسيرته، وإبصار المستقبل، وبناء إرادة التغيير، والاهتداء إلىٰ سننه.

ولعل من الأمور اللافتة حقاً، التي تستدعي الكثير من التفكير والتبصر والتأمل في المغزىٰ، أن الإسلام لم يتجاوز بلاد الجزيرة العربية إلا بعد اكتمال بناء الأنموذج «المعيار».

فهل نستطيع بعد ذٰلك أن نقول: إن بناء الأنموذج المحتذىٰ، علىٰ المستويات جميعاً، اختير له وكان محله إنسان الجزيرة العربية دون سائر الخلق، وإن تطبيق الإسلام وتنزيله علىٰ واقع الناس، علىٰ الأصعدة

(١) أخرجه البخاري.

المتعددة، كان اقتداءً وتأسياً ومقاربة مع ذٰلك الأنموذج الذي تربىٰ علىٰ عين النبوة؟

ولعل من الأهمية بمكان، أن نشير إلىٰ أن مرحلة السيرة (بناء أنموذج الاقتداء)، اشتملت علىٰ عناصر من غير العرب، من أمثال: سيدنا بلال الحبشي، وصهيب الرومي، وسلمان الفارسي، وغيرهم ﷺ، ممن كان لهم عطاء متميز، ودور بارز في المشاركة، وكانوا نماذج للاقتداء في الصبر، والتحمل، والشورىٰ، والجهاد، والعطاء بشكل عام، الأمر الذي يؤكد أن الإسلام ولئن كان لسانه عربياً، وقاعدته البشرية الأولىٰ العرب، التي كانت محلاً للتنزيل وبناء الأنموذج، وجغرافيته الجزيرة العربية، إلا أن رسالته إنسانية وعالمية، لا فضل فيها لعربي علىٰ أعجمي ولا لأبيض علىٰ أسود إلا بالتقوىٰ والعمل الصالح.

كما أن مراسلة الرسول ﷺ للملوك والأمراء، ودعوتهم إلىٰ الإسلام، والبشائر التي بشر بها ﷺ أصحابه عن بلوغ الإسلام للعالم، إضافة إلىٰ أن خطاب الإسلام قبل قيام الدولة والمجتمع كان إنسانياً عالمياً منذ الخطوات الأولىٰ، يدل علىٰ أن رسالة الإسلام رسالة إنسانية، لكل إنسان حيثما كان.. فأي إنسان يؤمن بقيم هٰذا الدين، يصبح مواطناً عالمياً في أمة الإسلام، يتمتع بحقوق الأخوة الكاملة، التي يتحقق بها كل مسلم، حتىٰ ولو لم يكن مجاوراً الحرم.

إضافة إلىٰ أن مرحلة السيرة (بناء الأنموذج) لم تتجاوز الدعوة والحوار والإقناع إلىٰ المواجهة والقتال، بل كان التزامها قوله تعالىٰ: ﴿كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ...﴾ [النساء:٧٧]، إلىٰ أن قامت الدولة والمجتمع، ومع ذٰلك كان الجهاد رداً للعدوان، ودفاعاً عن استمرار نشر الدعوة والعقيدة، وتأميناً لحرية الاعتقاد، وإيقافاً للإكراه وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، ولم يكن اعتداءً، كما أنه لم يكن قرار فرد أو مجموعة أو جماعة وإنما كان قرار الدولة المسلمة، وكان الأفراد في مرحلة الأنموذج يدركون أن خطاب القتال والجهاد منوط بالسلطة المسلمة، وليس بالأفراد،

وأن نصيب الأفراد من هٰذا الخطاب أن يعملوا علىٰ إقامة السلطة المسلمة التي تقوم بمقتضياته، حيث إن المخاطر سوف تكون كبيرة إذا حصل العبث في التعامل مع مثل هٰذه الأحكام الشرعية، ولم تستوعب مرحلة الأنموذج، ويصوب الاقتداء، ونَصَّب الأفراد أنفسهم بديلاً عن الدولة المسلمة وأعطوها الحق في ممارسة سلطات الدولة المسلمة في إعلان الحرب والأقضية وتنفيذ العقوبات.

ـ الإمكان الحضاري لأرض النبوة:

إن هٰذه الأرض، أرض الجزيرة العربية، بما تمتلك من سبق له دلالاته وإشاراته الكبيرة علىٰ إمكانية النهوض، ما تزال بما حباها الله مؤهلة لمعاودة النهوض والقيادة إذا وعىٰ إنسانُها ذاته، ووعىٰ رسالته، واستوعب تاريخه، واستشعر مسؤوليته عن صناعة المستقبل، الذي يكتسب شرعية النسب للماضي.

إن إمكانات النهوض التي تمتلكها أرض الجزيرة العربية، قلب العالم وقبلة المسلمين، تؤهلها لمعاودة النهوض والتحقق بالبعد الرسالي والدور المنوط بها، إلىٰ جانب ما أشرنا إليه من العمق التاريخي، والعمل الريادي، والجيل الذي شكّل ولا يزال الأسوة والقدوة ومصدر الإلهام.

وحسبنا أن نشير هنا إلىٰ ما تزخر به الجزيرة العربية من الإمكان الحضاري علىٰ المستوىٰ الروحي والمادي والعمق الثقافي، والتجربة الحضارية التاريخية، ومنطلق عقيدة التوحيد، التي أعلنت المساواة الإنسانية وأوقفت التمييز وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، ما يؤهلها للاضطلاع بدور عالمي وإنساني إذا وعت ذاتها وأدركت رسالتها واستشعرت مسؤوليتها تجاه نفسها و(الآخر).

والرؤية التاريخية والواقعية ترشدنا إلىٰ تقرير الحقيقة: إن الأمم بقيمها وعقائدها، أو عالم أفكارها، وعقول أبنائها وفعاليتهم، وليس بأشيائها مهما تكدست.. ونحن لا نريد بهٰذا أن نغمط الجانب المادي حقه، أو أن

نضعه في مقابل الجانب الفكري الثقافي الروحي الإيماني، وندخل في هٰذه الثنائية التي أنهكت الحضارات تاريخياً، ونضع الإنسان أمام الخيار الصعب، فلا قيمة لعقيدة أو فكر أو ثقافة تُسقط من حسابها البعد المادي أو تتجاوزه أو تحاول إلغاءه؛ لأنه بعض الإنسان، وجزء من فطرته ودوافعها، وأحد مرتكزات حياته، ولٰكن نقول: إن الخطورة هي في التوهم أن الإمكان المادي، أو تكديس الأشياء في المجتمع، حتىٰ لو كانت مستوردة، دليل نهوضه، وأن زيادة الاستهلاك والنقل معيار ارتقائه، وميزان دخله مؤشر حضارته، حتىٰ ولو غاب الإنتاج وتوقف الإبداع وانطفأت فاعلية الإنسان، بسبب ضمور عالم الأفكار وبروز العلل والإصابات في كيفية التعامل معها.

إن القيم والثقافة والعقيدة والإيمان هي الروح والمحرك لعالم الأشياء، ولعلنا نقول هنا: إن الجزيرة العربية حملت رسالة إنسانية وحضارية بلغت أنوارها ومعالمها الهادية الدنيا بأسرها وهي لمّا تمتلك بعد من عالم الأشياء والأموال والطاقات المادية إلا ما يمكن أن يوصف أنه دون حد الكفاف، لدرجة فسر معها بعض المؤرخين الفتوحات الإسلامية التي خرجت من الجزيرة بدوافع اقتصادية مادية، في محاولة للسيطرة علىٰ خيرات البلاد المفتوحة، فكانت الجزيرة في موقع العطاء للعالم بعقيدتها وقيمها ومعرفة وحيها وأنموذج إنسانها.

فكيف إذا اجتمعت لها هٰذه الطاقات الروحية الهادية مع الإمكانات المادية الهائلة، وأحسنت الاضطلاع بمهمتها، وأدركت بعدها الرسالي العالمي؟

إن التوهم بأن المرتكز هو الإمكان المادي يحوِّل الأمة من واقع العطاء إلىٰ موقع الأخذ، ومن موقع الإنتاج إلىٰ واقع الاستهلاك واستيراد الأشياء، وسيطرة التوهم أن هٰذه الأشياء بريئة ثقافياً ولا تشكل خطورة، في الوقت الذي أصبح من المسلمات أن كل مُنتَج يحمل رسالة أو ثقافة منتجيه لٰكن بشكل خفي، فيساهم بعطالة الإنسان وتغييب الأفكار، إضافة إلىٰ أن

غياب عالم الأفكار يخرج أصحابه من دائرة التفاعل الثقافي والمساهمة الحضارية والتداول المعرفي، ويجعلهم بدل ذلك محلاً للنفايات الحضارية، ويحول المجتمع من شريك حضاري إلىٰ زبون تجاري، وبذلك يتحول المال والإمكان المادي لصالح (الآخر)، يوظفه لنهوضه وإنتاجه في المحصلة النهائية.

ولا شك أن بلاد الجزيرة العربية تختلف تاريخياً عن غيرها من سائر الأرض، ليس فقط لما كانت محلاً له من النص الإلـٰهي السليم الخالد، والبيان النبوي المعصوم، والتنزيل للقيم علىٰ واقع الناس، ذلك أن كل حبة رمل تحمل تاريخاً وفكراً وعبرة ودلالة، وكل غار وجبل وسهل وشجرة وشعب وبئر وماء وطريق وموطن وبيت، ينطق ويستدعي الوعي ويثير الفاعلية ويحيي الذاكرة ويجدد المعاني الغائبة.

إن بلاد الجزيرة العربية تمتلك ـ كما أسلفنا ـ النص الخالد الذي انتهىٰ إليه تاريخ النبوة، وتمتلك الإرث التاريخي للنبوة، وتمتلك البيت الحرام قِبلة المسلمين في العالم، حيث يبدأون نهارهم ونشاطهم بالتوجه إليها، ويتابعون الوجهة خمس مرات يومياً، لتبقىٰ اليقظة مستمرة والمعاني حاضرة، ويختتمون يومهم بالتوجه إليها أيضاً، ويصرون علىٰ هـٰذا التوجه حتىٰ بعد الموت فيوضعون بقبورهم متوجهين صوب القبلة، إنهم بذلك إنما يتوجهون صوب العقيدة، واستمرار تغذيتها بالعبادة اليومية، حتىٰ جُعل التأمل في البيت الحرام (الكعبة) عبادة.

إنهم لا يتوجهون إلىٰ أشياء ووثنيات، إنما يتوجهون إلىٰ أفكار وقيم وثقافات ومحركات اجتماعية.. يتوجهون صوب الهدف الأعلىٰ، في محاولة للاسترداد وإعادة التأهل! ذلك أن المشروعية العليا في بلاد الجزيرة العربية سوف تبقىٰ للقيم الإسلامية.. حتىٰ أن الشيطان، من الإنس والجن قد يئس، كما أخبرنا الصادق المصدوق، من النيل من هـٰذه القيم، ومن حملة هـٰذه القيم، لـٰكن ذلك لا يعني الكف والتوقف، فالتحرش مستمر، فعن جابر ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ الشَّيطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ المُصَلُّونَ**

فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ»[١] .. وفي حجة الوداع قال ﷺ: «...**أَلا إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يُعْبَدَ فِي بَلَدِكُمْ هٰذَا أَبَداً وَلَكِنْ سَيَكُونُ لَهُ طَاعَةٌ فِي بَعْضِ مَا تَحْتَقِرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ فَيَرْضَىٰ بِهَا**...»[٢] .. والمحاولات مستمرة.. فكيف نحاصر هٰذا التحرش من خلال التنبه لخطورته، وإعداد العدة لمواجهته وإدراكه؟

إن المعاني التي تحملها الكعبة قادرة علىٰ تحريك الناس في أطراف الدنيا يومياً، هٰذا الأمر الذي لم يتحقق لأية عقيدة أو فكر أو ثقافة.. فكيف نستوعب هٰذه الحركة؟ وكيف نرشدها لتبلغ أهدافها؟ وكيف نقودها إلىٰ الخير، وهي رصيد جاهز؟

إن المسلم يجتهد في جمع المال، ولو علىٰ حساب نفقته واستهلاكه ليختصر مسافة الزمان والمكان بينه وبين مهبط الوحي، ويذهب إلىٰ الحج، ليرىٰ البيت، ويعيش في رحابه، ويسترجع تاريخه.. يطوف بالبيت عكس حركة الدوران وحركة عقارب الساعة، ليسترجع الماضي ويعيش أجواءه، ويجدد العزم، ويتجدد في عقله ونفسه وسلوكه.

إن هٰذه المواقع هي الرحم الروحي والثقافي والعقيدي، الذي يعد ويعيد الداخلين إليه، القاصدين له بالحج والعمرة، بولادة جديدة: «**مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**»[٣] .. فالجزيرة محل للتجديد والتجدد وإعادة الولادة، وتجديد العزم والعزيمة، ومراجعة النفس وشحذ الفاعلية للإقلاع من جديد، انطلاقاً من الإنسان المولود الجديد.

إن هٰذا الرصيد العالمي المتحرك بهٰذه القيم وهٰذه الأفكار، بحاجة إلىٰ إعادة النظر والتأمل، للإفادة من حركته لصالح الإنسان من أهل القبلة، وأقصد بذٰلك أهل الجزيرة العربية، علىٰ الرغم من أن القبلة ملك للمسلمين

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن عمرو بن الأحوص، وحسنه الألباني.

(٣) متفق عليه ـ واللفظ للبخاري ـ وفي رواية لمسلم: «**من أتىٰ هٰذا البيت فلم يرفث ولم يفسق، رجع كما ولدته أمه**».

جميعاً، فقد جعلها الله للناس، سواء العاكف فيها والباد، بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج:٢٥]، إلا أن المسؤولية هنا أكبر.

فإذا أبصرنا هٰذه الطاقات الروحية والفكرية والثقافية الهائلة، وهٰذه القيم السماوية الهادية، التي تحرك جميع أطراف الدنيا صوب الجزيرة، وأبصرنا ما حبا الله به بلاد الجزيرة العربية من الطاقات والخبرات والإمكانات المادية، التي تحرك عجلة الحضارة العالمية وتغذي تراثها، أدركنا الدور الممكن والمنوط ببلاد الجزيرة العربية عندما تكون في مستوىٰ تاريخها وإسلامها وعصرها.

ولعل من أهم المقومات والعوامل المؤهلة لهٰذا الدور الرسالي، والاستئناف الحضاري، واسترداد الفاعلية، إضافة إلىٰ ما أشرنا إليه من الإمكان الحضاري المادي والروحي، وجود عوامل مشتركة، وتجانس متميز، ونسيج اجتماعي متماسك، وجغرافيا واحدة تقريباً، الأمر الذي لم يتوفر للكثير من المواقع التي تحاول اليوم أن تبني جغرافيا ثقافية فكرية للتعويض عن الجغرافيا البشرية.

إن بلاد الجزيرة العربية تمتلك الجغرافيا الفكرية والثقافية والاجتماعية والبشرية، كما الجغرافيا التاريخية أيضاً.

فالعقيدة واحدة، والعادات واحدة، والوحدات الاجتماعية واحدة، والتاريخ واحد، والعدو واحد، والنظام الاجتماعي والتقاليد والعادات واحدة، ونعم الله موفورة ومذخورة، وجسور التواصل والعطاء موجودة، والمسؤولية أمام الله عظيمة وكبيرة، عن الذات وعن (الآخر)، فإذا توقف الرأس عن التفكير فسوف تطيش سهام الحواس وتتناكر، وإذا توقف القلب عن الضخ تجف الشرايين وتتوقف الحياة، والجزيرة تاريخياً في موقع القلب وموطن الرأس من العالم الإسلامي والعالم.

والسؤال الكبير المطروح علىٰ المستوىٰ السياسي والثقافي والفردي والمؤسساتي علىٰ هٰذه الأرض خاصة:

من نحن في التاريخ؟

وأين نحن في الواقع المعاصر؟

وماذا نريد أن نكون في المستقبل؟

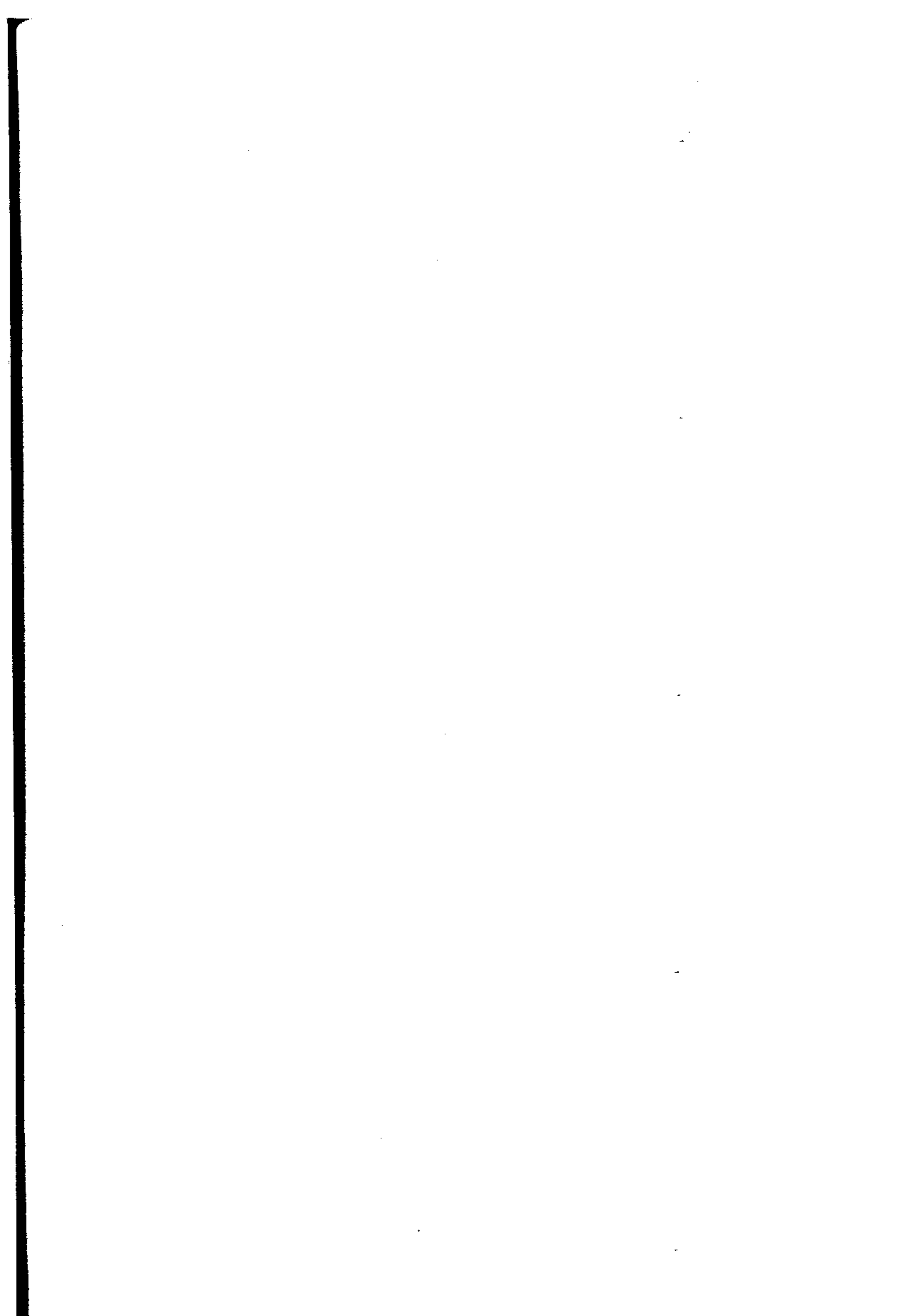
وكيف نحقق إرادتنا في التغيير وأهدافنا في الواقع؟

كيف نصوب شهادة الرسول ﷺ علينا، لنتأهل ونصبح شهداء على الناس؟

فالقضية ليست بالادعاء، وإنما بالعطاء، استجابة لقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾.

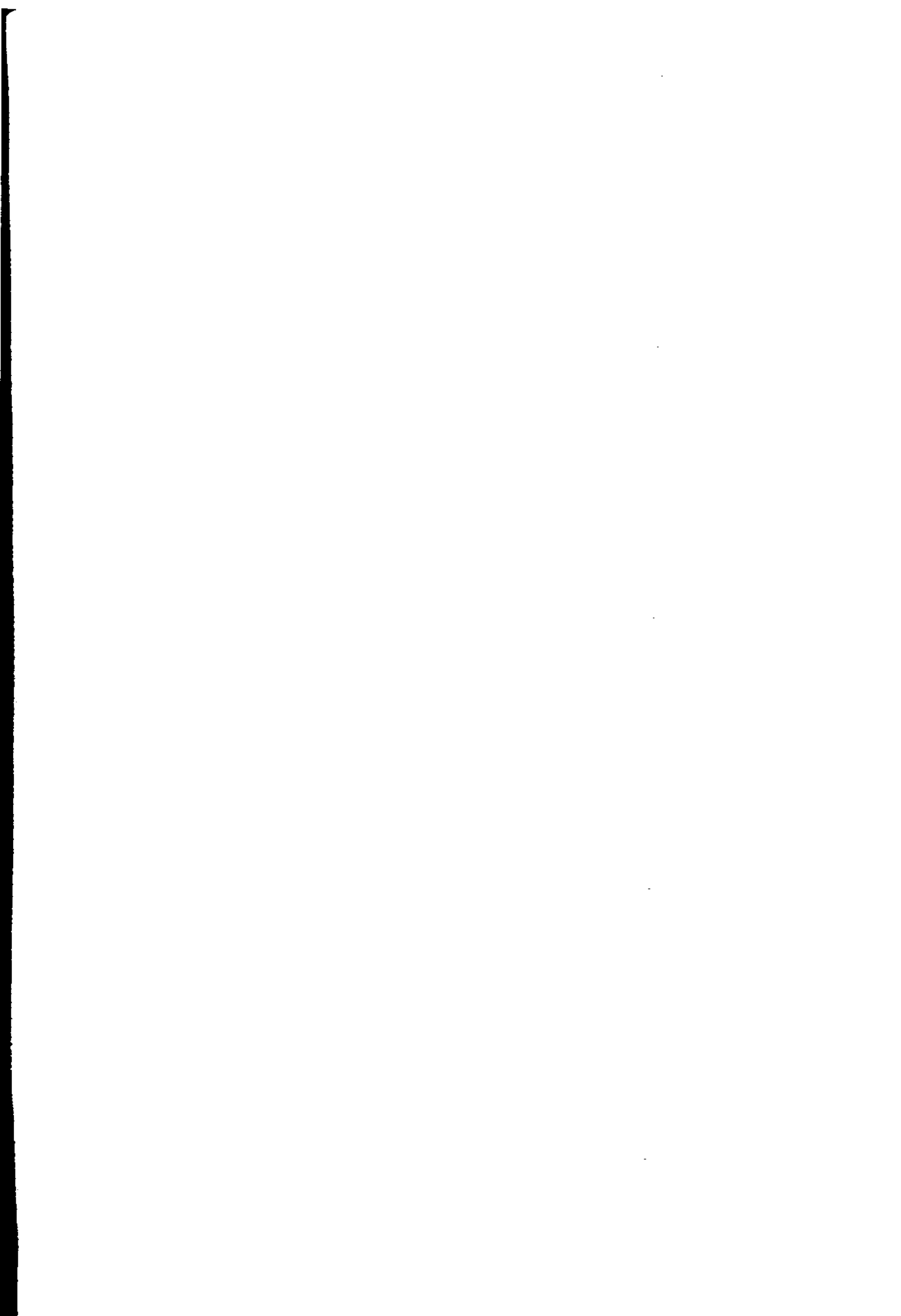


٣٩٤٩/٢٠



في مسألة التراث[1]

(١) أصل البحث مساهمة في مشروع ثقافي حول قضية «التراث» طرحه المعهد العالمي للفكر الإسلامي في واشنطن، عام ١٤١٣هـ (١٩٩٢م).



أورث الله الأمة المسلمة الكتاب، وجعلها محل الوحي الخاتم الخالد، وناط بها القيادة للناس والشهادة عليهم، وحملها أمانة إلحاق الرحمة بالعالمين، فقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر]، وانتهت إليها أصول رسالات السماء، قال تعالىٰ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ [الشورىٰ].

فكان ميراث الأمة المسلمة، هو ميراث النبوة، من لدن آدم، حتىٰ الرسول الخاتم ﷺ، الذي يقف علىٰ خلاصة الرسالات السماوية وقمة التجربة البشرية التاريخية، ذٰلك أن تراث الأمة المسلمة، لم يقتصر علىٰ تجربتها الذاتية، وإنما ميراثها جاء حصيلة النبوة الممتدة من بدء الخلق، وحتىٰ ينشئ الله النشأة الآخرة.

لا شك أن مشكلة التراث والمعاصرة، أو ما يعبر عنه بالأصالة والمعاصرة، قضية لا تزال مطروحة في حياتنا الثقافية، منذ أوائل القرن التاسع عشر تقريباً، الذي حمل معه إلىٰ عالمنا الإسلامي، إضافة إلىٰ المواجهات العسكرية التاريخية، مواجهات من نوع آخر، هي المواجهات الحضارية الشاملة التي جاءت بها أوربا إلىٰ بلادنا، حاملة معها نواتج نهضتها، ووسائل تقدمها، كلها، حاملة أفكارها وأشياءها، إضافة إلىٰ اعتقادها: أن الحضارة الأوربية أو قيمها، ومناهجها، وأنساقها المعرفية،

وتاريخها الثقافي، هي المقياس الوحيد لكل نهوض وتقدم.. تؤمن بذلك وتبشر به، في عالمنا الإسلامي، الذي أصيب بهذه الصدمة الحضارية، وعاش حالة من الانبهار، أفقدته القدرة على التمييز، والرؤية الصحيحة، خاصة وقد توقف العقل المسلم عن الإبداع والعطاء، وخرجت الأمة المسلمة من الساحة، وانطفأت فاعليتها الحضارية، وخيّم عليها الركود، والتقليد الجماعي، وسادها مناخ التخلف، وأصبحت القضية المطروحة على العقل المسلم ولا تزال آثارها ممتدة إلى الآن: كيف نحتفظ بهويتنا، ونواجه التحدي، ونواكب العصر؟

هل نعوض مركب النقص، ونعالج هذه الأزمة النفسية والفكرية، ونرجم فجوة التخلف، بتبني الحضارة الغربية، بأفكارها وأشيائها؟ ذلك أن الذهنية التي خلفتها حالة الانبهار أمام هذه الصدمة الحضارية، أوصلت أصحابها إلى درجة الشعور بالاستحالة التي تقضي على كل محاولة للابتكار والإبداع والنهوض، وتشل كل نشاط، وخاصة أن المغلوب مولع بتقليد الغالب.

ـ دعاة الأصالة ودعاة المعاصرة:

لقد استجاب كثيرون لحالة الانبهار هذه، وتعالت أصواتهم في المجتمع الإسلامي ـ وبعد أن مكن لهم في وسائل التعليم، والتأثير، والإعلام ـ أن لا سبيل إلى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة، إلا بالانسلاخ الكامل من مواريثنا كلها، والالتحاق السريع بركب الحضارة الغربية، ومحاكاة الإنسان الغربي الأوربي في كل شيء، في لباسه، وطعامه، وشرابه، حتى في علاقاته الإباحية... إلخ.

وكان هذا النزوع إلى الأوربة ـ إن صح التعبير ـ وتجاوز مواريثنا الفكرية والحضارية أحد ردود الفعل، الذي سقط ضحيته أفراد ومؤسسات، وانتهت إليه دول في العالم الإسلامي وفي مقدمتها تركيا الكمالية، مركز دولة الخلافة! واتخذوا من التراث الإسلامي المواقف الرافضة نفسها، التي اتخذتها أوربا من تراث الكنيسة، ووقعوا في خلط عجيب، عندما حاولوا

تطبيق مقاييس الفحص، والاختبار، التي محلها معرفة العقل، وفهوم الناس واجتهاداتهم، علىٰ التراث كله، بما في ذٰلك الكتاب والصحيح الثابت من السنة، دون تمييز بين المعرفة الواردة عن طريق الحواس والمحاكمات العقلية القابلة للخطأ والصواب، وتلك المقررة عن طريق الوحي المعصوم، التي خضعت لشروط التلقي والنقل والتدوين، الأمر الذي أدىٰ فيما بعد إلىٰ إنكار الوحي وبالتالي إسقاط كل ما بني عليه من معارف واجتهادات، وعلىٰ أحسن الأحوال اعتبروا كليات وقيم الحضارة الغربية ميزاناً للقبول والرفض للمواريث الإسلامية.

وعلىٰ الجانب المقابل، أخذ النزوع وجهاً آخر، من الفخر والاعتزاز بالآباء والأجداد ـ السلف ـ ودورهم التاريخي وإسهاماتهم المبدعة في مجال الحضارة والثقافة والعلوم، كنوع من رد الفعل الطبيعي في الالتجاء إلىٰ الماضي، والاحتماء به، واتخاذه درعاً وحصناً يدفع غوائل التيار الكاسح، القادم من بلاد غريبة عنا، في دينها، وثقافتها، وحضارتها، وموروثاتها، تستهدف ذاتنا الإسلامية، وتعمل علىٰ تذويبنا، وبذٰلك نتجاوز حالة الشعور بالذل، والهوان، والانكسار النفسي، والغياب الحضاري، التي أوقعتنا فيها الصدمة الحضارية، ونعوض بالتراث (إنجاز الآباء والأجداد) عن عجزنا ومركب النقص الذي نعاني منه أمام المواجهة الحضارية.

ولا شك أن الالتجاء إلىٰ الماضي والاحتماء بالتراث يعتبر رد فعل طبيعي لحماية الحالة النفسية من الانكسار، والشخصية الحضارية التاريخية من الذوبان، خاصة في مراحل التعبئة والمواجهة الأولىٰ، لكن تبقىٰ المشكلة المطروحة هنا، والتي لا بد من الإجابة عنها، تكمن في أن معالجة تخلف أي مجتمع من المجتمعات، ونقله إلىٰ مرحلة العطاء الحضاري، والمعاصرة المطلوبة، لا تتحقق برؤية أمجاد ماضية، واستغراقه في نشوة الفخر والاعتزاز، واستسلامه للمديح لإنجاز الماضي فقط، الذي ـ إن لم نحسن توظيفه، وإعادة قراءته، بما يخدم مشاريع النهوض ـ قد ينقلب إلىٰ مانع، ومعوق حضاري، بدل أن يكون دافعاً إلىٰ تجديد الرؤية وشحذ الفاعلية.

ذلك أن ظاهرة الفخر والاعتزاز بالماضي إذا تجاوزت الحدود المطلوبة للوقاية الحضارية واكتشاف ظروف وشروط ميلاد المجتمع لإعادة بنائه، فسوف تنقلب إلىٰ معوق يبتعد بالماضي عن قدرة الأشخاص علىٰ الإفادة منه، حيث تصبح الحالة النفسية، والذهنية السائدة: الاقتصار علىٰ تعظيم البطل، والعجز عن إدراك معاني ووسائل صناعة البطولة.

فالنهوض لا يمكن أن يتحقق بالاقتصار علىٰ رواية الماضي، والافتخار به، كبديل عن ممارسة فقه الحاضر، وتغيير الواقع، كما لا يمكن في الوقت نفسه، أن يتحقق باستيراده من خارج أفكار الأمة وقيمها ومعادلاتها الاجتماعية، ونستطيع أن نقول: إن كلا النزوعين وقع في حالة من الاغتراب عن الموقع الصحيح، الاغتراب في المكان بالنسبة للاتجاه الأول، والاغتراب في الزمان بالنسبة للاتجاه الآخر.

ومع شديد الأسف قد لا يجد الإنسان المتأمل كبير فارق بين دعاة المعاصرة واللحاق بأوربا، الذين لا يرون سبيلها إلا بالتخلي عن الذات، المترافق باستحالة اللحاق بالعصر بدون ذٰلك، الأمر الذي يشل الإمكانية ويعطل الفاعلية ويدعو إلىٰ تقليد الغالب، في كل شيء، وبين التراثيين - إن صح التعبير - أولئك الذين يقتصرون علىٰ التوجه صوب الماضي والفخر والاعتزاز به، بحجة أن الأولين لم يتركوا للآخرين شيئاً، كبديل عن الإسهامات المعاصرة، من حيث النتيجة والممارسة، وإن اختلف المنطلق.

إنهم يقفون علىٰ أرض واحدة، أرض التقليد والمحاكاة، ويتنفسون هواء مناخ واحد هو مناخ الواقع المتخلف، وإن كانت ميزة الذين توجهوا صوب التراث في أنهم تشبثوا بالجذور، واحتفظوا بقابلية الأمة، وهويتها، الأمر الذي يمكن من النهوض، إذا توافرت شروطه، في الوقت الذي انتهىٰ فيه الآخرون إلىٰ الاستلاب الحضاري، والتفكير من خلال النسق الغربي وكلياته العامة.

ولا بد أن نذكر أنه يقف بين الاتجاهين، أصحاب الحلول التوفيقية أو التلفيقية، الذين يحاولون أن يمثلوا تياراً انتقائياً، يسعىٰ للتوفيق والمقاربة بين

قيم التراث والحضارة الغربية.. وهٰذا الاتجاه، يقترب تارة من الاتجاه السلفي التراثي، عندما يسلم بمعطيات الوحي الإلٰهي ويعترف بدوره في بناء حضارة إسلامية معاصرة، وتارة أخرىٰ، بدافع من المقاربة، يقترب من الاتجاه الرافض للتراث ـ بمعناه الشمولي ـ عندما يجعل الانتقاء والفحص والاختبار يمتد للوحي القطعي الدلالة والثبوت ويعامله مثل بقية المعطيات العقلية الأخرىٰ.

ويشتد التناقض والانشطار الثقافي أحياناً، فيرىٰ التوفيقيون طريق الخلاص، باقتراح الفصل بين القرآن والسنة (معطيات الوحي) باعتبارهما وحياً إلٰهياً، وإخراجهما من التراث، وبين الإنتاج الثقافي والحضاري في التراث، وذٰلك لإبعاد العقيدة الدينية وعدم المساس بها.. والحق أن هٰذا الرأي يبتعد عن واقع المشكلة الحقيقية، لأن الفصل غير ممكن عملياً، ولأن النقد يمكن أن يتعرض لثمرات ونتائج العقيدة من خلال نقد قيم التراث المستمدة من الوحي الإلٰهي.

ـ مفهوم التراث:

والأمر الذي لا بد أن نسارع بالتأكيد عليه: أن مفهوم التراث ومدلوله في الإسلام يشمل الكتاب والسنة، كما يشمل سائر الإنتاج الفكري، المتعامل معهما، ولا أدل علىٰ ذٰلك من قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ [فاطر:٣٢]، ومن قول أبي هريرة ﷺ عندما خطب الصحابة ﷺ بقوله: «أنتم هنا وميراث محمد ﷺ يوزع في المسجد»! فلما انطلقوا إلىٰ المسجد اندهشوا إذ لم يجدوا سوىٰ حلق الذكر وتلاوة القرآن، فأوضح لهم أن هٰذا هو ميراث محمد ﷺ.

ومن هنا نقول: إن مدلول مصطلح التراث الإسلامي يشتمل علىٰ عطاء الوحي من الكتاب والسنة، وعطاء العقل من الاجتهاد والإبداع والتفسير والفهم وكل صور التعامل مع الواقع في ضوء قيم الكتاب والسنة.

فالتراث الإسلامي هو ما ورثناه عن سلفنا، من عقيدة وثقافة وقيم

وآداب، وفنون، وعادات، وصناعات، وسائر المنجزات المادية والمعنوية، ومن ثم فلن يقتصر مدلول التراث في التصور الإسلامي علىٰ منجزات العقل الثقافية والحضارية والمادية، بل إنه يشتمل علىٰ الوحي الإلٰهي أيضاً.

وعندما نتبنىٰ هٰذا التعريف الشامل للتراث، فإن النظرة إليه والتعامل معه لن يكون واحداً، يستوي في ذٰلك عطاء الوحي المعصوم، ومدارك العقل المظنون، ذٰلك أن معيار القبول والرد للوحي يختلف عن وسائل اختبار معطيات العقل، هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الوحي الإلٰهي لا يقبل الانتقاء والاختيار والإلغاء، بل هي قيم خالدة معصومة مجردة عن حدود الزمان والمكان، وإطار يحكم الحياة التي يناط بالعقل تطويرها، داخله، والاجتهاد في فقه التدين، أو التنزيل علىٰ الواقع، بحسب قابليته واستعداده وتوفير ظروف وشروط التنزيل، وإلا وقع الانحراف الذي لا بد من تقويمه، وهٰذا طبعاً لا يتنافىٰ مع إمكانية الاستثناء والتأجيل والتدرج في التنزيل علىٰ الواقع أثناء التعامل مع أحكام الوحي بحسب ظروف الحال التي عليها المكلف، ومدىٰ استطاعته، لأنه محل الحكم الشرعي.

وقد يكون من المفيد بعد أن تقرر لدينا أن التراث الإسلامي يعني الوحي المعصوم (الكتاب والسنة) كما يعني الإنتاج العقلي أو الاجتهاد البشري في التعامل مع الكتاب والسنة وفهم مدلولاتهما، وتحويل القيم إلىٰ برامج والفكر إلىٰ ممارسة بفعل الاجتهاد الظني الذي يجري عليه الخطأ والصواب، ككل اجتهاد وفهم بشري، وأهمية التمييز بين ما هو دين وما هو فقه للدين، أو تديّن، وإن كان كل منهما من مواريثنا الفكرية، ذٰلك أن فقه الدين أو التدين هو النتاج العقلي في شعب المعرفة المختلفة، في العصور المتطاولة، المحكوم بواقع الحال، الذي استدعىٰ هٰذا الفقه في التنزيل، كما أنه محكوم بظروف الزمان والمكان، أو هو فقه التطبيق والتنزيل للقيم المعصومة علىٰ الواقع من خلال مجاهدات العقل البشري، والفعل البشري.

ـ عندما يصير التراث قيداً!:

فالأزمة الفكرية، أو المعادلة الصعبة في العقل المسلم اليوم ـ إن صح

التعبير - هي في الخلط بين النص الإلٰهي الخالد المطلق المعصوم، المجرد عن حدود الزمان والمكان، وبين الاجتهاد البشري المظنون النسبي المحدود، المحكوم بحدود الزمان والمكان وظروف الحال - كما أسلفنا - ونقل الخلود والقدسية من النص المعصوم، إلىٰ الاجتهاد المظنون، الأمر الذي عطل العقل، وأغلق آفاق الاجتهاد وأدىٰ إلىٰ اعتبار فهم عصر يصلح لكل العصور، مما أدىٰ إلىٰ العطالة العقلية، والتقليد الجماعي والكسل الفكري والتخاذل العقلي وتوقف الاجتهاد والإبداع، بل لعلنا نقول:

هٰذا الخلط هو الذي جعل من التراث «اجتهادات البشر»، في العصور التاريخية المتطاولة قيداً وأنموذجاً مسبقاً يحاصر العقل، وآبائية جديدة معطلة عن النظر والارتقاء، لا يمكن الحيدة عنها، بدل أن يكون وسيلة لطلاقة العقل، ورحابة الاجتهاد، وتمريناً للذهن المسلم علىٰ الإحاطة العلمية والسياحة الفكرية، وإغناء الرؤية. ذٰلك أن المشكلة في اعتبار الاجتهاد هو الدين الملزم، بينما هو اجتهاد بشري للتدين، أو لتنزيل الدين علىٰ الواقع.

صحيح أن هٰذه الاجتهادات التراثية المتطاولة قد خضعت للاختبار التجريبي والتطبيق الميداني، وذٰلك بلا شك يميزها عن الاجتهادات والأبحاث النظرية التي لما تجرب بعد، لٰكن الصحيح أيضاً أن هٰذه الاجتهادات إنما جاءت لمعالجة مشكلات عصر معين في ضوء قيم الكتاب والسنة، وهٰذا لا يعني بالضرورة صلاحها لكل العصور، ولو كان ذٰلك كذٰلك لما كان هٰذا الرصيد من الاجتهادات المتنوع والمتباين حتىٰ في عصر الصحابة الذين شهدوا الوحي، وحتىٰ في العصر الواحد وعند الشخص الواحد عندما تتغير عنده ظروف الحال.

فصوابية الاجتهاد في عصر، وقدرته علىٰ معالجة مشكلات معينة لذٰلك العصر، لا يعني بحال من الأحوال امتداد الصوابية والقدرة علىٰ المعالجة لكل العصور.

ونحن هنا لا نقول بتجاوز التراث الاجتهادي والقفز من فوقه أثناء التعامل مع قيم الكتاب والسنة، وإنما الذي نؤكده أن هٰذه الفهوم البشرية

التي جاءت ثمرة لعصر معين ومشكلات معينة، هي خاضعة للانتقاء والتعديل والإضافة والتبديل والاعتماد والإلغاء، بما تقتضيه ظروف الحال وفقه التنزيل المعاصر؛ وأنه ليس من العلم ولا المنهج ولا التراكم المعرفي ولا التدين والتعامل مع قيم الكتاب والسنة، عدم التحقق بفهوم العصور المتطاولة، تلك الفهوم والاجتهادات التي تمكننا من الملكة الفقهية والآفاق الفكرية، وتمنحنا روح التنوع والاجتهاد والتعددية في النظر، ذٰلك أن القطيعة مع التراث لا يمكن أن تسمح ببناء معرفي سليم، كما أن التقليد والإعادة والتكرار في نطاق التراث بعيداً عن المنهجية الواضحة في التعامل والنقل الثقافي، لا تزيد العقل إلا ركوداً وعجزاً وكسلاً وبعداً عن إمكانية الإبداع.

فالتراث من بعض الوجوه هو ذاكرة الأمة، ومختبرها الحقيقي، ومنجم للاعتبار والمقايسات العقلية والمقاربة والاستقراء والاستنتاج وسائر عناصر العمليات العقلية والفكرية.. هو سير في الأرض، وتوغل في العقل التاريخي للأمة.

إن غياب روح التنوع والاجتهاد والتفاكر والتحاور والتعددية في النظر أثناء التعامل مع التراث، جعل من التراث قيداً حاصر رحابة القيم في الكتاب والسنة، وعطل خلودها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وشل نشاط العقل المسلم.. وقد تكون الأبجدية المخطئة في التعامل مع التراث جاءت ثمرة للتداخل بين السياسة والثقافة، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ تحول المدارس والاجتهادات الفكرية إلىٰ مذاهب سياسية وفرق حزبية تتوهم أنها تحتكر الحقيقة، وتعمل علىٰ إلغاء (الآخر) المعارض.

ولعل مما ساعد علىٰ ذٰلك، أو مكَّن له، فترات المواجهة التي دفعت إلىٰ إلغاء الاجتهاد والتعددية والخشية من أن التعددية فُرْقة تضعف من مواجهة الأعداء وتخلخل الصفوف، والظن أن خيار المذهب الفكري والفقهي الواحد والإلزام به يمنح الدولة القوة علىٰ مواجهة الخصوم، حتىٰ وصلت الأمور إلىٰ درجة من المجازفة والتجاوز اعتبرت معها التعددية في النظر الفقهي تفريقاً لأمر الدين واختلافاً يذهب الريح، لذٰلك برز مفهوم

الفرقة الناجية في الداخل الإسلامي، وأصبحت كل نحلة فكرية وسياسية تدعي أنها الفرقة الناجية، كما برز في العصر الحاضر المشبع بالتقليد: مفهوم جماعة المسلمين، ولعل هٰذا من أزمة الفكر التي قادت إلىٰ التعامل مع التراث وتوظيفه من خلال مفهومات مقررة مسبقاً أو ظروف اقتضتها المواجهة، الأمر الذي حرم العقل المسلم من الإفادة من تنوع التراث وأعجزه عن النظر والتقدير وساهم بجموده.

فالفكر والاجتهاد إذا ما خضع للحوار والمناقشة والمناظرة والمفاكرة لا يمكن أن يتجمد، وإنما يتفجر بالمعرفة نتيجة للسياحة الفكرية في تنوع التراث وتنوع الطاقات المعرفية، التي تمنحه القدرة علىٰ الإبداع والعطاء وحسن التوظيف. وبالتالي يصبح قادراً علىٰ التجريد وتعدية الرؤية والإفادة من عطاء الماضي لفقه الحاضر والتعامل معه، ذٰلك أن نظم التفكير البشري مدفوعة دائماً بدوافع وحاجات وقتية تجيء ثمرة لعلم الإنسان المحدود وعمره المحدود، لذٰلك لا بد من النظر إلىٰ التراث من خلال الإطار التاريخي والزمان وعدم تحميله خاصية المطلق التي تتمتع بها قيم الكتاب والسنة.

ـ التراث بين المنهجية والمذهبية:

وقد تكون المشكلة أن الكتابات الفكرية المعاصرة علىٰ مستوىٰ الداخل الإسلامي اتسمت بالنظرة المذهبية التجزيئية الانتقائية، الأمر الذي لم يمكن من استيعاب جميع التراث والتعرف علىٰ مختلف اتجاهاته، مما يكسب العقل الإحاطة، ويمنحه المرونة الكافية للترجيح والمقارنة والمقابلة والمقاربة مع الواقع واستصحاب الرؤية الشمولية لوضع الواقع في إطاره الصحيح، والإفادة من نظرات واجتهادات الماضي في تحليله، وإدراك أبعاده وحسن تنزيل الإسلام وتقويم مسيرة المجتمع به.

إن القراءة الآحادية والمذهبية، أو ذات البعد الواحد، تؤدي إلىٰ الانغلاق حول أنموذج معين، والتوهم بأنه يمثل الحقيقة المطلقة، الصالحة لكل زمان ومكان، الأمر الذي يقود إلىٰ التعصب له وعدم القدرة علىٰ إبصار غيره.

- وسائل.. ومقاصد:

يضاف إلىٰ ذٰلك أن جهود ما اصطلح علىٰ تسميته «إحياء التراث»، علىٰ الرغم من القيمة العظيمة التي قدمتها في تحقيقها للنصوص ونشرها للمخطوطات ومقابلتها، وإخضاعها لمناهج صارمة في النقل الثقافي، مما يكسبنا الاطمئنان إلىٰ الاحتفاظ بتراثنا سليماً ووصوله إلينا وفق طرق علمية متميزة، الأمر الذي يميز التراث الإسلامي لما له من قيمة في الارتكاز علىٰ المقدس، والشعور بالمسؤولية والأمانة تجاهه، لأنه نضح الوحي، عن تراث الأمم الأخرىٰ، حيث لم تتحقق له تلك الخدمات والجهود التحقيقية، إلا أن جهود «الإحياء» في تعاملها مع التراث اقتصرت غالباً علىٰ تحقيق النص وما أضيف إليه حديثاً من فهرسته وتكشيف مفرداته ومسائله، وهٰذا يبقىٰ ويمثل نصف الطريق إلىٰ المطلوب، أو يشكل الوسيلة والمقدمة التي لا بد من توفرها - وهو الشرط الذي لا بد منه - لتبدأ المرحلة الأهم والتي تشكل المقصد والنتيجة، وهي فقه هٰذا التراث والإفادة منه في تشكيل الحاضر واستشراف المستقبل والتعرف من خلاله علىٰ عقل الأمة الجماعي، وكيفيات استجابتها وتعاملها مع الكتاب والسنة، وأسباب النهوض وعوامل السقوط من خلال سيرورتها التراثية، ليكون التراث دليل عمل لرواد الإصلاح والتجديد والتغيير والتحويل الثقافي، كما يكون دليل اهتداء وتبصير لكيفيات التعامل مع القيم في الكتاب والسنة، وفقه تنزيلها علىٰ الواقع (فقه التنزيل).

إن تحقيق الأحاديث والنصوص، مهم ومهم جداً، وهو أشبه ما يكون بمراقبة ومعايرة الدواء قبل بدء العلاج، لكن يفتقد هٰذا العمل أهميته وقيمته عند عجزنا عن فقه هٰذه الأحاديث والنصوص، وتجريدها من ظروف الزمان والمكان، واستصحاب مقاصدها لمعالجة الواقع وتقويمه بها.. وبدون هٰذا الفقه تصبح نصوصاً جامدة، وتنقلب عملية إحياء التراث إلىٰ عمل في الوسائل دون الارتقاء إلىٰ المرحلة الأهم وهي تحقيق المقاصد، ونخشىٰ أن نقول: إن الوسائل في هٰذه الحالة تنقلب لتصبح أهدافاً بحد ذاتها، أو بمعنًى آخر: لقد استغرقنا المنهج البنيوي في الإحياء التراثي عن المنهج الوظيفي وتحصيل الفقه الحضاري.

ولعل المشكلة عند الذين يحاولون استلهام التراث، والتركيز على المنهج الوظيفي للتراث، أن الكثير منهم ينطلقون في قراءة التراث واستلهامه من مواقف مسبقة، قَبْلية، ويصبح غاية عملهم في إيجاد المسوغات التراثية «للمذاهب» السائدة أو المعتقدة، ومن هنا ندرك التشعب في السبل لاستلهام التراث بين المذاهب والاتجاهات المختلفة؛ كلٌ يقرأ التراث ويستدعي منه ما يسوغ توجهه الفكري ليجد لنفسه المشروعية في الوسط الإسلامي؛ والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصىٰ، وفي هذه الحالة لم يعد استلهام التراث بريئاً ولا مجرداً، وإنما أصبح يوظف لإسقاط غطاء تراثي ومبرر شرعي على الخيارات والمذاهب الفكرية الخارجة ابتداءً عن النسق الإسلامي.

- معايير تقويم التراث:

ولعل من أهم ما يميز التراث الإسلامي، إلىٰ جانب ما توفر له من مناهج النقل والحفظ والتحقيق والارتكاز الديني، أن معاييره وموازينه التي انطلق منها والتي تبقىٰ الحاكمة عليه هي قيم الكتاب والسنة، وهي معايير لها صفة القدسية والعصمة وقطعية الثبوت وخلود المقاصد، الأمر الذي يحول دون الانحراف في اجتهادات العقل ونزعات الهوىٰ، ويكشف الانحراف والتوظيف الذي لا ينطلق من تلك القيم ولا ينتهي إلىٰ تحقيق مقاصدها.

لذلك نقول: إن أي إعادة لقراءة التراث واستلهامه وتوظيفه لحاضر هذه الأمة ومستقبلها إنما يكون في ضوء وضعه في إطاره التاريخي، ومن ثم عدم التسليم بقدسيته وعصمته، وفحصه واختباره ومعايرته بالقيم التي استمد منها، وحاول تجسيدها في الواقع، بحيث تبقىٰ القيم هي الميزان، والبرامج والاجتهادات هي الإنتاج الذي يصيب إذا حقق المقصد وقد يخطئ إذا تجاوز ذلك، ويبقىٰ التصويب والهيمنة من نصيب القيم أولاً، ثم دراسة الحال الذي هو محل تنزيل القيم والاجتهاد في التطبيق للقيم، واستصحاب الفهم التاريخي وظروف وشروط الواقع الحالي ومدىٰ ملائمته لما ينزل عليه ويحقق مصالح الناس.

وأثناء التعامل مع التراث، للإفادة منه في كيفيات التعامل مع الكتاب والسنة، ووضع البرامج والأوعية الشرعية لحركة الأمة في الحاضر واستشراف المستقبل، لا بد أن يتضمن التعامل أو الدراسة، الإجابة عن أسئلة الحاضر، أو بمعنًى آخر: ما هو العطاء الذي يمنحه التراث لمعالجة الحاضر، والآفاق التي يبصر بها في شعاب المستقبل، ذٰلك أن التراث يمثل بحق: ماضي الحاضر، كما يمثل الحاضر مستقبل الماضي، وماضي المستقبل؟

ـ التعامل الخطأ:

وقد تكون المعادلة الصعبة التي لم نقترب من حلها إلا بأقدار بسيطة هي في التوفيق بين ماضٍ متألق وحاضر متخلف، وفي ظني أن ذٰلك بسبب القطيعة مع التراث وعدم القدرة علىٰ التعامل معه بشكل سليم أو استلهامه وتحقيق تواصله مع الحاضر، واستمرار الإنتاج الفكري وفق الأنساق المعرفية التي شرعتها وضبطتها القيم في الكتاب والسنة، الأمر الذي انتهىٰ بنا إلىٰ ذٰلك الموقف الصعب وجعل في حياتنا الفكرية والثقافية الكثير من التناقض.

ولعل ذٰلك يرجع إلىٰ أسباب وأخطاء كثيرة في التعامل مع التراث، قد يكون في مقدمتها أن الواقع المتخلف، لا نعايره بأصوله المعرفية، وقيمه التي صدر عنها، ولا نحاول تحديد مواطن الخلل والانحراف في مسيرتنا في ضوء المسيرة التراثية، ونواتجها المتنوعة، وإنما بمعايرته بكليات وأصول حضارية غريبة عنه، وبذٰلك افتقدنا المرجعية، وافتقدنا مركز الرؤية الذي يمكننا من اكتشاف الخلل، الأمر الذي ما يزال يكرس التخلف والتراجع والتقهقر ويعمق القطيعة مع التراث.

فالمعروف أنه لا يمكن معايرة واقع حضاري بأصول ومقاييس غريبة عنه، فمعايرة الحاضر الإسلامي بمرجعية الحضارة الغربية، والقبول والرفض في ضوء معاييرها، التي لم تنتج هٰذا الواقع، هو المشكلة، أو هو معادلة المسلم الصعبة اليوم.. وما لم نحقق النقلة النوعية في المسألة الثقافية

والمعرفية، ونستطيع إخضاع التراث في سيرورته التاريخية إلىٰ مرجعيته وقيمه التي صدر عنها، ونستطيع أن نحدد مواطن الانحراف وأسباب الانحراف، وندرك أدوات التقويم والتصويب، فسوف نكون عاجزين عن التعامل مع الحاضر، وإبصار المستقبل، لأننا نكون أشبه بمن يتعامل مع آلة دون امتلاك دليل التشغيل الذي يضمن الحركة للآلة والإنتاج لوظيفتها والتصليح لمعاودة الإنتاج أثناء التوقف بسبب الأعطال.

وفي تقديري، أننا ما نزال نفتقد دليل التشغيل لآلة التراث، أو دليل التوظيف لهٰذا التراث، الأمر الذي يضعه في مربع التبرك والتقديس والفخر والآبائية المقيدة، والعجز عن كل إنجاز.

إن أي مشروع للنهوض، وخاصة في المجال المعرفي، بعيداً عن امتلاك الرؤية الشاملة للتعامل مع التراث، والقدرة علىٰ توظيفه للإجابة عن أسئلة الحاضر وإبصار المستقبل، والتعرف من خلاله علىٰ عقل الأمة الجماعي، واستجاباته المتعددة، في ظروف السلم والحرب، والسقوط والنهوض، والهزيمة والنصر، والحوار والمواجهة، والتعامل مع الآخر، والاختلاف، والاتفاق، سوف يمنىٰ بالإخفاق.

إن الرؤية السليمة للتعامل مع التراث لا يمكن أن تتحصل ما لم نتحقق بالمرجعية لهٰذا التراث في الكتاب والسنة، تلك القيم المعرفية التي تمكننا من تحديد مواطن الانحراف والخروج، وأسبابهما، وتضع يدنا علىٰ مواطن الخلل، وتمنحنا التجارب الميدانية، وتضيف أعماراً إلىٰ أعمارنا، وعقولاً إلىٰ عقولنا، وتجارب إلىٰ تجاربنا.

إن أي مشروع للنهوض يتجاوز ذٰلك، أو يخطئ في دليل العمل والتعامل، محكوم عليه بالفشل.. وعلىٰ الرغم من الإنجاز الكبير في إطار تحقيق نصوص التراث وفهرسة موارده، وتكشيف مفرداته الثقافية، فإن ذٰلك يبقىٰ في إطار المرحلة التحضيرية، وتأمين المواد الأولية للتصنيع والصياغة.. ولسوف تفتقد هٰذه الجهود المقدورة قيمتها الحقيقية، إذا توقفت عند تلك المرحلة، مرحلة علم الوسائل، مع العجز عن استعمالها،

والوصول إلىٰ توظيف التراث وفق المرجعية التي أنتجته، وبذٰلك تستمر المعادلة المعكوسة في حياتنا الفكرية: نتعلم لنقرأ لا نقرأ لنتعلم.

والأمر الذي لا بد من الاعتراف به، أن عطاءنا في مجال توظيف التراث والإفادة منه لمعالجة حاضرنا وإبصار مستقبلنا، لا يتناسب أبداً مع الجهود الذي بذلت لتحقيقه، وفهرسته، وتكشيف موارده ومفرداته، أي ما زلنا إلىٰ الآن نعمل في إطار الوسائل والمقدمات.. والسبب في ذٰلك، باعتقادي، غلبة التقليد علىٰ العقل المسلم، ونقل صفة القدسية من الكتاب والسنة إلىٰ التراث (فهوم البشر)، الأمر الذي حال دون القدرة علىٰ تخطيئه وتصويبه، أو علىٰ الأقل عدم صلاحية بعضه للعصر الحاضر، علىٰ الرغم مما بين جوانبه من اختلاف، وتنوع، وتناقض، يصل أحياناً إلىٰ درجة الإلغاء.

إن نقل القدسية إلىٰ فهوم البشر أشاع جواً ومناخاً من التخويف والإرهاب الفكري، أو الفزع الفكري، أثناء التعامل مع التراث، جعل الخوف من الخطأ يشل حركة العقل، ويحول دون الممارسة والتعامل مع التراث، وحسن توظيفه، علىٰ الرغم من أن الخطأ حالة فكرية صحية، وأنه أحد أدلة الصواب، إضافة إلىٰ غياب المؤسسات والجهود الجماعية التي تكون الأقدر علىٰ فتح قنوات الحوار، والتشاور، والقراءة الجماعية، التي تمنح الرأي القيمة والقدرة علىٰ الامتداد، وتمرن الأفراد علىٰ المجاهدات الفكرية في تنزيل القيم علىٰ الواقع، من خلال استصحاب التراث والاهتداء به.

ـ من أسباب العجز:

وقد يكون في مقدمة الأسباب لهٰذا العجز: قيام أنظمة التعليم في المؤسسات الإسلامية علىٰ غلبة منهج التلقين، الذي يصنع التقليد والتعصب والانحياز لما يحفظ، علىٰ مناهج تعليم التفكير، الذي يحقق للعقل القدرة علىٰ الموازنة والمناقشة والترجيح والاجتهاد والإضافة والحذف، مما جعل خريجي هٰذه المؤسسات التعليمية أقرب إلىٰ أن تكون عقولهم في آذانهم لا

يقدرون إلا علىٰ التكرار والإعادة والتقليد، الأمر الذي قتل الإبداع، وشل العقل، وسلبه أخص خصائصه، إلىٰ درجة لم يصبح أمامه إلا تبني الأفكار الجاهزة، وحال بينه وبين القدرة علىٰ الإفادة من التراث.

كما أن من الأسباب أيضاً: جنوح بعض القراءات التراثية وخروجها عن المرجعية، ومحاولة توظيفها لقيم حضارية غريبة عن نسقها وتاريخها وشخصيتها الحضارية التاريخية، أي قراءة التراث بمواقف مسبقة ليضفي صاحبها مشروعية ومسوغاً تراثياً علىٰ مذاهب وعقائد معاصرة ـ كما أسلفنا ـ الأمر الذي انتهىٰ إلىٰ لون من الانغلاق والانكفاء، الذي يحقق الاحتفاظ بالتراث من أن تمتد يد العبث إلىٰ هٰذه الكنوز، ولو عجزنا عن إعادة صياغتها بما يلائم الحاضر، ويفضل ذٰلك علىٰ الارتماء، الذي يضيع هٰذه الكنوز، ويلغي خصائصها، ويقود الأمة إلىٰ الارتهان والتبعية الثقافية ولا يزيدها إلا تقليداً.

ونستطيع أن نقول: إن قضية التراث ستبقىٰ القضية المحورية المطروحة، سواء في كيفيات تعاملنا مع العصر، أو مع الواقع، أو استشراف المستقبل، أو مع (الآخر) الوافد، أو مع القيم نفسها، كما أن مسألة التراث لا تزال تحتل موقعاً متميزاً من الجدل والاجتهاد الفكري نظراً للأزمات والتحولات التي تمر بها المجتمعات الإسلامية، الأمر الذي يدفع المفكرين بشكل طبيعي إلىٰ البحث عن خريطة فكرية ودليل تعامل ونماذج من العصور والحالات المتشابهة تمكنهم من التعامل مع هٰذه الأزمات.

وبدون التراث، هٰذه الذاكرة التاريخية للأمة، سوف تعمىٰ علينا الأبواب وطرائق العمل.. ومع الأسف الشديد، كان للخارج الإسلامي قصب السبق في التنبه للتراث ومحاولات قراءته وتوظيفه، طبعاً لأبجديات خارجة عن النسق الإسلامي.

فالتراث هو السجل الموضوعي لتاريخ الأمة، البعيد والقريب، يحدد لها اتجاه مسارها وثقافتها وتعاملها مع قيم الإسلام علىٰ امتداد الزمن، ويرصد ما عرض لها من أسباب النهوض والسقوط، وما طرأ عليها من

فترات التراجع والتخلف والانكسار، فالعودة إلىٰ هٰذا السجل الذي يشكل عقل الأمة العام، وإنجازها التاريخي، لا بد منها، ولا بد من إشاعة الاهتمام بالتراث وإذاعته حتىٰ يتمكن أولي العلم من خلاله استنباط واكتشاف العوامل والقوانين الاجتماعية الصانعة للحاضر المؤثرة في المستقبل.

ولا بد من الاعتراف، أننا إلىٰ الآن لم نستقر بعد علىٰ رؤية واضحة واختيار حضاري ومنهج منضبط ومحدد، ذهنياً وواقعياً، للتعامل مع هٰذا التراث، حيث ما يزال التعامل مع التراث تتنازعه مواقف وطرائق متباينة.

وقد كان علماء الحضارة الغربية، بدوافع الاستعمار الثقافي، الذي يقتضي الإطلاع علىٰ سجل الأمة التاريخي لاكتشاف مداخلها وكيفيات التعامل معها، أسرع منا إلىٰ ما يسهّل لهم المهمة ويحقق لهم ما يريدون، فكانت عمليات الانتقاء لمواطن من التراث ومن ثم قراءتها بأبجديتهم وبما يخدم مصالحهم.

إن القلق الحضاري، أو القلق السوي - إن صح التعبير - واستشعار الأزمة الفكرية التي نعيشها، بين ماض متألق وحاضر متخلف لا يتسق معه، والحس بالأزمة، يقتضي الإحاطة بها، والإدراك لكل أبعادها، وعدم التوقف عند مرحلة الإحساس بها، الأمر الذي يقتضي التوغل والسير الفكري في سجل الأمة التاريخي: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الأنعام]، وتحديد الموقف من مجموعة قضايا ومشكلات، بشكل واضح وصريح، ومن ثم تحويل هٰذا الموقف وتجسيده في أطروحات فكرية، وممارسات فعلية، في القضايا التي يمكن أن نجملها في ما يأتي:

- معايير تقويم التراث.

- أهمية توظيف هٰذا التراث.

- دليل التعامل مع التراث.

- كيف يصبح هٰذا التراث دليلاً للتعامل مع الحاضر وإبصار المستقبل؟

- توازي المنهج الوظيفي للتراث مع المنهج البنيوي، وعدم الاقتصار

علىٰ تحقيق المخطوطات وضبط النصوص وتكشيف وفهرسة مفردات التراث.

ـ تقديم نماذج من قراءات التراث، سواء علىٰ المستوىٰ الداخلي أو التوظيف الخارجي، وتحديد المواطن أو المواقع المكشوفة أو الثغور المفتوحة في العقل الإسلامي.

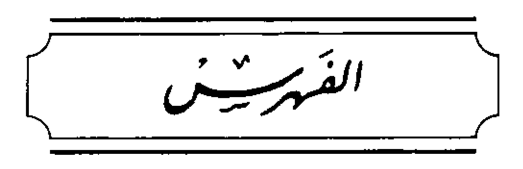
وانطلاقاً من هٰذه المهمة الشاقة، وهي إصلاح مناهج المعرفة وإعادة بناء المنهجية الفكرية، وترميم البنية الثقافية، والسعي الدائب لمعالجة الأزمة، والخروج بالأمة من الواقع الحالي، وردم فجوة التخلف، وإنهاء القطيعة المعرفية، مع تراث الأمة ومناهج تفكيرها، والعودة إلىٰ قيم الكتاب والسنة، واعتمادها المعيار الأساس لكل إنتاج معرفي، سواء علىٰ مستوىٰ الداخل الإسلامي أو معايرة الوافد الخارجي، ولما للتراث من دور في تحقيق الوعي بالذات واستيعاب عقل الأمة التاريخي، وكيفيات التعامل مع الآخر، لذٰلك كان الاهتمام بقضية التعامل مع التراث والتوجه إليه، واعتبارها من القضايا والمهمات الأساس، التي تشكل الميدان التطبيقي للبحوث والدراسات النظرية المعاصرة، التي لا تنفك عن حركته ونشاطه.

ـ إنسانية التراث:

ولما كان التراث الإسلامي تراثاً ساهمت فيه كل الأمم والشعوب، وشكل عطاءً إنسانياً يصعب معه تقطيعه وتفكيكه إلىٰ أجناس، وأقوام، وأزمان، كان لا بد من إدراك القيم الإنسانية الكبرىٰ، التي تشكل قسمات التراث العربي الإسلامي، والتي لا تزال مُفتقدة عند (الآخر)، الأمر الذي يجعل من إعادة توظيف التراث الإسلامي حاجة إنسانية قبل أن يكون حاجة عربية إسلامية.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑





٣٩٧١/٢٠

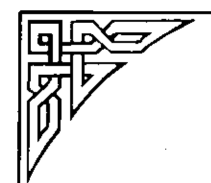
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

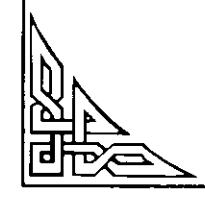
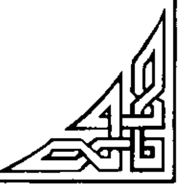
٣٩٧٣ /٢٠

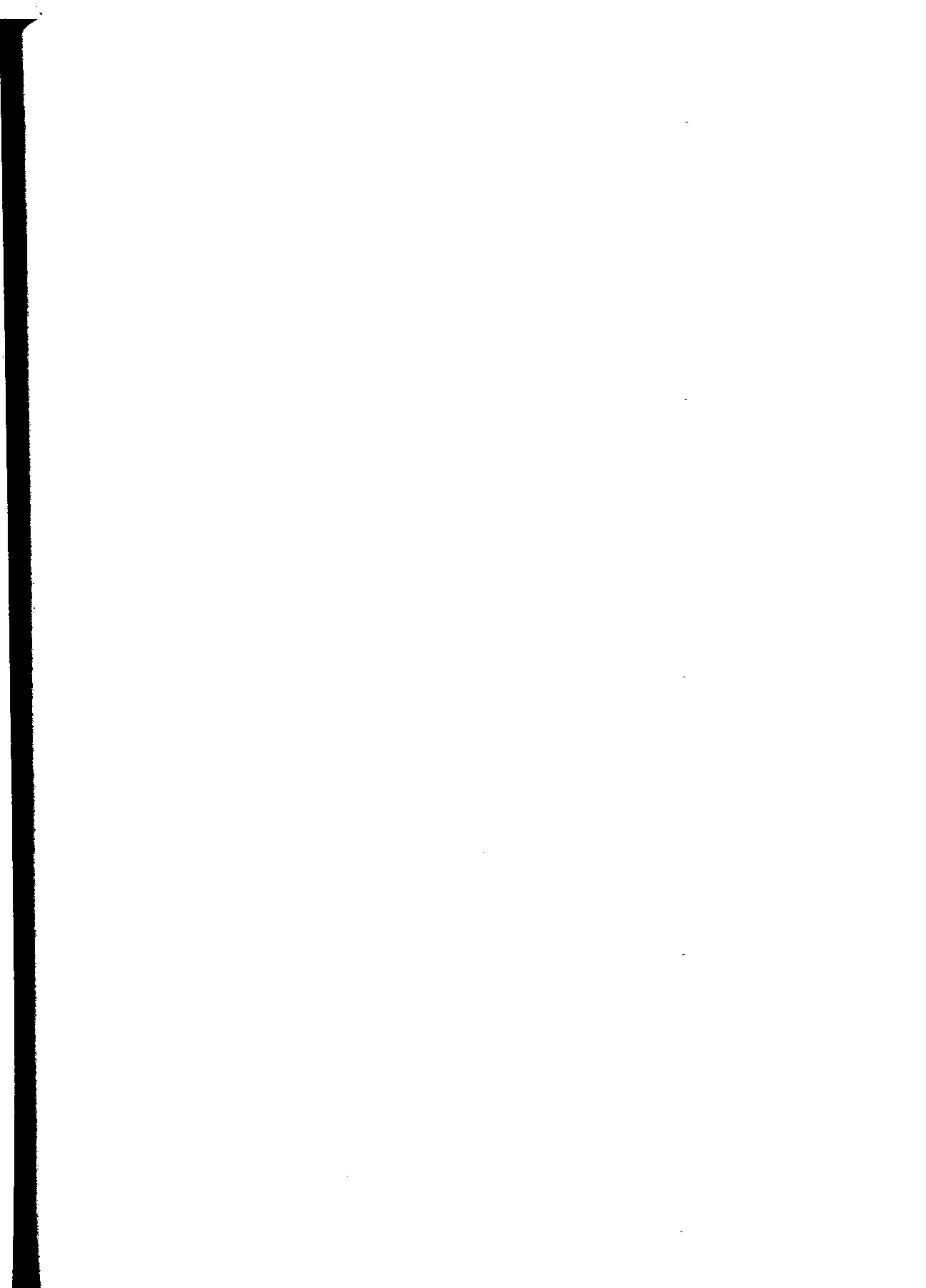


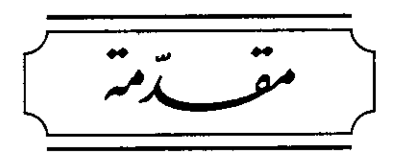



نحو فهم متجدد







مقدمة

الحمد لله الذي أخرج الأمة المسلمة للناس من خلال الخطاب القرآني، الذي جعل مهمة البلاغ المبين هي الروح الممتدة، المحركة لعزمات هٰذه الأمة في كل زمان ومكان، وجعل الاضطلاع بها سبب النجاة، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ﴾ [الجن]؛ كما أكد أن الإبانة والوضوح في الخطاب والحوار والدعوة (البلاغ) سبيل الصواب والعصمة من الأخطاء، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]

والصلاة والسلام علىٰ الرحمة المهداة، الذي أُوتي جوامع الكَلِم، فكان محلاً لخطاب الله الخاتم للإنسانية، وكانت معجزته بيانية بالدرجة الأولىٰ، وبرهانية وعرفانية كثمرة لهٰذا البيان البليغ، حيث انحصرت مهمة النبوة في الخطاب المبين، قال تعالىٰ: ﴿أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة]، فكان الخطاب القرآني ومحاكاته علىٰ مر العصور سبباً في الترقي اللغوي والبياني وامتلاك وسائل المحاججة وفنون القول وسبل الإقناع، ولا يزال ذٰلك منهج الخطاب والبلاغ المطلوب لورثة النبوة، السائرين علىٰ طريقها.

وبعـد:

فلقد عرف العلماء الفصاحة بالقدرة علىٰ الإبانة والظهور، وعرفوا البلاغة بأنها مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال. . ولعلنا نقول: إن كون معجزة

الرسالة الخاتمة تفردت بأنها بلاغية بيانية ومجردة عن حدود الزمان والمكان ـ دون سائر المعجزات الأخرىٰ، التي غالباً ما جاءت مجسَّدة، مادية، مؤقتة، وملازمة لحياة الأنبياء، وجدت بوجودهم وانقضت بوفاتهم، حتىٰ أن الإيمان بها هو ضرب من الإيمان بالغيب ـ ما يلفت النظر، ويدلل علىٰ الخلود. . فالخطاب القرآني معجزة مستمرة لكل إنسان في كل زمان ومكان.

وبذلك ندرك أيضاً لماذا كانت معجزة الرسالة الخاتمة بلاغية إعلامية، حيث إن في التأمل فيما وصل إليه الخطاب الإعلامي، بكل فنونه وأشكاله اليوم، من غلبة وتأثير، إلىٰ درجة يكاد يكون معها القوة السلسة المرنة الناعمة الأكثر فعلاً وفاعلية وقدرة وإقناعاً، ما يعتبر دليلاً علىٰ أن ميدان المدافعة الحضارية، عندما تبلغ الأمم مرحلة النضج، كان ولا يزال هو الميدان الثقافي الإعلامي المعلوماتي الفكري، وأن الحوار الداخلي والحوار مع (الآخر)، وحوار الثقافات، أو حوار الحضارات، أو صراع الحضارات، تبقىٰ أدواته: الثقافة، والإعلام، في المحصلة النهائية، وأن سلاح الإعلام هو الأقوىٰ والأمضىٰ، وأنه هو الذي يمهد السبيل لكل الممارسات والمسالك، ويصنع المسوغ لكل أدوات الصراع أو الحوار الأخرىٰ.

وقد لا نستغرب اليوم إذا عرفنا أن أقوىٰ الدول وأعتاها وأكثرها هيمنة تدرك أهمية الخطاب الإعلامي، في الحرب والسلم، والتعليم والتربية، والحوار الإنساني، وأنها لم تدع استزادة لمستزيد في توفير الأدوات الإعلامية المتنوعة، التي تضخ عالمياً ليل نهار، حاملة رسالتها وفلسفتها إلىٰ العالم، وبكل اللغات، وليس ذلك فقط وإنما تحاول أن تحتوي وتستوعب وتسيطر علىٰ الأدوات الإعلامية الخاصة (بالآخر)، ليكون الخطاب الإعلامي اليوم في مستوىٰ المنازلة الحضارية، بلغته وأصواته وألوانه وأشخاصه.

فاللغة هي الأداة الإعلامية الأهم، واللغات في خدمة الخطاب الإعلامي، الذي يبدأ تأثيره مع الإنسان في مراحله الأولىٰ، في التأثر بالأصوات والتعرف علىٰ دلالاتها، في التربية والتعليم، ومن ثم التطلع

والامتداد لتعلم لغات (الآخر) للترقي في مخاطبته، والتأثير فيه، وقيادته من داخله.

وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا: إن الخطاب الإعلامي قد بلغ شأواً بعيداً، حتىٰ أصبح علماً له مقوماته ومواصفاته، بل هو ثمرة لعلوم إنسانية واجتماعية كثيرة، الأمر الذي يؤكد من جديد لماذا كانت معجزة الرسالة الخاتمة التي تخاطب الإنسانية علىٰ الزمن، وتحرك عقلها ووعيها ومشاعرها، وتسهم بنضجها، وتتربع علىٰ نهاية التاريخ الإنساني، معجزة إعلامية بيانية بلاغية.. فالخطاب يصنع الإنسان، والإنسان يصنع الحضارة.

ومن هنا ندرك أيضاً كيف أن الأمة المسلمة، أمة الفكرة، استطاعت الصمود والاستمرار والتأبي علىٰ الفناء رغم عوادي الدهر، وهي الأمة الوحيدة التي تشكلت من خلال كتاب وخطاب بنىٰ لها قناعات، ومكنها من الفهم والتفاهم، وانتهىٰ بها إلىٰ الإيمان بقيم ومثل إنسانية، وأن بناء الإنسان من خلال الخطاب والإقناع يعتبر من أرقىٰ أنواع حرية الاختيار وتكريم الإنسان والاعتراف بإنسانيته، فيما كانت الأمم تتشكل من خلال الأسوار الجغرافية أو البيئية أو القبلية أو اللونية أو الجنسية، أو غيرها من العوامل القسرية التي لا خيار للإنسان فيها؛ وندرك أيضاً أن الفكر، أو الثقافة، يبقىٰ هو العامل الأقوىٰ في المدافعة والمغالبة الحضارية، والحوار الثقافي، وأن مجاهدة الأمة المسلمة تاريخياً تمحورت حول الخطاب القرآني، وانطلقت منه، وعادت إليه، ولذلك كانت المهمة الأساس للرسول الخاتم البلاغ ـ كما أسلفنا ـ وكان الخطاب القرآني هو ميدان الجهاد الكبير والحقيقي: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾...﴾ [الفرقان]، وأن خلود المعجزة يعني خلود أداة المجاهدة، والتكليف في استيعابها، والتمكن من أساليبها، والارتقاء بالأداء المبين، وأنه وسيلة المسلم الأمضىٰ في التربية، والتعليم، والإعلام، والحوار، والدعوة... إلخ.

فإذا أضفنا إلىٰ ذٰلك الطاقات الهائلة التي تمتلكها العربية، لغة التنزيل، بمفرداتها، ودلالاتها، ومجازاتها، وكناياتها، وأساليبها، واستعاراتها،

ومترادفاتها، وقابلياتها للتطور والتوليد والاستيعاب، وقدرتها على فتح الآفاق الذهنية، للماضي والحاضر والمستقبل، والتعبير السلس وتغطية جميع الأحاسيس والمشاعر البشرية، أدركنا أهمية القرآن في معركة الحضارة العالمية، في المجاهدة، قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان].

إن المعركة أو ميدان المجاهدة الثقافية هي من أكبر المعارك التي يتطلب بناء خطابها الكثير من المدارك اللغوية، والعلوم التربوية، والمعارف الاجتماعية والإنسانية والنفسية والعلمية والسياسية، حتىٰ يؤتىٰ أصحابها الحكمة، وفصل الخطاب.. والحكمة، بأبسط مدلولاتها، تعني: وضع الأمور بمواضعها، فلكل مقام مقال، ولكل ميدان مفرداته، ولكل مستوًى خطاب: «**مَا أَنتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْماً حَدِيثاً لا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إلا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً**»[1]، وبذٰلك لا بد أن ندرك من نخاطب؟ ومتىٰ نخاطب؟ وكيف نخاطب؟ ولماذا نخاطب؟ وندرك كيف نتأدب بأدب المعرفة ونتوقف عن الخطاب فيما ليس لنا به علم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولعل من الحكمة وفصل الخطاب أن ندرك أيضاً أن لكل حالة خطابها ومفرداتها ومصطلحاتها، ولكل خطاب مواصفاته ومقوماته وشروطه، والخلط بفهم الحالات المطلوب مخاطبتها يوقعنا بالكثير من الإشكاليات والكوارث الثقافية والسياسية والدعوية.. ذٰلك أن الخلط والالتباس في مواصفات الخطاب ينتهي بنا إلىٰ نوع من العقم الإعلامي، والمحاصرة لقيمنا ومبادئنا، والشلل لأنشطتنا، والعطب لأجهزتنا في التوصيل والتعامل مع الذات و(الآخر).

فمن المعلوم أن الأمة المسلمة، كسائر الأمم، خضعت للسنن الإلٰهية، ومرت بمراحل متعددة، من هبوط وصعود، واستضعاف وقوة،

---

(١) أخرجه مسلم عن ابن مسعود.

وهزيمة ونصر، ودعوة ودولة، وحوار ومواجهة، ومعاهدة ونقض عهد، واحتلال واستقلال، وحرية واستبداد، حتىٰ أن ذٰلك يكاد يكون استكمل جميع جوانبه في مرحلة بناء الأنموذج، من قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ﴾ في بدء الوحي وحتىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وما بين ذٰلك مما ورد من تنزيل واجتهادات وممارسات جاء وعاء للحياة بكل صنوفها؛ لأن طبيعة الحياة قائمة علىٰ المدافعة وعدم الاستقرار والسكون علىٰ حالة واحدة، الأمر الذي يستدعي خطاباً واحداً، لذٰلك نجد تنوع مواصفات الخطاب بتنوع الحالات التي عليها الناس.

فالنظرة العامية، التي قد تصل إلىٰ لون من عمىٰ الألوان وعدم التمييز، هي التي تجعل الخطاب يابساً، متحجراً، سكونياً، ذا بعد واحد.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن عدم إدراك سنن التغيير والمدافعة الحضارية، وكيفية الاستجابة لها، والإبصار لمواصفات الخطاب، بحسب الحال، سوف يؤدي إلىٰ تنزيل خطاب الدعوة علىٰ ساحة المعركة والإعداد والاستعداد والإغراء بالعدو والحض علىٰ الجهاد وبيان مقدار ثواب الشهيد، ويشيع فلسفة الوهن والهزيمة ويوقع بكوارث ومضاعفات فكرية واجتماعية، ويلحق بالأمة الهزائم المتتالية؛ كما أن تنزيل خطاب المعركة علىٰ ساحة الدعوة نوع من الخبال وتقطيع الأوصال، وإقامة الحواجز النفسية والسدود ووضع العراقيل أمام الدعوة، والحيلولة بين الإسلام والناس، وهٰكذا سائر الحالات.

وإذا لم ندرك ونفهم مواصفات الخطاب الملائم لكل حال فقد جهلنا ديننا، والجاهل عدو نفسه، والأحمق من كان عبرة لغيره، والعاقل من اعتبر بغيره.

وقد يكون من المفيد الإتيان علىٰ بعض النماذج في هٰذا المجال:

- **ففي حالة الحرب والتعبئة النفسية والإغراء بالعدو**، نجد الخطاب يأخذ مواصفات خاصة:

﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]؛

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]؛

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]. . . إلخ.

- **وفي مجال الدعوة**، نجد قوله تعالىٰ:

﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]؛

﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]؛

﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾ [آل عمران: ٦٤]؛

﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]؛

- **وفي مجال خطاب العهد**، نجد قوله تعالىٰ:

﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾ [الممتحنة].

وهٰكذا. . . فلكل خطاب مواصفاته، ولكل حالة خطابها، فالخلط في تنزيل الخطاب علىٰ الحال هو الإشكالية اليوم، إضافة إلىٰ ما يترتب علىٰ ذٰلك من العبث في فهم الأحكام الشرعية المترافقة مع الخطاب، ويؤدي إلىٰ التعسف في التفسير والتأويل وما يقتضي من إعمال النسخ.

إضافة إلىٰ أنه لا بد من التمييز بأن هناك خطاباً محله السلطة المسلمة، من مثل توقيع المعاهدات، وإعلان الجهاد، وإنفاذ الحدود. . . إلخ، وأن هناك خطاباً محله الفرد.

ولو اضطرب فهم أو فقه ذٰلك لاضطربت أحوال الأمة. . فللتربية خطابها، وللحوار خطابه، وللعلم خطابه، وللمعركة خطابها، حتىٰ أصبحنا نجد ذٰلك واضحاً عند الأمم المتقدمة، فخطاب المعارك الإنتخابية والصراع علىٰ الفوز يصل إلىٰ حالات من التعرية لا تبقي فضلاً ولا فضيلة للخصم، فإذا ما انتهت المعركة الانتخابية انتهىٰ الخطاب ليحل معه خطاب من نوع آخر ومواصفات أخرىٰ، وهٰكذا بحسب ما يتطلب الحال.

والقرآن الكريم منطلقنا إلىٰ بناء خطابنا المعاصر.. كان لخطابه في مكة مواصفات، وفي المدينة كان له مواصفات أخرىٰ تتناسب مع الواقع.. وهٰكذا، علماً بأن الخطاب القرآني قد استخدم كل فنون وأجناس القول، من القصة، والمثل، والبرهان الكوني، والدليل العقلي، ودفع الإنسان نحو التفكير والاستنتاج والقياس والمقارنة والاستقراء، وخاطب الإنسان عقلاً وعاطفة ومشاعر وأحاسيس وفطرة وتاريخاً ونشأةً ومصيراً.

فإذا كان الخطاب القرآني خالداً، فكيف لنا اليوم أن نحقق الخلود في واقعنا، وأن نسترد مواصفات الخطاب الغائب، ونحاكي أساليب القرآن وفنونه في القول، لنجدد خطابنا، ونسترد المواصفات الغائبة، ونعاود إخراج الأمة من جديد، ونمتلك البلاغ الملائم لخطاب (الآخر)، وإلحاق الرحمة به، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

وَبَعْـد:

فهٰذه خواطر، وملحوظات، وأفكار، واجتهادات، قد تكون كتبت في أوقات متباعدة ومناسبات متعددة، إلا أنها ترتبط بوحدة المنهج، وعلاقة النسب والتوحد، وتنضبط بالإطار والمنطلق والمرجعية.

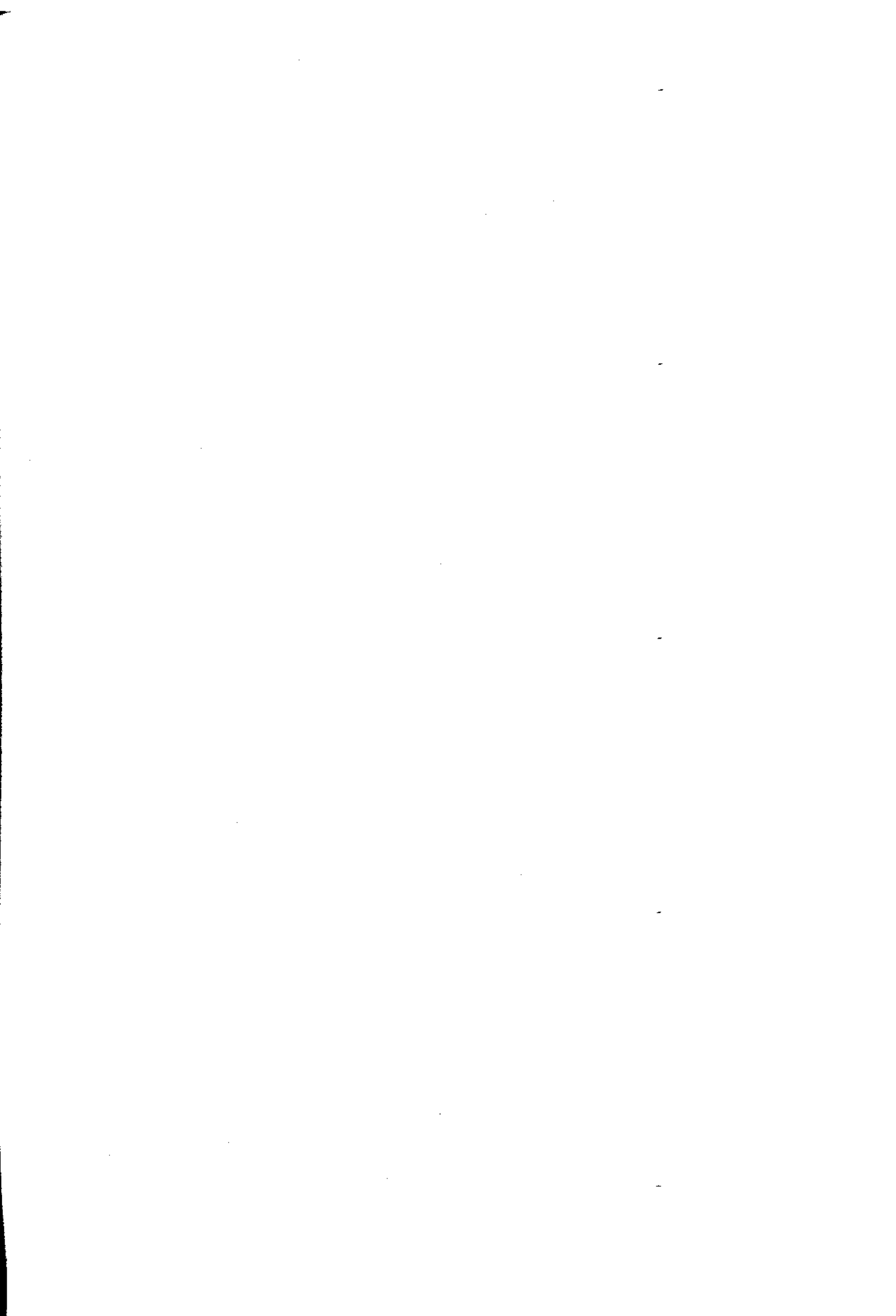
أسأل الله أن يكون ذٰلك لبنة في طريق استرداد الفاعلية وامتلاك الحكمة وفصل الخطاب، لتأخذ الأمة دورها في الشهود الحضاري، وتحسن الإفادة من وسائل وفنون الإعلام، في ضوء قيمها في الكتاب والسنة، وبذٰلك تحمي الإنسانية من الفتن والفساد الكبير، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنفال].

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



اللغة في الخطاب الإعلامي



جعل الله سبحانه وتعالىٰ معجزة الرسالة الخاتمة الخالدة كتاباً وقرآناً، وبدأ الوحي بقوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ﴾، بحيث تعتبر القراءة والتعلم والتعليم هي مفتاح الدين الجديد، وسبيل الحضارة الإنسانية التي انتهىٰ إليها عطاء الحضارات السابقة، وتحققت فيها أصول النبوات جميعاً، من لدن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال الله تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورىٰ: ١٣].

والقراءة التي أمر الله بها في وحيه الخاتم قراءة قاصدة، واضحة الأهداف، منضبطة المقاصد، إنها قراءة باسم الله الأكرم: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣﴾ [العلق]، القراءة المستصحبة لمنهج الله وأوامره، والمزودة بنعمه وفضله وكرمه في غرس قابلية التعلم والتعليم عند الإنسان، وتلك من أكبر النعم الإنسانية التي تقتضي الشكر ووضع النعمة حيث أراد المنعم، وبذلك وجهت الرحلة العلمية ومكتشفاتها وإنتاجها لصالح الإنسان، وضبطت الشاكلة الثقافية بوجهة الخير والصلاح.

وكان مجيء المبعوث في الأميين رسولاً منهم، يتلو عليهم آيات الله، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين، إيذاناً بتوقف أميته ﷺ وأمية المؤمنين به عن الاستمرار عند بوابة الدين الجديد، لتبدأ رحلة العلم والتعلم والهداية، وليتوقف الضلال والتضليل الثقافي والسياسي والعقدي لقومه والناس جميعاً.

لذلك يبقىٰ المطلوب دائماً العمل لإعادة بناء الشاكلة الثقافية، أو

التشكيل الثقافي المؤصل بالمرجعية الشرعية، والمؤسس علىٰ هداية الوحي في تحديد الوجهة، واجتهاد العقل وإعمال الفكر في إبداع الوسائل والبرامج القادرة علىٰ تجسيد تلك الشاكلة في مجالات الحياة وأنشطتها جميعاً، لتكون بمثابة الروح السارية في حركة الحياة، والنسغ الضامن لاستمرار العطاء، أو بتعبير آخر: امتداد العمل علىٰ الشاكلة التي جاء بها الوحي وبيّنها الشرع، حيث إن العمل والحركة إنما هو في الحقيقة ثمرة لهذه الشاكلة، واستجابة لها، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴿٨٤﴾﴾ [الإسراء].

وهٰذه الشاكلة التي تتعامل مع الحياة بكل معطياتها وتطوراتها ومتغيراتها وميادينها المتنوعة، لا بد أن تكون خاضعة باستمرار للاختبار والتقويم والمراجعة والمثاقفة والمفاكرة والمعايرة، والتطوير في الوسائل، وإعادة النظر، لتكون مؤهلة للتجدد والتجديد واستيعاب المتغيرات، وإبداع الوسائل الملائمة لكيفية التعامل معها.

دور اللغة في التشكيل:

ولعلنا نقول هنا: بأن اللغة هي من أهم أدوات التشكيل الثقافي، بل من أهم عوامل تشكيل الأمم، إن لم نقل أهمها، ذٰلك أنها وعاء الفكر وأداة التعبير والتواصل والتفاهم بين الناس، توثق صلاتهم، وتقوي روابطهم، وتبني ثقافتهم، وتشد وحدة اللحمة بينهم.. وهي مستودع ذخائر الأمة ومخزونها الثقافي وتراثها، الذي يجسر بين حاضرها وماضيها، ويصل حاضرها بمستقبلها، ويحدد قسمات شخصيتها وملامح هويتها.. إنها الوطن الثقافي الذي يصنع الوجدان، ويحرك التفكير، ويترجم الأحاسيس، ويغير السلوك، ويسهل تبادل المعارف وتلقي العلوم.. وهي المسبار الحقيقي لإدراك أغوار الشخصية وميولها واتجاهاتها، وتحديد أهدافها، فكثيراً ما يقال: «تكلم حتىٰ أراك».

كما أن كيفية اختيار الألفاظ وأدوات التوصيل والتواصل يؤثر في بناء الملكة العقلية والقدرة التفكيرية، حتىٰ يقال عن الحكيم: «لسانه من وراء

عقله»، ويقال: «الأسلوب هو الشخص»، كما يقال عن الشخص الخفيف الباهت المهزوز: «فلان يلقي الكلام علىٰ عواهنه».

ولا نرىٰ أنفسنا بحاجة إلىٰ التأكيد علىٰ علاقة التعبير بالتفكير ودوره في بناء العقل، وتنظيم المحاكمات العقلية وإسعاف العقل، وتزويده بالأوعية المطلوبة لنشاطه، وإغنائه بمجموعة مفردات خصبة ومرنة تحول دون انحباس المعاني أو ابتسارها، وتمنح العقل الرحابة والانطلاق في التفكير في فضاء من طلاقة التعبير، لذٰلك يقال: «من تكلم بلسان قوم فكر بعقلهم».

ونظراً لأهمية اللغة ورسالتها ودورها، الذي أتينا علىٰ طرف منه، نشأت حولها علوم ودراسات متعددة من مثل: علم اللسانيات، وعلم اللغة المقارن، وفقه اللغة، والأجناس الأدبية في النثر والشعر والرواية والمقالة والقصة، وسائر الأجناس الأدبية الأخرىٰ، إضافة إلىٰ النقد الأدبي، الشريك الرئيس في البناء اللغوي الذي تمحور حول الأساليب والمناسبات وطرق الأداء، وعلم القواعد أو النحو، لصون اللغة وحمايتها والامتداد بها بشكل سليم، وعلم الصرف الذي يبحث في أصول اللغة وأوزانها، والاشتقاق والتركيب والمزج والنحت، الذي يكسب اللغة المرونة، ويمكنها من القدرة علىٰ الاستجابة للتطورات والمتغيرات الاجتماعية، وعلم القراءات، والتجويد، علم مخارج الحروف... إلخ.

ولعل في مقدمة هٰذه العلوم جميعاً، أو ثمرة هٰذه العلوم جميعاً، يأتي علم البلاغة بفروعها الثلاثة: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.

والبلاغة في أبسط مدلولاتها: هي مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال، ذٰلك أنه لكل مقام مقال، أو لكل حال ما يناسبه من الكلام، أو من توفر مواصفات خاصة للخطاب، لذٰلك فدراسة الحال، بكل مكوناته، واستيعابه، ومن ثم اختيار الألفاظ والأسلوب المناسبين اللذين يحققان الهدف، ليس بالأمر الهيّن.. فإذا لم تراع البلاغة أو مقتضىٰ الحال في الحديث، فقد تتحول اللغة وسوء اختيار ألفاظها وأسلوبها إلىٰ سبيل فتنة وانتكاس، قال علي بن أبي طالب ﷺ، وهو سيد البلغاء: «**حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ،**

أتحِبُونَ أنْ يُكَذَّبَ اللّهُ وَرَسُولُهُ؟»[1]، وقال عبد الله بن مسعود ﷺ: **«مَا أَنتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْماً حَدِيثاً لا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إلا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»**[2]، وورد التحذير من سحر القول وزخرفه الذي قد يغيِّب الحقائق ويزيفها، ويقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، فقال الرسول ﷺ: **«إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْراً»**[3]، و**«إنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً»**[4].

فإذا كانت اللغة بهٰذه القدرة الخارقة في التأثير والتشكيل الثقافي، أو بناء الشاكلة الثقافية، التي تعتبر الموجه لرؤية الإنسان والمنطلق لحركته وتعامله مع الناس ومواصلته مع تاريخه، أي بناء وجهته في الاتجاهات جميعاً، الماضي والحاضر والمستقبل، كانت العامل الأهم في تشكيل الأمة وتفاهمها وتواصلها، وكانت من القلاع الأولىٰ والحصون الثقافية والاجتماعية والتراثية المستهدفة، ذٰلك أن استهدافها يعطل نمط تفكير الأمة، ويلغي عقلها ويطمس شخصيتها، ويعبث بثقافتها، ويقطع أوصالها، ويجفف ينابيعها، ويجتث جذورها، ويتركها في مهب الريح، وعلىٰ الأخص عندما تكون اللغة لغة العقيدة والقيم، والثقافة والحضارة، والعلم والتعليم، والعبادة، كاللغة العربية.

استهداف لغة الخطاب:

وقد لا يتسع المجال هنا لاستقصاء الأساليب والأدوات والمكائد والمحاولات المستمرة التي استهدفت العربية ـ ذٰلك أن الاستقصاء بطبيعة الحال يكاد يكون مستحيلاً، لتجدد الوسائل والأساليب والمحاولات وتعددها ـ وإنما هي محاولة لاستقراء بعض النماذج المطروحة علىٰ الساحة في هٰذا المجال، وليس آخرها علىٰ كل حال قضية الحداثة، ومحاولتها هدم المعمار اللغوي، وتجاوز بناء الجملة ودلالة المصطلح، وكسر الأوزان الشعرية، والدعوة إلىٰ إلغاء قواعد اللغة بنحوها وصرفها، وإنتاج ذٰلك الخليط الهجين

---

(١) أخرجه البخاري.
(٢) أخرجه مسلم.
(٣) أخرجه البخاري.
(٤) أخرجه ابن ماجه.

من المفردات والتراكيب، وتغميض العبارات والألفاظ بضرب من القول والكتابة هو أشبه بالهذيان، الذي يضيع الملامح ويلغي القسمات، ويقيم أنماطاً لغوية وهلوسات عقلية متداخلة، لا طعم لها ولا لون ولا رائحة ولا معنىٰ، وإنما هي نوع من الرسم بالفراغ ومن الفراغ للصور المشوهة الأقرب إلىٰ الذاتية والباطنية، التي تؤدي إلىٰ الانكفاء علىٰ الذات أو القراءة بأبجدية خاصة، لا تؤهل لبناء ثقافة أو أمة، ولا تسهم بتفاهم، ولا توثق صلة، ولا تؤدي إلىٰ تواصل أو تبادل معرفي أو فكري، إنما هي هلوسات فكرية ـ كما أسلفنا ـ تقذف إلىٰ الضياع، وتؤدي إلىٰ القطيعة المعرفية.

بين الفصحىٰ والعامية:

وليس أقل خطورة أمر المفاضلة، أو محاولة التمييز بين اللغة الفصحىٰ واللغة العامية، أو بين الفصحىٰ واللهجات المحلية، واعتبار العامية هي اللغة الأكثر سلاسة وانسياباً، والأيسر في التفاهم والتعارف، وأن الفصحىٰ بنحوها وصرفها ومخارج حروفها هي لغة صعبة معقدة في تعلمها وتعليمها، لذٰلك أصبحت معزولة عن الحياة، محنطة في المعاجم والكتب القديمة، فاقدة للقدرة علىٰ الإرسال، لصعوبة تعلمها والإحاطة بها، وفاقدة الأهلية في الاستقبال لعدم الإمكانية علىٰ استقبال ألفاظها المتجهمة وإدراك معانيها الغريبة علىٰ الأذن، البعيدة التناول، ذٰلك أن وظيفة اللغة، في نظرهم، تقتصر علىٰ تحقيق التوصيل والتفاهم بين المرسل والمتلقي، وما دام هٰذا التفاهم يتم بسهولة ويسر فلا داعي للتعنت والتنطع والتقعر في اختيار الألفاظ، وإنهاك العقل في المحافظة علىٰ بنائها ورصفها، وإثقال الأذن باستئناسها، فاللغة كائن حي ينمو ويشيخ ويموت، فالفصحىٰ في نظرهم أصبحت في عداد الموتىٰ!! فلماذا المحاولات اليائسة لبعثها وإحيائها؟!

وقد تكون الإشكالية الكبيرة في هٰذه النظرة السطحية والساذجة والمحزنة لقضية اللغة ودورها في التشكيل الثقافي، غياب الإدراك لأثر التعبير في التفكير، ودور اللغة في التواصل مع التراث والتاريخ والعقيدة، ورسالتها في وحدة الأمة وتماسكها واستقرارها وامتدادها، وتحقيقها للتواصل بين الأجيال، واحتفاظها بذاكرة الأمة ومخزونها الثقافي، وما إلىٰ ذٰلك من

الأبعاد الكثيرة التي يصعب استقصاؤها والإحاطة بها في هٰذه العجالة.

ذٰلك أن الاعتراف بالعامية وتسيدها هو محاولة مكشوفة لإقامة الحواجز بين الأمة وكتابها، مصدر عقيدتها ومعرفتها وفكرها، وتحقيق القطيعة الكاملة مع التراث، والعجز عن فهمه وإدراكه والإفادة منه، لأن العامية ستبتعد عن الفصحىٰ شيئاً فشيئاً وستغادرها نهائياً، وتنشأ فيها عاميات لا تتوقف.

يضاف إلىٰ ذٰلك أن موضوع العامية سيؤدي إلىٰ سيادة لهجات وعاميات متعددة سوف تقيم حواجز في داخل الأمة، وتمزقها، وتحول دون تفاهمها وتماسكها، وتقضي علىٰ ماضيها، لأن التراث والتاريخ يصبحا منطقة حراماً بالنسبة للعامية، بحاجة إلىٰ ترجمة، كما أنها تقضي علىٰ وحدة الأمة، وتمزق حاضرها، وتقيم حواجز نفسية أمام الفصحىٰ، ولا تصلح لأن تكون لغة علم وحضارة، لأنها لغة جهل وأمية ومحاكاة صوتية.

الأمية طريق العامية:

والحقيقة التي لا مراء فيها، أن الأمية هي طريق انتشار العامية وشيوعها وامتدادها، وأن السبيل لمحاصرتها واسترداد هوية الأمة اللغوية والثقافية هو القضاء علىٰ الأمية ومحوها، ومحاولة تطوير وسائل وأساليب العربية وإشاعتها، والتدريب عليها، وإبراز قدرتها علىٰ استيعاب جميع الحالات والتحولات الإنسانية، وامتلاك القدرة علىٰ التعبير عنها، وإدراك وظيفة اللغة ودورها في حياة الأمة، والتواصل لأجيالها، وكونها إحدىٰ القلاع الثقافية.

والذي لا شك فيه أن انتشار العامية لم يأت من فراغ، وإنما امتد في فراغ لم يملأه دعاة الفصحىٰ.. فلماذا انتشرت العامية؟ وهل السبب كله كامن في العامل الخارجي، أم أن القابلية لانتشارها سبقت انتشارها، وهيأت له؟ ذٰلك أن اللغة الفصحىٰ لسبب أو لآخر انحسرت في زوايا تعليمية معزولة ومعاجم ومجامع لغوية رضيت لنفسها الانزواء والسير خلف المجتمع، وليس أمامه، وأصبح كل همها النظر في بعض المصطلحات

والألفاظ المعاصرة لإقرارها، والتفتيش عن مسوغات لغوية لها، أو الاقتصار علىٰ توجيه النقد للأخطاء اللغوية بعيداً عن الإنتاج الإعلامي والثقافي السليم.

أما امتلاك القدرة علىٰ استيعاب تطور المجتمعات، وتنوع مجالاتها، وما تستدعي من توليد وتسييد مصطلحات ومفردات وخطاب يشكل أوعية للسانها ومجالاً رحباً لتفكيرها وإبداعها، فلم يتوفر إلا بالأقدار البسيطة أو الفردية، إذا أحسنا الظن.

وقد لا يسوغ لنا العتب علىٰ لغة الإعلام، وقد لحقت الإصابات البالغة بلغة التعليم، معقل العربية وحصنها المنيع، حيث بدأ من عندها الخلل والإصابات البالغة للغة، وأصبح حال اللغة في مجال التعليم، كما يصورها أحد الحِمْس، الذي قفز إلىٰ المحراب واعظاً، بدون مؤهل، وقال: «ظهر الفساد في البرُ والبحرُ»، فرد أحد الحاضرين: «وفي المحراب».

لقد أصيبت الفصحىٰ في محرابها، وأدىٰ ذٰلك إلىٰ انعزالها بشكل طبيعي، فأصبحت دروس العربية تدرس بالعامية، وتحولت دراسة العربية من دراسة النحو والصرف والبلاغة والقواعد وسلامة الألفاظ إلىٰ التمركز حول الأجناس الأدبية فقط، التي قد تمر في المراحل الدراسية المتعددة بدون ضوابط لغوية، حتىٰ أن الكثير من أصحاب الشهادات العالية أو العليا، من المتخصصين بالأدب العربي، لا يستطيع أن يقيم لسانه ولا قلمه بجملة صحيحة.

ولا بد من الاعتراف أن من أسباب الإصابة الذي سمح بامتداد العامية والوصول إلىٰ حالة الانشطار الثقافي، الذي نعاني منه بسبب الانشطار اللغوي، تحوّل الوسائل التي وضعت لحماية العربية والمحافظة عليها إلىٰ غايات بحد ذاتها، فكثيراً ما تتوقف عندها الجهود، دون النظر في دراسة الأحوال وتطوير مواصفات «الخطاب» وطرائق التعليم بحسب ذٰلك الحال.. حتىٰ تلك الوسائل لم تتطور دراساتها وأدوات توصيلها والتدريب عليها، وإنما بقيت علىٰ حالها، علىٰ الرغم من تطور التقنيات التربوية والتعليمية،

فكادت تتحول إلىٰ معوق وحاجز يحول دون الإقبال علىٰ اللغة، تعلماً وتعليماً وتخصصاً، حتىٰ كادت بعض هٰذه الوسائل أن تنقرض من الساحة التعليمية والتربوية، وتنحسر في بعض الزوايا المعزولة.

إن تحوّل الوسائل إلىٰ غايات، قلب المعادلة التعليمية والتربوية.. فالعالم جميعه يقرأ ليتعلم، أما نحن فنتعلم لنقرأ، وقد نفني عمرنا في تعلم كيفية القراءة وضوابطها دون أن يبقىٰ في العمر بقية لنقرأ وننتج.. ونحن هنا لا نقلل من هٰذه الجهود العظيمة التي حفظت اللغة وحمتها، وحالت دون تمييعها وإخراجها عن أصولها باسم تطورها، لٰكن الذي ندعو إليه أن تبقىٰ الجهود ضمن المساحات المضبوطة النسب، وأن تتركز علىٰ تطوير تعلمها من جانب، ومن جانب آخر صرف الكثير من الجهود لتحقيق الغايات والبحث في مواصفات «الخطاب» بحسب المطلوب، ليكون قادراً، بما يستخدم من مفردات ومصطلحات وأساليب، علىٰ توصيل ما يريد، تعلماً وتعليماً وإعلاماً، مرئياً ومسموعاً ومكتوباً.

المصطلح ثمرة النضج اللغوي:

ولعل من الإشكاليات الكبيرة في إطار اللغة العربية اليوم، تعلماً وتعليماً وإعلاماً ونموًّا وقياماً بدورها في التشكيل الثقافي، ذي الموارد والمعارف المتعددة، هي محاولة النظر إليها والتعامل معها علىٰ أنها تفتقر إلىٰ المصطلحات العلمية والمراجع العلمية، التي يحتاجها الدارس والباحث، لذٰلك فهي لا تخرج عن كونها لغة دين وممارسة عبادة معزولة عن المجالات العلمية، حيث لا مفر لنا اليوم من الإقرار بالازدواج اللغوي بين لغة العلم ولغة الدين، لغة المعهد ولغة المعبد، بحيث تُخْرَج العربية من المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمخابر والمكتبات وتنزوي في المساجد والمعابد، شأنها في ذٰلك شأن اللغة السريانية القديمة، التي باتت لا تخرج عن أصوات يرددها الكاهن، وقد يعلمها أو لا يعلمها، لا هو ولا المستمعون.

وفي تقديري أن هٰذا ليس ذنب اللغة وقدرتها علىٰ استيعاب العلوم

والفنون وإبداع المصطلحات، وإنما ذنب الأمة المتخاذلة المتخلفة، العاجزة عن الامتداد والنمو العلمي، الأمر الذي انتهىٰ بها إلىٰ العيش علىٰ موائد (الآخر)، الذي لا بد أن تأكل طعامه، وتستهلك أشياءه، وتتكلم بلسانه، وتفكر بعقله، وتعفي نفسها من المسؤولية، وبذٰلك تساهم بإخراج لغتها من الحياة، لأن اللغة كائن ينمو مع الأمة، ويتوقف ويتضاءل حال موتها أو سباتها.. ولولا القرآن وكتاتيبه ومراكز تحفيظه ومتابعة تلاوته في العبادات اليومية ـ وتلاوته عبادة ـ لخرجت اللغة العربية من الواقع تماماً.

والحقيقة التي لا بد من الإشارة إليها، أن العربية تتميز عن سائر اللغات بأنها ولدت كاملة، كما يقرر الكثير من علماء اللسانيات، وأنها بمفرداتها الزاخرة، ومترادفاتها القادرة علىٰ التعبير عن الأحاسيس والحالات الدقيقة والمتجاورة المعاني، وقدرتها علىٰ التصريف والاشتقاق، مؤهلة لأن تكون لغة العلم الإنساني بدقائقه وصياغة مصطلحاته.

بل لعلنا نقول: إن عبقرية اللغة تتمثل في قدرتها علىٰ احتواء وتحديد التعاريف والمصطلحات المتنوعة في العلوم الإنسانية أكثر بكثير من اللغات الأخرىٰ التي أمكنها التعبير عن المصطلحات والتعاريف والمبتكرات في العلوم التجريبية، لأنها في النهاية لا تخرج عن تسميات ورموز جامدة، بل وحروف ترمز إلىٰ عناصرها.

إن هٰذا المدخل الخطير في التفريق بين لغة العلم ولغة الدين، كإحدىٰ المحاولات لمحاصرة العربية، وإبعادها عن المدارس والمعاهد والمخابر ومراكز البحوث، وتركها للمعابد والعبادات، والتمييز بين لغة العلم ولغة الدين، سوف يؤدي بالعربية إلىٰ العزلة التامة عن حياة الناس، وعن استعمالاتهم اليومية لها، ويسهم بغياب التحدي الذي يستفز الأمة للدفاع عن لغتها طالما هي ما تزال لغة العقيدة والعبادة.

كما ينتج عن هٰذا التفريق أيضاً أن التكلم بغير العربية يشكل انقطاعاً عن المخزون الثقافي والعلوم الأساسية.. وأخطر من ذٰلك، أنه يقود إلىٰ التفكير بعقل من نتكلم بلسانهم، حيث لا تنكر العلاقة بين التفكير والتعبير ـ

كما أسلفنا ـ ذٰلك أن الانتهاء إلىٰ (الآخر) في المرجع والكتاب والمنهج في عملية التعلم والتعليم، هو ارتهان ثقافي يتجاوز الانشطار، وينتهي بالأمة لأن تبقىٰ دائماً في مقاعد التلاميذ (للآخر).

ولا بد من الإشارة إلىٰ أن الجهود البسيطة والمحدودة في مجال تعريب العلوم ومناهج التعليم والمصطلحات العلمية، واعتماد العربية في تعليم العلوم التجريبية، دليل علىٰ قدرة العربية، وشاهد إدانة للعدول عنها، ذٰلك أن أعداء العربية ما يزالون يطاردون ويحاصرون تلك الجهود لحمل الدول والمؤسسات والجامعات التي تدرس العلوم بالعربية للعدول عنها واللحاق (بالآخر).

لغة التقنيات المعاصرة:

ولعل من الإصابات الخطيرة أيضاً، التي تتركز حول العربية ومحاصرتها، الكلام الطويل العريض علىٰ صعوبة كتابتها، وصعوبة حروفها ورسمها وشكلها، وقواعدها ونحوها وصرفها، وأن الوسائل والتقنيات الحديثة جاءت كلها بالحروف اللاتينية، وأن الدخول إلىٰ عالم «الإنترنت» و«الكمبيوتر» والطباعة وتقنياتها يتطلب إبدال الحرف اللاتيني بالعربي.. وفعلاً نجحت المؤامرة، وتحولت بعض الشعوب الإسلامية إلىٰ العدول عن الحرف العربي إلىٰ الحرف اللاتيني في لغاتها المحلية، فشكل ذٰلك قطيعة كاملة مع تراثها ومخزونها وتاريخها وصلاتها بالعربية والقرآن، والانتهاء إلىٰ (الآخر)، باسم الحاجة للتعامل مع التقنيات.. والعجيب الغريب أن ذٰلك لم ينطبق إلا علىٰ العربية.

أما الصينية مثلاً، بكل تشعباتها وتضاريسها، واليابانية بكل تعقيداتها، فلم تعان من الإصابة نفسها!! وحتىٰ العبرية، اللغة التي كانت منقرضة، لم تعان من تلك الإصابة، لأن وراءها أمة تدرك أهمية اللغة ودورها في التشكيل الثقافي لعقل الأمة ووجدانها وهويتها ومواطنتها وتواصلها وامتدادها.

ولا شك عندنا أن نصيب العربية من الاستهداف كان كثيراً وكثيراً جدًا، ذٰلك أن العربية لغة العقيدة والعبادة والنص السماوي الخالد المعطاء، والتراث التاريخي والمخزون الثقافي، ووعاء ذاكرة الأمة، أو هي ذاكرة الأمة وأداتها الرئيسة في التشكيل الثقافي.. فهي لغة الدين، ولغة العلم، ولغة التربية، ولغة الإعلام والبلاغ لرسالة النبوة، فأية محاولة لزحزحتها عن مواقعها إلغاء للأمة المسلمة، التي لم تتشكل بعوامل جغرافية أو لونية أو جنسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وإنما تشكلت من خلال كتاب، وانطلقت من خلال ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، فكان كتابها معجزة بيانية تربوية إعلامية، وهي أمة العلم والفكر والقيم.

لغة الخطاب الإعلامي:

إن الارتقاء اللغوي منوط إلىٰ حدٍّ بعيد بالتطلع إلىٰ محاكاة أسلوب المعجزة البيانية (القرآن)، وتلمس جوانب الإعجاز البياني الإعلامي فيه، وإدراك تنوع مواصفات خطابه بحسب المقامات والمحال التي يعرض لها.

إن هٰذا التطلع يمكن أن يمنحنا أقداراً من إمكان توليد مواصفات لخطابنا تتناسب مع محله ومقامه ومناسبته وأهدافه.. قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ...﴾ [الإسراء: ٨٩].. لذٰلك لا بد أن نجيب، في العملية الإعلامية وغيرها من المجالات المتعددة، عن السؤال الكبير: «لماذا؟» فنحدد نوايانا ونوضح أهدافنا من العمل الإعلامي أو أي عمل آخر، ومن ثم نصل إلىٰ السؤال: «كيف؟» فنضع الخطط والبرامج، ونحدد الوسائل والأدوات التي تحقق أهدافنا، في ضوء إمكاناتنا والواقع الذي نتعامل معه، ومن ثم تحديد الإجابة عن «متىٰ؟» وذٰلك لاختيار الزمن المناسب لأداء العمل.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن الإعلام اليوم أصبح مؤسسة تتعامل مع حياة كاملة، بكل ما تعني هٰذه الكلمة، فهو مؤسسة اقتصادية لا تقتصر علىٰ أخبار نقل أسواق المال والأعمال والأسهم والشركات والتجارات والصناعات

والمبتكرات، وترصد الأسعار والأسواق، وتقوم بالإعلان المغري بالاستهلاك، وتروج للسلع المتنوعة، وإنما تتجاوز ذٰلك إلىٰ الدراسات والتحليلات والاستشراف المستقبلي، وإقامة الندوات، واستضافة الخبراء، إلىٰ درجة يمكن معها أن نقول: إن الإعلام أصبح صناعة اقتصادية ثقيلة، ومدرسة اقتصادية ذات تعليم مستمر، فالذي يملك الإعلام يملك التحكم بالأسواق والإنتاج والثقافة العالية، التي تحول دون المخاطرات المالية وتبصر احتمالات المستقبل.

وكذٰلك الشأن في المجال الاجتماعي، بكل تفرعاته ومجالاته، وعلومه، ومعلوماته، وأنماطه.

والإعلام، أولاً وقبل كل شيء، يعتبر من أهم مؤسسات التشكيل الثقافي، ولا نجافي الحقيقة إن قلنا: بأن جميع مصادر التشكيل الثقافي علىٰ تنوعها أصبحت بحوزة الإعلام، حيث إنه أصبح يغطي كل الجوانب الإنسانية، ويشكل نظرة الإنسان، ويمنحه المعيار الذي ينظر منه إلىٰ الأشياء، بل يدربه علىٰ ذٰلك، ويقدم له النتائج، فهو يقرأ له، ويكتب له، ويروي له، ويبيع له، ويشتري له، ويخترق شخصيته القائمة، ويساهم بصنع شخصيته المستقبلية، إلىٰ درجة أصبح يمكن معها التنبوء بردود الأفعال الممكنة، ووضع الحلول والأوعية المطلوبة لحركتها مسبقاً.

وليس أمر الإعلام كمؤسسة تربوية تعليمية بأقل شأناً، ذٰلك أن الإعلام أصبح، بما أتاح من وسائل متنوعة، يغطي قطاعات واسعة وعريضة من المواطنين، باهتماماتهم واختصاصاتهم وأعمارهم، ابتداءً من عالم الطفولة وانتهاء بحالات الشيخوخة، لذٰلك فالفاقد للوسيلة الإعلامية أصبح اليوم كالفاقد لحاسة من حواسه، فهو أشبه بالمعاق.

إن هٰذا الاستحواذ علىٰ الناس جميعاً، في مختلف ثقافاتهم ومواقعهم وأماكنهم، أمر يصعب تغطيته بوسائل وبرامج التعليم النظامي، سواء من حيث المساحة، أو الوقت، أو الأدوات، أو التقنيات، أو السويات المتنوعة، أو المواد المقررة والواجبات المطلوبة، حيث يقدم الإعلام اليوم

الثقافة والتوجيه والترفيه والمعلومة، إضافة إلىٰ أنه يتميز بالاستمرار وتراكم التأثير، والتنوع، والتطوير، والابتكار للوسائل التي لا تتوقف.

فالإعلام تعليم دائم ومستمر، ولكل الأجيال، من الأطفال وبناء خيالهم العلمي، والشيوخ، والذكور والإناث، إضافة إلىٰ امتلاكه، من خلال الوكالات وشبكة المراسلين من مواقع الأحداث، القدرات الخارقة في الحصول علىٰ المعلومة، والوصول إلىٰ المتخصص في الأمر المطلوب، وإبداعه للوسائل التعليمية المتميزة، وحسن استخدامها من الصوت واللون والصورة واللغة والظلال والديكور... حيث حول الإعلام بإمكاناته الهائلة ورحابته ووسائله غرف التعليم التقليدي، بسبورتها وأقلامها ومقاعدها وكتابها ووسائلها، إلىٰ ما يشبه المعتقلات التي لا يصدق التلميذ متىٰ يخرج منها، ليقعد دون إحساس بالزمن إلىٰ التلفزيون أو «الإنترنت» أو «الكمبيوتر».

والذين يحاولون استشراف المستقبل يتوقعون أن يتم الإعداد والاستعداد لتقنية الوسائل التعليمية وتأمين الاتصال عن بعد بما يغني عن الذهاب إلىٰ المدرسة، وإنما تأتي بالمدرسة والمدرس والوسائل إليه في مقعده أمامها.

أما الشأن الإعلامي ودوره في السياسة والمغالبة الحضارية، فحدِّث ولا حرج، فالمعلومة وتوصيلها باتت اليوم هي السلاح الأكثر فاعلية ومضاءً، فهي أشبه بالسلاح الكاتم للصوت.. إنها حقبة المعلومة المرنة، أو حقبة الإعلام.. لقد تحولت الأمم من معلومة السلطة إلىٰ سلطة المعلومة.

فإذا كان للمسألة الإعلامية هٰذه الأبعاد والآفاق والقدرة العجيبة علىٰ الاختراق لمجالات الحياة جميعاً، فإنها تتطلب أن تتحول إليها وتصب فيها جميع الجهود.. ولا نأتي بجديد إن قلنا: إن الإعلام اليوم هو ثمرة للعلوم جميعاً، ليس العلوم الإنسانية والاجتماعية فحسب، بل والعلوم التقنية والتجريبية.. وهو محصلة لشعب المعرفة جميعاً، من علم اللغة، والاجتماع، والتاريخ، والنفس، والإنسان، والتربية، والتعليم... إلخ.

إن العلوم جميعاً تتضافر اليوم لإنجاز إعلام مؤثر، فالعالم بعد اختزال

الزمان والمكان والمسافات، أصبح دولة إعلامية واحدة، أو قرية إعلامية، والدول الجغرافية أصبحت أحياء وحارات في هٰذه القرية.. ومن هنا ندرك لماذا كانت معجزة الرسالة الخاتمة معجزة إعلامية بيانية مجردة عن ظروف الزمان والمكان.

فالتكليف الشرعي - فيما نرىٰ - ليس بأداء العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج فقط، وإنما الارتقاء بوسائلنا النافذة والمؤثرة، لتكون بمستوىٰ الإسلام والعصر، لتبلغ الإسلام وتظهره، وبذٰلك ندخل حلبة المغالبة الحضارية، أو المدافعة الحضارية، والحوار الحضاري، والدعوة إلىٰ كلمة سواء، بأدواتها المناسبة وتخصصاتها المطلوبة.

ولعل اللغة تمثل في نهاية المطاف، سواء كانت منطوقة أو مكتوبة أو مسموعة، الوعاء الإعلامي الأهم، علىٰ الرغم من أهمية الوسائل الأخرىٰ.. وقد بلغت لغات الإعلام عند الأمم اليوم شأواً بعيداً وشأناً مؤثراً باختيار الأصوات الملائمة، والنبرات المؤثرة، والصور الأخاذة، والمصطلحات المأنوسة، والوجه المناسب، والشخصية الملائمة، فلكل وعاء إعلامي مواصفات في التحرير والإخراج والأداء، والصورة والصوت، والديكور، والتقديم، واللباس، وحركات الوجه والحواس، التي تمثل وسائل اتصال غير مسموعة.

وتخضع العملية الإعلامية الجادة دائماً لعمليات مراجعة وتقويم وتطوير، وتجديد وتنويع، ودراسة جدوىٰ، وقياس الجدوىٰ، من متخصصين في شعب المعرفة جميعاً، وتنفق عليها الأموال الطائلة لبناء إمبراطوريتها المعاصرة.

فإذا كانت اللغة عقيمة متكلفة غير مأنوسة وغير ملائمة، فلا تنتج سوىٰ القيم التعبيرية القاصرة والبائسة والمعقدة التي تتحول إلىٰ قبور للمعاني، لا تلبث أن تنقرض وتخلي المكان لغيرها.

لقد نجح الإعلام، وفي كل يوم يحقق نجاحات إضافية في توظيف التقنية الحديثة في خدمة الثقافة السياسية والاجتماعية والحضارية وتحديث

المجتمعات، وفق منهجه وأهدافه ورؤيته في التحديث، التي قد تؤدي إلىٰ الاستلاب الحضاري للأمم العاجزة والمتخاذلة.

إن شمولية القضية الإعلامية للمجالات الحياتية جميعاً، إلىٰ جانب نقل الأخبار، وترجمتها للحياة اليومية، وتسجيلها للتاريخ المعاصر، سوف تكون له نتائج وتداعيات علىٰ المستويات كافة.

فإذا كانت العملية الإعلامية بهٰذه الخطورة، وكانت اللغة هي أداتها ووعاؤها، وكانت العربية وعاء المعجزة الإعلامية البيانية، فأين دور العربية في وسائل الإعلام اليوم، والوصول إلىٰ الآفاق الحياتية المتعددة؟

إن الوضع المحزن يتمثل في أن اللغة العامية، لغة الجهل، تتقدم، والفصحىٰ، لغة العلم والتاريخ والتراث والحضارة، تتراجع إلىٰ المعاجم، وأن أساليب تعليمها باتت لا تشجع بل قد تنفر.. والمشكلة الأساس في كيفية الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام، ولا نعني بالارتقاء بها مجرد رصد وإحصاء الأخطاء علىٰ الإعلامي ومحاولة تصويبها.

وما أزال أذكر بهٰذه المناسبة ما سمعته من بعض الباحثين من أن أحد الأدباء الكبار عندما ألقىٰ محاضرة في بلاد المغرب العربي، أحصىٰ عليه طالب من دارسي علوم الآلة (علوم اللغة) حوالي سبعة عشر خطأً لغوياً، ومن ثم غاب هٰذا المحصي ولم يسمع أحد به بعد المحاضرة، وقدم ذٰلك الأديب الكبير مساهمات أدبية في مجال الأدب الجاهلي والإسلامي والسيرة والمقالة ما نعلمه جميعاً.

إن المجامع وكليات اللغة العربية لا تزال تسير خلف الإعلام، تتعقبه بكسر همزة أو بفتحها، أو بتعريب مصطلح شائع، وتبذل الجهود الكبيرة للإبقاء علىٰ الوسائل القديمة لتعليم العربية، وكأن وسائل تعليم العربية وطرقها القديمة مقدسة لا تمس، لذٰلك فهي تحول دون الارتقاء إلىٰ وسائل معاصرة في تعليم اللغة، أو علىٰ الأقل الإفادة من (الآخر)، في ميدان التنافس والمدافعة اللغوية والحضارية، الذي يفرد لكل فن إعلامي وعلمي لغة وأسلوباً ومصطلحات، بل لقد بات يسوق علينا مصطلحاته ومفاهيمه.

مراجعة الخطاب الإعلامي:

وقد يكون من المفيد الإشارة والإشادة بوجهة مجمع اللغة العربية في دمشق، حيث عقد ندوة في تشرين الثاني ١٩٩٨م، تحت عنوان: «اللغة العربية والإعلام»، عرض فيها لواقع اللغة العربية في وسائل الإعلام المتعددة من مكتوبة ومسموعة ومرئية، شارك فيها مجموعة من الخبراء والعلماء، في اللغة، والأكاديميين، وأصحاب التجارب السابقة والإعلاميين.

ولقد حاولت الندوة توصيف المشكلة، أو أزمة العربية في وسائل الإعلام، وبحث سبل العلاج، وانتهت إلىٰ مجموعة توصيات يمكن أن تعتبر نقطة انطلاق لمزيد من التفكير، والتنظير، والمثاقفة، والمعالمة، إن صح التعبير.

ولا شك أن محاولة المجمع المرابطة في المواقع اللغوية الفاعلة والمؤثرة يعتبر جهداً مقدوراً يثير الاقتداء.

ولعل إلقاء نظرة علىٰ بعض عناوين المساهمات المطروحة في الندوة، يمنح قدراً من إبصار المشكلة والرؤية التشخيصية لها، الأمر الذي يعتبر أول الطريق للعلاج والتصويب.

ومن العناوين البارزة في الندوة: الإعلام وتنمية الملكة اللغوية، اللغة العربية والإعلام المرئي والمسموع «مقترحات في سبل العلاج والتنمية»، سلطان العربية في مضمار الإعلام، واقع اللغة العربية في الإعلام المسموع والمرئي، اللغة العربية والإعلام المسموع والمرئي، خير الكلام في لغة الإعلام، العربية والقنوات الفضائية، الفصحىٰ ضرورة العصر، دور العربية في مواكبة المصطلح الأجنبي في الإعلام... ونشرت وقائع الندوة وأعمالها في جزأين من المجلد الرابع والسبعين من مجلة المجمع، تاريخ ربيع الأول ١٤٢٠هـ (تموز ـ يوليو ـ ١٩٩٩م) وجمادىٰ الآخرة ١٤٢٠هـ (تشرين الأول ـ أكتوبر ـ ١٩٩٩م).

وهٰذا التوجه ليس جديداً علىٰ مجمع اللغة العربية بدمشق، فقد سبق له أن أصدر مجموعة معاجم في المصطلحات العلمية والطبية، الأمر الذي

ساهم بالمسيرة التعليمية، وعلىٰ الأخص تعليم العلوم التجريبية من طب وهندسة. . . إلخ، باللغة العربية.

كما أقام المجمع ندوة أخرىٰ تصب في الموضوع نفسه تحت عنوان: «حول منهجية موحدة لوضع المصطلح».

وبهٰذه المناسبة لا يفوتنا أن نذكر أن من بوادر اليقظة اللغوية والثقافية والمعرفية أيضاً، التوجه صوب المصطلح كخيار لغوي وسمة حضارية، والبحث في منهجية التعامل معه، حيث عقدت ندوة في المغرب، أو دورة علمية تدريبية للباحثين في التراث العربي الإسلامي، قام عليها معهد الدراسات المصطلحية في جامعة سيدي محمد بن عبد الله الفاسي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، وشاركت فيها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، عرض فيها لمفهوم المنهجية، ومفهوم التراث، ومنهجية خدمة التراث، وتوظيف التراث، وتدريس النص التراثي، ونشرت أعمالها في مؤلف خاص صدر عن معهد الدراسات المصطلحية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

لقد بيّن أصحاب الخبرات الطويلة، في البحث اللغوي واللساني وتعليم العربية، أن أفضل طريقة لتعليم اللغة وأيسرها وأقربها إلىٰ مسايرة الطبيعة هو خلق بيئة سماعية، تنطق فيها العربية الفصيحة بمفرداتها وتراكيبها وعباراتها الثرية المضامين والدلالات. . يقول الدكتور إبراهيم مصطفىٰ وزملاؤه[1]:

إن أفضل طريقة لتعليم اللغة وأيسرها وأقربها إلىٰ مسايرة الطبيعة، هي أن نستمع إليها فنطيل الاستماع، ونحاول التحدث بها فنكثر المحاولة، ونكل إلىٰ موهبة المحاكاة أن تؤدي عملها في تطويع اللغة وتملكها، وتيسير التصرف بها، وتلك سنة الحياة في اكتساب الأطفال لغاتهم من غير معاناة ولا إكراه ولا مشقة، فلو استطعنا أن نصنع هٰذه البيئة التي تنطلق فيها

---

(١) «تحرير النحو العربي»، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.

الألسن بلغة فصيحة صحيحة، نستمعها فتنطبع في نفوسنا، ونحاكيها فتجري بها ألسنتنا، إذاً لملكنا اللغة من أيسر طرقها، ولمهد لنا كل صعب في طريقها.

ونعتقد أنه بإمكان وسائل الإعلام المتنوعة أن تكون معلمة للغة أيضاً، وذٰلك بإسهامها في إيجاد هٰذه البيئة السماعية الفصيحة.. وبإمكان هٰذه البيئة، بيئة السماع والمشاهدة، إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها، أن تجعل اللغة العربية الفصيحة المعاصرة الميسرة السهلة لغة الإعلام، في كل فعالياته ومجالاته وبرامجه.

فالإعلام إذا كان بالمستوىٰ المطلوب، لغة وأداءً، يصبح مدرسة لتعليم اللغة.. ذٰلك أنه مع استمرار السماع ينضج الأسلوب والطريقة في الذهن، فتتولد المقدرة علىٰ المحاكاة، فيبدأ الإنسان في استخدام اللغة السليمة في حاجاته وأغراضه وأفكاره.

وهٰذا يعني أن وسائل الإعلام قادرة علىٰ تنمية الملكة اللغوية عند المتلقي، مما سوف يؤدي إلىٰ الارتقاء بالإعلام نفسه، والتحول من لغة الأمية والجهل «العامية» إلىٰ لغة العلم والحضارة «الفصحىٰ»، والارتقاء بالأداء، وبناء القاعدة اللغوية والثقافية المشتركة، الفصحىٰ، وبذٰلك يشكل الإعلام، بكل عطائه، موقعاً مسانداً للعملية التعليمية والتربوية، ولا يتحول إلىٰ وسيلة استلاب ثقافي متقدمة في داخل الأمة، وجسراً لنقل (الآخر) بكل أحماله المقترنة بالكلمة والصورة.

ولا بد من الانتباه إلىٰ التعبير بسائر أدواته، فالتعبير بالصورة سبيل إلىٰ التعبير بالكلمة، ذٰلك أن الجمهور العام يستهلك الصورة الإعلامية أكثر من قدرته علىٰ استهلاك معانيها، ومن ثم ينتقل ذهنياً ولسانياً من المجسد إلىٰ المجرد.

وتبقىٰ الإشكالية الكبيرة ـ فيما نرىٰ ـ ليست باحتلال العامية الكثير من وسائل الإعلام، أو اللحن بالعربية وإشاعة اللحن في ألسنة وعقول المتلقين فقط ـ ولقد بدأت العامية بالتراجع أمام ارتفاع نسبة التعليم وانحسار الأمية ـ

وإنما الإشكالية الأساس أيضاً هي في اختيار المفردات اللغوية، والأسلوب المناسب، لأنواع الأوعية الإعلامية، من مقروءة ومسموعة ومرئية، ولطبيعة المادة الإعلامية، وفنون التعبير من خبر وتقرير واستطلاع ومقابلة وحوار وتعليق... إلخ، وطبيعة المضامين الإعلامية، حيث يمتد الإعلام اليوم ليغطي جميع جوانب الحياة والمساحات الإنسانية.

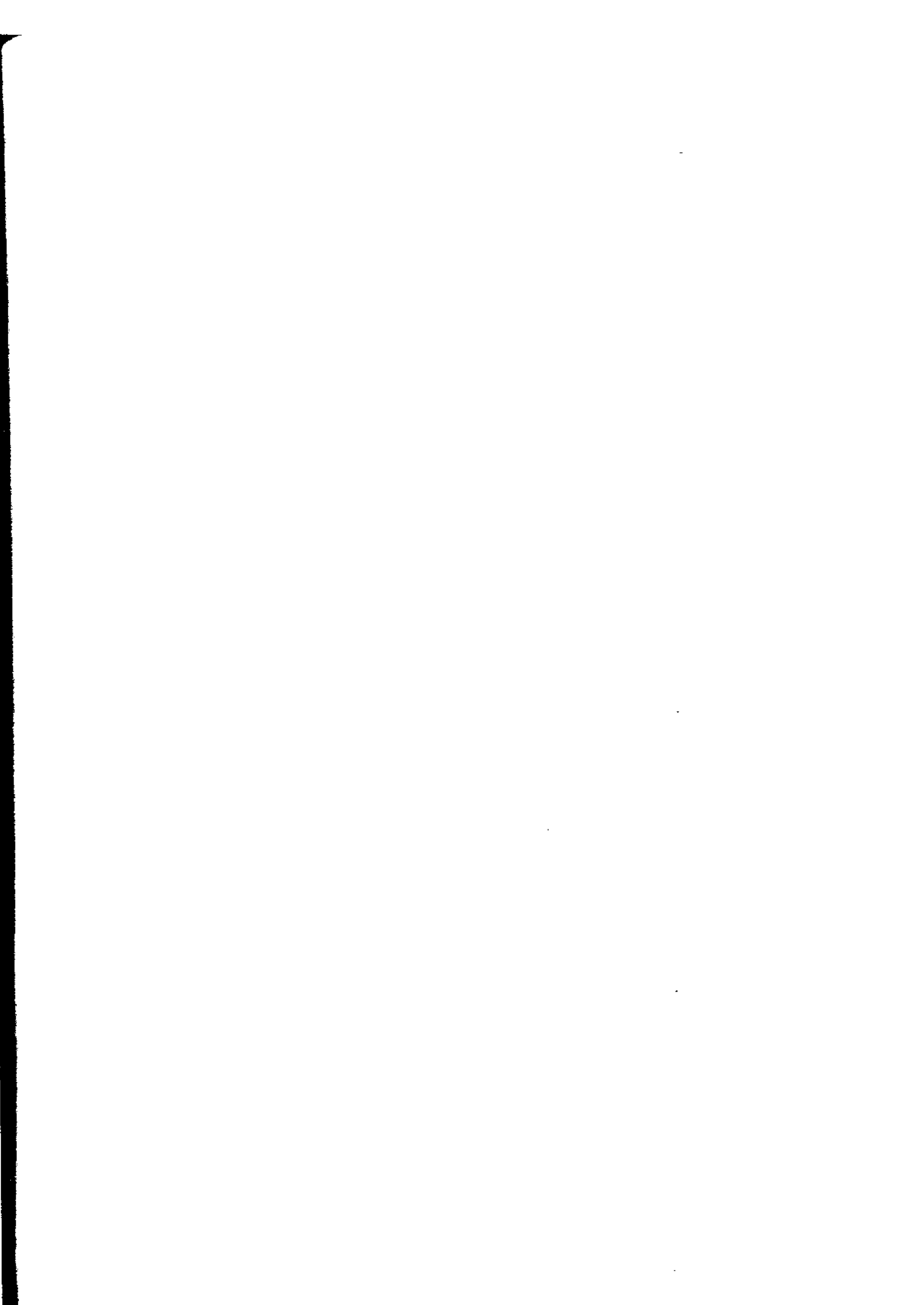
فهناك الإعلام السياسي، والإعلام الاقتصادي، والإعلام الرياضي، والإعلام الثقافي، والإعلام الأدبي، والإعلام العلمي والطبي، والإعلام الاجتماعي... إلخ، ولكلٍّ من هٰذه الأجناس الإعلامية خصائصه ومتطلباته المعرفية، ومفرداته، ومصطلحاته اللغوية والعلمية، وأساليبه المؤثرة، التي تجمع بين مواصفات الخطاب العام والخطاب النوعي في آن واحد.

واللغة العربية، بما تمتلك من الإمكان والتنوع، والمترادفات، التي تشترك في معنًى واحد، وتتمايز في الوقت نفسه لاختصاص كل مفردة بمعان خاصة بها، تلك الخصوصيات التي قد تغيب في مراحل العجز والتخلف اللغوي فلا تدرك الفروق اللغوية، مؤهلة لتغطية هٰذه المساحات جميعاً.. ولو كنا في مستوىٰ لغتنا وتقنيات عصرنا، لاستشعرنا بالواجب نحو اكتشاف آفاق للامتداد بثقافتنا وعقيدتنا ورؤيتنا الحضارية.

فالإشكالية ليست في استعمال العامية وفشو اللحن اللغوي فقط ـ كما أسلفنا ـ لأن هٰذا أمر قد يكون بسيط المعالجة، وإنما تلك الإشكالية المركبة ذات أبعاد أخرىٰ، لا بد أن تتوفر عليها مجموعة اختصاصات معرفية ـ واللغوية في مقدمتها ـ للنظر فيها، وتطوير الأدوات لتتوازىٰ مع تطور الإعلام، وبذٰلك يكون الإعلامي معلِّماً ومعلَّماً في الوقت نفسه.

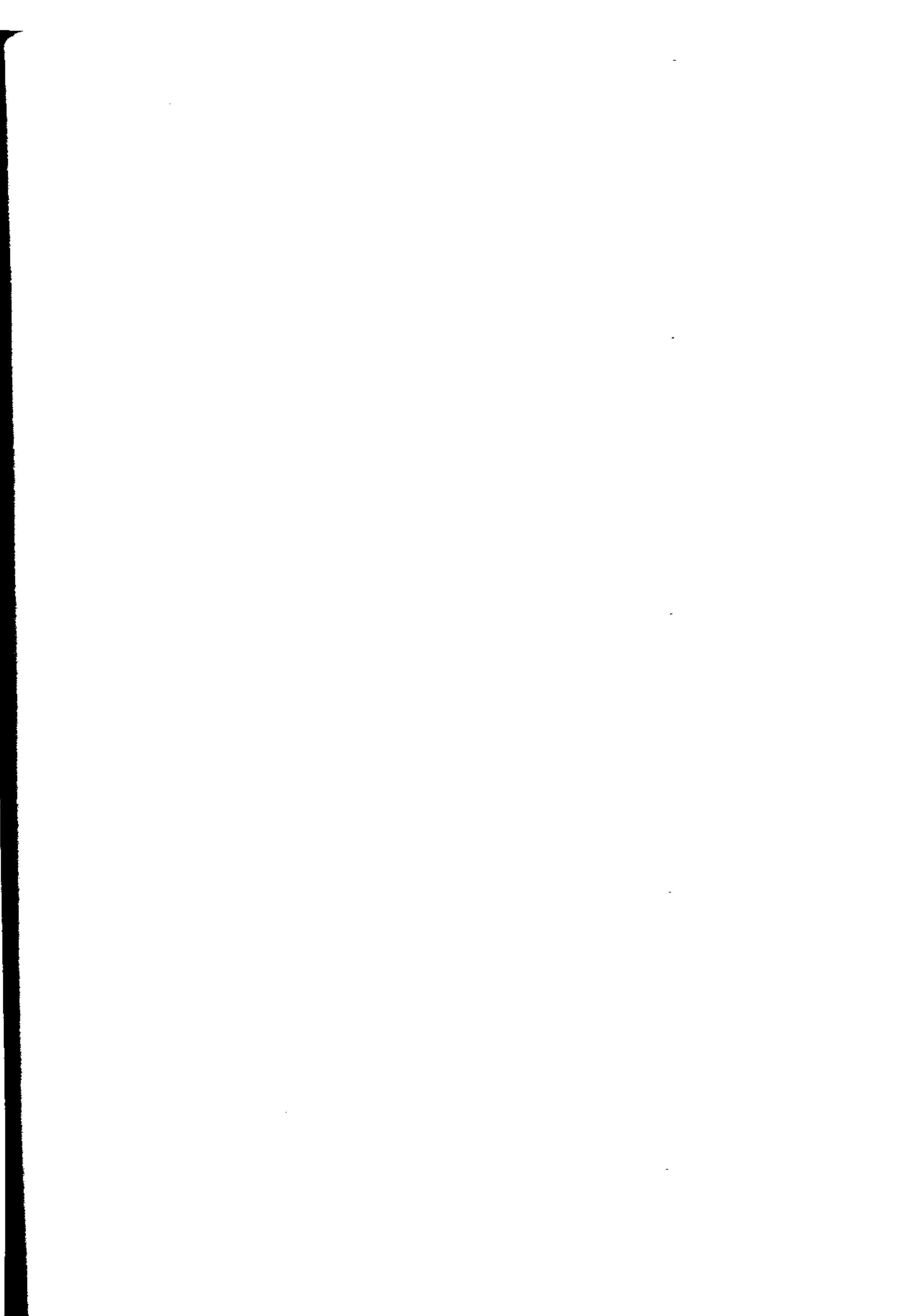
والله الموفق.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



الحوار سبيل لإثراء الرؤية

٢١/ ٤٠٠٧



خلق الله سبحانه وتعالىٰ الإنسان وعلمه البيان، وأمكنه بهٰذا التأهيل والتعليم من الإفصاح عما في نفسه، والتفاهم مع من حوله، كما أمكنه من فهم (الآخر) ورؤيته، وأبصره بكيفية التعامل معه، وأقدره بهٰذا التعليم أيضاً امتلاك الإمكانية علىٰ الحوار والتواصل مع محيطه، حيث اللغة مفتاح البيان، وأداة تحقيق هٰذا التواصل، وتجسيد هٰذا البيان، ووسيلة الاتصال الرئيسة، لذٰلك فمهما تنوعت وتعددت أدوات ووسائل الاتصال فهي لا تخرج عن ارتكازها علىٰ اللغة (واللغة شيء وعلوم اللغة أمر آخر).

واللغة بما تمتلك من مخزون معنوي ووظيفة اجتماعية وتربوية وتأثير نفسي، بمقدرتها الاستبطانية، هي الركيزة الأساس في الحوار والتفاهم والتعارف والتعاون والتواصل الإنساني بكل أجناسها وأساليبها، من دعوة ومناظرة ومناقشة ومثاقفة ومفاكرة ومراجعة ومجادلة... إلخ.

وإذا كانت العلة والهدف من تنوع الخلق هو التعارف والتعايش والتفاهم تحقيقاً لسنة الله في التدافع والتكاثر والتنامي، الذي لا يمكن أن يكون إلا بالتنوع، فإن الحوار بأشكاله ومسمياته ومصطلحاته المتعددة يصبح من لوازم الحياة وضمان استمرارها وإقامة العمران والاضطلاع بأعباء الاستخلاف البشري، الذي يقتضي الاضطلاع به التعارف والتعاون والتعايش والتدافع.

ومن هنا كان رسول الرسالة الخاتمة إماماً في الفصاحة والبيان، أُوتي جوامع الكلم، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل] وضُمنت رسالته مسيرة النبوة، بكل ما حفلت

به من ألوان الحوار وأساليبه وأنواعه ومشاهده، منذ بدء الخليقة، حيث حوار الله سبحانه وتعالىٰ مع الملائكة حول خلق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وحواره جلَّ وعلا مع آدم وزوجه، وحواره تعالىٰ مع الشيطان، وحوار الأنبياء مع رب العالمين، وحوارهم مع أقوامهم في بيئات مختلفة وأزمان مختلفة وأساليب متنوعة، الأمر الذي يشكل لأصحاب الرسالة الخاتمة مشهداً حوارياً متكاملاً لكل أساليب الحوار وموضوعاته، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر)، والذي يمكن أن يعتبر إغناءً وإثراءً، وميادين تدريب وأدلة عمل ومشروعات حوار نضيجة تاريخياً للسائرين علىٰ درب النبوة.

لذٰلك، يبقىٰ الحوار الأداة الأساس في أي محاولة لإعادة بناء وتصويب رؤية النخبة وإثرائها، والمساهمة في إخراج الطائفة القائمة علىٰ الحق، التي تحقق خلود القيم الإسلامية وقدرتها علىٰ الإنتاج في كل الظروف والأحوال، التي تتمثل الإسلام في حياتها وعلاقاتها، وتشكل الخميرة للتجدد والنهوض الحضاري، ذٰلك أن النهوض الحضاري لا يتحقق ـ فيما نرىٰ ـ إلا بتفكير نخبة وإنجاز أمة، حيث نتصور أن الأزمة في حياتنا الحضارية هي أزمة نخبة وليست أزمة أمة، ذٰلك أن الأمة برهنت في كل الظروف انتصارها للإسلام وانحيازها لقيمه، علىٰ الرغم من خيبة أملها وإحباطاتها المستمرة في من يُطلق عليهم مصطلح: «النخبة» الذين يرفعون شعارات الإسلام، ويعجزون عن تقديم الرؤية المستقبلية الواضحة والأوعية الشرعية لحركة الأمة في محاولتها للعودة للإسلام والاستجابة لشعاراته والانضباط بقيمه، بل لعلنا نقول أكثر من ذٰلك من: إن الأمة المسلمة اليوم تمر بمرحلة التشرذم والتقطع في الأرض: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾﴾ [الأعراف]، والتبعثر والانفجارات الاجتماعية بسبب من الحيرة والارتباك وغبش الرؤية والتباس الأمور وكثرة الرايات العُمِّيَّة، وتحول الكثير من مؤسسات العمل الإسلامي، التي يفترض فيها الريادة للأمة، إلىٰ أجسام غريبة منفصلة عن جسم الأمة، أو إلىٰ طوائف قد تصير إلىٰ الانغلاق بسبب افتتانها بنفسها وفكرها وظنها أنها دون غيرها تمتلك حق اليقين.

وأعتقد أن الكثير من عمليات الاستفتاء واستطلاعات الرأي في العالم الإسلامي، علىٰ المستوىٰ الثقافي والسياسي، علىٰ حد سواء، لا تعتبر مؤشراً دقيقاً علىٰ قيمة الأشخاص، ولا دليلاً علىٰ قدراتهم، ونضوج برامجهم، بقدر ما هي انحياز لقيم الإسلام وشعاراته التي يرفعونها بالدرجة الأولىٰ، ورفضاً للمبادئ والقيم الخارجة عن الإسلام وحملتها، كائنين من كانوا.

وما لم نبصر أنفسنا بدقة، ونعترف بأمراضنا بصراحة، وننتقد أداءنا بصدق، ونتفاكر ونتشاور، ونقوم بعملية تحاور (مراجعة شاملة) من خلال عيون خبيرة فاحصة وعقول متخصصة ونوايا مخلصة، وننتهي بهٰذه المراجعة إلىٰ إنضاج الرؤية التي تتوفر علىٰ الأهداف الواضحة والاستطاعات الممكنة، والظروف المحيطة، ومن ثم ممارسة عملية الحوار مع الذات في ضوئها، حتىٰ تصبح ثقافة شائعة في الأمة، قبل الحوار مع (الآخر) لتوسيع دائرة الرؤية والتفاهم حتىٰ تشمل الأمة وتزيل الحواجز من بينها، وتحقق القاعدة الثقافية المشتركة لاستيعاب الواقع وإبصار المستقبل واستشعار المسؤولية، كلٌّ في الثغر الذي يقف أمامه، فسوف تستمر رحلة التيه والضياع والعجز عن الحوار مع (الآخر)، ويمكن أن أقول: رحلة الضلال، بالمعنىٰ اللغوي، الذي يعني الضياع عن بلوغ الهدف.

إن حالة التأزم، وفكر التأزم والتعصب والتمذهب والتقليد والانغلاق والحجر علىٰ العقل وازدياد الطائفيات، يستدعي المراجعة وإعادة النظر ووضع الخطط والبرامج لكيفية عودة الأمة إلىٰ ذاتها، وحوارها مع ذاتها، وإعادة مد الجسور بين أوصالها ورؤاها المبعثرة.

حوار لا مواجهة:

والحقيقة التي تؤكدها النبوة علىٰ تاريخها الطويل، ويدلل عليها الواقع، ويثبتها التاريخ البشري، أن الحوار بألوانه المتعددة: البرهان والعرفان والبيان والمناقشة والتشاور والتفاكر والمثاقفة والمجادلة بالتي هي أحسن، هي طريق الوصول إلىٰ الإنسان، وهي وسيلة النبوة، كل النبوة، من لدن آدم عليه السلام.

ذٰلك أن النبوة قرآنٌ وبرهانٌ وبيانٌ قبل أن تكون سلطاناً، وأمةٌ وفكرةٌ قبل وبعد أن تكون دولة وسلطةً.

بل لعلنا نقول: إن المواجهة والعنف والصراع لم تشرع إلا لحماية الحوار وتأمين أجوائه وفتح قنواته، ذٰلك أن الإنسان لا يقاد إلا من خلال قناعاته، حيث التدين أرقىٰ أنواع الحرية والاختيار وتحقيق كرامة الإنسان.. ويمكن القول بأن: النبوات جميعاً اقتصرت علىٰ الحوار والدعوة، وتحملت في سبيل ذٰلك كل أنواع الأذىٰ والإساءة والدفع بالتي هي أحسن، وفي تاريخ النبوة لا نجد سوىٰ نبوة داود وسليمان عليهما السلام والنبوة الخاتمة جمعت بين النبوة والحكم، بين السلطان والقرآن، بين الدولة والأمة، وشرعت الجهاد والمواجهة بضوابطها الشرعية وفي أضيق الحدود لحماية الدعوة وإزالة المعوقات وفتح الانسداد في أقنية الحوار، ولهٰذا مغزاه الكبير، ذٰلك أن المواجهة العُمِّيَّة والظن بأنها تعبِّد الإنسان هي عودةٌ إلىٰ حياة الغاب، وارتكاسٌ بصفات وخصائص الإنسان، وردة نحو البهيمية.. حتىٰ في عالم الغرائز (الحيوان) اليوم أصبح من الممكن ممارسة عمليات الاستئناس والتأليف حتىٰ للحيوانات المفترسة وذٰلك بعد ترويضها من قبل الإنسان.

إضافة إلىٰ أنه حتىٰ النبوات التي حلّت معادلة تلازم الألوهية والحكم ونزعت صفة الألوهية عن الحكام، وسوّت الناس أمام الخالق، إنما كان انتشارها بالحوار لا المواجهة، ولو كانت المواجهة هي السبيل لانتصر أصحاب السيف وهُزم أصحاب القيم.. والتاريخ ينبئنا بغير ذٰلك.. وهٰذه المعادلة الحضارية يمكن أن تعتبر سنة ماضية إلىٰ يوم القيامة.. والعبرة بالعواقب البعيدة وليس بالنتائج القريبة التي قد توهم بغير ذٰلك، علماً بأن النتائج القريبة التي قد لا تتجاوز متوسط عمر الإنسان قد تؤكد هٰذه السنة أيضاً.

ولا أدل علىٰ ذٰلك من التاريخ القريب والبعيد، من أنه بمجرد أن تتاح فرصة ولو محدودة، أو هامش ولو بسيط، للحرية في بعض بلاد العالم

الإسلامي، تأتي كل المؤشرات والنتائج والمبشرات في صالح الإسلام والمسلمين، ابتداءً من الانتخابات النقابية وانتهاءً باستفتاءات الدولة والحكومة.

لقد أدرك خصوم الإسلام ذٰلك تماماً، ولعل إدراكهم لهٰذا تجاوز إدراك بعض البسطاء من المسلمين، حيث تيقنوا أن الإسلام هو خيار الأمة، بضرب النظر عمن يمثله، وأن الحرية والحوار هو المناخ السليم لامتداد الإسلام وانتشاره واختياره، لذٰلك حولوا الكثير من دول العالم الإسلامي إلىٰ مخافر، وعسكروا معظم الأنظمة، بعد نجاحهم في إسقاط الخلافة، وأجهدوا أنفسهم بوضع فلسفات ومسوغات للتدليل علىٰ أن الأمة متخلفة، وغير مؤهلة للحوار والديمقراطية، وغير قادرة علىٰ التعامل مع أجواء الحرية، وهي بحاجة إلىٰ الوعي الديمقراطي الحواري، وانتهوا إلىٰ أكذوبة كبرىٰ هي أنه لا بد من حماية الديمقراطية من الديمقراطية، وحماية الحوار من الحوار! فكانت أنظمة الاستبداد السياسي.

والشيء المحزن حقاً وقوع بعض جماعات وتنظيمات العمل الإسلامي في الشرك، والتوهم بأن المواجهة هي السبيل، الذي يختصر المسافة، ويرغم العدو، ويحقق النصرة، ويستدلون علىٰ ذٰلك بمواجهة خصومنا وأعدائنا وانتصارهم علينا، دون أن يدركوا أننا الرابحون في أجواء الحرية والديمقراطية والحوار، بما نمتلك من قيم إنسانية، وأننا الخاسرون في المواجهة والصراع.. إضافة إلىٰ أن المواجهة لم تأت بخير تاريخياً، وأن خصومنا وأعداءنا في غالب الأحوال هم الرابحون في المواجهة، الخاسرون في الحوار والحرية والديمقراطية، لذٰلك ما عليهم إلا استفزازنا وإغضابنا وجرنا للمواجهة، لتكريس غلبتهم والقضاء علينا.

وهٰذا الأمر الذي نطرحه، بين الحوار والمواجهة، ليس جديداً، أو بسبب الظروف المحيطة أو الشعارات والأفكار المطروحة علىٰ المنطقة الإسلامية للمناقشة، سواء علىٰ المستوىٰ السياسي أو الإعلامي أو التعليمي، كما أن هٰذا الطرح لأهمية الحوار والحرية والشورىٰ ليس رد فعل علىٰ

الإخفاقات الكبيرة للمواجهة في الواقع الإسلامي، وإن كان تحليلاً واستقراءً لها، كما أنه ليس تراجعاً إلىٰ مواقع الفكر الدفاعي، الذي اجتاح المنطقة الإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبحت كل الكتابات والندوات والمحاضرات والأنشطة الثقافية والإعلامية تتمحور حول الدفاع عن الإسلام من الشبهات التي يقذفنا بها خصومنا، وبذٰلك يتحكمون من خلالها بمجالنا الفكري وأنشطتنا الثقافية، ويبقىٰ إنتاجنا استهلاكياً بدل أن يكون تنموياً إنتاجياً نبصر من خلاله مشكلاتنا الحقيقية، ونجدول أولوياتنا، ونبادر بطرح قيمنا بتخير الجو الملائم والحال المناسب، فالبلاغ والبلاغة في أبسط تعريفاتها هي مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال، فإذا غلب علينا سوء التقدير أصبحنا نخبط خبط عشواء.

وهٰذا لا يعني أن نتجاهل الواقع ونحاول القفز من فوقه وعدم التعامل معه، وإنما يعني التنبه إلىٰ أهمية ضبط النسب، والمدافعة بالأقدار المطلوبة، شريطة أن لا تأتي استجابة لتحكم خصومنا بمجالات تفكيرنا وساحات أنشطتنا الفكرية.

آفاق الحوار ومتطلباته:

ولا شك أن مجالات الحوار وآفاقها تتسع لكل استطاعة، وتتوفر في كل حين، وتستوعب كل موضوع، وتتطلب أكثر من أسلوب، لتحقيق التطلعات والأهداف، ابتداءً من الحوار مع النفس، ومراجعة الفعل والسلوك، واختبار القناعات، والتأمل في الأفكار الذاتية، وما ينتج عن ذٰلك من التوبة الفكرية والسلوكية: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة]، والانطلاق في هٰذه الرحلة الداخلية من منطلق الإدانة: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾ [يوسف]، ذٰلك أن مطالب النفس دائماً بحاجة للمراجعة، فـ«**الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ**»[1]؛ مروراً بالامتداد بالحوار إلىٰ الأسرة المحضن الأساس، بكل

---

(١) أخرجه الترمذي، وقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

مكوناتها: الزوج والزوجة والأولاد والأرحام، والجوار، والجماعة، والنادي، والمدرسة، والجامعة، والمجتمع، والتعليم بشكل أخص، وانتهاءً بالحوار مع (الآخر)، ذٰلك أن التعايش، والتعارف، والتكامل، والتفاهم، وإزالة الحواجز النفسية، وبناء الشخصية، واكتشاف الميول، ومعرفة المؤهلات، والتعرف علىٰ المداخل الحقيقية للوصول إلىٰ (الآخر) والتفاهم معه... هٰذا التفاهم هو الذي ينتج القوانين والأعراف ووسائل الضبط الاجتماعي، ويحرر الحقيقة العلمية، ويؤدي إلىٰ التراكم المعرفي وتبادل الخبرات وترسيخ الأعراف وبلورة القيم الخلقية واكتشاف وسائل التنمية المستدامة.

ـ اللغة:

ولعل من أهم أدوات الحوار اللغة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ...﴾ [إبراهيم:٤] فاللغة بكل صيغها وأساليبها ومبانيها ومعانيها تشكل وعاء الحوار، ووسيلته لتوصيل الرسالة المطلوب توصيلها.

لذٰلك يعتبر من الشروط الأساس للحوار التمكن من اللغة الأم في الحوار مع الذات، وإدراك وظائفها الاجتماعية وأبعادها النفسية والتربوية، والتنبه إلىٰ تأثير الكلمة وسحرها ومفعولها، واختبار الاستجابة، وتنويع الأسلوب، واختيار المفردات والمصطلحات، والتحقق بالإبانة، والتمكن من لغة (الآخر) في الحوار معه، والإحاطة بمعرفته، وذٰلك بالإدراك الكامل لخلفيته الفكرية وقيمه وتاريخه وحاضره.

ـ الإحاطة (بالآخر):

إن الإحاطة (بالآخر) هي التي تؤهلنا للحوار معه، ذٰلك أن خلفيته الفكرية هي التي تشكل ذاكرته وتصوغ شاكلته الثقافية، وتاريخه يبين لنا مدىٰ تمكن هٰذه الخلفية من سلوكه واستجاباته، وواقعه الذي يمثل مستقبل تاريخه هو الذي يبصرنا بمشكلاته وكيفية التعامل معه.

- **الاعتراف (بالآخر):**

وهنا قضية نعتقد أنها على غاية من الأهمية، وهي أن ننطلق في الحوار من معرفتنا (بالآخر) بكل مكوناته - كما أسلفنا - والتعامل معه من خلال ذلك وليس من خلال ما نريد ونتمنى، ولا يمكن أن يكون الحوار مع عدم الاعتراف (بالآخر)؛ وذلك أن الاعتراف به وبخياره ووجوده كواقع شيء، وإقراره على ما هو عليه شيء آخر.

ولقد اعترف الرسول القدوة ﷺ (بالآخر)؛ لأنه محل الدعوة، خاطبه، وكاتبه، وراسله، وطلب من الأصحاب تعلم لغته، وكان ينتقي السفارات المؤهلة للقيام بتلك المهمة الدقيقة، بل لقد توصل بنتيجة التفاوض والحوار إلى معاهدات ووثائق وبناء نقاط مشتركة، وما وثيقة المدينة مع يهود بطوائفهم جميعاً، وما صلح الحديبية مع المشركين، وما المعاهدات الأخرى، إلّا اعتراف بهذا الواقع وعدم إلغائه ونفيه وإقصائه، ولم يقتصر الأمر على الاعتراف وإنما تجاوز إلى مد جسور الحوار أيضاً.

هذا إضافة إلى أن المتأمل في القرآن الكريم والبيان النبوي، الذي يعتبر الدليل والهادي إلى أفضل السبل في الحوار والتعامل مع (الآخر)، لا يلبث أن يبصر الاعتراف (بالآخر) وبيان عقائده وسلوكه وواقعه ومناقشته والحوار معه، من خلال عقيدته نفسها، ودعوته إلى صيغ عقائدية مشتركة: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آل عمران].

هذه الدعوة إلى أهل الكتاب، تضمنت الانطلاق من مستوًى واحد للبحث عن الحقيقة والإيمان بها، والارتكاز في الحوار إلى النقاط المشتركة التي تشكل أرضية للحوار، ومحاور للتفاهم، للوصول إلى مستوى بناء المشترك الإنساني أو الإيماني، وإن لم يتحقق ذلك فلا أمل من المهادنة وتحقيق حرية الاختيار والاعتقاد: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ [الكافرون].

ـ التحليل والتخطيط والتنزيل:

ولعل الإشكالية اليوم، أن الكثير من باحثينا وعلمائنا وخطبائنا ومفكرينا يسهبون في الحديث عن أهمية الحوار، وشروطه، ومقوماته، ومدلولات المصطلح اللغوية، ويعرضون للحوار وما بلغه من عطاء في الكتاب والسنة، لكن تبقىٰ الفجوة الخطيرة، التي لم تجسد بعد بالشكل المطلوب بين واقع الأمة وقيمها، أن الحديث يقتصر علىٰ التقرير دون التجاوز إلىٰ تحليل الواقع ووضع الخطط والمراحل لتنزيل هٰذه القيم في الكتاب والسنة علىٰ واقع المسلمين، ذٰلك أن الكلام عن قيمة الحوار وفوائده وأدواته وأبعاده في الكتاب والسنة، علىٰ أهميته وضرورته، إذا لم يترافق بتحليل الواقع وتنزيل هٰذه القيم عليه وتدريبه عليها، تصبح عظمة القيم الإسلامية شاهد إدانة علىٰ واقع المسلمين، فكثيراً ما نتحدث عن الحوار ونتحاور بأدوات وأسلحة المواجهة، التي لا تزيد الأمر إلا تصلباً وتعصباً وانغلاقاً وتعقيداً، حتىٰ علىٰ مستوىٰ الذات، قبل (الآخر).

ولعلنا نقول: إن الحوار مع الذات، الذي يعني الحوار مع النفس، علىٰ المستوىٰ الفردي، والحوار مع المحيط الخارج عن النفس في الأسرة والحي والنادي والمدرسة والمجتمع، هو الشرط الأساس للتدريب علىٰ الحوار، والتصويب للتوجهات، وبناء القاعدة الصلبة، وتوسيع دائرة المشاركة والتفاهم، وإزالة الحواجز النفسية، وإعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية.

إن الحوار مع الذات الفردية والجمعية هو المؤهل للحوار مع (الآخر)، ومهما حاولنا أن نستدل علىٰ أن الكتاب والسنة اعتمد الحوار في التربية والدعوة والإقناع والوصول إلىٰ المشترك الإنساني، ومهما حاولنا الإتيان بالأمثلة من النبوة التاريخية لحوار الأنبياء مع أقوامهم، ومصب ذٰلك في النبوة الخاتمة، دون أن نعتقد يقيناً وواقعاً بالعواقب البعيدة للحوار، وأنه نعمة من نعم الخالق، إثراءً للحياة، حتىٰ ولو تراءىٰ لنا نجاح المواجهة إلىٰ حين، ستبقىٰ دعوانا للحوار بلا دليل، إضافة إلىٰ أن الحوار بشكل عام

يزكي النفس، ويصقل المواهب، ويشحذ الهمم، ويمكن من البرهان، ويؤصل للحقيقة، ويؤسس للحياة المشتركة، ويوسع دائرة التفاهم، وينمي الخبرات والطاقات، ويمنح الفرد الشفافية والسلوك الحضاري، شريطة أن تستكمل فعلاً شروط الحوار وأولها الاعتراف (بالآخر)، سواء كان المقصود (بالآخر) علىٰ مستوىٰ الذات بتنوعاتها، أو كان المقصود (بالآخر) المختلف في عقيدته وتاريخه.

أما إذا لم يتوفر الاعتراف (بالآخر) وكانت ساحات الحوار علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر) هي أشبه بعقود إذعان وإكراه، حيث النظرة (للآخر) علىٰ أنه لا يستحق إلا أن يكون وعاء فقط، لآرائنا ونظرياتنا وأفكارنا وخطبنا، وأن من أهم مواصفاته التلقي والاستسلام، أي أنه في مرتبة كمثل مرتبة المريد أمام الشيخ الملهم، فالحوار بهٰذا المعنىٰ لا يزيد الأمة علىٰ مستوىٰ الأفراد والجماعات إلا خبالاً.

ـ المراجعة والاعتراف بالأخطاء:

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها في عالم المسلمين، أن الحوار يكاد يكون غائباً تماماً علىٰ مستوىٰ الفرد، أو إن شئت علىٰ مستوىٰ النفس، فالقليل القليل في أدبياتنا أن نجد من يقوم بعملية المراجعة والاعتراف بمسالكه الخاطئة، والكثير من تأخذهم العزة بالخطأ، ويكاد يكون الحوار غائباً علىٰ مستوىٰ الأسرة والمدرسة والنادي والأمة والدولة؛ وأن حديثنا عن الحوار في الكتاب والسنة والسيرة والتراث، وأن الموضوعات كلها، علىٰ دقتها وخطورتها، خاضعة للحوار، كما قرر القرآن والبيان النبوي، إنما هو في غالبه للمباهاة والتفاخر وتجاوز مركب النقص الذي نعاني منه، والمؤسف أننا نرىٰ هٰذه الحالة المرضية علىٰ المستويات كلها، حتىٰ علىٰ مستوىٰ الجماعة الواحدة، فهي ليست تجمعاً له رؤية مشتركة وإطار واحد لنظرته للحياة، وإنما هي مجموعة آحاد، لكلٍّ عالمه ورؤيته، وهٰذا الاختلاف ليس علىٰ مستوىٰ التنوع، الذي يغني الفكرة ويثري المسيرة، وإنما هو اختلاف تضاد وتنازع وإنهاك، وهو بحاجة للكثير من فتح قنوات

الحوار المسدودة. . فالجماعة آحاد، والجماعات طوائف. . وهٰكذا، ونلحظ هٰذا بجلاء حتىٰ علىٰ المستوىٰ السياسي، وتستوي في ذٰلك الحكومات والمعارضات.

ولا شك عندنا أن بعض المعارضات لو وصلت إلىٰ الحكم لكانت أشد وأعتىٰ؛ لأن غياب الحوار آفة ووباء يلف الجميع، وإن شئت فقل: «ثقافة»؛ وقد لا يكون مستغرباً في هٰذا المناخ أن نجد حتىٰ بعض الرموز والنماذج، الذين يتقدمون المجتمعات ويعتلون المنابر هم أكثر إصابة وصلفاً وادعاءً بأنهم هم الأفهم والأعلم ولا يحق لغيرهم الكلام، حتىٰ ولو كان الحوار سبيلاً إلىٰ إيصال علمهم؛ إنهم يخافون الحوار خشية أن يسويهم بغيرهم.

ـ الاعتراف بالتنوع:

هٰذا علىٰ مستوىٰ الحوار مع الذات، الذي يكون ضمن أرضية واحدة، وتاريخ واحد، وقيم عامة واحدة، ووجهة تقريباً واحدة، لما يكون في دواخل هٰذه الذوات من رؤىٰ وتوجهات وأفكار وتفسيرات وفوارق فردية وتفاوت ثقافي واختصاصات معرفية، لأنه يستحيل عقلاً وواقعاً أن يكون الناس نسخة مكررة عن بعضهم، ولو كان ذٰلك كذٰلك لانعدمت حرية الاختيار، حيث لا اختيار إلا اختيار واحد، وتعطلت إنسانية الإنسان، وتوقف نمو الحياة وتكاثر الأشياء.

فالتنوع هو مجال الاختيار وسبيل النمو والتكاثر والارتقاء، والحوار تجسيد لهٰذا التنوع، والإفادة منه في إثراء وبناء المشترك الإنساني، لأن التعارف الذي يأتي ثمرة الحوار هو سبيل العمران والتكامل والتعاون وإغناء النفس، بميولها النفسية للاجتماع واستدراك حاجاتها الحياتية ومتطلبات تربيتها طويلة المدىٰ، التي لا بد أن تتوفر ضمن جماعة، وإنجاز مشاريعها الكثيرة التي يعجز عنها الأفراد.

ـ تحديد مفهوم (الآخر):

أما الحوار مع (الآخر) فيتطلب الأمر ابتداءً تحديد مصطلح (الآخر) هنا ومن هو فعلاً، ذٰلك أن الكثير من الحوارات والندوات التي يُعنون لها

بالحوار مع (الآخر) إنما تتم غالباً بغيابه أو بالوكالة عنه أو بالوصاية عليه، أو بطرح أفكاره وإدارة الحوار حولها ومناقشتها وتحليلها وتحديد أهدافها واستنبات نواياها من خلال خصومه، إن لم نقل أعدائه، بحيث يصدق فيها قول الشاعر: «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم»، مع ادعاء الموضوعية والحياد والنزاهة في التناول دون استكمال شروط وعناصر الحوار الضرورية، من الحرص علىٰ حضوره، والاستماع إليه، والتبصر في دوافعه ودفاعه وأهدافه وحججه ومسوغاته.

لذٰلك نجد الكثير من مشاهد الحوار وندواته تقصي (الآخر) فعلياً وإن أعلنت غير ذٰلك نظرياً، فهي تغلق دونه الأبواب وتتجاهله، وعلىٰ ذٰلك تزداد من الجهل به واتهامه، وبذٰلك فبدلاً من أن يكون الحوار حلاً لمشكلة التجافي والتباعد وعدم التفاهم وتوسيع دائرة المشترك وتفكيك التعصب والتحزب، يصبح مشكلة يساهم سلبياً في تصليب التعصب والانغلاق والتحزب والتشرنق، ويتحول لتسويغ وتأجيج المواجهة والصراع.

ـ غياب تكافؤ الفرص:

هٰذا من وجه، ومن وجه آخر فلعل من أخطر الآفات التي تلحق بمشهد الحوار اليوم: غياب عنصر تكافؤ الفرص في الحوار بين المتحاورين، وغلبة أجواء الهيمنة والتسلط والإذعان، حيث يتحول الحوار إلىٰ رسالة تلقىٰ علىٰ الآخرين بإرادة منفردة، يستخدم معها الكثير من وسائل الإرهاب الخفي لتمريرها وبلوغها أهدافها.

وفي حالات كثيرة يتحول الحوار المعَنون له بالحوار مع (الآخر) إلىٰ الحوار مع الذات في حقيقته، فالكثير من ندوات الحوار اليوم، التي يفترض فيها وجود عناصر متنوعة ومتباينة في فكرها وعقيدتها وتاريخها، وبكلمة مختصرة: في حضارتها، نراها لا تخرج عن أن تكون حواراً مع الذات، حيث يستدعىٰ للحوار من لا يمثلون الطرف (الآخر) في عملية الحوار، وأن الكثير ممن يستدعون كممثلين (للآخر)، وخاصة من الجانب الأقوىٰ

المهيمن، هم الذين يعيشون رجع الصدىٰ لأفكاره، ويكونون مسكونين بثقافته وحضارته، فكرياً وثقافياً وسياسياً، ولو لم يكونوا يسكنون عنده جغرافياً، وفي هٰذه الحالة يتحول الحوار إلىٰ حوار مع الذات، إلىٰ حوار الطرشان، الذي لا يؤدي إلىٰ نتيجة، ويكون أقرب للاحتواء والتضليل الفكري والسياسي.

لذٰلك قد نجد كثيرين ممن يُختارون اليوم للمشاركة في ندوات الحوار بين الغرب والمسلمين، أو أمريكا والمسلمين، علىٰ المستوىٰ الحضاري أو الديني أو السياسي، إنما يُختارون غالباً من المتشبعين بالثقافة الغربية، أو من تلامذة الغرب، من الذين يمارسون العمالة الثقافية (للآخر)، وبذٰلك يفقد الحوار طعمه وهدفه، وينتهي إلىٰ ما يريده الغرب، ويتحول إلىٰ وسيلة للهيمنة السياسية تزيد المشاكل تعقيداً، وتستدعي المواجهة، وتغيِّب الحوار والتفاهم، وتؤدي إلىٰ صراع الحضارات الذي يريده الكثير من فلاسفة الغرب، فيحل محل حوار الحضارات، الذي يحرص عليه المسلمون، بحجة أن وسائل الحوار لم تجد نفعاً، ولم توصل إلىٰ نتيجة.

وأعتقد أن استقراء سيرورة الأحداث في العالم الإسلامي، وما صارت إليه من الصور الدامية من المواجهة مع الذات و(الآخر)، يدلل علىٰ الخلل الكبير في بنية الحوار، سواء مع الذات أو مع (الآخر)، كما أن ظهور الكثير من المفاجآت غير المحسوبة أو المتوقعة دليل أيضاً علىٰ أن حوار الغرب مع العالم الإسلامي كان حواراً مع الذات وليس مع (الآخر)؛ لأن ما نتج عنه في أكثر من منطقة جغرافية دليل علىٰ فشل عمليات الحوار عن أن تستقرئ (الآخر) وتنجح في حواره وتقدر كيفية التعامل معه.

وآفة الحوار هٰذه لا تقتصر علىٰ الحوار مع (الآخر) وإنما تصيب في كثير من الأحيان، إن لم نقل في الأحيان كلها، الحوار مع الذات، حيث لا تصعب مشاهدة ذٰلك في الحوار بين الجماعات والتنظيمات والأحزاب وحتىٰ حوار الأمة والدولة.

ـ تجديد المفاهيم:

وهنا قضية قد يكون من المفيد أن نعرض لها ولو بشكل سريع، وهي: أن الكثير من المفاهيم والاعتبارات، التي يخضع لها الحوار أو يعتمدها، ما يزال بدائياً محكوماً بمصطلحات عفىٰ عليها الزمن، فمثلاً عندما نقول: حوار المسلمين والغرب، نجد أن هٰذا الطرح فيه الكثير من الخلط والالتباس؛ فالإسلام ليس جغرافيا يخص منطقة معينة، حتىٰ ولو كثر عدد المسلمين فيها؛ وليس الإسلام معتقد عرق أو لون أو جنس بعينه، وإنما الإسلام عقيدة ومكون ثقافي متاح لكل أحد.

فالإسلام اليوم جزء من وجهة وثقافة العالم بكل جغرافيته، فهو جزء من نسيج الغرب البشري والثقافي، وجزء من الشرق، حيث أصبح أحد المكونات الفكرية والبشرية لتلك الجغرافيا.. كما أنه لم يعد أمراً طارئاً ولا عارضاً ولا غريباً في الكثير من مناطق العالم، وإنما هو أمر مستقر ومستمر، اعتنقه الكثير من أهل تلك البلاد الأصليين.. فالإسلام هو جزء من مكونات الغرب وثقافته، والمسلمون جزء من نسيجه البشري وبنيته الصناعية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن النظر للإسلام من (الآخر) كدين ينظم العلاقة بين الفرد وربه بعيداً عن فلسفة الحياة بكل أنشطتها وكمكون ثقافي للأمة، وبذٰلك يمكن رفعه وتحييده وتعطيل قيمه وإحداث فراغ ثقافي وفكري يمكِّن من امتداد (الآخر)، فيه الكثير من الجهل والتجاهل والتدليس والمكابرة.

ـ حسن الإعداد:

لذٰلك نعتقد، حتىٰ يأخذ الحوار بعده المطلوب، لا بد من حسن الإعداد له، وذٰلك بتصويب المقدمات الخاطئة حتىٰ لا تنتهي بنا إلىٰ نتائج خاطئة تنسف جسور التفاهم، بدل أن تبنيها، وتحل المواجهة محل الحوار.

وليس من تكرار القول أن نؤكد: أن الإسلام اختيار يأتي ثمرة لبرهان وبيان وعرفان، وخطاب للإنسان العاقل المكلف المختار، الذي يمتلك أهلية النظر والفهم والاستدلال والمقاربة والمقايسة والمماثلة، كما يمتلك ذاكرة تستحضر العناصر المطلوبة لاستخدامها في المواقف المتعددة، وتؤهله للاختيار، كما أنه يمتلك اللغة التي تمكنه من البيان والبرهان.. فاختيار الدين يعتبر من أرقىٰ أنواع الاختيار، والتوحيد أرقىٰ أنواع الخلاص من العبوديات وسبيل إعلان المساواة واسترداد إنسانية الإنسان وحفظ كرامته، فشعار الإسلام الكبير هو: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ بمعنىٰ (لا مواجهة)، ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل]، ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق:٤٥].

لذٰلك نقول: إن الكسب الإسلامي، أو إن شئت فقل: الكسب الإنساني، الذي محله الإنسان العاقل المختار كان ولا يزال يتحقق بالحوار وليس بالمواجهة، كائناً ما كان هٰذا الحوار، وإن استقراء التاريخ الحضاري الإنساني يدل علىٰ أن الإسلام انتشر بالحوار والدعوة، وإن المواجهة والجهاد إنما شُرع لحالات خاصة للحيلولة دون الفتنة: «الإكراه» وتقرير حرية الاختيار، وتمهيد سبيل الحوار، وتوفير مناخ الاقتناع.

ـ تجنب العنف:

إن العنف والمواجهة لم تأت أبداً بخير، بل لعلها تصنع حواجز نفسية، وتشوّه الصورة الإسلامية، وتحول دون الإسلام والانتشار، لذٰلك كان من أخطر الإصابات جر المسلمين إلىٰ المواجهات لتشويه صورة الإسلام، وقد يصل هٰذا التشويه إلىٰ صورٍ من الاختراق، واصطناع عناصر وتثقيفهم بالثقافة المطلوبة لممارسته باسم الإسلام.. ولا ننكر هنا أن الكثير من المسلمين قد يتوهمون أن المواجهة هي الطريق الأقصر لخدمة الإسلام ونشره كرد فعل، لأن خصمنا انتصر علينا بالمواجهة، فلِمَ لا نلجأ إليها، ولا يبصر غير ذٰلك، ويضحون بأنفسهم في سبيل ذٰلك.

وقد تغري المواجهة بما يمكن أن يتحقق من نتائج قريبة، لكنها تخفي

وراءها العواقب الوخيمة البعيدة؛ والعبرة دائماً بالعواقب، وهٰذا منطق السنن وحكم التاريخ الذي اختبر هٰذه السنن ودلل علىٰ نضجها.

ـ من آفات الحوار:

وقد يكون من المفيد، بعد أن قدمنا لمحة عن فوائد الحوار ودوره وضرورته في بناء التعايش والتعارف والتعاون والحيلولة دون الحروب والمواجهة، وأهميته في بناء المشترك الإنساني والارتقاء بالإنسان وتحقيق كرامته واسترداد إنسانيته، وأنه سبيل الإسلام إلىٰ الانتشار، والانتصار، والاستقرار، أن نجمل بعض الآفات أو الإصابات التي تحول بين الحوار وتحقيق رسالته في المجتمعات البشرية، وهٰذا لا يعني العدول عن الحوار أو التقليل من أهميته، علىٰ مستوىٰ الذات أولاً ومن ثم (الآخر)، ذٰلك أن الحوار مع الذات هو الأساس والمرتكز للحوار مع (الآخر)، ففاقد الشيء لا يعطيه، وإنما يعني أنه لا بد من أن ننأىٰ بالحوار عن هٰذه الإصابات، وذٰلك بتصويب مسيرته واختيار أدواته ووضوح أهدافه.

ـ تحديد موضوعات الحوار:

ولعل أولىٰ تلك الإصابات تتمثل في تحديد واختيار موضوعات الحوار، وتقدير أهميتها، وكون عدم التفاهم حولها يلحق الكوارث والحروب والصراعات والفتن، فاختيار موضوعات الحوار وإدراك أولويتها وطرحها للمحاورة والمناقشة والمثاقفة والمذاكرة والمراجعة والوصول إلىٰ تفاهم وتعارف حولها ومن ثم التعاون، له دور كبير في إثراء الحوار والوصول به إلىٰ تحقيق أهدافه.. أما انشغال الأمة أو إشغال مثقفيها ببعض الموضوعات الجانبية، لاستنزاف طاقاتها وأوقاتها والتحكم بمجالات تفكيرها وإلهائها عن معاركها الأصلية، ففيه من الخطورة ما الله أعلم.

ونستطيع القول اليوم: إن معظم موضوعات الحوار وأنديته وندواته ومشاهده بعامة إنما تأتي من قبل (الآخر)؛ هو الذي يحددها حسب أجندته

السياسية والفكرية وأولوياته الاستراتيجية، وما علينا إلا الاستجابة والإجابة، وبذٰلك يمكن وضع الموضوعات المختارة للحوار بالنسبة لعالم المسلمين في نطاق الفكر الدفاعي، خاصة فيما يجري بعد الحادي عشر من - أيلول - سبتمبر.

- فقدان الحرية:

ويترتب علىٰ ذٰلك ما يمكن أن يكون إحدىٰ آفات الحوار الكبرىٰ، وهي فقدان الحرية، التي هي من أهم مقومات الحوار وشروطه.. وهٰذه الآفة تتمثل في المسموح له والممنوع من الموضوعات في الحوار، لذٰلك فوجود بعض الموضوعات المحظورة والمحرمة علىٰ ساحات الحوار، حيث لا يسمح بطرحها ولا مناقشتها ولا حتىٰ الاقتراب منها، يحوّل ندوات الحوار ومنتدياته إلىٰ مخافر تدار بعقليات أمنية، وليس علمية موضوعية، الأمر الذي يتناقض ابتداءً مع الشروط الموضوعية والضرورية المطلوب توفيرها لإنجاح الحوار.

- عدم تكافؤ الفرص:

وقد يكون من الإصابات التي تترتب علىٰ ذٰلك أيضاً، عدم توفير الاحترام وتكافؤ الفرص للأطراف المشاركة في الحوار، الأمر الذي يحول الحوار لأن يكون نوعاً من التقرير والإملاء لأفكار ورغبات الأقوىٰ المهيمن، والتاريخ والحاضر يحمل لنا الدلالات الكثيرة لموضوعات حوارية كانت المشاركة فيها علىٰ مستوىٰ الأمم جميعاً للوصول إلىٰ توصيات ومقررات وصيغ إنسانية، فتأتي الدول المهيمنة لتصادرها ولتضرب بها عرض الحائط، وتستبدلها بما تريد، وتحمل الكثير من الدول قسراً علىٰ الموافقة عليها، خشية فوات مصالحها. وكثيراً ما تحرم الدول المهيمنة طرح الكثير من الموضوعات والمشروعات بالإرادة المنفردة، بعيداً عن تكافؤ الفرص.. فكيف، والحالة هٰذه، يمكن أن تصدق دعاوىٰ الحوار، أو أن يؤدي الحوار رسالته البشرية؟

ـ التحكم في العناوين وتحديد الأهداف:

ومن الآفات أيضاً: التحكم في وضع عناوين وأهداف الحوار مسبقاً، وتحديد محاوره، واستدعاء (الآخر) المختار بعناية لملء المربع المرسوم له مسبقاً، دون أن يكون عنده حرية الرأي والنظر في غير ما حدد لها.

ـ تغييب الطرف الآخر:

ولعل من أخطر آفات الحوار وإصاباته: ما يعتريه من تدليس والتباس وزيف، وذٰلك عندما يغيّب الطرف (الآخر) عن ساحة الحوار ـ كما أسلفنا ـ ولا تتاح له الفرصة لطرح أفكاره وبيان دوافعه وأهدافه ومناقشتها مناقشة موضوعية، وإنما يكتفىٰ بإحضار بعض الأشخاص للحوار نيابة عنه، أو بالوكالة عنه، وليس هٰذا فقط وإنما قد يصار إلىٰ طرح أفكار (الآخر) ومناقشتها من خلال خصومه، بل وأعدائه، لذٰلك نجد أن الأحكام الفكرية اليوم في ساحات الحوار تفتقد البيِّنات، وفي مقدمتها الاستماع إلىٰ وجهة نظر المدعىٰ عليه، فهي أشبه بالأحكام القضائية التي يغيب فيها المتهم ويستمع فيها إلىٰ الشاهد (الذي لا يعلم شيئاً).

فكيف لمثل هٰذه الحوارات أن تؤدي رسالتها وتحقق أهدافها، وفصولها أقرب إلىٰ الملهاة والمهازل الفكرية والثقافية؟

ـ الاستخفاف (بالآخر):

ولعل من المشاهد الحوارية المزرية، الحوارات التي تتم علىٰ مستوىٰ الذات، في الكثير من المحافل الثقافية والفضائيات، بين اتجاهين متناقضين، أو رأيين مختلفين، والتي غالباً ما يسودها الضجيج والصياح والزعيق والاستخفاف بعقل المشاهد والسامع والمشارك، والتي هي أقرب لمناقرة وصراع الديكة منها للحوار الهادئ.

إنها ملاكمة ومصارعة لكن بالكلمات، باسم الحوار، وإن كانت لا تعدم استعراض العضلات وحركات الأيدي، فبدلاً من أي يؤدي مثل هٰذا

الحوار للوصول إلىٰ مشترك إنساني، يزيد الفرقة، ويثير الأحقاد، ويعمق الخلاف، ويغتال المشترك، وينتهي إلىٰ العداوة والتربص والسعاية وسوء النية.

إن مثل هٰذه الندوات والمشاهد التي تسمىٰ حوارية هي أقدر علىٰ الهدم والمنابذة، منها علىٰ البناء ومعالجة الفجوات، والوصول إلىٰ التفاهم، وبناء المشترك الإنساني، وقد لا ينتج عنها إلا إبراز شخصية مقدمي الحوار والبرهنة علىٰ أهميتهم وطول باعهم في العلم والثقافة، واتخاذ ساحة الحوار مجالاً للغطرسة ومصادرة الآراء وتقطيعها وطرح اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، حتىٰ ولو كان ذٰلك علىٰ حساب المتحاورين والحوار نفسه!

ـ غلبة عقلية الهيمنة:

ومن الآفات والإصابات أيضاً: عدم الإيمان بالحوار أصلاً، وسيطرة فكرة الغلبة والهيمنة وصراع الحضارات، واتخاذ الحوار ذريعة ومدخلاً لدراسة (الآخر) واستطلاع مواقعه الدفاعية، ووضع الخطط المطلوبة لمواجهته والسيطرة عليه.

إن انطلاق مبدأ الحوار إنما يكون من الإيمان ابتداءً بالحرية والاختيار الإنساني في الوجهة والاعتقاد، والاقتناع بأن التنوع حقيقة وواقع، وأن الاختلاف حق من حقوق الإنسان وكرامته، وأن الحوار لا يعني ولا يُطلب منه إلغاء التنوع ومصادرة حق الاختلاف وإكراه الناس علىٰ ما لا يختارون.. فأصحاب الرؤية الآحادية، الذين لا يمتلك تراثهم وقيمهم حق التنوع والاختلاف غير مؤهلين ثقافياً وحضارياً لتقنية الحوار، ولو ادعوا ذٰلك؛ لأنهم يعتقدون أن الصراع هو السبيل الوحيد للقضاء علىٰ (الآخر)، وترويضه وتعبيده للسيد المهيمن. لذٰلك نجد أن كل المعلومات والمعارف والمخترعات والتكنولوجيا، إذا قُرئت أهدافها بدقة تبين منها أنها إنما أنتجت للسيطرة والصراع والمواجهة وتأمين الغلبة، ولعل هٰذا يفسر التقدم الهائل في العلوم التكنولوجية علىٰ حساب الإنسان نفسه.

لذٰلك، قد لا يكون مستغرباً أن نجد دولاً حديثة وحضارات قام كيانها كله وأدواتها ومكوناتها ومخترعاتها وأنظمتها السياسية وأدبياتها علىٰ المواجهة، لأنه من الصعب عليها البقاء والاستمرار بدون وجود عدو، وعند عدم وجوده فعلاً لا بد من اصطناعه، حتىٰ ولو كان شبحاً غير موجود. ولعل هٰذا يفسر الكثير من الأبعاد الإعلامية والاستراتيجية واللوجستية والتحالفية التي تخطط لها الدول المهيمنة اليوم، وأن الندوات ودعوات الحوار لا تخرج عن كونها غطاءً لا بد منه للظهور بالمظهر الإنساني.

نعود إلىٰ القول: إن مشهد الحوار في الكتاب والسنة، وما عرض له من حوار الأنبياء مع أقوامهم، ابتداءً من نشأة الخلق الأولىٰ، والامتداد به في الرسالة الخاتمة، حتىٰ النشأة الآخرة، استغرق كل جوانب الحياة، وعرض لكل الحالات، وطرح كل الموضوعات، وناقش جميع المعتقدات، والملفت حقًّا أنه أفرد لمعتقدات (الآخر) المساحات التعبيرية الكبيرة.

لقد كان الحوار هو وسيلة الأنبياء في دعوتهم إلىٰ أقوامهم، مع أنهم يمتلكون الحقيقة المطلقة، المؤيدة بالوحي، المسددة به، وأن النبوة تاريخياً لم تعمد إلىٰ المواجهة وكان شعارها الكبير ـ كما أسلفنا ـ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾، ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾، إلا في حالات استثنائية جداً، وذٰلك لحماية عملية الحوار وضمان استمرارها؛ لأنها تؤمن أن القوة والمواجهة ليست وسيلة إقناع ودعوة، الأمر الذي يشكل رصيداً ثميناً ومنجماً ضخماً لأصحاب الرسالة الخاتمة، ورثة النبوة التاريخية، وذٰلك عندما يكونون حقًّا من ورثة النبوة، ويمارسون باستمرار حوار أنفسهم ومراجعتها لتصويب أدائهم ومحاولة الإفادة من الأساليب الحوارية بكل أجناسها وأشكالها وموضوعاتها، والتدرب عليها عملياً، ولا يكتفون بالفخر والمباهاة بها، ويعلمون علم اليقين أن فاعليتهم أو سلاحهم الفاعل ونصرة مبادئهم الإنسانية إنما هو الحوار، وأن هزيمتهم والسيطرة عليهم إنما تتحقق باستفزازهم وجرهم إلىٰ الصراع والمواجهة.

فخصومنا وأعداؤنا هم الأقوىٰ في المواجهة، ونحن تاريخياً لم ننتصر

بعدد ولا عدة، وإنما كان نصرنا بهٰذا الدين، حيث كنا ولا نزال، بما نمتلك من قيم إنسانية تعترف بإنسانية الإنسان وتقرر كرامته وتدعو إلىٰ السلم والتعايش والتعارف، الأقوىٰ في الحوار.

لذٰلك، كم نحن بحاجة إلىٰ عمل تأصيلي وإسهام جاد لتغيير المسار النفسي وإشاعة ثقافة الحوار، التي كادت تغيب بالأقدار المطلوبة عن الذهنية الإسلامية، سواءً مع الذات أو (الآخر) علىٰ حد سواء، والدعوة إلىٰ ممارسة الحوار الداخلي ابتداءً من الحوار مع النفس والانطلاق به إلىٰ الأسرة والمدرسة والنادي والمجتمع والدولة، حتىٰ يشمل فعاليات الحياة كلها، وانتهاءً بالحوار مع (الآخر) المختلف في عقيدته وتاريخه وثقافته، والعمل علىٰ تصويب عملية الحوار ذاتها، وإيضاح شروطها وأدواتها وعناصرها وأخلاقياتها، والمعارف النوعية المطلوبة لها، سواءً علىٰ مستوىٰ الذات أو (الآخر) حتىٰ تؤتي ثمارها، وتخلص الذهنية الإسلامية من الآفات التي انتهت إليها بسبب من المعاناة وردود الأفعال، لتدرك أن ما تمتلكه من القيم المعصومة في الكتاب والسنة ورصيد النبوة التاريخي هو سلاحها الفعال، وهو سفينة النجاة للإنسانية جميعاً، بعد هٰذه التجارب المريرة من المواجهات التي لم تحمل لنا إلا الصابّ والعلقم، وكانت السبب الرئيس في محاصرتنا وشل حركتنا وتلفيق التهم لديننا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٤٠٢٩/٢١



بين الذات والآخر



اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالىٰ وتدبيره للحياة الدنيا أن ينحدر الناس جميعاً من أصل واحد، ويتعاونوا، ويتكاملوا، كأفراد أسرة واحدة، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات:١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء:١]، قضىٰ عدله أن يكون ميزان الكرامة الإنسانية أمراً كسبياً اختيارياً، وليس أمراً قسرياً إجبارياً لا يد للإنسان فيه، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، فمن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه، فلا الأجناس ولا الألوان ولا الأقوام ولا سائر الأمور القسرية، التي لا يد للإنسان في وجودها أو تغييبها، تعتبر ذات وزن أو قيمة أو معيارية في ميدان الكرامة الإنسانية، إذ لا يد ولا اختيار للإنسان في أن يُخلق أبيضاً أو أسوداً، أو عربياً أو عجمياً، أو ذكراً أو أنثىٰ، أو من الأسرة الفلانية أو العلانية، ذٰلك أن اعتماد هٰذه المعايير القسرية يعني عين الظلم.

إن ما يترتب علىٰ الأمور القسرية، من فلسفات ومسوغات، إنما هو في حقيقته لوضع مشروعية للتسلط والاستئثار والتحيز، لأنها جميعها تناقض العدل والعقل، وتملأ الدنيا بالصراعات والأحقاد والثأر والانتقام، وتؤجج نار العداوة والبغضاء، وتستدعي الحروب والنزاعات، التي تلتهم البشرية، بسبب غياب موازين العدل والكرامة السليمة، وتسويغ تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، الذي يعتبر مصدر الشر في العالم، مهما اتخذ هٰذا التسلط من أشكال التدليس وفلسفة التبرير والتمرير.

ولقد جسد الرسول ﷺ المرسل للناس كافة، بشيراً ونذيراً، المبيِّن

عن ربه ما نزل إليه، جسد معاني المساواة وحرية الاختيار، وأكد موازين الكرامة الإنسانية، بشخصه وسيرته ومجتمعه وتعاليمه، المعلّم لقيم العدل والخير، والنذير لما يمكن أن ينزلق فيه البشر بطبيعتهم، لأن شياطين الإنس والجن بالمرصاد لاغتيالهم والانحراف بهم عن الحنيفية، قال ﷺ: «**أَلا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي يَوْمِي هَٰذَا... إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَاناً...**»[1]، وإغرائهم بالتعالي والتسلط والتميز، قال تعالىٰ في حكاية موقف الشيطان من آدم عليه السلام: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾﴾ [ص].

ولعل ما عرض له ﷺ من عظيم المعاني بعد فتح مكة، وما تحقق من نصر كبير، وبناء دولة الجزيرة وخضوعها للمسلمين، وما يمكن أن يكون من نشوة النصر، التي قد تخرج بالإنسان عن توازنه وانضباطه بالمنهج القويم، وفي مقدمتها الاستكبار، فقال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ وَتَعَاظُمَهَا بِآبَائِهَا، فَالنَّاسُ رَجُلانِ: بَرٌّ تَقِيٌّ كَرِيمٌ عَلَىٰ اللَّهِ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ هَيِّنٌ عَلَىٰ اللَّهِ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ**»[2].

وما أكده في حجة الوداع، واستأمن الأمة عليه، ما يلفت النظر إلىٰ أهمية الانتباه إلىٰ هٰذه المعاني واستمرار حراستها؛ لأنها المقوّم الأساس لوجود الأمة، وحفظ كيانها، واستمرار رسالتها في إنقاذ البشرية.. إن خطبة حجة الوداع هي رسالة المودع، الذي يستودع أمته المعاني الكبرىٰ، التي تستأثر باهتمام زمن الوداع الأخير ومكان الوداع.. إنها عهد النبوة عند مهبط الوحي.. وعادة ما تكون وصية المودع لأهم وأخطر ما يستشعره، ويستشرفه، ويهمه، ويتخوف من حدوثه، وعدم الانتباه لمخاطر التفريط فيه، قال ﷺ:

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه الترمذي.

- «**يَا أيُّهَا النَّاسُ، ألا إنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإنَّ أبَاكُمْ وَاحِدٌ، ألا لا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَىٰ أعْجَمِيٍّ، وَلا لِعَجَمِيٍّ عَلَىٰ عَرَبِيٍّ، وَلا لأحْمَرَ عَلَىٰ أسْوَدَ، وَلا أسْوَدَ عَلَىٰ أحْمَرَ؛ إلا بالتَّقْوَىٰ**»[1] (المساواة ومعيار الكرامة).

- «**كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَىٰ الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُه؛ وَعِرْضُهُ**»[2].

- «**لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»[3]، مما يمكن أن يعتبر من ركائز حضارة الأمن.

من هنا يأتي التأكيد علىٰ أهمية بذل الجهد للعودة بالأمة المسلمة إلىٰ الينابيع الأصلية، في القرآن والبيان النبوي، والنهل من معينها الخالد، وإنهاء القطيعة، ومعاودة الصلة بما تمنحه من القيم المعيارية المستمدة من معرفة الوحي، والمبرأة من الظلم والجور والتحيز وتسويغ تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، تحت شتىٰ المعاذير والمسميات والمسوغات.

ذٰلك أن المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ، العودة إلىٰ تحرير هٰذه المعايير مما يمكن أن يكون لحق بها من فهوم وميول وأهواء واجتهادات البشر، وتأكيد مفهوم أن فعل العقل واجتهاده وكسبه، من خلال تعامله مع القيم المعيارية في القرآن والبيان النبوي، مهما بلغ لا يمكن أن يكتسب صفة المعيارية والقيمة، والتحول بالمسلم من نص الشارع إلىٰ قول الشارح والمجتهد والمفسر.

ولعل الإصابة الأخطر علىٰ الحياة الإسلامية والمسيرة الثقافية الإسلامية، أو مسيرة التدين الإسلامي بشكل عام، تكمن في محاولات نقل العصمة والقدسية من نص الله الشارع إلىٰ اجتهاد الإنسان الشارح، ذٰلك أن الاجتهاد الصادر عن الإنسان بطبيعته خاضع لعدة عوامل ومؤثرات شخصية وزمانية ومكانية، تنفي عنه صفة التجرد، ولا تكسبه المعيارية وعدم الانحياز.

وحتىٰ لو تم هٰذا الاجتهاد ضمن إطار القيم المعيارية، وإن كان ذٰلك

---

(١) أخرجه أحمد.
(٢) أخرجه مسلم.
(٣) أخرجه البخاري.

يمنحه خصائص ومميزات تحول دون انفلاته، وانضباطه بمرجعيته، وتميزه عن الرؤىٰ والاجتهادات والفلسفات السائبة من كل معيار، ويجعله الأقرب للتجرد والصواب، ويخلصه من كثير من الأهواء والشخصانية، إلا أن ذٰلك لا يخلصه من الصفة البشرية، وما يجري عليها من الخطأ والصواب، ولا ينقله إلىٰ مجال المعيارية، هٰذا من جانب، ومن جانب آخر لا يمنحه القبول عند الإنسان (الآخر)؛ لأنه في المحصلة النهائية لا يخرج عن كونه من اجتهاد إنسان مثله، وفي هٰذه الحال لا يؤمن من الانحياز والتسلط والتمييز لقومه، وعشيرته، وأسرته، وحزبه، ولونه... إلىٰ آخر هٰذه السلسلة من المؤثرات، خاصة وأن الناس جميعاً يعتقدون وكأنهم في هٰذه الحياة يعيشون علىٰ مائدة مستديرة، كما يقال بالعرف الدبلوماسي، فهم متساوون، لذٰلك فمن أين لهم أن يقبلوا من إنسان مثلهم أن يضع المعايير والموازين لآرائهم واجتهاداتهم؟ ومن أين لهٰذه المعايير التجرد، وعدم التحيز، وعدم التأثر بالميول البشرية، علىٰ اختلاف أنواعها؟

مصدرية القيم المعيارية:

لذٰلك، ما لم تأت المعايير التي محلها فعل الإنسان وكسبه ورأيه، من جهة خارجة عن الإنسان، فلا يمكن عقلاً وواقعاً أن تبرأ من التحيز، أو تتحرر من المؤثرات الشخصية، ولا يمكن أن نضمن لها القبول من الإنسان (الآخر) المساوي بأصل الخلق، إضافة إلىٰ أن هٰذه المعايير الموضوعة من قبل الإنسان للإنسان (الآخر) يمكن أن تشكل جسراً للتسلط والتحكم والسيطرة.

وهٰذا المصدر، الخارج عن وضع الإنسان، حتىٰ يكون مقبولاً، لا بد له أن يكون متصفاً بالعلم المحيط المطلق، والحكمة البالغة؛ متصفاً بصفات الكمال، منزهاً عن أي نقص؛ له سلطان الحكم والأمر؛ يعلم السر وأخفىٰ؛ يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور؛ مالك يوم الدين؛ هو الذي يحيي ويميت؛ ولا يضيع عنده مثقال ذرة من خير أو شر، يوم يقوم الناس لرب العالمين؛ هو رب الناس جميعاً؛ إلٰه الناس؛ وملك الناس؛ الناس سواسية

أمامه، علىٰ أن يشكل هٰذا المصدر، بصفاته العلا، محل إيمان وقناعة للإنسان، بأنه المصدر الأوحد، المحيط علمه بحاجات الإنسان وما يصلحه؛ الذي يستشعر الإنسان أمامه المسؤولية التي تمنحه الحرية والاختيار المؤدي إلىٰ المحاسبة والالتزام، وتوقظ فيه الوازع الداخلي، والرقيب الذاتي، الذي يحمله علىٰ الانضباط بالقيم، ومساءلة نفسه، وتقويم سلوكه، حتىٰ لو غاب الرقيب المادي.

وكم جهدنا، واجتهدنا، وحاولنا، وما نزال، لفت النظر إلىٰ خطورة هٰذه الإصابة، وبيان مخاطرها، ومحاولة فك الالتباس بين الذات والقيمة، لنضمن للمعايير والقيم، في الكتاب والسنة، حيادها، وعدم تحيزها وتأثرها بالفعل البشري، وحتىٰ لا تنقلب الذات إلىٰ قيمة والقيمة إلىٰ ذات.

إن تلبس الذات بالقيمة، وتحول المعيارية إلىٰ الذات، أصابت الكثير من أشكال التدين الإسلامي في مقتل، وساهمت بتسلل علل التدين من الأمم السابقة إلينا، وشكلت طبقة من رجال الدين، شبيهة بطبقة الأكليروس، اعتبرت نفسها معياراً، وحملت الناس علىٰ ذٰلك من خلال كهانات هي أشبه بالأوثان البشرية، وتحولت القيم المعيارية في الكتاب والسنة إلىٰ خانة التبرك والتلاوة علىٰ الأموات، بدل أن تحيي قيم الكتاب والسنة موات الأمة، وتصوّب وتقوّم فعل الأشخاص كبشر، ليستقيموا علىٰ الطريقة.

إن تحول الذوات والأشخاص، ومن نصبوا أنفسهم للنطق باسم الدين، إلىٰ قيم معيارية، رغم ما يعتريهم من إصابات، وإقامة الحواجز النفسية والعملية والإرعاب الفكري دون مناقشة آرائهم، هو الذي أدىٰ بالأمة إلىٰ هٰذا التخلف والاستنقاع والركود، وعدم التجرؤ علىٰ النقد والنقض والمراجعة والحوار، لأن صفة العصمة المُدّعاة تعطل الفاعلية وتحول دون الحراك الثقافي ومحاولات التصويب؛ لأن نقد التدين والحالة هٰذه يتحول إلىٰ نقد لقيم الدين؛ والنقد لبعض الذوات التي تدعي القداسة هو نقد للشريعة التي يحملونها؛ وادعاء نقد الشريعة التي يحملوها يؤدي إلىٰ الكفر

بمنزّل الشريعة! وقد يصل الإرعاب إلىٰ درجة أن نقد الاجتهاد البشري موصل إلىٰ الكفر بالله، والعياذ بالله تعالىٰ!

إن تلبس الذات بالقيمة، والمعيار بالشخصانية، حرم القيم الإسلامية من صفة التجرد والمعيارية، وقرّبها من خانة التحيز، ولم يجعل لها كبير تميز عن سواها من الإنتاج البشري للقيم، وبذٰلك اختلط الدين بصور التدين، ولم نعد نفترق كثيراً عن غيرنا، في تحزبنا وتعصبنا وممارساتنا؛ وإن كان التدين والاجتهاد في الإسلام ليس منفلتاً من مرجعية قيمية، وإنما ما يميزه أنه يتحرك من خلال قيم مستمدة من خارج الإنسان.

إن الإشكالية الكبرىٰ التي يعاني منها العقل المسلم اليوم تكمن ـ كما أسلفنا ـ في هٰذا الالتباس الخطير بين الذات والقيمة، الذي ينتهي بالقيم الإسلامية المجردة إلىٰ خانة التحيز والتأثر والاصطباغ بالشخصانية، ويحول دون التأمل والمفاكرة والمراجعة والنقد للإنتاج البشري، ويحيط هٰذا الإنتاج بنوع من القدسية المغشوشة، والأسوار الدينية الموهومة، ويبقي حالة الركود والجمود، ويكرس واقع التخلف علىٰ الأصعدة المتعددة.

ولعل سبب تفوق (الآخر) علينا هو ـ من بعض الوجوه ـ أن إنتاجه الفكري، علىٰ الرغم من أنه غير مؤطر بقيم خارجة عن وضع الإنسان، تشكل له معايير، خاضع دائماً للنقد والمراجعة، والتخطيئ والتصويب، والإلغاء والرد.. مثل هٰذا الحراك، هو الذي يؤذن بالتقدم والارتقاء، علىٰ الرغم من الإصابات التي يعاني منها، والتحيز الذي يحكمه.

من صور الإجهاض للقيم:

إن الإصابات الخطيرة في صور التدين، رغم عصمة قيم الدين، أدىٰ إلىٰ إقامة حواجز وأسوار سميكة حالت بين (الآخر) واستيعاب تجرد القيم الإسلامية المعيارية وعدم تحيزها، ذٰلك أن التحيز أصبح قائماً ومحتملاً وواقعاً، بسبب هٰذا التلبس بين الذات والقيمة؛ حتىٰ لقد وصل الأمر إلىٰ نوع من المفارقات العجيبة والرعيبة في الوقت نفسه، ولعل ما ذهب إليه

بعض المجتهدين «أبو الحسن الكرخي» من القول: «كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوخ»[1]، يشكل نافذة دقيقة للإطلالة منها علىٰ المناخ الثقافي المغشوش للتدين، وعلىٰ حالة التخلف، ومسيرة التخلف والجمود، التي نتجت بسبب تلبس الذات بالقيمة، أو الانتهاء بالقيم المجردة إلىٰ خانة الانحياز والتعصب والإصابات الشخصية، التي أفقدتها المعيارية والبراءة من الانحياز، والنأي بها عن الأهواء الشخصية.

ولا شك أن مقارنة بسيطة بين قول «أبي الحسن الكرخي» الحنفي وبين قول «أبي حنيفة» إمام المذهب في من سبقه من المجتهدين: «هم رجال ونحن رجال» يظهر الانقلاب الجذري والانتكاس الثقافي الذي أصاب العقل المسلم، وانتهىٰ إلىٰ التحيز والجمود والمحاصرة لقيم الكتاب والسنة الخالدة.

ولعلنا نقول هنا: بأن هٰذه الحالة تمثل نوعاً من الإجهاض للقيم المعيارية، وتنزع عنها عصمتها وتجردها، وتصيب المؤمنين بها، المنطلقين إلىٰ الاحتكام إليها، بنوع من الإحباط والانكسار الثقافي، حيث تمكّن هٰذه الحالة لتفوق (الآخر)، الذي يعتمد العقل وينكر الوحي، في الوقت الذي يتخلف فيه الذي يؤمن بقيم الوحي ومكتسبات العقل، دون أن يدري السبب الحقيقي لمشكلة التخلف... وبذٰلك تصبح قيم الوحي وحملتها محل استهانة وازدراء، ويصبح الواقع الثقافي البائس مستدعياً للعلمانية أو العقلانية والحداثية، وكل المفردات والمصطلحات التي تحاول تجاوز قيم الدين، أو ما إلىٰ ذٰلك من المصطلحات والتسميات المتولدة من ثقافة وقيم (الآخر).

ونود معاودة التأكيد أن قيم الوحي، في الكتاب والسنة، هي قيم معيارية لضبط المسيرة وتأطيرها وتحديد منطلقاتها وأهدافها؛ وهي لا تخرج

---

(١) رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول، طبعت ضمن كتاب: «تأسيس النظر»، للإمام أبي زيد الدبوسي الحنفي (بيروت: دار ابن زيدون، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية) ص١٦٩ ـ ١٧١.

عن كونها معايير وأدلة، وليست برامج وخططاً في مجالات الحياة المختلفة، ذلك أن البرامج والخطط والتدابير الإدارية ليست ديناً تحرم مناقشته ونقده وتغييره، هي من كسب العقل ووضعه، ودور القيم ضبط مسيرتها ومعايرتها، حتىٰ لا تنحرف أو تنحاز، لكن الإشكالية - فيما نرىٰ - في الخلط والالتباس بين القيم والبرامج، بين الذات والقيمة، بين المعيار والفعل البشري، محل المعايرة، بين القيمة المعصومة والاجتهادات البشرية التي يجري عليها الخطأ والصواب، أو بين المقدس والبشري، بين المطلق والنسبي؛ بين المجرد والمجسّد...

وما لم تتضح هٰذه القضية - ووضوحها هو الذي يأذن بالنقد والمراجعة والتصويب - فسوف تصبح الاجتهادات علىٰ ما تحتمل، وصور التدين علىٰ ما ينالها، هي قيم الدين؛ ويتحول المعيار المجرد المنزه عن الانحياز إلىٰ الشخص، الخاضع للكثير من الأهواء والتأثيرات.. فتنقلب المعادلة، فنعرف الحق بالأشخاص ولا نعرف الأشخاص بالحق، فيكرس الانحراف والانحياز، ولا تفترق ساحة التدين عن الساحات المنكرة للدين، إن لم تصبح أكثر سوءاً وتخلفاً واستغلالاً.

فلسفة الانحياز للاختيار:

والحقيقة التي لا مراء فيها، أن الإنسان، بكينونته وطبيعته، ينحاز إلىٰ اختياره، وينتصر إلىٰ معتقداته، ويعتقد أنها تمثل الحق المطلق، لأن في ذلك إثباتاً للذات، والتدليل علىٰ سموها وقيمة اختيارها. ومن الأمور الطبيعية أيضاً أن يقع الإنسان تحت تأثير بيئته، وأسرته، وطبيعة مسيرته التعليمية، ونوع انتمائه، من وطن أو حزب أو عشيرة أو قرابة؛ إضافة إلىٰ ضعفه أحياناً أمام شهواته ونزعاته المادية؛ التي يتقلب فيها هو ذاته بين الإقدام والإحجام، والتوبة والعودة، ولو كشف الغطاء تماماً عن واقع العالم، وما يسقط فيه من الفساد والرشاوىٰ والجنس والمال والمخدرات، لم يزدنا ذلك إلا يقيناً، ويبقىٰ الاستكبار أخطر أشكال الانحياز والتعصب.

وقد تكون المشكلة هنا، أن الإنسان الذي ينحاز وينتصر لاختياره،

وهٰذا طبيعي، إنما تكمن في ضيق صدره بأن يكون للإنسان (الآخر) نفس الحق في الاختيار والانتصار لخياراته.. وهٰذا هو غير الطبيعي.

لذٰلك، فالإنسان في ضوء ذٰلك كله، عاجز عن وضع المعيار المجرد عن الانحياز لنفسه ولغيره علىٰ سواء، لذٰلك وحتىٰ نضمن نزاهة المعيار وبراءته من الانحياز والتلاعب تماماً، لا بد أن يُستمد من مصدر آخر خارج عن وضع الإنسان نفسه، مؤهل بعلمه ونزاهته عن الانحياز، فإذا كان فعل الإنسان هو محل المعايرة، فكيف يمكن أن يُتصور أن يكون الإنسان نفسه واضع المعيار؟ هو المعيار وهو محل المعايرة، هو الوسيلة وهو الهدف، هو الأداة وهو المؤدىٰ، أي المحل؟

حتىٰ في مجال الأمور الحياتية، الاقتصادية والإدارية والسياسية، فالأمر المتعارف عليه أنه لا يجوز للجهة القائمة بالعمل أن يناط بها تقويم العمل وبيان مدىٰ نجاحه وإخفاقه، لأنها بطبيعتها سوف تنتصر لفعلها، وتتستر علىٰ خطئها، وتنحاز لاختيارها وفعلها.

من هنا نقول: الانحياز أمر ملازم وحتمي لطبيعة الإنسان، والبراءة من الانحياز لا تتحقق إلا بأن نستمد المعيار من خارج الإنسان نفسه. فإذا كان الإنسان يتلبس بالمعيار ـ كما أسلفنا ـ ليصبح هو المعيار، وهٰذا من أشد أنواع الانحياز وتضخيم الذات، فكيف سيكون الحال عندما يضع هو المعيار؟

لذٰلك فالعلوم الإنسانية بعمومها، لا تبرأ من التحيز، لأنها مشبعة بشخصانية منتجيها، وبالتالي فلا تصلح أن تُعتمد معياراً للنفي والإثبات، هٰذا إن صحت تسميتها علوماً، بالمصطلح المدرسي للعلم، وتسويتها بالعلوم التجريبية.. ذٰلك أن العلوم التجريبية، محلها أشياء الإنسان المادية، المنضبطة بحدود الزمان والمكان والطبيعة والنوع، وهي محكومة بالنتائج القريبة، فلا بأس أن يكون الإنسان محلاً لوضع معاييرها ومناهجها، لضيق مساحة الانحياز فيها، وإنما الانحياز يكون بأمر خارج عنها، من مثل الانخراف بأهدافها ومنطلقاتها.

أما العلوم الإنسانية فإن محلها الإنسان، بكل تكويناته وتعقيداته وتقلباته، وهي بطبيعتها بطيئة الإيقاع، ومحكومة بالعواقب والمآلات البعيدة، وليس بالنتائج الحاسمة القريبة، التي تترتب علىٰ المقدمات نفسها، فميدانها غير ميدان العلوم التجريبية، وأدواتها أخرىٰ، وأزماتها أخرىٰ، ونواتجها أخرىٰ، وأزمنتها وعواقبها أخرىٰ، وبالتالي فلا يمكن أن نحكّم المناهج العلمية التجريبية بميدان الدراسات الإنسانية، يضاف إلىٰ ذٰلك أن الحقيقة العلمية واضحة واحدة، وإن اختلفت فلسفتها وأهدافها وتوظيفها، بينما القضايا الإنسانية غامضة، ومناهجها قد تتعدد بتعدد العلماء، فنظريات ومناهج علم الاجتماع مثلاً يمكن أن تصل إلىٰ عدد العلماء الذين اشتغلوا فيها، وهٰكذا سائر العلوم الإنسانية الأخرىٰ، حيث تتحكم عدة عوامل في بناء المنهج، وليس في طبيعته فقط، وقد يفصَّل المنهج فيها وفق أهداف وسياسات وفلسفات مسبقة.

ومع ذٰلك لم يقتصر الانحياز علىٰ العلوم الإنسانية، وهي محل للانحياز، بل تجاوز الاعتداء والانحياز إلىٰ مناهج العلوم التجريبية، وحاولت السياسة توظيفها لإثبات علو وتفوق عرق، أو لون، أو حضارة، أو دين، فاختبرت الدماء، وقاست الجماجم، ودرست الجينات، وبذٰلك وضعت فلسفة ومسوغات الاستعمار والانتداب والحماية والوصاية.. وتمحورت كثير من الحضارات حول اللون، أو الجنس، أو القوم، واعتبر ذٰلك معياراً مطلقاً لسائر أنواع الفعل البشري، وسائر الأمم والحضارات.. فإذا وافق الإنتاج البشري هٰذا المعيار، كان حضارياً، وإن غايره كان متوحشاً وبربرياً، يحتاج إلىٰ إصلاح، وإعمار، واستعمار، وتحضر، ويحتاج إلىٰ قيم الحضارة الغربية في الديمقراطية والحداثة والعلمانية؛ ولا أدل علىٰ ذٰلك من تقدم الغرب وتخلف المسلمين!

ولعل تلك الرؤىٰ والفلسفات، المنحازة والمتحيزة، انطلقت في ذٰلك من خلفيات ثقافية، ورؤى دينية وفلسفية. فالفلسفة اليونانية، التي تُعتبر أم الفلسفة والمرجعية الأساس للثقافة والفلسفة الأوروبية، تعتبر أن الناس بأصل الخلق متفاوتون، وأن بعضهم خلقوا أسياداً للسيادة والقيادة، وبعضهم خلقوا

عبيداً لخدمة الأسياد؛ وأفلاطون في جمهوريته الفاضلة أكد ذٰلك وكأنه حقيقة علمية، وامتد ذٰلك لاعتبار بعض الأمم والحضارات هي ذات السيادة والمعيارية بأصل خلقها، لا بقدر كسبها، وبدأت تنظر للعالم نظرة دونية علىٰ هٰذا الأساس.

والرؤية الدينية، التي صاغها البشر، لم تبرأ من ذٰلك، بسبب العبث البشري بقيمها والتحريف والتأويل لنصوصها، فالله أعلىٰ وأجل عن هٰذه الترهات والخيالات المريضة، وهو منزه عن الظلم ومحاسبة الناس علىٰ ما لم يجنوه أو يفعلوه.

فنظرية الشعب المختار، ونظرية أبناء الله، ما تزال تأخذ مساحات ثقافية وممارسات سياسية واجتماعية، بشكل معلن أو خفي، ولقد انتقلت عدوىٰ هٰذه الأساطير إلىٰ بعض الفلسفات والرؤىٰ السياسية اليوم لوضع فلسفة محكومة بخلفية دينية خفية، ومفردات ومصطلحات دينية اتخذت مسوغاً للسيطرة علىٰ العالم، وكانت العلوم الاجتماعية والإنسانية ميداناً لهٰذا العبث والتضليل، ومعاودة الانطلاق بشعارات ومسميات وفلسفات جديدة لمضامين قديمة؛ فألمانيا فوق الجميع، والعرق الآري رأس العروق، والرجل الأبيض سيد الألوان، والإنسان الأوروبي باني الحضارة ومعيارها، والمنبوذ هو الإنسان «النجس» بطبيعته.

ولم يحدث ذٰلك فقط في الإطار الفلسفي، وممارسة العبث والنفاق الثقافي والأساطير الدينية، وميدان العلوم الإنسانية، وإنما امتد أيضاً إلىٰ حقول العلوم التجريبية والبيولوجية، فالجماجم تختلف، والجينات تتفاوت، وصفاء السلالات يختلف... إلىٰ آخر هٰذه القائمة التي وضعها علماء السلطان - فللسلطان علماء حتىٰ في نطاق العلوم التجريبية - وفلاسفة السلطان، ومثقفي السلطان، وحاملي دين السطان، الذين لا همّ لهم إلا صناعة المسوغات، ولو علىٰ حساب الحقيقة العلمية والاجتماعية.

ولا أدل علىٰ ذٰلك من نزعات العنصرية والتعصب وثقافة الكراهية، التي بدأت تستيقظ من جديد، ويساندها عدد من السياسيين والقادة،

والأحزاب والجماعات، ويسير تحت لوائها الكثير من التخصصات العلمية، ويسوغها مجموعة من الكتاب والمفكرين، ويدعمها أصحاب الرؤىٰ والأساطير الدينية والأيديولوجيات العنصرية، علماً بأن الاستقراء للتاريخ الحضاري والإنساني، وما خضع له من سنن التداول ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، وسنن الأجل و﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ [الأعراف: ٣٤]، يؤكد أن الراية الحضارية، أو راية الحضارة، دون المناقشة لمضمونها، لم تكن حكراً علىٰ أمة علىٰ مدىٰ التاريخ، ولم تتركز في منطقة جغرافية دون سواها، لم تغادرها، وأن الكثير من الحضارات، تاريخياً، اضطلعت بها شعوب وأجناس وأعراق وبيئات متنوعة، ومناطق جغرافية مختلفة، حتىٰ لنكاد نقول: إنه من الصعب وقف الحضارة علىٰ شعب بعينه، أو منطقة بعينها، أو لون أو جنس بعينه، إنها نتاجهم جميعاً، وعطاؤهم جميعاً؛ لأنها حضارة الإنسان أينما كان، وحيثما كان، إنها مشترك إنساني متراكم، ولعل أدل مثال علىٰ ذٰلك الحضارة الإسلامية.

فإذا تجاوزنا اللغة العربية ـ واللغة أمر كسبي ـ التي نبغ فيها الأعاجم نبوغاً موازياً لقدرات أهلها الأصليين، إن لم يتجاوزوهم، حيث إن معظم موجودات مكتبة اللغة ومعاجمها وفقهها وصرفها، ونحوها، من إنتاج غير العرب تقريباً، إذا تجاوزنا لغة الحضارة (العربية) يصعب أن نقول: إن الحضارة الإسلامية عربية خالصة، أو فارسية خالصة، أو شرقية خالصة، أو غربية خالصة، أو آسيوية، أو إفريقية، أو حضارة الرجل الأبيض أو الأسود، أو الذكر أو الأنثىٰ، إنها حضارة هٰؤلاء جميعاً. لقد ساهم فيها، ولا يزال، كل البشر، وهي مفتوحة لكل البشر، وخطابها موجَّه لكل البشر، ومعيارها منصوب لتقويم كل الفعل البشري، وبذٰلك دللت علىٰ عدم انحيازها؛ لأن قيمها من رب الناس؛ ملك الناس؛ إله الناس.

النظرية الإسلامية.. والعجز عن الإنتاج:

وقد تكون الإشكالية التي نعاني منها في الواقع الإسلامي اليوم، وخاصة في هٰذا المجال، تكمن في استمرار الحديث عن النظرية الإسلامية

وتميزها عن غيرها، والبحث في المنهج المعرفي الإسلامي، وعلىٰ الأخص في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والتنظير لإسلامية المعرفة، والقيام بمقاربات ومقارنات مع (الآخر) التي غالباً ما تزال تراوح في مكانها، وكأنها انتهت من وسيلة وبلورة أداة لإنتاج معرفي مأمول، وفق القيم الإسلامية المجردة، إلىٰ غاية بحد ذاتها، حيث لم تستطع هٰذه الدراسات تجاوز البحث في الوسيلة والمنهج والأداة إلىٰ مرحلة الإنتاج المأمول، في ضوء المنهج المقترح، في الوقت الذي نرىٰ فيه هٰذا الطوفان الثقافي والمعرفي، الذي يغرقنا، وينفتح علينا من كل جانب، علىٰ الرغم من تعدد الرؤىٰ، والمناهج، والمرجعيات، وتناقضها.

فإلىٰ متىٰ، وإلىٰ أي مدًى سوف يستمر البحث في المنهج، وإسلامية المعرفة، ويقصر عن الإنتاج المأمول، ويعجز عن اكتشاف مواطن الخلل والمعوقات الحقيقية، ويضع الدليل لكيفية التعامل معها ومعالجتها؟

وبالإمكان القول: إن الإنتاج الملفت بشكل عام، والإنتاج في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل خاص، متوقف في حياة المسلمين الفكرية، منذ القرن السابع تقريباً، منذ عصر «ابن خلدون» الذي أفاد منه (الآخر) وامتد به أكثر مما أفاد منه أهله وبنو قومه، إلا من بعض النقرات والالتماعات هنا وهناك، والتي ما نزل نبدي فيها ونعيد، وقد لا يخرج عملنا في مجمله عن إعادة الإنتاج؛ الأمر الذي يخشىٰ معه أن تصنف هٰذه الجهود، علىٰ الرغم من النوايا الحسنة ـ والله أعلم بها ـ في خانة الفكر الدفاعي علىٰ أحسن الأحوال، لٰكن علىٰ صعيد آخر؛ ذٰلك الفكر الذي يتمحض في عواقبه ومآلاته ليكون لصالح (الآخر) الذي يملأ الساحة الفكرية بإنتاجه، ويستمر في التحكم بردود أفعالنا، علىٰ المستويات كافة.

وعلىٰ الرغم من التحدي ـ وما يتطلبه من الاستجابة والموقف الدفاعي ـ بمختلف أطيافه، الذي يُفترض فيه أن يستنفر الأمة، ويجمع شتاتها، ويجدد عزيمتها، ويعيد بناء طاقاتها، ويوقظ وعيها، ويبصرها بما يراد لها، لتأخذ حذرها وتستيقظ من غفلتها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ﴾

[النساء:٧١]، وأخذ الحذر والتنبه لا يعني الاعتداء: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء:١٠٢]، فالوعي وأخذ الحذر لدرء الشر، وليس لصناعته؛

وعلىٰ الرغم من البغضاء البادية في الوجوه، وما تخفي الصدور أكبر، ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران:١١٨]؛

وعلىٰ الرغم من كل الفلسفات والمسوغات لما يسمىٰ ضرورة الإعداد لتوازن الرعب، والحروب الدفاعية، والضربات الاستباقية، واتهام نوايا الناس، ومحاسبتهم علىٰ ما يحتمل أن يفعلوا، دون ممارسة أي فعل؛ مع ذٰلك، فإن الكثير من بني قومنا، المسكونين (بالآخر) يضنون علينا حتىٰ بمجرد التفكير في الموقف الدفاعي، ويتهمون الكثير من أهل الحيطة والحذر بأن أوهام نظرية المؤامرة (الحذر واستشعار الخطر الماثل) تسيطر عليهم، وأنه لا بد لهم من التحرر من نظرية المؤامرة، مع أن الأمر يتناقض مع كل المعطيات، علىٰ مستوىٰ النظرية والممارسة والواقع المحزن والمخزي، ومنطق سنن المدافعة الحضارية.

وأعتقد أن هٰذا الحال الذي صرنا إليه يشكل أخطر أنواع الاستلاب الثقافي، الذي ينتهي بصاحبه إلىٰ إلغاء الذات، والذوبان في (الآخر)، فلا يبصر إلا حضارة (الآخر)، وإنجاز (الآخر)، ومناهج (الآخر)، ولباس (الآخر)، وطعام (الآخر)، ولا يرىٰ سبيلاً للنهوض إلا من خلال اتباع وتقليد (الآخر)، أو علىٰ أحسن الأحوال ينتهي الأمر بكثير من المثقفين إلىٰ تشكيل ما يسمىٰ بالطابور الخامس الثقافي، الذي لا يزيد الأمة إلا خبالاً، وتخلفاً، واستسلاماً، ويتوهم أنه يقود عملية التقدم والنهوض بتغيير لباسه وطعامه وطريقة حياته، والحقيقة أنهم لم يزيدوا علىٰ أن تحولوا من تقليد إلىٰ تقليد أسوأ.

إن المطلوب من الأمة اليوم، من بين ما هو مطلوب منها، السعي الجاد للتتبع والرصد والكشف والنظر في منهجية الرؤية الحضارية الغربية، وأبعادها المعرفية والاجتماعية والإنسانية، في إنتاج المفكرين والفلاسفة

والمثقفين وعلماء الاجتماع والحضارة؛ ابتداءً من إنتاج المستشرقين، الذي كانت الغاية من فعلهم الثقافي الاستكشاف المبكر ووضع الدليل للغزاة، على مستوىٰ الفكر، والسياسة، والثقافة، والتمكين للاستعمار، بكل صوره وأشكاله؛ إضافة إلىٰ تتبع الممارسة العملية، وتقديم الدليل علىٰ الفكر من واقع الفعل؛ والقيام بمقاربات ومقارنات معرفية، من منطلقات قيمية إسلامية، بما يمكن أن يشكل بصيرة للمسلم، بحيث تستبين من خلالها سبيل (الآخر).

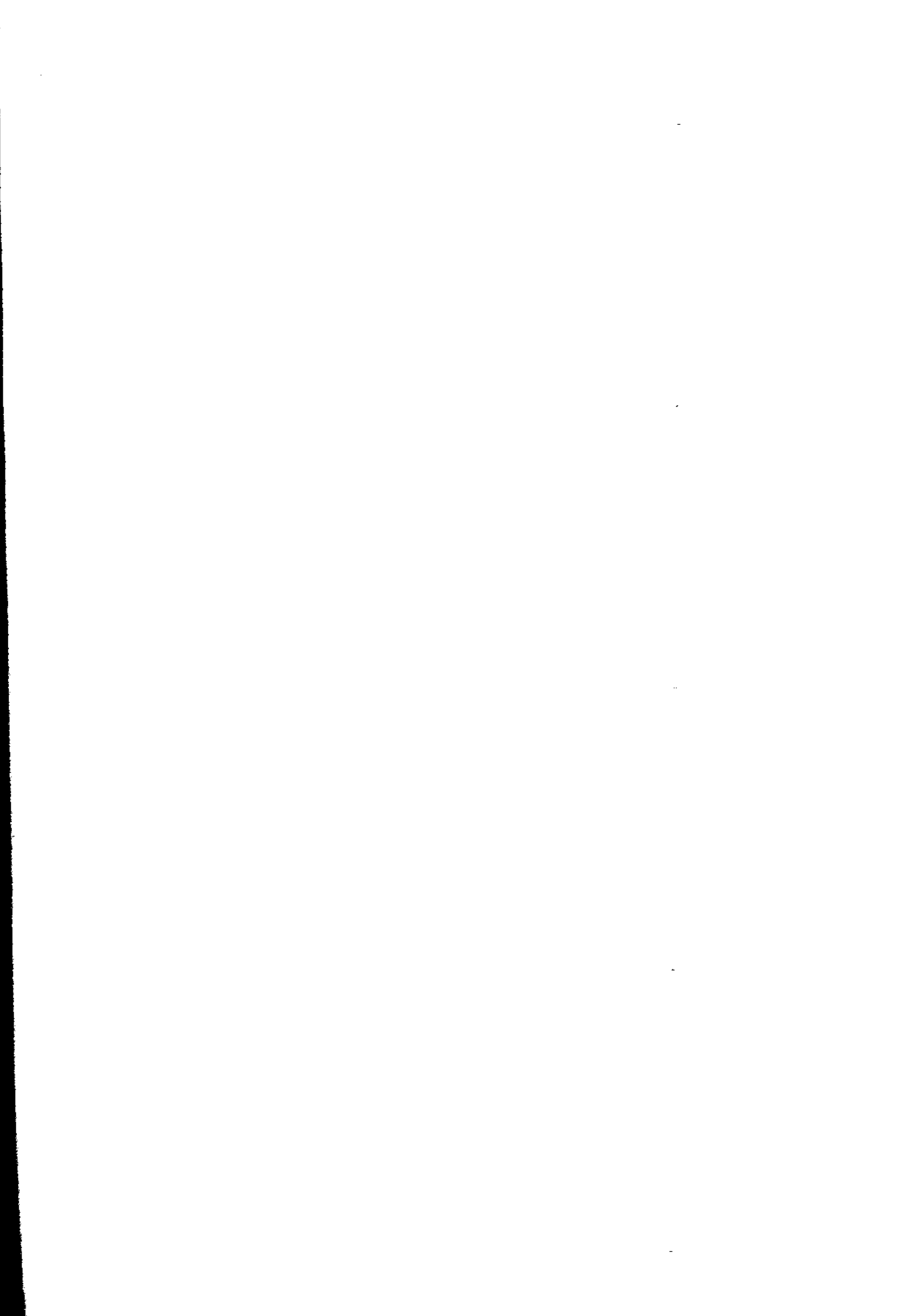
ولله الأمر من قبل ومن بعد.





مِنْ أُدَوَاتِ الخِطَابِ[٧]

٤٠٤٩/٢١



أنزل الله سبحانه وتعالىٰ الكتاب علىٰ عبده ليكون للعالمين نذيراً، وجعل معجزة الرسالة الخاتمة (القرآن) معجزة عقلية برهانية بيانية، وعرفانية في الوقت نفسه، خالدة ممتدة، مستمرة الإعجاز والإقناع، مجردة عن حدود الزمان والمكان، مخاطبة لعقل الإنسان، متميزة عن سائر معجزات النبوة التاريخية، التي جاءت مجسَّدَة بفعل بشري خارق للعادة، مرتبطة بأشخاص الأنبياء، مؤقتة بوجودهم، الأمر الذي يشير إلىٰ أن النبوات السابقة كانت خاصة بأقوام بعينهم، وأزمان بذاتها، وأن الإيمان بالنبوة والمعجزة ممن لم يعاصرها ويشهدها هو نوع من الإيمان بالغيب، من بعض الوجوه، وفي ذٰلك حكمة بالغة.

ذٰلك أن الإنسان في تطور حياته وأطواره، منذ النبوة الأولىٰ، وحتىٰ الرسالة الخاتمة، حيث بلغت البشرية طور الرشد العقلي، كان يتطلب معجزات حسية مجسدة، ميسرة الإدراك؛ لأن الانتقال من التجسيد إلىٰ التجريد، ومن الذات إلىٰ القيمة، ومن الفعل المجسد المنظور الملموس إلىٰ المنهج المدرك، يتطلب رشداً بشرياً، وتفكراً وتفكيراً، وقدرة علىٰ الملاحظة والمقارنة والمقايسة والاستدلال والبرهان، لتجاوز الصورة إلىٰ الحقيقة، واختيار الصواب للوصول للتي هي أقوم، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩].

فالقرآن معجزة الرسالة الخاتمة، هو معجزة عقلية فكرية برهانية بيانية ـ كما أسلفنا ـ لذٰلك كانت إحدىٰ التحديات والعظات: الدعوة إلىٰ التفكير والتفكر المجرد، والنظر، للوصول إلىٰ الحقيقة: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ

أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ [سبأ:٤٦]، وبذلك كان القرآن معجزة خالدة تخاطب عقل الإنسان، أينما كان ومتىٰ كان، ومن هنا أدرك الشاعر هٰذا المعنىٰ عندما قال:

جاء النبيون بالآيات فانصرمت   وجئتنا بحكيم غير منصرم

لقد أوتي الرسول عليه الصلاة والسلام جوامع الكلم، وكان محلاً لتلقي القرآن، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المزمل]، فكان بذٰلك إمام البيان وترجمان القرآن، وحسبنا قولة السيدة عائشة رضي الله عنها: **«كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ»**[1]، الذي أيده ربه بالكثير من المعجزات الحسية المجسدة، التي تجلت لأنظار البشر، كسائر الأنبياء السابقين، إلىٰ جانب معجزة القرآن، لتكون دليلاً علىٰ نبوته في بناء القاعدة البشرية الأولىٰ، لكن ذٰلك جميعه لم يعتبر من المعجزات الخالدة الممتدة علىٰ الزمان في حياة الرسول ﷺ وبعد وفاته.

ولقد أكد عليه الصلاة والسلام هٰذا المعنىٰ للمعجزة بقوله: **«مَا مِنَ الأَنبِيَاءِ نَبِيٌّ إلا أُعْطِيَ مَا مِثْلهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْياً أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ»**[2].

لذٰلك، فإن المسلمين اليوم مدعوون للاجتهاد في محاولة لاسترداد دور القيم، في الكتاب والسنة، والانطلاق منها في الحوار الحضاري والمجاهدة الفكرية وصياغة حياة الناس وإعادة تشكيلهم الثقافي، وتحقيق الخلود واستمرار العطاء، الذي يعتبر من أخص خصائص الرسالة الخاتمة والمعجزة الخالدة، وامتلاك القدرة علىٰ الإنتاج، مستهدين في ذٰلك بمنهج السيرة النبوية في تعاملها مع القرآن، التي جسدت قيم الوحي في واقع الناس، وأقامت البناء من خلال عزمات البشر، ومستصحبين للتاريخ والتراث الإسلامي بكل غناه وعبره وتجاربه.

ذٰلك أن الإشكالية ـ فيما نرىٰ ـ تتمثل في عدم القدرة علىٰ تحديد موقع

---

(١) أخرجه الإمام أحمد.   (٢) أخرجه البخاري.

التأسي وكيفيات التنزيل القرآني علىٰ واقع الناس من خلال مسيرة السيرة الطويلة، مع تقلب الظروف وتطور الإمكانات المختلفة، وامتلاك القدرة علىٰ وضع الحاضر بكل مكوناته وإمكاناته في الموقع المناسب، الذي يشكل محل الاقتداء في هٰذه المرحلة وتلك الإمكانات من مسيرة السيرة، والاجتهاد في اختيار الحكم المناسب، والاهتداء بالسيرة لتنزيل الآيات القرآنية علىٰ واقع الناس، من خلال استطاعاتهم، وبيان حدود التكليف، وإدراك مواصفات الخطاب القرآني، وتوفر شروط محل التكليف، والقدرة علىٰ التمييز بين التنزيل المشار إليه المنوط بتوفر الاستطاعة، وبين الإسقاط الخطير للآيات والأحاديث علىٰ واقع لم تتوفر له الشروط المطلوبة للتكليف.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر نعتقد أنه لا بد من إزالة الالتباس بين اجتهادات البشر ونصوص الوحي، ذٰلك أن الاجتهادات مع أنها من عطاء الوحي إلا أن ذٰلك لا يمنحها القدسية والعصمة التي تجعلها محلاً للاقتداء والتأسي والتنزيل، وإنما تبقيها محلاً للعبرة والعظة والتجربة.. فالمشكلة تكمن في الخلط بين قول الشارع في الكتاب والسنة وفهم الشارح في التراث؛ الخلط بين الذات والقيمة، والنكوص عن التجريد، الذي يعتبر محور المعجزة القرآنية، والذي يعني أهلية الرشد، إلىٰ التجسيد الذي يمثل مرحلة الانتكاس والطفولة العقلية.

من دلالات التجريد:

ولعل اعتماد القرآن ليكون معجزة الرسول ﷺ أو معجزة الرسالة الخاتمة دون سائر المعجزات المادية المجسدة، التي اشترك فيها الرسول ﷺ مع سائر الأنبياء من قبله، ولمّا نراها نحن، وإنما نؤمن بها إيماننا بالغيب عن طريق الخبر الصادق، يعتبر ذا دلالات متعددة في هٰذا الموضوع.

فالتجريد الذي تميزت به معجزة الرسالة الخاتمة (القرآن) هو نوع من التخصيب الذهني والنمو العقلي، الذي يعتبر من أعلىٰ مراتب العقل، كما يعني ـ فيما يعني ـ القدرة الذهنية والفكرية علىٰ النظر من خلاله إلىٰ الأشياء المجسدة والواقعة، ومعايرتها، وامتلاك القدرة علىٰ تقويمها.. فالتجريد قيمة

ومعيار ممتد، والتجسيد تجلٍّ وذات تشكل حيزاً في الزمان والمكان.. وبذٰلك فالتجريد خالد، محله الإنسان العاقل المكلف.

والقرآن، المعجزة المجردة، أول ما يخاطب العقل ويرتقي به لأعلىٰ مراتبه، ويدعوه للاستعمال والتشغيل والتفكر، ليصل إلىٰ القناعة، ويصبح قادراً علىٰ التمييز والمقايسة والاستنتاج والمقارنة، وهي من أهم أدوات الإقناع، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾ [سبأ:٤٦]، فالقناعة تأتي ثمرة للدليل والبرهان المتولد عن النظر.

ولم يكتف القرآن بمخاطبة العقل، وإنما وضع الإنسان، بكل حواسه ووعيه، في المناخ العلمي، ولفت نظره إلىٰ الأشياء من حوله، ودعاه إلىٰ التأمل والنظر فيها، للوصول إلىٰ اكتشاف السنة والقانون الذي ينتظمها؛ ولم يقتصر علىٰ ذٰلك، بل درّبه أيضاً علىٰ آليات وكيفيات النظر في الآيات، واستنتاج القانون، الذي هو طريق الوصول إلىٰ الحق: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣]، فميدان النظر الفسيح الذي فتحه القرآن أمام الإنسان هي آيات الآفاق والكون، بكل أبعاده وكل ما فيه، وآيات الأنفس بكل أغوارها وكل طواياها، ومنحه الأبجديات لهٰذا النظر وهٰذه القراءة: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:٣١].. فقوانين الأشياء والأفلاك والعلوم الطبيعية مطردة، وليست عبثية، وكذٰلك قوانين العلوم الاجتماعية والإنسانية، فهي ميادين فسيحة للنظر والاعتبار واكتشاف السنن.

ولعل دعوة القرآن إلىٰ النظر في قوانين الأشياء والآفاق والأكوان كمرحلة أولىٰ تقع تحت الحواس، هي السبيل لإدراك قوانين الأفكار والاجتماع والإنسان، ومن هنا قُدِّمت رؤية آيات الآفاق في الآية علىٰ رؤيتها في الأنفس، لتكون أحد السبل للوصول إليها؛ وهي في النهاية قوانين واحدة منسجمة ومتوازية، مبرأة من الارتطام والاصطدام، الأمر الذي يؤكد أن مصدرها واحد، هو الحق المطلق، سبحانه وتعالىٰ، وبذٰلك تصبح هٰذه الحقيقة: الإيمان بالله واجب الوجود من الناحية العقلية.

وبالإمكان القول هنا: بأن القرآن الذي كان البوصلة والدليل والمحرك لعقل الإنسان، كان محور هٰذا التراث الفكري العظيم، وهٰذا الإنتاج الثقافي والعلمي والعقلي علىٰ مدىٰ خمسة عشر قرناً؛ فكل الإنتاج المعرفي تمحور حول القرآن، وارتكز إلىٰ القرآن، وانطلق من مرجعية القرآن، وتحرك في جميع المجالات في مناخ القرآن، بما في ذٰلك الإنتاج العلمي التجريبي، الذي يأتي ثمرة النظرة العلمية لعالم الأشياء والأكوان، واكتشاف نواميسها.. وكل يوم يتكشف جديد يزيد اليقين والقناعة بما يمنحه القرآن من رؤية، وكل يوم تدافع سنة بسنة وقدر بقدر، وتتقدم الرحلة العلمية بالدفع القرآني لعقل الإنسان، والدفق الإنساني في حواسه ومشاعره.

بل قد نقول أيضاً: بأن الجدلية المعرفية، التي تعتبر المحرك الأساس لعملية الكشف العلمي، كانت وليدة طبيعية للمعجزة المجردة (القرآن)، وتحريضها الذهني، سواء كانت دفاعاً عن القرآن وبياناً لمعطياته أو دفعاً لحقائقه ورؤيته.. فالقرآن هو المحرك الذهني الذي ينظم المعادلات العقلية في كل الأحوال؛ ولعل هٰذه الجدلية هي التي أدت إلىٰ وفرة الإنتاج الثقافي عموماً.

فالمعجزة المجردة (القرآن) لم تأت لتشل الطاقة وتوقع الإنسان في العجز عن الفعل، وتلغي العزيمة، وتعطل القدرة الذهنية، وتطفئ الفاعلية، وتؤدي إلىٰ الاستنقاع الاجتماعي والجمود الذهني والعقلي والاستسلام، والانتهاء إلىٰ الجبرية الذهنية، وهٰذا منحًى جدير بالتأمل، بل كانت سبباً في استنفار العقل، وتشغيل الحواس، وتحريك القوىٰ الفاعلة بالإنسان، وتفجير الطاقات الكامنة فيه، وبناء القناعة العقلية، والوصول إلىٰ الصواب، ولفت النظر إلىٰ ما يمتلك من مؤهلات انطوىٰ فيها الكون كله:

وتحسب أنك جُرمٌ صغيرٌ   وفيك انطوىٰ العالَم الأكبر

هٰذا الانطواء للعالم الأكبر في الذات البشرية يعني أن القرآن دعا الإنسان للتعرف علىٰ طاقاته الهائلة، المتجددة وغير المحدودة، التي تسع العالم الأكبر، ومن ثم ينطلق بكل ما يمتلك لتحقيق خلافته في هٰذا العالم،

ويتعرف إلىٰ مكنوناته، وينظر في طواياه وخباياه وما ينطوي عليه، حتىٰ يكون قادراً علىٰ تعميره والقدرة علىٰ تسخيره.

لقد كانت معجزة القرآن، وما تزال إلىٰ يوم الدين، محرضاً علمياً وثقافياً ومعرفياً، ولئن عجز الناس عن الإتيان بمثله، فإنهم لم يعجزوا عن تحقيق مدلولاته وإدراك مقاصده، وتجسيد قيمه، من خلال عزمات البشر، فهو معجزة استنفرت العقل البشري، لا للإتيان بمثلها، وإنما للارتقاء بها وتحقيق دلالاتها في النفس والمجتمع والكون.

لقد كانت محاولة محاكاة هٰذه المعجزة، والتحرك من خلال نضحها وعطائها، والقدرة علىٰ تجسيدها، وتوليد مقاصدها، واستنباط عطائها في كل عصر، سبيل حياة الأمة المسلمة، وامتدادها، وصمودها، ومناعتها، وأكثر من ذٰلك كانت السبيل لمعاودة نهوضها من كبواتها، قال تعالىٰ: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [الزخرف].

لقد جعل القرآن التفكير مفتاح الاستدلال والعلم، وتشكيل القناعة، وإدراك حقائق الدين ووحيه؛ والاجتهاد عبادة مأجورة، أصاب الإنسان أم أخطأ.. جعل التفكير فريضة قرآنية، ورفض التعليم بالتلقين، والاعتقاد بالتقليد، واعتبر إيمان المقلد لا يجوز ولا يعفي صاحبه من المسؤولية، وجعل خير الناس من تعلم القرآن وعلمه، قال ﷺ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[(١)]، فتعلم القرآن وتعليمه هو وضع الإنسان علىٰ الجادة للتحرك في تحقيق المكتسبات العلمية أو المعرفية.. والتعليم والتعلم تفكر وتدريب علىٰ التفكير، وهو غير الحفظ والاستظهار والتلقين، الذي يشيع في الواقع الإسلامي.

إصابات علل التدين:

وقد تكون الإشكالية اليوم في: أن التعامل مع القرآن لم يتحقق بالمقاصد المطلوبة ويحقق العبرة والحذر، حيث بدأت علل التدين من الأمم السابقة، التي أصيبت بالتعامل مع كتابها، تتسرب إلىٰ الأمة الإسلامية،

---

(١) أخرجه البخاري.

أولـئك الذين قال الله عنهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة:٧٨] أي إلا تلاوة وترتيلاً، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن ابن عباس وقتادة، في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ أي غير عارفين بمعاني الكتاب، يعلمونها حفظاً وقراءة بلا فهم، لا يدرون ما فيها؛ و﴿إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ أي تلاوة، لا يعلمون فقه الكتاب، وإنما يقتصرون علىٰ ما يتلىٰ عليهم.. فكيف والحالة الذهنية هٰذه يمكن أن يحرك القرآن سواكن القلوب ورواكد العقول؟

ولولا قابلية الإصابة واحتمالاتها الكبيرة لما حذر الله منها، ذٰلك أن كثيراً من المسلمين اليوم يعتبرون مجرد حفظ القرآن وتحفيظه مدعاة للخيرية الواردة في الحديث: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**».. وعلىٰ ما في الحفظ والتحفيظ من الخير والعطاء والثواب وبناء العقل واستقامة اللسان، لٰكن كمال الأمر لا يتحقق إلا بالتدبر والتفكر والتفكير، واسترداد الفاعلية، وتأهيل الإنسان قرآنياً لبناء الحضارة الراشدة والحياة السعيدة الطيبة، والاهتداء للتي هي أقوم، فالإنسان ليس ذاكرة فقط، ليس شريط تسجيل (أو كاسيت)، ولذٰلك قال بعض السلف: لقد نزل القرآن ليُعمل به، فجعل بعض الناس من حفظه وتلاوته (فقط) عملاً. ولا بد من الاعتراف، مع شديد الأسىٰ، أن الكثير من علل التدين تسربت إلىٰ المسلمين عملياً، علىٰ مستوىٰ الذات، وما ذٰلك إلا لتوفر القابليات وغياب الحذر المطلوب.

ولقد ساعد علىٰ ذٰلك الحال الخللُ في مناهج وطرائق التربية وآليات التلقي والتعامل مع القرآن، الأمر الذي أدىٰ للوصول إلىٰ الحالة التي عبر عنها الرسول ﷺ «**بذهاب العلم**» حتىٰ مع وجود الشهادات والإجازات والحفاظ.

ولعل فيما يذكره ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير الآية الثالثة والستين في سورة المائدة في الجدال الذي وقع بين الرسول ﷺ وصاحبه زياد بن لبيد، مؤشراً دقيقاً علىٰ بعض ما صرنا إليه مع كتاب الله.

فقد أخرج الإمام أحمد، رحمه الله تعالىٰ، عَنْ زِيَادِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: «ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً فَقَالَ: **وَذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ ذَهَابِ العِلْمِ**، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَذْهَبُ العِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ القُرْآنَ وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَيُقْرِئُهُ

أَبْنَاؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ؟ قَالَ: ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ، إِنْ كُنْتُ لأَرَاكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بِالمَدِينَةِ، أَوَلَيْسَ هَذِهِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ يَقْرَأُونَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ لا يَنْتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِمَا بِشَيْءٍ؟»[1].

الاستهداف المتجدد:

وحيث إن المعجزة القرآنية تتمتع بهٰذه الخصائص والصفات في التغيير للواقع والهداية التي هي أقوم، لذٰلك فإن استهداف القرآن وعزله عن حياة الأمة مستمر بوسائل شتىٰ، منذ الجاهلية الأولىٰ: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت:٢٦] إلىٰ ما انتهت إليه الوجهة التعليمية في معظم بلاد المسلمين، ومنذ زمن، التي تبدو وكأنها ترتكز علىٰ إفساد السليقة، واستبدال اللغة، وتغيير الحرف العربي في لغات الشعوب المسلمة، لإقامة الحواجز بين الأمة وتراثها المتأتي من عطاء القرآن، وإسقاط الاهتمام بعلوم اللغة العربية، مفتاح فهم القرآن، ومن ثم إفساد التذوق، وإفساد التلقي، والقضاء علىٰ أمل التغيير والارتقاء.

وقد تكون الإشكالية أن بعض معاول الهدم تتأتىٰ من الذات قبل (الآخر)؛ لأنها لو جاءت واضحة من (الآخر) لحققت خيراً ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ﴾ [النور:١١]، لأنها تستنفر الأمة، وتصنع التحدي، وتمكن من الاستجابة والمواجهة.

لقد كان من الطبيعي، والطبيعي جداً، أن يتمركز الاستهداف حول القرآن للوصول بالمسلمين إلىٰ حالة الهجر، التي حذر الله منها علىٰ لسان الرسول ﷺ: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَٰذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾﴾ [الفرقان]، وهٰذا الهجر من الجرائم الفكرية الكبيرة التي أشار إليها القرآن في الآية التالية لهٰذه الآية مباشرة: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الفرقان].

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في «مسنده»، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» عن زياد بن لبيد في كتاب الفتن، وأخرجه الترمذي في «سننه» في باب ما جاء في ذهاب العلم، وقال: حديث حسن غريب.

والهجر المقصود هنا ليس في عدم التلاوة والحفظ فقط، فهٰذا قد يكون قائماً ومستمراً، وإنما الهجر في غياب التدبر، وإقصاء القرآن عن حياة الأمة، والتوهين، وصناعة القابليات لمرور ثقافة وحضارة ومعايير (الآخر).

ولعل مدلول قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر] يعني من بعض الوجوه، أن القرآن باق ومستمر ومحفوظ بحفظ الله، وأن الجهود لا بد أن تتركز حول التدبر والتفكر، وما يمنحه ذٰلك من عطاءات ثقافية وحضارية وعلمية ومعرفية تجعل من الأمة شاهدة علىٰ الناس بجدارة علم وثقافة وخلق، وليست بادعاء.

نعاود القول: بأن الله حذرنا من علل التدين، ومنها ممارسة كهانات رجال الدين، الذين حاولوا احتكار المعرفة والنطق باسم الله، واحتكار حمل الكتاب المقدس، واستغلوا الدين لتحقيق التسلط علىٰ الناس، قال تعالىٰ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [المائدة]، وقال: ﴿...وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟...﴾ [المائدة: ٤١]، وقال: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ...﴾ [التوبة: ٣٤].

والمتأمل في أبعاد وآفاق هٰذه الآيات وواقع المسلمين ينتابه ذعر وخوف شديد، علىٰ الحال التي نحن عليها، وخاصة عندما يرىٰ علل التدين تتقدم صوب الأمة المسلمة، بل صوب بعض نخبها.

إن ظهور الكهانات في الداخل الإسلامي، بمعظم مواصفاتها، لا شك أنه أصبح يشكل علة خطيرة من علل التدين، ذٰلك أن رجال الدين، أو حملة الكتاب المقدس، الناطقين باسم الله في تاريخ التدين، كانوا أخطر علىٰ الأمة والحضارة والدين من أعدائه.. صحيح أنه في الإسلام لا توجد طبقة رجال دين، وإنما يوجد علماء ومتخصصون في العلوم الإسلامية،

وأنهم جميعاً، مهما بلغوا، يجري عليهم الخطأ والصواب وعدم العصمة، وأن المعجزة القرآنية المجردة فصَلت القيمة عن الذات، وجعلت القيمة هي المعيار للذات، كائنة من كانت، فالرجال يُعرفون بالحق ولا يُعرف الحق بالرجال، وكل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم ﷺ.

لكن ملامح نذر الخطر المخيفة في بعض صور التدين الإسلامي، وليس في قيم الدين، أصبحت لا تخطئها العين، حيث يقترب واقع التدين في بعض جوانبه ومؤسساته عملياً من طبقة رجال الدين والأكليروس، ويبتعد عن ميدان العلم المتخصص؛ ولا نستغرب أن نرىٰ من يعتلي المنابر ويتحدث باسم الدين من قد لا يكون له نصيب من كسب العلوم الإسلامية، اللّهم إلا الانتساب لبعض التنظيمات الإسلامية.. هٰذا الانتساب جعله يعطي نفسه حق القول في الدين والثقافة الإسلامية والإعجاز العلمي، وقد يكون متخصصاً في شعب معرفية تمثل فروضاً كفائية، المجتمع بأشد الحاجة إليها! فهجْرُه لاختصاصه وتحوله إلىٰ غير اختصاصه يترتب عليه خلل، وآثاره خطيرة علىٰ جميع الأصعدة، ليس أقلها تفريغ موقعه الذي غادره، وإتاحة الفرصة لامتداد (الآخر)، وتعطيل عطاء موضعه الذي انتهىٰ إليه دون أن يفقهه.

فالتحريف الذي أشار إليه تعالىٰ في قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة:١٣] في أصله حذف لبعض الألفاظ وإبدالها بغيرها ليتغير تبعاً لذٰلك المعنىٰ والحكم والتكليف.. والنسيان الذي أشار إليه قوله تعالىٰ: ﴿وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة:١٣] إسقاط لبعض آيات وأحكام الكتاب بشكل متعمد، علىٰ الرغم من معرفته والتذكير به.

والخطورة تكمن اليوم في تطور التحريف من صورته الساذجة تلك، التي قد تكون مكشوفة، وهي حذف بعض الألفاظ أو إبدالها ليتغير تبعاً لذٰلك المعنىٰ والتكليف، بحيث يتاح المجال لممارسة الابتزاز والاستغلال، إلىٰ نوع متقدم، وهو الخروج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ (التأويل)، والتفسير والتأويل الذي يمارسه فقهاء السلطان والاستبداد السياسي أو الظلم

الاجتماعي ليوافق المطلوب، ويشكل مسوغاً شرعياً لممارسات غير شرعية؛ فبدل أن نكيف سلوكنا مع القرآن نكيف آيات القرآن ونطوعها ونفسرها علىٰ هوانا لتسويغ سلوكنا! والرسول ﷺ يقول: «**لا يُؤمِنُ أحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبعاً لِمَا جِئتُ بِهِ**»[1] لا ما جئت تبعاً لهواه.

وليس هٰذا فقط، وإنما محاولات التبعيض والحذف والانتقاص والانتقاء في مناهج التربية والتعليم والإعلام والوعظ والإرشاد، الأمر الذي ينتهي بنا إلىٰ أقصىٰ مراحل الخزي، التي حذر الله منها بقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

أفلا يستدعي الأمر أن يُنظر في أسباب الخزي الذي نعاني منه؟ ألا يستدعي الأمر أن ندرك أن آية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة]، جاءت بعد قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ...﴾ فنأخذ حذرنا، ونعتبر بغيرنا، ونحاصر الكهانات التي تتسرب إلينا؟

فالقرآن شفاء للعلل والإصابات، وتصويب للعقل والفكر، ومعالجة لفساد الرأي والجنوح، وليس للرقية فقط، والتحول به من المدائن والأحياء إلىٰ المقابر، والقراءة المبتدعة علىٰ الأموات.

وقد تكون المشكلة أن فساد العلماء (رجال الدين) أشد خطورة علىٰ الأمة من فساد الحكام، لذٰلك قال بعض الحكماء: من فسدت بطانته... كان كالغاص بالماء.. شر البلاد بلاد لا أمان بها، وشر الملوك من خافه البريء.. ذٰلك أن فساد بعض الحكام، الذي قد يؤدي إلىٰ انفصال السلطان عن القرآن، جعل الأمة تاريخياً منحازة إلىٰ القرآن، وبذٰلك ضمان الاستمرار؛ فالأمة أقوىٰ من الدولة، والعقيدة أبقىٰ من السياسة؛ أما إذا فسد

---

(١) الأربعين النووية.

العلماء أو اعتلىٰ منابرهم من غير المؤهلين، فإلىٰ قيادة مَنْ تنحاز الأمة؟!

إن فساد العلماء، وإفسادهم، بالمال أو بالجاه أو بالسلطان أو الرئاسات ـ وقد قال بعض العارفين: آخر ما يخرج من قلوب الأولياء حب الرئاسة ـ يعتبر من أخطر علل التدين علىٰ حياة الأمة: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ...﴾ [التوبة:٣٤]، إلا أننا مطمئنون إلىٰ أن قيم الدين المتمثلة في معجزته الخالدة تنفي الخبث كما ينفي الكير خبث الحديد.. فمعجزة الإسلام ليست متجسدة في شخص، أو جماعة، أو هيئة، أو إنسان، أو رجل، مهما كبر، وإنما هي معجزة مجردة ممتدة علىٰ الزمان والمكان والإنسان.. ومن التجريد يتأكد الخلود والقدرة علىٰ التوليد، ومن التجسيد كان التوقيت والانقضاء.. والخلود يعني تجاوز مرحلة التجسيد بالزمان والمكان والأشخاص، وامتداد المتجرد أو المجرد كقيمة حتىٰ يوم القيامة.

من أدوات الإقناع في القرآن:

ولعل من المفيد هنا أن نذكر بأن القرآن الكريم في دعوته للإنسان، وإقناعه بالحقائق المطلقة، بالنسبة لرؤيته في الكون والحياة والإنسان، انتهىٰ به إلىٰ الإيمان بالله واجب الوجود عقلاً «وفي كل شيء له آية تدل علىٰ أنه واحد» ذٰلك أن عطاء هٰذا الإيمان هو الذي يمثل الخلاص والتحرر من كل أنواع التسلط والعبودية.

لقد خاطب القرآن قوىٰ الوعي كلها في الإنسان؛ خاطب العقل وحرضه علىٰ النظر والتفكير ـ كما أسلفنا ـ ودربه علىٰ بعض المعادلات الفكرية.

واستخدم الأدلة البرهانية، وأجاب في خطابه للإنسان عن الأسئلة الكبرىٰ المؤرقة له، والذي لا يمتلك العقل أدوات التوصل إليها والإجابة عنها.

استخدم البرهان والاستدلال والمقايسة والمقارنة، وقد لا نكون بحاجة

لإيراد الأمثلة، فكلمة: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ﴾، و﴿وَٱنظُرُوٓاْ﴾، و﴿لِقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾، و﴿لِقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾، واعتبار إيقاظ الوعي والتفكير سبيل الإيمان، أكثر من أن تحصىٰ في القرآن.

كما استخدم القصة لتحقيق العبرة: ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ﴾ [يوسف: ١١١].

واستخدم التاريخ، ليلفت النظر إلىٰ سنن السقوط والنهوض واطرادها.

وملّك الإنسان حقائق علمية يقينية، كما ملكه القابليات والأدوات للنظر، وقال له: انطلق في الأرض وانظر: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ١٣٧﴾ [آل عمران: ١٣٧].

واستخدم المثل، وخاطب النفس من الداخل وعرض تقلباتها المتنوعة، وأثار الخواطر وسبر أغوارها، وجيش المشاعر، وحرك العاطفة، ونمىٰ الأحاسيس، كما خاطب الإنسان بالمصير، وتحدىٰ بالعواقب والمآلات.

واستخدم الحوار والمجادلة، وقدم بعض الحقائق العلمية، ووضع الإنسان علىٰ الجادة، وأعطاه دليل رحلة البحث العلمي ومفاتحه، وجعل ذلك تكليفاً ومسؤولية.

كما استشرف له الماضي، لتشكيل ذاكرته وتحقيق التراكم المعرفي المطلوب لتنميته، قال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ﴾ [الحج: ٧٨].

كما قدم رؤية للمستقبل، وأخبر عن المصير وعالم الغيب، وحكىٰ قصة أطوار الحياة، التي تشكل حقائق يعيشها الإنسان ويلمسها ويشاهدها.

وعلىٰ العموم، نستطيع أن نقول: قدم القرآن معادلات للحياة، وغطىٰ جميع مساحاتها، وأجاب عن أسئلة الإنسان، وأحسن بناءه، وناط به صناعة العمران وتحقيق الاستخلاف.. فالله خلق الإنسان، وأحسن خلقه وتقويمه،

والإنسان أبدع أشياءه وكشف قوانين المادة التي مكنته من التقدم العلمي.

ولم يكن ما قدمه القرآن رؤية خيالية نظرية، ولا فلسفة توهيمية هائمة، ولا معرفة باردة عاجزة عن الفعل والتحقق في واقع الناس، وإنما معجزته الحقيقية تمثلت في أن رؤيته وقيمه وفلسفته تجسدت في حياة الناس.

وحسبنا أن نقول: بأنه لا أدل علىٰ نجاح استراتيجية القرآن وأساليبه المتميزة في الإقناع من أن الأمة المسلمة تشكلت من خلاله، وتماسكت من خلال القرآن، ونهضت من كبواتها من خلاله، وقدمت حضارة وثقافة بنضح من القرآن.

وأنه علىٰ الرغم من التقدم العلمي والمعرفي، مع ذٰلك لم تسجل إصابة واحدة علىٰ معرفة الوحي في القرآن والسنة، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ (المستقبل) وَلَا مِنۡ (الماضي) خَلۡفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢]، لٰكن تتراكم الإصابات لعالم المسلمين اليوم بسبب هجرهم للقرآن.

لذٰلك، فإنه لا خيار أمام المسلم اليوم من الاجتهاد في استيعاب أساليب القرآن في الإقناع، واستصحاب هٰذه الأدوات والأساليب في تعامله مع الثقافات الوافدة في هٰذه الحقبة الخطيرة من حياة البشرية، حقبة حوار الحضارات أو صراع الحضارات، والسعي لفرض أنماط ثقافية باسم العولمة والنظام العالمي الجديد، ولا أدل علىٰ اعتماد القرآن سبيل الإقناع من أن شعاره الكبير كان وما يزال: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، والتذكير بأهمية المجاهدة بالقرآن، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان] فالجهاد الكبير هو جهاد الأفكار، وعلىٰ الأخص في هٰذا العصر، الذي يعتبر الإعلام والحوار وصراع الأفكار والحضارات والمدافعة الثقافية من أمضىٰ أسلحته وأخطرها.

لذٰلك لا بد من التبصر بمنهج القرآن، والتعامل معه بأدوات صحيحة، والتحقق بوسائله، أو استراتيجيته في الإقناع وتحصيل الإيمان، ومعرفة كيفية

الاستمساك به، لتجاوز العجز والفقر الثقافي وهدم التوهم، الذي يأتي عادة ثمرة للعجز والإحباط، بأن التشدد والإكراه والعنف والغلو هو الذي يقنع الإنسان ويحقق نقله من الكفر إلىٰ الإيمان.

ذٰلك أن من المؤسف التوهم بأن التشدد والعنف يمكن أن يحقق المطلوب ويقنع الناس بالإسلام، علىٰ الرغم مما جاء به القرآن من استراتيجية للإقناع وآلية لبناء ثقافة وقناعة الإنسان، وتجسد ذٰلك في تاريخنا الثقافي في جملته، الذي يعتبر تاريخ عطاء القرآن، وأن القيمة الأساسية في ديننا التي مكنته ومكنت له: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة:٢٥٦]، حيث كانت قيادة الإنسان من خلال قناعاته، ومع ذٰلك فإن بعضنا ما يزال يعتقد أن السيف أصدق إنباء من الكتب، ويفوته قول الشاعر:

الرأي قبل شجاعة الشجعان   هو أول وهي المكان الثاني

فيدخل الكثير من المعارك الغلط باسم الدين، ويهدر الكثير من الطاقة باسم الجهاد، ويخطئ اختيار الوسيلة، ويسيء للأمور، ويفتقد الحكمة في النظر.

وقد نقول هنا: بأن الكلام عن أساليب القرآن، ودوره في تحقيق الإقناع، هي من المسلمات، والأدلة علىٰ ذٰلك أكثر من أن يحاط بها علىٰ مستوىٰ الفكر والفعل بحيث لم تعد تدع استزادة لمستزيد، ولا أدل علىٰ ذٰلك مما أنتجه القرآن من إنسان وحضارة وثقافة، وإن شئت فقل: أمة، بكل مقوماتها، لٰكن المشكلة الأساس اليوم، التي تستدعي الكثير من النظر والبحث والمعالجة، تتمثل في السؤال الكبير: إذا كان القرآن الكريم بهٰذا العطاء الخالد، والقدرة الخارقة علىٰ الإقناع (المعجزة العقلية الثقافية الخالدة) فلماذا يعجز المسلمون أن يكونوا في مستوىٰ قرآنهم، علىٰ مختلف الأصعدة؟ ولماذا يبقىٰ واقعهم غير مقنع، إن لم يكن منفراً، بل وغوغائياً في بعض جوانبه؟

وكم يترجىٰ الإنسان ويتمنىٰ، أن الدراسات والجهود التي اجتمعت

علىٰ بيان عظمة القرآن يتحول بعضها ليتبين أين الخلل، وكيف نعيد التواصل مع القرآن، ونفتش عن أنفسنا، وعلاج إصاباتنا في القرآن؟ ونحن نعلم جميعاً أن القرآن الكريم خالد قادر علىٰ العطاء إلىٰ يوم الدين، وأن من أبرز خصائصه أنه أطلق العقل من عقاله، وأعاد إليه وظيفته، وارتقىٰ به إلىٰ آفاق من الكشف والكسب المعرفي، وأكد له أن رحلة البحث والكشف العلمي لن تتوقف: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت: ٥٣]، إلىٰ يوم القيامة.

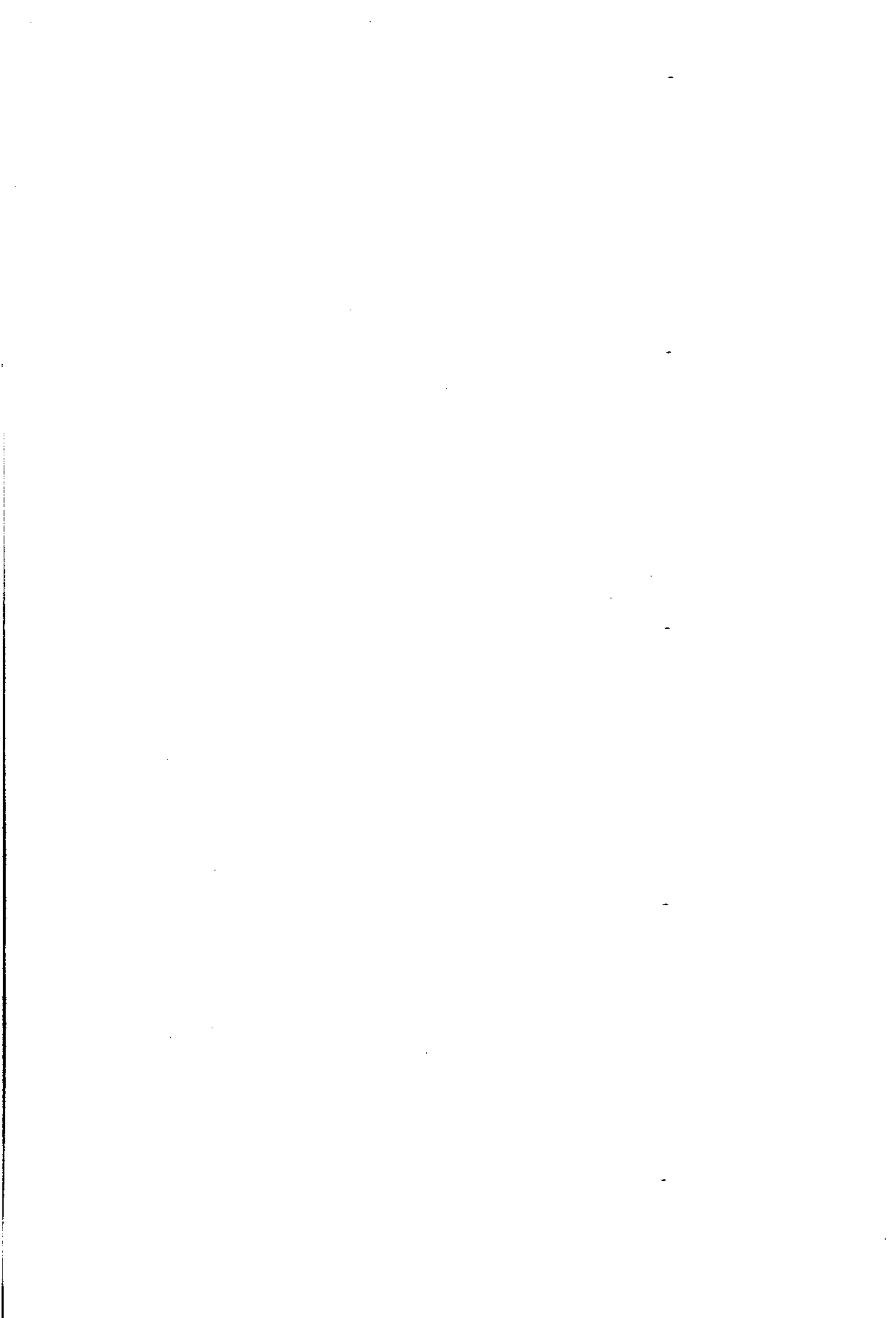
فالقرآن بطبيعته حمَّال أوجه، كما قال سيدنا علي رضي الله عنه، وهٰذا يمنح طاقة هائلة وخصبة للنظر والرؤية، ويدفع إلىٰ التعددية والتنوع وإغناء الرحلة العلمية، ويفتح الأبواب كلها للنظر في الآفاق والأنفس؛ وكلٌّ يرتقي حسب قدراته العقلية: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧]؛ ولكلٍّ من الثواب والأجر حسب كسبه المعرفي.

هٰذه الآفاق الفسيحة لا تحدها حدود زمانية أو مكانية أو بشرية، ويكفي أن نتأمل قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف]، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، لندرك الأبعاد والمساحات والفضاءات، التي تنتظرنا، والتي يتحرك فيها العقل البشري من خلال عطاء معرفة الوحي، بعيداً عن الانسداد والتقييد والانحباس والمحاصرة.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

في الخطاب التربوي



جعل الله سبحانه وتعالىٰ، حين بعث في الأميين رسولاً منهم، يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين؛ جعل بذلك البعثَ مهمةَ النبوة الأولىٰ إخراجَ الأمة من الأمية.. وبيّن أن هذا الإخراج لا يتحقق بالأمنيات والرغائب فقط، وإنما بالتربية والتعليم واكتساب الخبرة والمعرفة، هذه سنة جارية علىٰ تاريخ النبوة الطويل، يقول تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

وحتىٰ معرفة القراءة وحفظ الأحكام دون فقهها والعمل بها تعتبر من بعض الوجوه أماني، كما أكد ذلك قوله تعالىٰ حكاية عن أهل الكتاب، ليكون ذلك عبرة لأهل الرسالة الخاتمة، فلا يقعون بعلل التدين، التي لحقت بالأمم السابقة: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة:٧٨].

ذلك أن عملية إخراج الأمة ونهوضها وبنائها الحضاري، ومن ثمّ تحقيق شهودها الحضاري، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]، التي هي مهمة النبوات الأولىٰ والآخرة، تتطلب الكثير من الإدراك والفهم والوضوح والإفادة من التجارب، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر)، والقدرة علىٰ استلهام القيم ووضع الآليات والبرامج لكيفية تنزيلها علىٰ واقع الناس.

فالسبيل الوحيد والأوحد لإخراج الأمة، أو لمعاودة نهوضها وإخراجها، هو الثقافة والتربية والتعليم، واكتساب المهارات المعرفية

والسلوكية والنفسية، فالله تعالىٰ يقول: ﴿...يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ...﴾ [الجمعة: ٢].

فالتلاوة والخطاب العام والجماهيري، والنقل الثقافي، مهما طرح من الآيات والدلائل والبراهين، وحقق من القناعات، فلا يغني في الحقيقة، سواء بالنسبة لطبيعته أو بالنسبة لشرائح التلقي عن التربية للشخصية والنفسية، وبناء العقلية، وتنمية المشاعر، وصقل المواهب، وتزكية النفس، وتأصيل دوافع الخير، والحيلولة دون نوازع الشر، وإكساب المهارات، والتدريب علىٰ الوظائف التي تنمي العقل من التفكير والمقارنة والقياس والاستنتاج والاستقراء، والتدريب والتعليم علىٰ المعاني الخيرة لتصبح سجية وطبعاً، والارتقاء والنمو في ضوء منهج نضيج ومدروس ومتدرج، يأخذ في اعتباره العمر العقلي، والكوامن النفسية، والقدرة الذهنية، والمناخ الثقافي، والواقع الاجتماعي للمتلقي.

ويأتي في مقدمة ذٰلك جميعه امتلاك المفتاح، وهو هنا معرفة الكتابة والكتاب (القرآن)، الذي يشكل المرجعية، واكتساب الحكمة التي تعني - فيما تعني - التوازن وضبط النسب ووضع الأمور في مواضعها؛ لأن أي خلل في ضبط النسب، أو عدم الإحاطة بالمتلقي وظروفه وحاجاته في كل مرحلة عمرية يفسح المجال لنوازع الشر أن تغتال الشخصية: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾.

إن هدف التعليم والتربية في نهاية المطاف: الإنقاذ من الضلال، وتنمية خصائص الإنسان، وإلحاق الرحمة به: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة]؛ كما أن الغاية من ابتعاث الرسول ﷺ الرحمة بالعالمين، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء]، لذٰلك كان ﷺ يقول: «**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتاً وَلا مُتَعَنِّتاً وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**»[(١)]، وكان من دعائه المأثور: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لا يُسْتَجَابُ لَهَا**»[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم. (٢) أخرجه مسلم.

فالعنت، والتعنت، والإرهاق، والشدة، والمشقة، والتنطع، والتشدد، والإكراه، والعجز عن تيسير المعلومة وإيصالها، وتقويمها، واختبار اكتسابها، وتحويلها إلىٰ خبرة علمية ومهارة معرفية، تنمي العقل، وتذكي الطاقة، وترتقي بالخصائص، وتعود علىٰ التفكير بالنمو والكثير من الوسائل بالتطور والتطوير، تتحول إلىٰ اندفاعات من الإخلاص والحماس ويجانبها الإدراك والاختصاص، وتنتهي إلىٰ الإعاقة، وتكسب العجز، وتنمي التخلف، وتكرس الواقع الأليم: «**إنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتاً وَلا مُتَعَنِّتاً وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**» وفي رواية: «. . .**إنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّماً**»[1] وكأنه لخص مهمة النبوة الأساس في حياة الإنسان. . وهي مهمة تتطلب من أتباع النبوة اليوم العمل الجاد لمعاودة إخراج الأمة، واستلهام القيم الضابطة للمسيرة، التي جاء بها الوحي، وتحريك الاجتهاد وإعمال العقل في وضع البرامج الملائمة والمدروسة لإعادة بناء النخبة، الطائفة القائمة علىٰ الحق التي لا يضرها من خالفها حتىٰ يأتي أمر الله وهي علىٰ ذٰلك: «**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الحَقِّ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ**»[2]، التي تحقق خلود القيم الإسلامية والتدليل علىٰ قدرتها علىٰ الإنتاج في كل عصر وظرف وحال، التي تتمثل الإسلام في حياتها وعلاقاتها وتشكل خميرة النهوض والتجدد الفكري.

ذٰلك أن الأزمة ـ فيما نرىٰ ـ إنما هي أزمة نخبة قادرة علىٰ القيادة وإثارة الاقتداء وامتلاك القدرة علىٰ الاجتهاد ووضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة، بعيداً عن الحماس وسوء التقدير للاستطاعات والممكنات، الأمر الذي يؤدي إلىٰ الكثير عن المعارك الغلط، وهدر الطاقات، وتقديم التضحيات في غير زمانها ومكانها، والعجز عن تحقيق الأهداف وقطف الثمرات.

نعود إلىٰ القول: بأن الأزمة هي في حقيقتها أزمة نخبة وليست أزمة أمة، لأن الأمة في كل الظروف والأحوال والمتغيرات أثبتت انتماءها للإسلام، وولاءها لقيمه، وانحيازها لنصرته، وتقديم التضحيات الكبيرة التي

---

(١) أخرجه ابن ماجه.

(٢) أخرجه مسلم.

قد ينتسب بعضها إلىٰ عصور الإسلام الأولىٰ، وهو المحرك الوحيد لاستجابتها والمكون الأساس لثقافتها، حتىٰ أننا نستطيع القول: بأن الأمة لشدة حرصها وولائها قد تنحاز إلىٰ من يرفع شعار الإسلام، حتىٰ ولو لم يكن في مستواه.

ولعلنا نقول هنا: بأن الخلل إنما يكمن أساساً في تربية وبناء النخبة، وأن الكثير ممن ارتقىٰ منابر النخبة في التوجيه والقيادة، بما يمتلك من الحنجرة السميكة، والصوت المرتفع، والقدرة علىٰ إثارة الحماس، وإتقان الخطاب، أو الخطب القائمة علىٰ إثارة المشاعر والحماس، علىٰ حساب إذكاء التفكير، كان سبباً في الأزمات المتلاحقة وليس وسيلة للحلول الغائبة حتىٰ ولو ادّعاها.

وقد تكون المشكلة اليوم: التوهم بأن النخبة، أو أهل الحل والعقد، هم أهل الأصوات والضجيج ومنابر الخطابة، وأن القدرة علىٰ إثارة الحماس وملء النفس بالانفعال هي مؤهلات النخبة والريادة، بعيداً عن أهل الخبرة والاختصاص في ما يتطلبه بناء الحياة بكل جوانبها، حتىٰ ولو ادّعىٰ الخطباء المعرفة بكل شيء، والإفتاء بكل شيء، وقد لا نغالي إذا قلنا: بأننا هُزمنا بذهنية بعض الخطباء، وانتصر أعداؤنا بالخبراء، ذٰلك أن بروز الخطباء، الذين لا خبرة لهم إلا بالأصوات، وغياب الفقهاء والخبراء وأهل الاختصاص هو الذي يمثل إشكالية النهوض.

متطلبات التحويل الفكري:

ولا بد لنا أن نعترف هنا: أن عملية التحويل الفكري والتشكيل الثقافي، لإعادة بناء النخبة، ومعاودة إخراج الأمة من جديد، عملية شاقة وعسيرة، ومن الصناعات الثقيلة حقيقة.

فهي تتطلب تخصصات ومهارات في شعب العلوم الإنسانية جميعاً، إن لم نقل علم الإنسان بشكل عام، ولا يتسع لها عمر إنسان، ولا عقله، ولا علمه، وإنما هي بطبعها عمل مؤسسي متكامل مسبوق برؤية تتحقق بالمرجعية الشرعية، أو رؤية شرعية، إضافة إلىٰ رؤية فقهية فكرية ثقافية قادرة علىٰ استلهام التجربة الإسلامية التاريخية، وقادرة أيضاً علىٰ تنزيل القيم

في الكتاب والسنة علىٰ واقع الناس، من خلال استطاعاتهم، ومدركة للمتغيرات والنوازل.

كما تتطلب التحقق بالمنهجية السننية لحركة الحياة والأحياء، من خلال تخصصات متنوعة مستوعبة لمرحلة القدوة، حقبة السيرة، وما تميزت به من تسديد وتصويب الوحي، ومرحلة الخلافة الراشدة، حيث انقطاع الوحي وبدء التعامل مع الأحكام باجتهادات البشر، وتحقيق خلود القيم، وتعدية الرؤية إلىٰ النوازل الجديدة، واحتمالات الخطأ والصواب، بعيداً عن تأييد الوحي وتسديده وتصويبه.

كما تتطلب امتلاك القدرة علىٰ وضع الواقع بكل استطاعاته ومكوناته وحالاته في الموقع المناسب من مسيرة السيرة والخلافة الراشدة، ليشكل هٰذا الموقع مجال الاقتداء بعد التحقق بالرؤية الشاملة، ابتداءً من الخطوات الأولىٰ للنبوة: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، وانتهاءً بمرحلة الكمال والاكتمال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣]، ذٰلك أن الفوضىٰ في التعامل مع الأحكام، والعبث بعملية الاقتداء، وسوء التقدير في اختيار موقع الاقتداء، مُوقع بمضاعفات خطيرة، وضلال في السعي، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً.

ونؤكد هنا أهمية التنبه إلىٰ أن ما ورد في الكتاب والسنة، من معرفة الوحي، يشكل قيماً ومرجعية ومعياراً ومبادئ عامة، لضبط المسيرة البشرية وهدايتها، وتقويم فعلها في كل زمان ومكان؛ وأن وضع الخطط والبرامج والمناهج التربوية والدعوية، بحسب ظروف الزمان والمكان، في ضوء هداية القيم، منوط بالعقل والاجتهاد؛ وأن هٰذه البرامج والاجتهادات يجري عليها الصواب والخطأ، والمعرفة والإنكار، والقبول والرد، وأنها اجتهاد في تنزيل قيم الإسلام علىٰ واقع الناس، في زمان معين ومشكلات معينة، وبالتالي فليست قيماً معصومة مقدسة خالدة محظور نقضها أو نقدها أو حتىٰ تركها وتجاوزها.

فالمقياس هو قيم الكتاب والسنة، والإشكالية اليوم هي في الخلط بين فهم واجتهاد وكلام الشارح وبين قيم الشارع، والتباس الذات بالقيمة،

وتحول العصمة من القيم والمبادئ إلىٰ الأشخاص والاجتهادات، حيث يسود جو من الإرهاب الفكري، الإرهاب المقدس، الذي يحرِّم النقد والمراجعة والمقايسة والمقارنة والمناقضة.

إضافة إلىٰ أن الجهود الفكرية والفقهية والاجتهادية والأكاديمية، في معظمها، انصرفت إلىٰ إثبات صحة النص وتحقيق النص والبرهنة علىٰ عظمة النص... إلخ، ولم تبذل إلا الجهود القليلة القليلة في الاجتهاد في كيفية إعمال النص في واقع الناس، وما ترك هٰذا من مخاطر عزل القيم الإسلامية عن واقع الناس الحائر، وعلىٰ أحسن الأحوال فإن الفقه والاجتهاد في معظمه اليوم تراجع إلىٰ السير خلف المجتمعات والحكم علىٰ فعلها، وتنازل عن الريادة والسير أمام المجتمعات وبيان طريقها المستقيم، التي عليها أن تسلكه حتىٰ لا تضل ولا تشقىٰ.

لقد تحول الفقه والاجتهاد من فقه مقاصد وغايات إلىٰ فقه مخارج وكيفيات ومبررات، إن لم نقل فقه إيجاد المسوغات والحيل الشرعية لأفعال الناس المشتبهة.

إشكالية الأدوات:

وقد تكون إشكالية النهوض كامنة في كيفيات وأدوات النظر إلىٰ قيم الكتاب والسنة، واستلهامها في التعامل مع الواقع ورؤية المستقبل، وكيفية استصحاب التجربة الحضارية التاريخية، التي جاءت استجابة عملية وسلوكية لهٰذه النصوص أو هٰذه القيم.

فالمشكلة فكرية ذهنية ثقافية تربوية، قبل أي شيء آخر، وما نراه في الواقع ما هو إلا انعكاس وتجل لهٰذه الذهنية، وما لم نحدد مواطن الخلل الكامن في الذهنية الإسلامية اليوم، والمنهج التربوي، وأدوات التشكيل الثقافي، وندرك أن المشكلة ليست مشكلة قيم ولا مشكلة غياب الأنموذج، الذي جسد هٰذه القيم في حياة الناس، ولا مشكلة منهج ومرجعية، ولا مشكلة التبحر في الأحكام الفقهية التشريعية، إنما المشكلة هي في وسائل التعامل مع هٰذا المنهج.

فالقرآن هو القرآن، الذي أنتج جيلاً بل أجيالاً؛ وهو محفوظ كما أُنزل، والجهود والعزمات التي بذلت في حفظه لا يطاولها شك، بل لعلنا نقول: إن معظم الجهود العقلية والفكرية والعملية والعلمية تمحورت تاريخياً حول حماية النص ونقله حتىٰ وصلنا كما نزل.. فلماذا لا ينتج الآن؟ ولماذا لا يتم التحويل والتغيير، ومنهج ذٰلك ـ القرآن والبيان النبوي ـ موجود، ومع ذٰلك فحالة العقم، وحالة العجز والاستنقاع الحضاري، تحيط بنا من كل جانب؟

المشكلة إذن في أدوات التوصيل وكيفيات التعامل.. المشكلة في عدم تربية العقل، الذي نيط به الاجتهاد والتنزيل علىٰ الواقع بحسب ظروف الزمان والمكان.. وكم نحن بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ، أن نعترف بفشلنا، أو بفشل أدواتنا في التعامل مع قيمنا، في المجالات الفكرية والفقهية والتربوية والثقافية، والواقع شاهد إدانة، ونعيد النظر بهٰذه الأدوات، التي لا قدسية لها، ونفتح الباب علىٰ مصراعيه للاجتهاد الفكري والحوار والمناقشة؛ وأن ندرك ونعتقد، بحيث يصبح ذٰلك ثقافة واعتقاداً، بأن زمن الرجل الملحمة الذي يفتي في كل شيء انتهىٰ، وأصبح الذي يدّعي المعرفة في كل شيء هو في الحقيقة لا يعرف شيئاً، حتىٰ ولو حفظ الأحكام الشرعية أو حفظ النصوص الواردة في الكتاب والسنة.

فالمشكلة ليست مشكلة حفظ، ولا مشكلة فقر في القيم، ولا في غياب المنهج والأنموذج ـ كما أسلفنا ـ وإنما المشكلة في الاجتهاد وكيفيات التعامل والتنزيل علىٰ الواقع، بحسب استطاعاته.. وهٰذه الآليات والكيفيات لا تأتي بالادعاء والأمنيات، كما هو حالنا، وإنما تأتي بالتخصص في شعب المعرفة، وتقسيم العمل، والإحاطة بعلم الأشياء، حتىٰ لا ننتهي إلىٰ الكذب الفكري والثقافي علىٰ أنفسنا وعلىٰ المسلمين، الذين نوهمهم بأننا نمتلك مفاتيح الأشياء جميعاً، وأن المشكلة كامنة في (الآخر)، في خارجنا، وبذٰلك يصدق فينا قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس:٣٩]، والإحاطة بالعلم تعني التخصص في شعبه: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر]، والخبرة فكر وتجربة، أو فكر وفعل وتمرس.

حتىٰ في مجالات الاجتهاد، التي نتعامل فيها مع القرآن، نجد أن رؤيتنا حسيرة وناقصة ومختزلة وجزئية وما إلىٰ ذٰلك، حيث اقتصر اجتهادنا غالباً، في إطار القيم، علىٰ استنباط الحكم التشريعي، واقتصرنا في النظر والاجتهاد علىٰ آيات الأحكام الشرعية وأحاديث الأحكام، ومساحتها لا تتجاوز خمسمائة آية، علىٰ أحسن الأحوال، وقد أعمل بعضهم فقهه وعقله في النسخ حتىٰ المسخ، وتركنا ما وراء ذٰلك من القرآن للتلاوة والتبرك، فخرجنا من المجتمع بكل فضاءاته وآفاقه إلىٰ بعض زواياه، وخرجنا من الحياة بمعظم جوانبها، وانحسرنا عن مجالاتها والانفعال بالرؤية القرآنية في التعامل معها.. هٰذا عدا عن التكرار والنقل عن الأقدمين، وعدم القدرة علىٰ تجاوز المثال وتعدية الرؤية إلىٰ مثال آخر، حتىٰ في المجال الفقهي التشريعي، وكأن الآية الخالدة إنما جاءت لمعالجة حالة واحدة متفردة لا تتكرر، والأفقه عندنا هو الأكثر حفظاً للأحكام والأقدر علىٰ نقلها، فنحن اليوم حملة فقه في الغالب، ولسنا فقهاء؛ فالذاكرة هي المعيار، والذكاء والتفكر والاجتهاد والاستنتاج لمشكلات الحياة قد يكون غائباً تماماً، والرسول ﷺ يقول: «... **رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيسَ بِفَقِيهٍ**»[1].

ونحن هنا لا نبخس الاجتهاد في مجال الحكم الشرعي قيمته ودوره، لكن المشكلة في عدم تجاوزه إلىٰ فقه الحياة، الفقه الحضاري، فقه السنن لحركة المجتمعات، فقه السقوط والنهوض للحضارات، الفقه السياسي، الفقه التربوي، الفقه الاجتماعي، فقه الحركة التاريخية، الفقه التنموي، الفقه البيئي، فقه العلاقات الدولية، الفقه الإداري، فقه التعامل مع الأزمات الإنسانية، الفقه الإعلامي، فقه العواقب والتداعيات من خلال إبصار المقدمات، فقه الواقع، فقه الاستطاعات...

الاستطاعة مناط التكليف:

وقد يكون الخلل في عدم الإدراك الكامل للمعادلة الثقافية للموضوع،

---

(١) أخرجه الترمذي.

ذٰلك أنه من المعروف أن الإنسان هو محل الحكم، وأن استطاعته هي التي تقتضي التكليف، وأنه لا قيمة للحكم إذا افتقدنا المحل (الإنسان) أو افتقدنا الاستطاعة مناط التكليف، فالتبحر والامتداد بتوليد الأحكام التشريعية وعدم التوازي أو السبق في بناء الإنسان، محل الحكم، وبناء استطاعته مناط التكليف، يفقد العمل والاجتهاد قيمته وجدواه، ويصبح عملاً في فراغ.

لذٰلك نقول: إن فقه بناء الإنسان، أو تنشئة الإنسان السوي، محل الحكم والخطاب، أو الفقه التربوي، هو أولاً وثانياً وثالثاً.

فلقد بقي الخطاب القرآني والفعل التربوي النبوي ثلاثة عشر عاماً في مكة يتمحور حول بناء الإنسان، ولم تكن مساحة الأحكام في مكة تكاد تذكر، فلما توفر الإنسان جاءت الحاجة إلىٰ وضع الأوعية الشرعية لحركته، فكان الخطاب المدني خطاب الأحكام، إضافة إلىٰ استمرار البناء التربوي.

والتربية والتنشئة والتزكية وبناء الإنسان هي مهمة الرسل، قبل تقرير الأحكام، ذٰلك أن الأحكام في مجملها إنما شرعت لحماية الإنسان، وحماية المجتمع، وليس لإقامته وبنائه، علىٰ ما فيها من آثار تربوية وثقافية، لذٰلك نقول: لعل من الملفت حقاً أن يبدأ الوحي بالتعليم والتربية والتزكية، حيث أعطاها ما تستحق، واختبر نتائجها قبل البدء في تقرير الأحكام.

ذٰلك أن تلقي الوحي، وكيفية التعامل مع معطياته، والالتزام بأحكامه، يتطلب مؤهلات وخصائص وصفات وأدوات لا يمكن الوصول إليها والحصول عليها إلا من خلال التعليم والتربية، انطلاقاً من رصيد الفطرة وتطوير القابليات المركوزة في الإنسان، ولا يمكن بحال من الأحوال تجاوز التعليم والتربية في عملية التأهيل.. ولا شك أن القيم الإسلامية في الكتاب والسنة تشكل منطلقات ومرجعيات وضوابط لمسيرة التعليم والتربية، فبالقيم الإسلامية نؤهل الإنسان، وبالقيم الإسلامية يتأهل الإنسان لكيفية التعامل معها، والالتزام بأحكامها، وبدون تأهيل محل تنزيل الأحكام (الإنسان)، بالتعليم والتربية، فسوف يحصل الكثير من المجازفات والعبث بالأحكام الشرعية، وتنزيلها علىٰ غير محالها، والخلط في آليات وكيفيات تطبيق

الشريعة، أو تنزيل الإسلام علىٰ واقع الناس وحسن التعامل معهم، من حيث هم.

ذٰلك أن القيم الإسلامية تبدأ مع الناس من الحالة التي هم عليها، وترتقي بهم من خلال تطوير استطاعاتهم، بوضع البرامج والخطط الملائمة لكل مرحلة من مراحل الترقي، وما يناسبها من الوسائل والأحكام، وهٰذا لا يعني الانتقاء من الأحكام أو القيم الشرعية، ولا تقطيع الصورة وإنما يعني حسن التقدير للاستطاعات وما يناط بها من تكاليف، وما تتطلب من أحكام في كل حالة ومرحلة.

ذٰلك أنه إذا فُقدت الاستطاعة لا يرد التكليف أصلاً، وقد أشرنا في كتاباتنا السابقة إلىٰ قضية علىٰ قدر كبير من الأهمية في التعامل مع الأحكام والقيم الإسلامية، وهي أن المسلم، فرداً وجماعة، دولة وأمة، إذا بذل استطاعته في تنفيذ الأحكام الموازية لهٰذه الاستطاعة والمنوطة بها، حيث إنه لا تكليف بدون استطاعة، مع إيمانه بالقيم الإسلامية من قوله تعالىٰ: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ فقد طبق الإسلام الكامل بالنسبة لاستطاعته، وخرج من عهدة التكليف، ولو لم يستكمل جميع فروع الإسلام وأحكامه، إضافة إلىٰ أن هٰذه الأحكام تتطور صعوداً وشمولاً كلما ارتقت الاستطاعة وتعاظمت، وتنحسر وتتناقص كلما تدنت الاستطاعة وهبطت، وفي كلتا الحالتين فإن المسلم طبق الإسلام المطلوب إليه والمخاطب به في حالته الاستطاعية، التي هو عليها، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، مع العلم أن الإسلام بكل تشريعاته ومطالبه لا يخرج عن استطاعة الإنسان، ولذٰلك فيمكن للإنسان أن يطور استطاعته، ويترقىٰ ليصبح بإمكانه الوصول إلىٰ حالة الكمال والاستكمال.

ولا بد أن نذكر هنا أيضاً، بأن الأحكام الشرعية المتنوعة في مجملها ومجموعها، إنما نزلت أو شرعت، لمعالجة قضايا وحالات الإنسان المتنوعة، وأن لكل حالة حكمها، ولا يمكن أن يدعي أحد علىٰ عقل أو علىٰ فقه أن كل حكم يصلح لكل حالة ولكل استطاعة، وأن التنفيذ

للأحكام، مهما كانت، منوط بكل إنسان، فرداً أو سلطة، فالأحكام من جانب كالأدوية، كلها أدوية، لكن لكل دواء داؤه، وبالتالي فلا يصلح كل دواء لكل داء، ذٰلك أن الخطأ في تنزيل الدواء علىٰ داء قتلٌ للمريض، ولو كان ما يتناوله يوسم بالدواء، وهٰكذا الأحكام الشرعية..

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن بعض الأحكام، بأصل وضعها، أو تنزيلها، منوطة بالسلطة المسلمة، أو بالدولة؛ لأنها تمتلك من السلطات والاستطاعات ما يمكنها من إنفاذ ذٰلك، كتطبيق الحدود وتنفيذ العقوبات، وإبرام المعاهدات، وإعلان الحرب والصلح والهدنة والجهاد.. وأن نصيب الفرد أو تكليفه من ذٰلك يتحدد بالعمل علىٰ الوصول إلىٰ بناء سلطة مؤمنة بهٰذه الأحكام، تعمل علىٰ إنفاذها، وليس من مسؤوليته أو تكليفه، وهو فاقد للاستطاعة، مناط الحكم، أن يقيم نفسه مقام الدولة أو السلطة لإنفاذ الأحكام وإيقاع العقوبات والحدود والتعزيرات علىٰ الناس، حتىٰ ولو كانت معطلة؛ لأن ما يترتب علىٰ تنفيذها ممن ليس أهلاً لها من الفوضىٰ أكبر من تعطيلها، وبذٰلك تعم الفوضىٰ والاضطراب، ويشيع العبث، وتتحول القيم والأحكام الإسلامية علىٰ يد هٰذه العقول القليلة والأنظار الكليلة إلىٰ صناعة المشكلات، بدل أن تحقق للناس الحل والأمن الاجتماعي.

الخلط في مواصفات الخطاب:

ولا يقل عن ذٰلك خطورة في التعامل مع الأحكام الشرعية عدم استيعاب مواصفات الخطاب القرآني والخطاب النبوي، والتعامل معه في ضوء الحالات المطلوب التعامل معها.

ذٰلك أن من المعروف أن للحرب والمعركة والجهاد خطابها، بكل ما يتطلبه من التعبئة النفسية، وشحذ الهمم، والإغراء بالمواجهة، والتحريض عليها، والثواب الكبير لمن يقضي في سبيل ذٰلك، من مثل قوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة:١٢٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ...﴾ [الأنفال:٦٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأنفال]، وقوله تعالىٰ:

﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ...﴾ [آل عمران: ١٦٩]... إلخ.

أما الخطاب في حالة الدعوة والحوار فمختلف تماماً، له أدواته ومواصفاته، من مثل: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، ومثل: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، ومثل: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ...﴾ [آل عمران: ٦٤] وهٰكذا.. والذي لا يدرك ذٰلك يظنه تناقضاً، أو يُعمل فيه النسخ، فتنسخ آية السيف معظم آيات القرآن!.

كما أن خطاب العقيدة له مواصفاته أيضاً: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ...﴾ [المائدة: ٧٣]... إلخ.

وخطاب العهد له مواصفاته، من مثل: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ٨].

والخطاب التربوي له مواصفاته... وهٰكذا.

فالخلط في مواصفات الخطاب وحالات تنزيله، والعبث بالأحكام، دون تقدير الحالات والاستطاعات والمخاطَبين، يورث المسلمين الكثير من الفتن والبلاءات، والتناقضات، والأضرار، ويفقدهم الحكمة، ويصدق فيهم قول الشاعر:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا مضر كوضع السيف في موضع الندىٰ

لذٰلك نعتقد أن عمليات التلاوة: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، وكيفياتها، وتجويدها؛ وعمليات التزكية والتطهير والتربية والتنشئة السليمة: ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ بمناهجها، وكيفياتها، وتطوير خطابها، بحسب العمر العقلي والنفسي والمعرفي للإنسان؛ وعمليات التعليم والتخصص واكتساب المعلومة والمعرفة، التي تزكي العقل وتمنح الخبرة والإحاطة بالأمور: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ والقدرة علىٰ وضع الأمور بمواضعها، وقياسها بمقاييسها، هٰذه مسؤولية العمل التربوي، ومسؤولية الخطاب التربوي، لأنه

هو الذي يؤهل ويحضّر للتعامل مع الحياة والأحياء، من خلال القيم الإسلامية.

والخطاب التربوي، أو المنهج التربوي، بحسب ظروف الزمان والمكان، هو من اجتهاد وعمل عقل الإنسان المتخصص في التربية، القادر علىٰ استلهام القيم الأساسية في الكتاب والسنة، فالقيم من عطاء الوحي، والمناهج والبرامج من عمل العقل، كما أسلفنا.

لذلك بدأ الوحي في الرسالة الخاتمة بكلمة ﴿ٱقْرَأْ﴾ مفتاح الحضارة والتأهيل للنهوض وإخراج الأمة، فكانت الخطوات الأولىٰ للوحي في التأهيل والتحضير وبناء الإيمان تربوية تعليمية تأهيلية؛ وبعد صناعة الإنسان المطلوب جاءت الأحكام والالتزامات والمهام والتكاليف ثمرة لهٰذه الجهود وهٰذا التأهيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ...﴾ افعلوا كذا وكذا.

مسؤولية الخطاب التربوي:

نعود إلىٰ القول: إن الخطاب التربوي التعليمي هو المسؤول الأول والأخير عن فشلنا وعدم قدرتنا علىٰ حسن التعامل مع قيم الكتاب والسنة، التي أخرجت خير أمة أخرجت للناس، فالقرآن هو القرآن كما نزل، والسنة هي كما وردت، والإنسان هو الإنسان، لٰكن أين الخلل المفقود، الذي يحول دون التفاعل لمعاودة الإخراج للأمة من جديد؟

هٰذه مسؤولية الخطاب التربوي، الذي لا ينفع معه الضجيج والخطابة، وإنما ينفع له الاختصاص والخبرة والمعرفة المتراكمة، وحسن الملاحظة، والحكمة، والتدريب، والتقويم، والمراجعة، والإفادة من الحكمة حيثما كانت، لأنها ضالة المؤمن التي تحميه من الضلال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة].

وفي نهاية المطاف قد يكون من الأهمية بمكان، ونحن نحاول معاودة إخراج الأمة، أن نؤكد أن الأمة المسلمة دون سائر الأمم والحضارات،

السائد منها والبائد، تشكلت من خلال كتاب، من خلال الخطاب التربوي، وإذا كان نهوض أي أمة مرهون بتوفير ظروف وشروط ميلادها الأول، فإنه لا مخرج لنا إلا بالعودة إلىٰ إعادة صياغة خطابنا التربوي وفق معطيات الكتاب والسنة، وتطورها، حسب المتغيرات الاجتماعية والإنسانية، لعل ذٰلك يشكل سبيل الخروج.

كما لا بد لنا من تقديم دراسات نقدية للواقع التربوي، الذي تعيشه جامعاتنا، ومؤسساتنا، ومدارسنا، ومعاهدنا التعليمية، بحيث يمتد النقد للأطروحات والرسائل العلمية في مجال العطاء الأكاديمي، والخلل الذي تعاني منه، علىٰ مستوىٰ الفلسفة، والمنهج، والإشراف، والأداء، والجدوىٰ، وعدم الخبرة، والتخصص، ذٰلك أن عدم وضوح الفلسفة التربوية، وغياب المنهج الصارم، والإشراف المتخصص، والموضوع المدروس المجدي، يؤدي إلىٰ الكثير من التعميم، والخبط الأعشىٰ، واختلاط الرؤية، ودخول الشأن التربوي، علىٰ خطورته ودقته، من يحسن ومن لا يحسن، حتىٰ تحول الكثير من النشاط التربوي إلىٰ بورصة ألقاب وعناوين لا قيمة لها؛ لأنها لم تصرف شيئاً، ولم تحرك ساكناً، ولم تسهم بارتقاءٍ أو تطور مقدور.

والخطورة، كل الخطورة، عندما يتحول من يتصدرون للحل إلىٰ مشكلات في طريق الأمة، ويتحولون إلىٰ طبقة كهان، يطلبون من الأمة الاعتراف بقدسية أفكارهم، ويشيعون جواً من الإرهاب الفكري، حتىٰ لا ينكشف عوارها لأنها لا تحسن إلّا الاستهلاك لطاقات الأمة وتبديدها.

ولا بد أن نعترف بأن التربية، بكل أبعادها ومجالاتها، هي أشبه بالوسيط الكيميائي، الذي يحدث التفاعل المطلوب، ويعيد صياغة الأمة، ويؤهلها لكيفية التعامل مع قيمها وتوظيف إمكانها الحضاري؛ وأنها المسؤول الأول عما صرنا إليه؛ وأن الكثير من الفشل والتخلف، الذي نعاني منه لمشاريعنا وأفكارنا، يتطلب عمليات نقدية شديدة، وأحياناً قاسية، لعلها تحرك الرواكد، وتصوب الخطوة، وتبني ثقافة المراجعة والمقارنة والمقايسة

والحوار، ذٰلك أن النقد هو الروح المحركة والمصدر للحركة، وأن الناقد هو الناصح ـ و«**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» ـ وأنه الشريك الأساس في عملية النهوض والبناء السليم.

«الخطاب التربوي الإسلامي» لا يعني بحال من الأحوال الإسلام، بقيمه المعصومة في الكتاب والسنة، وإنما يعني الاجتهادات البشرية العقلية لوضع البرامج والمناهج والخطط، وتقويمها ومراجعتها، في ضوء القيم الإسلامية، وانطلاقاً منها، لذٰلك فهو اجتهاد بشري، يجري عليه الصواب والخطأ.. وكونه اجتهاداً بشرياً لا يعني أن يمارسه من هبّ ودبّ، وإنما يمارسه المتخصصون والمؤهلون.. وهو دائماً قابل للنقض والنقد والإلغاء والتعديل والتطوير، ولعله أكثر المجالات حاجة إلىٰ النقد، ونقد النقد؛ لأن المنهج الراكد في العالم المتغير مشكلاته وأفكاره وإبداعاته ورؤاه، يكرس التخلف، ويسهم بتراجع الأمة وعدم إعداد أبنائها لعصرهم.

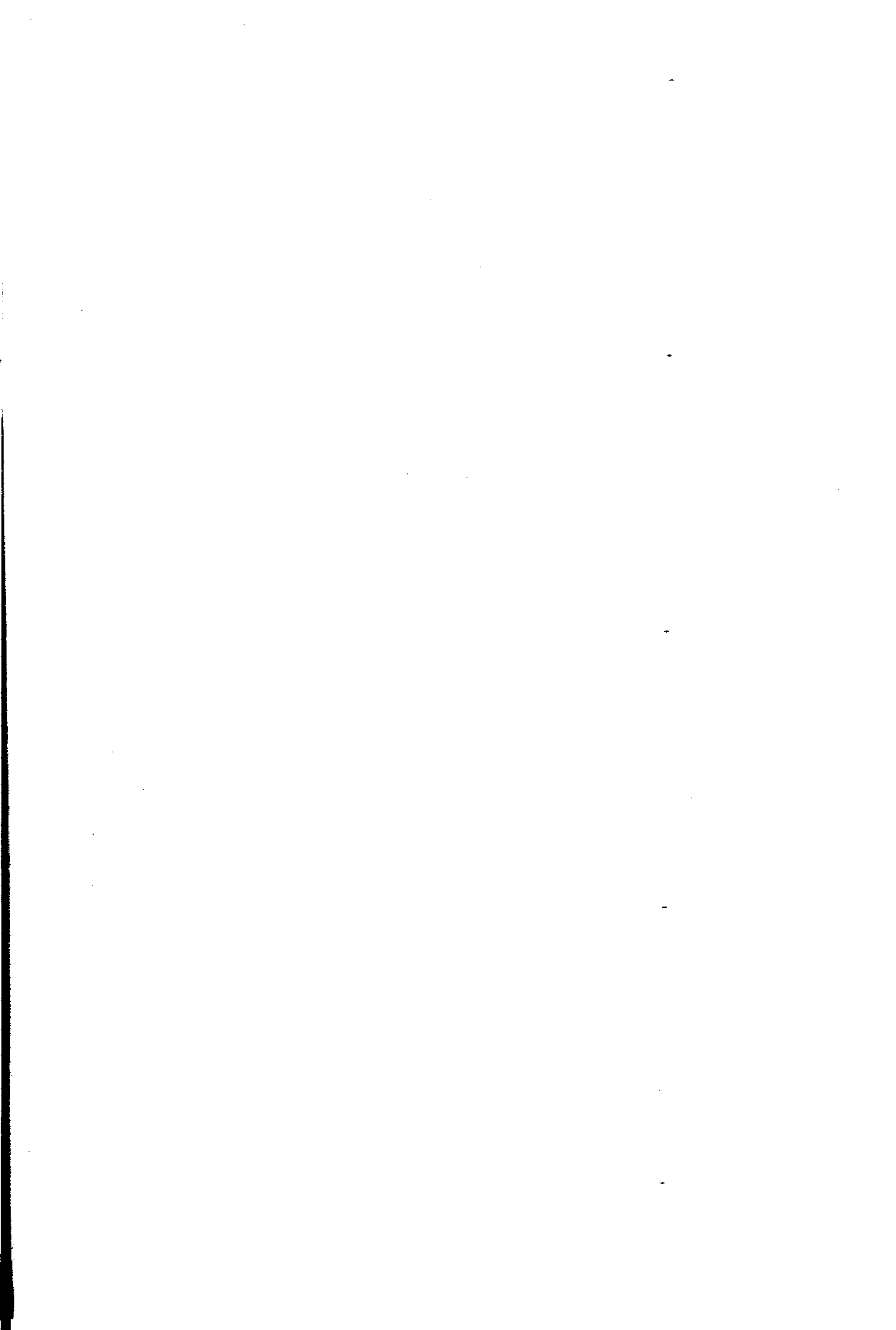
إن «الخطاب التربوي الإسلامي»، بكلمة مختصرة: منهج صناعة الإنسان ـ إن صح التعبير ـ المتغير المتطور والمتنامي، الذي يجب أن يعيش عصره المتغير بسرعة، ويتأهل لفهمه وكيفية التعامل معه.

فكيف لا يكون المنهج التربوي أو الخطاب التربوي مستجيباً لحاجات الأمة، مؤهلاً لها لدخول العصر والتعامل معه، أخذاً وعطاءً؟

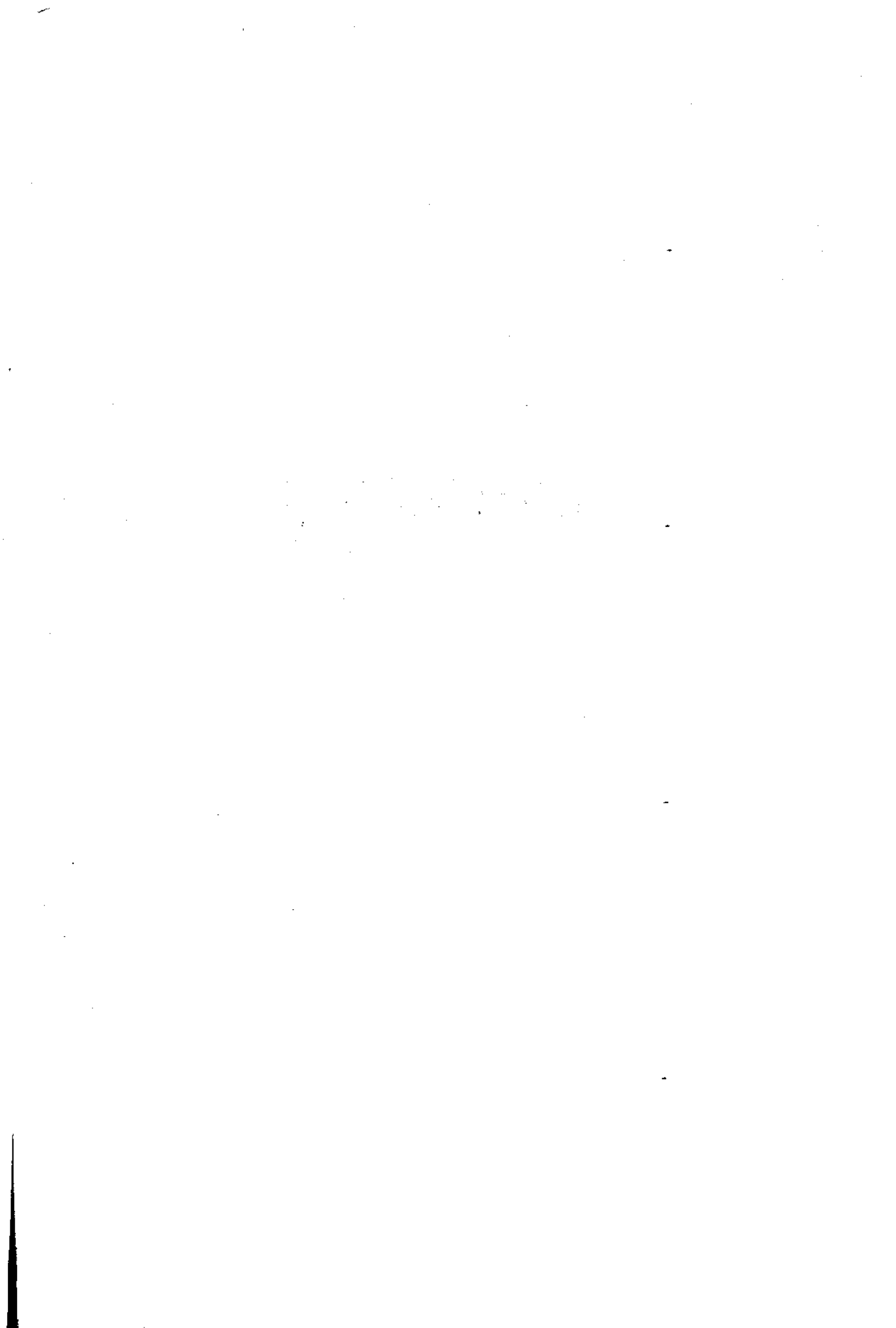
لعلنا بذٰلك نكون قد وضعنا لبنة في هٰذا الطريق، وفتحنا الأبصار علىٰ الكثير من المسؤوليات ومواطن الخلل.

ولله الأمر من قبل ومن بعد، وعند ذٰلك يفرح المؤمنون بنصر الله.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



في إشكاليّة النهوض



الحمد لله الذي جعل التوحيد لله تعالىٰ خلاصاً من ألوهية البشر وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وتحقيقاً للمساواة وكرامة الإنسان، وإيقافاً للكهانات بمختلف أشكالها وممارساتها، ومنطلقاً للنمو والارتقاء؛ وجعل الإنسان المُستخْلَف محور الفعل الحضاري ووسيلته وهدفه؛ وعلمه الأسماء كلها، ليكون بهٰذا التعليم أهلاً للقيام بأعباء الاستخلاف في الأرض وإعمارها وامتلاك القدرة علىٰ تسخير الكون، فقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر:٣٩].. وقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الملك]، ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...﴾ [هود:٦١]، وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الجاثية].

وكانت المعرفة بشكل عام، والتعليم بشكل خاص، مفتاحاً لهٰذا الاستخلاف والإعمار والتسخير، ومرافقاً لخطوات الإنسان الأولىٰ علىٰ الأرض، لأن العلم والتعليم دليل العمل والتعامل، وسبيل التنمية والنمو والارتقاء بخصائص الإنسان وصفاته وأدواته، علىٰ حد سواء، حيث اقتضت حكمةُ الله جَعْلَ آدمَ وذريته خلفاء الأرض، وأن يكون من متطلبات هٰذا الجَعْل ومؤهلاته التعليم، فقال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة] وأتبعها بقوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [البقرة].

وقد تجسد ذلك في الرسول المعلم ﷺ، الذي انتهت إلىٰ رسالته أصول الرسالات السماوية من لدن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، واجتمعت له كمالات الأنبياء، وكان وريث النبوة وخاتمها، واللبنة الأخيرة في نموها وبنائها، حيث الكمال والاكتمال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [المائدة].

كان التعليم منطلقه والغاية من مبتعثه، فقال عليه الصلاة والسلام: «. . . إنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّماً»[1] وكانت التزكية وتنمية خصائص وصفات الإنسان سبيله في الارتقاء وإقامة البناء الأخير للنبوة، فقال عليه الصلاة والسلام: «اقْرَأْ وَارْتَقِ»[2]، وقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة].

وبتلك النبوة الخاتمة قدم الإسلامُ أنموذجاً كاملاً شاملاً لعملية الاستخلاف، ودليلاً خالداً للمضي في رحلة الحياة، وحقق الانسجام في مكونات الحياة، وقضىٰ علىٰ الثنائيات التي أنهكت البشرية ومزقت حياة الإنسان، فكان التوازي في العملية التنموية بين خصائص وصفات الإنسان وبين الارتقاء بوسائله وأدواته وإبداعاته، فلا تعليم بدون تربية وحكمة، ولا تنمية بدون تزكية للنفس؛ لأن الإنسان وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه، فالنظر إليه كوسيلة للتنمية والاقتصار علىٰ تنمية وسائله علىٰ حساب خصائصه وصفاته شقوة وحياة ضنك، والانصراف إلىٰ تنمية خصائصه وصفاته وإهمال وسائله وأدواته عطالة حضارية ووقوع في الثنائية، وفهم مغشوش لرسالة النبوة، إذ لا يمكن أن يُتصور أن تنمو خصائص الإنسان وتتخلف وسائله؛ لأن تنمية الوسائل من لوازم نمو الخصائص والصفات، ومتطلباتها.

---

(١) أخرجه ابن ماجه.

(٢) أخرجه الترمذي وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

لذلك كان لا بد من العمل على إعادة التشكيل الثقافي للأمة، والتمحور حول إشكالية التنمية الثقافية، ودراسة أسبابها الحقيقية، ومظاهرها المتعددة، وتجلياتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى التربوية والتعليمية، وتحديد مواطن الخلل في عملية النهوض، لردم فجوة التخلف، واستعادة الفاعلية، وإخراج الأمة من جديد، وإعادة بناء ولائها المبعثر، لتستأنف دورها الإنساني والعالمي في إلحاق الرحمة بالعالمين، واجتثاث جذور الفتنة وشيوع الظلم وتسلط الإنسان على الإنسان، وإعادة التوازن إلى الحياة والتوازي بين تنمية خصائص الإنسان وصفاته وبين وسائله وأدواته، التي تحولت تنميتها إلى أدوات للبغي والهيمنة والتسلط والاستغلال، وإعادة بناء إنسان الواجب، إنسان الإنتاج والعطاء، وجعله معيار الحضارة والتنمية، بعد أن كاد يغيب أمام إنسان الاستهلاك، معيار حضارة اليوم، الذي لا يبصر إلا حقه، ويقاس تقدمه بحجم استهلاكه، وإعادة الاعتبار لإنسان العلم والخلق والخبرة والفطرة، بعد أن كاد يغيب أمام إنسان اللذة والاكتناز والغريزة، حيث أصبح الأنموذج لإنسان العصر هو رجل الأعمال الناجح، وليس رجل الإبداع والخبرة والعلم والابتكار والعطاء.

ولا يغيب عنا هنا أن بناء الشاكلة الثقافية، أو إعادة التشكيل الثقافي، وبناء المجتمع المعرفي وتوفير البيئة والمناخ العلمي، يعتبر من الصناعات الثقيلة والشاقة، التي تتطلب الكثير من الصبر والتأني والمراجعة والفاعلية والاحتساب، ذلك أن الاشتغال بالتحول الثقافي وتحقيقه كان ولا يزال مهمة أولي العزم من الرسل وأصحاب العزائم من الرجال، الذين يسيرون على قدم النبوة.

* مرتكزات النهوض التنموي:

ـ الانطلاق من الذات:

وقد لا نكون بحاجة إلى معاودة التأكيد أن التنمية رؤية ثقافية وعملية حضارية متراكبة وشاملة، ذات أبعاد متعددة ومتكاملة، وليست ذات بعد

واحد، وإن كان الأظهر فيها اليوم هو البعد الاقتصادي والسياسي، إذ لا يمكن أن يُتصور أن يترافق النمو في جانب مع تخلف وتراجع في بقية الجوانب الأخرىٰ، فالقضية قضية رؤية ثقافية شاملة، إذا اعتبرنا أن الثقافة نسيج ذهني يصنع الإنسان ويصبغه، ويتحكم بسلوكه، توجيهاً وتقويماً، وهي أيضاً فعل حضاري، بكل ما يشتمل عليه مصطلح الحضارة من أنشطة، وهي منهجية واستراتيجية عمل تأخذ في اعتبارها بعدي الزمان والمكان، وتستصحب قيم الأمة ومعادلتها الاجتماعية، وتستوعب حركات التغيير والتنمية والإصلاح والمراجعة، وتتوقف طويلاً عند مقومات فترات التألق والإنجاز لتقيس منها وتستصحبها، كما تتوقف بالقدر نفسه عند فترات التراجع والتقهقر والتخلف، لتبحث في الأسباب التي أنشأتها، وتحدد مواطن الخلل والقصور التي حالت دون بلوغ الأهداف المأمولة فتعتبر بها.

ذٰلك أن الارتكاز إلىٰ حركات التغيير، بكل وجوهها وأدائها، والإفادة من تجربتها، سواء كانت خطأ في عملية التسديد والسداد والوقاية الحضارية، أم كانت صواباً في عملية التقوي والانطلاق والابتداء من حيث انتهت، يشكل رصيداً لا بد منه في أي عملية تنموية جديدة.

وهٰذا لا يعني بحال الانكفاء علىٰ الذات، في عملية التحديث والتنمية، والتجاهل لعمليات التحديث والتنمية العالمية، وعدم الإفادة من رؤيتها ومنهجيتها، وإنما التأكيد أن عملية التنمية والنمو لو تأملنا في مصطلحها لا يمكن إلا أن ترتكز إلىٰ شيء قائم فتنميه ذاتياً، وبذٰلك لا تتحقق إلا من خلال الذات والبناء علىٰ الأصول الحضارية ذاتها، وإلا تكون حركةً في الفراغ، إذ لا يمكن أن نتصور قيام واقع أمة، الذي هو ثمرة أو انتكاسة لامتداد حضارتها، علىٰ أصول حضارة أخرىٰ، إضافة إلىٰ أن الواقع يشهد أن محاولات التحديث من خارج حضارة الأمة وقيمها ومعادلتها الاجتماعية، انتهت إلىٰ نوع من التكديس والتمظهر التنموي، وفوتت علىٰ الأمة الكثير من الفرص التي تمكنها من استنبات التنمية الذاتية في ضوء إمكاناتها، فكانت سبب عطالة بدل أن تكون عامل نمو ونهوض.

إن عمليات التحديث المستوردة كانت أشبه بالسحر، الذي ما لبث أن انقلب علىٰ الساحر عندما ظهرت الحقيقة وأحرقت خشبة المسرح ولم يبق إلا الممثلون.

ـ الإفادة من معرفة (الآخر):

وإذا كانت التنمية رؤية ثقافية ـ كما أسلفنا ـ فلا يمكن أن تتحقق علىٰ مستوىٰ الذات والإفادة من (الآخر) إلا إذا توفرت المعايير والقيم الحقيقية التي تتحكم بعمليتي الأخذ والرد.. والذي يفتقد هٰذه الرؤية الثقافية هو كَلٌّ في الميزان التنموي، عاجز عن الاستنبات، كما هو عاجز عن اختيار ما يفيده من (الآخر) فقد يختار ما يساهم بعجزه واستنقاعه الحضاري وما يكرس تخلفه ويعمق فجوة التخلف في مجتمعه.

إن معرفة مناهج ومعارف (الآخر) وخططه التنموية والإفادة منها وتجنب عثراتها فرصاً حضارياً، وإسهاماً إنسانياً، وتفاعلاً تنموياً في العطاء والأخذ وبناء المشترك الإنساني.

فعلىٰ الرغم من أن الإسلام يمثل الرسالة الخاتمة، التي انتهت إليها أصول الرسالات السماوية جميعاً، وكان الموحىٰ إليه يقود المسيرة البشرية علىٰ المستويات التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع ذٰلك طلب إلىٰ المسلمين أصحاب هٰذه الرسالة السير في الأرض والتعرف علىٰ ما فيها، والنظر في أحوال أهلها، والتفاعل الحضاري مع (الآخر)؛ لأن التنوع والنظر والتفاكر والمثاقفة سبيلُ تنمية الذات والنهوض الحضاري، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٠﴾ [العنكبوت]، وقال مستنكراً حالة الركود: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف:١٠٩]، حتىٰ أنه اعتبر السير في الأرض والتوغل في حضارة (الآخر) سبيلاً للبيان والمعرفة، ووسيلة للاهتداء إلىٰ التعرف علىٰ أسباب السقوط والنهوض، كسنن وقوانين تحكم الحياة والأحياء جميعاً، وتحقيقاً للاعتبار، وتجنباً لأسباب السقوط والتراجع والتخلف، وتحققاً بالوقاية الحضارية التي

تؤمن المسيرة التنموية، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الأنعام]، ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران].

ولا شك عندي أن شيوع التخلف وغياب الرؤية التنموية في عالم المسلمين سببه الأساس أننا اليوم لسنا في مستوىٰ إسلامنا بالنسبة للذات، ولسنا بمستوىٰ عصرنا بالنسبة (للآخر)، وأعتقد أن الأمرين متلازمان إلىٰ حد بعيد.

وعلىٰ الرغم من أن عملية النهوض وردم فجوة التخلف هي عملية جماعية أو مجتمعية، إلا أنها تبدأ من عند الفرد في إطار الدائرة التي يشغلها ويتوسع فيها، لتتراكم مجهودات الأفراد وتشكل مجرًى كبيراً تنخرط فيه الأمة جميعاً.

* من أسباب الوهن الحضاري:

١ ـ وصاية النخبة الفاشلة:

والحقيقة التي لا لبس فيها أن العملية التنموية هي تفكير وتنهيج، ورؤية نخبة، وإنجاز وفعل أمة، وأن الإشكالية الحقيقية تكمن في أزمة النخبة، التي تُنصِّب نفسها في مختلف المواقع ولم تنتج إلا التخلف والتراجع.. ومع ذٰلك تصر علىٰ نخبويتها والوصاية علىٰ الأمة.

إن واقع الحال التراجعي، الذي تعاني منه الأمة يعني ببساطة فشل النخبة في إنتاج تنمية، أو في بناء مناخ تنمية تتحرك فيه الأمة.

فالإشكالية في من نصبوا من أنفسهم أوصياء علىٰ الأمة، علىٰ المستوىٰ السياسي والديني والاجتماعي، فهٰذا الحال الذي تعاني منه الأمة هو من إنتاجهم، مهما حاولوا تغيير لبوسهم وتغيير عناوين خطبهم ومؤتمراتهم والتفتيش علىٰ عناوين جديدة، ذٰلك أن المضامين هي هي.. وكم من المؤتمرات والندوات تتغير عناوينها ومحاورها ولا يتغير أشخاصها

المتحرفون، فلا تخرج عن تكريس حالة التخلف، أو تنمية التخلف، وفي هٰذه الحالة يشيع فقه المخارج، ويغيب فقه المقاصد، ويتمحور الفقه غالباً حول الحيل الشرعية، ويتسع مبدأ سد الذرائع حتىٰ يعطل النصوص الفاعلة، ويتحول الإنسان من الفعل والإنجاز واستشعار المسؤولية إلىٰ الاكتفاء بالحكم علىٰ فعل (الآخر)، والتحول أيضاً من السير أمام المجتمعات واستشراف مستقبلها ووضع الأوعية الشرعية لحركتها من خلال الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة والمقاصد المرجوة وتقديم النماذج الرائدة المثيرة للاقتداء، إلىٰ السير وراءها وإيجاد المسوغات والأحكام علىٰ ممارساتها.

والحقيقة أن مخاطر الجرائم الثقافية بحق الأمة قد تكون أشد عليها من جرائم الحرب التي تمارس من قبل بعض العسكريين والسياسيين، وأن الكثير من المجرمين الثقافيين أحق بالمحاكمة الثقافية، وعلىٰ الأخص منهم سدنة التخلف والاستبداد السياسي وفقهاء ومثقفو السلطان، الذين لا يخلصون النصح حتىٰ للسلطان، ويقودونه إلىٰ حتفه ودمار الأمة، فهم أشبه بمشيعي جنازة يرفعونها علىٰ رؤوسهم لٰكنهم ينتهون بها إلىٰ المقابر ويعودوا لاستقبال زبائن جدداً، وليس بأحسن حالاً أولٰئك الذين يغادرون المجتمعات بحجج واهية، وينسحبون من المعركة الحضارية، ولا يدركون سنن التدافع التي هي سبيل النمو والارتقاء.

٢ ـ بروز إنسان الاستهلاك:

ويمكن القول: بأن التخلف والتراجع والتقهقر وغياب خطط التنمية وانطفاء الفاعلية يمثل مرحلة القصعة وحالة الوهن الحضاري، الذي يلحق بالأمم علىٰ مستوىٰ الأفراد والجماعات، ويمثل مناخاً ينعكس علىٰ كل أداءٍ وفهم وتعامل، حتىٰ أنه ينعكس علىٰ قراءة التاريخ وتفسير النصوص واستنباط الأحكام الشرعية، كما ينعكس أيضاً علىٰ مؤسسات التعليم والمكونات الثقافية والفكرية في الأمة.. فالتخلف، إلىٰ جانب كونه واقعاً، فهو حالة ذهنية، وإصابة فكرية، وقصور فقهي وانطفاء فاعلية، وغياب الفكرة وبروز الغريزة.

ولقد حذر الرسول ﷺ الأمة المسلمة من أن تنتهي إلىٰ مرحلة القصعة، ويتسرب إليها الوهن الحضاري مستقبلاً، فقال: «**يُوشِكُ الأُمَمُ أَنْ تَدَاعَىٰ عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَىٰ الأَكَلَةُ إِلَىٰ قَصْعَتِهَا**.. فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: **بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمُ المَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الوَهْنَ**.. فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الوَهْنُ؟ قَالَ: **حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ**»[1].

إنها مرحلة القصعة، حيث تصبح جامعاتنا محلاً لاستهلاك (الآخر) وسبيلاً إلىٰ إنتاجه، وتتحول جميع ممارساتنا لتصبح ممارسات استهلاكية تصب في مصلحة (الآخر).

حتىٰ جهادنا يصبح جهاداً استهلاكياً يستخدم فيه (الآخر) تضحياتنا في تصفية حساباته، ويدخلنا المعارك نيابة عنه، سواء بغفلة منا أو باختراق وتواطؤ لداخلنا، ثم نكون أول الضحايا.

حتىٰ عقولنا ومواهبنا وإنتاجنا الثقافي تُستنزف، وتُهجَّر، وتهاجر، لتصبح في خدمة مؤسسات (الآخر).

إنها مرحلة الوهن الحضاري وحالة القصعة، التي أخبر عنها الرسول ﷺ.

ولقد استغرب بعض الصحابة هٰذا التحذير، الذي لا يمكن أن ينتسب أو يُتصور في واقع الصحابة، وسأل عن معنىٰ الوهن الحضاري (التخلف والسقوط) فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الوَهْنُ؟ فقال: «**حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ المَوْتِ**».

فالإشكالية، أو إشكالية التخلف والوهن، هي نوعية وليست كمية: «**أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ**»، ذٰلك أن من أكبر المؤشرات علىٰ السقوط الحضاري أو الوهن الحضاري يتمثل في بروز إنسان

---

(١) أخرجه أبو داود.

الاستهلاك، الذي عبر عنه الرسول ﷺ بـ«**حُبّ الدُّنيَا**» ذٰلك الإنسان الذي يعبّ من المتع عبًّا، ويطلق شهواته وغرائزه ويسدر في غيّه.. وقد لا نستغرب ذٰلك في هٰذا العصر المتخلف، كما استغربه الصحابة ﷺ، فلقد أصبح ميزان التقدم والنمو يقاس بمدىٰ الاستهلاك وبروز إنسان الاستهلاك، إنسان الحق، الذي لا يرىٰ إلا حقه، دون أن يفكر ولو لحظة بواجبه.. وشيوع هٰذا الإنسان ينتهي بالأمة إلىٰ مرحلة تفتقد معها التوازن الاجتماعي والتنموي، وهٰذه الحالة تترافق عادة مع غياب إنسان الإنتاج، إنسان الواجب، إنسان الفكرة، الذي لم يقدم لمستقبله شيئاً يطمئن إليه.

وما لم تفكر مؤسساتنا التربوية والثقافية والإعلامية والتعليمية ومساجدنا وأنديتنا في تصويب المعادلة، واستعادة إنسان الواجب، إنسان الفكرة، ومحاصرة إنسان الحق فقط، إنسان الاستهلاك وإطلاق الغريزة عن عقالها، فلن تكون هناك تنمية حقيقية، مهما اتسعت مؤسسات الاستهلاك وكثرت مستورداتها.

٣ ـ النظام التعليمي:

وهٰذا الوهن الحضاري، أو مناخ التخلف، يصيب الذهنية وينعكس علىٰ الفهم والأداء ـ كما أسلفنا ـ وتصبح الكثير من المؤسسات المنوط بها عملية النهوض عبئاً علىٰ النهوض، وعقبة في وجه العملية التنموية، ولا أظن أن هناك خلافاً عند معظم المفكرين والباحثين والمنظرين في أن إشكالية التنمية في العالم الإسلامي والعالم تكمن في نظام التعليم ومنهجيته وأدائه، وأن التربية هي التنمية في جماع القول، وأن عامل النهوض والتنمية لا بد أن يبدأ بالعلم والتعليم، وأن نهضتنا وثقافتنا ورسالتنا وحضارتنا انطلقت من ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ ولم تبدأ بأية تكليف آخر، حتىٰ الصلاة عماد الدين، والجهاد ذروة سنامه، فلا عبادة ولا إنجاز ولا مجاهدة ولا تقدم ولا تنمية بدون معرفة، لذٰلك قال الرسول ﷺ: «**اقْرَأْ وَارْتَقِ**» فسبيل النمو والارتقاء هو المعرفة.

وبالإمكان القول: بأن التعليم والتربية وكل المؤسسات التي تساعد

العملية التعليمية والمعرفية، من الإعلام إلىٰ مراكز البحوث والدراسات إلىٰ معامل ومصادر المعرفة، هي المسؤول الأول عن التخلف، وسوف لا نأتي بجديد، أو نقرر حقيقة غائبة، إذا توقفنا عند هٰذه الحدود.

وإذا كان التعليم والمؤسسات المساندة له، هو المسؤول الأول عن التخلف والتراجع والسقوط الحضاري، وإذا كان واقع التعليم وانحسار الأمية الأبجدية في تنام، يبقىٰ السؤال الكبير المطروح: لٰكن أين الخلل في المسألة التعليمية؟ وأين الإشكالية؟ إذ لا مندوحة لنا إذن من المراجعة وإعادة النظر في التعليم؛ لأنه سبيل الخروج من نفق التخلف ووسيلة تحقيق التنمية؛ ولأن الإنسان، محل التعليم، هو وسيلة التنمية وهدفها في الوقت نفسه، وما لم نعد للإنسان، ونتعهد تنقية أفكاره، ونحاول تطوير وتنمية خصائصه وصفاته، فلن نقتحم العقبة، مهما حاولنا تطوير أشياءه واستيرادها وتكديسها.

فنحن كنا أمة أمية لا تقرأ ولا تحسب، كما كان الحال عند مجيء النبوة، فلما أحسنا التعليم والتعلم وأحسنا القراءة الهادفة كنا خير أمة أخرجت للناس في مجال البناء والعطاء والشهود الحضاري.. ذٰلك عندما عرفنا كيف نقرأ، ولماذا نقرأ؟ وكنا نقرأ لنتعلم لا نتعلم لنقرأ، كما هو الحال اليوم، وكان شعار القراءة: القراءة باسم الله الأكرم، بكل ما تحمل تلك القراءة باسم الله من دلالات وأهداف وتوظيف العلم للتنمية والارتقاء، وكان التخوف الدائم من أن تتحول القراءة عن أهدافها في الخير والعدل والسلم والرحمة إلىٰ نوع من البغي الذي تسانده المعرفة، ذٰلك أن الكثير من الإنتاج العلمي اليوم إنما يتمركز في تنمية أشياء الإنسان علىٰ حساب الإنسان، بل الإمكان القول: إنه يتمركز في معظمه علىٰ التكنولوجيا التي تمكّن من الهيمنة والغلبة والسيطرة والتسلط.

فالعلم إن لم يُضبط بمرجعية قيمية وأهداف إنسانية يتحول إلىٰ ظلم وبغي وتفرق وتخلف وكهانات، حتىٰ في المجال الديني، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ

﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١٤﴾﴾ [الشورىٰ]. . لذٰلك كان من دعاء الرسول ﷺ، ومن يسير علىٰ قدم النبوة من بعده: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ**»[1].

فالمشكلة التنموية إذن تكمن في مناهج التعليم، وطرائق التعليم، وسياسة التعليم، ومؤسسات التعليم، ونوعية التعليم، وأهداف التعليم، فملف التعليم وديمومة النظر فيه وتطوير وسائله وإعادة النظر في سياساته وأهدافه، من أهم متطلبات التنمية، أما إذا أصبح التعليم يعاني من غربة الزمان والمكان، ويعيش خلف المجتمع بعيداً عنه وعن مشكلاته، ويحاصر نفسه وحركته ضمن معطيات عقول أنتجت لعصر آخر ومشكلات أخرىٰ مهما كانت متألقة ومبدعة، فلن يحقق نقلة تنموية نوعية. . ومهما تعددت واتسعت الجامعات فلا تخرج عن أن تكون تكراراً للنسخة الواحدة. . والشيء المحزن حقاً أن التخلف في عالمنا اليوم قد يتناسب عكسياً مع زيادة عدد الجامعات وانحسار الأمية!

فإذا ألقينا نظرة علىٰ عدد الجامعات، وعدد الرسائل العلمية، وعدد المجلات المحكّمة، وعدد كليات التربية، وعدد كليات المعلمين، وأعداد الهيئة التدريسية، وكمية الإنفاق الحكومي علىٰ تواضعها، وتزايد عدد الطلبة، والترقي في الوسائل المعينة، وزيادة بيوت الخبرة، والترقي في وسائل الطباعة للكتاب المدرسي والإعلام التربوي والأجهزة المساندة للعملية التعليمية، ومن ثم حاولنا التعرف إلىٰ النواتج والواقع المتخلف البئيس، فقد نصاب بالذهول حقاً، وكأن تلك المواطن التي يفترض فيها أن تطلق الطاقات، وتدرب علىٰ المهارات، وتهيئ مناخ الإبداع، وتبصّر بالمشكلات، وتعالج قضايا الأمة، تحولت لتكون هي مشكلة الأمة. . وبدل أن تساهم بدفع عجلة التنمية واستبانة سبلها تتحول إلىٰ مؤسسات لتكريس التخلف وطرد الخبرات وقتل الإبداع وتحنيط التطلعات، وقد يكون إنجازها الوحيد إيجاد طبقة من أصحاب الألقاب.

---

(١) أخرجه مسلم.

إن علل التعليم والتعلم كثيرة، ومتوضعة، ومساحتها أكبر من أن تستقرأ استقراءً كاملاً في هٰذه العجالة، ولعلنا نقول: إن التعليم الذي يُفترض فيه أن يعالج مشكلات الأمة وإشكاليات الحياة وتطورها ويسهم في تنميتها، انتهت إليه مشكلة الأمة بكل تعقيداتها وتداعياتها، لذٰلك فالعبء ثقيل، ولا يحتاج الإنسان إلىٰ جهد كبير ولا إلىٰ تأمل في العمق البعيد حتىٰ يبصر المشكلة التعليمية، وحسبنا أن ننظر إلىٰ الإنتاج العلمي والتعليمي في مجال تنمية الموارد البشرية وتوفير الاختصاصات المعرفية المطلوبة لنرىٰ أن التعليم في تراجع، فكلما تقدمت وسائله واتسعت مدارسه ومعاهده ازداد تخلف الأمة واشتدت حاجتها إلىٰ (الآخر)!

ولو قمنا بعملية تعداد نسبي لمن يحملون ألقاباً علمية أكاديمية، أو ألقينا نظرة علىٰ حجم الرسائل الجامعية للدراسات العليا في بلد واحد من بلاد العالم الإسلامي الذي يعج بالمال والإمكانات والجامعات، وما انتهىٰ إليه حالها من الشلل وعدم الحراك، لأصبنا بالذهول! ولو حاولنا قراءة عناوين الرسائل وموضوعاتها لما احتجنا كثيراً لإدراك أسباب التخلف الحقيقية، وكيف أن جذورها تكمن في المسألة التعليمية وتغذيها، لتصبح المسألة التعليمية تخلفاً مستداماً.

لقد حققت الألقاب والمناصب الأكاديمية المال والمنصب والسمعة لأصحابها، لٰكنها لم تحقق لأمتها إلا القليل، ولقد منحت الرسائل الجامعية الألقاب لأصحابها، لٰكنها في معظمها لم تشكل حراكاً ثقافياً، أو تنموياً، فهي أشبه، بحجمها وقيمتها، العملة الزائفة؛ هي أحمالٌ وأحجام لٰكنها لا تصرف شيئاً، وكان يكفي عشر معشارها، لو أُدركت أسباب القصور والتخلف وعُرفت مواطن الخلل والتقصير في الجوانب المتعددة، لتحقيق نقلة نوعية للمجتمع والأمة.

نعاود القول: بأن الإشكالية ليست في عدد الجامعات، ولا عدد الرسائل الجامعية، ولا قلة الخريجين، ولا عدد المجلات المحكّمة، ولا عدد كليات التربية وإعداد المعلمين، كما أنها ليست في كمية الإنفاق الحكومي، وإن كان قليلاً بالنسبة لجوانب البذخ والهدر فيما لا ينفع وقد

يضر ويعود على الأمة بالخبال، وإنما الإشكالية في حقيقتها يمكن أن توصف بأنها أزمة ذاتية، أو علة ذاتية، في التعليم ذاته.. هي في الذهنية والمنهجية والنوعية.

صحيح بأن الكثير من العلل الذاتية يجيء ثمرة لإفرازات مجتمعية؛ لأن التعليم ليس منفصلاً عن حياة الأمة وواقعها ومؤسساتها، ابتداءً من الأسرة وانتهاء بالدولة، يحمل أثقالها وأوزانها.. لكن الصحيح أيضاً أن التعليم هو العلاج وسبيل الخروج الوحيد، فإذا حمل التعليم أدواء المجتمع وإصاباته وعجز عن تجاوزها أصبحت الأمة كالغاصِّ بالماء، ذلك أن إصابات المجتمع في سائر المجالات تمثل حالة الغاص بطعام الذي يدفعه ويعالجه بالماء، أما إصابات التعليم وعجزه عن العلاج والتنمية فغصته بالماء نفسه، تلك الغصة التي قد تقضي على حياة صاحبها.

والتفكير المطلوب والملح: كيف يمكن أن تنفلت المسألة التعليمية، وتنفك عن مناخ التخلف، وترتقي إلى مستوى العلاج؟ وهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم نبصر العلل الذاتية للتعليم، ونحاول تخليص التعليم منها، ومن ثم نحصنه ما أمكن ضد تأثير تخلف المجتمع ليتحرك لعلاج مشكلة التخلف حركة الطبيب المحصن بين أصحاب الأمراض السارية.

- من العلل الذاتية للتعليم:

ولعلنا نأتي على ذكر بعض هذه العلل، علها تشكل بعض النوافذ وتبصِّر بالأسباب المنتجة لحالات التخلف.

- وقد يكون في مقدمة هذه الإصابات غياب مراكز البحث العلمي ومراكز الدراسات والمخابر، ومراكز المعلومات، ذلك أن هذه المؤسسات هي التي تنتج المعرفة، وتختبرها، وتجربها، وتتيقن من صدقها، ومن ثم تأتي المدارس والمعاهد والجامعات لتكون مراكز لنشرها وتسويقها وتعليمها.. إن التنمية الحقيقية تبدأ من مراكز البحث العلمي، مراكز الكشف والملاحظة والإبداع والابتكار وإطلاق المواهب والمنافسة بتجاه كشف الحقيقة، التي تطرح الإشكاليات التنموية والمجتمعية والتعليمية، وتستخدم

في إدراكها والإحاطة بعلمها التخصصات والشعب المعرفية المطلوبة كلها، وتخرج بحلول تتحول إلىٰ الجامعات وتنتهي إلىٰ المجتمعات، لترتقي بأدائها، وتبصرها طريقها.

ولا أعتقد أننا أدركنا بعد وظيفة مراكز البحوث.. فعملية إنشائها عندنا ـ وهي هياكل للتوظيف وتسجية الأوقات ـ لا تخرج عن كونها تقليداً (للآخر)، فهي أقرب للمتاحف والمخازن والمجالس والمضافات منها لمراكز البحث العلمي، مع التسليم بأن للمتاحف وظيفة علمية وتعليمية في أنظمة التعليم المتقدمة والتنمية الاجتماعية.

ـ إن التعليم عندنا يتمحور حول التلقين والحفظ وشحذ الذاكرة بعيداً عن التفكر والمقارنة والتمييز وتنمية التفكير، هو تعليم يخرِّج ببغاوات، عقولهم في آذانهم، يساهم بامتداد حياتهم الطفلية، أو يشكل مداً لطفولتهم؛ لأن الذاكرة والحفظ أولىٰ وظائف العقل، والتفكير والمقايسة والمقارنة أعلىٰ مراتب التفكير، فالإصرار علىٰ الحفظ والذاكرة يعني التوقف عند أولىٰ مراتب العقل، وعائقاً يساهم بطرد أصحاب العقل والتفكير، وبذٰلك ينقلب التعليم من حل إلىٰ مشكلة.

ـ كما أن واقع التعليم عندنا يقوم علىٰ التكديس والحشو والتقليد والدوران في عقل السابق، بعيداً عن تنمية روح الإبداع والكشف والملاحظة والتجربة والتبصر واكتشاف الخطأ، فكيف والحالة هٰذه يمكن للتعليم أن يسهم بعملية التنمية، إن لم نقل ينمي التخلف؟

ـ وكيان التعليم عندنا في كثير من أحواله يقوم علىٰ النقل والتكديس والاستيراد والارتهان والتبعية والتقليد، بعيداً عن بناء القدرة علىٰ الاستنبات وبناء الشخصية الاستقلالية.

ـ والتعليم عندنا ما يزال يتجاهل أهمية التخصص وتقسيم العمل وتنمية التخصص واحترام التخصص وتقدير الخبرة.. ما يزال صاحب الحماس والصوت الأعلىٰ والشخصية المنبرية هو الشخص المميز والمعلم المميز في المدرسة والجامعة والمجتمع.. والطالب الأخرس الأطرش

الأحفظ الساكن القابل بكل ما يلقىٰ إليه دون نقاش أو حوار أو استفهام هو الطالب المميز، فكيف يسهم هٰذا الطالب، وذٰلك المدرس في عملية التنمية والارتقاء؟

بل لعلنا نقول، بكل أسف: إن واقعنا يستهين بالخبرة والتخصص، فكم من المتخصصين في عالمنا الإسلامي، وفي نطاق العاملين للإسلام، في الطب والهندسة والكيمياء والعلوم، بكل أنواعها، غادروا تخصصاتهم ليصبحوا خطباء ووعاظ، دون أن يؤهلوا لذٰلك، وهم بذٰلك يقدمون النماذج الرديئة للاستهانة بالمعرفة والتخصص العلمي أمام الجيل، ويعلنون عن عجزهم في السياق العلمي وجعل المعرفة في خدمة أهداف أمتهم، ليتحولوا إلىٰ إيقاعات من العويل والبكاء علىٰ الأمة التي شيعوها إلىٰ المقابر.

- والسياسات التعليمية والمناهج هي أقرب للشعارات والرغبات، بعيداً عن الخطط والبرامج، التي تستجيب لحاجات الأمة، وتبصِّر بكيفية التعامل مع مشكلاتها وفهم معادلاتها الاجتماعية والتطورات الإقليمية والعالمية من حولنا.

حتىٰ مناهج العلوم الشرعية، التي تعتبر أم العلوم وحاديها بشكل عام، والمفترض فيها بعد هٰذا الرصيد والتجارب والتاريخ والمخزون التراثي، فإنها تقوم في معظمها علىٰ التلقين والحفظ بعيداً عن تنمية الشخصية وبناء روح المبادرة والاستقلال والاجتهاد.. إنها تتمحور، إلىٰ حدٍّ بعيد، حول حفظ النص والحديث عن عظمته ودوره في نقل المجتمعات وتنميتها والارتقاء بها، بعيداً عن الحديث عن فهم الاجتهاد في تنزيله وكيفية تطبيق النص وإعماله في واقع الحياة، وبذٰلك ينتهي الطالب إلىٰ نوع من الفصام الخطير، الذي يؤدي للعطالة إن لم يؤد إلىٰ الارتكاس، بالنسبة للعاجز عن التمييز بين الصورة والحقيقة، ويرتسم أمامه السؤال الكبير: أين فعل هٰذه النصوص في واقع الأمة البائس المتخلف؟

حتىٰ دراسة السيرة النبوية، وعظمة فعل القيم الإسلامية في حياة

الناس، لا يخرج عن ذٰلك، وكأن هٰذه العلوم أصبحت للتبرك والخروج من العهدة الشرعية.

- وفي الوقت الذي يقوم فيه التعليم في الدول المتقدمة علىٰ التدريب وتنمية المهارات، ويرتقي بالعلوم الإنسانية والاجتماعية النظرية في أصلها إلىٰ المجالات التطبيقية، حيث لم يعد يقتصر التدريب والتطبيق وتنمية المهارات علىٰ العلوم التجريبية، نرىٰ في واقعنا تحول العلوم التجريبية إلىٰ معارف نظرية وتجريدات ذهنية.

- وقد يتحول التعليم بشكل مباشر أو غير مباشر إلىٰ طرد الخبرات وتهجير الكفاءات المتميزة عندما يضيق بها ولا يتيح لها مناخ النمو والامتداد، ولا يوفر لها مراكز البحوث والدراسات، ولا يمنحها قيمتها الاجتماعية.. وبدل أن تكون الخبرات والمعارف والتخصصات والبحوث سبيلاً للخروج من نفق التخلف وإحداث التنمية تحاول هي الهجرة والخروج من مجتمعات التخلف.. وعندما لا يحترم الاختصاص، ولا تقدر المعرفة، ولا يُعرف للخبراء حقهم، فمن الطبيعي أن يهجروا منابر العلم والمعرفة، ويتأسفوا علىٰ سنوات عمرهم، ويتحولوا إلىٰ شخصيات منبرية تخاطب الجماهير والعامة، وبذٰلك يصيرون أدواتاً لتكريس التخلف والمساهمة برحلة التيه والضياع وندب الحظ علىٰ الإنفاق علىٰ مؤسسات التعليم العقيم التي لا تنجب.

وطالما أن التعليم يفتقد شحذ الذهن وإثارة الفاعلية وتنمية المهارات وبناء الشخصية الاستقلالية وتأسيس قيم الحرية واستشعار المسؤولية وتأصيل قيم الشورىٰ والحوار والمثاقفة والتدريب علىٰ النظر والاجتهاد والإبداع، فسوف يبقىٰ خارج الحياة، ويتحول من حلٍّ إلىٰ مشكلة، ويصبح عبئاً علىٰ الأمة، يستنزف مواردها المالية، ويعطل طاقاتها البشرية.

وما لم ندرك أن الاستبداد بكل أشكاله هو ثمرة التخلف، أو هو التخلف حقيقة، وعدو التنمية بكل أبعادها، فسوف نبقىٰ نراوح في أماكننا، ونقطع أحذيتنا، ونتوهم بأننا نتقدم ونقطع المسافات صوب أهدافنا.

٤ - شيوع عقلية الاستبداد:

وفي تقديري أن علة العلل، في موضوع فشل مشروعات التنمية واتساع فجوة التخلف وعجز مؤسسات التعليم عن تقديم الحل، هي عقلية الاستبداد بشكل عام، والاستبداد السياسي بشكل خاص.. ولا أقصد بذلك الاستبداد السياسي الذي تمارسه بعض السلطات الحاكمة والمتسلطة في العالم الإسلامي والعالم، وحتىٰ المعارضة، وإنما سيطرة مناخ الاستبداد السياسي والاجتماعي والتربوي والتعليمي والإداري والأسري، ذلك أن الإشكالية في ذهنية الاستبداد، وإن كان الاستبداد السياسي أكثر ظهوراً، وأعظم تأثيراً، وأشمل مساحة، وأشد أثراً علىٰ سائر الأنشطة الحياتية.

ونستطيع القول: إن شيوع الاستبداد، وانعدام الحرية، وغياب تكافؤ الفرص، وتقديم أهل الثقة والولاء والحماس علىٰ أهل الخبرة والاختصاص، هي التجسيد العملي لذهنية التخلف، والتمظهر الواضح لمقوماته، فالتخلف من لوازمه الاستبداد، والاستبداد من لوازم التخلف؛ ولا يستبد عملياً إلا متخلف يعاني من عقدة النقص، ولا يختار مؤسسات الاستبداد وينتهي إليها إلّا المتخلف، يستبد ليستر عورته؛ فلا يتخلف إلا مستبد، لعجزه عن إدراك الأمور والإحاطة بها، وحقده علىٰ المتميزين ورغبة في الثأر منهم.

والإنسان السوي، المفكر المتبصر العالم المثقف، لا يستطيع الاستبداد ولا يحسنه.. والمستبد يحقد بطبيعة تشكيله علىٰ كل متعلم ومتخصص ومفكر ومثقف وعالم وفهيم، وقد تصل به الأمور إلىٰ التصور بأن العلم والمعرفة والتخصص أعداء وجوده واستمراره وقيادته.. ولعل الكثير من الاستبداد يورثه الحقد علىٰ الآخرين، ومحاولة التعويض بالسلطة والمال لتغطية مركب النقص الذي يعاني منه المستبد.

وجماع القول: بأن الاستبداد أعلىٰ أنواع التخلف، وهو نقيض التنمية والنهوض.

فالمستبد هو المتخلف في كل شيء إلا في تنمية وتوفير الأدوات

والأساليب والفنون والتكنولوجيا المتقدمة، التي تمكِّن له من الاستبداد والتجسس علىٰ خصومه.. إنه متقدم في تنمية وسائل التعذيب والهيمنة والتجسس والتمكين للاستبداد؛ ويأتي في ذٰلك في الطليعة من الدول المتقدمة.

لذٰلك، وفي هٰذا المناخ الرهيب الرعيب، سوف يتحول التعليم ومؤسساته إلىٰ مواقع خلفية، تنعدم فيها الحرية، وتقتل منها روح المبادرة والإبداع والتدريب وتشكيل المهارات، ويسودها التحميد والتمجيد والتظاهر لتأكيد الولاء.. وقد لا نستغرب في هٰذا المناخ أن تتحول المدارس والجامعات إلىٰ أبواق للسلطان، تمارس رجع الصدىٰ لعبقريته، وتصبح أقرب لممارسة الوقيعة وإفساد الضمائر والتقاط العجزة والفاشلين، واستغلال أحقادهم وعقد فشلهم وتعويضهم بإغرائهم بالانخراط في مؤسسات الاستبداد للتسلط علىٰ الناس.

ولعل من الأمور الطريفة هنا أن نذكر أن بعض زعماء الاستبداد السياسي زار إحدىٰ الجامعات، وجُمع له الطلبة ليمارسوا الهتافات لعبقريته وإنجازاته، وليصفقوا لزعامته، فما كان منه إلا أن أعلن عن أعظم الإنجازات الجامعية، وهي تنجيح الراسبين للعام الذي كانت فيه الزيارة! فكيف لمثل هٰذا التعليم أن يساهم بالتنمية، وكيف لمثل هٰؤلاء المتعلمين أن يقودوا عملية التنمية؟

وليس ذٰلك فقط، وإنما الإقدام علىٰ اقتحام التقاليد الجامعية وكسر الموازين والمعايير العلمية، وخرق شروط القبول وتجاوز معدلاته، وإدخال مجموعات من الموالين، تحت مسوغات محزنة، وذٰلك بإضافة درجات إلىٰ مجاميعهم بحجة انشغالهم بالنضال الوطني؛ هٰذا عدا عن المداخلات والتهديدات بضرورة نجاح هٰؤلاء الأبطال القوميين! ليقوموا بخدمة بلدهم وتنميتها.

وقد لا تكون هٰذه الممارسات مستهجنة في مناخ الاستبداد والتمكين له.. وإذا أجرينا مسحاً سريعاً واستقراءً تاريخياً، نجد أن معظم المستبدين

كانوا من المتخلفين والفاشلين، علمياً ودراسياً، والحاقدين علىٰ كل ناجح ومتميز.

نعود إلىٰ القول: إن جرثومة التخلف هي في الاستبداد، بكل أشكاله، ولا أدل علىٰ ذلك من أن الكثير من الطلبة الذين يفلتون من مناخ الاستبداد ويذهبون لمتابعة دراستهم في مناخ الحرية ومؤسساته العلمية يكونون في مقدمة الطلاب، تفوقاً وإبداعاً وتميزاً.. فالمشكلة ليست في الكفاءات وإنما في مناخ إعاقتها ووسائل قتلها.

ونعاود التأكيد: أن البناء التنموي الذي تتطلع الأمة إليه لا بد أن يرتكز إلىٰ المعرفة والعلم، وأن ينفك من واقع التخلف، وأن يتحول بالأمة من عملية الإحساس بإشكالية التخلف إلىٰ محاولة إدراك أبعادها، ودراسة الأسباب المنشئة لها، وتحديد الموقع المسؤول عن استمرارها، والدعوة للنظر في كيفية التعامل معها، ووضع البرامج والخطط لردم فجوة التخلف ومعالجتها، والتأكيد أن التعليم هو سبيل الخروج ولا سبيل سواه، وأن عجز التعليم عن العطاء إنما هو لأسباب خارجة عنه، فلا مناص من النظر فيها ومعالجتها.

ذلك أن معظم المفكرين والباحثين والمنظرين يرون أن إشكالية التنمية في العالم الإسلامي والعالم تكمن في نظام التعليم وآليات التربية والتنشئة، فالمسألة تكاد تكون محسومة، لكن المشكلة ـ فيما نرىٰ ـ أن واقع التعليم وآلياته وسياساته هو ثمرة وإفراز لذهنية الاستبداد، الذي يشكل قمة التخلف وأساسه، لكن هٰذا لا يمنع من أن نقول:

إن فساد العملية التعليمية هو الذي أورث ذهنية الاستبداد، فهو مقدمة ونتيجة في الوقت نفسه.. ويبقىٰ التعليم والتربية هو التنمية.

ومهما يكن من أمر، فإن المؤسسات المعرفية عامة، والسياسات التعليمية الهادئة المبصرة، قادرة علىٰ عزل مواقع الاستبداد وأثرها عن ضمير الأمة.. وفي تاريخنا الممتد الكثير من فترات التخلف، التي كانت تمثل تحدياً واستفزازاً، استطاعت مؤسسات التربية والتعليم أن تحوله إلىٰ أداة

لإيقاظ الأمة وشحذ فاعليتها، وجمع طاقاتها، ودفعها إلىٰ التجاوز والنهوض.

لقد كان لمؤسسات التعليم تاريخياً الدور الأساس في عمليات النهوض.

والله المستعان.



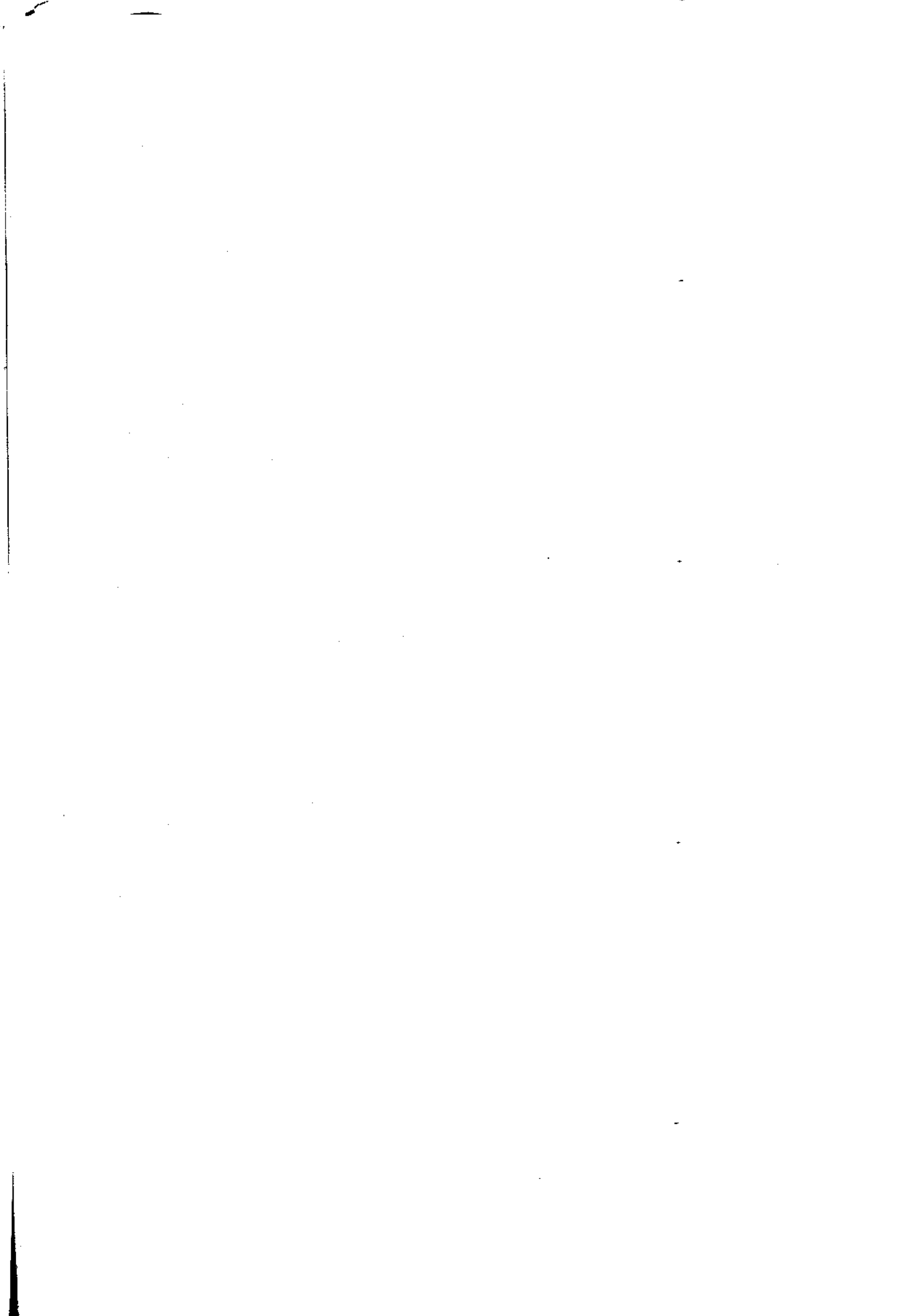
الفهرس

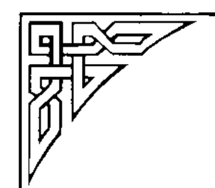
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

□ □ □ □ □ □

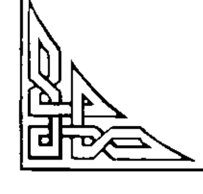
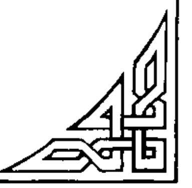
٤١٠٩/٢١

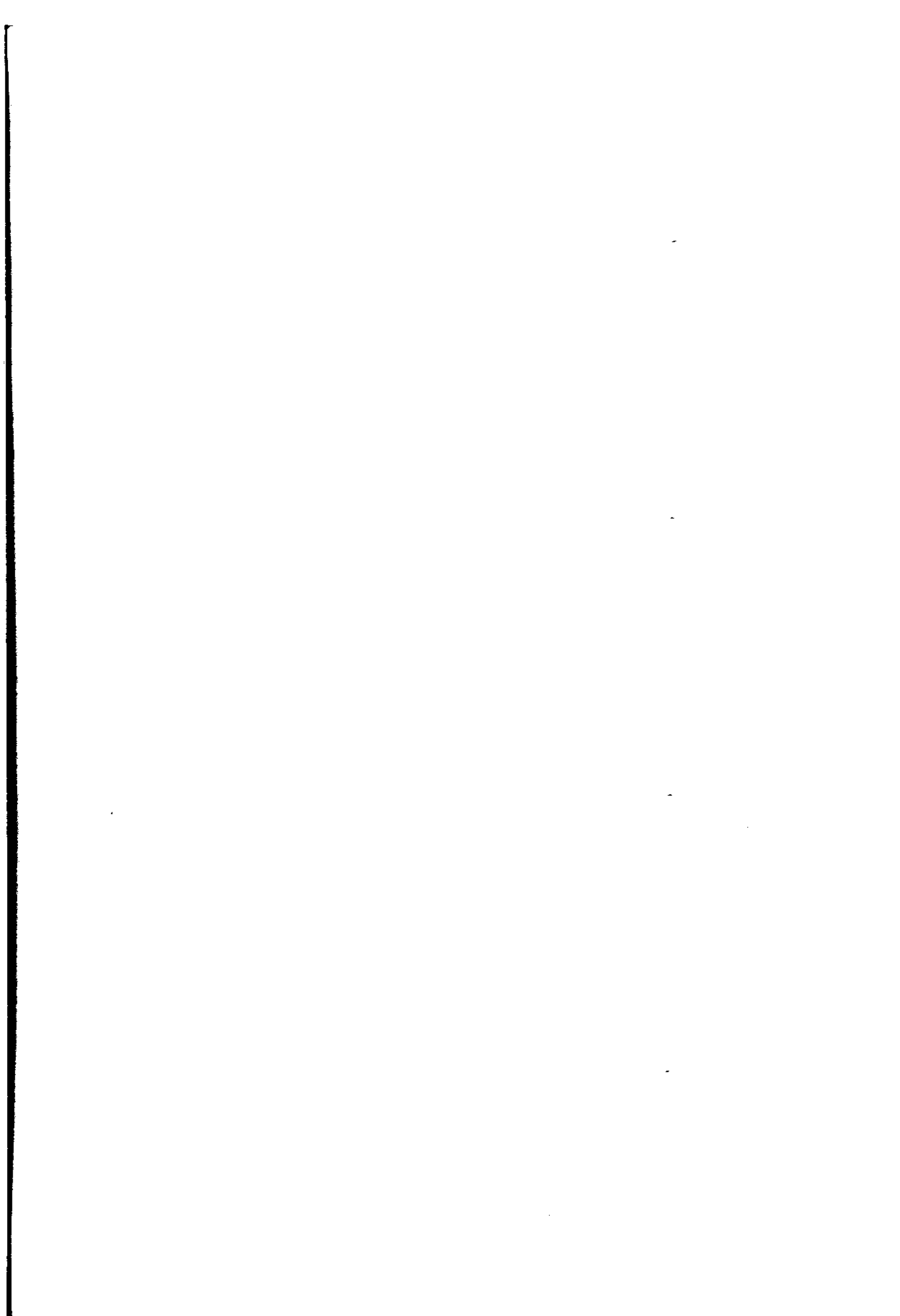


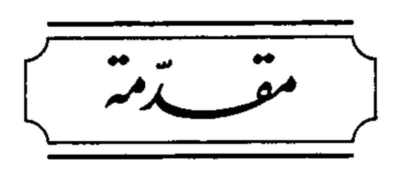



نحو فهم متجدد

من فقه الحالة





مقدمة

الحمد لله القائل: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة].

والصلاة والسلام على الرسول القدوة، معلم الناس الخير، الذي جعل خيرية الإنسان منوطة بالفقه في الدين، كما بيّن أن الفقه بالدين بشارة خير للإنسان، فقال: «**مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[1].

وَبَعْد:

الإشكالية الكبيرة التي لا يزال يعاني منها العقل المسلم، أو الواقع الإسلامي بشكل عام، تكمن إلى حد بعيد ـ فيما نرى ـ في عدم إدراك مفهوم الدين بأبعاده المعرفية والثقافية (الفقه بالدين)، على الرغم من المساحات الكبيرة التي تحتلها كليات الشريعة والدراسات الإسلامية على الساحة الثقافية والأكاديمية، والأعداد الغفيرة من الخريجين، والعناوين والألقاب الكبيرة التي تجاوزت في انتشارها وشهرتها أسماء أصحابها، حتى أن الكثير منهم أصبح يعيش عليها أكثر من اعتزازه بعطائه العلمي، وعلى الرغم أيضاً من أن كتب الفقه التشريعي تملأ مكتباتنا العامة والخاصة.

إن وعي وإدراك الأبعاد الغائبة للفقه بالدين، والتبصر بفقه التنزيل للأحكام على واقع الناس، بحسب استطاعاتهم، وتبدلها بحسب الأحوال التي يمرون بها، وتحديد ما يلائمها من الأحكام في كل مرحلة، وكل

(١) أخرجه البخاري.

حالة، هو الفقه الحقيقي بالدين.. وليس الفقه بالدين ينتهي عند حفظ الأحكام الشرعية، والقدرة علىٰ استحضارها، بما يمكن أن نسميه حملاً للفقه، وليس فقهاً، فالرسول ﷺ يقول: «**رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيسَ بِفَقِيهٍ**»[1].

ذٰلك أن حفظ الأحكام الفقهية، علىٰ أهميته وضرورته، إذا لم يترافق بفقه الحال التي عليها الناس وما يلائمها من الأحكام، يصبح عبئاً علىٰ الأمة، يثقل كاهلها، ويحتل ذاكرتها، ولٰكنه لا يحل مشكلاتها.

إن فقه الإنسان محل التكليف، وفهم المجتمع، وفهم الواقع محل التنزيل (فهم محل الحكم الشرعي والتقدير الدقيق لاستطاعته في كل مراحله وأحواله) لا يقل أهمية عن فقه الحكم الشرعي، إن لم نقل: يتجاوزه، ذٰلك أن حفظ الحكم الشرعي يعتبر في نهاية المطاف من الوسائل المطلوبة لتحقيق الغايات المقصودة، فإن عجزنا عن إدراك الغايات والمقاصد، وتوقفنا عند حدود حفظ الأحكام، فقد سقطنا في الرؤية النصفية، التي تحكم الكثير من حياتنا الثقافية ومؤسساتنا العلمية والأكاديمية، حيث تنصرف الجهود جميعاً إلىٰ حفظ النص، ونقل النص، وتحقيق النص، وتوثيق النص، والتدليل علىٰ خلود النص، وعظمة النص... إلخ، وتتضاءل الجهود، أو تكاد تنعدم، عن التفكير والفقه بإعمال النص في واقع الناس بحسب حالاتهم.

وفقه إعمال النص لا يتحقق إلا بإدراك وفقه الواقع بكل تكويناته وتعقيداته ومتغيراته.. وهٰذا العلم بالواقع، وإدراكه لا يتأتىٰ إلا بتوفير عدة اختصاصات في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، تتضافر جميعاً لتقدير الحال الذي عليه الناس بدقة، ومن ثم يتم النظر في هٰذه الحال واختيار ما يلائمها من الأحكام الشرعية التي تنير لها الطريق وتحكم مسالكها وترتقي بها إلىٰ حالة الاكتمال والكمال.

ولعلنا نفهم من قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾،

---

(١) أخرجه الترمذي.

أن النفرة هنا هي نفرة تخصصية، لأنها فرقة من كل طائفة وليست نفرة كل الطائفة تضطلع بالفروض الكفائية وتقوم بدراسة ميدانية للواقع، والعودة بعلم ذٰلك الواقع وحاجاته وحالاته ومعطياته لتكون دليلاً لتنزيل نوع الحكم الشرعي الملائم لهٰذا الواقع، وتحقيق الحذر والوقاية الحضارية للأمة: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة].

وفي اعتقادي ـ والله أعلم ـ أنه طالما أن الأمة علىٰ مستوىٰ الفقه بالدين لا تقيم وزناً للفقه الاجتماعي، والفقه الاقتصادي، والفقه التربوي، والفقه التنموي. . . إلخ، الذي يعتبر من ركائز مفهوم الدين في الإسلام، وتقصر مفهوم الفقه علىٰ حفظ الأحكام الشرعية، ولا تزال تعتبر أن المجتمعات ذات بعد واحد، ويكفي لها الرؤية الأحادية، فسوف يسلمها فشل إلىٰ فشل، حتىٰ ولو كانت تمتلك النص السماوي الخالد، ذٰلك أنها تمتلك النص وتعجز عن آليات تنزيله علىٰ واقع الناس، وكيفيات التعامل معه، أو تتعسف في تنزيله، بسبب غياب «فقه الحالة» التي عليها الناس.

إن المعرفة بفقه الحكم الشرعي والجهل بالحال التي عليها الناس يؤدي إلىٰ التطبيق الأعشىٰ للحكم، كما يؤدي إلىٰ الخلط بين عملية الإسقاط وفقه التنزيل، ذٰلك أن الإسقاط هو معرفة الحكم وعدم معرفة أحوال الناس، بحيث تُتجاوز قراءةُ أحوال الناس، الأمر الذي يقود إلىٰ اعتبار أفراد المجتمع، بكل جنوحهم وأخطائهم وأحوالهم، بنفس المستوىٰ والحال التي خُوطب بها خيرُ القرون، بالأحكام الشرعية، دون اعتبار للتدرج والاستطاعات وما مروا به من حالات، ودون الالتفات إلىٰ واقع المجتمع وما يلائمه من أحكام في هٰذه المرحلة، أو هٰذه الحالة، وكيفية الترقي به حتىٰ يصل إلىٰ مستوىٰ أعلىٰ وأحكام أخرىٰ ملائمة لما وصل إليه الحال.

أما فقه التنزيل، فيقتضي الأمر معرفة الحالة وما يلائمها من الأحكام الشرعية، وهٰذا لا يعني تقطيع الصورة الفقهيه ولا الانتقاء منها، بقدر ما يعني «فقه الحالة» وما يلائمها، وكيفيات الارتقاء بها، لتكون محلاً للأحكام الشرعية.

ولعلنا نقول: بأن الوحي الإلٰهي كان يتنزل وفق الحالات التي عليها الناس طيلة فترة بناء الأنموذج، ويقدم لهم الحلول والأحكام للمشكلات التي تعترضهم لمعالجتها، وكأن مشكلات الناس هي التي تستدعي تنزيل الأحكام المناسبة لها، المبيّنة لكيفية علاجها؛ ويتضح هٰذا جلياً في ما اصطلح علىٰ تسميته «بأسباب النزول»، التي هي أشبه ما تكون بوسائل معينة علىٰ تنزيل الأحكام علىٰ واقع الناس.. وكلٌّ بقدر الله.

لذٰلك، فإن غياب «فقه الحالة» التي لا تتوفر إلا باستكمال التخصصات في الشعب المعرفية التي تعين علىٰ تحديدها، يؤدي إلىٰ الكثير من التعسف في التفسير والتأويل والتعارض والترجيح، كما يؤدي في كثير من الأحيان إلىٰ توهم التعارض الذي يقتضي إعمال النسخ والإلغاء، وذٰلك راجع إلىٰ عدم إدراك الحكم أو ما يصطلح علىٰ تسميته «فقه الحالة» وتنوع الحالات وما يتطلبه ذٰلك من معالجة وأحكام.

إضافة إلىٰ أن «فقه الحالة» يحل لنا الكثير من الإشكاليات والاختناقات التي قد نمر بها، ويخلصنا من كثير من التخلف والعجز والتخاذل، والإحباطات، حيث لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ويمكننا من تحديد مواقع الاقتداء من مسيرة السيرة النبوية وكيفية تجسيد الأحكام أو تنزيل الأحكام علىٰ حياة الناس.

إن غياب «فقه الحالة» وإسقاط الأحكام الشرعية بعيداً عن هٰذا الفقه، سوف يوقعنا بالكثير من المجازفات والفلسفات، ويلحق بنا الكثير من الإصابات باسم تطبيق الأحكام الشرعية.. ولنتصور كم هي الحالات بين قوله تعالىٰ: في حالات الفتنة والاستضعاف والإكراه: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، وبين قوله تعالىٰ في حالات القوة والتمكين: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٣].

كيف نسقط هٰذا الحكم وهٰذا التكليف علىٰ حالة لا يأمن المسلم فيها علىٰ نفسه من الفتنة؟ فذٰلك فهم أو فقه لا يقول به شرع ولا عقل.

إن «فقه الحالة»، إلىٰ جانب فقه الحكم الشرعي، سوف يمنحنا الكثير

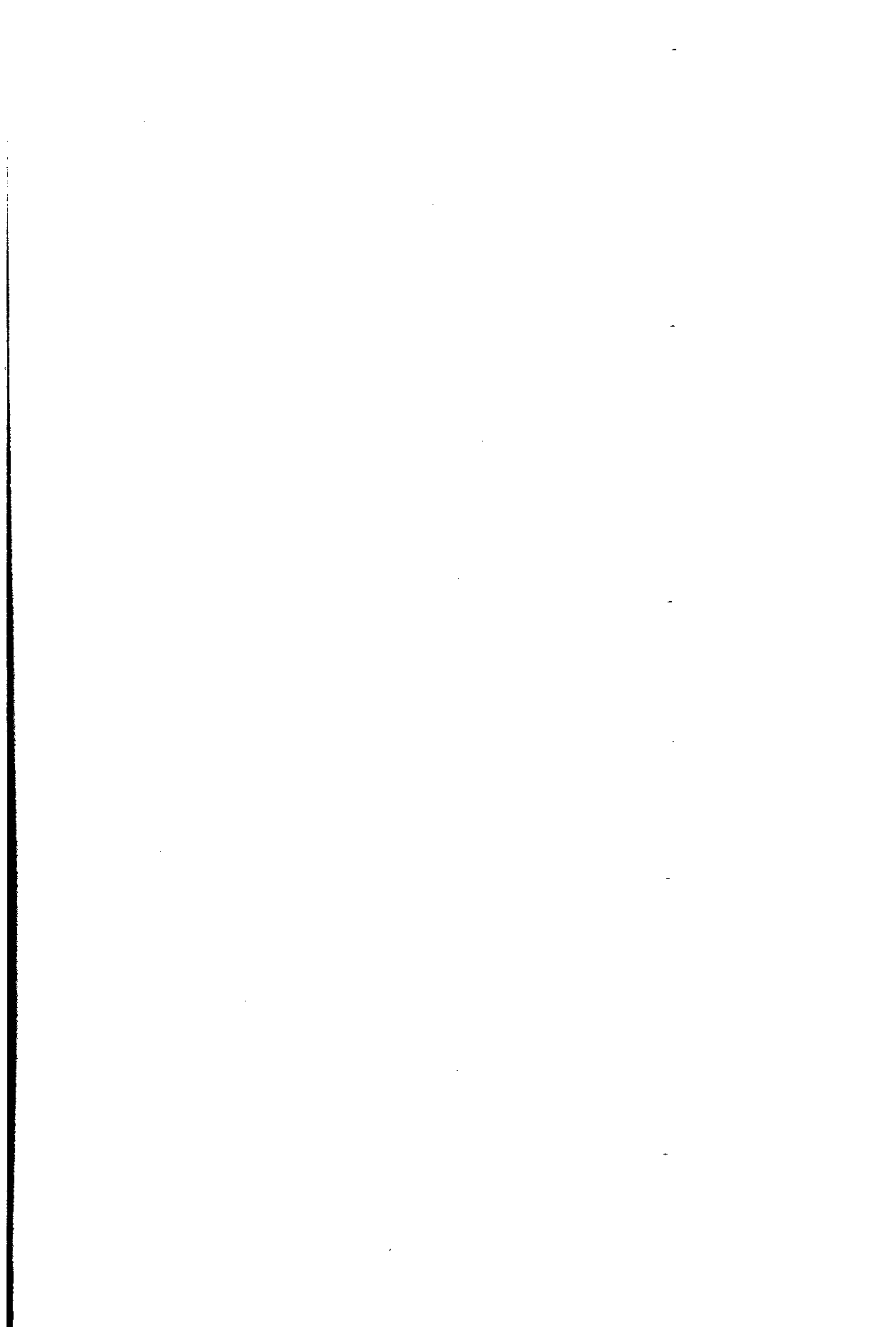
من الآفاق في مجال التخصص المعرفي، والاجتهاد الفكري، ومحاولات الإصلاح والتغيير، في المجالات الإنسانية، والتنمية البشرية، والمرأة، ويعيدنا إلىٰ التوغل داخل المجتمعات، وتقديم ما يلائمها من الأحكام الشرعية، مع إيماننا الكامل أن «فقه الحالة» لا ينافي اعتقادنا بالأحكام جميعها، والعمل علىٰ توفير الاستطاعات لاستدراكها، حتىٰ ولو لم يتوفر المحل في مرحلة لها جميعاً، ذٰلك أن الإسلام يبدأ مع الإنسان من الحال الذي هو عليه، ويترقىٰ باستطاعته، بالإسلام نفسه، حتىٰ يصل إلىٰ مرحلة الكمال والاكتمال.. وأقدار التدين، كما هو معلوم عقلاً وشرعاً وواقعاً، في صعود وهبوط، ولكل حالة حكمها واجتهادها وفقهها.

وبعد:

فهٰذه اجتهادات فكرية، وأفكار وثقافة فقهية، لا يدعىٰ لها الصواب، كُتبت في أوقات متعددة، ويشفع لها أنها تجمعها رؤية واحدة، ويستوعبها إطار واحد، وإن تنوعت حقولها وأدواتها، لعلها تساهم بفهم متجدد للقيم الإسلامية، وكيفية التعامل معها، ووضع الخطط والبرامج التي تقود حركة الأمة، الأمر الذي لا يتأتىٰ إلا بالنفرة للاختصاص في الشعب المعرفية، وتقديم الحلول للمشكلات، انطلاقاً من قيم الوحي، في نوازل السلم والحرب، ورد الأمور إلىٰ أهل الاختصاص لينظروا فيها، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ...﴾ [النساء: ٨٣]، وبذٰلك نتجاوز مرحلة الإذاعة، والإشاعة، والشعار، ونتحول إلىٰ وضع الفقه المناسب لحال الأمة وحركتها.

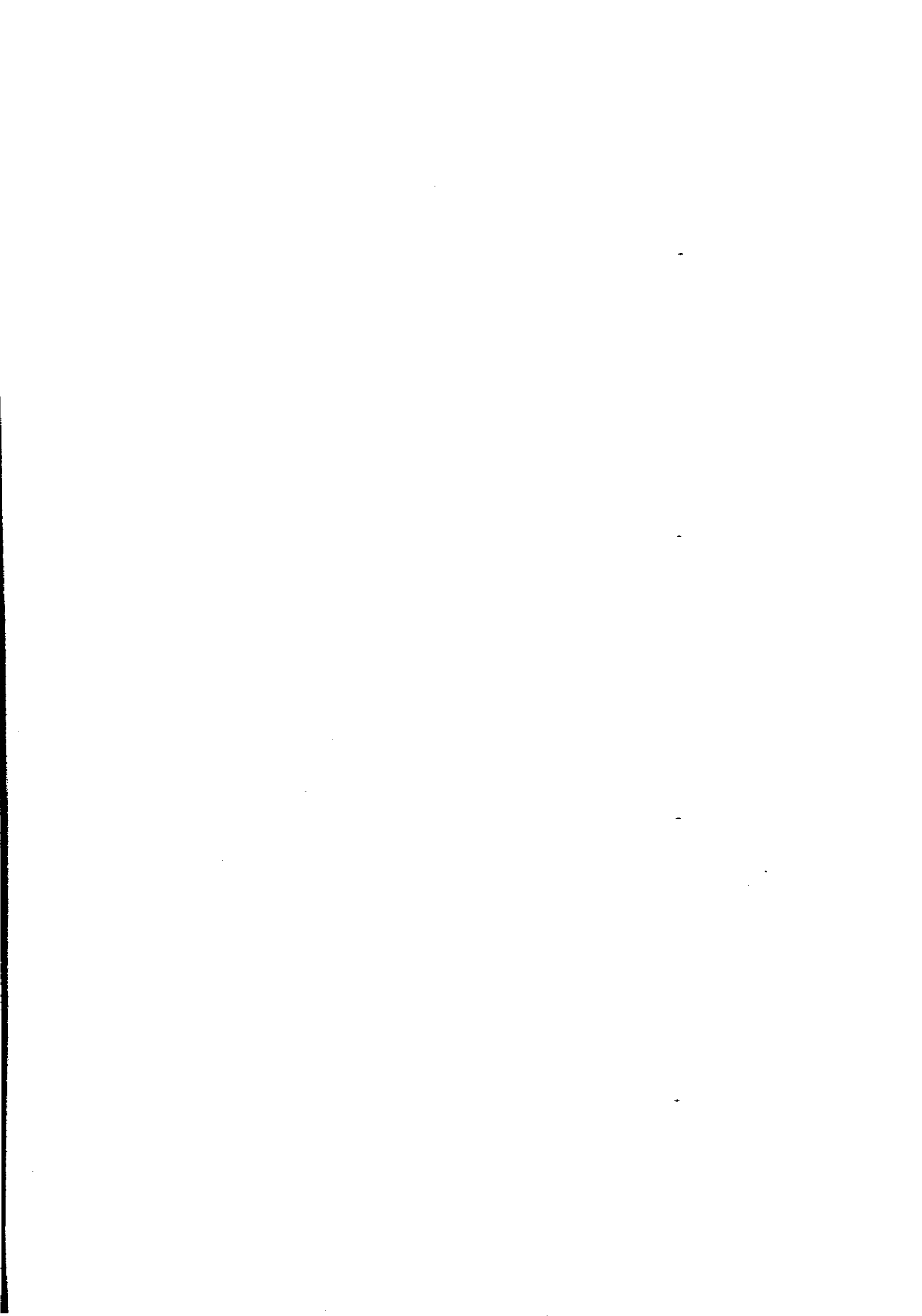
ولله الأمر من قبل ومن بعد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



مِن فقهِ الحَالة

٤١١٩/٢٢



جعل الله سبحانه وتعالىٰ معرفة الوحي، والإيمان بالقرآن، سبيل الهداية إلىٰ الرشد واكتمال العقل، فقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴿٢﴾﴾ [الجن].

ووهب الإنسان العقل، وجعله وسيلة التحري والمقارنة والملاحظة والتجربة والاستدلال، للوصول إلىٰ الإيمان بالله، الذي يعني غاية الكمال والرشاد، قال تعالىٰ: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ﴿١٤﴾﴾ [الجن].

كما جعل إبلاغ وحي الله إلىٰ البشر وترشيد سلوكهم بتعاليمه والدعوة إلىٰ ذٰلك، طريق الرشاد، وسبيل النجاة في الدنيا والآخرة، فقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾ [الجن].

وبعث الرسول ﷺ بالحقيقة السمحة، ليصوب مسيرة الإنسانية، ويبلغ بها رشدها: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فحال ﷺ دون مسالك التعنت والغلو والتكلف، الذي يؤدي إلىٰ غياب التوازن وانضباط النسب، والوقوع في الكفر والفسوق والعصيان، والجهالة في التعامل مع الذات و(الآخر).. وبلغ بأصحابه الأنموذج، مرحلة الرشد والكمال، قال تعالىٰ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ [الحجرات].

فكان استدعاء هٰذا الأنموذج بمرجعياته وكمالاته، هو السبيل في كل حين لإعادة بناء النخبة، عقل الأمة ودليلها إلىٰ الرشد، وترشيد حركة العمل الإسلامي، وتوسيع دوائر الطائفة القائمة علىٰ الحق، واستنباتها والبلوغ بها

جميع مساحات الحياة وآفاقها المتعددة، لتشكل من جديد الأنموذج المثير للاقتداء، وتجسّد معاني الإسلام في حياتها، وتبرهن علىٰ خلوده وقدرته علىٰ الإنتاج العملي في كل زمان ومكان، كما تسهم في استرداد دور الأمة المسلمة، وبعث فاعليتها، لتؤدي رسالتها في الشهادة والقيادة وتحقيق إنسانية الإنسان، واستنقاذ البشرية من أزماتها المتلاحقة، وفك قيود التقليد، ورفع الإكراه والتسلط، وإطلاق العقل لتحري الصواب واستبانة الرشد من الغي: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ [البقرة:٢٥٦]، وتصويب معايير النظر للأشياء والأفعال والحكم عليها، مهتدية في ذٰلك بقيمها التي تشكل مرجعيتها، وتتجلىٰ في تجربتها الإنسانية التاريخية.

تساؤلات حول مواطن الخلل:

ولعل السؤال الكبير الذي يبقىٰ مطروحاً باستمرار: هل بلغ العمل الإسلامي مبتغاه، وحقق أهدافه؟ وهل عرف العاملون للإسلام كيف يتعاملون مع القيم الإسلامية، وعرفوا كيف ينزلونها علىٰ واقع الناس، بحسب الاستطاعات المتوفرة والظروف المحيطة، علىٰ مستوىٰ الفرد والمؤسسة والأمة والدولة؟ أم أن هناك الكثير من الإصابات والإخفاقات والإحباطات، قد يكون سببَها سوء التقدير للاستطاعة، أو للظروف المحيطة، أو للاثنين معاً، أو سوء الفقه للقيم الإسلامية، أو سوء الفقه للواقع محل الحكم والتنزيل، والانحباس ضمن بعض المحفوظات والاجتهادات الفقهية لعصر آخر، يختلف في كثير من مشكلاته وظروفه وإمكاناته؟

وهل الفشل والإخفاق كان كلياً، بمعنىٰ أن العمل الإسلامي لم يحقق شيئاً يذكر من طموحاته وأهدافه، وأنه كان خارج الحياة والمجتمع، وانسحب وعزل نفسه عن التأثير في الأمة؟ أم أنه حقق بعض أهدافه، وأخفق في بعضها الآخر؟ وهل أفادته هٰذه العزلة، وحققت الغرض عند من يراها، فكانت سبباً في النمو الذاتي وتوفير الجهود والإمكانات لتحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية، والحماية من التأثير الاجتماعي، وإعادة التأهيل والتدريب علىٰ المعاني الإسلامية؟ وهل ربح العاملون أنفسهم بذٰلك وخسروا

مجتمعاتهم؟ أم أن هٰذه العزلة فتحت الباب علىٰ مصراعيه لكثير من الأمراض والإصابات، ولم تورث إلا الانغلاق والتعصب والتشرذم والتحزب والعجب بالنفس، والتعالي علىٰ الناس، وتضييق مفهوم الأخوة الشامل، وقصور الرؤية الفقهية عن الإحاطة بقضايا الأمة، وسبباً في تشكيل أجسام منفصلة عن الأمة يسهل اختراقها وضربها ومحاصرتها والكيد لها والإيقاع بينها، وسبباً في إغلاق أقنية الحوار والتواصل بينها، ليصبح بأسها بينها شديداً؟

وعلىٰ الجملة: هل حصلت بعض الإصابات والإخفاقات للعمل، وتحققت بعض النتائج، فجاءت الحسنات لتذهب السيئات، وتستر السوءات، أم أن مشروعات العمل الإسلامي فشلت بإطلاق، علىٰ مستوىٰ الفرد، والمجتمع، والأمة، والدولة؟

هل استطاع العمل الإسلامي أن يؤسس نماذج مثيرة للاقتداء، أم وُظِّف ليكون في خدمة أفراد بدل أن يكون الأفراد في خدمته؟ هل استطاع أن يؤسس عملاً متميزاً عن الواقع الذي يعيشه الناس، حتىٰ يتمكن من الارتقاء بهم إلىٰ مستوىٰ الإسلام، أم أنه حمل نفس الإصابات والأمراض، ولم يختلف عن الآخرين إلا بالعناوين، بينما يلتقي معهم بالمضامين؟

هل دليل النجاح وتحقيق الهدف ومعياره هو الوصول إلىٰ إقامة الدولة بشتىٰ الوسائل، علماً بأن الدولة بحد ذاتها لا تخرج عن أن تكون وسيلة للعمل للإسلام وليست هدفاً بحد ذاتها؟ وهل إقامة الدولة بدون شروطها ومقوماتها نجاح أم بدء الارتكاس والسقوط إلىٰ الهاوية، كحال الكثير من المبادئ والأحزاب والجماعات التي كانت الدولة إسقاطاً لها وسقوطاً لمبادئها، علىٰ مستوىٰ الإنسان والأرض والأمة؟

لا شك أن هناك العشرات من علامات الاستفهام التي تحتاج إلىٰ الكثير من التفكير والتأمل والبحث والتحليل، وذٰلك بامتلاك أدوات ذٰلك البحث ودقة التعامل معها، لتكون صالحة للعظة والعبرة والوقاية الحضارية.

إن الدراسة المتأنية، والتحليل الشامل، والتقويم السليم، في ضوء

الإمكانات المتوفرة والاستطاعات المتاحة، والظروف المحيطة، والوسائل المستخدمة، والتحديد الأمين للسلبيات والإيجابيات المتحصلة، هي السبيل إلىٰ تحديد مواطن الخلل، والإفادة من المعالجة، والارتقاء إلىٰ الأفضل.. أما التعميم بالقول: بأن العمل فشل، وأن المشروعات النهضوية لم تحقق غرضها، أو رفع شعار: (أنه ليس بالإمكان أفضل مما كان)، أو ما شاكل ذٰلك من الشعارات والذرائع، فهو نوع من العامية أو عمىٰ الألوان، والعجز عن الفرز والتحليل، والعجز عن التقدير، وتكريس العلل والأمراض.

وهل الإشكالية الحقيقية تكمن في عدم التحديد بدقة للأهداف المرحلية، التي تتوازىٰ مع الإمكانات والاستطاعات، محل التكليف، ومراعاة الظروف المحيطة، لتكون تلك الأهداف المعلنة مُعِينة علىٰ تقويم العمل بدقة، والانتقال إلىٰ المرحلة التالية، أو بناء اللبنة التالية، أم أن الهروب إلىٰ التعميم والسباحة في بحر بدون شواطئ والسير العشوائي يسهل التفلت من المسؤولية، وتصعب معه عملية التقويم والمراجعة، ونستمر بالضجيج وضرب الطبول ورفع الأصوات، ونقتصر علىٰ المراوحة في مكاننا إن لم نتراجع؟

هل تطاولنا إلىٰ طلب بلوغ أهداف لا تتناسب مع استطاعاتنا فأخفقنا، فلم نبلغ أهدافنا التي تطاولنا لها، وخسرنا بذٰلك التطاول ما كان يمكن تحقيقه من خلال استطاعتنا، أي خسرنا الموقعين معاً، حيث تركنا ما نملكه إلىٰ ما لا نملكه؟

وهل وصلنا إلىٰ حد الإدراك والفقه بأننا مكلفون بحدود استطاعتنا ووسعنا لقوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وأننا لسنا مكلفين ابتداءً بما يخرج عن استطاعتنا ولو كان من فروع الإسلام؛ لأن التكليف في هٰذه الحالة يرد علىٰ غير محله؟

وهل نمتلك القناعة والاطمئنان أننا إذا استنفدنا استطاعتنا ووسعنا فقد طبقنا الإسلام المطلوب منا في هٰذه الحالة، أو المرحلة، وبذٰلك نعصم

أنفسنا من الإحباطات ومرارات الفشل، ونضع لبنة على الطريق، ونرتفع بالبناء إلىٰ وضع لبنة أخرىٰ؟

وأخيراً، وليس آخراً، هل سألنا أنفسنا قبل الإقدام علىٰ أي عمل:

لماذا نعمل هٰذا العمل؟ وما هي أبعاده وخطتنا الواضحة ووسائلنا المدروسة؟ والرسول ﷺ يقول: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**» ـ والنية ليست عزم القلب علىٰ الفعل فقط، وإنما رؤية أبعاد الفعل وأهدافه ووسائله المشروعة ـ «**وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَىٰ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَىٰ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[1].

وكيف نعمل، وذٰلك بحسن استخدام وتوظيف إمكاناتنا من خلال الظروف المحيطة؟

وماذا نقدم من العمل في هٰذه المرحلة، وماذا نؤجل ونؤخر؟

ومتىٰ نعمل، مقدرين عنصر الزمن؟

وبعد ذٰلك كله، هل تحققت أهدافنا التي ابتغيناها من العمل، أم لحقها خلل بسبب سوء التقدير للإمكانات المتاحة، أو للظروف المحيطة، أو المبالغة في حجم الأهداف؟ وكيف يمكن أن تعود تلك النتائج بالإتقان والحيطة والحذر والعبرة والوقاية من الخلل في أعمال قادمة؟

العجز عن إدراك الإصابات:

أعتقد ـ والله أعلم ـ أن الإحساس بالعلل والإصابات والإخفاقات، قد تكون الخلافات حوله بسيطة إلىٰ درجة تكاد لا تذكر، لٰكن المشكلة في نظري تكمن في الإدراك لهٰذه العلل، والإحاطة بعلمها، وتحديد مواطنها، والجرأة في التصدي لها، والمصارحة بها، ومعرفة أسبابها، ومن ثم إبصار العلاج الدقيق لها والارتداد إلىٰ طريق الرشاد.

---

(١) أخرجه البخاري.

ذٰلك أن المحزن حقيقة أن الإصابات جميعاً تقع تحت مظلة الكتاب والسنة، ولا يعدم أي مسؤول عنها من إيجاد المسوغات واختراع الذرائع التي يدفع بها المسؤولية عن سوء أدائه أو سوء تقديره، ليصبح الكتاب والسنة، وبشكل غير مباشر، المسؤولان عن فشلنا.

العشوائية وسوء التقدير:

وفي تقديري أن العشوائية والعُمِّيَّة وسوء التقدير ما تزال تسيطر علىٰ أعمالنا ـ والله أعلم ـ وأن الحاجز النفسي الذي ما يزال يحول دون التقويم والمراجعة وتحديد مواطن الخلل، والتعرف إلىٰ أسبابه، والفقه بالفتوىٰ الشرعية للحالات المتنوعة، أو الحكم المقتضي التنزيل علىٰ الواقع للمعالجة، هو الخلط والالتباس بين قيم الدين المعصومة في الكتاب والسنة وصور التدين، التي هي ثمرة لاجتهادات البشر.. الالتباس بين القيمة والذات.. بين الحق والرجال.. بين المعيار والموضوع.. والظن أن أي نقد أو نقض أو مراجعة أو تقويم ومعايرة لصور التدين ومحاولة التصويب وبيان مواطن الخلل والتعرف علىٰ أسبابه تمهيداً لمعالجتها يعني ـ فيما يعني ـ النيل من نصوص الدين المعصومة، والجراءة علىٰ الدين نفسه، لوجود هٰذا التلبس والإصرار عليه من بعض العاملين للإسلام، حماية لأنفسهم، أو الالتباس في بعض الأذهان، الأمر الذي يحول بينهم وبين طرح الصور التي قد تكون مشوّهة أو مغشوشة، أو حتىٰ مدسوسة، للمناقشة والنقد والتقويم.

إن بعض أصحاب الهالات والهيلمان، الذين يعتبرون أنفسهم فوق النقد الذي خضع له صحابة رسول الله ﷺ حتىٰ البدريين الذين غفر الله لهم، يرون في الاعتراض علىٰ تصرفاتهم أو فهوم بعضهم ومناقشتها، اعتراضاً علىٰ ما ينتسبون إليه من قيم، والاعتراض علىٰ القيم في نظرهم يؤدي إلىٰ الاعتراض علىٰ الله منزل القيم ـ العياذ بالله ـ وبذٰلك شاع مناخ السكوت عن النقد والتستر علىٰ الأخطاء، وتكرست الانحرافات، وتعطلت عمليات المراجعة والتصويب، وتوقف التجديد في الفهم بحسب الظروف والمتغيرات والمعطيات المعاصرة، علماً بأن المراجعة والتقويم والتصويب لإعادة معايرة

الواقع وتقويمه بقيم الكتاب والسنة، ونفي نوابت السوء، وإعادة النظر إلىٰ قيم الكتاب والسنة وكيفيات تنزيلها بحسب الاستطاعات وفقه الواقع، هو دين من الدين، أو تكليف شرعي، خاصة بالنسبة للرسالة الخاتمة، حيث توقف التصويب من السماء لصور التدين المنحرفة أو المغشوشة، التي تأتي ثمرة للتأويل أو التحريف، أو الغلو، أو التقليد، أو الغزو الثقافي.

لقد ناط الله سبحانه وتعالىٰ التجديد والتصويب والتقويم بالإنسان المسلم، بما يمتلك من معايير معصومة خالدة في الكتاب والسنة، وذلك بفرضية حسبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كرقابة عامة في الأمة وعليها، كما كلف بموضوع المراجعة وانبعاث التجديد والإصلاح والترشيد من داخل الأمة ذاتها، بقوله ﷺ: «**إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَٰذِهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»[1].

إن العقل والاجتهاد في ضوء هدايات الوحي ومعايير الوحي الخالدة المعصومة، هو المكلف بالتجديد والتقويم والمراجعة وتصويب صور التدين وفق قيم الدين، الأمر الذي كان منوطاً بتتابع النبوات في التاريخ ـ كما أسلفنا ـ فأصبح في الرسالة الخاتمة من مهمة العقل المسلم المستصحب للوحي.

من هنا ندرك عظم المخاطر التي تترتب نتيجة لتوقف عمليات التقويم والمراجعة والترشيد لصور التدين، وما يمكن أن تنتهي إليه من السوء، وعلىٰ الأخص عندما يقدم أصحابها تأويلاً لمسالكهم من القيم في الكتاب والسنة، الأمر الذي قد يلحق الإصابة بالقيم نفسها، والشك في قدرتها علىٰ الإحياء وانبعاث الأمة.

إن الخلط بين قيم الدين المعصومة وصور التدين الاجتهادية المظنونة التي يجري عليها الخطأ والصواب، حمل للعقل الإسلامي والواقع الإسلامي كثيراً من الإصابات الفكرية والعلمية والدينية والثقافية والحضارية بشكل عام، لأنه قتل الفاعلية، وأطفأ جذوة الحياة الممتدة، وقضىٰ علىٰ القلق السوي،

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الملاحم، وصححه السيوطي.

أو القلق الحضاري، الذي يحدثه الفرق بين القيم والواقع، وأبقىٰ علىٰ الواقع المتخلف، وعطل السنن الإلٰهية في تعاطي الأسباب ومغالبة قدر بقدر، وخرج بالأمة من ساحة الحياة، وحول ماضيها إلىٰ موقع مستقبلها، لعجزها عن الإنجاز في الحاضر واستشراف المستقبل.

ونحن لاَ ننكر هنا أن الكثير من محاولات النقد والمراجعة والتقويم لصور التدين التي تأتي من الخارج الإسلامي، أو من خارج الذات، أو من أناس لا يؤمنون بالقيم الإسلامية أصلاً في الكتاب والسنة، تخفي وراءها مكراً شديداً وعدواناً مقنعاً، وفساداً باسم الإصلاح. . لا ننكر أن هدف هٰذه المحاولات ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب، وأن ذٰلك نابع من رغبة النيل من القيم نفسها، لا من أصحابها، ولا يراد بها تصويب صور التدين، وإنما يراد النيل من الدين نفسه، لٰكن هٰذا علىٰ خطورته إلا أنه لا يجوز أن يعتبر مبرراً لتوقف عملياتَ التحديد والمراجعة والتصويب والنقد وطرح صور التدين للحوار والمناقشة للوصول إلىٰ السداد. . فالسداد والصواب هو الجدار الذي يحول دون النيل من الدين والتدين في نهاية المطاف.

الاجتهاد في إطار القيم:

وقضية أخرىٰ لا بد من التوقف عندها، أو علىٰ الأصح لفت النظر إليها، وهي أن هٰذه الصور والاجتهادات، محل التقويم والتجديد والمراجعة، إنما أُنتجت في إطار القيم نفسها، وجاءت ثمرة لتنزيلها علىٰ الواقع، هٰذا التنزيل الذي قد يصيب وقد يخطئ، لٰكنه علىٰ كل الأحوال إنما يتم ضمن الاعتراف بمشروعية القيم نفسها ومرجعيتها. . وهٰذا الاعتراف بالمشروعية يضمن لنا إيمان الجميع بهٰذه القيم ابتداءً، وإمكانية اعتمادها والقبول بها معياراً للتقويم والتصويب، مهما كانت العقبات أمام ذٰلك من تحكم العادات والتقاليد وتضخم الذات، الأمر الذي يمنحنا إمكانات كبيرة للتغيير والإصلاح، وبذٰلك تفترق هٰذه الاجتهادات عن صور التفكير والاجتهاد والإصلاح والتقويم الأخرىٰ في الخارج الإسلامي، التي لا إطار ثابت لها ولا مرجعية متفق عليها لمعايرتها وتقويمها.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر جدير بالتدبر أيضاً أن القيم أو معايير التقويم هنا ليست من وضع بشر، ولا من موافقاته ومواضعاته، وإنما هي من مصدر خارج عنه، من الوحي، وبذٰلك فإن المعيار المنزل من الله ثابت ومنضبط وغير منحاز، ولا يؤدي إلىٰ تسلط واضعه علىٰ (الآخر)، إضافة إلىٰ الإيمان به والاعتقاد بصوابه ودقته، واحترامه من داخل النفس، ذٰلك أن الإشكالية الكبيرة ـ فيما نرىٰ ـ أن يكون المعيار من وضع الإنسان، وأن يكون الإنسان نفسه هو موضوع المعايرة، الأمر الذي سوف ينتهي إلىٰ الانحياز والقصور، لعلم الإنسان المحدود، وعمره المحدود، والعوامل المتعددة المؤثرة عليه.

لذٰلك نقول: بأن الخطورة كل الخطورة أن ينقلب التدين إلىٰ دين، وأن تنقلب صور التدين، التي هي ثمرة لاجتهاد الإنسان وفهمه، إلىٰ دين، وأن تنقلب المعادلة علىٰ عقبيها، حيث يُعرف الحقُ بالرجال بدل أن يُعرف الرجالُ بالحق، وعندها يصبح لكل إنسان معيار، ولكل إنسان كتاب وسنة، أو يصبح سلوك كل إنسان في منزلة الكتاب والسنة!

ولعل مما يتفرع عن ذٰلك ويترتب عليه أيضاً، أن تصبح القواعد والاجتهادات والآراء الفقهية أو الفكرية هي المعيار والقيمة، حتىٰ ولو كانت مستمدة من القيم نفسها، أو أن تحل محل القيم المعصومة، الموحىٰ بها؛ لأن هٰذه القواعد والاجتهادات نتاج بشري، يجري عليه الخطأ والصواب، والزيادة والنقص والتعديل، حتىٰ من صاحبها نفسه، الذي لا يمكن أن يقف عقله وتقديره عند حالة ويتجمد عندها، وإنما هو في نمو مستمر، لذٰلك لا يجوز أن يحل رأي الشارح مهما كان محل نص الشارع بحال من الأحوال، حتىٰ ولو كان رأي الشارح مستمداً من قول الشارع، فالمرجعية هي قول الشارع في الكتاب والسنة، بحيث تبقىٰ هٰذه القيم المعصومة هي المرجعية ومعيار التقويم لوزن ومعايرة اجتهادات البشر.

ونحن بهٰذا لا ننكر دور الاجتهادات والآراء والقواعد الفقهية والأصولية في البناء المنهجي وأهمية الإفادة منها واستصحابها لفهم القيم

وكيفيات تنزيلها علىٰ واقع الناس، وإنما الذي ندعو إليه أن نستصحب القيم التي أنتجتها، ونفيد من هٰذه الاجتهادات، بالعودة إلىٰ القيم وإعمالها، وليس الاستغناء عن القيم بها، لأنها في النهاية من مواضعات البشر الذي يجري عليهم الخطأ والصواب ـ كما أسلفنا.

ونرىٰ أنه من المفيد معاودة التأكيد أننا لا نطلب العودة إلىٰ التعامل مع معايير الكتاب والسنة بالقفز من فوق التراث، ممن يحسن ذٰلك ومن لا يحسنه، ذٰلك أن هٰذه الفهوم المتعددة والكثيرة تمنحنا المنهج ونماذج مضيئة من التعامل مع الكتاب والسنة، وإنما نطالب بالعودة إلىٰ الينابيع الأولىٰ من خلال التراث نفسه.

لكن لا نعتبر هٰذه الفهوم وهٰذا التراث بديلاً عن قيم الكتاب والسنة، والاستمرار في اجتهادات التنزيل علىٰ الواقع بكل متغيراته، مع الإفادة من تجارب الماضي.

ولقد لمح الأستاذ مالك بن نبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ هٰذه الأبعاد، وهو المشتغل باستقراء التاريخ الحضاري، والمسكون طيلة حياته بقضية وقصة الحضارة، نشوءاً وسقوطاً وشروط نهضة، حيث يرىٰ، بعد الاستقراء المتنوع للحضارات المتعددة، أن الحضارة لا تنطلق إلّا من الفكرة الدينية، التي تطبع الفرد بطابعها الخاص وتوجهه نحو غايات سامية، وأنه لا يمكن للحضارة أن تظهر إلا «في صورة وحي يهبط من السماء، يكون للناس شرعة ومنهاجاً. . . تقوم أسسها في توجيه الناس نحو معبود غيبي بالمعنىٰ العام».

قابلية القيم للتطبيق:

وقد يكون من المطلوب في هٰذا المجال أن نبين أن القيم أو المعايير في الكتاب والسنة، ليست مبادئ وقيماً مثالية خيالية وأفكاراً مجردة بعيدة عن الواقع وقابلية التطبيق، وأن الإيمان بها والتطلع لها هو محاولات حالمة بمجتمع فاضل أو مدينة فاضلة، وإنما الذي يميز هٰذه القيم ويؤكد واقعيتها

وقابليتها للتطبيق، من خلال عزمات البشر وقدراتهم واستطاعاتهم وظروفهم، أنها تجسدت في حياة الرسول ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم، علىٰ مختلف الأصعدة، في مرحلة السيرة.

والملفت حقاً، أن تحصل من خلال الفهم والتطبيق صور للتدين تستدعي التصويب، كنوع من التدريب وبيان معالم شرعة التأسي، كما أنها طبقت وجسدت من خلال القرن المشهود له بالخيرية، ليكون ذٰلك دليلاً علىٰ قابليتها للتطبيق السليم، وبذٰلك يشكل تطبيق فترة السيرة وخير القرون معياراً للفهم، ودليلاً لصور التدين السليم، وسبيلاً للتعامل مع القيم من خلال الواقع المتغير؛ لأن أصول المشكلات الإنسانية تكاد تكون واحدة تقريباً.

لكن إشكالية التدين أو المشكلة عندنا، أننا اكتفينا بترديد حديث «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**...»[١]، والتفاخر بذٰلك الجيل القرآني الفريد، وحاولنا إسقاط ذٰلك علىٰ واقعنا بكل سلبياته - والإسقاط شيء، والتنزيل والمقاربة بحسب الاستطاعة شيء آخر - لمعالجة مركب النقص دون أن نجتهد لاستخلاص الصفات والخصائص التي كانت سبب تلك الخيرية، لتأهيل مجتمعاتنا وأفرادنا بها، تربية، وتعليماً، وإعلاماً، وتقويماً، ومرجعية، ومراجعة.

فالسيرة وخير القرون تشكل المرجعية التطبيقية أو مرجعية صور التدين؛ والقرآن والسنة يشكلان مرجعية قيم الدين.

إشكالية تنزيل القيم علىٰ الواقع:

وقضية أخرىٰ، لا بد من فتح ملفها لمزيد من التدبر والتفاكر والتشاور والتثاقف أيضاً، وهي أننا نؤمن جميعاً ونسلم بقيم الكتاب والسنة أو نصوص الدين - ومصطلح النص هنا يعني آية أو حديث صحيح، وبهٰذا المدلول لا

---

(١) أخرجه البخاري.

يمكن اعتبار أقوال المجتهدين ولا الفقهاء ولا قواعدهم قيماً أو نصوصاً ـ لكن تبقىٰ الإشكالية الكبيرة التي تدعو لمزيد من الاجتهاد، وقد تتعدد فيها الاجتهادات ووجهات النظر، ولا ينفع معها الحفظ ومجرد إيراد النصوص للاستشهاد، هي في كيفية التعامل مع هٰذه المعايير وتنزيلها علىٰ الواقع الملائم أو المستدعي لها، لتشكل حلاً وتقويماً له، أو معالم لطريقه ومسيرته.

ما هو المعيار الملائم أو النص المقتضي التنزيل دون سواه لهٰذه الحالة، مع التسليم ابتداءً بأن جميع النصوص التي نزلت لجميع الحالات هي معايير لكن يبقىٰ كل معيار لحالة أو لواقع معين، وإلا لما تنوعت النصوص وتعددت؟ ذٰلك أن الخلل في تنزيل المعيار أو تنزيل الحكم الشرعي علىٰ غير محله، علىٰ ما لصاحبه من أجرٍ إذا استفرغ جهده وأخلص نيته، لا يقل من حيث النتيجة عن الخطر في تجاوزه إلىٰ معايير من الخارج الإسلامي.

ذٰلك أن تجاوز الحكم الشرعي إلىٰ غيره يبقي الأمل مرجواً في الإصلاح، حيث يستمر اعتقاد الناس أن التخلف والسقوط هو بسبب الانسلاخ عن قيم الدين.. لكن تنزيله علىٰ غير محله، أو عدم اعتبار حالته، يحدث إشكالات ومخاطر قد لا تقتصر علىٰ الواقع وإنما تمتد لتنال من المعيار والحكم الشرعي ومدىٰ الثقة به.

إن الاجتهاد في توافر شروط المحل لتنزيل الحكم، أو لاستدعاء الحكم لمعالجة الحالة، والاجتهاد في اختيار المعيار أو الحكم المناسب لهٰذه الحالة دون غيره، في هٰذه المرحلة، أو ما يمكن أن يسمىٰ فقه الحالة، وفقه المعيار الذي يلائمها ويناسبها، لا يقل أهمية عن حفظ المعايير ونقلها وفقه مدلولاتها.

وفي إعتقادي أن الكثير من إشكالات العمل الإسلامي وتخبطه وارتباكه وإحباطاته وعدم نضجه ورشده الكامل، ناتج عن العجز في فقه الحالة تماماً، وفقه الاستطاعة، وفقه الظروف.. ولعل مصطلح فقه الحالة يغني عن ذٰلك كله، إضافة إلىٰ فقه المعيار وحسن اختياره للتنزيل علىٰ هٰذه الحالة، ذٰلك أن المعايير كالأدوية والأمصال واللقاحات الدوائية، وأن لكل داء

دواءه، فإذا أصاب الدواءُ الداءَ برئ المريض بإذن الله، وإذا أعطي الدواء لغير دائه اشتد المرض، وقد يموت المريض.. فالعلة إذن ليست بوجود الأدوية وتعددها وتنوع الأمراض، وإنما العلة في تشخيص الحالة المرضية ووصف الدواء الملائم لها.. العلة في الطبيب المعالج.. واختيار الدواء الملائم لحالة المريض ودائه، واختيار دواء دون غيره، لا ينتقص من قيمة سائر الأدوية الأخرىٰ، وإنما التعامل المغلوط معها هو الذي ينتقص من قيمتها والثقة بها.

إن الأحكام الشرعية ومسيرة السيرة النبوية التطبيقية وسيرة خير القرون غطت المساحات البشرية جميعاً، في مجالات الدعوة والدولة، والسلم والحرب، والأسرة والمجتمع والأبوة والبنوة، والعلاقات الاجتماعية، والشدة المادية والرخاء، والقوة والضعف، والنصر والهزيمة، والتعامل مع (الآخر) والمعاهدات الدولية، ووضعت لكل حالة حكمها.. فكم نلمح من الآفاق مثلاً بين قوله تعالىٰ: ﴿كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ٧٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقول الرسول ﷺ: «**فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ**»[١]، وبين قوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]؟

وكم نكون أغبياء إذا تطاولنا إلىٰ القتال، حتىٰ لا تكون فتنة ويكون الدين لله، ونحن لا نأمن من الفتن علىٰ أنفسنا، ومن أن يتحول قتالنا وتكون تحشيداتنا لتصنع فتناً؟ ويحضرني هنا ما رواه عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَتَاهُ رَجُلانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالا: إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي.. فَقَالا: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾؟ فَقَالَ: «**قَاتَلْنَا حَتَّىٰ لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّىٰ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ**»[٢].

---

(١) أخرجه مسلم.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير.

وكم نكون بائسين إذا نزلنا خطاب وقيم النصر علىٰ ساحة الهزيمة؛ وقيم الدعوة علىٰ مجال الدولة؛ وأحكام فترة الاستضعاف والتعايش مع الأصنام في مكة علىٰ لحظة الانتصار والتمكين في فتح مكة؛ ونزلنا ما ورد من نصوص في فساد وانحراف العقائد الأخرىٰ علىٰ أساليب الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وانطلاق الحوار من كلمة سواء ومجادلة (الآخر) بالتي هي أحسن ومشروعية القبول به ـ والقبول لا يعني إقراره علىٰ ما هو عليه ـ ونزلنا خطاب الحرب والتعبئة العسكرية علىٰ مساحات الحوار والإقناع والمجادلة بالتي هي أحسن؛ ذٰلك أن تنوع مواصفات الخطاب القرآني بحسب الحالات التي يعالجها ويتنزل عليها يقتضي الفقه بذٰلك كله، وأن لكل حالة حكمها وحلها، أما مجرد الاستشهاد بالآيات والأحاديث وتنزيلها علىٰ غير محالها فسوف يؤدي إلىٰ الكثير من التداعيات والمجازفات والإصابات وغياب الفقه والوعي والرشد.

من شروط فقه الحالة:

١ ـ استيعاب أسباب النزول والورود:

نستطيع أن نقول هنا: إن من الأهمية بمكان لعملية التنزيل التي نحن بصددها وما اصطلحنا علىٰ تسميته «بفقه الحالة»، استيعاب أسباب النزول للآيات وأسباب الورود للأحاديث، التي هي أشبه بوسائل إيضاح مُعينة للتعامل مع النص، ومدىٰ ملائمة المحل، وتوفر شروطه لتنزيل حكم النص الشرعي.

ولعل هٰذا يمنحنا أيضاً ملمحاً لبعض حِكَم نزول القرآن منجماً، ونزول الأحكام متدرجة لتناسب الأحوال والمحال التي عليها الناس واستطاعاتهم، وترقىٰ بهم من خلال أحوالهم، كما يمنحنا ملمحاً لبعض حِكَم عدم ترتيب آيات القرآن وسوره حسب أزمنة النزول، لأن أقدار التدين غير ثابتة، والظروف من حولنا غير ثابتة، واستطاعاتنا غير ثابتة، لذٰلك فالاستطاعة تستدعي الحكم أو النص الملائم، وليس قالب الزمن، علىٰ

الرغم من أهميته، فقد يرتفع قدر التدين وتتعاظم الاستطاعة فيتعاظم التكليف والمسؤولية، وقد يرتكس قدر التدين وتتدنىٰ الاستطاعة، لسبب أو لآخر، فيكون من الأحكام الشرعية ما يوافق الاستطاعة، ولعل مشروعية الرخص والضرورات تنطلق جميعاً من هٰذا المنطلق، والله تعالىٰ يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

إن هٰذه الرحابة في الأحكام تمكّن من تغطية جميع مساحات الاستطاعة والإفادة منها، وترتقي بها، حتىٰ محل التكليف الواحد قد يأخذ حكمين مختلفين بحسب حالتيه المختلفتين.

ففي عام المجاعة حرم رسول الله ﷺ ادخار لحوم الأضاحي للدَّافة (الفقراء الذين يدفون علىٰ المدينة)، وفي عام الرخاء أباح ادخار لحوم الأضاحي فقال: «... **إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا، وَادَّخِرُوا، وَتَصَدَّقُوا**»[1]، لذٰلك نرىٰ أن الحكم يتردد بين الحظر والإباحة بسبب الحالة والمحل الذي عليه الناس.. والحظر والإباحة حكمان شرعيان.

وكذٰلك قول رسول الله ﷺ لعمار بن ياسر رضي الله عنه عندما أُكره علىٰ النطق بكلمة الكفر تحت شدة العذاب وخاف علىٰ نفسه، فنزل: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، قرآن يتلىٰ إلىٰ يوم القيامة لأن حالة عمار يمكن أن تتكرر حيث قال له الرسول ﷺ: «**فإن عادوا فعد**»[2].

وهٰكذا نرىٰ وكأن المحال والاستطاعات تستدعي الأحكام الشرعية المناسبة لها.. والأحكام الشرعية المناسبة تنتشل الحالات، وترتقي بالاستطاعات، ليصبح الصعب سهلاً، ويتحول المستحيل بالنسبة للإمكانات ليصبح صعباً.

وقد تكون المشكلة في الأوهام التي استقرت في بعض الرؤوس

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه الحاكم وصححه.

الجاهلة، مصداقاً لقوله عليه السلام: «...**حتّىٰ إذا لَمْ يُبْقِ عالِمًا اتَّخذَ النَّاسُ رُؤوسًا جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[1]، بأن كل حافظ لنصوص الفقه، أو حامل للفقه فقيه، حتىٰ لو كان وعاءً أو مسجلة، فالرسول ﷺ يقول: «**فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[2]، لذلك فإن عملية الحفظ والشحن والتفريغ علىٰ الواقع دون إدراك استطاعته ليست فقهاً، وإنما نسخة مكررة من كتاب فقه، متحركة من عصر إلىٰ عصر، ومن مجلس إلىٰ مجلس.

لقد أدىٰ مجرد الاستشهاد بالآيات والأحاديث وتنزيلها علىٰ غير محالها إلىٰ الكثير من التناقض والتضاد، ودعا إلىٰ التعسف في التعامل مع النصوص، نسخاً وترجيحاً، وما إلىٰ ذٰلك، حيث ذهب بعض القائلين بالنسخ إلىٰ اعتبار آية السيف ناسخة لم يربو عن مائة آية من آيات الدعوة والحوار والمجادلة بالتي هي أحسن، في حين أن المشكلة - فيما نرىٰ - هي في فقه الحالة وما يلائمها من الحلول الشرعية.. ففي مرحلة وحالة قد يكون الحكم: ﴿كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء:٧٧]، وفي حالة قد يكون: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ﴾ [البقرة:١٩٠]، وفي حالة التعبئة العامة: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةٗۚ﴾ [التوبة:١٢٣]، وفي حالة التعاهد والموادعة: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ إِلَيۡهِمۡۚ﴾ [الممتحنة:٨].

٢ - الإحاطة بمحل الخطاب:

هٰذا من وجه، ومن وجه آخر فمن الفقه الإدراك بأنه لا بد من الإحاطة بمن هو المخاطب بإنفاذ الأحكام وتنزيلها، فهناك أحكام منوط تنفيذها بالسلطة المسلمة، كالحدود والتعزيرات والمعاهدات والحكم

(١) أخرجه البخاري.
(٢) أخرجه الترمذي وحسنه.

والقضاء.. . فالخطاب فيها، بما يسمىٰ عبارة النص عند علماء الأصول، للحاكم المسلم وأجهزته القضائية والسياسية والإدارية، ولذٰلك لا يمكن بحال من الأحوال أن يقيم الفرد من نفسه بديلاً عن الحاكم فيوقع الحدود ويعقد المعاهدات ويقاضي الناس، فيقطع يد السارق ويرجم الزاني ويقاص القاتل، وإنما نصيب الفرد من الخطاب، أو ما يسمىٰ إشارة النص، هو العمل بحسب استطاعته علىٰ إقامة الدولة التي تنفذ هٰذه الأحكام.

وهناك أحكام منوط إنفاذها بالفرد، كما هو معلوم، فلا يتحلل منها ويعطل الأحكام الشرعية بحجة غياب الدولة المسلمة، الأمر الذي يشكل النقيض لما سبق، وكلا الطيفين موجود علىٰ ساحة العمل الإسلامي.

كما أن هناك أحكاماً تمثل فروضاً عينية مطلوبة من كل فرد، لا تبرأ ذمته ولا يخرج من عهدة التكليف إلا بإقامتها؛ وأحكاماً تمثل فروضاً كفائية محلها المجتمع كله، إذا أداها بعض أفراده علىٰ الوجه الأكمل سقط الإثم عن الباقين.. . وهٰكذا فإنه لا بد من إدراك الحالة، ومواصفات الخطاب، ومَنْ المخاطب، ومحال التنزيل، وتوفر شروط الاستطاعة.

٣ ـ إدراك حدود الوسع والاستطاعة:

وهنا نرىٰ أنه لا بد من دفع التباسٍ قد يتبادر لبعض الأذهان، وهو أن شريعة الله، بكل أحكامها، إنما تقع في حدود وسع المكلف، وأن التكليف من الله لا يكون إلا ضمن مقدور الإنسان بشكل عام، من أعلاها استطاعة إلىٰ أدناها، لٰكن الأحكام تدور مع الاستطاعات، صعوداً وهبوطاً. . وكون الحكم يدور مع الاستطاعة دليل علىٰ أن التكليف إنما هو بحدود الوسع.

لذٰلك نقول: إن التكليف ابتداءً إنما يقع في حدود الوسع والاستطاعة، وأن الإنسان إذا استفرغ جهده واستطاعته فقد برأ ذمته وخرج من عهدة التكليف، وطبق الإسلام المشروع في حقه، ولو لم يستكمل جميع أحكامه. وبهٰذا نقول: بأن الإسلام يبدأ مع الإنسان من الحالة التي هو عليها، ويترقىٰ ويتدرج به، فإذا زادت استطاعته زاد تكليفه وهٰذا لا يعني

الانتقاء من الأحكام، ولا تقطيع الصورة الإسلامية، ولا الدخول في غرف الانتظار لتقوم الدولة الإسلامية، والمجتمع المسلم، وإنما البدء من حدود الاستطاعة، في الوقت الذي يرىٰ المسلم الصورة الشاملة، ويحدد موقعه فيها في ضوء استطاعته.

لذٰلك يمكن القول: بأننا منذ هٰذه اللحظة وفي ضوء استطاعتنا، بإمكاننا أن نطبق الشريعة علىٰ أنفسنا من خلال الأحكام المستطاعة، ولا عذر لنا في عدم تطبيقها، ولا ننتظر وتنطلي علينا لعب الحواة بأننا لا نستطيع أن نطبق الإسلام إلا بعد تأهيل المجتمع ومعالجة مشكلاته القائمة، وندخل في النفق الطويل المظلم، وإنما نقول: بأننا نطبق ما نستطيع من الإسلام، ونؤهل المجتمع بالإسلام الذي نستطيعه، إذ كيف نؤهل المجتمع بقيم ومبادئ أخرىٰ، ومن ثم يكون مستعداً لتطبيق الإسلام؟!

بين عطاء الوحي وعطاء العقل:

نعود إلىٰ القول: بأن معرفة الوحي تمنحنا الدين، ومعرفة العقل تقدم لنا التطبيق والتنزيل، تمنحنا التدين، وفي ذٰلك لا بد من اعتبار معرفة الوحي هي المعيار ومعرفة العقل هي محل المعايرة وموضوع المعايرة، وأن التباس هٰذا الأمر يؤدي إلىٰ اضطراب في المعايير ـ كما أسلفنا ـ وازدواج لها، وانحياز لأصحابها، وعدم استقرار لقيمها، وإن الدين الحق هو في استمرار عملية التصويب والنصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتجديد، والمعايرة للواقع، وتقويمه بقيم الوحي، وأن نقد الواقع وصور التدين هو علامة صحة وحراسة وتسديد، وهو تكليف شرعي لا يمس بعصمة الدين وقدسية نصوصه وصحتها وخلودها.

إن العدول عن معايرة صور التدين بقيم الدين، يؤدي إلىٰ الانحراف والخروج والمغالاة والتحريف والتأويل.

وإن التباس صور التدين بنصوص الدين وعدم إدراك مواصفات الخطاب في الكتاب والسنة، ومحل الخطاب والاستطاعة، يؤدي إلىٰ منح

أصحابه ذرائع لسفك الدماء واستباحة الأعراض، باسم مصلحة الدعوة ونصرة الدين.

إن صور التدين المغشوش، وغياب الفقه للنص ومحله، والاستطاعة وحدودها، والانفصال عن جسم المجتمع، والنزول إلىٰ المخابئ باسم مصلحة الدعوة وحمايتها، عطَّل المشاورة والمناقشة والمراجعة والمثاقفة والمفاقهة، وأفرز بعض الزعامات التي قد تفتقر إلىٰ الحد الأدنىٰ من الزاد الشرعي، كما أفرز الكثير من الكتّاب المتحمسين للقضية الإسلامية، الذين سارعوا إلىٰ اقتحام الساحة بدون أدوات وزاد شرعي مطلوب، بدأوا في التنظير للعمل الإسلامي فأوقعوه في حفر وأسقطوه في جحور لا يعلمها إلا الله، وساهموا سلبياً بحالات الارتباك والاضطراب وغياب المعايير الشرعية.

إن سوء الفهم للأحكام الشرعية ومنازلها، وفقه الحالات التي عليها الناس والمجتمعات، ودفقات الحماس التي لم تتوفر لها الأوعية الشرعية المناسبة أو المرجعية الشرعية الصحيحة التي تؤطرها، أدت إلىٰ الكثير من المجازفات والممارسات والتضحيات والإساءات، والإسهام بإنهاك العمل الإسلامي، وإجهاض القيم، وشل حركة الدعوة إلىٰ الله، وعزلها ومحاصرتها في المجتمعات باسم مصلحة الدعوة.

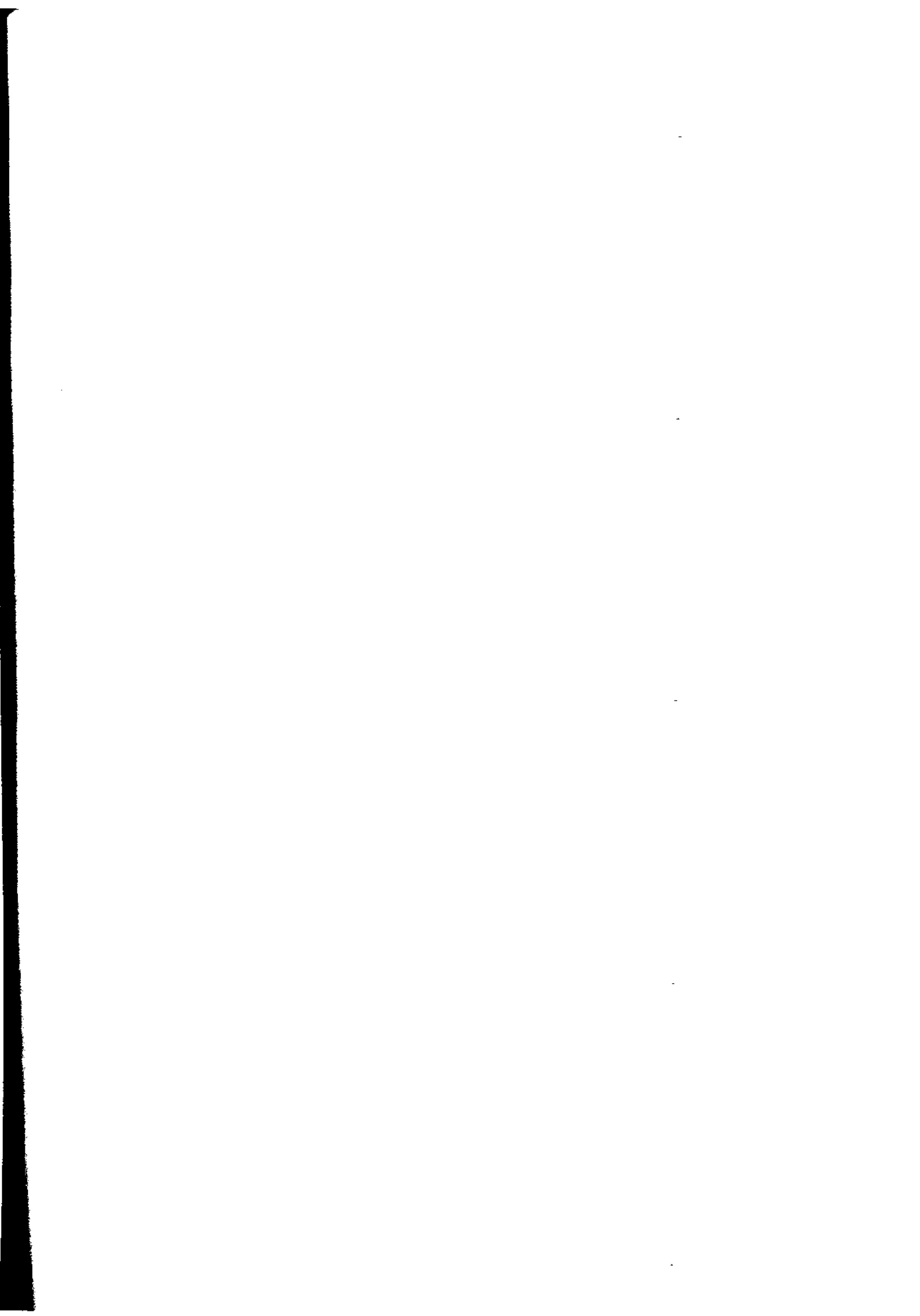
فباسم الدعوة قد تنهب الأموال، وتستباح الأعراض، وتستحل الدماء البريئة، وباسم مصلحة الدعوة والانتصار لها تدمر أجيال وتزهق أرواح، وتبدد طاقات، وتوضع تضحيات في غير محلها.. إن الفهم المغشوش للنصوص وعدم الفقه بمجالاتها، والإدراك لمحال تنزيلها، والعبث فيها، وعدم إدراك مَنْ المخاطب ومَنْ هو محل الخطاب، وغياب فقه الاستطاعات، والقدرة علىٰ تحديد موقع الاقتداء في السيرة، والفعل النبوي، أدىٰ إلىٰ العبث بالأحكام الشرعية.

إنها رؤىٰ عمية، ورايات عُمِّيَّة، حيث تحل الحزبيات محل العصبيات القبلية القديمة، فنخسر أنفسنا ونحن نظن أننا نحسن صنعاً.

لذلك لابد أن تقوم عمليات مراجعة جريئة وشجاعة تعيد للأطر الشرعية والمرجعيات اعتبارها، وللمعايير تحكيمها، ونعاود النفرة في الدين لنصرة المظلوم برد الظلم، ونصرة الظالم بردعه، وندور مع الحق حيث يدور.



الاجتهاد للتنزيل



جعل الله سبحانه وتعالىٰ التفكير، وتحصيل المعرفة، فريضة شرعية، ودليل الاهتداء والإيمان، كما جعل الاجتهاد سبيل التجديد والتجدد، للرسالة الخاتمة، ووسيلة النمو والامتداد وتحقيق الخلود واستنباط الأحكام، وتنزيلها علىٰ الوقائع المستجدة والمتغيرات الحياتية، وناط الثواب بالقيام بعملية التفكير، فأثاب المجتهد المصيب بأجرين، وجعل للمجتهد المخطئ أجراً واحداً، ولم يجز علىٰ الخطأ في أي أمر من الأمور، إلا علىٰ ممارسة التفكير والاجتهاد.

وغاية ما في الأمر، بالنسبة للخطأ، أنه تجاوز عنه، فقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**»[1]، وجعل للمجتهد المخطئ أجراً علىٰ ممارسة الاجتهاد ـ لا علىٰ الخطأ ـ للحض علىٰ الاجتهاد، والدعوة إليه، وعدم الخوف من الإقدام عليه والارتياب من نتائجه أو أخطائه.

فإذا أدركنا ما للاجتهاد من أبعاد فكرية، وثقافية، وذهنية، وتنموية، وعلمية وتربوية، ونهضوية، علمنا أهمية الدعوة إليه والحض عليه، خاصة وأن الاجتهاد في التصور الإسلامي يشمل قضايا الحياة جميعها، سواء في ذلك فترات السلم والأمن، أو فترات الخوف والحرب، قال تعالىٰ: ﴿**وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ**...﴾ [النساء: ٨٣].

وكان الرسول ﷺ يجتهد في تنزيل الوحي، وفيما لا وحي فيه، ويدرب أصحابه علىٰ الاجتهاد، ويطلب إليهم الرأي في الكثير من القضايا

(١) أخرجه ابن ماجه.

بقوله: « أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي . . . »[1]، حتىٰ لقد جعلت الشورىٰ وتداول الرأي وإعمال الفكر من تكاليف النبوة، قال تعالىٰ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩]، مع أن النبوة مستغنية عن الشورىٰ بالوحي؛ كما جعلت ـ الشورىٰ ـ من خصائص المسلم، وسمات مجتمع المسلمين، قال تعالىٰ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ:٣٨].

والشورىٰ تعتبر من أعلىٰ أنواع الاجتهاد وأعمها، وأرقاها، ذٰلك أن المجتمع المسلم، في عصر النبوة والخلافة الراشدة، كان جميعه محل الشورىٰ والاجتهاد، ولم تكن الشورىٰ خاصة بأناس بأعينهم.

ولعل من الأمور الملفتة حقًا أن الشورىٰ التي مارسها النبي ﷺ قبيل معركة أحد والالتزام بها كانت ـ بحسب الظاهر ـ سبباً في الهزيمة، ومع ذٰلك كان نزول قوله تعالىٰ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩] بعد الهزيمة، وذٰلك خشية عدم التزامها أو العدول عنها واعتبارها المسؤولة عن الهزيمة.

الاجتهاد من لوازم الخاتمية:

وقد يكون من المعالم التي لا بد من التوقف عندها، أن الاجتهاد يعتبر من لوازم خاتمية النبوة، وتوقف الوحي، والتصويب من السماء، خاصة وأن النصوص تتناهىٰ، والحياة والحوادث متجددة لا تتناهىٰ، وأن الاجتهاد وتنزيل النصوص علىٰ الوقائع وتعديتها إلىٰ ما يستجد من القضايا وبيان الحكم الشرعي لها، من لوازم الخلود أيضاً. . فالخاتمية والخلود إعلانٌ لحقّ الاجتهاد والنظر، وإطلاقٌ لحرية العقل والاجتهاد، بحيث لا يكون ذٰلك حق فقط، وإنما هو حق وواجب أيضاً.

وإن أي توقف عن الاجتهاد والنظر يعني محاصرة الخلود، وتجميد الشريعة، والحكم بعدم صلاحيتها لكل زمان ومكان، وإزاحة لها عن واقع الناس، ووضعها في خانة التاريخ، وإعطاء العقل المسلم إجازة عطالة،

---

(١) أخرجه البخاري.

الأمر الذي مكن ويمكّن من امتداد (الآخر) بقوانينه، وقيمه، أو علىٰ أحسن تقدير تحويل فاعلية العقل المسلم إلىٰ المساهمة بإنتاج (الآخر).

ومن هنا ندرك المخاطر الكبيرة، العقلية والثقافية والقانونية والاجتماعية، التي ترتبت علىٰ إغلاق باب الاجتهاد، بحجة عدم توفر الأهلية أو درءاً للمفاسد، فكانت النتيجة هي الوقوع في المفاسد، وكأن الله الذي قضىٰ بخلود الشريعة وخاتميتها وجعل الاجتهاد والتجديد من لوازمها وسبيل نموها غير عالم بالزمن وفساده، وتقلب أحواله، علماً بأن باب الاجتهاد لم يقفل عملياً إلا علىٰ أهل الورع والتقوىٰ، الذين هم محل العلم والفتوىٰ والاجتهاد، وأما أهل الفساد والإفساد والزيغ وفقهاء السلطان، فلم يردعهم شيء، وكان الأولىٰ إطلاق أمر الاجتهاد حتىٰ تسقط اجتهاداتهم وفتاواهم بوجود الفتوىٰ والاجتهاد الأصلح، لأن البقاء والوراثة الثقافية والحضارية للأصلح والأصوب.

ولعل من الأمور الاجتهادية المهمة ما يتمثل في إبصار النوازل قبل وقوعها، والاجتهاد في كيفية تجنب الأزمة، والوقاية منها، والقدرة علىٰ إدارة الأزمة حال نزولها، وتقديم المسلم المعاصر برؤيته المستمدة من معرفة الوحي كأنموذج حضاري جديد يغري بالاتباع بالإقناع، بعيداً عن الإكراه استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ [البقرة:٢٥٦] وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق:٤٥].

ثقافة الاجتهاد:

إن التوجه العام صوب الفكر الاجتهادي، والتفكير الاجتهادي، وإعادة بناء ثقافة الاجتهاد، أو إيقاظ وتنشيط ذهنية الاجتهاد، بعد هٰذه الحقب المتوالية من التقليد والجمود والانقطاع والتخاذل، يعتبر مؤشر صحة وعافية للعقل المسلم، ومحاولة لاستعادة فاعليته ومكانته، والقضاء علىٰ حواجز الخوف من التأثيم والتخطيء، وعودة إلىٰ الوضع الطبيعي، والاضطلاع بالوظيفة الشرعية والعضوية للعقل المسلم، وكيفية تعامله مع الوحي، وتكامله مع معرفته.

لقد آن الأوان للتحول من قول إن: «الشريعة خالدة وصالحة لكل زمان ومكان» كشعار مرفوع، إلىٰ محاولة التفكير والاجتهاد في كيفية تنزيل هٰذا الشعار وتجسيده في واقع الناس، والممارسة العملية لأحكام الشريعة واستعادة حيويتها وامتدادها بحسب الاستطاعات، وتحويل أصول الفقه من قواعد وآليات نظرية مجردة إلىٰ الواقع التطبيقي العملي.

وقد يكون من مظاهر هٰذه الحيوية وهٰذا الإحياء: قيام دراسات مستفيضة حول الاجتهاد الجماعي والاجتهاد المقاصدي والاجتهاد التنزيلي، وإعادة النظر بشروط الاجتهاد وكيفية تكوين الملكة الفقهية؛ والقيام بمقارنات بين الشريعة، بقيمها وقوانينها في المجالات المتعددة، وبين القوانين الوضعية، علىٰ مستوىٰ الفرد والدولة والأمة والإنسانية؛ والتقدم للنظر في القضايا والمشكلات الإنسانية، من وجهة نظر إسلامية، من خلال اجتهاد فكري يمثل الإذاعة والإحساس بالمشكلة، لتأتي بعدها مرحلة علم الاستنباط مما يطلق عليه مصطلح «الاجتهاد الفقهي التنزيلي».

وإذا صح القول بضرورة إغلاق باب الاجتهاد في الأمور العبادية وأحكامها، والتوقف عند الصورة التي كان عليها الرسول ﷺ وأصحابه، إلا في بعض الأمور الشكلية جداً المترافقة والميسرة لأدائها ـ نظراً لأنها توقيفية بطبيعتها وأدائها، وغير متطورة في نوعيتها وطبيعتها وجوهرها ـ فإن ذٰلك لا ينطبق بحال علىٰ الأمور الحياتية، بعلاقاتها ومشكلاتها وإمكاناتها ومتغيراتها ومعاملاتها، شديدة التعقيد والتداخل والمستجدات، وهٰذا ما نلمحه من تطور الفقه والاجتهاد وما استجد منه بين عهد الرسول ﷺ وعهد عمر ﷺ، علىٰ الرغم من أن الزمن لا يكاد يعدو عقداً واحداً، فكيف بنا اليوم أمام هٰذا التسارع العجيب، واختزال الزمان والمكان؟!

ومن الأمور الملفتة، أن الشريعة الإسلامية بقيمها وقوانينها وأحكامها، ما تزال مستمرة وممتدة، وتشكل محاور علمية وثقافية وقانونية لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها، فهي تفرض وجودها بقوتها الذاتية علىٰ الباحثين والدارسين والقانونيين والحقوقيين ومنظمات العمل وحقوق الإنسان، وفي

المعاهد والجامعات ومراكز البحوث، علىٰ الرغم من إقصائها عن واقع الناس وتهميشها في ركن مركون من مسائل الأحوال الشخصية، وعلىٰ الرغم من غياب الدولة، أو السلطة التي تعتبر الشرط الأساس لاستمرارها ونموها وامتدادها وبسطها علىٰ حياة الناس.

وبالإمكان القول: إن الشريعة باقية وممتدة في الأمة، علىٰ الرغم من غيابها وإقصائها في ممارسات الدول.

الاستطاعة مناط التطبيق:

والحقيقة التي ما تزال غائبة عن كثير من الناس، أن تطبيق الشريعة وتنزيلها علىٰ الواقع منوط بالاستطاعة والإمكان، وأن تنزيلها يبدأ مع الإنسان من حيث هو، ومن خلال استطاعته، حيث يطبق من الأحكام ما يتوافق مع الاستطاعة، ويترقىٰ شيئاً فشيئاً، وبذٰلك يكون قد نزَّل وطبق الإسلام الذي هو مكلف به في هٰذه المرحلة، حتىٰ رأىٰ بعض العلماء أن ما وراء ذٰلك من الأحكام لا يرد فيه التكليف أصلاً بالنسبة لحالته، إذا فقدت الاستطاعة.. وبذٰلك نقول:

إن كل مسلم يمكن أن يطبق الإسلام من اللحظة التي يبدأ فيها وينزل أحكامه علىٰ حياته، ويتدرج، وهذا هو الوضع الطبيعي، أما أن نقضي بعدم تنزيل الأحكام علىٰ واقع الناس بحجة أنهم غير مؤهلين لذٰلك بإطلاق، ومن ثم نحاول تأهيلهم بأحكام ومناهج بعيدة عن الشريعة، فهي خديعة ثقافية وقانونية، إذ كيف يمكن أن يُهيأ إنسان بقيم وأحكام لا تمت إلىٰ الشريعة؟ ومتىٰ يصبح مؤهلاً لتطبيق وتنزيل أحكام الشريعة؟!

إننا نؤهله بالمستطاع من الشريعة، لتنزيل أحكام الشريعة واستكمالها.

ومن هنا نقول: إن دراسة محل التنزيل، واختبار مدىٰ توافر الشروط في المحل، من الأهمية بمكان.. فهي ـ فيما نرىٰ ـ لا تقل عن فقه الحكم، ذٰلك أن فقه الحكم دون فقه المحل المراد تنزيله عليه ومدىٰ استطاعته، قد يكون نوعاً من العبث والإساءة للحكم نفسه.

ولا يقل أهمية عن الاجتهاد في دراسة الواقع (محل التنزيل) واختبار مدىٰ توفر الشروط المطلوبة، وما يتطلب ذٰلك من أدوات معرفية لتنزيل الحكم الشرعي، الاجتهاد والنظر والتبصر في العواقب والتداعيات، التي يمكن أن تترتب علىٰ تنزيل الحكم علىٰ محله، أي النظر في الأبعاد الزمانية والمكانية، إلىٰ جانب توفر الاستطاعة مناط التنزيل، ذٰلك أن النظر في العواقب والمآلات، التي يفضي إليها التطبيق يعتبر قسيم الفقه في الدين.

ومن هنا ندرك بعض أبعاد دعاء الرسول ﷺ لابن عباس ﷺ بقوله: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»[1].. فبدون معرفة المآلات والعواقب، التي تترتب علىٰ تنزيل الحكم علىٰ الواقع، يغيب الفقه الحقيقي في الدين، ويُساء التطبيق، ويُتَعَسَّفُ فيه، ويُعْبَثُ بالأحكام الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلىٰ العنت، وغياب الأهداف والمقاصد، التي من أجل تحقيقها جاءت الشريعة.

لذٰلك نقول: إن فقه المقاصد، والاجتهاد في اختيار الأحكام الملائمة للواقع، المحققة للمقاصد، المبصرة للعواقب والمآلات، يعتبر من أرقىٰ أنواع استشراف المستقبل والتخطيط له ـ أو علم المستقبليات، بالمصطلحات الحديثة ـ أو من فقه المستقبل.

من هنا نرىٰ أن الخطورة كل الخطورة تكمن في غياب الفقه المستقبلي، فقه التداعيات والعواقب المترتبة علىٰ التنزيل، والظن بأن الفقه في الدين عبارة عن حفظ الأحكام الشرعية، أو الاقتصار علىٰ الفقه في الدين، وغياب علم التأويل (معرفة تداعيات تنزيل الحكم المستقبلية).

ولا شك أن الذي امتد في حياتنا واستبحر كثيراً هو فقه الحكم الشرعي، وهٰذا شيء طيب وجيد، لكنه يبقىٰ محنطاً ومحاصراً ومثالياً وغير واقعي إذا لم يترافق مع فقه المحل وشروط التنزيل في الوقت نفسه.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد.

الإدراك لفقه الحكم والمحل:

ولعل النمو في فقه الحكم والضمور في فقه المحل واختبار مدىٰ توافر شروط التنزيل هو الإشكالية الكبيرة، وهو أساس الخلل في مسيرتنا الفقهيه، ذٰلك أن فقه المحل يتطلب تخصصات معرفية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لا بد من توافرها إلىٰ جانب العلم الشرعي في فقه الحكم.

والاجتهاد التنزيلي في نهاية المطاف ما هو إلا الإدراك الكامل لفقه الحكم ولفقه المحل، ومن ثم القيام بتنزيل الحكم علىٰ الواقع البشري الملائم للحكم الشرعي في هٰذه المرحلة من الاستطاعة، وهنا محل الاجتهاد حقيقة.

وهنا ملحوظة نرىٰ أنه من المفيد الإشارة إليها، وهي أن عدم توفر شروط تنزيل حكم شرعي علىٰ محل الحكم لا يعني تجاوز أحكام الشريعة، أو تعطيلها، أو العدول عنها، بقدر ما يعني أهمية الاجتهاد في اختيار أو استنباط الحكم الشرعي المناسب للاستطاعة في هٰذه اللحظة.

وقد يكون من المفيد، أن نشير هنا، إلىٰ أن الاجتهاد التنزيلي، علىٰ أهميته في بيان حكم الله في قضايا الناس ومشكلاتهم، التي يعانون منها، علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع، أو ما يمكن أن نطلق علىٰ بعض جوانبه «فقه النوازل»، في تاريخنا الفقهي، فإن معظم ما توجه إلىٰ معالجته، هو الواقع القائم أي: «ما هو كائن»، وبذٰلك فإن الاجتهاد التنزيلي أو «فقه النوازل» ما يزال يسير خلف المجتمع، ليحكم علىٰ أفعاله، ويبين حكم الله فيها، بمراتب الحكم المختلفة، بينما نرىٰ أن الوضع الأمثل هو في عدم الاقتصار علىٰ ذٰلك، وإنما التحول للسير أيضاً أمام المجتمع، بحيث يبين له خط سيره، أي الانتقال مما هو واقع، إلىٰ ما هو متوقع بحيث يصبح الاجتهاد التنزيلي هو أيضاً اجتهاد واستشراف مستقبلي، وبذٰلك يكون الاجتهاد دليل المجتمع لعمل ما هو مشروع، والامتناع عما هو غير مشروع.

فالنفرة الفقهية لا بد أن تتحول من الساقة (المؤخرة) إلىٰ الطليعة

(المقدمة) - بالعرف الاستراتيجي - ذٰلك أن عدم تحولها إلىٰ الاستشراف المستقبلي - فيما نرىٰ - إنما كان ذٰلك بسببٍ من غياب الرؤية التنموية ومسالكها وتداعياتها ومتطلباتها، وعدم المشاركه فيها، وغياب الدولة كمؤسسة تنفيذية لتنزيل الأحكام، فيما يخص المجتمع والدولة، إضافة إلىٰ ما يخص الفرد.

حاجتنا لثقافة فقهية جماهيرية:

هٰذه قضية، وقضية أخرىٰ هي أن الاجتهاد بعمومه ما يزال يقتصر علىٰ بيان الحكم التشريعي، ولما يمتد بعد بالقدر الكافي إلىٰ بقية مجالات الحياة وآفاقها الاجتماعية والتربوية والتنموية والاقتصادية والسياسية، مع أن الاجتهاد واستنباط الحكم مطلوب بنص القرآن الكريم لحالات الأمن والخوف، علىٰ سواء، انطلاقاً من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْۗ . . .﴾ [النساء: ٨٣].

إن امتداد الاجتهاد إلىٰ مجالات الحياة جميعها، بما فيها الأمن والخوف، يتطلب بناء الثقافة الفقهية الجماهيرية التي يجب أن تشيع في الأمة، والتي تشكل الشاشة اللاقطة للصور، بحيث تلتقط هٰذه الثقافة الإشكاليات والمعاناة الناجمة عنها وتتحرك للتفتيش عن حلول لها ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦۖ﴾ لتجدها عند أهل العلم والاختصاص والاستنباط: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾.

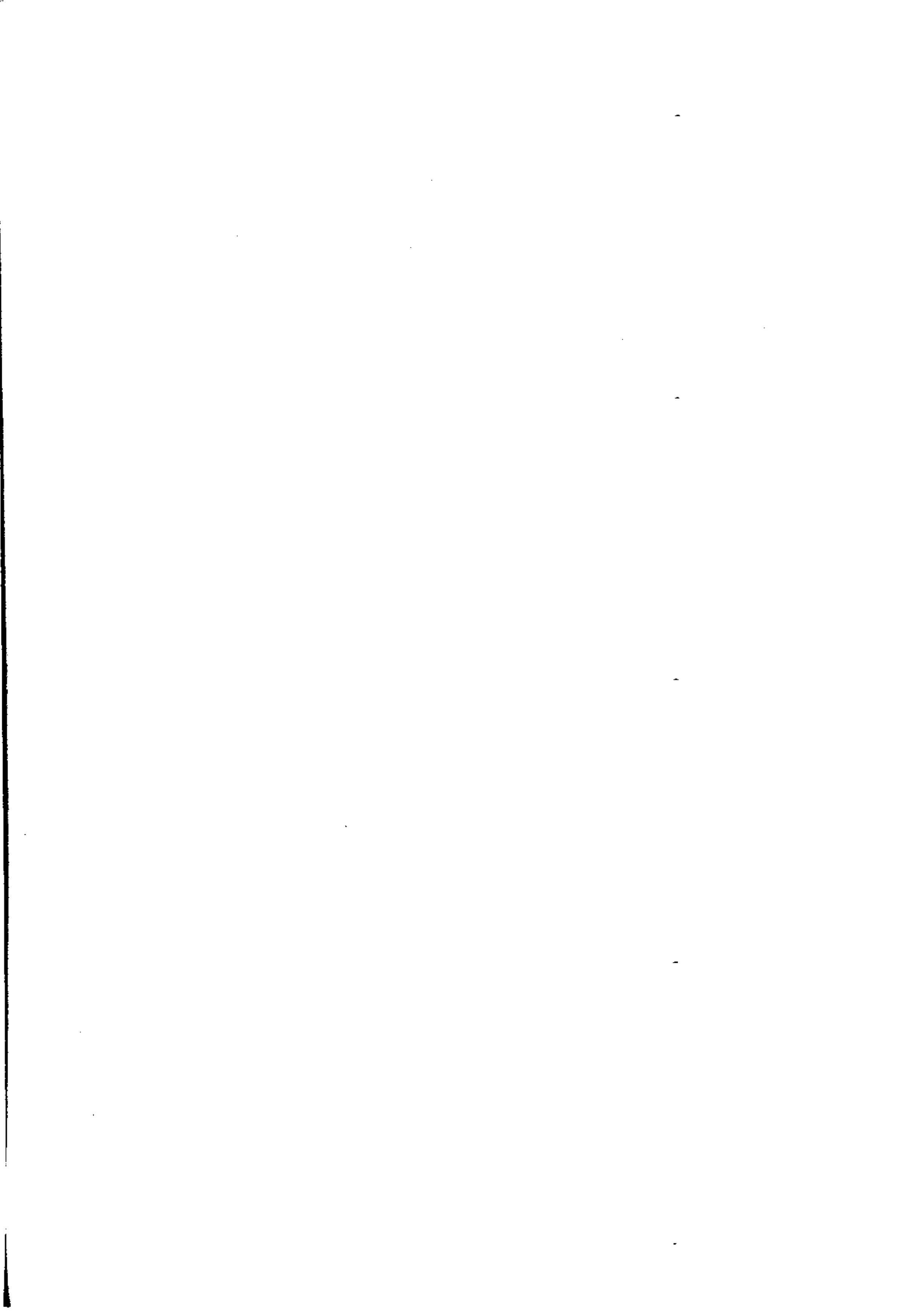
وهنا لا بد من التمييز بين معرفة الحكم الفقهي وبين استنباطه، فمعرفة الأحكام وحفظها قد لا تتطلب نفس المؤهلات التي يتطلبها الاجتهاد، الذي يعني استنباط الحكم الملائم للواقعة أو النازلة من النص، وهٰذا يتطلب فقه النص وفقه المحل معاً، بينما الفقه من بعض الوجوه هو معرفة الأحكام الشرعية بعد استنباطها. . وقد يكون هٰذا هو الفرق بين الفقه وبين أصول الفقه.

لذلك نقول: إن المطلوب للفقه التنزيلي مجتهدون تتوافر لهم الأهلية، وليس حفظة للفقه أو مدرسين له، ذلك أن بعض حفظة الفقه قد يكونون عاجزين عن الاجتهاد بشكل عام والاجتهاد التنزيلي بشكل أخص، مما يؤكد حاجتنا إلىٰ مزيد من الدراسات التأصيلية الجادة التي تسهم في عملية الإحياء والتجديد والتحريض الثقافي، سواء في مجال الاجتهاد الفردي وتكوين الملكة الفقهية، أو في مجال الاجتهاد الجماعي والتشجيع علىٰ التشاور وتداول الرأي، والاجتهاد المقاصدي الذي يضبط العملية الاجتهادية بمقاصدها حتىٰ لا يتحول الاجتهاد إلىٰ آليات وقواعد مجردة بعيدة عن رؤية الأهداف.

ذلك أن مثل هٰذه الدراسات والتوجهات والاجتهادات صوب استرداد دور الاجتهاد، والتدليل علىٰ أهميته في حياة الأمة الثقافية والاجتماعية، وحتىٰ السياسية والاقتصادية، يعتبر دليل عافية وعلامة صحة وحيوية بعد هٰذا الجمود والانقطاع وسيادة التقليد علىٰ المستوىٰ الجماعي والفردي.

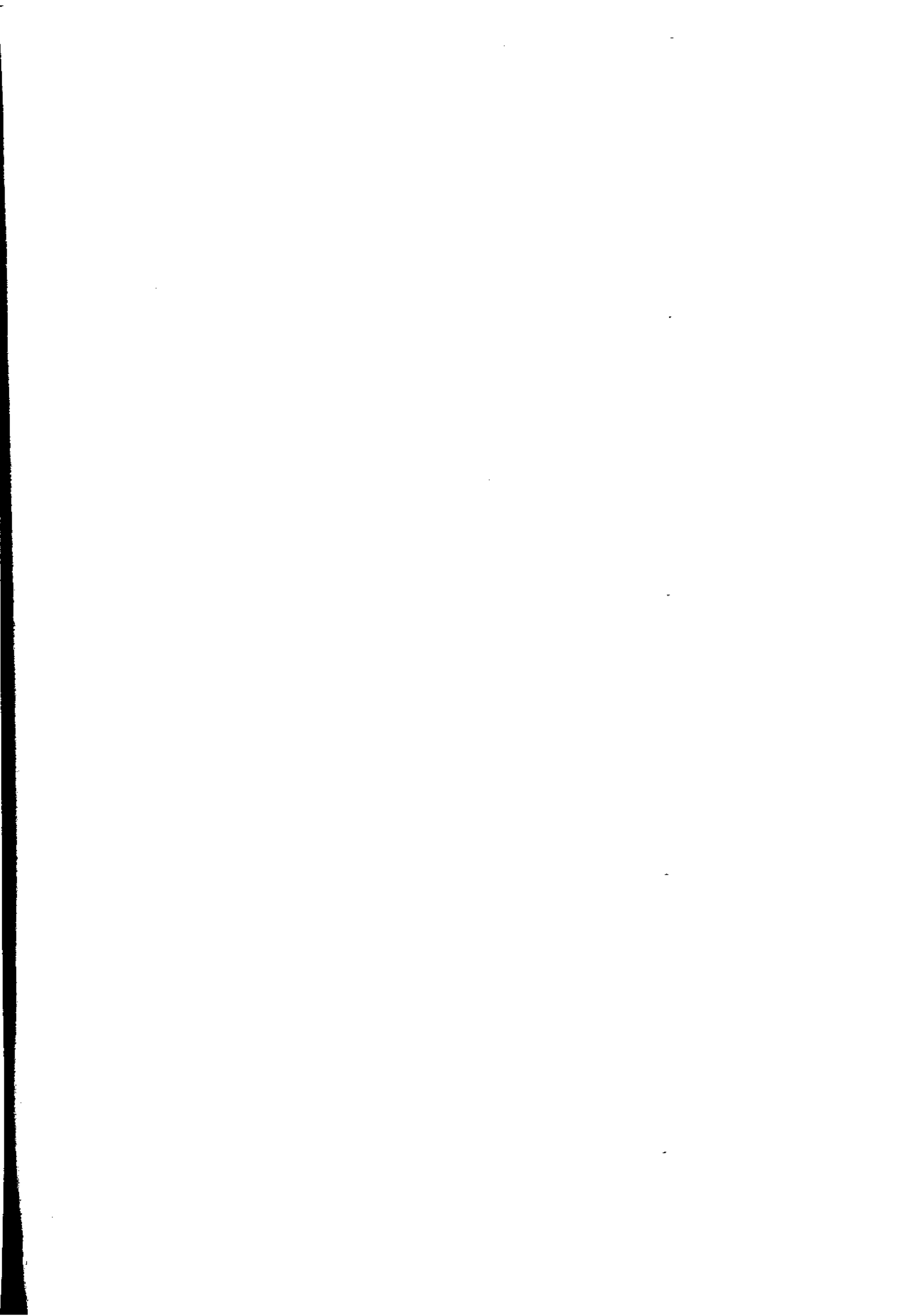
إن التحول من حالة معرفة الأحكام الفقهية إلىٰ مرحلة كيفية استنباط الأحكام وتنزيلها علىٰ الواقع، والتحول من الاجتهاد في إطار الحكم والنص إلىٰ الاجتهاد في إطار المحل وتوافر شروط التنزيل، والتحول من مرحلة إثبات النص، الذي أخذت جهداً ووقتاً، علىٰ أهميته وضرورته، إلىٰ إعمال النص في واقع الحياة ومسيرتها المستقبلية، هو المعادلة الصعبة التي تتطلب جهوداً متنوعة متكاملة وتخصصات معرفية متعددة، للعودة بالحياة إلىٰ القيم الإسلامية، وإعادة القيم الإسلامية لحكم الحياة، وتحقيق سعادة الناس وإلحاق الرحمة بهم، تحقيقاً لمقاصد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



التجْدِيدسِمَةُ الخُلود

٤١٥٣ /٢٢



النفرة لطلب العلم، والاطلاع علىٰ الواقع الميداني المتغير، والاجتهاد لتنزيل الحكم علىٰ هٰذا الواقع، هو الحالة الدائمة والروح السارية في استمرار كيان الأمة.. لذٰلك جعل الله سبحانه وتعالىٰ النفرة لطلب العلم والمعرفة والاجتهاد محاربة للجهل، وجهاداً بلا شوكة، وسبيلاً لمعالجة مشكلات الأمة المسلمة وفق منهج الله وشرعه، كالنفرة للجهاد في سبيل الله موجهة للتسلط والعدوان، فقال تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة]، وقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٣٨]، وقال: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة:٤١]، واعتبر التخلف والقعود عن النفرة والنفير العام لمواجهة العدوان مدعاة لسخط الله، وسبباً لتسلط العدو علىٰ المسلمين وتقطيع أوصالهم واستبدالهم: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [التوبة:٣٩]، كما اعتبر عدم النفرة لطلب العلم والمعرفة وتوفير التخصصات المتعددة للتأهل للاجتهاد والتفقه بالدين تخلفاً وسقوطاً حضارياً.

ذٰلك أن عدم الإحاطة بعلم المشكلات والتداعيات، والتبصر بالعواقب، ووضع الخطط والحلول، ومغالبة قدر بقدر من قبل أهل الحل والعقد، أو أهل الفقه والخبرة والتخصص، وتحذير المسلمين من الغفلة والقعود، مدعاة لحدوث الفراغ الذي يستدعي امتداد (الآخر) بتشريعاته وثقافته وأشيائه الاستهلاكية، التي تطبع الأمة بأخلاقه ومعاييره الحضارية..

إن إدراك الأخطار واستشراف المستقبل، من أهل الفقه والاختصاص، وتبصير الأمة، ووضع الأوعية الشرعية لحركتها، وإنذارها بسوء العاقبة إن هي غفلت عن أسلحتها ولم تأخذ حذرها، من أهم مهام النخبة والطائفة القائمة علىٰ الحق.

لذٰلك شرع إمام وقدوة الطائفة القائمة علىٰ الحق، عليه الصلاة والسلام، الاجتهاد، واعتبره من لوازم الرسالة الخاتمة، حيث توقفت النبوة، وتحقيق خلود الدين وقدرته علىٰ الاستجابة للمستجدات والتعامل مع مسيرة الحياة، وجعل الاجتهاد سبيل تجدد الأمة واستمرارها وديمومة حياتها وسبيلها للتجديد والتجدد والنمو، كما شرع الجهاد، فقال: «**إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهٰذِهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»، وقال: «**الجهاد ماض إلىٰ يوم القيامة**».. وفي رواية عن أنس: «**وَالجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَىٰ أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ، لا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلا عَدْلُ عَادِلٍ**»[1].

فالجهاد حماية للأمة من غدر العدو وتسلطه، لا يمتلك أحد إيقافه أو إلغاءه.

لذٰلك كانت الحاجة دائمة للعمل علىٰ إعادة البناء، واكتشاف مواطن الخلل، وبيان أسباب القصور، وتحديد مواطن التقصير والعجز، التي أقعدت الأمة المسلمة عن الاضطلاع بدورها في الجهاد والاجتهاد لإلحاق الرحمة بالعالمين؛ ومحاولة ردم فجوة التخلف؛ ووصل ما انقطع؛ ومعاودة الرجوع إلىٰ الأصول، والتلقي من الينابيع الأولىٰ في الكتاب والسنة؛ ونفي نوابت السوء؛ وإزالة ما اعترىٰ فهم النص من غبش وتجاوز؛ وتقويم الواقع بقيم الدين، وذٰلك في النظر إلىٰ قضايا الواقع ومشكلاته وسبل معالجتها من خلال قيم الدين، والتعامل مع قيم الدين وتنزيلها علىٰ الواقع من خلال المعاناة والمشكلات التي يعيشها المسلمون، أو بمعنىٰ مختصر: النظر إلىٰ القيم من خلال الواقع ووضع خطط التنزيل، والنظر إلىٰ الواقع من خلال القيم وتحديد مواطن القصور وإدراك أسباب التقصير ووضع خطط النهوض، وفق سنة التدرج.

إن فقه الواقع بمشكلاته وقضاياه، والإحاطة بعلمه ـ إن صح التعبير ـ وتحديد مواطن الخلل، واستبصار أسباب القصور، والتعرف بدقة علىٰ

---

(١) أخرجه أبوداود، كتاب الجهاد.

الاستطاعات التي هي مناط التكليف: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وتوفير القناعة العقلية والاطمئنان الشرعي بأن الإسلام يبدأ مع الناس من الحال التي هم عليها، هو سبيل معاودة وإخراج الأمة، فإذا استفرغ الناس وسعهم بالاستجابة لقيم الدين فقد حققوا الإسلام المطلوب إليهم في هٰذه الحالة، ثم يكون الترقي والارتقاء بمقدار الارتقاء بالاستطاعة حتىٰ تستكمل جميع فروع التكاليف الشرعية، ويتقدم المجتمع صوب استكمال الإسلام بالتدرج وفق استطاعات الناس.

وحيث إن أقدار التدين لا تثبت علىٰ حال، كما هو معلوم، بل تتفاوت علواً وهبوطاً، وارتقاءً ونكوصاً، وهٰذه طبيعة الحياة، كما أن نمو الحياة وامتدادها واتصالها لا يتوقف، فلا يمكن أن يتوقف العقل المسلم عن الاجتهاد والنفرة الدائمة للكشف والاطلاع، ليتحقق الحذر والتحذير وإدراك النذر، وبذٰلك نتحقق بقوله تعالىٰ: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة]، مثلما أن استهداف الأمة دائب من أعدائها: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ۚ﴾ [البقرة:٢١٧]، فجعل الجهاد ماض إلىٰ يوم القيامة.

فالاجتهاد والتجديد مستمر، والجهاد وحماية الأمة ماض إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وكما أن الجهاد وتطوير الشوكة والإعداد والاستعداد وإدراك نوايا العدو، وأخذ الحذر، وعدم الغفلة واستمرار الترقب، هو الهاجس الدائم، فإن توقف أو إيقاف أو إصابة في أي من الوجهتين: الاجتهاد والجهاد، إيذان بالسقوط، وعطالة عن النمو، وتربص حتىٰ يأتي الله بأمره.

آفاق الاجتهاد:

وهنا قضية طالما أشرنا إليها وحاولنا استدعاء الاهتمام بها، ليس علىٰ المستوىٰ الفكري، علىٰ ضرورة ذٰلك وأهميته، وإنما علىٰ مستوىٰ الفكر والفعل معاً، النظر والممارسة، وهي: إن عملية الاجتهاد المطلوبة للأمة لا تقتصر، في مداها وأبعادها، علىٰ استنباط الحكم التشريعي والعبادي، شأن

الواقع في الآفاق الاجتهادية التي وضعت لذٰلك منهجاً اصطلح علىٰ تسميته بعلم أصول الفقه، وجعلت ميدانه أو موضوعه آيات وأحاديث الأحكام، تلك الآيات التي لم تتجاوز علىٰ أحسن الأحوال الخمسمائة آية، مع ما ورد في بيانها النبوي، أما ما وراء ذٰلك من الآيات والأحاديث التي عرضت لجميع جوانب الحياة وغطت المساحات الإنسانية جميعاً فلم تكن موضوع اجتهاد، وكأنه لا حكم لها.

وقد يكون صحيحاً أنه لا حكم تشريعي أو عبادي فيها، وإنما هناك مخزون من الرؤىٰ والأفكار والأحكام والقوانين والسنن ومناهج النظر في التربية والاجتماع والتاريخ والسياسة والتنمية والدعوة والدولة، تقتضي ديمومة النظر والاجتهاد والاستنباط الممتد امتداد الحياة وتشعبها، لتحقيق خلود الإسلام وإثبات قدرته علىٰ النمو والامتداد بالأمة، ووضع الأوعية الشرعية لحركتها علىٰ كل المستويات، والاستجابة لكل المتغيرات والمستجدات، وتحريك العقول الإسلامية للتفكير والنظر في كل شيء، وتوفير التخصصات اللازمة له.

أما اقتصار الاجتهاد والنظر علىٰ آيات الأحكام وبيانها من الهدي النبوي، فمهما توفر له من الإمكانات والمؤهلات ومحاولات التجديد والتجدد، فإنه يبقىٰ محدوداً أو محكوماً بأطر ومناهج الاجتهادات السابقة التي قد لا تكون تركت استزادة لمستزيد، اللّٰهم إلا مقارنتها والترجيح بينها.

ولعلنا نقول هنا: إن هٰذا التصور عن ساحة الاجتهاد وأدواته (علم أصول الفقه)، وميدانه وموضوعه، هو الذي أدىٰ ببعض العلماء إلىٰ القول: إن السابقين لم يدعوا للاحقين شيئاً، فكان ثمرة ذٰلك الطبيعية إغلاق باب الاجتهاد، تلك المقولة التي حاصرت العقل وأعجزته عن النظر.. وفعلاً مهما تطورت وتغيرت الحياة فميدان التغيير أو الإبداع في الحكم العبادي أو التشريعي يبقىٰ محدوداً.

لذٰلك، فإن الأنشطة الذهنية في هٰذا المجال ـ إن وجدت ـ فهي إنما تدور في نطاق فكر سابق لا تستطيع الانفكاك عنه، لا موضوعياً ولا معرفياً

ولا منهجياً، وعلىٰ أحسن الأحوال تنصرف الجهود إلىٰ المقارنة بين فقه وفقه، بين نقل وترجيح، الأمر الذي سوف لا يؤدي في نهاية المطاف لأي جديد أو إضافة جديدة، لذٰلك يبدو الاجتهاد متوقفاً، رغم المحاولات التي تقوم بها بعض الجامعات والمعاهد والكليات الشرعية، بحيث تتحول العمليات العلمية والفكرية والذهنية إلىٰ الشحن من السابق والتفريغ عند اللاحق.

لقد كان من الطبيعي، والحال هٰذه، أن يفكر بعض المجتهدين في إغلاق باب الاجتهاد، أو أن ذٰلك جاء نتيجة وثمرة طبيعية لواقع الاجتهاد والحالة الذهنية التي تحكم الناس، وغلبة التقليد، وغياب التجديد والإبداع، والنطاق الذي يدور ضمنه الاجتهاد، إضافة إلىٰ وجود العبث أحياناً بالأحكام وولوج الساحة ممن يحسن ذٰلك ومن لا يحسن.. وعلىٰ العموم فما وصل إليه السابقون من النظر والإبداع والاجتهاد في هٰذا المجال لم يدع استزادة لمستزيد، حيث اجتهدوا في النص من كل جوانبه، ووصل الاجتهاد لاستيعاب جميع مراتب الحكم الشرعي، فانتفت الحاجة للاجتهاد والتجديد في هٰذا الميدان، سواء علىٰ مستوىٰ المنهج وعلم الاستنباط، أو علىٰ مستوىٰ المُنتَج والحكم التشريعي أو العبادي، وانحسر الفقة وانحصر في هٰذا الميدان.. ونحن هنا لا نقلل من أهمية هٰذا العطاء العظيم، وإنما هي قراءة للحالة ومحاولة للتعرف علىٰ السبب.

وعلىٰ الرغم من قناعتنا جميعاً بأن الإسلام دين شامل لجميع جوانب الحياة، ومنها الجانب التشريعي والعبادي، بالمفهوم الاصطلاحي، وأن ذٰلك الشمول يقتضي اجتهاداً في جميع مناحي الحياة، ويقتضي مناهج وعلوماً وأصولاً وقواعد للنظر، وأن هٰذه القواعد ليست جامدة، كما أنها ليست نصوصاً مقدسة، وإنما هي أدوات اجتهادية تمكّن من النظر والاستنباط، وأنها بذاتها لا تخرج عن كونها اجتهاداً قابلاً للنظر والتجديد والتعديل والإضافة والإلغاء، وعلىٰ الأخص إذا امتد بها إلىٰ ميادين أخرىٰ غير الميدان العبادي والتشريعي، حيث أدت المناهج التي وضعها أسلافنا الهدف المنوط بها في هٰذا المجال، وأن التطور والتغيير في ذٰلك يبقىٰ ضئيلاً وبطيئاً، إن

وجد، ولا شك أن هٰذه المناهج والأصول اختُبِرت عملياً وأنتجت.

أما إذا فكرنا في الامتداد بالنظر والاجتهاد إلىٰ ميادين الحياة المتعددة من العلوم الاجتماعية والإنسانية والشعب المعرفية الأخرىٰ، فالأمر يختلف تماماً، بحيث يكون الاجتهاد من الفروض العينية والكفائية معاً ـ فيما نرىٰ ـ ويكون تطوير المناهج ووضع علم أصول تربوي واجتماعي وسياسي ومالي، علىٰ غرار علم أصول الفقه التشريعي، في مجالات الحياة المتعددة تكليفاً دينياً شرعياً.

مفهوم التجديد:

فليس التجديد هو فقط إعادة معايرة الواقع العبادي والتشريعي بقيم الكتاب والسنة، والعودة إلىٰ الينابيع الأولىٰ، وطرح ما بلي وإزاحة ما لحق من التقاليد والرواسب، وإبراز الوجه السليم الذي يبدو جديداً علىٰ الواقع الذي تحكمه التقاليد والاجتهادات وتغيب عنه التعاليم والقيم والنصوص؛ كما أنه ليس نفياً للبدع واجتثاثاً لنوابت السوء فقط، علىٰ أهمية ذٰلك وضرورته؛ لأنه به بناء الإنسان وتصويب مسيرته وتنقية عبادته، لينتج حضارة إسلامية وعطاءً متميزاً، وإنما التجديد هو توجه صوب قضايا الحياة والإنسان، ومشكلاتها ومتغيراتها، والاجتهاد في وضع الأحكام والرؤىٰ الشرعية الجديدة لها.

وهنا نقول: قد يكون من الضروري القيام بالمراجعة والاختبار لواقع ومدىٰ الكثير من المصطلحات في ضوء البعد الزماني، والعودة بالفقه إلىٰ مدلوله العام من الفهم والوعي والاستبصار وإدراك السنن التي تحكم الحياة والأحياء، وتوفير التخصصات المطلوبة في جميع فروع المعرفة، ووضع الضوابط والمناهج وعلم الأصول، مع الاحتفاظ بالمدلول الاصطلاحي، وهو استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الكتاب والسنة، ووضع علم أصول للعلوم جميعاً، وفتح الباب للنظر والاجتهاد الفكري والفقهي، وعدم الخوف مما يمكن أن يكون من نظر وفكر غثائي؛ لأنه يحمل عناصر فنائه بنفسه، ولا يصح إلّا الصحيح في نهاية المطاف.

ومن هنا ندرك خطورة إغلاق باب الاجتهاد، علىٰ الرغم من أنه اجتهاد من حيث الأصل؛ لأنه إيقاف للعقل، ومحاصرة للخلود والامتداد، وتمكين لامتداد (الآخر) ليملأ حياتنا الثقافية.

إن التيبس والجمود والتوقف سواء علىٰ مستوىٰ المنهَج الذي هو اجتهاد في الأصل، أو علىٰ مستوىٰ المُنتَج لهٰذا المنهج، ليس من الإسلام وحيويته وخلوده وشموله وامتداده في شيء، كما أن التجديد والتجدد صفة ملازمة للحياة، وسنة من سنن الله في الكون، علىٰ مستوىٰ الإنسان وتطور عقله وأحواله أو علىٰ مستوىٰ أشيائه ومحيطه.. وأقل ما يقال في إغلاق باب الاجتهاد والتجديد، وإضافة إلىٰ ما سبق: إنه إخراج للإسلام من الحياة وإدخال له في بطن التاريخ، والحكم بعجزه، وادعاء المعرفة بالمصلحة والمفسدة وتقلبات الزمان أكثر ممن أنزل القرآن والبيان النبوي خالداً!

إن التجديد هو الروح السارية التي تحفظ الحياة والحركة وتؤذن بنموها، لذٰلك كان التجديد إخباراً، من الصادق المصدوق، عليه الصلاة والسلام، من جانب، وتكليفاً من جانب آخر: «**إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَٰذِهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»، حيث لا بد لنا أن نستشعر ضرورة الاجتهاد للتجديد والامتداد والنمو، إذا وعينا أن الإسلام لا بد أن يتقدم ويعطي رأيه في جميع مساحات الحياة ولا يقتصر علىٰ الاجتهاد في موضوع الحكم التشريعي والعبادي، كما أسلفنا.

وقد يكون التأمل في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣] ضرورياً لإبصار بعض الملامح الضرورية والبيان الشامل والشافي للمدىٰ المطلوب له الاجتهاد والاستنباط.. فأمور السلم والحرب والعدل والظلم التي وردت في الآية تعتبر من أخطر قضايا السياسة والاجتماع والعلاقات الدولية والإقليمية، وهي بطبيعتها وطبيعة تعقيدها وتداخلها ووسائلها وأدوات النظر فيها والمناهج التي تمكن من النظر فيها، تتطلب درجات عالية من التخصص والخبرة والتضلع بشعب المعرفة السياسية

والثقافية وعلم السنن وقوانين الحركة الاجتماعية والتاريخية، وأن النظر والاجتهاد فيها يتطلب مرجعية شرعية واضحة نلمحها في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ﴾، كما يتطلب متخصصين متمرسين في العلوم المطلوبة لكل قضية مطروحة، فهم ولاة أمر النظر فيها ﴿وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾، وليس الحكام والساسة.

ولا يغرب عن البال أن قضايا السياسة والأمن والخوف قضايا مستمرة متجددة، تتطلب النفرة المستمرة للتفقه في الدين، وتخليص الناس من الإذاعة بها، التي تعني ضلال السعي وغياب الوعي لجماهير الأمة.. وإذا لم يتول أولو الأمر الاجتهاد ووضع الأوعية الشرعية الرشيدة، فسوف تستمر الإذاعة والإشاعة والضلال.. فكيف يسوغ إذن التوقف وإغلاق الاجتهاد والتجديد ومحاصرة الإسلام بزمن وفترة تاريخية؟

أبعاد التجديد:

وقضية أخرىٰ قد يكون من المفيد الإشارة إليها وهي: أن قضية التجدد والتجديد والإصلاح والنهوض والتنمية، علىٰ تنوع المصطلحات الدالة علىٰ التوجه صوب الهدف المطلوب، هي قضية مركبة متداخلة شاملة وليست جزئية، ذٰلك أنه لا يمكن أن يُتصور ابتداءً أن يتجاور التقدم في جانب والتخلف في جانب آخر، وأن تتجاور التنمية والجمود، وأن يتجاور التجديد والتقليد، وإنما عملية التنمية عملية شاملة، ومناخ عام، ونظام حياة، واجتهادات متوازية ومتوازنة، ونسب منضبطة في مجالات الحياة جميعاً، لذٰلك تستدعي النفرة الشاملة.

لذٰلك، فإن أية محاولات للتجديد الجزئي إذا لم تتعاضد وتتساند مع غيرها، تبقىٰ قاصرة وعاجزة عن التغيير وفتح مجرىٰ عام في حياة الأمة، وتبقىٰ مجرد جداول بسيطة محاصرة بمناخ التخلف والتقليد والجمود، فاليد المتحركة لا تؤدي وظيفتها تماماً في الجسم المشلول.

إن التجديد روح تسري في جسم الأمة جميعاً، تؤذن بحراكه، وتشحذ

همته، وتجمع طاقته، وتحرض هواجس التغيير والسعي للتجديد في مناهج النظر والاجتهاد ومنتجاتها علىٰ مستوىٰ الأمة.

وعلىٰ العموم، تبقىٰ صيحات الاجتهاد والتجديد وتقديم نماذج تُشكل بوارق أمل علىٰ أن الأمة ما تزال تحس بمشكلاتها، والحس هو أول الطريق للتأهل للإدراك والاجتهاد والاستنباط.

وتبقىٰ الحاجة إلىٰ التفكير والاجتهاد في كيفية التجاوز واستخدام المنهج والأدوات المعرفية نفسها، للانطلاق بها أو تعديلها، ذٰلك أن الأخذ والرد الذي لا يخرج عن دائرة النظر سوف ينتهي إلىٰ نوع من القواعد المجردة بعيداً عن الإنتاج والتنزيل، علىٰ فوائد ذٰلك، إلا أنه يبقىٰ قليل الجدوىٰ؛ لأنه يتمحور حول مسلمات اجتهادية قد لا تكون مسلمات في الحقيقة.

وعلىٰ أهمية المنهج في ضبط المسيرة العلمية أو المعرفية، فلا يجوز أن تقودنا هٰذه الأهمية إلىٰ الانحصار في الحديث في علم المنهج عن ممارسته في الميدان العملي، الذي يعتبر المختبر الميداني للمنهج وسلامته ودقته، فالنقد ما يزال يتحرك ضمن الساحة النظرية بأقدار متفاوتة، لٰكن بأدوات ورؤىٰ نظرية أيضاً، شأن المناخ الشائع الذي يحكم ذهننا الثقافي عامة، وهو صرف الجهود إلىٰ إثبات النص وعدم التفكير بأقدار كافية في كيفية إعماله في حياة الناس.

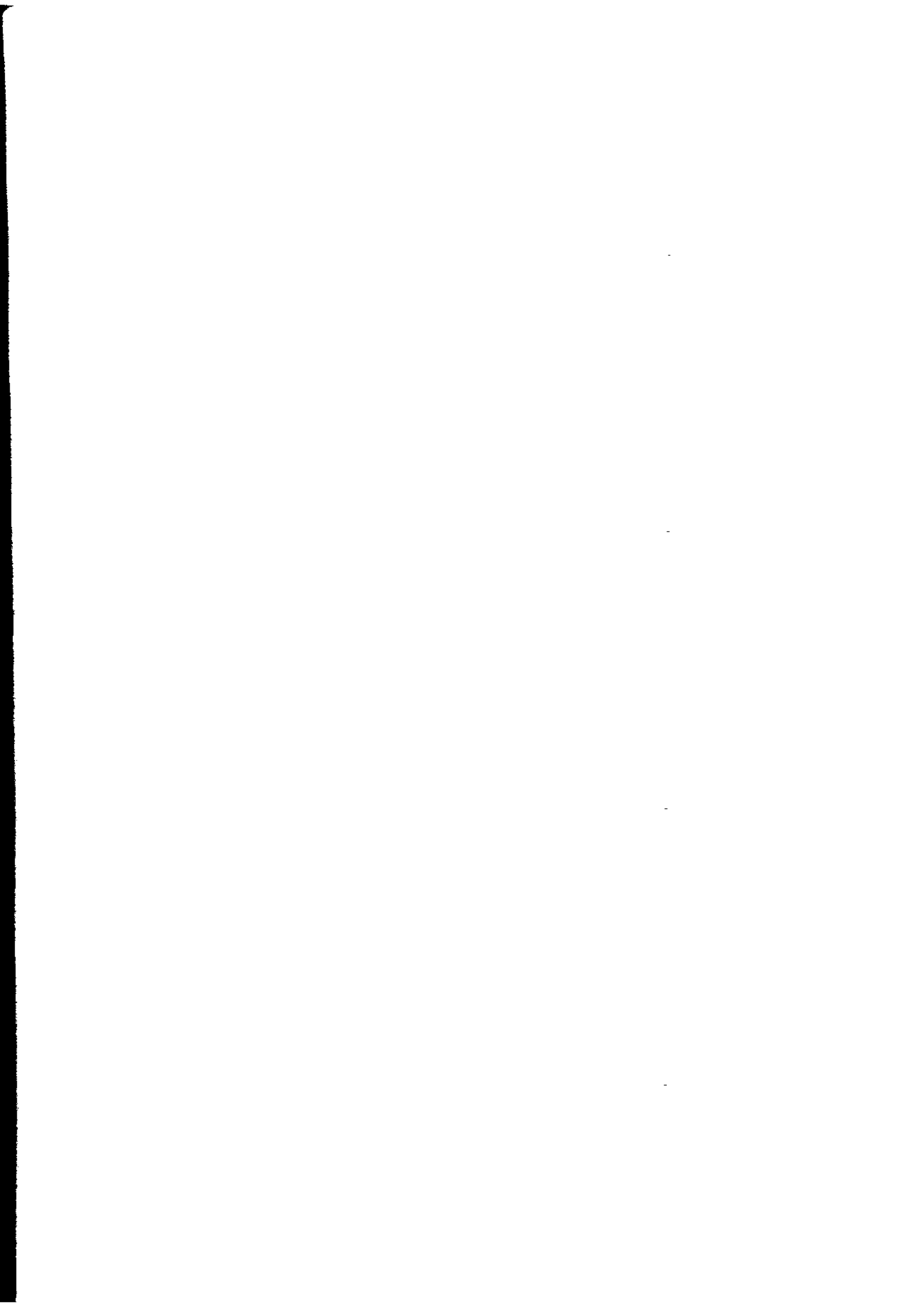
ويمكن القول: إن التوجه صوب دراسة حركات التجديد والإصلاح ومناهجها، وإعادة تقويمها ونقدها، وبيان الإصابات التي لحقتها، ليكون ذٰلك بياناً وهدًى وموعظة ووقاية وإغراءً بالتجديد والاجتهاد، أمر يبشر بالخير وبمستقبل واعد لحركة الوعي الإسلامي المعاصر في حِراكها العلمي والمعرفي.

والله هو الموفق والهادي إلىٰ سواء السبيل.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مِن ضوابط الخِلاف

٤١٦٥/٢٢



أنزل الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ عبده الكتاب، منه آيات محكمات، هن أم الكتاب، وأخر متشابهات، فقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران]، ذٰلك أن الآيات المحكمات، هن الآيات واضحات الدلالة، قطعيات الدلالة، لا تحتمل الكثير من المعاني المتداخلة والمتشابهة، بحيث تشكل هٰذه الآيات القاعدة الثقافية، والنسيج الذهني، والمشترك من المعاني والقواعد الأساسية، التي يلتقي عليها المسلمون جميعاً، حيث لا لبس في دلالتها ولا خفاء.

وما وراء ذٰلك من الآيات المتشابهات تعتبر من ظني الدلالة، خفي المعنىٰ المقصود، لأن تعريف المتشابه بأنه: الذي يدخل في أشباهه حتىٰ يصعب تمييز المعنىٰ المراد، لخفائه ودقته واحتمالاته وعدم قطعيته، لذٰلك تذهب فيه العقول مذاهب شتىٰ، وتختلف في تحديد المعنىٰ المراد منه.

وتبقىٰ الآيات المحكمات هي الضابط المنهجي لفهم الآيات المتشابهات، بحيث لا تخرج المعاني والأحكام المستنبطة من الآيات المتشابهات بشكل عام عن ما قررته الآيات المحكمات من الأحكام.

وحيث إن الناس يتفاوتون في إدراكهم، وكسبهم العلمي، ومدىٰ رسوخهم في المعرفة، وتجربتهم، وتضلعهم في اللغة، واختلاف ميولهم ومؤهلاتهم، وتباين قدراتهم، بما يمكن أن نطلق عليه مصطلح «الفوارق الفردية» فيصبح الاختلاف ثمرة لذٰلك كله، الأمر الطبيعي الفطري الذي يصعب القضاء عليه أو التحرز منه.. وغاية ما يمكننا من المعالجة لقضية

الخلاف والتعامل معها إنما يكون بوجود مناهج وأصول لضبط فهم دلالة الآيات المتشابهات بدلالة الآيات المحكمات، إلىٰ جانب توفر صفات وخصائص أدب الخلاف، والحوار، والالتزام بخلق المعرفة، والتسليم بأن ذٰلك الاختلاف واقع فطرة من الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢].

لذٰلك، نرىٰ عملياً أن المؤمنين درجات والكفار درجات، لقد خلق الله الناس متفاوتين لتتكامل الحياة ويستقيم أمرها، إذ لا يمكن أن يتصور الإنسان أن يكون الناس نسخة مكررة، أو نمطية واحدة عن بعضهم بعضاً، ذٰلك أن الأعمال والأفكار والمدركات متفاوتة في هٰذه الحياة، والخلق متفاوتون، سواء كان ذٰلك بأصل الخلق، أم بطبيعة الكسب، وبذٰلك فكأن بين الحياة بآفاقها وأعمالها المتفاوتة، وبين الناس بفوارقهم الفردية ومهاراتهم المتنوعة، تواعد والتقاء و«**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»[1].

حتىٰ علىٰ ساحة الإيمان الواحد نجد المؤمنين، الذين اصطفاهم الله واختارهم لوراثة النبوة، قد جعل منهم الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات بإذنَ الله.. هٰذا التنوع وهٰذا التفاوت، إذا أحسنت إدارته، يشكل نوعاً من التنافس ويصبح من أهم المحرضات الثقافية والحضارية، وميداناً للاستباق بالخيرات، لدرجة يمكن القول معها: إن هٰذا التفاوت والاختلاف هو المهماز النفسي والعلمي لتحريك عجلة التنمية، فجدلية الحياة دائمة المدافعة بين الخير والخير، والشر والشر، والخير والشر: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، فلولا هٰذا الضرب لما طفا الزبد ولما انقشع، ولما عُرف الحق؛ وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: ٣١].. فالشر من لوازم الخير، وهٰذه جدلية الحياة: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري.

وكان الرسول القدوة عليه الصلاة والسلام، أنموذجاً يُحتذىٰ في استيعاب الخلاف وقبوله، وحسن قيادته وإدارته، وتحويله من ظاهرة فرقة وتنابذ إلىٰ وسيلة قوة ووحدة وتكامل وتنافس في الكسب.

لقد عَرَف ﷺ منازل أصحابه رضوان الله عليهم وإمكاناتهم، فكانت المهمات التي يكلف بها متناسبة مع المواهب والمؤهلات، وكان من تعاليم النبوة إنزال الناس منازلهم.. قَبِل ﷺ بوجهات النظر المتعددة، وأقرها جميعاً، طالما أنها في إطار الفهم الصحيح، وحضهم علىٰ الاجتهاد، ورعىٰ هٰذا الاجتهاد، ودرَّب عليه، بفتح باب الاجتهاد علىٰ مصراعيه، خاصة وأن ما أنزل عليه من القرآن حمال أوجه كما قال سيدنا علي ﷺ، ذٰلك أن هٰذه الأوجه سوف تثمر خلافاً وتنوعاً، وفي ذٰلك إثراء للحياة العقلية وغنًى في الاجتهاد والنظر.

لذٰلك، كم نحن اليوم بحاجة إلىٰ إعادة التشكيل، وصبغ ذهنية الفرد المسلم، ورؤيته بصبغة الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ [البقرة]، واسترداد فاعليته، وتبصيره بأن التكليف المنوط به في كل مرحلة يمر بها مرتبط بحدود الاستطاعة والوسع، انطلاقاً من قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، فإن بَذَل جهده واستفرغ وسعه تبرأ بذٰلك ذمته، ويخرج من عهدة التكليف، ويطبق الإسلام المكلف به، حتىٰ ولو لم يستكمل تطبيق جميع التكاليف، لعدم توفر الاستطاعة.

إن تحرير هٰذه القضية ـ فيما نرىٰ ـ من الأهمية بمكان، حماية للطاقات والإمكانات من الهدر والتبديد وصرفها إلىٰ المواقع غيرالمجدية، وحماية للعاملين للإسلام من المجازفات التي يعوزها حسن التقدير، والحيلولة دون اختلاط الأمنيات بالإمكانيات، وترك ما نملكه، أو نملك فعله، إلىٰ التطاول إلىٰ ما يملكنا ويخرج عن حدود استطاعتنا.. إن سوء التقدير للاستطاعات وللتكاليف سوف يؤدي إلىٰ فقدان إمكاناتنا، والعجز عن وضعها في المكان المناسب، وبذٰلك نتحول إلىٰ الوقوف عاجزين عن التقاط

الفرص التاريخية التي قد لا تتكرر، فنضيع ما نستطيعه، ونهزم فيما لا نستطيعه، وتعظم مسؤوليتنا أمام الله سبحانه وتعالىٰ.

ولا بأس من التذكير هنا بأن بعضنا، لسوء تقديره وخطأ قراءاته للأمور وتداعياتها، وما يترتب عليها من العواقب، تغلب عليه ذهنية الاستسهال، فيقوده ذٰلك إلىٰ اقتحام المسالك الصعبة ويتمنىٰ لقاء العدو، دون إعدادٍ أو استعداد، وتستهويه الرايات العمِّيَّة، المهم بالنسبة له أن يفرغ حماسه في المجازفات ودخول المعركة دون استبانة أو بصيرة لسبيلها أو تقدير لعواقبها.

وبعضنا الآخر تغلب عليه ذهنية الاستحالة، فيرىٰ الأمور علىٰ غاية من الصعوبة، فهي عنده مستحيلة، ولا يبصر منها إلا آثارها السلبية التي تحاصره، وتحيط به من كل جانب، فيقع في حالة من اليأس والعجز والشلل وفقدان الأمل، وتعمىٰ عليه الأمور، وتحول حالة العجز واليأس بينه وبين رؤية دوائر الخير في الحياة والمجتمع والواقع، وحتىٰ في المستقبل، وسبيل الدخول إليها، وكيفية التوسع فيها، والتعامل معها.

وقد تكون هٰذه الظواهر في أصلها طبيعة في البشر، ونتيجة لأنواع مختلفة من المعاناة والتربية والثقافة، والتوارث الاجتماعي وغير ذٰلك من العوامل التي يصعب حصرها في هٰذه العجالة. وكم كنا نتمنىٰ أن يؤدي الخلاف في وجهات النظر للقضايا، والتنوع في النظر إليها والحكم عليها، أنواعاً من الحوار والنقاش والمثاقفة والمحاورة والمشاورة والمراجعة، لينتج ذٰلك منهجاً وسطاً متوازناً سننياً، يحيط بعلم الأشياء، ويجتهد في النظر إلىٰ عواقبها، ويحسن تقدير الإمكانات وكيفية توظيفها، واغتنام الفرصة التاريخية.

ولا بد من الاعتراف بأن الحوار والمناقشة والمشاورة مهما بلغ لا يمكن أن يقضي علىٰ التباين في وجهات النظر، وإنما يضيِّق مداها ويُسهم بالوصول إلىٰ المساحة الأكبر من التفاهم وبناء المشترك البشري وزيادة دائرة التفاهم.

كم نحن بحاجة اليوم إلىٰ الاعتراف بالاختلاف، والتيقن من سر أنه

الخلق، وفطرة الله التي فطر الناس عليها، وأنه لا سبيل إلىٰ تبديل خلق الله، سواء علىٰ مستوىٰ الذات أو (الآخر)، وأن كرامة الإنسان أصلاً منوطة بأنه أهلٌ لحرية الاختيار، وليس مبرمجاً علىٰ الطاعة وعدم المعصية كالملائكة، وأن هٰذا الاختيار يمكن أن يؤدي به إلىٰ الطاعة أو إلىٰ المعصية، وأن المسؤولية الشرعية هي فرع لحرية الاختيار، وأن ممارسة الأهلية والإنسانية (الاختيار) تعني القبول بالتباين والاختلاف في وجهات النظر، تبعاً للتباين بالمواهب والإمكانات والكسب العلمي والمعرفي، وهٰكذا سنة الحياة، إذ تستحيل الحياة وتصبح لا معنىٰ لها، ولا تدفق لمجراها، إذا كان الناس جميعاً نسخة مكررة، ولا أدل علىٰ ذٰلك من الحال التي انتهت إليها الأنظمة الشمولية والدكتاتورية، حيث فشلت وسقطت؛ لأنها أرادت أن يكون الناس نسخة مكررة من التجمد والتخلف والتقليد والتراجع، لأنها لم تسمح إلا أن يكون الناس نسخة مستنسخة أو مكررة عن الزعيم، وهٰذا ضد الطبيعة البشرية، وضد سنن الحياة وسبل نموها، وبناء الحضارة، وقيام العمران الإنساني.

من عطاء الخلاف:

ولعلنا نقول: بأن الخلاف والتنوع الواقع تاريخياً في الحياة الإسلامية، كان وراء هٰذا الإنتاج الضخم من التراث العلمي والثقافي وإنضاج الكثير من المناهج والقواعد والعلوم:

- **فاختلاف أهل الكتاب في كتابهم**، وما انتهت إليه حالهم، وتعاملهم مع النص الإلٰهي، هو الذي أدىٰ إلىٰ الفزع علىٰ النص القرآني، ودعا المسلمين، بعد معركة اليمامة، إلىٰ جمع القرآن.

- **والاختلاف حول حدود النص القرآني**، هو الذي أدىٰ إلىٰ نسخ القرآن، واعتماد ما اصطلح علىٰ تسميته «بمصحف الإمام» زمن سيدنا عثمان رضي الله عنه.

- **وأسباب الوضع والانتحال، واختلاط الأمور**، والادعاء علىٰ

الرسول ﷺ والاختلاف حول ما ينسب إليه من قول أو فعل أو تقرير، هو الذي أدىٰ إلىٰ هٰذا العمل العظيم من علم مصطلح الحديث، وبيان العلل، وتحديد أسباب الوضع، وبروز علم الإسناد، ومعايير الجرح والتعديل.

ـ **واللحن في اللغة وفشو الخطأ**، هو الذي أدىٰ إلىٰ تقعيد القواعد ووضع علم النحو والصرف.

وهٰكذا سائر فنون العلم والمعرفة، تجيئ غالباً ثمرة لجدلية التباين والخلاف والتحدي، حيث يجتهد كل فريق للتدليل علىٰ صوابية قوله ورأيه، وهٰذا سبيل النمو الذهني.

ويمكن القول: بأن هٰذا الكم الهائل من العطاء الفكري والفقهي والمذهبي والمنهجي في التراث الإسلامي، ما هو إلا ثمرة لحرية التفاكر والخلاف والتنافس، ولا أعتقد أن أي دين أو أية عقيدة شكلت قيمها محرضاً ثقافياً وفكرياً كحال العقيدة الإسلامية وكتابها الخالد القرآن، الذي كان الأساس الذي تمحورت حوله سائر الجهود الذهنية، وبقيت علىٰ تباينها واختلاف مناهجها مقرة بمشروعيته العليا.

وليس أمر البيان النبوي بأقل شأناً في تنمية الجهود الذهنية، علىٰ المستويات المتعددة، حسبه أنه بيان القرآن الكريم وتنزيل أحكامه علىٰ واقع الحياة.

وقد يكون من الأبجديات الأولىٰ في رحلة الإيمان، الاعتقاد بأن البشرية جميعاً أبناء أسرة واحدة، قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء:١]، وأن الاختلاف واقع في أصل الخلق، وقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ . . .﴾ [الحجرات:١٣].

فهٰذا الجَعْل، بكل مؤهلاته وخصائصه وتضاريسه وتنوعه واختلافه، سبيل إلىٰ التكامل والتعاون والتنامي: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود].

إدارة الخلاف:

ولعل القضية الأهم تبقىٰ: كيف ندير الخلاف، وكيف نتربىٰ علىٰ قبوله، والإقرار بأنه حق إنساني، بل حق وواجب إسلامي، ونتعلم كيف نختلف، لأن ذٰلك ليس أقل شأناً من أن نتعلم كيف نتفق، وكيف نصل إلىٰ مرحلة الاعتراف (بالآخر)، وأن له كل الحق أن يكون له رأي كما أن لنا رأياً، وأن أدب الخلاف يعتبر من أرقىٰ الآداب الإنسانية وأعلىٰ مراتب الأخلاق، وأن الانغلاق والتعصب مراهقة وطفولة بشرية، وأن هناك معرفة وهناك خلق معرفة، فلا يجوز أن يتحول العلم إلىٰ لجاج وبغي ومدعاة للتفرق، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ﴾ [الشورىٰ: ١٤]؟

وهنا قضية نعتبرها علىٰ غاية من الأهمية وهي: أن الاعتراف (بالآخر) وبرأيه كواقع لا يعني إطلاقاً إقراره علىٰ ما هو عليه، ولا إعطاءه شهادة بصواب ما هو عليه، حسبه أن ذٰلك اختياره ورأيه ومسؤوليته، فالله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء: ١١٥]، سواء في ذٰلك الخلاف الداخلي مع الذات أو الاختلاف مع (الآخر)، لأن مظان الخلاف موجودة من الناحية النظرية، وواقعة من الناحية العملية، ويبقىٰ أن الآيات المحكمات، قطعية الدلالة، تشكل الرؤية المشتركة الواحدة، أو القاعدة التي يقوم عليها البناء الفقهي والفكري والعقدي، وفي الوقت نفسه تشكل الضابط المنهجي والإطار المرجعي للآيات ظنية الدلالة ـ كما أسلفنا ـ وهٰذا من نعم الله تعالىٰ أنه لم يصبّ العقول البشرية في قوالب واحدة ويجيء البشر منمطين مستنسخين، وإنما جعل العقل سبيل طلاقة وانطلاق وحرية واجتهاد، وجعل النص المحكم دليل العقل إلىٰ المعرفة ووسيلة الوحدة وقيام المشترك الثقافي.

وإذا أحسنا إدارة الخلاف، وتحلينا بأدبه، تحول إلىٰ خلاف تنوع وتكامل وتعاون ونمو، وأصبح علامة صحة، وإثراء وإغناء للمسيرة، وإفادة من جميع العقول، وما شرعت الشورىٰ إلا كآلية لإدارة ذٰلك والاستفادة من جميع الخبرات، حتىٰ الاستفادة من خبرات (الآخر).. فالحكمة ليست حكراً علىٰ شخص أو علىٰ أمة أو علىٰ مرحلة تاريخية دون سواها، ولٰكنها ضالة المؤمن أنىٰ وجدها فهو أحق بها.

أما إذا فشلنا في إدارة الخلاف، تحول إلىٰ تضاد وتبعثر وتفرق، وأصبح خطراً ماحقاً.

وإدارة الخلاف تعني ـ فيما تعني ـ معرفة كيفية الانتهاء والوصول إلىٰ الرأي الراجح، ومن ثم اقترانه بالتنفيذ، مع الاعتراف ببقاء ووجود المرجوح، فقد تتغير الظروف وتأتي معطيات التطبيق ليصبح المرجوح راجحاً، لذٰلك نرىٰ أن الاجتهادات والمدارس الفقهية الكثيرة، وتعدد الآراء، حتىٰ علىٰ مستوىٰ المذهب الواحد، حيث يخالف الإمام تلامذته، أو التلامذة إمامهم إذا تبينت لهم قرينة، تشكل مساحات خصبة لاختيار الاجتهاد الملائم ومن ثم اعتماده للتنفيذ.. فالقضاء الملزم في أصله لا يخرج عن أن يكون رأياً اجتهادياً اختير من بين سائر الآراء لملاءمته، واقترن بالتنفيذ والإلزام، دون التضييق علىٰ العقول والاجتهادات الأخرىٰ، التي بقيت لها حرية النظر والتي تبقىٰ قرائن ودلالات واجتهادات مساندة ومحققة للقضاء القانوني، لٰكنها ليست قانوناً ملزماً.

ولعل تراثنا الفقهي والفكري ومدارسنا الاجتهادية واجتهاداتنا السياسية التاريخية، حتىٰ ضمن إطار المذهب الواحد، بدءاً من اجتهادات الصحابة وخلافاتهم، وهم خير القرون، ومروراً بالمذاهب الفقهية والفكرية، دليل علىٰ مدىٰ حرية الرأي التي شرعها الإسلام بعيداً عن الإرهاب الفكري أو التعصب الفقهي ومحاولات إقصاء الرأي (الآخر)، وإن حدث شيء من التعصب والغلو فيمكن القول: بأن الشذوذ دليل استقرار القواعد وتقعيدها.

إن الإطلاع علىٰ الرأي (الآخر) ومناقشته وحواره وتتبع استدلالاته، ومحاورة صاحبه، سبيل لتمرين العقل وتنميته، وتوسيع المدارك، وبناء المشترك الإنساني، وتوسيع دائرة التفاهم، فإذا كان الإنسان ذاته بعد فترة من استزادة الإطلاع والمعرفة والتجربة يصبح له رأي آخر مختلف عن ما سبق له، وأن ما سبق له من رأي يحتاج إلىٰ التأمل والمراجعة وعدم التنكر، فما بالنا (بالآخر) الخارج عن الذات؟

وكم نحن بحاجة إلىٰ إعادة النظر في مناهجنا التربوية والفقهية والفكرية، وإعادة تأسيسها، وتأصيل واقعية الخلاف، وأدب الخلاف، وسنة

الخلاف، ابتداءً من الأسرة وانتهاءً بأرقىٰ المنتديات والجامعات؛ والاستزادة من دراسة المقارنات، من فقه ولغة وأدب ومذاهب وأديان، وامتلاك أدوات البحث العلمي والموضوعي، التي تمكننا من استيعاب الرأي (الآخر) المخالف، وكيفية التعامل معه، والإفادة منه، وإدارته.

من آفات الانغلاق والتعصب:

إن عملية الاختناق الثقافي، والعجز عن الإبداع والعطاء المقنع، والتخاذل عن التعامل مع واقع الحياة والتبصر بسننها، والتحول إلىٰ حالة الجمود والتقليد والمحاكاة، جاءت نتيجة طبيعية لما تقدمها من آفات التعصب الفقهي والفكري والمذهبي والحزبي والطائفي والعنصري.

إن هٰذه الآفات تشكل خطورة كبيرة عندما تستشري وتصل إلىٰ مرحلة الوباء الاجتماعي وتصبح مصلحة لبعض القائمين عليها، ومن ثمّ يكون التوارث الاجتماعي، فتقام المتاريس والخنادق والحواجز والأسوار الفكرية والفقهية والنفسية حولها، وغاية ما في الأمر من الناحية العلمية والثقافية يصبح إعادة إنتاج الماضي، وإعادة قراءة الذات، والانغلاق عليها، والتفتيش ليس عن الحقيقة والدليل، والقيام بالمقارنة والترجيح، وإنما التفتيش عن المسوغات والانتقاء، للاعتداد بالرأي، ومحاولة ليّ عنق النص، حتىٰ المحكم منه، وتقديم قول صاحب المذهب أو الإمام أو المجتهد أو الشارح المظنون القابل للخطأ علىٰ قول الشارع القطعي المعصوم، وبذٰلك تنتقل صفة الخلود من النص الإلٰهي إلىٰ اجتهادات البشر، فيصبح الرأي الاجتهادي مقدساً لا يُمس وصالحاً لكل زمان ومكان!

وهنا تصيب العطالة والانغلاق النفوس والعقول، والأدواتِ في الوقت نفسه، ويسود التعصب الحزبي والمذهبي أو العنصري، ويُسوّىٰ المخالف بالرأي بالعدو، وقد يقدم عليه العدو، وينكمش مفهوم الأخوة الشاملة ليحل محله حزبيات وطائفيات وعنصريات وقوميات، خاصة وأن داء التعصب لا يقف عند حد، إنما يسري حتىٰ ضمن الحزبية الواحدة والطائفة الواحدة والعنصرية الواحدة، لأنه داء سار كالنيران التي تأكل بعضها، إن لم تجد ما تأكله، فهو لا

يتوقف عند حدود؛ وتصبح فتوىٰ التكفير والتفسيق والارتداد والانحراف... جاهزة ومسبقة الصنع، وتُستباح الدماء والأعراض في أحيان كثيرة، باسم مصلحة الدعوة، ويستسهل الإقدام علىٰ الكذب ليصبح كذباً في سبيل الله، وتستباح المحرمات وتنتهك الأعراض لضرورة الدعوة، وانتصاراً للإسلام، وقد يصبح المشرك أكثر قرباً من المخالف بالرأي، وتسوغ الكثير من التصرفات بالنصوص، التي تنزل علىٰ غير محلها، ويكثر الأنبياء الكذبة، أو الفقهاء المرتزقة، أو المثقفون من خونة الحقيقة، ويمكن أن يدّعىٰ الإجماع، الذي لا وجود له إلا في ذهن قائله، لمسائل فقهية وتفسيرية كثيرة، حتىٰ يعتبر الخارج عليها خارجاً عن الطاعة مفارقاً للجماعة، مستباح الدم.

هٰذه الآفات والظواهر المرضية دفعت الكثير ممن نصبوا أنفسهم قادة في مجال الحزبيات والطائفيات، وقد يكونون جهلة بأبسط الأحكام الشرعية، إلىٰ انتزاع صلاحيات الإمامة العظمىٰ، فأعطوا أنفسهم صلاحيات ما تقتضيه البيعة للإمامة العظمىٰ، وأصبحوا يشهرون سيف الخروج عن الطاعة ومخاطر الانخلاع من البيعة فوق رؤس العباد من الأتباع، أو إن شئت فقل: فوق السائرين بلا رؤوس من الأتباع، لأن المتعصب لا رأي له، وعند ذٰلك تنتهك الحرمات تحت شعارات إسلامية، وتقام المؤسسات التي تأكل أموال الناس وتستهين بها، تحت شعار الإسلام، وتزهق الأرواح باسم الإسلام، ويستبد التعصب حتىٰ يصل الأمر بأن تنسخ آية واحدة من آيات القرآن (آية السيف) سائر الآيات والأحكام التي تعتمد الدعوة والحوار والمباهلة والمجادلة بالتي هي أحسن والقول اللين، ويُدّعىٰ أن ذٰلك قول الجمهور، ويسقط القلم من الأيدي، ويشهر السلاح، ليسقط البرهان ويرفع السنان، والله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ [البقرة:٢٥٦] حتىٰ في الحقائق الإلٰهية المطلقة المنزلة من السماء، ويقول للرسول القدوة ﷺ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية]، ويقول: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق:٤٥]، ويقول: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة:٨]، وعند ذٰلك تبدأ رحلة الضلال والتضليل والعبث بالأحكام الشرعية، وتنزيلها علىٰ غير محالها، ودون توفر حالاتها

وشروطها، ويسود جو من الإرهاب الفكري الذي يقضي علىٰ كل شيء.

وأكتفي هنا بمثال، قد اعتبره كافياً ليكون نافذة علىٰ الحالة التي يستبد معها التعصب بالعقول ويستأثر بالنفوس، ويصب العقل بشكل عام في أوعية معدنية، ويسود ضيق العطن (بالآخر) حتىٰ ولو كان مسلماً، ومن الجماعة نفسها، حيث يصل التعصب وحدة الاختلاف إلىٰ مرحلة يصبح المشرك معها يأمن علىٰ نفسه عند بعض الفرق، التي ترفع شعار الإسلام والحكم الإسلامي، التي ترىٰ أنها علىٰ الحق المحض الذي ليس بعده إلا الضلال.. لقد أصبح المشرك يأمن علىٰ نفسه أكثر من المسلم المخالف بوجهة النظر والاجتهاد، حيث لا سبيل أمام المسلم للخلاص من التصفية الجسدية إلا بإعلان وإظهار صفة الشرك!

«يروىٰ أن واصل بن عطاء أقبل في رفقة فأحسوا الخوارج، فقال واصل لأهل الرفقة: إن هٰذا ليس من شأنكم، فاعتزلوا ودعوني وإياهم، وكانوا قد أشرفوا علىٰ العطب. فقالوا: شأنك. فخرج إليهم، فقالوا: ما أنت وأصحابك؟ قال: مشركون مستجبرون ليسمعوا كلام الله ويعرفوا حدوده. فقالوا: قد أجرناكم.. قال: فعلمونا. فجعلوا يعلمونه أحكامهم، وجعل يقول: قد قبلت أنا ومن معي. قالوا: فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا. قال: ليس ذٰلك لكم، قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ فأبلغونا مأمننا، فنظر بعضهم إلىٰ بعض ثم قالوا: ذاك لكم. فساروا بأجمعهم حتىٰ بلغوا المأمن»[1].

النص.. محور الاختلاف.. ومعيار التقويم:

ولعل من النعم الكبيرة، أن جعل الإسلام الاختلاف في وجهات النظر والتباين بالآراء والتعددية بالأفكار، لا يؤدي إلىٰ التفرق في الدين، أو تفريق الدين، ووجود الشيع الذي نهىٰ الله عنه بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾

(١) «الكامل في اللغة والأدب» للمبرد: (٢/ ١٢٢).

[الروم] ذٰلك أن التعددية والتباين والاختلاف في وجهات النظر إنما تتمحور حول النص المعصوم المتأتي من معرفة الوحي، الذي يشكل مشروعية ومرجعية شرعية تؤطر الخلاف في الوقت نفسه، كما يشكل معيار التقويم الذي يحدد الخلل ويبين الخطأ، ولعل ذٰلك هو السبب بأن جميع الفرق تعلن أنها تنطلق في رؤاها واجتهاداتها من الكتاب والسنة.

فالنصوص المحكمة، واضحة الدلالة، في الكتاب والسنة، تؤسس وترسي قاعدة الوحدة، ومنهج النظر، ومساحة المتفق عليه، والمعايير التقويمية لكلّ الاجتهادات والآراء المتعددة، وفي المقابل نرىٰ أن النصوص الظنية الدلالة تجعل المجال رحباً أمام العقل ليدرك أقصىٰ ما يستطيع.

ولقد جاء التراث الإسلامي في مجالات المعرفة جميعاً غنياً بوجهات النظر، لدرجة أنه استوعب كل الاحتمالات الممكنة للنظر مع أدلتها، إلا أن هٰذا الطيف الواسع، الذي يتمحور حول النص أو حول معرفة الوحي، لم يفقد الأمة الانتماء، بحيث استطاعت أن تبقىٰ متماسكة وممتدة وقادرة علىٰ العطاء خلالِ خمسة عشر قرناً، بينما الكثير من الأمم والحضارات التي سادت سرعان ما بادت، وتحولت إلىٰ مشخصات أو شواخص وحفريات حجرية، ليس لها إلا الذكرىٰ والعبرة التاريخية.

إن مساحة المتفق عليه أو مساحة المشترك، التي أورثتها الآيات المحكمات، وبيان حدودها، وتنزيلها من قبل سيرة الرسول ﷺ، جعلت نسيج الأمة الذهني متماسكاً، ومعاييرها موحدة، ورؤيتها متقاربة.

كما أن الآيات ظنية الدلالة فتحت المجال واسعاً، وحرضت العقل المجتهد علىٰ بلوغ الآفاق الفكرية في مختلف الميادين.

وهنا قضية قد يكون من المفيد طرحها، والدعوة إلىٰ إعادة النظر والمراجعة والحوار وتبادل الرأي حولها، ذٰلك أنه علىٰ الرغم من أن الآيات المحكمات واضحة الدلالة وقطعية الدلالة ـ كما أسلفنا ـ وأنها تشكل القيم المعيارية، أو معايير التقويم للاجتهادات الظنية المتأتية من دلالة الآيات الظنية، الأمر الذي انتهىٰ ـ فيما نرىٰ ـ إلىٰ تقرير القاعدة القائلة: لا اجتهاد

في مورد النص، فإن الإشكالية هنا - في تقديرنا - لا تتمثل في إبطال النص أو إلغاء حكمه للواقعة، واستبداله بحكم آخر، أو تشريع آخر للواقعة - فلا يجوز الاجتهاد في إيجاد حكم شرعي لواقعة بيَّن القرآن حكم الله فيها، والإقدام علىٰ ذٰلك كفر بلا جدال - وإنما الإشكالية هنا في تنزيل هٰذا الحكم الشرعي علىٰ الواقع أو علىٰ الواقعة.

فقد لا تكون شروط التنزيل للحكم الشرعي علىٰ الواقعة متوافرة في ذات المحل، فإذا توفرت الشروط والمقومات والاستطاعات فقد وجب التنزيل، وإذا فقدت الشروط والاستطاعات فلا يجوز تنزيل الحكم علىٰ المحل لفقدان التكليف أصلاً، حيث لا بد من الاجتهاد في معرفة الحكم الشرعي الذي يوافق الواقعة، ذٰلك أن العدول عن حكم شرعي لعدم توفر شروط التنزيل لا يعني إسقاط الشريعة واستبدالها، وإنما يعني الاجتهاد لمعرفة الحكم الشرعي الملائم للاستطاعة.. والأمر في كل الأحوال يدور حول الحكم الشرعي وليس العدول عنه، وليس اجتهاد عمر ﷺ، في عدم قطع يد السارق عام الرمادة إلا دليل علىٰ عدم توفر شروط التنزيل، فدرأ الحد بالشبهة.. والدرء نص وحكم شرعي أيضاً.

وهنا يمكن القول: بأنه بالإمكان الاجتهاد في مورد النص، أي في محل تنزيله، والنظر في توفر الشروط للتنزيل، فإذا لم تتوفر الشروط فقد ينزل حكم آخر علىٰ الواقعة، وهٰذا لا يعني إلغاء الحكم الشرعي أو تعطيله، وإنما يعني أن شروط تنزيله لم تتوفر، وهٰذا مجال واسع وخصب لتعدد الآراء ووجهات النظر والاجتهاد، لأن تنزيل الأحكام الشرعية المحكمة علىٰ غير محالها إساءة للمحل، واهتزاز لليقين بجدوىٰ الحكم الشرعي، ونجاعته، فباب الاجتهاد والنظر واسع وواسع جداً في إطار القيم الإسلامية، ولا أدل علىٰ ذٰلك من هٰذا العطاء الكبير العظيم المتنوع، الذي علىٰ تباينه واختلافه لم يخرم حقوق الأخوة، ولم يؤد إلىٰ البغي.. إنه علم مرتبط بأهدافه وأخلاقه وآدابه.

ولقد كان ذٰلك واضحاً ابتداءً من جيل الصحابة واختلافهم في وجهات

النظر والاجتهاد، والرسول ﷺ بين ظهرانيهم وإقراره ﷺ ذلك، كما بقي واضحاً في أذهان الرواد طيلة مسيرة الأمة الثقافية، ولم يحصل الضيق به إلا في فترات التعصب وذهاب العلم وسيادة التقليد.

يقول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: «ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا، لأنهم إذا اجتمعوا علىٰ قول فخالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا فأخذ رجل يقول هٰذا ورجل يقول هٰذا كان في الأمر سعة»[1].

ويقول إسماعيل القاضي، فيما نقله ابن عبد البر: «إنما التوسعة في اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ توسعة في اجتهاد الرأي، فأما أن تكون توسعة لأن يقول إنسان بقول واحد منهم من غير أن يكون الحق عنده فيه فلا، ولٰكن اختلافهم يدل علىٰ أنهم اجتهدوا فاختلفوا»[2].

ويقول القاسم بن محمد: «لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلَّا رأىٰ أنه في سعة، ورأىٰ أن خيراً منه قد عمله»[3].

ويقول ابن تيمية رحمه الله: «وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا، لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة»[4].

ويقول الشاطبي رحمه الله: «فإن الله حكم بحكمته أن تكون فروع هٰذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النظار أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظنيات عريقة في إمكان الاختلاف، لٰكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكليات، فلذٰلك لا يضرها هٰذا الاختلاف»[5]

ويقول الزركشي رحمه الله: «اعلم أن الله لم ينصب علىٰ جميع الأحكام

(١) «مجموعة الفتاوىٰ» لابن تيمية: (٣٠/ ٨٠).
(٢) «جامع بيان العلم»، (٢/ ٨٢).
(٣) «الاعتصام» للشاطبي: (٢/ ١٧٠).
(٤) «الفتاوىٰ»، (٢٤/ ١٧٣).
(٥) «الاعتصام» للشاطبي، (٢٣).

الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصداً، للتوسيع على المكلفين، لئلا ينحصرون في مذهب واحد لقيام الدليل القاطع»[1].

لذلك لا بد من الاجتهاد والسعي الجاد للتأصيل والتأسيس الشرعي، وبيان مشروعية الخلاف، واستيعاب هذه الإشكالية، وتقديم نماذج من خير القرون لكيفية التعامل معها، والتي يمكن أن تصنف على رأس الإشكاليات التي يعاني منها العقل المسلم المعاصر، حيث يتجلى عجزه عن التعامل مع آثار هذه الإشكالية في المجالات المتعددة، من فقهية وفكرية وثقافية، وعلى الأخص في أيام الأزمات التي قد تتطلب نوعاً من الفكر الدفاعي، الذي يمكن أن نطلق عليه «فكر الأزمة» أو «فكر التعامل مع الأزمة»، والذي بدأ يعمم على الحالات والمراحل كلها، ليوقع المسلم بالتعصب والانغلاق، أو ما يسمى «بأزمة الفكر».

إن استدعاء موضوع الخلاف والتعدد في وجهات النظر، والبحث في مشروعيته، ورصد تجلياته في العصور التاريخية المختلفة، وآلية استيعابه، ابتداءً من خير القرون، وكيفية تحويل الخلاف من ساحة المواجهة إلى رحابة الحوار، ومن التضاد والصراع إلى التنوع والمجادلة بالتي هي أحسن، ومن الصدام والتقاطع إلى التوازي والتكامل، وإبراز أهميته في تخصيب العقول، وإثراء العطاء، وتحريك عجلة التنمية، في المجالات المتعددة، وأهمية التزام المعرفة بأخلاقها، وانضباط العلم بأهدافه وآدابه، منعاً للبغي والظلم، وتفكيكاً للتعصب والغلو، يعتبر من الأولويات لواقع المسلمين.

وكم نحن بحاجة إلى إعادة تشكيل ثقافة الخلاف، أو فقه الخلاف، لنتعلم ونعرف كيف نختلف، والتسليم بأن ذلك من سنن الله في الخلق وسنن الاجتماع البشري، وأن المشكلة ليست في الاختلاف وإنما بكيفية إدارته والتعامل معه، ليتحول من مشكلة إلى حل، ومن نقمة إلى نعمة.

وتزداد الحاجة أكثر فأكثر إلى مثل هذه الموضوعات في هذا العصر

---

(١) «الاختلافات الفقهية»، البيانوني، (٢٣). وانظر مزيداً في ذلك: «العمل الإسلامي بين الثوابت والمتغيرات» للدكتور صلاح الصاوي.

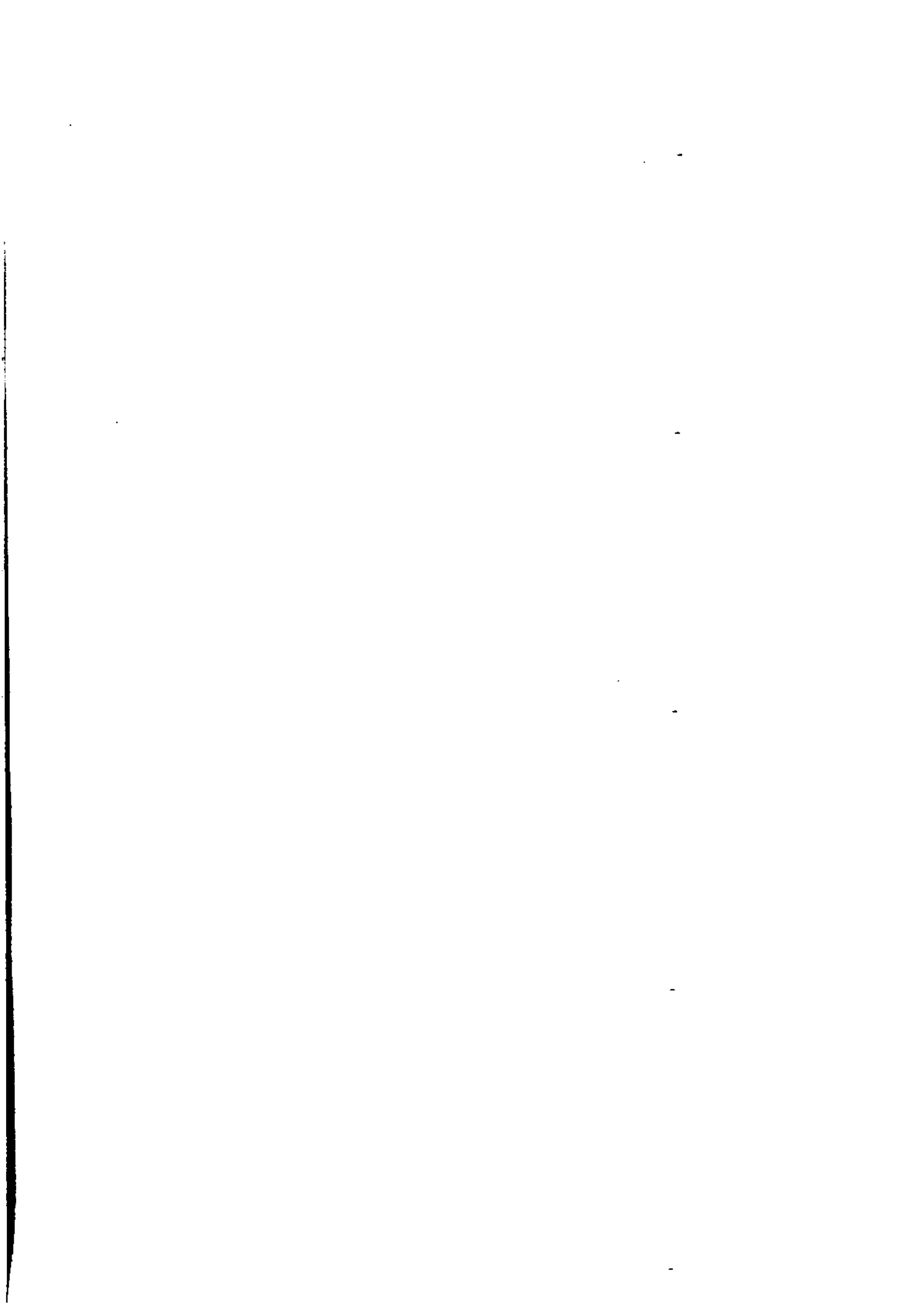
العالمي، أو عصر العالم الواحد، إعلامياً وثقافياً ومعلوماتياً، حيث ينفتح العالم علىٰ بعضه وعلىٰ نفسه، بكل ثقافاته المختلفة والمتنوعة، وتطوىٰ مسافة الزمانِ والمكان، الأمر الذي يتطلب المعدة الثقافية التي تتمتع بقوة الهضم وإبصار المشترك الإنساني، بحيث نعرف: ماذا نأخذ وماذا نعطي؟ نأخذ المفيد ونتقوىٰ به، ونطرح الفضلات الثقافية الضارة.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

المرأة المسلمة
محاولات لاسترداد الوعي

٤١٨٣ /٢٢



جعل الله سبحانه وتعالىٰ ميزان الكرامة، التقوىٰ والعمل الصالح، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، وبذٰلك اقتضىٰ عدله المطلق، أن يكون ميدان المفاضلة كسبياً، من قِبل الإنسان، وليس قسرياً، مما لا يد للإنسان فيه، كالذكورة والأنوثة، واللون، والعرق، والقوم، والنسب، والعشيرة، والقبيلة، لأنها جميعاً أمور قسرية، لا يد للإنسان في إيجادها أو نفيها، لذٰلك فلا يمكن عقلاً، ولا شرعاً، أن تكون ميزاناً للتفاضل، فكم من امرأة صالحة عالمة خيّرة، تفضل وتتميز عن كثير من الرجال الجهلة والفاسقين الطالحين؛ كما جعل سبحانه وتعالىٰ أهلية المرأة كاملة كأهلية الرجل سواء بسواء، واعتبرها محلاً للخطاب، والتكليف، والاستجابة، فقال تعالىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [النحل]، كما اعتبرها أصلاً للخلق كالرجل فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ...﴾، واعتبر إنسانيتها كاملة، وشرع لها من الحقوق الإنسانية العامة، ما شرع للرجل، لكونها إنساناً كامل الإنسانية والأهلية غير المنقوصة.

ولم يقتصر الأمر علىٰ ذٰلك، لأنها قد تكون محلاً للغمط والامتهان، بل منحها قدراً من التكريم والإكرام والإحسان والاحترام ما يفوق شرعة الحقوق، التي سوتها بالرجال.

كما فضلها في بعض المواطن التي هي أقرب لوظيفتها ودورها ورسالتها علىٰ الرجل، كما فضل الرجل في بعض المواطن التي هي أقرب لدوره ووظيفته ورسالته، فلكلٍ فضل وتفضيل في مجاله واختصاصه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء:٣٢]، دون

أن يخرم ذٰلك التفضيل التخصصي بالحقوق الإنسانية العامة المتساوية، ذٰلك أنه من غير المتصور والمنطقي، أن لا تكون المساواة إلا في الحقوق الإنسانية العامة، أما في مجال الاختصاص فكل منهما تميزه باختصاصه، عن الآخر باختصاصه، إذ لا يمكن أن تتحول المساواة لتكون شكلية مع تنوع الأعمال والاختصاصات والجهود والفوارق الفردية، وهٰذا كائن بين الخلق بين الرجال والنساء، وبين النساء والنساء، وبين الرجال والرجال: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟. . .﴾ [الأنعام:١٣٢].

ولقد جاءت سنة الرسول القدوة ﷺ وسيرته تجسيداً وتنزيلاً لهٰذه المعاني والقيم القرآنية علىٰ واقع الناس، وتسديداً لممارستها، وتقديم النماذج المضيئة لمسيرة البشرية، والعمل علىٰ تحقيق تلك القيم من خلال عزمات البشر، ومجتمعات البشر، ونزوع البشر، ذكوراً وإناثاً؛ الذي أسس وأصل للعلاقة الأسرية بين الذكر والأنثىٰ وأقامها علىٰ التكامل والمودة والرحمة، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم:٢١]، فكيف لا تكون تلك الرحمة والمودة والمرأة جاء جعلها وخلقها من نفس الرجل، بعيداً عن التقابل والصراع، ذٰلك أن التكامل والمودة والرحمة هو الذي يسمح بنمو الحياة وامتدادها في مناخ طبيعي رحيم، ويساهم بحماية مسيرتها، أما الصراع والتقابل فهو الذي يؤدي إلىٰ الخلخلة الاجتماعية، والتمزق الاجتماعي، والتكاثر البشري العشوائي، وتمزيق شبكة العلاقات الاجتماعية، والتفكك الأسري، والتمرد، والخروج؛ الذي جعل حسن التبعل في الزواج والقيام بالمهام التربوية وبناء القاعدة الاجتماعية السليمة تعادل الجهاد من حيث الثواب، بل اعتبره الرسول ﷺ جهاد المرأة الحقيقي، وقرر أن النساء شقائق الرجال، فالمرأة هي الشق الآخر المساوي المتحمل لمسؤوليات الحياة، المشارك في معاناة الأمة وليس الأسرة فقط، فلقد هاجرت المرأة، ومارست الشورىٰ في مجتمع النبوة، وبايعت، وجاهدت، وتعلمت القرآن وعلمته، وروت الحديث، واستدركت علىٰ الرجال من الصحابة، وقالت الشعر، وكان بيتها محلاً لإجارة الرجال في أيام الأزمات، وأقر الرسول ﷺ

لها من أجارته فقال في فتح مكة: «**قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِئٍ**»[1]، فجعل من التجأ ودخل بيتها آمناً كمن التجأ إلىٰ المسجد الحرام.

وفي ضوء ذٰلك، تأتي دعوتنا لمحاولة إعادة تصويب الواقع، وتقويمه بقيم الكتاب والسنة، وتحديد مواطن الخلل الاجتماعي والثقافي، والاجتهاد في التعرف علىٰ أسبابها، وبذل الجهد، لمعالجة تلك الأسباب، وفق سنن الله الفاعلة في الأنفس والآفاق، وعدم الاقتصار علىٰ الشكوىٰ والبكاء علىٰ حال الأمة، والتوهم بأنه قد تودع منها، إضافة إلىٰ ترميم الآثار، وسد الثغرات، من خلال استقراء مرحلة القدوة، والتعرف علىٰ مسيرة السيرة النبوية، وتحديد واقع المجتمع من هٰذه المسيرة الطويلة، التي غطت الحالات الإنسانية جميعاً، في السقوط والنهوض، وتحديد موطن الاقتداء في كل مرحلة يعيشها المجتمع، مع الاحتفاظ بالرؤية الشمولية لمسيرة السيرة بكل أبعادها، وبذل الجهد لترسم خطاها والتطلع إلىٰ بلوغها، والمقاربة مع الأنموذج، سواء في ذٰلك حالات الوهن والسقوط والانكسار، فلها أنموذج في السيرة للتعامل معها، أو حالات التمكين والقوة والنصر، حيث لها أيضاً الأنموذج المطلوب، ذٰلك أن حالات التدين وأقداره لا تثبت علىٰ حال واحدة، وإنما تنمو وتتعالىٰ، وتهبط وتتقهقر، ولكل حال أنموذجها.

ذٰلك أن الاقتصار علىٰ الأنموذج الإيجابي وعدم إبصار غيره والانحياز إليه عاطفياً في التعامل، والناس معرضون للحالات جميعها، يوقع الناس في إشكالات سببها غياب منهجية الاقتداء، وليس الفقر في توفر الأنموذج المطلوب.

من هنا نقول: بأن القيم هي المصدر والمرجعية وأن السيرة هي المنجم، الذي يمد الحياة بالعطاء والتصويب والتعامل الصحيح مع القيم المنزلة وواقع الحياة، بكل أطواره وتطوراته وتبقىٰ العودة للتطبيق النبوي للقيم هي الفيصل والمعيار لتنزيل القيم علىٰ واقع الناس، وخاصة عندما تطيش السهام، ويتطاول الجهلة، وتختلط الأمور، وتكثر الآراء، وتتقدم التقاليد

---

(١) أخرجه البخاري.

الاجتماعية، وتتراجع التعاليم والقيم الشرعية، وتتحكم بالرؤىٰ والاجتهادات الظروف الخاصة والآنية والمعاناة الفردية، التي قد يعيشها بعض الأفراد من رجال ونساء، ويحاولون التفتيش لإيجاد المشروعية الشرعية لما يرون.

اختزال القيم في موقف:

وقد يكون الوجه المقابل لما أشرنا إليه أن بعض النساء، أو الرجال، قد تعرضوا في حياتهم لظروف ومعاملات خاصة، ضمن أسرهم، مع آبائهم أو أزواجهم أو زوجاتهم أو إخوانهم، قد يكون ما تعرضوا له بعيداً كل البعد عن القيم الإسلامية الصحيحة، وإنما قد يمارس عليهم تحت شعار الإسلام أو بعض المفهومات المعوجة أو المغشوشة للتدين، ويحاول من يمارسونها أن يلبسوها ثوب الدين لفرض سلطانهم، وقد يكون الدين منها براء، ويعجز الذين يتعرضون لهٰذه المعاناة بسبب معاناتهم نفسها عن التفريق بين الصورة التي تمارس عليهم باسم الدين، وبين الحقيقة التي تقتضيها القيم الإسلامية، -فتجيء أحكامهم وآراؤهم فيها الكثير من عدم الروية والموضوعية، والكثير من التجني علىٰ الحقيقة.

وكثيراً ما يتابع الإنسان السيرة الشخصية لبعض من يخاصمون القيم الإسلامية، أو يعادون الإسلام، فلا يلبث أن يكتشف السبب الحقيقي لمثل هٰذه المواقف الجائرة والأحكام الظالمة، ذٰلك أن اختزال القيم الإسلامية في موقف، أو شخص، أو مكان، أو زمان، واعتباره مقياساً وعدم القدرة علىٰ تجريد الحقيقة من ظرفها كائناً ما كان، واعتمادها معياراً يحدد الانحراف والخروج، يمكن أن يعتبر من أخطر الإشكاليات والمغالطات التي يعيشها خصوم الإسلام وهم من بعض أبنائه وبناته، الذين يسقطون ضحايا الصور المشوهة للتدين، التي يمارسها الآباء أو الأزواج أو الإخوة.

الإيمان مصدر الحرية:

ولعل الدخول في الإيمان والارتقاء إلىٰ درجة توحيد الألوهية والربوبية التي أوضحت مفهومها النبوة الخاتمة، وأصلتها في الرؤية الإسلامية، هو

الذي يشكل المصدر الأساس للحرية، سواء بالنسبة للذكر أو للأنثىٰ، علىٰ حد سواء.

فحق التدين والاعتقاد يمثل قمة الحقوق الإنسانية وأساسها، فالمرأة لا تتعبد وتعبد الله من خلال زوجها أو أبيها أو أخيها، وبالتالي فهي ليست ناقصة الأهلية لتلقي الخطاب الديني، وإنما تقف علىٰ قدم المساواة مع الرجل أياً كان، وتتصل بالله بدون وساطة، ولا يمثل الألوهية في الأرض أبٌ أو زوجٌ أو أخٌ أو أيُّ مخلوق آخر: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون]، وليس أحد أحق بالإيمان والعمل الصالح من أحد، وبلوغ الدرجات العليا والتنافس في الخير والارتقاء إلىٰ الكمال، ليس وقفاً علىٰ الرجل دون المرأة، ولا خضوع وعبودية إلا لله المتصف بصفات الكمال، المتعالىٰ عن البشر.

وقد يكون من المناسب والمفيد هنا، الإتيان بنماذج تجسدت فيها هٰذه المعاني الكبيرة من عصر القدوة وجيل خير القرون، ليكون وسيلة إيضاح، ودليل عمل، تبصر معها المرأة المساحة الهائلة من الحرية، والتقدير، والشخصية الاستقلالية التي بناها لها الإسلام وتبصر الجرأة الأدبية، والحوار الراقي مع الخليفة الراشد، الذي تروي لنا الآثار عن خوف الشيطان منه دون سائر الخلق، علىٰ الرغم من سلطان الشيطان وقدراته الفائقة ومداخله اللعينة، وذٰلك عندما حاول معالجة إحدىٰ المشكلات الاجتماعية في المسجد، كما تروي لنا كتب السيرة، وهي مشكلة غلاء المهور، الذي قد تكون سبباً في عجز الشباب وعزوفهم عن الزواج، والتوجه صوب تحديده، فقامت امرأة من المصليات، الحاضرات لشهود الخير في المساجد، لترد عليه مستنكرة ذٰلك في أكرم بقاع الأرض وأقدسها، بما معناه: أيعطينا الله ويمنعنا عمر؟! ودللت علىٰ رأيها بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾﴾ [النساء]، فالقنطار الوارد في الآية كناية عن الكثرة الكثيرة، فما كان منه إلا أن قال: كل أحد أفقه من عمر.

«قال سعيد بن منصور رحمه الله حدثنا هشيم قال: حدثنا مجالد، عن الشعبي قال: خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس، فحمد الله وأثنىٰ عليه وقال: ألا لا تغالوا في صُدُقِ النساء، فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله ﷺ، أو سِيق إليه، إلا جعلت فضل ذٰلك في بيت المال، ثم نزل، فعرضت له امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين! كتاب الله ﷻ أحق أن يتبع أو قولك؟ قال: بل كتاب الله ﷻ فما ذٰلك؟ يقول في كتابه: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾، فقال عمر: كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً، ثم رجع إلىٰ المنبر فقال للناس: إني نهيتكم أن تغالوا في صدق النساء ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له»[1].

وكم نحن اليوم بحاجة إلىٰ استرداد هٰذه النماذج، وهٰذه الوقائع، وهٰذه الدلالات، وتلك النساء، وهٰؤلاء المسؤولين.

ولو أننا تمثلنا هٰذا الشعار في حياتنا: «أيعطينا الله الخالق ويمنعنا الناس من المخلوقين؟» مع استكمال الوجه المقابل له: «أيُبيح لنا الناس المخلوقون، أياً كانوا، ما يمنعنا الله منه؟»، لاستقام أمرنا، وازداد وعينا بما قال الله وقال الرسول ﷺ وعرفنا ما لنا وما علينا، ولم يستطع أحد أن يتطاول أو يعلو علينا باسم التدين أو يزاود عليها باسم حقوق المرأة، فيكون ذٰلك سبباً في هروبنا من الدين.. أيعطينا الله ويمنعنا الناس!

حرمان المرأة مما أعطاها الله:

ولعلي أقول هنا: إن الإشكالية التي نعاني منها اليوم، وغداً وبعد غد، تكمن في أننا لم نعط المرأة ما أعطاها الله، وأوهمناها وأنفسنا أن ما يمارس عليها هو شرع الله، لذٰلك كان من الطبيعي التمرد والخروج وتكسير الموازين، والجنوح والرفض لكل صور التدين، الصحيح منها والمغشوش.. إن حالات الانسداد والاحتقان ومحاولات حرمان المرأة من إنسانيتها، وعدم

---

(١) حسن لغيره. وانظر: مصطفى العدوي، «جامع أحكام النساء» (٣/٣٠٠).

توفير الأوعية الشرعية لحركتها، وإقامة الحدود والسدود التي لم يأمر بها شرع الله، واستخدام بعض الأحكام الشرعية وتنزيلها علىٰ غير محالها، دفع بالمرأة في كثير من الأحيان إلىٰ كسر الجدار في محاولة للخروج من حالات الضيق، حتىٰ ولو سقط عليها الجدار.

والمشكلة الكبيرة في واقعنا الاجتماعي اليوم، أن الذين منعوا المرأة مما أعطاها الله وجدوا لمسالكهم مسوغات من التقاليد الاجتماعية المتوارثة، وحاولوا كسوتها بقيم الدين، وإذا أعجزهم ذٰلك تترسوا واحتموا بمبدأ سد الذرائع، فحرّموا الكثير مما أحل الله باسم سد الذريعة والحيلولة دون وقوع الفتنة، والفساد، الأمر الذي يتطلب تحريم الدواعي والأسباب... إلىٰ آخر هٰذه القائمة من المعاذير والمسوغات، التي كادت تفقد المرأة إنسانيتها، وتغمط حقوقها، وتنتقص كرامتها، وتخرم أهليتها..

ولا يخفىٰ علىٰ أحد من أهل العلم، أن مبدأ سد الذرائع يعتبر حالة خاصة واستثنائية جداً يقلب النظر فيه، بعد توفر جميع الشروط والأدلة القاطعة علىٰ أن الأمر مفضٍ إلىٰ الحرام. ذٰلك أن التوسع في هٰذا الأمر إلىٰ درجة إيقاف الأحكام الشرعية الخالدة، الصالحة لكل زمان ومكان، أو إبدالها، أو إلغائها، يجعل الأمر خطيراً وأكثر من خطير، لأنه في كثير من الأحيان ينتهي إلىٰ لون من التسلط والظلم والتجني واتباع الأمزجة المنحرفة باسم الدين، الذي جاء في الأصل لتخليص الإنسان، ذكراً أو أنثىٰ، من تسلط الإنسان علىٰ الإنسان أياً كان.

إن التوسع في مبدأ سد الذرائع وفتح الباب علىٰ مصراعيه خطير، وخطير جداً، لأنه سوف ينتهي إلىٰ إلغاء شرع الله، ومحاصرة خلوده، وإقصاء أحكامه عن واقع الناس، ويُخشىٰ أن يبلغ الأمر حدود الخروج من الإيمان، والعياذ بالله، ذٰلك أن الله الذي أنزل الشريعة الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان، أعلم من سائر خلقه بتقلبات الزمان، وما قد يحمل من فساد.. ولو كان هٰذا الفساد ذريعة لإيقاف الأحكام، وأن بعض الناس أكثر غيرة علىٰ عباد الله من الله، لاقتضىٰ ذٰلك أن تكون الشريعة مؤقتة وغير صالحة للامتداد والاستمرار.

وقد لا نستغرب ـ وهٰذه الاجتهادات لا تخص زماناً دون آخر، لأنها حالة مرضية يمكن أن تحدث في كل زمان ـ أن يقف أحد المسلمين في العصر الأول عندما يذكر أمامه حديث: «**لا تَمْنَعُوا إمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ**»، وكأن الرسول ﷺ في هٰذا، يبصر الغيب، وما يحمل معه من فهوم، فيقف هٰذا الرجل ليقول: والله لنمنعهن (بذريعة درء الفتنة)، فيشتد عليه ويعنفه ابن عمر ﷺ؟ فيقول: أقول لك يقول الرسول، وتقول والله لنمنعهن!

«حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَتِ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ تَشْهَدُ صَلاةَ الصُّبْحِ وَالعِشَاءِ فِي الجَمَاعَةِ فِي المَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا: لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عُمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَغَارُ؟ قَالَتْ: وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي، قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: **لا تَمْنَعُوا إمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ**»[1].

وعَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**لا تَمْنَعُوا إمَاءَ اللَّهِ أنْ يُصَلِّينَ فِي المَسْجِدِ**، فَقَالَ ابْنٌ لَهُ: إنَّا لَنَمْنَعُهُنَّ، فَغَضِبَ غَضَباً شَدِيداً، وَقَالَ: أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تَقُولُ إنَّا لَنَمْنَعُهُنَّ!»[2].

ولا نستغرب أيضاً بعض الفهوم، أو بعض صور التدين المغشوش، تحت شعار سد الذرائع، أن تمتنع بعض النساء عن الزواج باسم التدين، لأن الرسول ﷺ طلب من النساء مزيداً من التقوىٰ للوقاية من النار بسبب كفران العشير، فرأت أن الأفضل أن لا تتزوج حتىٰ لا تقع في كفران العشير، وبذٰلك تتقرب إلىٰ الله بعدم الزواج... وهٰكذا تعوج الفهوم، وتشوه قيم الدين بصور التدين، وقد يصل الأمر في التفكير عند بعضهم بجواز أو وجوب الإخصاء، سداً لذريعة الزنىٰ.

المقياس لواقع المرأة:

والأمر الذي لا بد من التوقف عنده قليلاً وإيضاحه، أن فترات

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه ابن ماجه.

التراجع، والتقهقر، والتخلف، والوهن، لا يمكن أن تعتبر مقياساً لواقع المرأة، ولا لواقع الرجل أيضاً، وإنما المعيار القيمي هو الكتاب والسنة، والمعيار التجسيدي أو التجريبي هو مرحلة السيرة والخلافة الراشدة وخير القرون، وفترات التألق والإنجاز، التي تأخذ فيها هذه القيم التنزيل الصحيح، وليس فترات التراجع والتقهقر والانحطاط، التي يسودها التشويه والغثاء، وتطفوها العادات والتقاليد غير الشرعية، وتغيب معها القيم والتعاليم الشرعية، فيصبح ما كان يسمى (بالحرملك) هو معيار تنزيل القيم على واقع الناس.

وقد تكون المشكلة، بالنسبة للمرأة والرجل والأسرة ودور كل منهم، كامنة في الثقافة المنحدرة بالتوارث الاجتماعي، حيث قد لا يفترق في التعامل المتدين وغير المتدين، في الموقف من القضايا الأسرية والتعامل معها، فكثير من غير المتدينين الذين يدعون التحضر والتقدم والحداثة، يمارسون في أسرهم وعلى زوجاتهم وبناتهم أشد أنواع التوحش والظلم والتجني والبخس والوأد الخفي، ويرتكسون في تعاملهم إلى ما هو أشد من الجاهلية الأولى، هذا عدا عما يمكن أن يكون من غمط الحقوق، والجنايات الزوجية، والعلاقات غير الشرعية، والانشغال بكل شيء حتى ولو كان تافهاً عن أداء حقوق الزوجية.

أما بالنسبة لبعض المتدينين، فقد لا يختلف الأمر كثيراً من بعض الوجوه مع شديد الأسف، حيث ثقافة التعامل واحدة، وقد لا تختلف الكثير من الأسر عن بعضها إلا بالعناوين والشعارات، أما المضامين فهي تكاد تكون واحدة.. ويخشى أن يكون المتدين هو الأقدر على التعسف في استعمال الحق، واستخدام وإشهار سلاح التدين، لطمس شخصية الآخر باسم القوامة والرجولة والفحولة، علماً بأن القوامة هي درجة إشراف وإدارة وليس منزلة تشريف حيث الأفضل هو الأتقى إسلامياً.. وقد يكتفي بعضنا بالأشكال والمظاهر الإسلامية، مهما كانت حقيقة المضامين، وهذا بلاء من البلاء الذي يبعث على الخوف والتنفير من التدين ولا يثير الاقتداء.

وقد تكون الخطورة، كل الخطورة، في الوقوف عند حدود الشكل فقط بالنسبة للمرأة والرجل واعتباره مقياس الفهم الدقيق والتدين السليم، علىٰ أهمية ذٰلك وضرورته وما يحقق من تميز واستجابة لأمر الله، دون التجاوز إلىٰ اعتبار المضمون، وأن الشكل لا يخرج عن أن يكون رسماً وسمة ووسيلة لحماية المضمون وتنميته وإشاعة الراحة والاطمئنان النفسي وتوفير المناخ المناسب لنمو وامتداد المضمون.

إن الارتكاز إلىٰ الشكل واعتباره مقياساً نهائياً، يؤدي إلىٰ ضروب من التحايل، والنفاق الاجتماعي والاندساس، والاختراق الأمني، والتجسس علىٰ المسلمين أو العاملين للإسلام اليوم. . وكثيراً ما كان الشكل سبيلاً لأعداء الإسلام للإيقاع بالمسلمين، ولعل اعتماد الشكل مقياساً لم يقتصر علىٰ المرأة، وإنما كان إصابة عامة شملت المرأة والرجل علىٰ سواء.

المرأة في حركة الوعي الإسلامي:

وقد يكون من المفيد، بل من الضروري الاعتراف بأن المرأة لم تأخذ دورها المأمول في حركة الوعي الإسلامي المعاصر، أو ما يطلق عليه بالصحوة الإسلامية، وإن كانت تقدمت بعض الأشواط، واحتلت بعض المساحات، وأصبح الالتزام والحشمة والانضباط ظاهرة ملفتة في المدارس والمعاهد والجامعات والأعمال. . . إلخ، إلّا أن ذٰلك لم يواكب حركة الرجل ولم يوازها، وقد يكون السبب ثقافة التخلف الشائعة، وتحكم التقاليد، والتوارث الاجتماعي بكل أثقاله وأحماله، وقد يكون السبب أن حركة الوعي الإسلامي المعاصرة انشغلت بالدفاع عن دور المرأة المسلمة، وبيان حقوقها، ومكانتها في الإسلام، والقيام بالمقارنات بين المرأة في الإسلام والمرأة في الحضارات والأديان الأخرىٰ، أو المقاربات القانونية أحياناً بين ما أعطته الشريعة من حقوق للمرأة وبين حقوقها في الحضارات والثقافات الأخرىٰ.

ويمكن القول: إن معظم الإنتاج الثقافي في إطار المرأة، يمكن أن يصنف في إطار الفكر الدفاعي المتمحور حول الحماية ورد الهجوم، باعتبار

أن المرأة كانت الثغر المفتوح والمدخل الأسهل.. المهم أن معظم الإنتاج كان بإقامة دفاعات علىٰ الحدود، بل لعل ذٰلك وصل إلىٰ القدر الذي استنفد الطاقة وأخل بضبط النسب، وجاء علىٰ حساب تنمية المرأة، وتصويب وضعها، وإعادة الاعتبار لها، وإعطائها ما أعطاها الإسلام. لذٰلك عدنا للمرأة التي استنزفنا طاقاتنا في الدفاع عنها فلم نجدها بالأقدار المطلوبة، ولو أدركنا أهمية تنمية المرأة وإعطاءها ما أعطاها الله، لكانت ترسانة فكرية ودينية قائمة بذاتها لا تحتاج إلىٰ المدافعة عنها، بل هي تنخرط في الدفاع عن قيم الإسلام.

وخلاصة القول: إننا انشغلنا بالجدل علىٰ دور المرأة وحقوقها عن تحقيق هٰذا الدور فعلاً في الحياة الإسلامية المعاصرة، وقد نكون حققنا بعض النجاح في توفير الأشكال المطلوبة، لكننا أخفقنا كثيراً في بناء المضامين المقصودة، وكان الأمر ولا يزال يتطلب مواقف جريئة مع النفس، والعكوف علىٰ الذات، وإعادة تقويمها بقيم الكتاب والسنة وفعل السيرة في تنزيل هٰذه القيم علىٰ واقع الناس، وتجسيدها في المجتمع من خلال عزمات البشر، وتصحيح واقع المرأة والرجل والأسرة والمجتمع، والكف عن البكاء والصراخ والعويل والمزيد من توفير الشخصيات المنبرية، الحماسية، التي قد لا يحسن الكثير منها إلا نعي الأمة والصراخ، ظناً منها بأن سماكة الحناجر تحل المشاكل وتعالج الأزمات.

ونخشىٰ أن نقول: إن ذٰلك بدأ يورث أمراً يكاد يكون سلبياً؛ لأنه قد يشكل متنفساً يحول دون الانفجار والحراك الثقافي السليم حتىٰ لو صاحب ذٰلك الإخلاص، الذي لا يعلمه إلا الله، لكن يغيب عنه الصواب والدراسة المتأنية للواقع والتبصر بوسائل النهوض به، الأمر الذي يدفع دائماً إلىٰ الهروب من الواقع إلىٰ الماضي، للاحتماء به، ومعالجة مركب النقص عن عدم الإنجاز والقدرة علىٰ الامتداد بذٰلك الماضي، والمراوحة في المكان نفسه مع الظن بأننا نقطع المسافات الطويلة.

ولو أحسنا استشراف الماضي فعلاً لفقهنا الحاضر وكيفية التعامل معه،

وأبصرنا المستقبل وكيفية الإعداد له، لكن المشكلة، أو الإشكالية، هي مناخ التخلف المضروب علىٰ عقولنا وأذهاننا، حتىٰ أصبح ينعكس علىٰ فهم قيمنا وقراءة تاريخنا والتعامل مع حاضرنا ويسهم بغيبوبة مستقبلنا، وبتنا عاجزين عن الإبداع والتنمية والارتقاء وتجريد قيم الكتاب والسنة من قيد الزمان والمكان، وتوليدها وتنزيلها علىٰ قضايا الناس في كل زمان ومكان، الأمر الذي أسقطنا في التقليد، سواء في ذٰلك من يحاول تقليد ماضينا ويعاني من غربة الزمان، أو من يقلد حاضر (الآخر) فيعاني من غربة المكان والتراث والتاريخ والثقافة علىٰ الأقل، فالكل مقلد وعاجز عن النهوض والتوليد من خلال قيمه، ولو ادّعىٰ الحداثة والتجدد.

ومهما قيل عن مناخ التخلف وذهنية التخلف، والإقرار بأنها وباء عام يصيب جميع جوانب الحياة وينعكس علىٰ سائر الأنشطة والناس، إلا أن انعكاسه علىٰ المرأة يشكل الوجه الأظهر، ولا ندري هنا: هل لأن المرأة أسرع استجابة وأوفر قابلية للتقليد، أو للظن بأنها الحلقة الأضعف في البناء الاجتماعي، وأن عصر التخلف عادة ما يعتمد معايير الأشكال والأحجام والفحولات والعضلات، وتغيب معه المعاني الحقيقية، التي يمكن أن تعتبر معياراً للفضل والتفاضل وسبيلاً للإنجاز والارتقاء؟

وتبقىٰ المرأة وصون حقوقها، وحماية كرامتها، والاضطلاع برسالتها في الحياة.. ولأسباب كثيرة، يصعب حصرها في هٰذا المجال، هي مقياس التحضير، أو هي معيار الحضارة وما بلغته من تحقيق إنسانية الإنسان وتوفير مناخ الحماية والأمن، أو إقامة حضارة الأمن، وأن الارتكاس والتوحش والجاهلية القديمة والحديثة ضحيتها المرأة بالدرجة الأولىٰ، وفي ضوء ذٰلك ندرك الهدف الرئيس لمسيرة الحضارة الإسلامية من قول الرسول ﷺ: **«إنّي لا أخشَىٰ عَلَيكُمُ الفَاقَةَ لَيَنصُرَنَّكُمُ اللّهُ تَعَالَىٰ وَلَيُعْطِيَنَّكُمْ، أَوْ لَيَفْتَحَنَّ لَكُمْ، حَتَّىٰ تَسِيرَ الظَّعِينَةُ بَيْنَ الحِيرَةِ وَيَثْرِبَ أَوْ أَكْثَرَ، مَا تَخَافُ السَّرَقَ عَلَىٰ ظَعِينَتِهَا»**[(١)]

(١) أخرجه أحمد.

إن حضارة الأمن السياسي والاجتماعي والغذائي والإنساني معيارها المرأة وتوفر كرامتها.

ولعل اللفتة الواضحة أيضاً التي أشار إليها النص القرآني، أثناء الحديث عن قضية الإرث، التي كانت المرأة محرومة منه تماماً، ولا يزال ذٰلك قائماً عند بعض الناس، علىٰ الرغم من ادعائهم الإسلام، تلك الإشارة التي جعلت نصيب المرأة وحقها في الإرث هو الأساس لحساب نصيب الرجل، يقول تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ...﴾ [النساء:١١] وكأنما نصيب الأنثىٰ يقرر ويحدد أولاً، ومن ثَمّ نصيب الرجل.

الوأد النفسي للمرأة:

من هنا أقول: لا أعتقد أن هناك مشكلة إذا قلنا: بأن واقع المرأة، أو بعض واقعها في مجتمعاتنا، أو في بعضها، وفي بعض الرؤوس الجاهلة بالإسلام، انتقل من الوأد المادي إلىٰ الوأد النفسي، وإننا نمارس الوأد الخفي دون استشعار المسؤولية الدينية، حتىٰ لا يتوهم الكثير منا ومن (الآخر) أن الصورة التي عليها المرأة هي واقع المرأة في الإسلام.

بل لعلي أقول: بأن التستر علىٰ ذٰلك، وعدم نقده وتقويمه والقيام بالمناصحة وإعادة بناء الذات، والاستمرار في ممارسة عملية الدفاع حتىٰ ولو كانت عن واقع لا يرضىٰ به الإسلام، هو المشكلة؛ لأنه سوف يعني ذٰلك عند المرأة نفسها وعند من يحاولون ابتزازها، والذين يعجزون عن تجاوز الصورة إلىٰ الحقيقة، ويخلطون بين الحق كما شرعه الله والتعسف في استعماله، كما يمارسه بعض البشر أن القيم الدينية الإسلامية هي السبب في الوضع البئيس التي تعيشه المرأة، وليس الانسلاخ عن القيم، تربوياً وفقهياً واجتماعياً، هو الذي أودىٰ بها إلىٰ الهاوية.

وتبقىٰ الإشكالية المطروحة: كيف يمكن أن تسترد المرأة دورها ومكانتها في البيوت الإسلامية والمجتمعات الإسلامية، وفي رؤوس الكثير

من العاملين للإسلام، الذين لا تزال فيهم آثار الجاهلية، رغم إسلامهم، كما عبر عن ذلك الرسول ﷺ في تصويبه لممارسة بعض أصحابه وهم من جيل خير القرون: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**»[1]؟

كيف يمكن أن تسترد المرأة دورها وريادتها ومكانتها لتكون أنموذجاً على فعل القيم الدينية، في السلوك والفكر والفعل والحق والواجب، يثير الاقتداء، وتبدأ عملية التحول من الحديث عن مكانة المرأة في الإسلام، وحق المرأة في الإسلام، ووظيفة المرأة في الإسلام، وتكريم الإسلام للمرأة، الأم والأخت والزوجة والشقيقة، وأصل الحياة وينبوعها، ومصدر الحياة، وسبيل النمو والتنمية، إلى الحديث عن كيفية تصويب واقع المرأة، ومعالجة صور التدين المغشوش، في كثير من الأحيان التي تملأ واقع المسلمين؟

ذلك أن الكلام عن مكانة المرأة، وعظمة الإسلام في تكريمها، والقيام بالمقارنات والمقاربات، بعيداً عن التحول في الاقتصار في الحديث عن عظمة القيم إلى التفكير بكيفية تطبيقها وتنزيلها، يجعل المجتمع المسلم يعيش في بحر من الأوهام، ولا يلبث أن يكتشف الحقيقة المرة لكن بعد فوات الأوان: أن المرأة في الواقع الإسلامي اليوم هي الثغر المفتوح، الذي ينفذ منه الكثير من البلاء، ومن خلاله تنتقص القيم الإسلامية، ويدخل عليها (الآخر) بكل مثالبه.. ولو كنا نتمتع بالحصانة الثقافية والوقاية الحضارية والواقع المقنع، وكنا في مستوى إسلامنا، لما امتد (الآخر) في فراغنا، واستطاع أن يستغل معاناة المرأة، فيسرق نساءنا وبناتنا، ونحن ما نزال معلقين على المنابر بعيداً عن أرض المجتمع.

إن الكلام عن عظمة القيم الإسلامية بالنسبة للمرأة لم يعد يقنع إلا أقل القليل، لأن واقع المرأة في مجتمعات المسلمين، أو في بعضها على الأقل، يدعو للحزن والأسى.. ولتعلم النساء أن ذلك من فعل الناس وشهواتهم ورغائبهم، باسم الدين وليس من عطاء القيم.. ويحضرني هنا

(١) أخرجه البخاري.

تلك المرأة التي زوجها والدها لابن أخيه دون أن يأخذ رأيها بالزواج الذي هو من أحق حقوقها، فشكت الأمر إلىٰ الرسول ﷺ فرد الزواج وألغاه، فقالت: أنا راضية بابن عمي، ولكنني أردت أن يعلم الآباء، أنه لا يحق لهم شرعاً إكراه بناتهم علىٰ الزواج ممن لا يرضونه..

أخرج ابن ماجه عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ: «جَاءَتْ فَتَاةٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: **إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي خَسِيسَتَه، قَالَ: فَجَعَلَ الأَمْرَ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ، أَنْ لَيْسَ إِلَىٰ الآبَاءِ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ**».

وهنا نعاود الاستذكار أيضاً لقول المرأة التي قامت في المسجد لتقول للخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ ما معناه: أيعطينا الله ويمنعنا عمر؟ فأين المرأة المسلمة اليوم، وأين واقعنا، من الإسلام الصحيح؟ وكيف السبيل لأن تأخذ المرأة المسلمة طريقها إلينا؟

إن الكثير من الدعوات والشعارات والإعلانات والضخ الإعلامي يحاول اليوم أن يسرق المرأة المسلمة ويدعوها إلىٰ التحلل والانفلات إلىٰ حمأة الغريزة والتعري باسم الحرية والتحرر.

ومن المفارقات العجيبة، أن المرأة اليوم مهما كانت مثقفة وواعية ومتعلمة وتؤدي دورها في أرقىٰ وظائف المجتمع، إذا لم تتحلل من لباسها وقيمها وتتحول إلىٰ امرأة تافهة في اهتماماتها، تبقىٰ متخلفة ورجعية وغير متفتحة ومؤهلة للمجتمعات الراقية! لقد أصبحت المرأة الغربية هي المعيار بكل ممارساتها، رغم معاناتها، لأن الشعوب المتخلفة لا تبصر غير الشكل الظاهر.

وكم جهدنا واجتهدنا ودافعنا عن ضرورة تفرغ المرأة لوظيفتها الأولىٰ في المجتمع الإسلامي، الأمومة والتربية، وهي مهمة لا شك أنها من أشق المهام وأكثرها تعقيداً وحاجة إلىٰ العلم والبصيرة، وكان فهمنا لأبعاد هٰذه المهمة أن الأمر يتأتىٰ بمجرد الانحباس في البيت، الذي لا يخرج عن كونه وسيلة لذٰلك، حتىٰ ولو كانت جاهلة أمية، غير عارفة بأمور الحياة

ومشكلات المجتمع التي لا بد أن تعد أبناءها للتعامل معه... فكيف لأم جاهلة أمية أن تكون مربية ناجحة في وظيفتها، سواء جلست في البيت أو خرجت منه؟ وبذلك نكون قد تمسكنا بالوسيلة وأهملنا البحث في تحقيق الغاية، علماً بأن الكثير من النساء الجاهلات كان جلوسهن في البيوت مصيبة على الأولاد، وعلى أنفسهن في آن واحد، لأن الجلوس دون القيام بوظيفة التربية والأمومة على أسس سليمة يدمر تربية الأبناء، ويجعل الكثير من الطاقات عند المرأة فائضاً عن الاستخدام، فيؤدي ذلك إلى الاكتئاب والقلق والأمراض النفسية، إضافة إلى أن أولاد الكثير من الموظفات والعاملات من اللواتي لا يعطيهن أولادهن إلا بعض أوقاتهن يمكن أن يكونوا أفضل تربية وعطاء.

وليس هذا فقط، فالمفارقة العجيبة في حضارة اليوم، أنها تقرر نظرياً أن التربية هي أساس النمو والنهوض، والتعليم سبيل الحضارة، وتقيم لذلك الكليات والمعاهد ومراكز البحوث، وفي الوقت نفسه لا تعتبر عمل المرأة في البيت والتربية والأمومة عملاً، وبذلك تفسد الحضارة الحديثة برؤيتها وفلسفتها في إخراج المرأة عن وظيفتها ورسالتها حتى ولو أحسنت، البيت والعمل معاً.

إن مجرد الحبس في البيت، هو في نظر الإسلام عقوبة تمارس على المنحرفات، هو عزل لهن عن إلحاق الأذى بالمجتمع وإشاعة الفاحشة، يقول تعالى: ﴿وَٱلَّـٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَـٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةً مِّنكُمۡۖ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلۡمَوۡتُ أَوۡ يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلٗا ﴿١٥﴾﴾ [النساء].

إعادة الولاية للمرأة المسلمة.. إنقاذ للبشرية:

نعود إلى القول: أين المرأة المسلمة في مجتمعات المسلمين، وفي بيوت الكثير من الدعاة، وفي أنشطة الحياة المتعددة، وفي الفعل التربوي؟ وهل ما تخرج البيوت المسلمة اليوم مدعاة للفخر والاعتزاز وإثارة الاقتداء؟ وكيف السبيل إلى العود الأحمد؟

إن استرداد دور المرأة المسلمة في الحياة المعاصرة، ومن خلال المعترك الحضاري والحوار الثقافي والإغراق الإعلامي والتسويق الإعلاني، أو في إطار تداعيات ومعطيات حقبة العولمة، أصبح ضرورة تربوية واجتماعية وحضارية وإنسانية؛ أصبح ضرورة لاستعادة إنسانية الإنسان وتصويب المسيرة البشرية، الذي تبدأ من عند المرأة، وليس مستغرباً القول الشائع: إن المرأة التي تهز السرير بيمينها تهز العالم بشمالها. ولعلنا نقول: إن هزة السرير هي التي تحرك العالم وتتحكم بمستقبله، وتبقىٰ اليد الأخرىٰ جاهزة لعمل آخر.

إن إعادة الولاية للمرأة المسلمة، وإعادة بنائها وفق القيم الإسلامية، لتمارس وظيفتها وتضطلع بدورها، مهتدية بقيم الوحي في الكتاب والسنة، ومقتدية بالنماذج المضيئة في مرحلة القدوة والتأسي، وممارستها تلك الموالاة في البيت والمجتمع، أصبح اليوم يشكل مشروع الإنقاذ وسفينة النجاة للبشرية جميعاً، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

أين هٰذه الموالاة في مجتمعات المسلمين، بين الرجال والنساء، والاضطلاع بالدور الإنساني المنوط بالمرأة المسلمة والرجل المسلم، وما الحجة الشرعية للذين أقصوها عن هٰذه الموالاة فكان الإقصاء سبباً في أزمة الإنسانية؟

ولنتأمل قوله تعالىٰ بكل أبعاده ومعطياته في الواقع: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنفال]. . إن الفتن والفساد العالمي الجديد، الكبير، الذي بدأ يعم الأرض، نتيجة موالاة الكافرين بعضهم لبعض محتاج لأن يكون المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض لخير البشرية وإلحاق الرحمة بها، وهٰذا مستفاد من قوله تعالىٰ، بعد أن ذكر موالاة الكافرين: قال: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ فمتىٰ نفعل هٰذه الموالاة؟ وكيف نعيد صياغتها، وتعود المرأة إلىٰ دورها لتتكامل الموالاة، وتوقف الفتنة؟ أين

هٰذا من المرأة المسلمة التي تعيش وطأة التخلف اليوم، وتعجز عن أن تدفع الفتنة عن نفسها، لا أن تحول دون وقوعها لغيرها؟

إن التخلف والتراجع والغياب الكامل، بمعاذير محزنة وصور من التدين المغشوش، الذي يسوغ هٰذا التخلف، أدىٰ إلىٰ نوع من الضياع، والبحث عن المرأة المسلمة في المرأة الغربية، والبحث عن المرأة في الرجل وعن الرجل في المرأة، فتولد عن ذٰلك الجنس الثالث، فلا هو بالمرأة ولا هو بالرجل.

أين المرأة المسلمة من الأنموذج، من نساء عصر القدوة، اللواتي بايعن بيعة العقبة، التي ترتب عليها إقامة المجتمع والدولة المسلمة، وهاجرن، علىٰ ما في الهجرة من مخاطر ومعاناة، وجاهدن فأحسن المجاهدة والجهاد؟

أين المرأة المسلمة من السيدة خديجة ﵂، التي استوعبت ظاهرة الوحي، وأدركت كل أبعادها وتداعياتها، وأحسنت التعامل معها، وهدأت من روع النبي ﷺ وقرأت المستقبل وأحسنت الإعداد له؟

أين المرأة المسلمة من السيدة أم سلمة ﵂ عندما عالجت واحدة من أكبر المشكلات في تاريخ الدعوة، في صلح الحديبية، وكيف استطاعت إدارة الأزمة، التي عجز عن التعامل معها رؤوس الصحابة؟

أين المرأة المسلمة من السيدة عائشة ﵂، التي استدركت علىٰ الصحابة في أخص خصائص وسمات العلوم الإسلامية، في الحديث والإسناد والفقه؟ ولا يزال كتاب «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة علىٰ الصحابة» يتداول وينمي معارف المسلمين وتراثهم.

إن السيدة عائشة ﵂ تتلمذ عليها مشيخة المهاجرين والأنصار من كل حبر وعالم وفقيه وقارئ وراوية، وعنها وحدها نقل ربع الشريعة كما قال الحاكم في «المستدرك».

هٰذا عدا عن الشاعرات، والأديبات، والطبيبات، والعالمات،

والمجاهدات في كل العصور، والأمهات والقيم الإسلامية الخالدة قادرة علىٰ العطاء في كل زمان ومكان.

المرأة في الحضارة الغربية:

ولا ندري ماذا دهانا اليوم حتىٰ بتنا نفتن بواقع المرأة في الحضارة الغربية، ونبحث عن المرأة في الرجل وعن الرجل في المرأة، ونلهث وراء السراب، وتخطف أبصارنا ما تظهر به المرأة في الحضارة الغربية من الحرية في التعامل مع جسدها، تلك الحضارة التي اختزلت عمر المرأة في أقل من عشر سنوات، هي سنوات الشباب والنضارة، لأنها تتعامل مع المرأة كجسد ومتعة وسلعة، في كل المجالات ثم بعد فورة الشباب تنتهي المرأة إلىٰ كهوف ومغارات الظلام من الأمراض النفسية، من القلق والإحباط والاكتئاب، بعد أن كانت في شبابها تعيش كل الأضواء والشهرة والمساحيق والمكياج والأزياء؟

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ التأمل في واقع المرأة في الحضارة الغربية، وما انتهىٰ إليه أمر مجتمع الإباحية باسم الحرية، من تجارة الجنس، وسياحة الجنس، ومافيا الجنس، وعمليات الاغتصاب والتحرش الجنسي، والتأسيس والتقنين للشذوذ الجنسي، والزواج المثلي، والعلاقات غير الشرعية، والخيانات الزوجية التي تدمر الأسرة، حتىٰ وصلت إلىٰ الزنىٰ بالمحارم، والإباحية الجنسية التي انتهت إليها الكثير من المجتمعات الغربية.

إن الحالة التي انتهت إليها المرأة في الحضارة الغربية، جاءت ثمرة لفلسفة الجنس عند فرويد وغيره من فلاسفة مجتمعات الإباحة، الذي أرجع في تحليله النفسي جميع الأنشطة والسلوك البشري إلىٰ دوافع غريزية، متمثلة في غريزة الجنس، حتىٰ رضاعة الطفل من أمه هو عنده نوع من التلذذ الجنسي، وحب البنت لأبيها، وحب الابن لأمه، أو ما يطلق عليه بعقدة أوديب، هو سلوك بدوافع جنسية، وفاته أن يفسر هٰذا السلوك ويحلله نفسياً تفسيراً صحيحاً نظيفاً، وكيف أن الله سبحانه وتعالىٰ جعل ارتباط الابن بأمه أشد حتىٰ يتم تدريبه عندما يصير زوجاً علىٰ حسن التعامل مع المرأة الزوجة

المشوب بالرحمة التي أسسها مع أمه، وكذٰلك حال البنت مع أبيها لتصبح زوجة تحسن التعامل الراقي والمحترم مع زوجها.

إن فلاسفة الإباحية اختزلوا الحياة كلها في الغريزة الجنسية، فتحولت الحياة والمجتمعات إلىٰ حدائق حيوان، ينزو بعضهم فيها علىٰ بعض، بعد أن عم البلاء وأصبح ظاهرة يشكو منها أهلها تتطلب حلولاً.

وليس ذٰلك فقط، فلقد بدأت المؤتمرات تقدم المسوغات التي تدعو إلىٰ اعتبار الأسرة نمطاً اجتماعياً تقليدياً لا بد من تجاوزه؛ وكيف تطور وضع المرأة في فلسفتهم من شيطان يغري سيدنا آدم بالاقتراب من الشجرة وأنها سبيل الخطيئة والغواية إلىٰ قاصر عديم الأهلية، إلىٰ متعة، واليوم بدأت مرحلة المرأة السلعة، تباع الثياب علىٰ جسدها، وتباع الأطعمة علىٰ جسدها، وتباع السيارات والمكانس علىٰ جسدها، ولا يلبث هٰذا الجسد أن يُلفظ بعد بضع سنوات، لأنه أصبح مستهلكاً وعديم الصلاحية.. فأين تذهب المرأة بعد ذٰلك؟ إلىٰ المصحات النفسية، إلىٰ دور الرعاية الاجتماعية.. انتهت إمكانية تقديم عروض الأزياء وعروض الجمال، وأنواع التصميم لبيع السلع جميعاً؛ ولكل سلعة مصمم للباس المرأة وشكل المرأة التي تعرضها، وتفتن الكثير من فتياتنا وفتياننا، لأنهم لا يبصرون إلا الصورة، وتغيب عنهم الحقيقة بكل تداعياتها وأقول: نحن الذين مارسنا عليهم الحرمان من حقوقهم وإنسانيتهم، دفعناهم إلىٰ الفتنة والافتنان؛ ولعل عقابيل ذٰلك وبلاءاته بدأت تحل بمجتمعاتنا، وتعتبر معياراً لتقدمها ورقيها، دون أن يُطرح السؤال: فأين تذهبون؟

إن فلسفة الجنس أدت إلىٰ اعتماد المرأة والجنس مدخلاً للابتزاز في جميع الممارسات السياسية والاقتصادية والأمنية.

إن عمر الزواج بدأ يعد بالأشهر لا بالسنين، فهو اليوم شبيه بزواج الفنانين والفنانات الذين عجزوا عن إقامة أسرة متماسكة، ومع ذٰلك نقدمهم قدوة لشبابنا، دون أن ندري، وأن العزوف عن الزواج وشيوع العنوسة في النساء بدأ يعم، بكل ما يحمل معه من آثار نفسية واجتماعية، ونتوهم أن

السبب هو غلاء المهور، أو التقاليد الاجتماعية، أو. . . ولا نجرؤ علىٰ بيان السبب الحقيقي لأكثر من اعتبار، ذلك أن جميع الحلول التي اقترحت لم تعالج المشكلة، وهٰذا يعني أننا ما نزال نحاول وضع المفتاح في الجدار بدل أن نضعه في مكانه من قفل الباب، فيستمر الخلل الاجتماعي؛ وباسم الحرية والحقوق الشخصية يغيب عن المرأة والرجل الزوجين الاحتساب والرحمة والتعاون والعفو والإيثار وحسن التبعل؛ وباسم العلم يصنع البغي الجنوح والتمرد وتكسير الموازين؛ وبوجود الموارد المالية يتم الاستغناء عن الرجل والتمرد علىٰ قوامته، وهٰكذا تدور الدوائر بسبب البغي الثقافي والحضاري، وحتىٰ التديني. . فهل من سبيل إلىٰ رشد وصواب؟

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

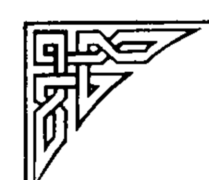
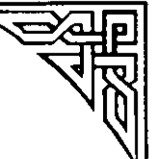


الفهرس

الموضوع	الصفحة
ـ آفاق الاجتهاد	٤٧
ـ مفهوم التجديد	٥٠
ـ أبعاد التجديد	٥٢
*** من ضوابط الخلاف:**	٥٥
ـ من عطاء الخلاف	٦١
ـ إدارة الخلاف	٦٣
ـ من آفات الانغلاق والتعصب	٦٥
ـ النص.. محور الاختلاف.. ومعيار التقويم	٦٧
*** المرأة المسلمة.. محاولات لاسترداد الوعي:**	٧٣
ـ اختزال القيم في موقف	٧٨
ـ الإيمان مصدر الحرية	٧٨
ـ حرمان المرأة مما أعطاها الله	٨٠
ـ المقياس لواقع المرأة	٨٢
ـ المرأة في حركة الوعي الإسلامي	٨٤
ـ الوأد النفسي للمرأة	٨٧
ـ إعادة الولاية للمرأة المسلمة.. إنقاذ للبشرية	٩٠
ـ المرأة في الحضارة الغربية	٩٣
*** الفهرس**	٩٧

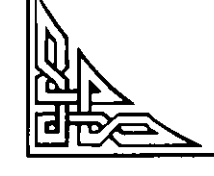
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٤٢٠٨/٢٢

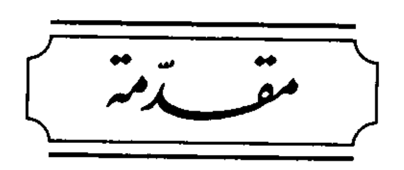



نحو فهم متجدد

العولمة
فرص.. وتحديات




٤٢٠٩/٢٣



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.. الحمد لله الذي جعل سنة المدافعة سبيلاً لامتداد الحق والعدل وحماية مؤسساته، والحيلولة دون تسلط الظلم، وانتشار الفساد، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ...﴾ [البقرة:٢٥١]، وقال: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الحج].

إن استقراء التاريخ الحضاري للأمم، بكل ما يحمله من عتو وظلم وشر وفساد وخير وصلاح، يؤكد أن سنن المدافعة تقضي بأن الله لم يسلط ظالماً واحداً على البشرية يهلك الحرث والنسل بشكل دائم؛ لأن في ذلك تعطيلاً لسنة المدافعة، وتوقف الحياة على الأرض، وإنما هي مواجهات بين ظلم وظلم، وبين ظلم وعدل، هي ابتلاءات وعقوبات على المعاصي والتقصير، هي كر وفر واختبارات بشرية، ومنبهات ومحرضات حضارية، ذلك أن السنن الإلهية لا تفعل من تلقاء نفسها، وإنما فاعليتها تتحقق من خلال الاجتماع البشري، والحركة الإنسانية، وما تتوفر عليه من الإعداد والاستعداد ومغالبة قدر بقدر، وسنة بسنة، وإدراك هذه السنن الإلهية، ومعرفة كيفية تسخيرها وتوظيفها لصالح الحق والعدل وإلحاق الرحمة بالناس، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾

[محمد: ٤]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ [الأنفال].

ولعل سنة التنوع في الخلق، تنوع الأجناس والألوان واللغات والشعوب والقبائل والمواطن، هي من آيات الله التي تمكن من التدافع والنمو والتنمية، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ﴾ [الروم: ٢٢]، كما أنها تؤدي إلىٰ التكامل والتعاون والتعايش والتقارب والتثاقف والتفاكر، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ١٣].

لذلك نعتقد أن محاولات الهيمنة علىٰ العالم ومعاودة استعماره بشكل أحدث ـ والشر من لوازم الخير، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ...﴾ [الفرقان: ٣١] ـ ومحاولات تعطيل سنن التدافع الحضاري، وإلغاء التنوع في الخلق، والسعي إلىٰ تنميط العالم، بكل مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باسم العولمة، التي تعتبر مرحلة الاستعمار الأحدث، ليصبح نسخة مكررة عن الدول الأقوىٰ، مادياً وتكنولوجياً، لا لشيء إلا لأنها تمتلك القوة والثروة والمعرفة، هو الكارثة المدمرة للأمم والدول والأفراد.

كما أن اعتبار نظام الدولة الأقوىٰ هو النظام العالمي الجديد، وأن الفلسفة الرأسمالية الإمبريالية للدولة الأقوىٰ هي الحق المطلق، وأنها تمثل نهاية التاريخ الإنساني الذي سوف تنتهي إليه البشرية، بكل تنوعها الثقافي والسياسي والمعرفي وتاريخها الحضاري، وأن المواجهة والصراع هو قدر الفلسفة الرأسمالية لقيادة العالم واحتياز إنسانه وطاقاته وخاماته وخبراته لتصب جميعاً في محيط الدولة الأقوىٰ فتزيدها قوة، باسم «العولمة»، التي ترفع شعار الحرية في الاقتصاد، والديمقراطية في السياسة، وحقوق الإنسان ومناهضة التمييز ضد المرأة في الاجتماع، وهو نوع من معاندة الفطرة، ومصادمة الواقع، ومجافاة المنطق، ومحاولة تعطيل لسنن التدافع.

إن العولمة بتجلياتها الحالية في المجال الثقافي والسياسي والاجتماعي هي في الحقيقة نوع من عقود الإذعان، يمارسها القوي علىٰ الضعيف، تحت شتىٰ العناوين، من مساعدات ومعاهدات دفاع وتحرير وإصلاح وتطوير... إلىٰ آخر هٰذه المفردات التي لم تعد تقنع أحداً والتي أصبحت شائعة أكثر من الخبز اليومي، والتي هي في حقيقتها لا تخرج عن كونها اغتصاباً سياسياً وثقافياً واقتصادياً، وبعبارة جامعة: اغتصاباً أيديولوجياً، يحاول إلغاء التنوع الإنساني والخصوصيات الثقافية، ويجعل الأمم والشعوب والثقافات والحضارات تمثل رجع الصدىٰ للحضارة المهيمنة، كل ذٰلك باسم «العولمة» أو النظام العالمي الجديد، الذي يخترق الأسرة، ويفتت كيانها، ويفتح الأسواق التجارية أمام بضائعه ومصانعه، والجامعات والمعاهد العلمية أمام مناهجه، والمنتديات الثقافية أمام ثقافته، والأدوات الإعلامية أمام بضائع ومناهج وأفكار وفلسفات الدولة المهيمنة، ليروج لرؤيته.. إنه النظام العالمي الجديد الذي يفتقر إلىٰ العالمية والمشترك الإنساني، ويحاول تنميط العالم، كما أسلفنا.

إن «العولمة» أو النظام العالمي الجديد، الذي قام علىٰ أن النظام الرأسمالي الإمبريالي هو نهاية التاريخ، الذي سوف تنتهي إليه شعوب العالم، في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التعليمي والثقافي، والذي يمكن تسميته «عصر النهايات»، نهاية التاريخ، ونهاية الجغرافيا، ونهاية الثقافة، ونهاية الخصوصيات، ونهاية الأسرة، ونهاية كل مقومات الذات؛ واعتبار الكثير من الفوارق بين الرجل والمرأة والخصوصيات، هي من التقاليد والأعراف التي يمكن تجاوزها، حتىٰ الزواج أصبح من التقاليد الاجتماعية التي لا بد من تجاوزها إلىٰ إشاعة الحرية الجنسية والزواج المثلي، التي حولت المرأة من إنسان إلىٰ متعة، ومن متعة إلىٰ سلعة ووسيلة ترويج تجاري، في محاولة لمحو الفوارق، فبحثوا عن المرأة في الرجل، وعن الرجل في المرأة، وعقدوا المؤتمرات والندوات هنا وهناك، وأخرجوا المرأة عن طبيعتها ووظيفتها إلىٰ نوع من البوهيمية، واختزلوا عمرها وحياتها في جسدها، الذي لا يلبث أن يذبل فتلقىٰ في المهملات، تعاني من الكآبة والاكتئاب.

ولم تعد الأمومة والتربية وظيفة، أو عملاً، وإنما هي عطالة وشلل لنصف المجتمع، وبذلك أفقدوا الأسرة أهم خصائصها، فأصبحت البيوت فنادق وملاجئ للأيتام الجدد، ومصانع للانحراف والتفكك، ومواطن للألغام الاجتماعية التي تنفجر أول ما تنفجر بأهلها؛ كل ذلك تحت عنوان: حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وعدم التميز... إلخ.

حتىٰ أن «العولمة» ذات البعد الاقتصادي والدعوة إلىٰ حرية الأسواق أو اقتصاد السوق وتوازن الأسعار التي يحكمها حركتي العرض والطلب، انتهت إلىٰ نوع من الاستبداد السياسي والاحتكارات العالمية وإلىٰ تكريس الفقر وحالات البؤس، حتىٰ علىٰ المستوىٰ الاقتصادي، وحسبنا أن نعلم أن ١٤٪ من سكان العالم يملكون ٨٢,٥٪ من مقدرات العالم، بينما لا يتمتع ٦١٪ من هٰؤلاء السكان بأكثر من ٥ ٪ منها[1].

نعود إلىٰ القول: إن محاولات الهيمنة والظلم وإلغاء التنوع الإنساني والخصوصيات الثقافية، والتدخل باسم الحرية والعالمية، واعتبار القيم الرأسمالية هي الحق المطلق والدين الجديد، أو الصنم الجديد، الذي لا معبود سواه، والتي لن يرضىٰ عنا أصحابها حتىٰ نتبع ملتهم، هي عدوان علىٰ إنسانية الإنسان وحقوقه واختياره، ومعاندة للفطرة البشرية، ومواجهة للسنن الإلٰهية في المدافعة والتنوع.

إن القراءة المستطلعة للتاريخ العام، والخاص للأمم، تؤكد أن نظرية البقاء للأقوىٰ، التي تبنتها الحضارات الرومانية واليونانية وأغرتها بإقامة الإمبراطوريات السياسية، التي كادت تسيطر علىٰ العالم، والتي تشكل الخلفية التاريخية لحضارة الهيمنة اليوم، هي نظرية قد تظفر ببعض النتائج القريبة، أما علىٰ مستوىٰ التداعيات والعواقب البعيدة فإنها تحمل الفناء والدمار في بذرتها؛ والتاريخ شاهد علىٰ ذلك.

وكم حاولت الفلسفة الاشتراكية المادية أن تعلمن (من العلم) نظريتها،

---

(١) انظر: تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٢٠٠٢م.

أو تدّعي لها العلمية، وتحاول قياس الدراسات الإنسانية والاجتماعية بمقاييس المادة الجامدة، ومناهج العلوم التجريبية، وانتهت إلىٰ الاستنتاج بأن الشيوعية هي نهاية النظام الرأسمالي، بل نهاية العالم الحتمية، فكانت نهايتها كامنة في نظريتها.

وتبقىٰ السنة الإلٰهية هي الفاعلة في الحياة والأحياء، وهي من أقدار الله الغالبة، حتىٰ ولو غُيّبت إلىٰ حين، وتستمر المعادلة: أن البقاء للأصلح، وأن الصلاح هو القوة، وليس السلاح والهيمنة، والعبرة بالعواقب، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

إن الرحمة الإنسانية هي روح الحضارة الممتدة، التي تحصن الحضارات والثقافات، مهما حاولت الدول العدوان عليها وإسقاطها، وإن احترام إنسانية الإنسان يبقىٰ هو مقياس الحضارة السليمة في كل العصور.

ولعلنا نقول: إن الإكراه، والاغتصاب، والظلم، والهيمنة، والفتنة، والإقصاء، لثقافات وخصوصيات (الآخر) الذي يمثل في حقيقته إلغاءً له، هو أشد خطورة من قتله وإنهاء حياته، والله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:٢١٧]، والتاريخ والحاضر يحمل لنا الكثير من التضحيات بالنفس والمال وسائر المجاهدات بكل الوسائل لدرء الفتنة والإكراه.

وحسبنا القول: إن من بعض أهداف الجهاد في الإسلام ومشروعيته إنما تقرر لنفي الفتنة، وإزالة الضغوط، وتقرير حرية الاختيار، وحماية إنسانية الإنسان وحقوقه، قال تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣]، وقد تكون الإشكالية في بعض ممارسات «العولمة» أو في معظمها، القتال لتكون فتنة، وما نظرية «صراع الحضارات»، وفلسفة البقاء للأقوىٰ، وانتهاء التاريخ البشري إلىٰ الرأسمالية الإمبريالية، إلا قتال بشتىٰ الأسلحة والوسائل لتكون فتنة.

لقد أخذت مواجهة النظام الرأسمالي الإمبريالي، مع العدو المفترض، أو المصنوع، لاستمرار حياة ذٰلك النظام الذي لا يستطيع الحياة بلا صراع، ضروباً من العدوان علىٰ الأمم والشعوب باسم «الضربات الاستباقية»، حتىٰ وصل الأمر إلىٰ التوهم بأن أموال المساعدات الخيرية للفقراء والمساكين والأرامل والأيتام، لتحقيق قدر من التكافل الاجتماعي، سوف تكون تغذية للعداوة والكراهية والتهديد للنظام «الحر»، فلا بد إذن من تجفيف المنابع ومنع المساعدات عن الفقراء والمحتاجين!

ولا مفاجأة في ذٰلك، فلقد كان هٰذا هو موقف أعداء الإسلام منذ الدعوة عندما حكىٰ القرآن قولتهم، بقول الله تعالىٰ: ﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧].

ويبقىٰ شعار الإسلام الكبير، الذي يمكنه من النفوس ويميزه ثقافياً وحضارياً، ويضمن خلوده وقبوله واستمراره، قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾.

وفي تصوري، أن سوء التقدير، وغياب الفهم للخصوصيات الثقافية، والصور المشوهة، التي ينقلها أصحاب العمالة الثقافية والسياسية في عالم المسلمين لاستعداء أسيادهم، الذين يريدون التحكم بالعالم، وإغرائهم بغزو (الآخر)، هي وراء الكثير من الفشل والورطات والمآزق والخيبات التي يمنون بها ويمارسونها باسم الحرية والديمقراطية والإصلاح وإنقاذ حقوق الإنسان، وبذٰلك يوسعون الشقة ويوقظون الكراهية، ويصنعون الإرهاب، أو يصنعون العدو، حيث وجود العدو أصبح جزءاً من بنية النظام وفلسفته، ولا يعزب عن بال أحد أن بنية النظام الإمبريالي وفلسفته إنما قامت وتأسست واخترعت وأنتجت والتهمت العقول والخبرات في العالم وحولت العلم والتكنولوجيا إلىٰ ميادين إنتاج وسائل الهيمنة والسيطرة والمواجهة، حتىٰ أصبح ذٰلك نسقاً فلسفياً ومعرفياً وتكنولوجياً ومناخاً ثقافياً: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ١٧].

لذٰلك، فبعد سقوط النظام الاشتراكي، العدو الأساس طيلة فترة الحرب الباردة، كان لا بد من إيجاد عدو جديد، ونوع من الاستعمار

الأحدث، يحمي ولو بشكل سلبي بنية النظام الإمبريالي واستمراره، لصعوبة تحول النسق الفلسفي والحضاري والكيان المجتمعي من الصراع إلىٰ الحوار، حتىٰ ولو استدعىٰ الأمر إقامة حروب ومواجهة أشباح علىٰ مستوىٰ العالم، ونقل ساحات المواجهة إلىٰ داخل (الآخر) بمختلف مؤسساته: الأسرة؛ المرأة؛ المجتمع؛ المدرسة؛ مناهج التربية؛ وسائل الإعلام؛ المؤسسات الاقتصادية؛ لتكون المواجهة في كل المواقع.

وتبقىٰ المدافعة سنة حضارية وقدر الإنسان في هٰذه الحياة؛ لأن الشر من لوازم الخير، ولا تكون المدافعة إلا بعدوان وظلم وتسلط مسبق، فهي دفع ودفاع لرفع الظلم، وهي ليست دائماً بين الخير والشر: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وإنما كثيراً ما تكون بين الشر والشر، بين الظلم والظلم، وبذٰلك تعظم فرص الضعفاء وأهل الخير، لو أحسن المسلم التقاطها وتسخيرها وتوظيفها وحسن التعاطي معها لحقق كسباً للحق والعدل والخير، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فكيف يبصر المسلم طريقه فيلتقط فرص «العولمة» وفضاءاتها المتاحة لفعل الخير وإيصاله للإنسانية؟ وكيف يبصر إشكالياتها فيحسن التعامل معها؟ وكيف يدرك سنن المدافعة فيمارس مغالبة قدر بقدر، وسنة بسنة، ويوظفها لتتحول إلىٰ تحديات توقظ الهمة وتجمع الطاقة وتعيد بناء الذات؛ يحولها إلىٰ محرضات حضارية ومنبهات ثقافية تسترد الفاعلية، وتعاود العطاء، بما يمتلك من عالمية القيم الإسلامية وإنسانيتها، ومخزون تراثي، وتجربة حضارية تاريخية لإلحاق الرحمة بالعالمين، تحقيقاً لغاية النبوة الخاتمة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

وبعد:

فهٰذه بعض الرؤىٰ والأفكار، أو الاجتهادات الفكرية، والهموم المتنوعة، كتبت في أوقات متباعدة، لكنها جميعاً تحمل الدعوة إلىٰ التأمل والتفكر والتفهم والوعي والتجدد واكتشاف مواطن الخلل والفشل في تعاطينا

مع واقعنا ومع (الآخر)، كما تدعو إلىٰ المراجعة، والمقارنة، والتعلم، واكتساب الخبرة، واكتشاف الخطأ، والتعرف إلىٰ أسباب القصور، وتحديد مواطن التقصير، في محاولة للإقلاع من جديد، استهداءً بقيم الدين الضابطة للمسيرة، وإنتاج العقل لبرامج العمل السديد، حيث لا دين بلا عقل ولا عقل بلا دين.

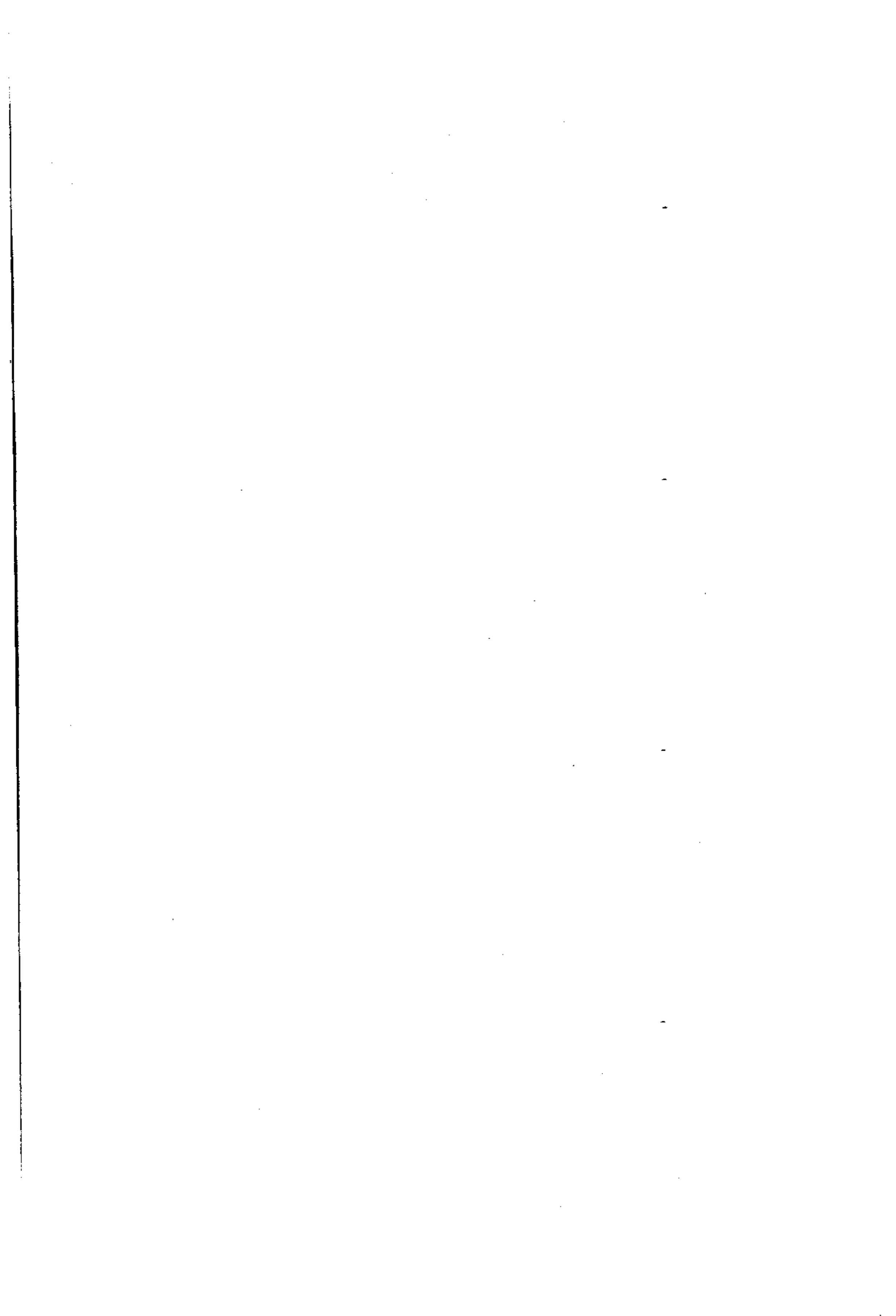
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٤٢١٨/٢٣

فيآفاقِ العَولمَة

٤٢١٩/٢٣



أرسل الله سبحانه وتعالىٰ رسلَه بالبينات، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، واعتبر إرساء العدل وتقويم واقع الناس بأحكام الدين وتحقيق المساواة، لا يقل منزلة وأهمية عن إنزال القيم وإرسال الأنبياء، قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

فالقيم هي معايير ومقاييس الفعل البشري، ومحددات السلوك، وضابط أهداف النشاط الإنساني أو المسيرة البشرية في المجالات جميعاً، لذٰلك لم يُترك أمرها للإنسان ابتداءً، ومنذ النبوة الأولىٰ، حتىٰ لا يُفسد في الأرض، ويسفك الدماء، وانتهاءً بالرسالة الخاتمة، التي هي جماع النبوات.. ولعل كلمة ﴿أَرْسَلْنَا﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ تدل علىٰ وحدة الرسل، وعالمية الرسالة، ووحدة الدعوة، ووحدة الهدف تاريخياً.

وإنما جعلت المعايير، التي تضبط موازين العدالة والمساواة بين البشر - حيث اقترن الكتاب بالميزان - من خصائص رسالة النبوة وعطاءِ معرفة الوحي، حتىٰ لا تكون محلاً للعبث والتلاعب والانتقاص والتطفيف، حيث لا يمكن أن يتصور أن يكون الإنسان نفسه محل الفعل، والتقويم، والمعايرة، وأن يكون هو المعيار والمقياس في الوقت نفسه، كما أنه لا يمكن أن يضع الإنسان معياراً ومقياساً لتقويم نفسه، لأنه بذٰلك تلتبس الذات بالقيم، والمسالك والأنشطة بمعايير التقويم والقياس، ويصبح الإنسان الذي يجري علىٰ فعله الخطأ والصواب، يصبح هو المقياس والمعيار، وعندها تنقلب المعادلة، فيُعرف الحقُ بالرجال، ولا يُعرف الرجالُ بالحق.

وفي هٰذا باب واسع للفساد، والاستغلال، وإقامة الكهانات، وفتح المجال لتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وانعدام العدالة والمساواة، وذٰلك

بسبب من فقدان الميزان، أو الطغيان في الميزان؛ وبذلك يتحول النسبي إلىٰ مطلق، والبشري إلىٰ إلٰهي، والظني إلىٰ قطعي، واحتمالات الخطأ القابل للفحص والاختبار إلىٰ ادعاءات العصمة احتماءً بالقيم المعصومة، حيث يغيب نص الشارع ويحكم فهم الشارح، وتلتبس قيم الدين بصور التدين، ويتحول الدين إلىٰ جسر للتسلط والفساد والاستغلال وسفك الدماء.

من هنا نقول: حتىٰ يتحقق للعالم إقامة الميزان، وينعم بالمساواة، لا بد أن تُستمد القيم والموازين والمعايير من مصدر خارج عن الإنسان، وبذلك يتساوىٰ الناس أمامها، وتبرأ من كل معاني الانحياز والتسلط والهيمنة والتمييز.

ونسارع إلىٰ التأكيد: بأن القيم الإسلامية، التي ندعو للاستمساك بها لإنقاذ الإنسانية، ليست حكراً علىٰ طبقة، أو جنس، أو قوم، أو زمان، أو مكان، أو أشخاص، فالنبي ﷺ محل التنزيل والاقتداء، لا يخرج عن كونه بشراً يتصف بجميع خصائص وصفات البشر، الأمر الذي يؤهله لأن يكون قدوة البشر، إضافة إلىٰ التلقي من الله عن طريق الوحي، وما تتطلب النبوة من عصمة وخصائص وصفات لا تخرم بشرية الرسول ﷺ، بل تخدمها.

يقول الله تعالىٰ، مبيناً مهمة الرسول ﷺ، ومحدداً موقعه من الرسالة: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف:١١٠]، ويقول الله تعالىٰ: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يونس:٤٩].. ويقول سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ...﴾ [الأنعام:٥٠].

وكون هٰذه القيم الإنسانية التي ندعو إليها بريئة من التحيز، فلأنها ليست من وضع دولة أو حكومة أو حزب أو جماعة أو طبقة، لذٰلك فهي مؤهلة للعالمية، وسبيل للمساواة والحيلولة دون الهيمنة.

ومن هنا، فإن استرداد الفاعلية وشحذ العقل المسلم، لمعاودة الانطلاق نحو العالمية، يتطلب تشكيل رؤية تلتزم بالقيم الإسلامية (المرجعية الإسلامية) للقضايا المعاصرة، بعيداً عن الارتماء علىٰ (الآخر) ومحاكاته،

وفي ذٰلك إلغاءُ الذات، أو الانكفاء علىٰ الذات، وتجميد ومحاصرة لخلود القيم الإسلامية وعالميتها، وقدرتها علىٰ الإنتاج، وتقديم الحلول للمشكلات العالمية المعاصرة، وخروج من الحاضر والمستقبل معاً، وإتاحة المجال لتمدد (الآخر) لملء الساحات جميعاً.

ذٰلك أن تراثنا مهما كان عظيماً، وإنجازَنا التاريخي مهما كان متألقاً، إذا لم نتأهل به لكيفية التعامل مع الحاضر، وإبصار المستقبل، فسوف يتحول من شاحذ للذهن أو مخصب للذهن ودافع لارتياد آفاق المستقبل، بأدواته المناسبة، إلىٰ معوق، مهما حاولنا الإشادة به واستخدامه للهروب من الحاضر البائس ومعالجة مركب النقص، وليس ذٰلك فقط، وإنما المساهمة السلبية أيضاً بالتمهيد لفقدان الثقة بهٰذا التراث، والتحول صوب (الآخر) من الأجيال القادمة.

لذٰلك فلا مناص لنا، إذا أردنا أن نكون في مستوىٰ إسلامنا وتراثنا وعصرنا، من فتح الباب علىٰ مصراعيه أمام الاجتهاد الفكري والتبادل المعرفي والتوجه صوب الاختصاصات في شعب المعرفة جميعاً، لتحل الخبرات والخبراء والمخابر والمعامل ومراكز الدراسات واتخاذ القرار محل الكثير من أجهزة القمع الفكري والسياسي، ذٰلك أن الأمن الثقافي والحوار الفكري هو الذي يشيع الأمن السياسي والاقتصادي.

الاجتهاد الفكري.. سبيل التحقق بالعالمية:

إن الاجتهاد الفكري الذي ندعو إليه، المنطلق من معارف الوحي، والمنضبط بمقاصد الدين، والقادر علىٰ توليد رؤية للقضايا المعاصرة، التي نزلت بدارنا دون استئذان، والمساهم في بناء المشترك الإنساني، لم يعد خياراً نقدم عليه أو نحجم عنه، وعلىٰ الأخص، بعد أن أصبح العالم كله قرية واحدة، اختزل فيها الزمان والمكان، ودارت عجلة العولمة بسرعة فاقت كل التقديرات، إلىٰ درجة قد لا تتيح للإنسان ليس قيادتها أو المشاركة في قيادتها، وإنما استيعابها والتعرف إلىٰ وجهتها وكيفية التعامل معها، وعدم فقدان الإرادة، والاكتفاء بتلقي منتجاتها الفكرية والمادية، التي تتمركز حول

الاستهلاك، ومحاولتها استنفاد الطاقات جميعاً، والتحكم بمسارات واختيارات المجتمع البشري، وإدخاله إلىٰ غرف الانتظار، يستهلك ما يلقىٰ إليه من طعام، ورؤى، ومبادئ، وما يرسم له من أنماط اجتماعية ومسالك اقتصادية.

ونعتقد أن هٰذا الاجتهاد الفكري، المؤطر بالمرجعية الشرعية، الذي نحاول ونسعىٰ للوصول إليه، لا بد منه للتأهل لحقبة العولمة، حتىٰ نتمكن به من تجريد النصوص والقيم الإسلامية من حدود الزمان والمكان والأشخاص، ومحاولة توليدها من جديد في التعامل مع قضايا الحاضر وإبصار احتمالات المستقبل، ذٰلك أن الوصول إلىٰ تلك المرحلة لا يمكن أن يتحقق بالتمني، وإنما يتطلب إعادة النظر ـ بالدرجة الأولىٰ ـ في موارد تشكيلنا الثقافي، وعلىٰ الأخص في مناهجنا التعليمية والإعلامية، لتكون قادرة علىٰ صناعة المؤهلات لهٰذا الاجتهاد، ذٰلك أن المناهج، والوسائل التعليمية، والإعلامية، ليست في معظمها من الثوابت، التي لا تجوز مراجعتها أو تطويرها، وإنما هي رؤى اجتهادية تأتي وليدة العصر ومشكلاته، ومناهج تتطور باستمرار لإعداد المتعلم حتىٰ يدرك عصره، ويعرف كيفية التعامل معه.

إذ لا يمكن أن يتصور أحد اليوم، بعد هٰذه الرحلة العلمية العالمية من الإنجازات في مجال الحفظ والتخزين والاسترجاع، نظاماً للتعليم يقوم علىٰ التلقين ويرتكز إلىٰ الحفظ، علىٰ حساب إثارة التفكير أو تعليم التفكير، ويسعىٰ إلىٰ حشو الذاكرة علىٰ حساب تنمية الذكاء، وعلىٰ الأخص بعد أن كادت الذاكرة تُلغىٰ بوسائل الحفظ والتخزين الحديثة، ليتحول الجهد كله إلىٰ تنمية الذكاء وامتلاك القدرة علىٰ توظيف المعارف، بدل ذٰلك الجهد المضني المبذول في تكديسها وتخزينها.

ولعل الإشكالية الكبرىٰ التي تحاصر المناهج التعليمية والوسائل التربوية، التي هي السبيل لاسترداد عافية الأمة، وتحقيق معاصرتها، أنها ما تزال ـ في معظمها ـ تنتسب إلىٰ مرحلة ما قبل اختراع الكتابة، من اعتمادها

علىٰ الذاكرة لحفظ المعارف، دون الاعتماد علىٰ تنمية التفكير والذكاء لتوظيف المعارف، وعلىٰ الأخص أن القدرة علىٰ الحفظ ـ كما هو معلوم ـ هي أُولىٰ وظائف العقل، وأن البلوغ والرشد ينقل قدرات الإنسانِ من الحفظ إلىٰ التفكير، والتحليل، والتركيب، والتوظيف.

والخطورة كل الخطورة، إذا اقتصرت المناهج علىٰ الحفظ علىٰ حساب التدبر والعمل والتوظيف، واعتبار الحفظ هو العمل، وهو معيار التفوق والنجاح!

لقد حذرنا القرآن الكريم من أن نقع في علل الأمم السابقة، وعاب علىٰ الذين حفظوا التوراة ولم يتدبروها ويعملوا بها، وشبههم بالحمير، التي تحمل علىٰ ظهورها دون أن تدري ما تحمل، حتىٰ لا تنتقل العدوىٰ وعلل التدين إلىٰ أمة الرسالة الخاتمة، قال تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥].

فهل يمكن لنا، أن نعتبر تعهد الله حفظ القرآن، بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]، هو من بعض الوجوه، لفت النظر لصرف الجهد إلىٰ الموقع الأهم، في التعامل مع القرآن، إلىٰ التدبر والعمل؟

إن عدم تأهيل أجيال الأمة، وتمكينها من أدوات النظر، ومناهج الفهم للمشكلات المعاصرة، وكيفية التعامل معها، من خلال قيمهم الإسلامية، وتجاربهم التراثية والحضارية، يحوّلهم إلىٰ ببغاوات، عقولهم في آذانهم، يرددون ما يسمعون، سواءً بالنسبة للتراث، أو الموارد الثقافية القادمة من (الآخر)، وفي أحسن الأحوال يتقعرون بإطلاق الشعارات المحفوظة عندهم علىٰ كل شيءٍ، ويتعاملون مع كل المتغيرات بالوسائل نفسها.

من مفاهيم العولمة:

وقد يكون من المفيد، بين يدي هٰذا الكتاب، أن نعرض لبعض المفاهيم والتعريفات لمصطلح العولمة، أو لظاهرة العولمة، التي أصبحت

أشبه ما تكون بعقود الإذعان من القوي علىٰ الضعيف، والتي سوف تتحول إلىٰ ألغام ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية تتفجر نحو الكثير من الانكماش والعنصرية.

ومع اعترافنا ابتداءً أن المفاهيم المتعددة المطروحة للعولمة، وإن اشتركت أو تجاورت في بعض معانيها، إلا أن الناظر إليها في معظمها، يرىٰ أنها تنطلق من خلفيات ثقافية، واتجاهات سياسية، وانحيازات أيديولوجية لأصحابها، ذٰلك أن مثل هٰذه المفاهيم وغيرها في مجال العلوم الإنسانية أو في المجال الثقافي، من الصعب جداً أن تبرأ من الانحياز، وأن تُعرّف تعريفاً جامعاً مانعاً محايداً، كما يقول علماء المنطق، فهي مفاهيم ورؤىٰ لم ترتق بعد لأن تكون أو تسمىٰ تعاريف.

ولئن كانت هٰذه الظاهرة اليوم (العولمة) عنواناً علىٰ البعد الاقتصادي، أو النظام الاقتصادي العالمي، أو إعطاء الغطاء النظري لحركة اقتصاد السوق الحر، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، أو لأنشطة مجموعة الدول الصناعية السبع، أو الشركات متعددة الجنسيات، من أجل فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية، واستنفاد خامات وطاقات العالم، لصالح الأقوىٰ، إنتاجاً ومعلومة وخبرة، إلا أن هٰذا البعد الاقتصادي المدّعىٰ للنظام العالمي الجديد، يبقىٰ ذا أبعاد سياسية، واجتماعية، وثقافية، من خلال سعي الغرب إلىٰ «فرض رؤيته الخاصة ومعاييره الثقافية علىٰ باقي الشعوب، معمماً عليها نمطه الخاص في التفكير والسلوك، وذٰلك دعماً لهيمنته الثقافية في ظل هيمنته الاقتصادية المتمثلة في السيطرة علىٰ رؤوس الأموال والأسواق التجارية والشركات العالمية.

وهٰكذا يصير النظام الثقافي الجديد عبارة عن الخصوصية الثقافية للغرب معممة علىٰ غيره من شعوب العالم، مما يفضي حتماً إلىٰ تجريد الإنسانية من التنوع الثقافي والتعدد الحضاري، الذين تنبني عليهما الخصوصيات التي تتميز بها هٰذه الشعوب وتستمد منها عناصر طاقتها ومعاني وجودها وأسباب عطائها.

فالأمر إذن لا يتعلق بتصدير لثقافة عالمية، بقدر ما أنه ينحصر في صورة الثقافة الاستهلاكية المعروفة بنظرتها المتكاملة إلىٰ الإنسان وكل ما يحيط به. وهي بهٰذا نظام يسعىٰ إلىٰ فرض خططه المالية والاقتصادية والتسويقية، ومن خلال ذٰلك فرض أفكاره ومناهجه، ثم بعد هٰذا فرض قيمه وأنماط سلوكه، ليصل في النهاية إلىٰ فرض هيمنته وسيادته»[1].

نعود إلىٰ القول: بأنه قد يكون من المفيد الإتيان علىٰ بعض المفاهيم والتعريفات لهٰذا المصطلح ـ وإن كان نصيب التفكير أو التعريف المنطلق من قيم عربية إسلامية فيها ما يزال محدوداً، حيث معظم التعامل، حتىٰ من العرب والمسلمين، انطلق من مفهومات وتعريفات (الآخر) ـ حتىٰ نتمكن علىٰ الأقل من تصوّره، إن لم نتمكن من الإحاطة به، لأنه ما يزال في طور التشكل، ومن ثم تتاح لنا الفرصة الأفضل لكيفية التعامل معه، بما يستلزم من رؤية ثقافية معرفية، تتطلب اختيار الأدوات المناسبة لها، وتدرك المفاصل الحقيقية للموضوع، وتتوقع المخاطر الكبيرة لتداعياته، لنعرف أين نضع أيدينا، ولا نستخدم نفس المصطلحات والمفردات في الهجوم والمواجهة والتعامل مع كل شيء، وكل متغير بنفس الشيء، ونبصر موقعنا، والحدود المتاحة، والسبل التي تحقق لنا المناعة الثقافية والمشاركة الحضارية.

ونورد فيما يلي بعض المفاهيم، التي قد تُلقي الضوءَ علىٰ الظاهرة، وهي في معظمها مستمدة من كتاب «العرب والعولمة»:

ـ يرىٰ بعضهم أن مفهوم العولمة المقصود به: الغطاء النظري أو الفلسفة النظرية لاقتصاد السوق، ولمجموعة الدول الصناعية، والشركات متعددة الجنسيات، من أجل فتح أسواق العالم أمام الصناعات الغربية، بدعوىٰ المنافسة، والانفتاح، وتشجيع الدول الأقل نمواً علىٰ التنمية.

ـ ويرىٰ آخر أن العولمة عبارة عن اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم،

---

(١) انظر: مجلة «المنعطف» المغربية، العددان ١٨ ـ ١٩، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٢١٨.

وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهٰذا الانكماش[1].

- تشير العولمة كمفهوم، إلىٰ ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرىٰ.

- العولمة مرحلة جديدة تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية، علىٰ الصعيد العالمي، ويحدث تلاحم غير قابل للفصل، بين المحلي والعالمي، بروابط ثقافية، واقتصادية، وسياسية، وإنسانية.

- العولمة: هي الرأسمالية فيما بعد مرحلة الإمبريالية.

- العولمة: هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.

- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضاً دعوة إلىٰ تبني نموذج معين.. هي أيضاً أيديولوجيا، تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة علىٰ العالم، وإقصاء الخصوصي.

- العولمة فعل اغتصاب ثقافي، وعدوان رمزي، علىٰ سائر الثقافات، أو السيطرة الثقافية الغربية علىٰ سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال[2].

مواقف آحادية:

وهٰذا الاغتصاب سوف يؤذن من جديد بتفجر العنصريات وثورة المظلومين التي تأخذ أشكالاً شتىٰ معظمها خارج عن الضبط.

ولا شك أنه من الصعوبة بمكان، الإحاطة بالفهوم والتعاريف المطروحة كلها لمصطلح العولمة، أولاً: من حيث إن المصطلح حديث لم يتبلور حول معنًى مستقر وثابت.. فبعضهم يحصره في الدور الاقتصادي،

---

(١) «العولمة النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية»، المجلس الأعلىٰ للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م.

(٢) «العرب والعولمة».

وما يقوم عليه من هيمنة النظام الرأسمالي علىٰ أسواق العالم، وطاقاتها وخاماتها، للسيطرة عليها باسم النظام العالمي الجديد، وليس له من المشترك الإنساني شيءٌ، وإنما هو سيطرة للقطب الواحد الذي يملك المعلومة، ويملك التكنولوجيا، وأدوات الاتصال، وبالتالي يتحكم في العالم، وما يستدعي هٰذا التحكم من الهيمنة السياسية، كغطاء لا بد منه لحركة الاقتصاد.

وبعضهم لا يرىٰ فيه إلا البعد الثقافي، وما يمكن أن ينتهي إليه من اغتصابٍ، وطمسٍ، وإلغاءٍ للثقافات الوطنية، والدينية، والقومية، والخصوصيات الإنسانية، سواءً بشكل مباشر وصريح، أو بشكل مقنّع بقناع اقتصادي، لٰكنه مشبع بالرؤية الثقافية، التي ترافق أدواته، ومخترعاته، وإنتاجه، وعاداته، وأنماط استهلاكه.

وبعضهم لا يبصر فيه إلا السيطرة والهيمنة السياسية، والاحتواء لحركة العالم، ذٰلك أن التاريخ ـ بنظره ـ انتهىٰ إلىٰ مصب القطب المتحكم سياسياً[1]، الذي يأتي ثمرة لصراع الحضارات، حيث المعارك القادمة ليست معارك تقليدية بين دول وكيانات سياسية، وإنما هي صراع بين الثقافات والحضارات[2]، وكذٰلك الأسرة كنمط اجتماعي انتهت أيضاً، والأيديولوجيا انتهت. . . إلخ، فهو عصر النهايات، التي لا بد أن تصطبغ بلون ورؤية النظام العالمي، أو العولمة الجديدة، دون أن يدري أو يضع احتمالاً علىٰ الأقل إلىٰ أنه عصر الأفول وعصر البدايات، والخاضع لسنة التداول الحضاري التي لا تتوقف، يقول الله تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ومنهم من تتحكم به رؤية ثأرية، محكومة بخلفية من الثقافة اليسارية، الحاقدة علىٰ النظام الرأسمالي.

كما أن بعضهم يتوقف عند قراءة اللفظ من الناحية اللغوية، فيرىٰ:

---

(١) انظر: «نهاية التاريخ»، لفرانسيس فوكوياما.

(٢) انظر: «صدام الحضارات»، صمويل هنتنغتون.

أنها من الفعل (عولم) أي صيّر العالم وفق رؤيته.. ومنهم من يعتبر العولمة صفة لشكل العالم الجديد.. وبعضهم يرىٰ أنها مشتقة من العالم وإعادة صياغته حسب رؤيته.

دعوة للتفكير وكيفية التعامل:

وعلىٰ العموم، فإن ما عرضنا له من التعاريف والفهوم هو غيض من فيض، لا يخرج عن محاولة منا لفتح نوافذ للنظر، من جهات ووجهات متعددة، لعلها تساهم بقدر من التصور والفهم، الذي يمنح قدراً لا بد منه لإدراك ثقافة العولمة المعاصرة وآلياتها، وبعض آفاقها التي يمكن ارتيادها باعتبار أنها ليست شراً كلها، كما أنها ليست خيراً ورفهاً كلها.. وتبقىٰ المشكلة: كيف نتعامل معها من خلال معايير ثابتة، فلا نرفض بإطلاق، وقد لا يمكننا الرفض المطلق، ولا نقبل بإطلاق، شأن العوام، أو المصابين بعمىٰ الألوان، الذين لا يميزون بين الخير والشر، والحق والباطل، وإنما نتعامل ببصيرة تمكننا من الإفادة من معطياتها وتوظيف آلياتها وقنواتها لرؤيتنا، واغتنام تقنياتها لتوصيل رسالتنا للعالم، حتىٰ لا تبقىٰ العولمة طريقاً ذا اتجاه واحد، بما يمكن أن نطلق عليه بالانكسارات لأهداف دعاة العولمة.

من الحدود الطبيعية إلىٰ الحدود الثقافية:

وقد لا نأتي بجديد عندما نقول: بأن العولمة بدأت عجلتها تسير بشكل متسارع، وتجلياتها تُلاحظ في كل مكان، سواءً في ذٰلك الدول المتقدمة المتحكمة التي تحسن توظيفها لمصلحتها، أو الدول المتخلفة، التي تبوءُ بآثامها، وذٰلك بما قدمته التكنولوجيات، ووسائل الاتصال، وأوعية الإعلام، من إمكانات أسقطت السدود والحدود، وطوت الزمان، واختزلت المكان.

فلقد أصبح مألوفاً أن نشهد ملامح حقبة العولمة القادمة واحتلالها للعقول والنفوس في: شبكة المعلومات «الإنترنت»، التي أزالت الحدود؛

وفي وسائل الإعلام واحتلالها للفضاء، ونشوء منظمات تحمل إيقاع العولمة، مثل: «أطباء بلا حدود»، و«مراسلين بلا حدود»، و«صحفيين بلا حدود»، و«حوارات بلا حدود» . . .إلخ؛ وفي شيوع مصطلحات العولمة علىٰ الساحة الثقافية؛ ومحاولات تنميط أسلوب الحياة في الطعام، واللباس، والتسوق، والاستهلاك، علماً بأن التوجه صوب العولمة، ليس بدعة هٰذا العصر، وإن كانت العولمة اليوم أوضح وأسرع وأكثر ظهوراً، وإنما بدأ بخطًى بطيئة منذ فجر التاريخ، مترافقاً مع حركة الإنسان، ابتداءً من العصر الرعوي والزراعي، وتطور أكثر في العصر الميكانيكي واختراع الآلة، وقفز قفزات نوعية كبرىٰ في العصر الإلكتروني، الذي ما نزال في بداياته، نشهد أجياله الأولىٰ.

ولا تخرج هٰذه المغالبة الحضارية ـ محاولات العولمة ـ عن أن تكون إحدىٰ سنن المدافعة الحضارية التي تأذن بامتداد الحياة واستمرارها، وإن اختلف إيقاعها وتطورت سرعتها. . ولقد تجلت في كل الظروف والعصور، من خلال أدوات كل عصر وإمكاناته ـ كما أسلفنا ـ وتطلع إليها الحكام والمفكرون وقادة الأحزاب، ومارستها حركات الغزو في العصر الرعوي، ورحلات الاستكشاف الجغرافية «طلائع الاستعمار الحديث»، وكانت سبباً في نشوب الحروب المحلية والإقليمية، والحروب العالمية، ومسوغات الاستعمار، وبسط النفوذ، والسيطرة، وظهور التبشير، والاستشراق، والدعوات العالمية، والقول بفلسفة الحتميات التاريخية لمركسة العالم، وتشكيل مؤسسات وروابط عالمية علىٰ مستوىٰ الشبيبة والعمال والفلاحين، وما إلىٰ ذٰلك.

وما ذٰلك كله إلا أنموذجاً، وصوراً، وتجليات لهٰذه الوجهة التي لم تتوقف، حيث يحاول الأقوىٰ أن يبسط نفوذه وهيمنته، وإن كانت التجليات اليوم تبدو وتيرتها أسرع، وإيقاعها أقوىٰ، وتسللها أكثر سلاسة ومرونة (القوة المرنة)، من خلال الأحلاف والمعاهدات، والمؤتمرات العالمية، والدعوات اليومية لتشريعات دولية في مجال المرأة، والطفل، والبيئة.

إضافة إلىٰ تحول المنظمات الدولية إلىٰ مؤسسات يمارس فيها الأقوىٰ

عمليات الاغتصاب السياسي، والثقافي، وحماية بعض ألوان العنصرية المدللة، وجميع أنواع عقود الأذعان، ومصادرة الإرادة، وفرض الرأي، واستخدام حق النقض، والتي تعتبر من أعتىٰ أنواع إرهاب الدول وهيمنتها. وأكثر من ذٰلك، فالدول المهيمنة التي تقف وراءَ العولمة أو النظام العالمي الجديد، اعتبرت رؤيتها وقيمها الحضارية هي المعيار، وأعطت نفسها الحق في إصدار شهادات حسن سيرة وسلوك أو سوء سلوك للدول التي لا تذعن لها، ولا تحقق مصالحها، وتفرض عليها العقوبات، في الوقت الذي تغض الطرف عن جرائم الاحتلال والعنصرية، مما سوف يؤدي إلىٰ ردود فعل غاضبة علىٰ هٰذه المظالم قد تتجاوز المتوقع.

فالتدافع سنة اجتماعية من سنن الله، ومن لوازمها عدم تسليط ظالم واحد علىٰ الدنيا، حيث يستحيل ذٰلك، لأنه يلغي حركة التاريخ وسنة التدافع التي تأذن باستمرار الخير والعدل وقيام مؤسساته. فالتدافع بين الباطل والباطل وبين الحق والباطل هو سر الحياة ونموها واستمرار تاريخ الإنسان علىٰ الأرض.

ولم يعد خافياً أن الذي يمتلك المعلومة، التي أصبحت تسمىٰ القوة المرنة، يمنحها لمن يشاءُ، ويمنعها من يشاءُ.

والذي يمتلك الاختراع، ويتفوق فيه، سوف يكون بموقع استغلال الآخر، العاجز المتخاذل، وصوغ حياته، وسوف يترك بصماته الثقافية، وأنماطه الاجتماعية، وعاداته الاستهلاكية، ورؤيته الاقتصادية، وقدرته علىٰ الاستحواذ علىٰ كل ما يريد، لإعادة بناءِ الإمبراطوريات الاقتصادية، التي تقتضي إمبراطوريات ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وإعلامية، واتصالية، لا تغيب عنها الشمس، والتي قد لا تكون معلنة، وإن كان الجميع يدورون في فلكها.

يرىٰ متشيل رابوثام في كتابه «وداعاً أمريكا العولمة والديون»: أن الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية، والتي أنتجها النظام المالي العالمي، الذي وضعته أمريكا بعد انتصارها في الحرب العالمية الثانية، تحول دون تكوين الثروة الحقيقية من السلع والخدمات، حيث يقوم النظام المالي علىٰ

الانتقال الإلكتروني للعملات المخفضة كل يوم، وفي تلك الأثناء، يتم سحب معظم الموارد الصناعية، والمنتجات المختلفة من الدول الفقيرة، إلىٰ الشركات متعددة الجنسية في العالم.

الخصوصيات الثقافية.. سنة جارية:

ولعلنا نقول هنا: بأنه يكاد يكون من المسلمات ـ فيما نرىٰ ـ الاستحالة علىٰ أي نظام إقليمي، أو دولي، أو عالمي، أو عولمي، أن يكون قادراً علىٰ محو الخصوصيات، أو إلغاءَ التنوع والثنائيات ـ علىٰ المدىٰ البعيد ـ حتىٰ ولو توفرت العزائم، والأدوات، والقوة الباطشة؛ لأن التنوع البشري، والخصوصيات الثقافية، سنة طبيعية من سنن الخلق، تبتدئ بالفرد، ويتمتع بها الأفراد في الأسرة الواحدة، المنحدرة من أب وأم، ومناخ ثقافي، وتربوي، وغذائي واحد؛ لأن التنوع من سر الخلق، وهو خصائص مغروزة بالفطرة، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، وتمتد عبر الأسرة في المجتمع الواحد، وفي سائر المجتمعات والثقافات، حتىٰ أننا نلمح ذٰلك في السماء والأرض، والزروع والثمار، والكواكب، والليل والنهار، كما يستحيل إلغاء التداول الثقافي وبناء المشترك الإنساني وإيقاف الحوار الحضاري.

فلقد جعل الله الناس بأصل الخلق شعوباً وقبائل، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣]، هٰذا التعاون، والتعارف، والتكامل، هو ثمرة التنوع، وهو ماهية الخلق، وسبب نموه، وامتداده، وأساس لسنة التدافع الحضاري، فإذا أُلغي يتوقف التاريخ، وتتجمد الحياة، وينتهي الأحياء.

فهٰذا الجَعْل من الله الخالق، الذي كان به التنوع، هو إغناءٌ وإثراءٌ وتكاملٌ، فالتفكير في التنميط والاستنساخ الثقافي، والاقتصادي، أو السياسي، أو الاجتماعي، مناف للطبيعة، ومصيره وعاقبته البوار، وكم من إمبراطوريات في التاريخ الحضاري، والتاريخ المعاصر، حاولت تجاوز ذٰلك وإلغاءه، وجعل الأفراد والشعوب نسخاً مكررة، أو جعل الشعب الواحد نسخة مكررة

عن الحاكم أو الزعيم، باءت بالفشل، وجاءت الانفجارات القومية، والدينية، والإثنية.. وجميع تلك الانتماءات والخصوصيات، التي احتفظ بها السكان، وتوارثوها اجتماعياً، وثقافياً، وبمجرد أن خفت قبضة الهيمنة، عادت إلىٰ الظهور، وما خبر الاتحاد السوفيتي، الذي حاول مركسة العالم، أو عولمته ماركسياً، عنا ببعيد، ذٰلك أنه لم يستطع أن يمركس نفسه.. ولعل الانفجارات المتنوعة، من دينية، وثقافية وإقليمية .... وقومية، هي أشد ما تكون فيه اليوم، إلىٰ جانب ما خلّفه الفقر والبؤس الاقتصادي.

ولا شك أن ذٰلك العهد الشيوعي، علىٰ الرغم مما قام به من التهجير القسري والتشتيت، والتغيير الديمغرافي، وعلىٰ الأخص لشعوب القوقاز المسلمة، وإعادة هندسة المدن، وفك الأحياء، والأسواق، ومن ممارسة للعولمة «المركسة»، لم يتم بدون إصابات وضحايا، لٰكن تبقىٰ دائماً العبرة بالعواقب البعيدة لا بالنتائج الآنية.

ونحب أن ننبه ـ كما أسلفنا ـ إلىٰ أن هٰذا التنوع أمر واقعي، وطبيعي، ولا يتطلب الاعتراف به من أحد، لأنه من جَعْل الله في الطبيعة، والجِبلّة الإنسانية، لذٰلك يبقىٰ الطريق المأمون هو البحث عن التكامل، والتعاون، والاعتراف بالتنوع الإنساني، والتعارف الذي يتولد عنه الحوار، ويورث التعاون في بناء المشترك الإنساني.

فالاعتراف بالتنوع وتوجيهه صوب المشترك الإنساني، وإثارة التنافس، وبناء إرادة الدخول في حلبة التنافس، يمكن أن يصبح محرضاً حضارياً، لكل الأنواع والخصوصيات، ويكون سبيلاً لتحقيق الذات، من خلال الإسهام في العطاء للمشترك الإنساني، لٰكن المصيبة، كل المصيبة، إذا ارتكس هٰذا التنوع عن وجهة التعارف، والتعاون، لبناء المشترك الإنساني، وانغلق وتشرنق علىٰ نفسه وأنكر (الآخر) ولم يعترف به، وتحوّل من وسيلة إلىٰ هدف، وأصبحت له فلسفته التي تؤدي إلىٰ الانعزال، ومن ثم الانقراض.

□□□□□□

من وسائل التمكين للعولمة

وقد يكون صحيحاً إلىٰ حد بعيد أن دعاة العولمة، بمفهوم الهيمنة والسيطرة علىٰ العالم، وليس بمفهوم بناء المشترك الإنساني، الذي يحتفظ بالتنوع ويقوم عليه، ويعتبره أساس النمو الحضاري، والتقدم، وإثارة الاقتداء، والفاعلية، وتجميع الطاقات، للإقلاع الحضاري، حاولوا التمهيد، وتأهيل الشعوب، وترويضها للقبول بالعولمة، التي تعني التسلط والاستعمار، بصيغ قديمة متجددة.

١ ـ صناعة الاستبداد السياسي:

ولعل في مقدمة ذٰلك التمهيد إدخال الأمم والشعوب في مرحلة الوهن الحضاري، وذٰلك بإقامة أنظمة الاستبداد السياسي ومساندتها، لأنها تدمر الثقافة، والتربية، والتعليم، والاقتصاد، وتغرس صفات الذل واليأس في النفوس، وتجعل المجتمعات هشة، وسريعة العطب، والانكسار، والاستسلام، وحتىٰ الميل للانتحار الجماعي، وذٰلك بإلقاء نفسها علىٰ (الآخر)، أملاً في الخلاص.

وقد يكون من المفارقات العجيبة، التي قد لا يدركها الكثير: أن اليد نفسها التي قد ترفع قيم الديمقراطية، والحرية، والحوار في بلادها، هي نفس اليد التي تروج وتساند الاحتلال والعنصرية التي تخدم مصالحها، وتدعم أنظمة الاستبداد السياسي، والقمع الأمني بمختلف أشكالها، لتصبح هٰذه الأنظمة مؤهلة لطرد الطاقات والخبرات، وحتىٰ السواعد من بلادها، وتصبح بلاد الحرية والديمقراطية والحوار والتسامح هي الملاذ وأماكن

الجذب!! والقليل القليل الذي يستطيع التمييز بين الصورة الظاهرة والحقيقة الخفية، ويدرك ما في الأعماق.

وليس من المفارقة أن نقول: إن الذين يصنعون أنظمة الاستبداد السياسي ويساندونها لصالحهم ولتمكين هيمنتهم وتحكمهم وعولمتهم ـ إن صح التعبيرـ لا يقتصرون علىٰ صنع أنظمة الاستبداد فقط، وإنما يساهمون بوجود أشكال وصور من المعارضات لها، يصنعونها أيضاً، أو يخترقونها إذا كانت مسبقة الصنع، وبذٰلك يحتوون بعض الأنظمة الحاكمة، والمعارضة في آن واحد، ويضمنون الحاضر والمستقبل معاً، ويستخدمون كلاً منهما لتخويف الآخر، والضغط عليه، وضمان البديل حال الضرورة.

ولا يقتصر دمار الاستبداد وآثاره علىٰ الصعيد السياسي فقط، وإنما يتجاوز إلىٰ سائر الأصعدة الأخرىٰ، ليس علىٰ مستوىٰ المؤسسات فقط، بل قد يصل إلىٰ مستوىٰ تشويه الأفراد، ليصبحوا أرقاماً تتحرك في القطيع.

ولعل إشكالية الصراع، بين أنظمة الاستبداد والشعوب، أو بين الدولة والأمة، الأكثر ضراوة، هي التي تتمحور حول قضية العقيدة، ومحاولة إقصائها، وفصلها عن الحياة، لأنها هي القوة الدافعة للنمو والنهوض، وسبيل الإحياء، واسترداد الفاعلية، وهي القوة المانعة من السقوط والذوبان في (الآخر)، وخاصة العقيدة الإسلامية، لأنها تشكل رؤية شاملة للكون، والإنسان، والحياة. ذٰلك أن الالتزام بالقيم الإسلامية الحقة، يحقق التحصين الكامل، ويحول دون الاختراق، لذٰلك نرىٰ أن المعارك المختلفة الألوان، والأشكال، والأسلحة، إنما تدور رحاها في معظم المواقع، حول العقيدة بشكل أو بآخر.

٢ ـ إبعاد الدين عن الحياة:

وفي اعتقادي أن محاولة تأهيل الشعوب للهيمنة وامتداد (الآخر)، أو صنع القابلية للعولمة، بمعنىٰ السيطرة والهيمنة، وتسييد الثقافة الوافدة، والنظام الاقتصادي، والنمط الثقافي الواحد، وإلغاء الخصوصيات، بدأت

تاريخياً بمحاولة إبعاد الحياة عن الدين، وتشكيلها بعيداً عنه، أو فصل الدين عن الدولة، أو ما اصطلح علىٰ تسميته بـ (العلمانية) التي يمكن أن نعتبرها طريق العلمنة الرئيس، الموصل للعولمة.

ذلك أن العقيدة أو الدين يمثل أعلىٰ درجات الحرية، والاعتراف بالتنوع، وأرقىٰ أنواع الاختيار وتحقيق كرامة الإنسان، وهٰذا الاختيار لا يتحقق إلا بالحرية والحوار.. وهو المشكّل الأساس للثقافة والتربية، والدافع الرئيس للسلوك، والمانح للمعايير التي تُمكّن من الفحص، والاختبار، والقبول، والرفض.. وهو الذي يمنح الفرد شخصيته، ويشكل قسماتها وملامحها، ويمكّنها من أدوات الحوار مع (الآخر)، بل والقبول بـ (الآخر).. وهو الترسانة الثقافية، والاجتماعية، والتربوية التي تحمي الشخصية.

لذٰلك نرىٰ أن فطرة التدين متأصلة في النفس البشرية، وهي قديمة قدم الإنسان، فقد وجدت مدن وقرىٰ ودول من فجر التاريخ بدون مصانع، أو معامل، أو معاهد... إلخ، لٰكن لم توجد بلاد بدون معابد.. لذٰلك كانت محاولات إزاحة الدين وفصل الحياة عن العقيدة، وما أحدث ذٰلك من الانشطار الثقافي، هو الأخطر في العملية الثقافية، حيث تمّ تقسيم التعليم إلىٰ ديني ومدني، ومن ثم تهميش التعليم الديني وعزله عن وظائف المجتمع وإقامة مناهجه علىٰ حشو الذاكرة، علىٰ حساب إكساب المنهجية، والملكة، وتنمية الذكاء، ومحاصرته حتىٰ لا يتطور، ويبقىٰ يعاني من غربة الزمان والمكان، سواء كان ذٰلك بعجز منه أو بكيد له.

٣ ـ تعميم التعليم المدني:

كما تمّ استيراد التعليم المدني للخطط والمناهج من (الآخر)، والوقوع في الارتهان للمنهج، والكتاب، والأستاذ، والمرجع، واللغة.. ولم يقف الأمر عند هٰذا الحد، وإنما امتد حتىٰ بدأ يطال التعليم الوطني، والرسمي، والعام، وتوهينه، لصالح إقامة مؤسسات تعليم خاصة تنتسب (للآخر) ثقافياً، وحضارياً، لتلتهم البقية الباقية، وتجتذب النخبة، وتمكن (للآخر) من الامتداد داخل الأمة والمجتمع.

٤ ـ تنميط الإعلام:

وليس أمر الإعلام، الذي يعتبر الأساس في صياغة الرأي العام، والتشكيل الثقافي، والتسويق الاستهلاكي، والإغراء الإعلاني، بأحسن حالاً، حيث إنَّ الإعلام في الكثير من بلاد العالم الإسلامي، والدول النامية المرشحة للعولمة والهيمنة، مشغول ـ في معظمه ـ بتمجيد المسؤول والجري وراء حركاته وتحركاته، والحديث عن عبقرياته، وإنجازاته، حيث يغطي معظم أوقاته في معاودة نشر البيانات، والقرارات الرسمية، وتكرارها في الإعلام المقروء، والمسموع، والمشاهد، حتىٰ أصبح النشر الإعلامي أشبه ما يكون بالقَدَر الغلاب، في الوقت الذي يتطور فيه إعلام العولمة بخطىٰ رهيبة ودراسات ميدانية، وأكاديمية، تخدمها جميع الشُعب المعرفية، ليحتل الإنسانَ بعقله، وحواسه، وغرائزه، وعواطفه، أو بعبارة أخرىٰ يحتل الإنسانَ كله.

والحقيقة أن وقف الأمم ـ تاريخياً ـ علىٰ الإعلام الرسمي فقط، قد انتهىٰ لصالح (الآخر)، وذٰلك باحتلال الهواء، والسماء، والأرض، واقتحام البيوت، فالإعلام اليوم بتنوعه واهتماماته، استغرق الإنسان بأوقاته كلها، فهو الأسرة، والمدرسة، والنادي، والمجتمع، والأم والأب، والجار.. أصبح الإنسان بالإعلام محتلاً من خارج الحدود، أو ما يمكن أن يسمىٰ الاحتلال عن بعد.

٥ ـ تغييب الحريات:

وتبقىٰ المشكلة الأساس، هي مشكلة الاستبداد السياسي، وإلغاءُ الحريات، التي تُمكِّن من التفكير، والاختيار، والتشاور، والتحاور، والمناظرة، والمثاقفة. ففي بعض بلاد الاستبداد السياسي، ما تزال الشعوب تعتبر من القُصَّر، بينما يعتبر حكامها من الراشدين، لذٰلك فهم يخافون علىٰ شعوبهم من سوء استخدام الحرية، يخافون من الحرية علىٰ الحرية، ومن الديمقراطية علىٰ الديمقراطية.

فالحرية فقط يستحقها (الآخر) ليفعل بنا ما يريد، والشعوب حرة، لكن فقط في اختيار نمط (الآخر)، وحرة في أن تطلق غرائزها، وتستبيح حرماتها، إلا إنها ممنوعة مقموعة في اختيار ذاتها، وثقافتها، وعقيدتها، والالتزام بأخلاقها، وتقاليدها السليمة. حتىٰ المفردات، والمصطلحات، والقضايا، والمفاهيم المطروحة علىٰ الساحة الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، أصبحت هي مفاهيم (الآخر)، ومصدرها ومرجعها هو (الآخر).

والذي نحب أن نؤكده نتيجة للاستقراء التاريخي والشواهد الواقعية أن فترات الحرية والديمقراطية هي فترات الازدهار والنمو والامتداد والانتشار لقيم الدين، لما يمتلك من قوة ذاتية ورصيد من فطرة الإنسان، وأن البطش والارهاب هي سبيل للإقصاء والمحاصرة والإلغاء لقيم الدين.

لذٰلك نرىٰ أن معظم الذين حاولوا مناقشة العولمة ورؤيتها وأصدروا في ذٰلك كتباً مثل: «ندوة العرب والعولمة»، علىٰ أهميتها والجهد المبذول فيها، لم يخرجوا عن الدوران والتفكير بعقل (الآخر)، بمفاهيمه، وتعريفاته، ومفرداته، وآلياته، وأدواته في البحث، والتي قد تبدو فيها مستقلة نوعاً ما، ولم تخرج كتاباتهم عن كونها كتابات ثأرية يغلب عليها الانحياز لأيديولوجيات هي الوجه المقابل والنقيض (للآخر). أما عن العرب والمسلمين، ورسالتهم ودورهم في صورة العالم الجديد، وفهمهم له، فلا تكاد تقع عليه العين، إلا بعض المقالات والملاحظات والحماسات المتناثرة هنا وهناك.

٦ ـ الاختراق الثقافي وعولمة المثقفين:

والخشية كل الخشية، أن يتعولم المثقفون، الذين يعتبرون خط الدفاع الأول، وتمارس عليهم عمليات الاستنساخ الثقافي، فيمارسون الخيانة الثقافية، قبل أن تتعولم الأمة. وقد تكون مشكلة الكثير منهم، اختلال النسب، وفقدان المعايير، والتعاطي مع العولمة بشيء من الحول العقلي،

الذي لا يُمكّنهم من إبصار الجوانب الحياتية، والاقتصادية، والثقافية، والتنموية، والتجارية، والاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلىٰ اختلال النظر في التعاطي معها، وعدم إبصار إلا جانب الهيمنة والسيطرة، بعيداً عن إنجازاتها في مجال التقنية، والمعلومة، والاتصال بعمومها، وإن كانت هٰذه الإنجازات توظف لخدمتها في نهاية المطاف، وعلىٰ الأخص أن كثيراً من دول العالم ما تزال ـ لأسباب لا يتسع المجال لاستقرائها ـ دون سوية استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وكيفية التعامل معها، ولا تصل إلىٰ مرحلة الاستيعاب للاستخدام، إلا وتواجه بتقنيات جديدة متدفقة، لتتابع اللهاث وراء فهمها، وكيفية استخدامها. . وبهٰذه الرؤية وهٰذه الوسائل، سوف تستمر في موقع المتلقي.

ولا شك أن الذي يمتلك المعلومة، ويمتلك التقنية المتقدمة، ويمتلك وسائل الإعلام والاتصال، التي أصبحت أشبه بالحواس التي لا يمكن الاستغناء عنها، سوف يمتلك التحكم بحركة العالم الذي بات لا يستطيع الحركة بدون هٰذه الحواس، وهو الذي سوف يقود قطار العولمة، ويمر به في سائر أنحاء العالم.

في إحصائية «لليونسكو»: أن ٧٥٪ من الإنتاج العالمي يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥٪ لبقية العالم، وأن ٨٨٪ من معطيات الإنترنت باللغة الإنجليزية، و٩٪ بالألمانية، و٢٪ بالفرنسية، و١٪ لبقية اللغات.

٧ ـ الترويج لثقافة التكنولوجيا:

وعلىٰ الرغم من أن الصورة الظاهرة للعولمة، أكثر وضوحاً في عالم الاقتصاد والتجارة العالمية، إلا أن هٰذه الأدوات والقوانين والبضائع المطروحة، مشبعة بثقافة أصحابها، والناقل لها، وأكثر من ذٰلك أيضاً المروّج لها، ذٰلك أن أشياء الإنسان إبداعاً، واستعمالاً، وتوظيفاً، لا تنفك عن الإنسان وثقافته، التي تعتبر الموجه الحقيقي لحركته وأنشطته في شتىٰ المجالات.

ولعل فتنة التكنولوجيا اليوم التي تشغل العالم بجلبتها وخوارها (العجل الذهبي المعاصر)، لا تدع فرصة للناس ليناقشوا ثقافتها وسياستها، واختبارها أمام هٰذا الإنجاز المبهر، الذي يُمكّن صاحبه - بثقافته وسياسته وعقيدته - من إغراق الأسواق، والعقول، والنفوس، وطبعها بعاداته ورؤيته. والذين لا ينتجون ولا يمتلكون المعلومة، التي يدعمون بها ثقافتهم وعقيدتهم، ويدللون علىٰ صلاحها، فسوف لا يكونوا قادرين علىٰ إقناع أحد، لأن تخلفهم وأحوالهم تسقط أقوالهم وادعاءاتهم. لذٰلك أشرنا سابقاً إلىٰ أن الإسلام ربط القرآن بالميزان، لتقترن القيم والمثل بالتطبيق والممارسة والإنجاز.

وباستقراء سريع لمسيرة الحضارة الإسلامية وتضاريسها، نبصر بوضوح أن فترات التألق والإنجاز والانتشار وتحقيق القناعات الفكرية والثقافية، لم تكن منفكة عن اللقاء بين الدين والعلم، بين الإيمان والقدرة علىٰ التسخير والتعمير، بين الإحاطة بالسنن الاجتماعية والنفسية والسنن الكونية، وامتلاك ناصية العلم، التي تمكن من مدافعة قدر بقدر، وتقدم للناس إنجازات ووسائل وإبداعات تقنعهم بصوابية القيم، وقدرتها علىٰ إعداد الإنسان وتأهيله للاستخلاف والعمران، بين النظرية والتطبيق.

فالدين إنما أُنزل لتهذيب الإنسان لا لتعذيبه، وليصوب رحلته وعطاءه في الدنيا، ذٰلك أن صواب المسار في الدنيا يوصل إلىٰ حسن ثواب الآخرة، في الرؤية الإسلامية.. فقيم الدين هي لإعمار الدنيا وفق سنن الله ومنهجه.

فالعالم وخاصة منه العالم النامي أو المتخلف، الذي يعيش حالة الفقر، أو تحت خط الفقر، مهيأ لأن يقبل دائماً ما يلقىٰ إليه من الوسائل، لأنه يظن معها الخلاص، ولو كانت سراباً قد يكرس تخلفه.. ولا يصل إلىٰ مرحلة الارتقاء إلىٰ الاختبار والاختيار الثقافي، والتطلع إلىٰ المثل الأعلىٰ، إلا بعد أن يتحقق له الأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي

والسياسي المفقود عنده، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ [قريش].

قدرات هائلة للعولمة:

وفي تقديري، أن العولمة بأشكالها ووسائلها المعاصرة، سوف تحتل مواقع كثيرة في حياة الناس، نظراً لقدراتها التقنية وإنتاجها الكبير، ولتحوّل الكرة الأرضية إلىٰ مجتمع واحد إعلامياً، تكاد تتوحد فيه الوسائل والأدوات، كثمرة للتعارف والتبادل المعرفي، ولوحدة المصادر المعلوماتية والتكنولوجية. ولٰكن التقنيات المتدفقة، وتأمين حرية المرور للمعلومة وللبضاعة، بعد رفع الحواجز، سوف يصل إلىٰ مدًى معين من التوحد العالمي، تكون بعده عاجزة عن نسخ الخصوصيات، التي تعتبر الشرط والأساس في تفاعل وتشكل الحضارات.

ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن الدول المتمكنة تقنياً المُسّيرة لعجلة العولمة اليوم، هي دول تحتوي في جوفها علىٰ قوميات، وأعراق، وألوان، وأجناس، وطبقات هي أشبه بجزر ثقافية واجتماعية بخصوصياتها، ضمن محيط الدولة الكبيرة، لم تتمكن من هضمها وتذويبها، رغم كل الإمكانات والمحاولات، لذٰلك نقول: إنها لم تستطع نسخ الخصوصيات في بلادها، علىٰ الرغم من كل المحاولات العنصرية، بل إن الكثير من المحاولات والتحديات زادتها تأكيداً، ويوماً بعد يوم تتسع ساحة الاعتراف بها، فما بالنا بالمجتمع العالمي بكل تنوعاته؟!

العولمة.. محرض حضاري:

والعولمة ليست شراً كلها، وإن كانت بعض الكتابات الثأرية لا تبصر فيها ـ كما أسلفنا ـ إلا الجانب المظلم، وهو موجود، وإبصاره مفيد لكيفية التعامل العاقل الرشيد.. فقد فتحت آفاقاً إيجابية، وميادين للتنافس، ويسرت وسائل للوصول إلىٰ (الآخر)، ومكنت من فتح آفاق ومجالات للحوار، وقدمت فرصاً وإمكانات، سوف تخرج الكثير من الأمم الراكدة من رقدتها،

وتسهم بحراكها، واستفزازها، وتحريضها، وتمكنها من الاستجابة للتحدي والنهوض، إما بشكل مستقل، أو من خلال الدخول في دوائر مجتمعات العولمة، وإثبات الوجود بعقيدتها وثقافتها.

فالعولمة يمكن أن تعتبر من بعض الوجوه محرضاً حضارياً، ومنبهاً للحماية الثقافية، والتشبث بالذات، وتحقيق الاندماج في العولمة، بعيداً عن الذوبان، وتأكيداً لسنة المدافعة الحضارية، وإغنائها بالتنوع.

ونحن عندما نقطع أو نجزم بأن ظاهرة العولمة أو النظام العالمي الجديد الذي يمتطي القطار الاقتصادي، ويعبئ عرباته بالسياسة، والثقافة، والتربية، والاجتماع، علىٰ الرغم مما يمتلك من سرعة وأدوات، ويمتلك من فلسفات، نؤكد في الوقت نفسه بأنه سوف لا يستطيع إلغاء التنوع والخصوصية، لأن التنوع والمدافعة الحضارية سنة الحياة، وسبب امتدادها ونموها، وإثرائها، وإغنائها، وتنفسها، انطلاقاً من الخصوصية، وصباً في المشترك الإنساني، كما أسلفنا.

ونحن بهٰذا لا ندعو للاسترخاء، والكسل، وعدم الاستعداد للحوار، وعدم التشبث بالخصوصيات، وإقامة التراسانات الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، القادرة علىٰ الصمود والحوار والعطاء، وإنما لنكسب الاطمئنان للعواقب البعيدة، حتىٰ ولو خسرنا بعض النتائج القريبة، ومحاولة لإزالة حالات الرعب، التي تشل الحركة، وتقود الإنسان إلىٰ ذهنية الاستحالة والاستسلام.

فسنة المدافعة الحضارية المتأتية من قبل التنوع والخصوصيات، لا تتحرك من تلقاء نفسها، وإنما المحرك الحضاري لها هو الإنسان، ذٰلك أن الضرب بين الحق والباطل، في الميادين المختلفة، يقتضي جنوداً للحق في مواجهة جنود الباطل، حتىٰ يتحصحص الحق والعدل، ويمكث في الأرض ما ينفع الناس، ولو ظهر وطغىٰ الغثاء، لأن له جولة وليس له بقاء.

العولمة.. واللحظة التاريخية للمسلمين:

وعلىٰ أية حال، فلعلنا نبصر في ظاهرة العولمة، وفلسفتها،

ومنتجاتها، وأدواتها، ووسائلها التقنية، فرصة أو لحظة تاريخية، أصبحت واقعاً يحيط بحركتنا علىٰ الأصعدة المختلفة، لم يدع لنا خياراً للقبول أو الرفض، فكيف نحسن قراءتها، ونعرف كيف نتعامل معها؟ بل وندرك دوائر الخير، والجوانب الإيجابية، فنعرف كيف نوظفها ونفيد منها؟

فلسنا أمة هشة، سريعة العطب، سهلة الانكسار، تعيش في فراغ حضاري وثقافي، وغياب إنساني، وإنما تمتلك معرفة الوحي، التي لو عاودت الانطلاق منها فسوف تمنحها المعايير الدقيقة للعمل والتعامل، إضافة إلىٰ المخزون الفكري والثقافي، وما علينا إلا أن نفكر، ونقدر، وننطلق إلىٰ شعب المعرفة المتنوعة، ونتزود بالإيمان، والمرجعية الشرعية، والعلم، والتخصص، لنكون بمستوىٰ إسلامنا.. وإذا صرنا في مستوىٰ إسلامنا، تحولنا لنكون بمستوىٰ عصرنا، بل لتمكنا من مسابقة عصرنا وتجاوزنا قراءة النتائج القريبة إلىٰ التبصر بالعواقب البعيدة.

وعندنا من الرصيد البشري، والطاقات المتميزة، والتخصصات العلمية الدقيقة، التي تعيش داخل المجتمعات التي تحمل لواء العولمة، وفلسفتها، وتقود مسيرتها، لو أحسنا توظيفه، ما يشكل حيزاً مؤثراً في حركة العولمة، وإمكاناً جاهزاً للمساهمة في انتشال الأمة المسلمة، والارتقاء بها إلىٰ مستوىٰ عصرها، وتخليصها من أشكال الاستبداد السياسي، والتخلف التقني، الذي انعكس علىٰ حياتها، وأدخلها نفق التخلف، وعيّشها في دوائر محكمة الإغلاق.

ولعل من البشائر، أو من حسنات العولمة، أن الدوائر المغلقة المفروضة علىٰ الأمم بدأت تتلاشىٰ، وتنهار، وتسقط الأسوار، لتتحقق الفرصة التاريخية للإقلاع من جديد، ومحاولة إظهار الدين علىٰ المستوىٰ العالمي، ليصبح ظاهراً واضحاً مستفيداً من نفس الوسائل والطرق التي بنيت لتوصيل (الآخر) بكل أحماله إلينا، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، فكيف نفكر نحن أيضاً بـ «ماذا نعمل، كيف نمر؟» لتوصيل ما عندنا إلىٰ (الآخر)، وعندنا الكثير مما نقدمه؟

وهٰذا ليس بدعاً في تاريخ الحضارات، فكثيراً ما تحول الشر خيراً، وتحولت الحملات المعادية إلىٰ كتائب آمنت بالإسلام وحملته إلىٰ العالم، وكثيراً ما احتوت حضارة المغلوب وهضمت أدوات الغالب، بما تمتلك من قيم ومعايير إنسانية، لها رصيدها في فطرة البشر.. فعندنا الكثيرَ مما نقدمه، ونقول بالنسبة لظاهرة العولمة: رب ضارة نافعة.

ذٰلك أن عوامل البقاء والخلود والاستمرار، والقدرة علىٰ العطاء، واستعداد الإنسان بفطرته للتلقي، هو من لوازم الرسالة الخالدة، ومن خصائص هٰذا الدين، لأنه دين الفطرة، والتاريخ الحضاري ـ المختبر الإنساني ـ شاهد علىٰ ذٰلك.



٤٢٤٥/٢٣

من خصائص الرؤية الإسلامية للعالمية

ولعل من المفيد أن نعرض سريعاً لبعض الخصائص التي تميزت بها العالمية الإسلامية، أو الرؤية الإسلامية للعالمية وبناء المشترك الإنساني، التي سوف تؤهلنا للتعامل الإيجابي، ذٰلك أن الثقافات الضعيفة، والهشة، والمحدودة الانتشار، والفاقدة للرصيد الحضاري، لا تعرف غير الرفض، ولئن كان الرفض ينفع في المدن والدول ذات الأسوار في الماضي، فما قيمة هٰذا الرفض بعد سقوط الأسوار، واحتلال النفوس، والهواء، والكواكب، والأسواق، وحتىٰ البيوت والأجسام؟

إن الانكفاء والرفض وتجنب التعاطي مع المشكلات العالمية، بات لا يعني النجاة بحال من الأحوال، كما لا يعني تحقيق الحماية والمناعة الحضارية، وإنما يعني العجز، والتمهيد للاستسلام النهائي.

ولعلنا نقول: لو أننا صرفنا بعض الجهود التي نبذلها في الرفض والإدانة والشجب لاستيعاب المشكلات والظواهر المعاصرة، وأعددنا أنفسنا لكيفية التعامل معها، لتغير الحال، ولحققنا كسباً لعقيدتنا وأمتنا.

إن الخصائص والصفات التي تتمتع بها الرؤية الإسلامية للعالمية والعالم، والرصيد الحضاري التاريخي في بناء المشترك الإنساني، تؤهلها لتؤدي دوراً مؤثراً في المشاركة، وتعديل مسارات العولمة، والمساهمة بتصويب أهدافها، والتخفيف من غلوائها، واستخدام أدواتها ومعطياتها، وإنقاذ الحضارة من أزمتها، لأن العولمة في مجملها، اتجهت صوب أشياء الإنسان، وباتت تعزو كل إشكالية نفسية إلىٰ الأسباب التكنولوجية التي تحتمي بها، وتحاول معالجتها بمزيد من التكنولوجيا.

ولعل الإصابة الأهم التي تأخذ بخناق مجتمعات التكنولوجيا، ومجتمعات العولمة، أنها تركز دائماً علىٰ الكيف دون أن تتوقف ولو مرة واحدة عند السؤال المخيف، الذي يحاكم الأهداف والوسائل معاً: «لماذا؟».

١ ـ المصدر الرباني للقيم:

لذٰلك نقول: إن القيم الإسلامية بما تحمل من خصائص وصفات متميزة، مؤهلة للانتشار، ومؤهلة للإنقاذ، ومؤهلة لأداء الدور الغائب.

لقد اتجه الإسلام صوب العالمية منذ الخطوات الأولىٰ، وقدم رسالته إلىٰ الإنسان أينما كان، بكل مكوناته المادية والروحية، وحاجاته الدنيوية والأخروية، وما الخطاب إلىٰ الناس في الكتاب والسنة،ورسائل الرسول ﷺ إلىٰ الملوك والأمراء، إلا دليل ذٰلك، وبذٰلك تخلص الإنسان من الثنائية والتمزق، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [سبأ:٢٨]، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء].

ومن المعروف في التاريخ الحضاري الإنساني، أن رسالة الإسلام تأهلت وانطلقت إلىٰ العالمية، بكل اقتدار ورحمة، لأن القيم والمعايير التي تضبط مسيرتها، وتحكم وجهتها، وتحدد أهدافها، مستمدة من مصدر خارج عن وضع الإنسان، إذ لا يمكن أن يتصور ـ كما أسلفنا ـ أن يكون الإنسان نفسه، بأنشطته المتعددة، هو محل التقويم، وهو وسيلته، وبذٰلك برئت القيم الإسلامية من التحيز، والمحاباة، والتمييز، ووضعت الناس علىٰ قدم المساواة والعدالة، بعيداً عن الهيمنة والتسلط، وبذٰلك لم تكن القيم الإسلامية حكراً علىٰ قوم، أو جنس، أو لون، أو طبقة، وإنما جاءت إنسانية تفسح المجال أمام الجميع، لبناء المشترك الإنساني.

٢ ـ امتلاك الرؤية المستقبلية:

لقد أبصر الصادق المصدوق عليه الصلاة والسلام مستقبل حركة العالم، وملامح تشكل هٰذا المستقبل، ووجهته، والتداعيات البعيدة لحركة

الحياة، ليأخذ المسلمون حذرهم ويعدوا أنفسهم لعالم الغد.. يقول رسول الله ﷺ: **«لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، فَتَكُونَ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَيَكُونَ الشَّهْرُ كَالجُمُعَةِ، وَتَكُونَ الجُمُعَةُ كَاليَوْمِ، وَيَكُونَ اليَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونَ السَّاعَةُ كَاخْتِرَاقِ السَّعَفَةِ»**[1].

إنه انضغاط الزمان، واختزال المكان، وتقارب المسافات، وانفتاح العالم علىٰ بعضه، بسبب التقنيات الحديثة.

وهٰذا الحديث، علىٰ الرغم من أنه إخبار صادق، ودليل نبوة تحقق، إلا أنه من وجه آخر تكليف للمسلم بالإعداد والاستعداد لكيفية التعامل مع هٰذا العالم الجديد المتجدد.

ويقول ﷺ: **«إنَّ اللَّهَ زَوَىٰ لِيَ الأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا»**[2].

وهٰذه الرؤية المستقبلية المبكرة المتأتية من معرفة الوحي، أبصرت مستقبل العالم من الجزيرة العربية، ولفتت النظر إلىٰ موقع الإسلام في العالم الجديد، والسبل التي سوف تصل بالدين إلىٰ كل أنحاء العالم، وإظهاره ليعم الأرض جميعاً، حيث يبلغ ما بلغ الليل والنهار.. إن هٰذه الرؤية النبوية تفتح بصيرة المؤمن علىٰ الآفاق، التي يمكن ارتيادها، وتكلفه بالتعرف علىٰ الوسائل والكيفيات، لتحقيق هٰذه العالمية، أو العولمة الإسلامية، إن صح التعبير.

٣ ـ إقرار حرية التدين:

ولعل في رأس الأمور التي تؤهل القيم الإسلامية، أو رسالة الإسلام للعالمية، إقرارها حرية التدين ومبدأ الاختلاف، حيث إن حرية التدين تعتبر من أرقىٰ خصائص الإنسانية وكرامتها، قال تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾

---

(١) أخرجه الإمام أحمد.

(٢) أخرجه مسلم.

[البقرة:٢٥٦]، وقال: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾ [الغاشية]، ومصداق ذٰلك عملياً أن قَبِل الإسلام في مجتمعه (الآخر)، المغاير عقيدة وديناً، واعترف به، واعتبره محلاً للدعوة والحوار، وأفرد القرآن الكريم مساحات كبيرة جدًّا لهٰذا (الآخر)، ليمكن المسلم من فهمه وكيفية التعامل معه، إضافة إلىٰ اعتبار اتباع الأنبياء أمة واحدة تاريخياً، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ۝٩٢﴾ [الأنبياء].

واعتبر الإسلام سنن المدافعة الحضارية، سبيلاً لحماية حرية التدين، وحماية أماكن العبادة المختلفة، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠].

ومما يؤهل القيم الإسلامية للعالمية تجربتها التاريخية، والإسهامات البشرية، من المواقع المتعددة، في بناء الحضارة، حتىٰ أصبح يصعب تلوينها بغير الإسلام، الذي هو مناخ للجميع، ولامتلاك المسلمين اليوم الإمكان الحضاري للعالمية، سواءً علىٰ المستوىٰ المادي (البترول كسلعة عالمية، أو الأسواق الكبيرة، والممرات والموانئ الجغرافية)، أو الرصيد الكبير من السواعد والأدمغة، الذين يعيشون في جوف حضارة، وثقافة، ومجتمعات العولمة، المتوفرين علىٰ شتىٰ التخصصات في شعب المعرفة جميعاً، حتىٰ أصبحوا جزءاً من قاطرة العولمة.

٤ ـ التأسيس والتأصيل لقيم الشورىٰ:

يضاف إلىٰ ذٰلك تأسيس وتأصيل قيم الشورىٰ، واعتبارها أساساً للنظام السياسي، وإقامة مجتمع العدل والمساواة، وتحريض الناس علىٰ الإبداع والإتقان، واعتبار ذٰلك من الدين، وجعل العلم الذي هو طريق النهوض فريضة علىٰ الناس جميعاً، وإلغاء الكهانة الدينية والاستغلال باسم الدين، وطرح أمام كل عمل السؤال الكبير: «لماذا؟» وبعد الإجابة عليه ننتقل إلىٰ السؤال: «كيف؟» والإقرار بالتنوع الثقافي واعتباره سبيلاً للحوار، والتعاون، والتكامل، والإثراء، واعتماده كسنة اجتماعية.

ولعل أهم الإضافات للعالمية، ذٰلك الرصيد الأهم من امتلاك النص الإلٰهي الخالد، القادر علىٰ الإنتاج، في كل زمان ومكان.

وتبقىٰ العولمة ظاهرة ما تزال تستدعي الكثير من التأمل والتفكر، في كيفية التعامل معها، من خلال القيم الإسلامية، بعيداً عن الارتماء في أوعية هٰذه الظاهرة، التي أبدعها (الآخر)، وما تحمله من قيم استهلاكية، وأبعاد ثقافية، وسياسية، واجتماعية، وعادات، تحاول تنميط (الآخر)، علىٰ الرغم من ظاهرها الاقتصادي؛ أو الانكفاء علىٰ الذات؛ أو الرفض الذي بدأ يتجاوز حدود الإمكان.

وعلىٰ الرغم من وجود كثير من الكتابات حول الموضوع، إلا أنها بعمومها إما حماسية إنشائية، اكتفت بالحماس عن النظرة الفاحصة التحليلية الدقيقة، التي تمكّن من الرؤية وكيفية التعامل مع الظاهرة؛ وإما أنها كتابات ثأرية منحازة، منطلقة من خلفيات يسارية لا تبصر إلا الوجه المظلم.

أما الرؤية القادرة علىٰ الإحاطة بالموضوع، والتصور الكامل للظاهرة، وأسبابها، ونتائجها، ومن ثم تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية لها، ووضع دليل لكيفية التعامل معها، وتوظيفها والإفادة منها، فما تزال ضنينة في هٰذا الموضوع.

والله المستعان.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

حقوق الإنسان
هي مقاصد الشريعة

٤٢٥١/٢٣

جعل الله سبحانه وتعالىٰ حرية التدين، التي تعتبر من أرقىٰ الحقوق الإنسانية، وتأصيل كرامة الإنسان، خياراً لا إكراه فيه، فقال تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ...﴾ [البقرة:٢٥٦]، وقال مخاطباً نبيه ﷺ وكل من يسير علىٰ سبيله، مقرراً لحقيقة يعتبر التزامها من الدين والطاعة والعبودية، كما يعتبر الخروج عليها من المنكر والفسوق والعصيان، بقوله: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية]، وقوله علىٰ سبيل الاستفهام الإنكاري: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس]، وقوله محدداً مهمة النبوة: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [آل عمران:٢٠]، ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور].

ذٰلك أن الإنسان مخلوق مكرم بتكريم الله له، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ...﴾ [الإسراء:٧٠]، يمتلك العقل الذي يجعله أهلاً للاختيار، فهو مختار كذٰلك، أراد الله الخالق له أن يريد ويختار، والاختيار من أعلىٰ درجات التكريم، وبذٰلك فهو المخلوق المكلف المسؤول، ولا مسؤولية بدون حرية، فإذا سقطت الأهلية (العقل) رفعت المسؤولية، وإذا أخذ ما وهب سقط ما وجب.

ولعلنا نقول في تعريف الإنسان وتمييزه عن سائر المخلوقات: بأنه المخلوق المكلف، أي المسؤول، وأن أي انتهاك لحرية الاختيار اعتداء علىٰ إنسانية الإنسان وإهدار لآدميته.

لذٰلك، كانت الغاية من بعثة النبي ﷺ إلحاق الرحمة بالعالمين، واسترداد إنسانية الإنسان، وكانت غاية مهمته إبلاغ الناس بما أُرسل به، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور]، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [آل عمران:٢٠]، وكانت وسيلته الدعوةُ بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، والحوار بالدليل والبرهان،

قال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل:١٢٥]، وقال: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦].. ومن دعائم عقيدة الإسلام، أن الحجة والبينة والبرهان سبيل الإيمان والتحقق باليقين.

ولعل هٰذا مما يدعونا إلىٰ القول: بأن من أولىٰ الأولويات اليوم: إعادة تشكيل النخبة، عقل الأمة، أو الطائفة القائمة علىٰ الحق، تمثلاً وبلاغاً، وتأسيس مرجعيتها في ضوء معرفة الوحي وتجربة النبوة الخاتمة وتطبيقات الخلافة الراشدة ومسيرة خيرة القرون، بحيث تمتلك من الرؤية الشرعية ما يمكنها من فقه الواقع بإشكالياته المتعددة، والقدرة علىٰ تحديد الاستطاعة، مناط التكليف في كل مرحلة، ومن ثم تنزيل الأحكام الشرعية بعد التحقق من توفر شروط محالها، اهتداءً بالسيرة النبوية، واعتباراً بالتاريخ الخاص بمسيرة الأمة المسلمة، والعام بتاريخ الأمم، الذي يمكِّن من اكتشاف السنن الفاعلة في الحياة، أو قوانين الحركة الاجتماعية، حتىٰ تتمكن من تسخيرها، ومدافعة قدر بقدر، بعيداً عن المجازفات وإهدار الطاقات، والمجاهدة تحت رايات عمِّيَّة، وترك ما تستطيع إلىٰ ما لا تستطيع، والاندفاع للإقدام علىٰ الفعل من خلال حالة الإحباط، والإعجاب بالموقف دون القدرة علىٰ النظر في تداعياته، وتحويل الأمة المسلمة إلىٰ رصيد تضحيات جاهز للاستخدام والاستغلال من قبل (الآخر)، وتصفية الحسابات الدولية والإقليمية بدماء المسلمين، تحت شعارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب.

إن حالة التخلف والإحباط التي نعاني منها، تؤدي إلىٰ خلل في التوازن وضبط النسب، وتغيّب التطلع إلىٰ التحلي والتأهل بصفات البطولة في المجالات المتعددة، والتحول إلىٰ انتظار البطل المنقذ، والقفز من فوق السنن، الأمر الذي لم تدّعيه النبوة، ولم تمارسه.

وقد تكون الإشكالية التي نعاني منها ليست في عدم وجود قيم ضابطة لمسيرة الحياة ومعايير لتقويمها وتحديد مواطن الخلل التي تعتريها، ولا في

عدم وجود تجربة تاريخية وتنزيل لهٰذه القيم علىٰ واقع الناس، ولا في شمولية هٰذه القيم وتغطيتها لجميع مناحي الحياة البشرية، من القوة والضعف، والسقوط والنهوض، والنصر والهزيمة، والدعوة والدولة، وحقوق المسلم والمعاهد والمحارب.... إلخ، وإنما تتحدد الإشكالية - فيما نرىٰ - بسوء التعامل مع القيم، الذي يؤدي إلىٰ العبث بهٰذه الأحكام، والقراءة المغلوطة لمحالها، ومن ثم سوء تنزيلها علىٰ واقع الناس، ذٰلك أنه من المعروف شرعاً وعقلاً أن لكل حكم شرعي مواصفات وشروط لا بد من توفرها في محل تنزيل الحكم، بعد النظر في توفر الاستطاعة، التي هي مناط التكليف.

من مخاطر العبث بالأحكام الشرعية:

إن العبث في التعامل مع الأحكام الشرعية، ومحاولة الاستشهاد بها والارتكاز إليها في تسويغ مشروعية الفعل البشري، دون الإدراك لوجود الاستطاعة، وتوفر شروط المحل، يوقع بإشكالات كبيرة جدًّا، تكرس التخلف والتراجع، وقد تُحدث أزمة ثقة بالقيم والنصوص نفسها، واتهامها بالعجز عن تقديم الحلول المطلوبة، وانتشال الأمة من معاناتها.

ولا شك أن هناك أحكاماً شرعية منوط إنفاذها بالسلطة المسلمة، كالعقوبات، والفصل في الخصومات، وإبرام المعاهدات، والقضاء بين الناس... إلخ، ونصيب الفرد من التكليف بها لا يخرج عن السعي والعمل لإيجاد السلطة المسلمة التي تضطلع بإنفاذها، أما التطاول لتنفيذها من قبل الأفراد بحجة غياب السلطة المسلمة من خلال فقه بئيس فتخلق من المشكلات والفوضىٰ ما لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالىٰ.

إن عدم الإدراك الكامل لمواصفات الخطاب، في الكتاب والسنة، وحدود التكليف، وحدود الاستطاعة، وتوفر المحل، سوف يؤدي إلىٰ العبث بالأحكام - كما أسلفنا - وتنزيل خطاب المعركة علىٰ محل الدعوة،

وخطاب الدعوة على ساحة المعركة، أو خطاب المعركة على ساحة المعاهدة، ذٰلك أنه من المعلوم أن هناك أحكاماً شرعية تمثل خطاباً للمعركة والتعبئة النفسية والتحريض على القتال والغلظة في المواجهة، وأخرىٰ تمثل خطاباً للدعوة والحوار والمجادلة باللين والحكمة وعدم الغلظة والفظاظة، وثالثة لبناء العلاقات الاجتماعية والوفاء بالمعاهدات وعقود الذمة، الأمر الذي إذا لم يدرك بفقهٍ سليم فسوف يؤدي إلىٰ لون من التدين المغشوش والضلال للسعي، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً، كما يؤدي إلىٰ تغييب مقاصد الشريعة ودورها الفاعل في حياة الناس.

ولا يقل عن ذٰلك خطورة ما نلاحظه من التقطيع في النسيج الثقافي للأمة، حيث أصبحت أمماً انفرط عقدها، وتحولت إلىٰ طوائف معجبة بنفسها وفكرها واجتهادها، وغيبت معاني الأخوة الشاملة، وانسدت أقنية الحوار الداخلي والتفاهم وبناء القاعدة المشتركة.

ونعود إلىٰ القول: بأن الإشكالية هي في التباس الذات بالقيم، وصور ومسالك التدين بقيم الدين، وبذٰلك تعطلت عمليات النقد والتقويم والمراجعة والاجتهاد، وحاول كثير ستر عوراتهم الفكرية وعجزهم عن توليد الأحكام بالتستر بالقيم نفسها، والحديث عن قدسيتها وعظمتها وإنجازها التاريخي.

ولا نزال نرىٰ: بأن الإشكالية ليست بالقيم المعصومة، وإنما بكيفية التعامل معها، أو بمعنًى أكثر دقة: إن الإشكالية ليست في الدين وتعاليمه، وإنما بصور التدين وكيفية التعامل مع هٰذه القيم، وتوليد البرامج والخطط التي تسع حركة الحياة، في ضوء الاستطاعات أو الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة.

ولعل من نعمة الله علىٰ أمة الرسالة الخاتمة الخالدة، التي اصطفاها الله لوراثة الكتاب والاضطلاع بمسؤولية ما انتهت إليه النبوة تاريخياً، أن وحي السماء الذي هو مصدر المعرفة الأساس، لم يتعرض للتفاصيل والجزئيات بشكل عام، بل ناط ذٰلك بالعقل الذي يمارس الاجتهاد ووضع البرامج

والآليات، في إطار معرفة الوحي، التي اكتفت بوضع القيم الضابطة للمسيرة، والمعايير المطلوبة للتقويم والمراجعة والقياس للفعل البشري، المصوبة للمسيرة، ومن لوازم ذلك امتلاك القدرة على الاستجابة لتطور الحياة، واحترام العقل البشري، ومنحه الحرية والإرادة التي بها يتحقق تكريم الإنسان وتكليفه ومسؤوليته.

فالقيم، ومصدرها معرفة الوحي، وهي معصومة عن الخطأ، ويعتبر من خصائصها الخلود، تشكل أطراً مرجعية؛ والبرامج المؤطرة بالقيم، ومصدرها معرفة العقل، ويجري عليها الصواب والخطأ، وتعتبر من وسائل تحقيق الخلود، منوط بها توفير الاستجابة لتطور الحياة.

وتبقى الغاية الأساس أو المقصد الأساس من إرسال الرسل وإنزال القيم هو إلحاق الرحمة بالعالمين وتحقيق سعادة الإنسان في دنياه وآخرته، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

ويكاد يكون المنطلق أو المحور الرئيس لتحقيق هذه السعادة وإلحاق الرحمة وتوفير الحقوق، التي تحفظ إنسانية الإنسان وتحمي كرامته، يتمثل في إيقاف تأله البشر بعضهم على بعض، وعدم القبول بأن يكون الإنسان المخلوق مصدراً لوضع القيم للآخرين المخلوقين مثله، حتى لا تتحول لتصبح جسراً للتأله عليهم والتشريع لهم والترفع عنهم.

ولعلنا نقول هنا: بأن أصل الشر في الدنيا وانتهاك الحقوق الإنسانية والفساد وسفك الدماء، كامن في تسلط الإنسان على الإنسان، وإن هذا التسلط، أو إن شئت فقل: «التأله»، أخذ على مدار التاريخ والرحلة البشرية أشكالاً متعددة ومتنوعة، وكان لكل عصر آلهته وطاغوته.. فمنذ فجر التاريخ، في العهد الزراعي، أخذ هذا التأله أو التسلط صورة الإقطاعي الذي يملك الأرض والإنسان، ويتصرف كما يحلو له، ولا تزال عقدة أقنان الأرض تتسلل بشكل أو بآخر إلى كثير من النفوس في مجالات الحياة المختلفة، الأمر الذي يزري بكرامة الإنسان.

من أشكال التسلط:

ولعل من أخطر أشكال التسلط وأعتاها هو تلبس الحكم بالألوهية، واعتبار الحاكم هو المتحدث باسم الله، أو هو ظل الله علىٰ الأرض، ينفذ إرادته ويتحكم بالبشر كما يحلو له، وأن أية معارضة أو قعود عن طاعة الأوامر هو عصيان لله تعالىٰ. . فباسم الله قد يُستغل البشر، وتُنتهك الحرمات، وتُستباح الأعراض، وتُوضع القيم والتشريعات، التي لا تقبل المناقشة ولا النقد.

ومن أشكال التسلط وانتهاك حقوق الإنسان التي حفظها التاريخ أيضاً، تسلط طبقة رجال الدين، التي شكلت نوعاً من الكهانة واحتكار تفسير إرادة الله والتسلط علىٰ البشر باسم الدين، والتحكم بدنيا الناس وأخراهم، وابتزاز أموالهم وأعراضهم بما يسمىٰ «الاعتراف والغفران»، وتصرفهم بالمصير والآخرة، وبيع صكوك الغفران، بما أسمي بالحكم «الثيوقراطي» أو الديني، والذي كان من الطبيعي الخروج عليهم، ذٰلك الخروج الذي لم يقتصر علىٰ رفض سلطة رجال الدين والكهنوت وتسلطهم وتصويب الممارسات التي لا علاقة لها بنصوص الدين، وإنما كان خروجاً وانسلاخاً من الدين كله وما يمت إليه بصلة.

إن الخروج علىٰ الواقع المنحرف، للتخلص من الحكم الثيوقراطي أوتسلط رجال الدين، جاء معالجة للانحراف ولكن بانحراف مماثل، لم يكن في صالح إنسانية الإنسان وحقوقه، وإنما هروباً من تسلط البشر باسم الله إلىٰ الوقوع من ألوهية البشر، لكن بشكل ولون آخر.

ومن أشكال التسلط والتأله في التاريخ أيضاً، الادعاء بأن العرق الآري، يمتلك من الخصائص والصفات المتميزة ما لا يملكه الآخرون، الأمر الذي يبرر له استعمار الآخرين، والتحكم بأحوالهم، وسوقهم وفق إرادته، لأنهم يتصفون بالدونية بأصل الخلق فهم عضوياً غير مؤهلين.

ومن آثار ذٰلك أيضاً، الادعاء بتميز الرجل الأبيض. . وقد يكون الأخطر من هٰذا جميعه الادعاء أيضاً باختيار الله لشعب دون سائر الشعوب

والأجناس، لا علىٰ كسبٍ فَعَله هٰذا الشعب وإنما بأصل الخلق، وقد يكون منهم المؤمن والكافر والفاسق... إلخ، وما يترتب علىٰ ذٰلك من العنصرية والتميز والاعتداء علىٰ عدل الله، الذي يدّعون ذٰلك باسمه.

ومن صور وأشكال التسلط أيضاً، التسلط باسم الطبقة، والادعاء بأنها صاحبة المصلحة الحقيقية، وكذٰلك الحزب القائد، باعتبارهم لأنفسهم أنهم قدر الأمة، ومطاردة الآخرين علىٰ أنهم أعداء الشعب.

وقد لا يتسع المجال هنا لمزيد من فتح النوافذ علىٰ أشكال التسلط والظلم، وإهدار كرامة الإنسان، والعبث بحقوقه، مصدر الشر في العالم، وحسبنا أن نقول: بأنه لا مجال لاسترداد كرامة الإنسان وحماية حقوقه إلا بإيقاف هٰذا التسلط المتأتي من التأله البشري بكل أشكاله، وإعادة تصويب مفهوم الألوهية، وأنها مصدر القيم التي يتساوىٰ الناس أمامها جميعاً، بحيث تستمد هٰذه القيم والمعايير من مصدر خارج عن الإنسان، ومن ثم التمييز بين قيم الدين المعصومة، وصور التدين التي يمكن أن تلحق بها إصابات وممارسات مخطئة وظلم محتمل، لذٰلك قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]. فالتلبس بين قيم الدين وصور التدين وادعاء العصمة لسلوك الناس، نوع من الظلم والعتو في الأرض والعودة إلىٰ التسلط ولٰكن بفلسفة أخرىٰ.

وبالإمكان أن نقول بكل الاطئمنان: بأن الدعوة إلىٰ الإيمان بالله وعدم الإشراك به، بأي نوع من أنواع الشرك، هو السبيل الوحيد لتوفير كرامة الإنسان وتحقيق إنسانيته ومساواته بالآخرين، فالتوحيد في نهاية المطاف يعني التحرير. والذين يحاولون إلغاء الألوهية بهٰذا المفهوم، أو تحييده عن حياة الناس، إنما يفعلون ذٰلك ليجعلوا من أنفسهم آلهة ـ ولكل عصر آلهة ـ لأن الإيمان بالله واستمرار القيم والمعايير منه تسوِّيهم بغيرهم.

القيم.. ضمانات ضابطة للحقوق:

وقد يكون من المفيد أن نذكر: أن القيم المشرِّعة للحقوق الإنسانية،

والمعايير وموازين التقويم الحارسة لها والضامنة لامتدادها، عندما تُستمد من مصدر خارج عن الإنسان، من الخالق العالِم بأحوال الناس، البريء من الهوىٰ والانحياز والخطأ، المتصف بصفات الكمال، يتلقاها الناس بالقبول، لشعورهم بالتساوي وعدم التمييز أمامها، والعدل في إنفاذها، إضافة إلىٰ أن احترامها والالتزام بها إنما يتم بدافع داخلي وبوازع ذاتي، لاعتقادهم بأن الذي شرعها وأمر بالتزامها يعلم السر وأخفىٰ، ويحاسب عن التقصير بها أو الانتهاك لها.. وليس هٰذا فقط، بل وجود تشريعات لبيانها، وعقوبات لانتهاكها، وبذٰلك تتحصل القناعة والثواب بها من داخل النفس، وتصان بالتشريعات الملزمة والعقوبات للمعتدي عليها.

بينما عندما توضع تلك القيم والمعايير من الإنسان نفسه، فزيادة علىٰ احتمال أن تتحول إلىٰ وسيلة للتسلط والتعالي والانحياز، لأن الإنسان، أي إنسان، مهما حاول التحرر فهو يقع بشكل طبيعي تحت تأثير تربيته ومجتمعه وقبيلته وطائفته وحزبه وأهوائه ونزواته، إضافة إلىٰ عمره المحدود وعلمه المحدود، الذي لا يمكن أن يحيط بالحاضر والمستقبل، فالإنسان نفسه يرىٰ في وقت ما لا يراه في وقت آخر.

ومن جانب آخر، يمكن لنا أن نطرح السؤال الكبير: ما هي الضمانات التي تجعل من الآخرين محل قبول واحترام لهٰذه المعايير البشرية، وعلىٰ الأخص أن الناس خلقهم الله، ويشعرون وكأنهم يعيشون علىٰ مائدة مستديرة - بالتعبير الدبلوماسي - أي خلقوا متساوون في الحقوق، فبأي حق يمكن لبعضهم أن يعطي نفسه حق التشريع ووضع القيم للآخرين؟ وما هي الضمانات ألا تجيء هٰذه القيم منحازة ومحققة لمصلحة من وضعها، وأداة للتسلط علىٰ الموضوعة له؟

أما إذا استمدت من مصدر خارج عن الإنسان فيتساوىٰ أمامها الجميع، حيث تبرأ من الانحياز بأصل مصدرها، وتحمي كرامة الإنسان، وتمنحه الحق في وضع البرامج والآليات للتعامل مع هٰذه القيم الضابطة لمسيرة الحياة، وبذٰلك لا تلغي الإنسان وإرادته ونمو عقله، وتحميه من

السقوط والانهيار، ولا تسمح بتسلطه وتألهه على البشر من أمثاله، والانشغال بوضع فلسفات وتسويغات لعمليات انتهاك حقوق الإنسان هنا وهناك.

وقبل أن نقدم بعض الملامح لقضية حقوق الإنسان، وكونها محور مقاصد الشريعة، لا بد أن نشير هنا إلىٰ قضية مركزية في مسألة حقوق الإنسان وحماية كرامته وتقرير إنسانيته، تتمثل في القيمة الكبرىٰ التي حسمها الإسلام ولم يساوم عليها وهي عدم الإكراه، فلا إكراه، ولا إجبار، قال تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴿٤٥﴾﴾ [ق].

لقد جعل الله السبيل إلىٰ الاقتناع بالدين هو التفكير والعلم والقراءة والاستدلال والبرهان، وجعل السلاح الأقوىٰ في التأثير هو القلم.. وليس من قبيل المصادفة أن يكون أول ما نزل قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ﴾، ﴿عَلَّمَ﴾، ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾، وأن مشروعية الجهاد دائماً جاءت لمدافعة الظلم وحماية حرية الاعتقاد.. وتبقىٰ الإشكالية استبدال السيف بالقلم، نتيجة للقهر والإحباط.

فالإكراه بكل المعايير إسقاط للعقل، أساس كرامة الإنسان، وإلغاء للإرادة والاختيار، وسبيل للتسلط والفساد وسفك الدماء والظلم، وقتل للإنسان، بل هو أشد من القتل، ذٰلك أن إجبار الإنسان علىٰ دين أو مبدأ أو عقيدة لا يختارها ولا يقتنع بها، أو حرمانه من عقيدة أو دين يختاره، أشد فظاعة من قتله، لأن ذٰلك قتل لإرادته واختياره، وإلغاء لإنسانيته، وإسقاط لكرامته، لذٰلك قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:١٩١]، فجريمة القتل علىٰ فظاعتها ومخاطرها تبقىٰ دون جريمة الإجبار والإكراه.. والمعروف أن الله شرع الجهاد، علىٰ الرغم مما يقع فيه من القتل، لحماية اختيار الناس، والحيلولة دون إكراههم أو إجبارهم أو فتنتهم، فقال تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٣]، وفي ذٰلك إلغاء لتأله البشر.

وقد يبدو كلامنا عن «الإكراه» هو من بعض الوجوه إغراق في الابتعاد عن الواقع، ذٰلك أن المسلمين اليوم عاجزون حتىٰ عن الدفاع عن أنفسهم،

ناهيك عن إكراه الآخرين، وأن عمليات «الإكراه» والاغتصاب السياسي والثقافي والإعلامي والعسكري تمارس ضدهم علىٰ المستويات كافة، إلا أن ذٰلك لم يمنعنا من التأكيد علىٰ أن شعار المسلمين الدائم يبقىٰ هو: «لا إكراه»، بعيداً عن جميع أنواع ردود الفعل.

لذٰلك يمكن أن نخلص إلىٰ الحقيقة التي هي أشبه بالبدهيات: بأنه لا إنسان بلا دين، أي بلا معايير، بلا قيم، وأن الإشكالية التاريخية بين النبوة من جانب والطاغوت من جانب آخر هي في مصدرية تلقي القيم (الدين)، ونسخ ألوهية البشر، وإفراد الله بالتوحيد، والتوحيد هو التحرير ـ كما أسلفنا ـ أو تلقي القيم من البشر، لأن ذٰلك مهما ادعي له من الموضوعية والحياد فهو جسر للتسلط، والتأله، والانحياز، والاستغلال، والطاغوت، أي: الطغيان، والإجبار.

ولعل الخطورة التي تتأتىٰ من قبل أتباع النبوات، إنما تتأتىٰ من صور التدين ومسالكه، وذٰلك عندما يتحول بعضهم إلىٰ طبقة من الكهنة تحتكر المعرفة، ويحل فهمها محل القيم المعصومة، ويصبح سلوكها هو المعيار والمقياس ومصدر القيم، وتحاول تحويل الناس المؤمنين من قيم ومعايير الله الشارع، المعصومة، المبرأة من الانحياز والظلم، إلىٰ فهم البشر، إلىٰ فهم الشارح الظني، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، وعند ذٰلك يهتز المعيار، وتتداخل انحيازات البشر وتأثيراتهم ورغباتهم، فتنقلب المعادلة، فبدل أن يُعرف الرجالُ بالحقِّ يُعرف الحقُّ بالرجالِ، ويبدأ الاستغلال والتسلط، لكن هٰذه المرة باسم الدين، الذي يعتبر الملجأ الأخير للناس.

والخشية هنا أن يفقد الناس ثقتهم بالقيم نفسها لا بحملتها فقط، ويصعب عليهم تجاوز الصورة المجسدة أمامهم إلىٰ الحقيقة المجردة، فيكون التنكر لقيم الدين التي إنما شرعت لتحقيق الخلاص، فتحولت علىٰ يد الكهنة إلىٰ أخطر مجال للاستغلال والتسلط، وهٰكذا يتحول الناس من جحيم إلىٰ جحيم، وكلما دخلت أمة لعنت أختها، وتستمر رحلة العذاب والقهر والإجبار وإهدار كرامة الإنسان وحقوقه، وتشيع الفلسفات

والتسويغات، ويقتل الإنسان عملياً، سواء أكان ذٰلك بمطارق من حديد أو بحبال من حرير.

ولقد حذر الله سبحانه وتعالىٰ الأمة الخاتمة من علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، وما يمكن أن تحدثه الكهانات الدينية من الظلم والتسلط والاستغلال، لتكون علىٰ بيّنةٍ من أمرها وحذرٍ من سوء العاقبة، فقال تعالىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٣١].. وقد يكون فيما ورد في تفسير الآية وبيان معناها ما لا يحتاج أي استزادة لمستزيد:

روىٰ الإمام أحمد والترمذي، عن عدي بن حاتم ﷺ: أنه لما بلغته دعوة رسول الله ﷺ فر إلىٰ الشام، وكان قد تنصر في الجاهلية، فأُسرت أخته وجماعة من قومه، ثم مَنّ رسول الله ﷺ علىٰ أخته وأعطاها، فرجعت إلىٰ أخيها فرغّبته في الإسلام وفي القدوم علىٰ رسول الله ﷺ فقدم عدي إلىٰ المدينة، وكان رئيساً في قومه طيئ، وأبوه حاتم الطائي المشهور بالكرم، فتحدث الناس بقدومه، فدخل علىٰ رسول الله ﷺ وفي عنق عدي صليب من فضة، وهو يقرأ هٰذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ قال فقلت: إنهم لم يعبدوهم، فقال: «**بلىٰ، إنهم حرموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فذٰلك عبادتهم إياهم**»... وهٰكذا قال حذيفة بن اليمان وعبد الله بن عباس وغيرهما في تفسير: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾: إنهم اتبعوهم فيما حللوا وحرموا[1].

دور القيم في تأسيس الحقوق:

وقد لا نكون بحاجة كبيرة للكلام عن دور الإسلام، أو دور القيم والمعايير الإسلامية، في تأسيس وتأصيل حقوق الإنسان، سواء علىٰ مستوىٰ القيم والمبادئ أو علىٰ مستوىٰ التطبيق والتجسيد والممارسة الحضارية، أي علىٰ مستوىٰ الثقافة والحضارة معاً، واعتبار ذٰلك دين من الدين، وعبادة من

---

(١) «مختصر تفسير ابن كثير»، مجلد ٢، (ص١٣٦ ـ ١٣٧).

العبادات، التي هي جزء من عقيدة المسلم، لا يخرج من عهدة التكليف إلا بأدائها، بل لعلنا نقول: إن حقوق الإنسان في الإسلام جزء من العقيدة، أو هي من صلب العقيدة، وأن ممارستها نوع من العبادة التي يترتب عليها الثواب في الفعل والعقاب في الامتناع.

ولم يكتف الإسلام بأن جعلها قناعات فكرية ووصايا ومواعظ وآداب أخلاقية فقط، وَكَل أمر الالتزام بها إلىٰ ضمير الإنسان وقناعته، وإنما أيد ذٰلك بتشريعات ملزمة وعقوبات صارمة لمن يخرج عليها، باعتبار أن لها بعداً اجتماعياً يتجاوز الإنسان، وأقام لها أيضاً الحراسات والرقابة العامة والمستمرة، من مهام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو ما يسمىٰ بمهام الحسبة بشكل عام، علىٰ مختلف الأصعدة، فالتقىٰ بذٰلك الوازع الداخلي والرقابة الذاتية مع التشريع الملزم، مع الرقابات والحراسة الدائمة من داخل النفس ومن خارجها.

ويبقىٰ الإيمان بيوم الحساب وقاية للناس من الإحباط والارتكاس والارتداد عن الالتزام بالحقوق، عند عدم تحصل النتائج في الدنيا، وبذٰلك يستمر الخير حتىٰ ولو غاب إنفاذ التشريع الملزم أو تراجعت الرقابة العامة.

ولا بد من العودة إلىٰ التأكيد: بأن ما أتت به النبوة في الكتاب والسنة، في هٰذا المجال وفي غيره، هو عبارة عن قيم ومعايير ضابطة لمسيرة الحياة، وأن أمر التشريعات والبرامج والخطط والتأسيس والتأصيل لهٰذه القيم إنما نيط بالعقل البشري، ليرتقي بوسائل إقرار حقوق الإنسان ويحققها ويحميها ويطور لها الرقابات والمنظمات وآليات الاحتساب ضمن مرجعية القيم، وأن الكثير من التخاذل قد لحق بالأمة المسلمة، بسبب عجزها وتقصيرها في تطوير هٰذه الآليات.

لقد تطورت التشريعات وتطورت الآليات والتنظيمات، وتطورت وسائل الرقابة العامة حتىٰ غدا الإعلام اليوم، المقروء والمسموع والمكتوب والمشاهد، سلطة رابعة من سلطات الدول، بل نكاد نقول: إنه يتطور ويتطور ليقفز إلىٰ المقدمة فيكون السلطة الأولىٰ، ذٰلك أن الرقابة ترقىٰ

بالأداء، وتصوب الخطو، وترشد إليه، وتكشف الخطأ، وتفضح الاختلاس والاختلال والرشاوىٰ، لكنها في غياب القيم والمعايير الضابطة قد تتحول إلىٰ وسيلة بيد أهل الظلم والاستكبار، فتجعل الحق باطلاً والباطل حقًا.

وبالإمكان القول: إن مؤسسات حقوق الإنسان، وأشكال الحسبة والرقابة العامة ومنظمات المجتمع، المتجاورة مع النظام السياسي في بلاد المسلمين، إن وجدت، لا تزال تعاني من غربة الزمان والمكان، وكأنها تعيش بمعزل عن العالم وما حققه من تقنيات وتشريعات في هٰذا المجال، ودائماً نجد لأنفسنا العزاء بالهروب إلىٰ القيم للاحتماء بها وبما حققته من إنجاز تاريخي لتغطية مركب النقص وستر العورات، وتستمر في حياتنا الكهانات حتىٰ تكون فوق الحساب والتقويم والمراجعة والنقد، خشية أن يكون ذٰلك موجّه للقيم ذاتها، وتستمر رحلة التستر علىٰ الأخطاء والأشخاص باسم حماية قيم الدين، ونُسْبَقُ من العالم، ونبقىٰ نراوح في مكاننا، ونظن أننا نقطع المسافات بالصياح والهياج والصراخ، حالنا في ذٰلك أشبه ما يكون بحال الطفل الذي يستخدم الصراخ لاستدعاء أمه كلما أراد شيئاً.

لقد امتدت حالة الطفولة لتستغرق حياتنا، حتىٰ ظننا أن كل مشكلاتنا يمكن أن تحل بالصياح والبكاء والصراخ والحماس والخطب الرنانة، وكأننا لما نشبع بعد خطباً حماسية وصراخاً لا يجدي، علىٰ الرغم من كل هٰذا التقهقر وهٰذا الزمن الضائع، وهٰذه الفجوة الرعيبة بين قيمنا الإسلامية وواقعنا المتردي، دون أن يتملكنا القلق السوي الذي يدفعنا لاكتشاف الخلل وسبل معالجته.

وعلىٰ أحسن الأحوال، فإننا نعيش في حالة ترقبٍ، انتظاراً لظهور البطل صاحب السلطة والقدرة الخارقة علىٰ قهر العدو، ومواجهة الخصم، يقدم حياته فداءً ويقاتل نيابة عنا، ليثأر لنا من (الآخر)، الذي ندعي دائماً أنه سبب تخلفنا؛ بدل إشاعة معاني البطولة في النفوس ليتطلع إليها أفراد الأمة جميعها، والبحث عن المؤهلات والصفات الموضوعية التي تنتج البطل

والمبدع والمخترع والمتفوق، وتؤهل لنهوض الأمة، حتىٰ أن بعضنا بات لا يكاد يبصر من تاريخنا إلاّ فترات الغزوات والانتصارات، أما ما هي المؤهلات التي حققت هٰذه الانتصارات، وأن نفقه لماذا شرعت تلك الغزوات، وماذا حققت هٰذه الانتصارات، وكيف تعاملت مع السنن والأقدار، وما قدمت من التضحيات، لتوفير حقوق الإنسان وحمايتها من الانتهاك، وكيف ساهمت في إقرار حرية التدين والاختيار، ولماذا شُرع الإقدام علىٰ الموت وتقديم الشهداء، فذٰلك لايزال من الفقه الغائب.

لقد أباح الإسلام قتل أعداء حرية الاختيار الذين يمارسون الفتنة ـ لأن الفتنة حرمان للإنسان من حق الاختيار ـ وقرر الشعار الكبير: «لا إكراه»، ولكن مع الأسف، فإن ذٰلك لا يزال يقرأ بأشكال مغلوطة، أو لا يحظىٰ إلا بالقليل من الدراسات، لأن ذٰلك يقتضي اجتهاداً وتفكيراً وجهداً كبيراً، بينما الكثير منا ـ حتىٰ في المؤسسات الأكاديمية ـ لا يُحسن إلا الشحن والنقل من الماضي والتفريغ في الحاضر، ولو اختلف الزمان والمكان والإنسان، وذٰلك إلقاء بالتبعة علىٰ (الآخر) من بعض الوجوه أيضاً.

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ التأكيد بأن حقوق الإنسان في الإسلام إنما شرعت بأصل الخلق، ولم تأت ثمرة لمعاناة أو مظاهرات أو صراعات بين الحاكم والمحكوم، أو بين العمال وأصحاب المعامل، أو بين الطبقات الغنية والفقيرة، أو ثمرة للثورات والحروب، فانتزعت انتزاعاً.. وإنما هي مقاصد الدين وغاياته العليا، ورسالة النبوة التاريخية، وأن الصراع التاريخي بين النبوة والكافرين بها هو بين إنكار هٰذه الحقوق وتقريرها.

حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة:

من هنا ندرك مقاصد النبوة الخاتمة «الإسلام»، التي تعتبر جماع النبوات من لدن آدم عليه السلام، والتي انتهت إليها أصول النبوات جميعاً، وأن المؤمن بها مؤمن بالنبوة التاريخية ومتلق عنها، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون]، وأن الصراع التاريخي كان بين التوحيد والتحرير وبين الخارجين عليه، الذين يريدون أن يجعلوا من أنفسهم

آلهة تتسلط على الناس، بين إقرار حقوق الإنسان وبين انتهاكها، لذلك نرى أن مرتكزات العقيدة، والشريعة، والأخلاق، والمسالك، في الرسالة الخاتمة، جميعها تتمحور حول هذه الحقوق أو هذه المقاصد، إيماناً وتشريعاً وممارسة ورقابة، للوقاية من الانتهاك لها، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن حقوق الإنسان في حقيقة الأمر هي مقاصد الشريعة، أو مقاصد الدين، وأن مقاصد الدين هي حقوق الإنسان في الإسلام.

وقد يكون من المفيد أن نتوقف قليلاً عند هذه النقطة، فنلقي عليها بعض الضوء بما يمكن أن يتسع له المجال، فنقول: لقد استقرأ كثير من العلماء التكاليف الشرعية، أوامرها ونواهيها، في العقيدة والشريعة والعبادة والأخلاق، في الأصول والفروع، وأخذوا بعين الاعتبار أيضاً مراتب الحكم الشرعي في الفعل والكف، أو في الأمر والنهي، وخلصوا إلى أن الشريعة (الدين) إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في دنياهم وآخرتهم، وحمايتهم من المفاسد وما يفضي إليها، أي أنها تمحورت حول جلب المصالح ودرء المفاسد، وأن هذه المصالح لا تتحقق، والمفاسد لا تدرأ إلا بتوفير ما اصطلحوا على تسميته الكليات الخمس، أو الضروريات الخمس، التي لا تستقيم الحياة وتستقر وتستمر بدونها، وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.. ورأوا، بعد التحري والاستقصاء والاستقراء، أن أي أمر أو نهي هو عائد إليها في نهاية المطاف، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وإنما شرع لتحقيق إحدى هذه الكليات الخمس، أو الضروريات الخمس.

فالدين: حاجة فطرية وضرورة حياتية، وعدم «الإكراه»، تحقيق لكرامة الإنسان؛ والنفس: إشباع غريزة الحياة، إقراراً وحماية؛ والعقل: محل أهلية الإنسان وتميزه، يستلزم حق التفكير والإرادة والاختيار؛ والنسل: نزوع وحاجة أصلية للجنس الآخر، يقتضي الحق في ممارسة الجنس بالطرق المشروعة وحماية الأنساب؛ والمال: تلبية لنزعة التملك والاحتياز وما يترتب على ذلك من حق التصرف والتملك والأهلية...إلخ، ولذلك اعتبر الإسلام هذه المقاصد من الثوابت الأساسية لاستقامة الحياة، ورتب على الإخلال بها أو الانتهاك لها عقوبات رادعة.

لقد اعتبر الإسلام الاعتداء علىٰ هٰذه الحقوق جريمة كبرىٰ، وعظم أمرها، كما أنه لم يدع أمر تحديد العقوبة لرأي البشر واجتهادهم، وإنما نص علىٰ الجريمة ونص علىٰ العقوبة وحددها، وما العقوبات الحدية في الإسلام، أو العقوبات المنصوص عليها، إلّا حماية لهٰذه الحقوق الإنسانية الأساسية وراجعة إليها.

فالقصاص وحد الحرابة والفساد في الأرض، يحمي حق الحياة، فمن قتل نفساً بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعاً، ويحقق الأمن الاجتماعي والنفسي؛ وحد السرقة، إضافة إلىٰ تحريم الغش والاحتكار والربا والميسر والغصب وما وضع لها من عقوبات تعزيرية، يحمي حق التملك؛ وحد الشرب وتحريم المسكرات والمفترات يحمي حق العقل، محل التفكير والتعبير؛ وحد القذف يحمي حق صيانة الأعراض؛ وحد الزنىٰ يحمي حق النسل وعدم اختلاط النسب؛ وحد الارتداد يحمي حق الاختيار والتدين والخروج علىٰ الجماعة والعبث بدينها (التارك لدينه المفارق للجماعة).

وهٰكذا نرىٰ أن الإسلام اعتبر الاعتداء علىٰ الحقوق الأساسية جريمة كبرىٰ، ونص علىٰ عقوبتها بما أسمي بالحدود الشرعية، والحدود هي العقوبات النصية التي لا مجال للاجتهاد فيها.

وصحيح أن الحدود قد لا تنشئ حقوقاً أو مجتمعاً تسوده هٰذه الحقوق، وإنها وإن كانت تساهم بذٰلك، لٰكنها في الأصل لحماية هٰذه الحقوق وليس لإنشائها، وما وراء ذٰلك من الانتهاكات الجزئية لهٰذه الحقوق فترك أمر تحديد عقوباتها للاجتهاد بما أسمي بالتعزيرات.. فإذا كانت عمدة القانون الجنائي: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ليكون المواطن علىٰ بينة من أمره، أدركنا أهمية التنصيص علىٰ العقوبات والجرائم الكبرىٰ، التي تنال كيان المجتمع وتنتهك حقوق الإنسان، والتي لم يترك أمرها للاجتهاد من جانب، وكيف أن هٰذا التنصيص تعليم للإنسان بأهمية النص علىٰ العقوبات التعزيرية الاجتهادية أيضاً، ليكون الإنسان علىٰ بينة مما يلحقه عند الفعل أو الامتناع عن الفعل.

الحقوق بين النص والواقع:

وقد تكون المشكلة اليوم، وعلىٰ الأخص في عالم المسلمين، قضية حقوق الإنسان بين القيم الدينية والمسالك البشرية، أو بين نصوص الدين وواقع التدين، ذٰلك أنه بالإمكان القول: بأن كثيراً من علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، والتي حُذرنا منها، قد تسربت إلينا بشكل أو بآخر، فجعلت صورة التدين وعلىٰ الأخص التعاطي مع حقوق الإنسان بهٰذا الشكل البئيس، حيث تسربت إلينا بعض الكهانات، واستمرأها بعضنا، فأصبح يتوهم أنه هو الإسلام والإسلام هو، ولا بد أن يُحترم ويُكرم ويعظم ويبجل، لأن تكريمه تكريم للإسلام وتعظيم له، ولا يجوز أن يحاسب أو يراجع، لأنه يمثل قيم الإسلام، والقيم معصومة فهو يمارس المعصوم وإن لم يدّع ذٰلك، وبدل أن يكون في خدمة الأمة، يتمثل قيم الإسلام في سلوكه ويجسدها في حياته وعلاقاته، تصبح الأمة في خدمته، وبدل أن يكون في خدمة المؤسسة التي يعمل فيها تصبح المؤسسة في خدمته!

لذٰلك نرىٰ بعض الناس نفر من الدين بسبب هٰذه الصور المنفرة، ونرىٰ كثيراً من أفراد المجتمع في هٰذا المناخ الرديء والتدين المغشوش استمرأ هٰذه الكهانة، وقد لا يكون له أدنىٰ كسب شرعي، وقد يكون أمضىٰ عمره في تخصصات علمية ـ وذٰلك من الفروض الكفائية كما هو معلوم ـ فيغادرها إلىٰ نوع من صناعة المشيخة ومنابر الوعظ والإرشاد، ويعيش نوعاً من العطالة، وقد يوقع الأمة جميعها في الإثم لعدوله عن تخصصه، وبدل أن يكون في خدمة المجتمع يريد أن يصبح المجتمع في خدمته، وبذٰلك تمارس صور من التدين تزري بقيم الدين وتحاصرها وتهون من شأنها، بدل أن تغري بها، فتتحول المشكلة من أزمة تدين لتصبح أزمة دين، والعياذ بالله.

وقد لا نجد حرجاً في القول: بأن هٰؤلاء الذين غادروا تخصصاتهم العلمية إلىٰ منابر الوعظ والإرشاد، قد أهدروا بذٰلك حقوق الأمة عليهم، حيث لم يقوموا بواجباتهم، ولم يكتفوا بذٰلك وإنما تجاوزوا إلىٰ مطالبة

الأمة بحقوق لا يستحقونها، أو حقوق ليست لهم، لأن ما لهم من حقوق إنما يتقرر في ساحة اختصاصهم مما تحتاج إليه الأمة.

ولعل من أخطر الإصابات التي نعاني منها على الأصعدة المتعددة، الاستمرار في هٰذه الصورة من الضخ الخطابي والكتابي عن تميز حقوق الإنسان في الإسلام، وعظمة القيم الإسلامية، وتفردها، وصوابيتها، وقدرتها على استرداد إنسانية الإنسان وتحقيق أمنه وسلامه، والإنجاز التاريخي العظيم لهٰذه القيم، وتنتهي مهمتنا عند النزول من على درجات المنبر، دون التفكير بواقع المسلمين المتردي وانتهاك حقوق الإنسان وإهدار كرامته، ودون التفكير بوضع البرامج والآليات لتنزيل القيم الإسلامية على واقع الناس، وتجسيد هٰذه الحقوق في حياتهم العملية، والانطلاق إلى فضاءات المجتمع والأمة، ووضع البرامج، وإقامة المؤسسات والروابط والندوات والنوادي المعنية بحقوق الإنسان وتحقيق كرامته، وإعادة النظر بتطوير نظام الحسبة ومؤسسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإغراء الناس بالقيم الإسلامية، وإقناعهم بها، والإيمان بدورها في تحقيق كرامة الإنسان وتأمين حقوقه.

إن استمرار الكلام عن عظمة الإسلام، وما منحه للإنسان من حقوق، دون النظر في واقع المسلمين وأسباب العطالة لهٰذه القيم والتبصر بكيفية إعادة فاعليتها، فأمر محزن قد ينال من القيم نفسها ـ كما أسلفنا ـ ويحمل الناس على التطلع إلى ما عند (الآخر) لعل فيه الخلاص، وعلى الأخص إذا كان من يدعون إلى تلك القيم هم أول من ينتهكها بسلوكهم، ولا يبصرون إلا حقوقهم، ولا يرون شيئاً من واجباتهم.

ولا يعفينا من المسؤولية الإلقاء بالتبعة على (الآخر)، على الأنظمة السياسية والأجهزة الأمنية، أو صور الاستبداد السياسي بشكل عام، لأن فضاءات المجتمع كبيرة، وكبيرة جدًا، ودوائر الخير فيه تتسع لبذر الخير ورعايته، لكن المشكلة أننا نحاصر أنفسنا، أو نسوغ عطالتنا، دون أن نفكر كيف نتحول نحن إلى أدوات للتغيير، كل بحسب موقعه.

ولعل من المفارقات العجيبة والأمور الغريبة، أن تكون حقوق الإنسان أكثر انتهاكاً في عالم المسلمين، الأمر الذي يقود مجتمعنا، في معظم الأحيان، إلىٰ انفجارات اجتماعية ومجازفات خطيرة، تهلك الأمة وتجعل بأسها بينها شديد، وتبدد الطاقة، وتقضي علىٰ الآمال، وتغري (بالآخر)، حيث يتمتع الإنسان بأقدار كبيرة من حقوقه وكرامته، لأنه قد يجد نفسه هناك ويفتقد نفسه هنا، وقد يستطيع أن يقول في الشارع ما لا يستطيع قوله في بعض مساجد العالم الإسلامي! وهٰذا من البلاء والفتنة والصراع الثقافي الذي لا ينفع معه الادعاء، ذٰلك أن إمكانية النهوض الحضاري ترتكز أساساً علىٰ كرامة الإنسان وحماية حقوقه، حتىٰ يتمكن من استثمار طاقاته والانطلاق وإعادة البناء، خاصة أن كل الادعاءات التاريخية لعوامل النهوض التي تجاوزت الإنسان إلىٰ أشيائه باءت بالفشل، وفتحت المجال لتقدم (الآخر)، والمشكلة أننا نلغي الإنسان ومن ثم نتساءل: لماذا هٰذا التخلف؟!

ولعل من نعمة الله تعالىٰ علىٰ هٰذه الأمة، امتلاكها لإمكان النهوض الحضاري عندما تعزم علىٰ الرشد وتأخذ ما آتاها الله بقوة.. فهي تمتلك النص الإلٰهي السليم، أو القيم المعيارية للفعل والسلوك البشري، الخارجة عن وضع الإنسان وعبثه.

كما تمتلك التجربة المعصومة من السيرة في تنزيل هٰذه القيم علىٰ واقع الناس، وتجسيدها في برامج وممارسات بشرية، إضافة إلىٰ التاريخ الغني بعبر السقوط والنهوض، التي لم تقتصر علىٰ تجربة الرسالة الخاتمة وإنما تتقدم إلىٰ الإفادة من رصيد تجربة النبوة التاريخية، والكثير من الفترات التاريخية التي مكنتها من التجاوز ومعاودة الانطلاق.. فسلامة المعايير كفيلة بإعادة التصويب باستمرار.. وتبقىٰ المشكلة في كيفية التعامل مع المعايير أكثر منها في مسالك الناس وصور التدين.

وعلىٰ الرغم من واقع الإنسان في عالم المسلمين، أو واقع حقوق الإنسان، التي قد لا ترقىٰ إلىٰ مستوىٰ حقوق الحيوان في بعض الثقافات والمجتمعات الأخرىٰ، مع ذٰلك ما تزال القيم الإسلامية ـ معقد الأمل ـ في

امتداد وصعود وظهور، والإيمان بها يمتد في سائر الحضارات والثقافات والشعوب، مهما كانت درجة رقيها أو تخلفها، ولعل ذلك مؤشر على أن القيم الإسلامية الخالدة قادرة على إقناع الإنسان بها، والارتحال إليها، مهما كانت سويته الحضارية، ومهما كان الواقع الإسلامي، وهذا من الإمكان الحضاري للقيم الإسلامية القادرة باستمرار على انتشال الإنسان ليجد إنسانيته فيها، وهذا مؤذن بظهور الدين (الإسلام) على الدين كله، على الرغم من إصابات المتدينين التي قد لا تثير الاقتداء.

ولا نزال نعتقد أن الإصابة الأساس تكمن في أدوات توصيل القيم الإسلامية وما نالها من العطب.. ومما لا شك فيه أن الالتزام بها أو التحلي بها وتوصيلها بالقدوة، يعتبر من أهم وسائل توصيلها وأكثرها تأثيراً.

فالإسلام اليوم يظهر وينتشر بقوة مبادئه، وسلامة معاييره، وبعدها عن التحيز، ورصيدها في الفطرة الإنسانية، وتحقيقها لكرامة الإنسانية.. ولعل الإشارة إلى بعض المنطلقات الأساسية لحقوق الإنسان، تفسر لنا انتشاره وظهوره المستقبلي على الدين كله.

وقد يكون من أبرز المنطلقات: إعلان المساواة التي هي روح الحضارة الإنسانية، فالناس في الإسلام ينحدرون من أصل واحد، يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ...﴾ [الحجرات: ١٣]، والرسول ﷺ يقول: «**الناس بنو آدم، وآدم من تراب...**»[١].

والإيمان في الإسلام بالإله الواحد، وتوجيه الخطاب للناس جميعاً، يسوي بين الناس، ويدفع تأله البشر وتسلط بعضهم على بعض، والتخلص من العنصريات والألوان والأجناس والشعب المختار، ذلك أن الإسلام دين مفتوح للجميع، والأكرم هو الأتقى، وليس حكراً على جنس أو عرق أو طبقة أو جغرافية أو لون، وأن الحضارة الإسلامية جاءت نسيجاً من جميع العروق والأجناس والطبقات والمواقع الجغرافية.. فالتوحيد يعني التحرير ـ

---

(١) أخرجه الترمذي.

كما أسلفنا ـ ذٰلك أن الإشكاليات التاريخية المستهدِفة لإنسانية الإنسان وحقوقه إنما تركزت حول التمييز بشتىٰ أشكاله، وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وإكراه الإنسان علىٰ ما لم يقتنع به.. فالقيم التي معيارها وشعارها: «لا إكراه»، مرشحة لوراثة الحضارة والإنسانية واسترداد إنسانية الإنسان في كل مواقعها.

لذٰلك كم نحن بحاجة إلىٰ مزيد من البحوث والدراسات للتأصيل والتدليل علىٰ أن مقاصد الشريعة، بعد النظر والتدقيق، هي حقوق الإنسان، الهدف منها توفير الحقوق وحمايتها، وبيان ما تتميز به التعاليم والمعايير الإسلامية من منطلقات تؤكد وحدة الأصل البشري، وما يترتب عليها من المساواة التي تعتبر روح الحضارة، والتأكيد علىٰ كرامة الإنسان بأصل الخلق والتكوين، لمجرد كونه إنساناً، مهما كان لونه وجنسه ودينه، كما تؤصل وتؤسس لحرية الاختيار تحت شعار: «لا إكراه»، وتعتبر أن إلغاء الاختيار والإرادة إسقاطٌ لإنسانية الإنسان.

إن «الإكراه»، أكبر من القتل، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۗ﴾ [البقرة:٢١٧]، وإن الاعتداء علىٰ حقوق الإنسان يشكل جريمة اجتماعية وفردية، رتب الإسلام عليها عقوبات نصية حدية، ولم يترك أمرها للاجتهاد، حيث لا تستقيم الحياة إلا بتوفيرها.

وكم نحن بحاجة كذٰلك لتحرير بعض الأحكام الفقهية، وأهمية الاجتهاد في إدراك مواصفات الخطاب الإلٰهي، وشروط تنزيله علىٰ محاله، عندما تتوفر الاستطاعات التي تعتبر مناط التكليف، وأهمية تطوير وسائل الرقابة العامة لحراسة الحقوق، وإبراز دور الحسبة في حماية الحقوق، والتأسيس لهٰذه الوسائل في إطار المجتمع المدني، ومحاولة فك الحصار عن القيم الإسلامية، وإعادة النظر بوسائل توصيلها لإلحاق الرحمة بالعالمين.

وتشتد الحاجة أكثر فأكثر إلىٰ البحوث التأصيلية في ظل الموجة العاتية لانتهاكات حقوق الإنسان، باسم حقوق الإنسان، وعودة التأله البشري،

وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث أعطت بعض الدول لنفسها حق «الفيتو»، الذي أشبه ما يكون بالمقصلة التي تقطع رقاب الشعوب، وتغتال حقوق الأمم وليس الأفراد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

حقوق الإنسان
في القيم والواقع

جعل الله سبحانه وتعالىٰ التنوع في الأجناس والألوان واللغات سبيلاً للتعارف والتعاون والتكامل، وليس سبيلاً للتنازع والتناحر والتمايز والاقتتال والاستكبار في الأرض، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات:١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم:٢٢]، واعتبر الاختلاف والتنوع ثمرة لحرية الإنسان، التي تعتبر أساس حقوقه جميعاً، وحريته ثمرة لكرامته، ومسؤوليته ثمرة لحريته، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود]، وبذٰلك جعل حق الاختلاف من لوازم الخلق، ومن سنن المدافعة المؤذنة بالنمو والامتداد والتنافس في الكسب والترقي.

لذٰلك كان من العبث والغباء والتعصب، التنكرُ لهٰذا الاختلاف الواقع في الحياة، والتوهم بأن الناس يمكن أن يكونوا نسخاً مكررة، لأن ذٰلك مغاير لإرادة الخالق لواقع الخلق، وللفروق الفردية واللغوية واللونية والجغرافية والمناخية. . . إلخ.

ذٰلك أن مثل هٰذا التوهم مدعاة للتعصب والتناكر والتنافر والاقتتال والتفاخر والتمايز، بدل أن يعتبر سبيلاً للتكامل والتحاور والتشاور والتعاون والإثراء الفكري والتبادل المعرفي.

ولقد أكد الرسول ﷺ في حجة الوداع أهم المعاني والحقوق الإنسانية وفي مقدمتها المساواة، وأوصىٰ بها أمته قبل الانتقال إلىٰ الملأ الأعلىٰ؛

وأعلن في فتح مكة، بعد أن دانت الجزيرة العربية للإسلام، المساواة في الحقوق الإنسانية ـ وكانت قد تحركت أهواء الثأر، واستحكمت نشوة الظفر والغلبة في بعض النفوس، وسمع ﷺ من بعض صحابته من يقول: «اليوم يوم الملحمة»، فأجاب: **«اليوم يوم المرحمة»** ـ وقال ﷺ: « **قَدْ أَذْهَبَ اللَّهُ عَنكُمْ عُبِّيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ** ـ أي تكبرها ونخوتها ـ **وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ، وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ**»[1].

لقد أكد الرسول ﷺ في خطبة حجة الوداع الركائز الأساسية لحقوق الإنسان فقال: « . . . **إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هٰذَا، فِي شَهْرِكُمْ هٰذَا، فِي بَلَدِكُمْ هٰذَا، أَلا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ، وَدِمَاءُ الجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الحَارِثِ، كَانَ مُسْتَرْضِعاً فِي بَنِي سَعْدٍ فَقَتَلَتْهُ هُذَيْلٌ، وَرِبَا الجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ، وَأَوَّلُ رِباً أَضَعُ رِبَانَا، رِبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ. . . وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟** قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ، وَأَدَّيْتَ، وَنَصَحْتَ. . فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَىٰ السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَىٰ النَّاسِ: **اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ** ثَلاثَ مَرَّاتٍ»[2].

وكانت حياته ﷺ أنموذجاً مجسداً لعدم التميز عن الناس، في لباسه، وطعامه، ومجلسه، وعبادته، وتعامله، حيث كان الأعرابي إذا دخل لا يستطيع تمييزه من بين أصحابه فيقول: أيكم محمد؟ ليتوجه إليه.

وظلت هٰذه القيم والنماذج، كما جاءت في معرفة الوحي، في الكتاب والسنة، تحكم الحياة الإسلامية، حتىٰ أصيبت الأمة بحال من التراجع والتخلف والفراغ والغياب الحضاري، الذي يأذن عادة بامتداد (الآخر) ليغطي جميع مساحات الحياة، بثقافته وحضارته ومنتجاته وفلسفته للكون والإنسان والحياة، حتىٰ كادت معرفة الوحي تتحول علىٰ يد كثير منا إلىٰ نصوص

---

(١) أخرجه الترمذي، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) أخرجه الترمذي.

جامدة نتفاخر بصحتها وثبوتها وصوابها والطرائق أو المناهج التي نُقلت بها، وقد تتحول في مناخ التخلف إلىٰ تمائم وحجب للتبرك ودفع الحسد، وإلىٰ لوحات معلقة في البيوت والمساجد والمتاحف والمعارض، دون التفكير بكيفية التعامل معها وإعمالها في واقع الحياة، وتنزيلها علىٰ حياة الناس بحسب استطاعاتهم، سعياً للارتقاء بهٰذا الواقع، وتقويمه بقيم الدين.

إن التفاخر بتلك المعرفة، وما جاءت به القيم الخالدة، والحديث عن عظمتها وتميزها وقدرتها علىٰ الإنجاز، دون تجسيدها في الواقع أو إعمالها في الحياة، سوف يؤدي إلىٰ لون من الارتياب غير المعلن بها، وبدل أن تكون سبيلاً ودافعاً للنهوض والارتقاء تصبح مشكلة وعائقاً، وخاصة عند أصحاب النظرات المبتسرة، العاجزين عن التمييز بين القيم ودورها وعطائها التاريخي وقدرتها، وبين عجز وتخاذل المتعاملين معها. إذ كيف يمكن لنا أن نوفق بين ما تمتاز به هٰذه القيم من العظمة والتميز والخلود والحيوية والقدرة علىٰ الاستجابة لتطور الحياة وحركة الإنسان، وبين الواقع المتردي للمؤمنين بها، المدافعين عنها؟

فإذا كان الشك لا يتطرق إلىٰ هٰذه القيم بطبيعة مصدرها ودقة مناهج نقلها وإنجازها التاريخي، فإن الإشكالية كل الإشكالية إذن في الناس الذين يتعاملون معها، والذين يوبخون أنفسهم بالكلام عن عظمتها وقدرتها علىٰ الإنقاذ وهم علىٰ ما هم عليه من التردي والتخلف والسقوط الحضاري والتمزق الذاتي والغياب شبه الكامل لحقوق وكرامة الإنسان!

وما لم نقم بدراسات موضوعية ومتنوعة لحال الأمة، ونكتشف الأسباب الحقيقية لتخلفها، وندرك السنن والقوانين الناظمة للحياة والأحياء، ونمتلك القدرة للتعامل معها، ومعاودة إخراج الأمة المسلمة، واسترداد حقوق الإنسان كما شرعها الله، فسوف يضل سعينا، ونبقىٰ نراوح في أماكننا، ويخشىٰ أن نضيع أجورنا وأعمارنا دون جدوىٰ حقيقية، ولا تشفع لنا النوايا الطيبة والأماني الصادقة والأحلام الوردية، وإن شئت فقل: أحلام اليقظة التي نعيشها.

من الإحساس إلى الإدراك:

وفي تقديرنا، أن تحديد مواطن الخلل، واكتشاف الأسباب المنشئة له، والقوانين والسنن التي تحكمه، لا يمكن أن يتم بالخطب والشكوى ورفع الأصوات ومجرد الإحساس بالأزمة، وقد قضينا من عمرنا ردحاً نخطب ونخطب لكن كحاطب ليل.. لذلك نرى أنه لا بد مع الإحساس، الذي يثير مشاعرنا ويسترد فاعليتنا، من الإدراك الكامل للمشكلة الذي يحرك عقولنا والإحاطة بأسبابها، ومعرفة علمها، وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال ما لم نعاود النفرة من جديد لنتفقه في الدين، بكل شموله وأبعاده ومعطياته، ونسترد الكثير من الفروض الكفائية الغائبة، ونتوفر على جميع الاختصاصات بشعب المعرفة، وبذلك نصل إلى مرحلة النضج المعرفي والعلمي والسياسي قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة].

ذلك أن تقسيم العمل والتخصص في شعب المعرفة يؤدي إلى الإتقان والإبداع وزيادة الإنتاج وتراجع نسبة الخطأ ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر]، كما يؤدي إلى التكامل وإعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية من جديد.

إننا إذا أحسنا بناء التخصصات العلمية في شعب المعرفة جميعاً، واعتبرنا ذلك نفرة جهادية وديناً من الدين، حيث إن فرض الكفاية (الاختصاص العلمي) يتحول ليصبح فرض عين بالنسبة للذي اتجه إليه وتخصص فيه، فإننا بذلك نبني عقل النخبة المؤطر بمرجعية الوحي وأهدافه.. وهذا البناء المتخصص، هو الكفيل باكتشاف مواطن الخلل، ووضع الخطط لانتشال الأمة وتحقيق إنجازها، ومعاودة إخراجها من جديد، استجابة لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ...﴾ [التوبة:١٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ...﴾ [النساء:٨٣].

وفي تقديرنا أن مشكلة الأمة لاتحل ما لم نتحول من الإذاعة والخطب والتلقي بالألسنة والحماس لقضايانا، إلىٰ ردها للمتخصصين من أولي العلم، لاستنباط الحلول، واقتحام العقبة، وفك رقابنا من ربقة التخلف، مهما كانت المرحلة شاقة والتكاليف باهظة والرحلة مضنية.

أما التحول من الاجتهاد والهمّ والعمل والتخصص الموصل إلىٰ الإنجاز العلمي، إلىٰ الحديث عن الإعجاز العلمي للنص ـ الذي قد يصب في خانة إثبات النص ـ وبالذات عندما يكون الإنجاز الذي نتحدث عنه قد أبدعه (الآخر)، فإن ذٰلك قد يكون من مظاهر التخلف الذي نُرضي به عواطفنا، ولا ندري أننا ندين أنفسنا، ولا نتقدم بهٰذا التباهي خطوة واحدة.

إن عظمة النص وإعجازه إنما هي في إنجازه، وقدرة أهله والمؤمنين به علىٰ اغتنامه، وتوظيفه في معالجة مشكلاتهم، وتقديم الحلول الشرعية لها.

ونعتقد أن النفرة للتفقه في الدين وتحصيل التخصص في الشُّعب المعرفية المتنوعة، تقتضي فعلاً وصبراً ومجالدة ونكران ذات وتواضعاً وإخلاصاً وصواباً وتفانياً في خدمة الأمة، لذٰلك قد لا نستغرب في حقب التخلف عندما نرىٰ الكثير يتحول عنها، يتحول من الفعل المقدور إلىٰ الانفعال والصعود إلىٰ المنابر، التي قد لا يمتلك من أدواتها شيئاً، لأنها قد تحمل له الارتفاع والظهور والثناء والتعظيم والتبجيل، وبذٰلك تبقىٰ الثغور المعرفية والتخصصات العلمية مفتوحة في جسم الأمة، يتقدم لملئها (الآخر) بثقافته وحضارته وإنجازه، وتتحول وظيفتنا للبكاء علىٰ الأطلال والماضي، الذي لا نستطيع استرداده، لأن ذٰلك مستحيل، ولا الإفادة منه والاتعاظ بعبره وإضافة رصيده إلىٰ حياتنا.

من الآثار السلبية لتراجع الحقوق:

وقد تكون المشكلة أن المناخات السياسية والثقافية والاجتماعية وانكماش حقوق الإنسان في بلاد المسلمين تساهم سلبياً باستمرار التردي

والتخبط وطرد أهل الخبرة والعلم والإبداع، وتقديم أهل الثقة والولاء، ظناً منها أن الثقة والولاء إنما يكون بالجهل والغباء، وهٰكذا يتكرس التخلف نتيجة للإصرار علىٰ بقاء هٰذه المناخات، ويُقتل الإبداع، ويُحارب تكافؤ الفرص الذي هو من أخص خصائص حقوق الإنسان، وتُلغىٰ الحريات، وتُدمر شخصية الإنسان، وتُسلب إنسانيته باسم المصلحة العليا للوطن، أو الضرورة القصوىٰ للأمن ومواجهة العدو المتربص بنا، وتُعطل عمليات النقد والمراجعة والتشاور، ويُحجر علىٰ عقل الإنسان، أساس تكريمه وحقوقه، بحجة أن ذٰلك يخلخل الصفوف، ويُبصّر العدو بنقاط الضعف، وما إلىٰ ذٰلك من الفلسفات السائدة المحزنة التي أقل ما يقال فيها: إنها تعطيل للإنسان، وتدمير لحقوقه، وتكريس للتخلف.

ولا ندري كيف يتقدم مجتمع بأفراد مشوهي الشخصية، ومعوقي الإنسانية، ومهدوري الكرامة؟ وإلا ما معنىٰ أن يتفوق الإنسان العربي المسلم هناك في بلاد غير بلاده وتاريخ غير تاريخه، وحضارة غير حضارته، ويعجز هنا في بلاده! ينمو هناك ويتخاذل هنا! يكون إنساناً صالحاً منتجاً في مجتمع قد لا يمت إلىٰ حضارته بصلة، وإنساناً فاسداً مفسداً يجب مطاردته في مجتمعه وحضارته؟

إن الرصيد الكبير من العلماء والطلبة والباحثين، الذين هجروا أوطانهم لانعدام الحرية وحقوق الإنسان، وتحولوا إلىٰ دماء في شرايين المجتمعات الأخرىٰ وإمكاناتٍ علمية في مصانعها ومعاهدها وجامعاتها ومستشفياتها، شاهد إدانة وهو كفيل لو أتيحت له الأقدار الدنيا من الحرية وحقوق الإنسان، أن يتحمل نهضة العالم العربي والإسلامي، لٰكن للأسف أصبح المسلم والعربي يجد نفسه هناك ويفتقد ذاته في عالمه.

ومع الأسف الشديد، نرىٰ الكثير من العاملين في الحقل الإسلامي قد وقعوا بالفخاخ نفسها، ولحق بهم ذٰلك الوباء الاجتماعي الخطير، وقد لا تخرج الكثير من ممارساتهم عن ما هو شائع وسائد.. فكيف يستطيعون إنقاذ الأمة وعلاج الناس وهم يعانون من أمراضها، من الزعامات المزمنة

والعاجزة، والضيق بالرأي الآخر، وتحريم النقد والمراجعة، وتقديم أهل الثقة والتحزب وإبعاد أهل الرأي والخبرة والمناصحة، وتسويغ التراجع والتقهقر بأسباب خارجة عن الذات؟ فكيف وحالتنا هٰذه يمكن لنا أن نثير الاقتداء؟

لقد تحول بعض مؤسسات العمل الإسلامي إلىٰ إقطاعات بشرية مغلقة تحمي نفسها بأسوار من الحزبية والتعصب، واتهام (الآخر) وغمط فضائله! وقد تكون المصيبة الأكبر أنها أصبحت ترىٰ نفسها، بما تدعيه من إيمان وفضل، فوق الآخرين، بدل أن يمنحها إيمانها وأخلاقها التواضع واللين والحرص علىٰ هداية الآخرين والدعوة لهم بالهداية والإيمان، وليس الدعوة عليهم! وكأنها تفرح بخطأ الآخرين وخروجهم، ونفاقهم وعدم صوابهم، وكأن سقوطهم مطلوب ليصبح دليلاً علىٰ نجاحنا وتميزنا!

ونقول بكل صراحة وواقعية وموضوعية: بأن الإسلام مجتمع مفتوح للناس جميعاً، وليس حكراً علىٰ أحد، وليست التنظيمات والجمعيات والجماعات الإسلامية إلا وسائل لجمع الطاقات وتوفير الخبرات وتكاتف الجهود، لتحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية، لٰكن المشكلة كل المشكلة أن تنقلب الوسائل إلىٰ أهداف، وتتحول بعض الجماعات إلىٰ طوائف مغلقة، وأحزاب متعصبة، وأجسام منفصلة عن جسم الأمة وأهدافها.

لذٰلك، لا بد لهٰذه الجماعات والجمعيات والمؤسسات أن تتمثل الإسلام، وتتدرب علىٰ المعاني الإسلامية، وتمارس وتحترم عملياً حقوق الإنسان، وتخضع عملها للمراجعة والمناصحة والتقويم والتشاور، حتىٰ تثير الاقتداء، وتغري الناس باعتناق قيم هٰذا الدين، وممارستها عملياً.

احترام الحقوق معيار التدين:

إن احترام الحقوق الإنسانية مظهر من أرقىٰ مظاهر التدين الصحيح، ودليل علىٰ الترقي والنضج الإنساني، ومؤشر علىٰ سلامة الشخصية من الإصابات، وتمثل لقيم النبوة، ذٰلك أن الذي يفكر بانتهاك الحقوق يكون هو

المصاب الأول بذلك، أو الضحية الأولىٰ لذلك.. فالإنسان المؤمن السوي المتزن، الذي يقدر قيمة الحرية وتكافؤ الفرص والتفاضل بالكسب والتنافس في ميادين الخير، هو المؤهل، عن طريق الاستبطان النفسي، لاستشعار حقوق الآخرين، والإحساس بأن أي انتهاك لتلك الحقوق هو ثلمة في شخصيته أولاً وقبل كل شيء.

بل نستطيع القول: إن احترام حقوق الإنسان هي معيار الترقي والتدين السليم، وإن انتهاك حقوق الإنسان وممارسة العسف والإكراه نوع من السقوط ولون من الجاهلية.

ولعل فيما يروىٰ من قصة سيدنا أبي ذر الغفاري ﷺ في هٰذا الشأن ما لا يدع استزادة لمستزيد، حيث يروىٰ أن أبا ذر ﷺ سابَّ رجلاً وعيّره بأمه، فقال له: مه يا ابن السوداء! فما كان من الرجل إلا أن شكا أمره للرسول ﷺ.

عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنِ المَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَىٰ غُلامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلاً، فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: **«يَا أَبَا ذَرٍّ، أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ، إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»**[1].

ومنذ تلك اللحظة لم يُعرف أبو ذر من غلامه.

وفي قصة جبلة بن الأيهم أيضاً مع الأعرابي، دلالة علىٰ المساواة التي أشاعها الإسلام في مجتمعه بين الناس جميعاً: فـ «بينما كان جبلة بن الأيهم، أحد ملوك الغساسنة، يطوف بالكعبة، بعد أن أسلم، وإذا أحد الطائفين يدوس علىٰ إزاره، فالتفت إليه مغضباً، ثم لطمه علىٰ خده، فقال له هٰذا الطائف: لأشكونك إلىٰ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب. وبين يدي

---

(١) أخرجه البخاري.

عمر بث الرجل شكواه. فاستدعىٰ عمر جبلة وسأله: أحقاً ما يقول الرجل أنك لطمته علىٰ خده؟

قال جبلة: نعم، ولولا أننا أمام بيت الله لقطعت أنفه بسيفي هٰذا. فقال له عمر: ولم؟

فأجابه جبلة: لأنه داس علىٰ إزاري وأنا أطوف بالبيت.

عندها قال عمر: اختر لنفسك واحداً من أمرين: إما أن تعتذر له وتترضاه، وإما أمرته أن يلطمك.

فدُهش جبلة الملك الغساني من حكم عمر، وقال له: كيف تسوي بيني وبينه! إنما أنا ملك وهو سوقة؟

قال له عمر: إن الإسلام سوىٰ بينكم، فلا فرق بين الملك والسوقة.. فقال له جبلة: أجلني حتىٰ اختار. فأجله عمر ثلاثة أيام. فلما كان الليل هرب مع حاشيته إلىٰ بلاد الروم»[1].

وهنا نلاحظ، كيف هرب جبلة من مجتمع المساواة وحقوق الإنسان التي كانت سائدة في عصر عمر، الخليفة الراشد ﷺ، ليلتحق بالروم، المجتمع الطبقي.. أما اليوم، وبعد أن غابت أحكام الشريعة عن واقع الكثير من المجتمعات المسلمة حيث يشيع الظلم، فالناس يهربون إلىٰ المجتمعات التي تراعي حقوق الإنسان.

وهنا تجدر الإشارة للفروق الكبيرة بين النبوة والفلسفة، فالنبوة عقيدة وعمل، إيمان واستقامة، ومن أكبر المقت عند الله أن يقول الإنسان ما لا يفعل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٣﴾ [الصف].. والفلسفة أحلام وأفكار وردية، ورؤى طوباوية، تسبح في عالم الخيال والمثال، بعيداً عن الواقع والتجسيد في حياة الناس، لذٰلك استطاعت النبوة التغيير وإمكانية إحداث الحراك

---

(١) انظر: «قبسات من حياة الرسول ﷺ» لأحمد عساف.

الاجتماعي، بينما عجز كثير من الفلاسفة حتىٰ عن تغيير أنفسهم، بل كان بعضهم مثالاً للتندر والممارسات الشاذة التي لا يقبلها عاقل، بله فيلسوف.

وبالإمكان القول: بأن الإسلام بعد هٰذا التاريخ الثقافي والحضاري والإنساني وما توفر لنصوصه في الكتاب والسنة من المنهج النقلي، الذي يعتبر مفخرة من المفاخر العلمية الإنسانية، وليس الإسلامية فقط، لم يعد بحاجة إلىٰ التوقف طويلاً والحديث عن عظمته وتميزه وتحريره للإنسان وحماية حقوقه، ذٰلك أن الأمة المسلمة هي الأمة الوحيدة تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً التي ما تزال تمتلك النص الإلٰهي السليم الخالد، الذي إذا ما أحسنت التعامل معه أمكنها النهوض من جديد، وقد كان هٰذا النص أساس النهوض تاريخياً بعد كثير من الكبوات والسقوط والهزائم، التي تكاد تكون ماحقة، حتىٰ ظن بعض الغافلين أن الأمة قد تُودِّع منها.

لذٰلك، فاشتداد الأزمات لا يخيف، بل يمكن أن يشكل استفزازاً وبصيرة وتحدياً، يجمع الطاقة، ويلم الشتات، ويثير الفاعلية، ويحرض القوىٰ الكامنة، وينبه القطاعات الغافلة في الأمة، لتقلع من جديد.. وهٰكذا يتم التداول في الأيام، وما تكاد الأمة تبلغ الشيخوخة حتىٰ تولد من جديد، وتتمكن من تجاوز الأزمات، وتستأنف المسير.

نعود إلىٰ تأكيد القول: بأن الإسلام بعد هٰذا التاريخ، ليس بحاجة إلىٰ الشهادة علىٰ عظمته وتميزه عن سائر القوانين والشرائع، لأن ذٰلك أصبح أقرب ما يكون للبدهيات، والشواهد علىٰ ذٰلك أكثر من أن تحصىٰ، والذي لم يستدل بها لن يستدل، لأن المشكلة ليست في الدليل قوة وضعفاً وإنما بذات المُستدل، ما لحقه من إصابات الجحود والنكران والتعصب.. وقد نرىٰ أن الاستمرار في هٰذا الموقف الدفاعي: رد الشُّبَه والحديث عن عظمة الإسلام، أو التوسع في ما يمكن أن نسميه الفكر الدفاعي، يخشىٰ معه أن نمكِّن العدو من استنزاف طاقاتنا، والتحكم باهتماماتنا الفكرية وأنشطتنا الذهنية، واستلام زمام المبادرة والفعل، ووضعنا في ساحة الانفعال باستمرار.

إن اختلال النسب وصرف الجهود كلها صوب الموقف الدفاعي لإثبات عظمة الإسلام وتكريمه للإنسان وحمايته لحقوقه، واعتباره ذٰلك من الدين، والمباهاة بإنجازاته التاريخية، سوف يكون، وإلىٰ حد بعيد، علىٰ حساب التفكير بالوسائل والكيفيات والآليات، التي تجسد هٰذا الإسلام في حياتنا، وتنزله علىٰ واقعنا.

الوجه الآخر للمقارنة بين الإسلام والقوانين:

ولعل وجهة المقارنة بين الإسلام والقوانين والشرائع الأخرىٰ، أو المقاربة معها، هو من بعض الوجوه استمرار في التدليل علىٰ عظمة النص وثبوته، علىٰ أهمية ذٰلك وفائدته، ومع ذٰلك لا بد أن نعترف أننا شغلنا أكثر من اللازم بإثبات النص والكلام عن عظمته وخلوده، ودوره في استرداد إنسانية الإنسان، وقد أصبح الأمر من البدهيات ـ كما أسلفنا ـ وجاء الكثير من ذٰلك علىٰ حساب التفكير بكيفية إعمال النص، حيث إننا قد نرىٰ أن الاجتهاد في إثبات صحة النص إنما هو للاطمئنان إليه، والارتياح لإعماله في حياتنا، فثبوت النص يمكن أن يعتبر من المقدمات، وإعماله هو الهدف الأخير من الجهد في إثباته.

وبعد هٰذه الرحلة الطويلة والجهود العلمية والثقافية في إثبات النص وحمايته، الذي انعكس علىٰ التدوين، ووضع أصول الفقه، ومصطلح الحديث، وقواعد اللغة وعلم القراءات، وعلم التجويد، وعلم البلاغة، إلىٰ آخر ما يمكن اعتباره من علوم الوسائل، بعد هٰذه الرحلة العلمية العظيمة، لا بد أن نبدأ التفكير، أو تحويل قدر كبير من الجهود من إثبات النص، وقد ثبت وتلقته الأمة بالقبول ولم يتمكن العدو من تسجيل إصابة واحدة طيلة هٰذا التاريخ، إلىٰ التفكير بإعماله لإنتاج الإنسان الجديد المعاصر، الذي يتمتع بحقوقه كما شرعها الإسلام، ويكون قادراً علىٰ حمل الرسالة وإيصال الخير وإلحاق الرحمة بالعالمين، ذٰلك أن فاقد الشيء لا يعطيه.

ولا بد من الاعتراف أيضاً بأن المقارنات والمقاربات بين النص والشرائع الوضعية والقانونية هي في حقيقة الأمر لون من النشاط العلمي

والثقافي الذي يتمحور حول فضائل وخصائص وتميز النص، ويبقىٰ محورها النص، وليس التفكير والاجتهاد بآليات إعماله، وكيفية استرداده لإنسانية الإنسان، وتأمين حقوقه.

ويمكن أن نقول: بأن المقارنات في المجالات المتعددة، التي ترافقت مع حركة اليقظة والوعي الإسلامي، تمتد لأكثر من نصف قرن، إن لم نقل قرناً كاملاً، ولقد آن الأوان بعد هٰذه الرحلة العلمية والثقافية التي لم تدع استزادة لمستزيد ـ في رأينا ـ من أن نعاود طرح الموضوع بشكل آخر، وهو إجراء المقارنات والمقاربات بين واقع الإنسان وحقوقه في المجتمعات ذات القوانين الوضعية، ومقارنة ذٰلك بواقع الإنسان وحقوقه في بعض بلاد المسلمين، حتىٰ تلك التي تدعي تقليد الغرب وما يعيشه من بؤس وفقر وجهل وأمية واستبداد سياسي يقبع وراء ذٰلك كله، حتىٰ لنكاد نقول: إن الحيوان في بعض بلدان العالم يتمتع بأقدار من الحقوق ما لم يتمتع بها إنسان بلاد المسلمين.

وهنا قد يقول قائل: إن السبب في ذٰلك هو الانسلاخ عن الإسلام وإقصائه عن واقع الحياة، فالواقع القائم ليس المسؤول عنه الإسلام وإنما القوانين والشرائع البديلة التي تحكم الحياة في بلاد المسلمين! وهٰذا صحيح إلىٰ حدٍ بعيد لٰكنه من وجه آخر تبسيط شديد للإشكالية.

إن ذٰلك ولو قُبِل من حيث المقدمة، فلا يجوز قبوله من حيث النتيجة.. إنها مسؤوليتنا عن: لماذا صار الأمر إلىٰ ما هو عليه؟ ولماذا انسلخ المسلمون أو المجتمعات الإسلامية عن دينها وقيمها؟ وكيف يمكن لنا أن نضع الأساليب والخطط والمناهج ونرسم معالم لطريق العودة؟ فإذا سلمنا بأن الإسلام عظيم وخالد، فكيف يمكن لنا أن نحقق هٰذه العظمة في حياة الإنسان؟ وكيف يمكن أن نحقق الخلود الذي يعني القدرة علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان في مجتمعاتنا اليوم؟ فأين الخلل، وما هي السنن والقوانين التي أدت بنا إلىٰ هٰذا الواقع؟ وكيف يمكن التعامل معها ومدافعة قدر بقدر؟

إن المطلوب اليوم ـ فيما نرىٰ ـ عدم الاقتصار علىٰ مقارنة الإسلام بالقوانين والشرائع الأخرىٰ، وإنما مقارنة مجتمعات المسلمين بمجتمعات الحضارة الغربية، أو مجتمعات الحضارات الأخرىٰ، وتحديد المواطن التي لا بد أن يتوجه إليها الجهد عن علم ودراية وخبرة واختصاص.. لا بد من التوقف عن تلقي الإشكاليات بالألسنة وإذاعة ما نعاني من الأمن والخوف واللجوء إلىٰ الخطب الطنانة الرنانة، والتحول إلىٰ استدعاء أهل الاختصاص والخبرة والعلم ليستنبطوا الحلول، ويعالجوا المشكلات، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].. أي لا بد من التحول إلىٰ الفقهاء، بالمعنىٰ الواسع لمصطلح الفقه، الذي يستوعب شعب المعرفة والاختصاصات جميعاً، وإدراك حدود مهمة الخطباء ودور الفقهاء والخبراء.

فلم يعد يكفي في عالم اليوم، وبعد هٰذه الرحلة الطويلة الممتدة لزعامة الخطبة، أن نقول: بأن السبب هو بُعْد الناس عن الإسلام، وأن النهوض مرهون بعودتهم إليه، حيث ما زلنا نردد هٰذا من أزمنةٍ بعيدة دون أن نتقدم أو نحقق إنجازات مقدورة وحلول ناجعة.

إن هٰذه الحقيقة لم تعد محلاً للنظر من جميع المسلمين تقريباً، لٰكن المطلوب أن نطرح الإشكالية بالشكل الأكثر دقة وجدوىٰ، ونخضعها للتحليل والتعليل: لماذا انسلخ المسلمون عن الإسلام، وأهدرت حقوق الإنسان في بلاد المسلمين؟

وهٰذا التحليل يتطلب فقهاً لسنن السقوط، ويتطلب أدوات تحليل صحيحة، كما يتطلب تخصصات متنوعة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية والحضارية، فإذا انتهينا من تحليل الظاهرة، وردها إلىٰ أسبابها الحقيقية، علىٰ مستوىٰ الذات (والآخر)، وانتهينا من التشخيص وتحديد مواطن الخلل وسببه، ننتقل إلىٰ عملية العلاج بكل ما يتطلب من أدوات وتخصصات واختبارات وتقويم ومراجعة.. كيف نعود للإسلام لننهض، ونسترد إنسانية

الإنسان، ونحمي حقوقه، ونؤهله لحمل الرحمة إلىٰ العالمين، ونستشعر مسؤوليتنا عن مواقعنا تحت شعار: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران:١٦٥]، بعيداً عن العقلية الذرائعية والسباحة في بحور من الخطب بدون شواطئ ولا بوصلات ولا أنظمة سرعة؟

فالأماني الطيبة لا تنتج إلّا مزيداً من الحسرة، قال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣]، إنما هي سنن وأقدار لا يجوز تجاهلها، ولا تجاوزها.. أسباب ومسببات، مقدمات ونتائج، هي أشبه بالمعادلات الرياضية في العلوم التجريبية، حيث لا ينفع الإخلاص والنوايا الطيبة بدون الصواب والخطط والمناهج العلمية، ولا تنفع الأمانة بدون القوة، ولا النية بدون العمل، ولا الكتاب بدون الميزان، كما لا تنفع الغوغائية والحماس وسوء التقدير والحركة العُمِّيَّة التي توظف لصالح (الآخر) في الحساب النهائي، لأن ذٰلك قفز من فوق القوانين والسنن والأقدار التي شرعها الله.

عقبات في طريق الإصلاح:

وقد يكون من المفيد التوقف قليلاً لإلقاء الأضواء علىٰ إشكالية الإصلاح، أو بعبارة أوضح: إلقاء الأضواء علىٰ بعض الإصابات التي لحقت بمشروعات الإصلاح، علىٰ مستوىٰ الفكر والفعل، وعلىٰ الأخص تلك التي قامت باسم الإسلام، ممن وقفوا علىٰ منابر الإصلاح والتغيير، وحاولوا استرداد إنسانية الإنسان، ورسم سبل العودة للإسلام، وتقديم أنفسهم نماذج لإثارة الاقتداء.

ولعل في مقدمة تلك الإصابات، علىٰ وجه الإجمال:

- **سوء التقدير للإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة**، أو لحدود الاستطاعة، التي هي مناط التكليف، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ القيام بمجازفات، وهدر للطاقات وممارسة للتضحيات جُيِّرت لصالح العدو، ولم تحقق النتائج المأمولة، إن لم تلحق الأذىٰ والإحباط بالكثير من أهلها.

كما أدىٰ سوء التقدير للإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة أيضاً إلىٰ: الإقدام علىٰ مواجهات، ودفع أثمان باهظة، والقيام بتضحيات غير مدروسة تماماً، ويؤسفنا أن نقول: بأنها تحولت لصالح (الآخر)، استخدمها كرصيد للتضحيات، يمكن توظيفها وتحريكها وقت اللزوم، وتصفية الحسابات الداخلية والإقليمية والدولية بها دون أن يكون لأصحابها أي نصيب، هٰذا إذا لم يتحولوا من مجاهدين أطهار إلىٰ مجرمين وإرهابيين أشرار!

- **التحول عن الممكن المستطاع**، والتطاول لممارسة غير الممكن أو المستطاع، وبذٰلك حاصر العمل نفسه، وتحول عما يستطيع إلىٰ التعامل مع ما لا يستطيع، فأضاع الكثير من الفرص والمكاسب وإنجاز الممكن، والتهيؤ ليصبح الصعب ممكناً والمستحيل صعباً.

- **انقلاب الوسائل إلىٰ غايات**، ذٰلك أن من المعلوم أن المؤسسات والمنظمات والأندية وسائر وجوه العمل الجماعي وأشكاله، إنما هي في حقيقة الأمر وسائل لتحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية، لما فيه من تجميع الطاقات وتبادل الخبرات والتحاور والتشاور، وما إلىٰ ذٰلك، إضافة إلىٰ أن مثل هٰذه المؤسسات والتنظيمات، وهي أشبه بمدارس للتربية ومراكز للتدريب علىٰ المعاني الإسلامية وترجمتها إلىٰ واقع يثير الاقتداء علىٰ الأصعدة المتعددة، ولسبب أو لآخر، تحول الكثير منها إلىٰ غايات وحزبيات وتعصبات أصبحت الغاية منها الحفاظ عليها، الأمر الذي عطل النقد والمراجعة والحوار والشورىٰ والتقويم، وأعجزها عن أداء رسالتها.

- **الانفصال عن جسم المجتمع**، وتشكيل أجسام خاصة، لها رؤيتها وعلاقاتها، بحيث تحولت إلىٰ أشبه ما يكون بالطوائف المغلقة، المعجبة بنفسها وبفكرها، ولا يهمها إلا ذات أمرها، وبدل أن تنفصل عن المجتمع، عندما يصبح الطريق مسدوداً، لتعيد بناء نفسها وتتزود بالمعاني الإسلامية وتعود إليه مهيأة لكسب أكبر للفعل وفاعلية أكثر، أصبحت أجساماً غريبة يمكن محاصرتها والإغراء بضربها، وشل حركتها... إلخ، قال تعالىٰ:

﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦].

لقد سمح الله بالتولي في حالة إيجاد خطة أفضل وأكثر فاعلية: ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾، أو إعادة تجميع القوىٰ لتكون أكثر عطاءً: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾، لذلك لم تستطع القيام بالكثير من مهامها، وأصبح جل همها مدافعة الخصم، بل نقول: إنها خلقت عداوات وجعلت من الخصم عدوًا في كثير من الأحيان.. وما لم تعد للمجتمع وتتوسع في دوائر الخير فيه، بحسب استطاعاتها، وتكون قادرة علىٰ تحريك الخير في نفوس أبنائه، وحمل همومه، والتضحية في سبيل أهدافه، فسوف تبقىٰ عاجزة عن أداء مهمتها.

- **تضييق وانكماش مفهوم الأخوة الشاملة وحقوقها**، والتعصب للجماعة والحزب والطائفة والمذهب.

- **شيوع فلسفات عجيبة غريبة، قد تكون له ظروفها الاستثنائية، تدعو للمفاصلة مع المجتمعات**، والحكم عليها بشتىٰ الأحكام، ونعتها بشتىٰ الصفات.. علماً بأن المجتمعات هي محل الدعوة أصلاً، ولعل ذلك كان إحدىٰ الإصابات القاتلة، حيث أدت إلىٰ استعداء الناس بمعظم مواقعهم.

- **الترفع عن المجتمع**، بدل التواضع له، وإعطاء النفس حق الحكم علىٰ الآخرين، تخطيئاً وتصويباً وتجريماً، ودعوة الآخرين لاحترامنا كضريبة يدفعها المجتمع لتديننا، ويكون المجتمع في خدمتنا بدل أن نكون في خدمته.

- **الخلط بين قيم الدين المعصومة وصور التدين المظنونة** القابلة للخطأ والصواب، حتىٰ أصبح يُعرف الحقُّ بالرجال ولا يُعرف الرجالُ بالحق.

- **غياب المراجعة والتقويم، وتعطيل الشورىٰ**، ولو وُجِدَت أسماؤها فللتفاخر والتباهي، لكن مؤسساتها معطلة، حيث أصبح تقديم الولاء للأشخاص علىٰ الولاء للقيم والأفكار، والضيق بالمناصحة، وهي سبيل الرشد، والإصرار علىٰ بعض الزعامات العاجزة، والتستر علىٰ الخطأ بحجة عدم خلخلة الصفوف وتبصير العدو بالعيوب، دون أن ندري أن العدو

أعرف بعيوبنا التي يتسلل من خلالها منا، وأن التستر علىٰ الخطأ أخطر علىٰ الصفوف ووحدتها من مراجعته وتصويبه.. وما لم تتحول المؤسسات الإسلامية إلىٰ مراكز للتدريب علىٰ الشورىٰ والحوار والتقويم والمراجعة لأعمالها تحت شعار: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، فسوف لا تكون قادرة علىٰ إنقاذ نفسها قبل أن تدعي إنقاذ غيرها.

- **الاجتهاد وإصدار الفتاوىٰ لتسويغ الإقدام علىٰ ممارسات يأباها الدين،** وتشكل انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان، باسم مصلحة الدعوة، فمتىٰ كانت مصلحة الدعوة تقضي بقتل الأطفال والنساء وسفك الدماء واستباحة الحرمات؟ ومهما قيل بأن ذٰلك إنما هو ثمرة لاختراق العمل الإسلامي، فإن مجرد القابلية للاختراق وعدم الإدانة لمثل هٰذه الممارسات والاستنكار لها يشكل مأزقاً خطيراً وشللاً لحركة الدعوة، ويعني ـ فيما يعني ـ أن عدونا نال منا ما يريد.

- **التوسع في مفهوم البيعة الشرعية،** وما يترتب عليها من سلطات وما يناط بها من مسؤوليات بحيث تحولت من مبايعة للإشراف علىٰ عمل أو سفر أو القيام بمهمة محددة، إلىٰ التوسع إلىٰ إضفاء مفهوم الإمامة العظمىٰ علىٰ بعض المسؤولين والقيادات في فصائل العمل الإسلامي، دون النظر في الشروط التي تتطلبها الإمامة العظمىٰ، والإمكانات والصلاحيات الممنوحة لها، والمسؤوليات المترتبة عليها، وحدود الطاعة المطلوبة من المَبايع، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ لون من التدين المغشوش والفهوم المعوجة والممارسات الخطيرة، غاب عنها الفقه والعقل، مما أدىٰ بالتالي إلىٰ ممارسات خطيرة شوهت وجه الإسلام، ونفرت منه، وقوت حجج خصومه وأعدائه، باسم الوفاء بالبيعة.

- **التصدي لقيادة العمل الإسلامي من قِبل عناصر شبابية متحمسة،** علمها محدودة وفقهها ضئيل، وكثيراً ما تفتقر للنضج السياسي والرشد الاجتماعي.

- **غلبة الذهنية الذرائعية،** ومحاولة الإلقاء بالتبعة علىٰ (الآخر)، لإعفاء

النفس من مسؤولية أي تقصير أو إهمال أو خطأ.. وهٰذا من المخاطر الكبيرة التي لحقت بذهنية العاملين وثقافتهم، وحالت بينهم وبين اكتشاف مواطن التقصير وأسباب القصور لمعالجتها.. فاستمرار التردي دون أن نتنبه إلىٰ أننا لو افترضنا أن (الآخر) وراء كل مصائبنا، فذٰلك يعني من بعض الوجوه أننا دون سوية التعامل مع المرحلة، الأمر الذي يقتضي إفساح المجال لأهل الخبرة والمعرفة.

- **التوهم بأن مجرد الانتماء لعمل إسلامي يمنح صاحبه العلم والفقه** والقدرات الخارقة، ويغنيه عن الفقه والعلم، الأمر الذي يؤدي بصاحبه إلىٰ التطاول والحكم علىٰ قضايا كبيرة دون امتلاك أدواتها، ومن هنا وقعت أخطاء قاتلة في التعامل مع النصوص الشرعية والتعرف علىٰ مواصفاتها ومحال تنزيلها، وانتهت إلىٰ نوع من العبث في الحكم الشرعي واستخدامه كمسوغ للفعل ومادة للخطب، سواء أكان ذٰلك بحسن نية أو غير ذٰلك، والعياذ بالله، فكثر الفقهاء بغير فقه، وكثر المفتون بدون علم.

- **ترك السلاح الفعال، من الدعوة، والحوار، والإقناع، وبناء الأنموذج**، ومحاربة الظلم والاستبداد، وتأسيس الحرية، والاختيار لتحقيق: «لا إكراه»، والتوهم بأن التغيير يمكن أن يكون بالقوة، تحت ضغط الظروف، دون اختبار لجدوىٰ هٰذا الأسلوب، ومعرفة للإمكانات، ومعرفة لطبيعة الدور المنوط بالمسلم ونوعيته، إضافة إلىٰ أن اللجوء للإجبار والقوة، في كل الأحوال، تنكر لمبدأ «لا إكراه»، فلم نر في تاريخ النبوة من نازل الكبراء والملأ ببناء أهرام أعلىٰ أو ظلم للناس أشد، أو استئثار بالمال أكبر، وإنما حاولت النبوة إعادة الناس إلىٰ الرشد، وتأمين حقوق الإنسان، واسترداد كرامته المهدورة من الملأ والكبراء تحت شعار«لا إكراه» حيث استرداد إنسانية الإنسان وكرامته المهدورة.. وبذٰلك تركنا السلاح المؤثر ولجأنا إلىٰ السلاح الخاسر.

- **عدم الاستيعاب الكامل لمراحل السيرة**، والقدرة علىٰ الإحاطه بفقه الواقع، وتحديد موقعه من مسيرة السيرة بما يحقق محال الاقتداء في كل

مرحلة يكون عليها الواقع، وحسن التعامل مع المنهج النبوي في بناء المشترك الإنساني، الذي يلتقي مع مقاصد الشريعة وقيم الإسلام وحقوق الإنسان.

فالرسول ﷺ حضر حلف الفضول، الذي تعاهد فيه أهل مكة علىٰ رد المظالم ودفع الظلم، وقال: «**لو دُعيت إلىٰ مثلِه في الإسلام لأَجْبت**».. والرسول ﷺ وقع وثيقة المدينة وبيّن فيها حقوق المواطنة، التي تعتبر الدستور الأول في الإسلام مع الآخرين.. والرسول ﷺ أشاد بالنجاشي، ووصفه بأنه الملك الذي لا يظلم الناس عنده، وطلب من أصحابه الهجرة إليه «**إن بأرض الحبشة ملكاً لا يُظلم أحد عنده، فالحقوا ببلاده حتىٰ يجعل الله لكم فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه**». وهٰكذا نرىٰ أن الإشكالية اليوم، في أننا لسنا بمستوىٰ إسلامنا وعصرنا.

- **تعميم فكر الأزمات والإصابات**، الذي نشأ لمواجهة أوضاعاً خاصة واستثنائية، أو لمواجهة حالة خاصة، ليصبح فكراً عاماً يصلح لكل المراحل، مهما تبدلت الظروف، بمعنىٰ أننا نستخدم نفس الوسائل ونفس الأفكار لكل المراحل وكل التطورات، بحيث تحولنا من فكر أزمة إلىٰ ما يسمىٰ أزمة فكر، ومن وسيلة أزمة إلىٰ أزمة وسيلة.

ولا يتسع المجال هنا للاستمرار في ذٰلك، وإنما هي نماذج أو نوافذ للإطلالة منها علىٰ الواقع الإسلامي، ذٰلك أن المقارنة بين حقوق الإنسان في الإسلام وحقوقه في ظل القوانين الوضعية، سوف لا ينفعنا كثيراً ما لم نقم بمقارنة بين واقع حقوق الإنسان في العالم الإسلامي وحقوقه في مجتمعات الحضارات الأخرىٰ، أو بين القيم الإسلامية والواقع الذي عليه الناس، وتحديد مواطن الإصابات، التي حالت دون الارتقاء إلىٰ المستوىٰ الذي شرعه الإسلام لحقوق الإنسان.

وما نزال بحاجة إلىٰ كثير من الدراسات التي تنظر إلىٰ حقوق الإنسان بين القيم المنزلة من الله خالق الإنسان العالم بأحواله وحاجاته الأساسية، وبين القوانين الوضعية، التي لم تخرج عن أن تكون جسراً للتسلط وممارسة

الظلم والطغيان من الإنسان لأخيه الإنسان، وبين الواقع الذي عليه المسلمون، والقيام بالمقارنات المطلوبة.

وكم كنا نود الاستزادة في البحث لما عليه الحال في الواقع الإنساني، أو واقع حقوق الإنسان في العالم الذي يدّعي التحضر اليوم، حيث القتل الجماعي، والاغتيال السياسي، وتدمير المدن والدول، بمن فيها من الأطفال والنساء، تحت شعار النصرة لحقوق الإنسان، ومحاربة الشر، ونشر قيم الخير والعدل، لدرجة يمكن أن نقول معها: إن معركة واحدة من معارك من يتباهون بحماية حقوق الإنسان ويرفعون شعارها ويمتلكون قدرات تكنولوجية هائلة، يمكن أن توقع من الضحايا بظلم وعدوان ما لم يقع بعضه في تاريخ الإسلام الطويل وما وقع في تاريخ البشر كله، ومع ذلك يُتهم الإسلام والمسلمون بالإرهاب، ويتباهىٰ الآخرون بالمدنية والعدل وحقوق الإنسان!

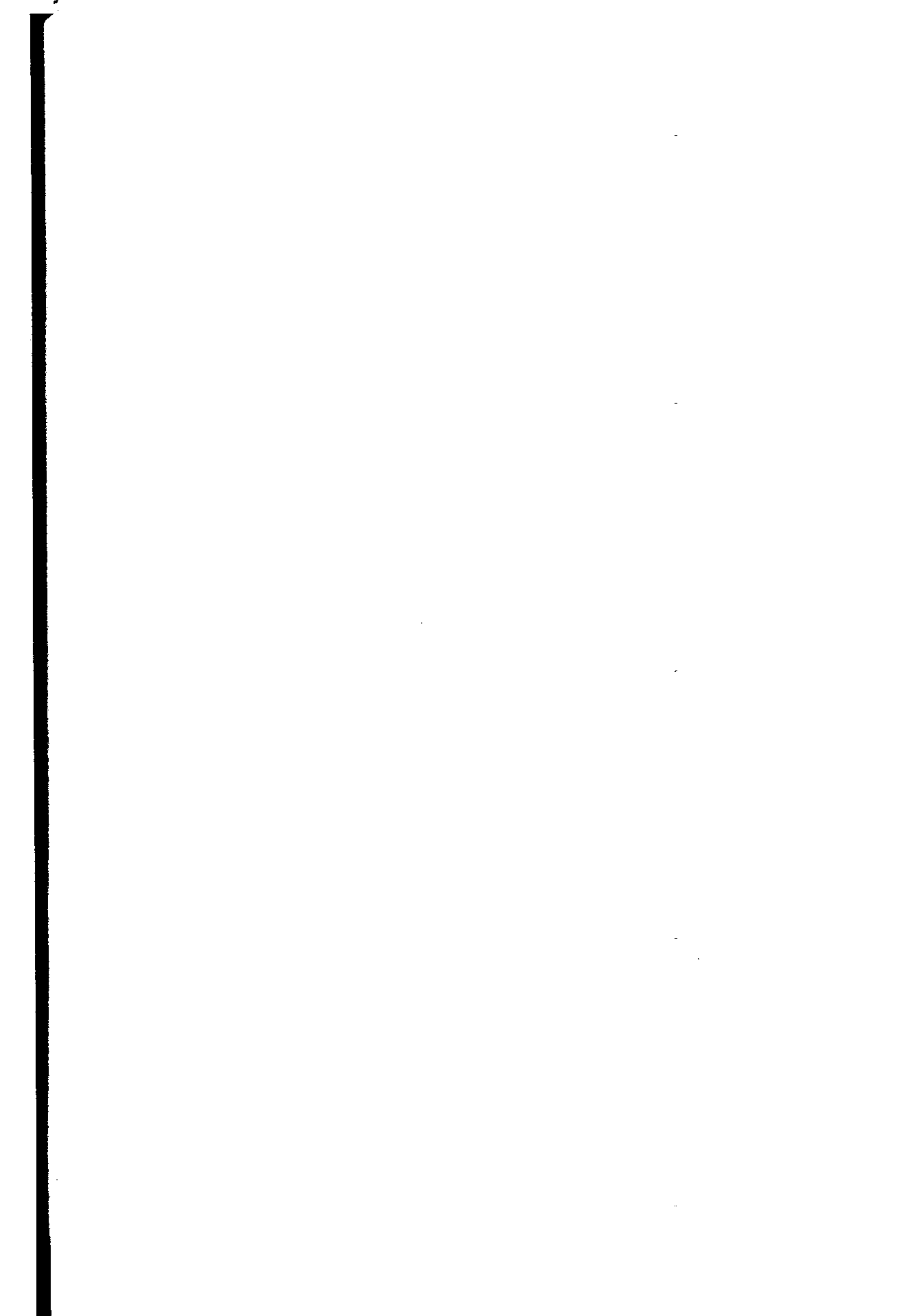
ونقول، والواقع شاهد علىٰ ذلك: إن البقية الباقية من العقيدة الإسلامية في نفوس المسلمين، علىٰ مستوىٰ الفرد والأمة، ما زالت تحقق لهم الأمن والأمان بأقدار لم يتمتع بها أصحاب الحضارات الأخرىٰ حتىٰ اليوم، حيث يعيشون الرعب، والقلق، والجرائم الاجتماعية، والأزمات النفسية، فكيف لو عاد المسلمون، علىٰ مستوىٰ الأمة والدولة، إلىٰ الهدي الإسلامي، وحملوه لإلحاق الرحمة بالعالمين؟

والله الهادي إلىٰ سواء السبيل.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مِن آثارِ العولمة:

١ - مشكلة الفقر



تشكل عقيدة التوحيد محور التصور، ودليل التصرف والسلوك، ومرتكز الوحدة والانسجام بين أنساق الحياة المتعددة وميادين النشاط الإنساني والاستعمار في الأرض والبناء الاجتماعي، قال تعالىٰ: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾﴾ [النساء].

ولقد جسد الرسول القدوة ﷺ القيم التوحيدية، وترجمها إلىٰ واقع في حياة الناس، حيث لم يعد الإيمان قضية فلسفية مجردة، أو مجرد علاقة بين الفرد وربه، بعيداً عن توجيه أنشطته وممارساته وعلاقاته اليومية، وإنما بيّن أن الإيمان والتوحيد إنما تحقق بالفعل والتصديق.. ربط الفكر بالفعل، والنية بالحركة والسلوك القويم، فنفىٰ ﷺ الإيمان عمن يشبع وجاره جائع، فقال ﷺ: «**ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلىٰ جنبه**»[1]، واعتبر القرآن الإمساك وعدم الإنفاق سبيل الهلكة، فقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَأَنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓاْ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة].

كما اعتبر الكنز وحجب المال عن وظيفته الاجتماعية مدعاة للعذاب الأليم.. وليس هٰذا فحسب، بل رتب المسؤولية التقصيرية علىٰ الإنسان الذي يعطل سبل الكسب وفرص العمل، مهما ادعىٰ الصلاح، فجعل دخول النار في حبس هرة عن طعامها.

وهٰكذا نجد التكافل وعموم المسؤولية عن (الآخر) تجاوزت عالم الإنسان إلىٰ عوالم المخلوقات الأخرىٰ.

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد».

إحياء المعاني بالعمل:

إن إحياء مثل هٰذه المعاني، التي تعتبر أول لبنة في بناء مشروع النهوض، لا يكون إلا بالعمل، الذي يسهم في ما ندعو إليه من إحياء لعملية الاجتهاد والتجديد، وتقديم رؤية مستقبلية تأخذ في اعتبارها الإمكانات المتوفرة، والاستطاعات المتاحة، والظروف المحيطة.

إن تقديم أية رؤية مستقبلية، أو التفكير بأي مشروع للنهوض، لا بد أن يحاول استيعاب الماضي وتجربته الحضارية ومواريثه الثقافية ونماذجه ومعانيه الإنسانية؛ إضافة إلىٰ فهم الحاضر بكل مكوناته، وتحديد مواطن الخلل فيه، في ضوء معايير القيم المعصومة، وفهم مشكلاته، وتحليل تلك المشكلات، ودراسة أسبابها، والتحول من الاكتفاء بمعالجة الآثار وترميمها إلىٰ معالجة الأسباب التي أنتجت وتُنتج تلك المشكلات؛ واستشراف المستقبل، وذٰلك بالتعرف إلىٰ مسارات الحاضر وفقه العواقب والتبصر بالمآلات، في ضوء مقدماتها، وفقه سنن المدافعة، أو سنن الله في الأنفس، ومحاولة تسخيرها، ومدافعة قدر بقدر، والتحول من استمرار الافتتان بسلاح القوة المادية ونتائجها القريبة، إلىٰ الإيمان بقوة العلم والمعرفة وعواقبها البعيدة في الحياة والأحياء، ذٰلك أن الإيمان بقوة العلم والمعرفة يحقق التحول من الاقتصار علىٰ الحماس فقط إلىٰ ترشيد الحماس، الذي يقود إلىٰ الاختصاص، ومن الاقتصار علىٰ الاكتفاء بمناخ الخطباء إلىٰ التمرس والتأسيس لمجتمع الفقهاء والخبراء.

إن الوصول إلىٰ هٰذه الرؤية لا يتأتىٰ إلا بفك قيود التقليد الجماعي، وفتح الأبواب لعمليات المراجعة والتقويم والحوار لصور التدين القائمة، والامتداد بالاجتهاد الفكري إلىٰ الآفاق كلها، وإزالة الالتباس بين نصوص الدين وقيمه المعصومة والمطلقة والمجردة عن حدود الزمان والمكان، وبين نماذج وأشكال التدين، وإعادة النظر في كيفيات التعامل مع تلك النصوص، وما يجري علىٰ تلك الكيفيات من السقوط والنهوض والزيادة والنقصان، وانتقال علل تدين الأمم السابقة، وما يعتريها من ظروف الزمان والمكان.

ذلك أن التلبس والالتباس بين قيم الدين وصور وأشكال التدين حال دون الكثير من عمليات التصويب والتجديد والتقويم والمراجعة، وكرس التخلف والجمود، وأشاع جوًا من الإرهاب الفكري والمطاردة لكل محاولات الإصلاح والخروج عن التقاليد والمألوف، وأقام علىٰ ساحة الفكر الإسلامي أنصاباً وأزلاماً وكهانات دينية تحاول أن تكتسب عصمتها من عصمة قيم الدين، وتدعي أن أي نقد أو تصويب أو مراجعة لاجتهادها وصور تدينها تعني الانتقاص من قيم الدين نفسه، أو علىٰ الأقل تتذرع بأن أي نقد وتقويم يبصر العدو بمواطن الخلل والضعف في الجسم الإسلامي فيتسلل منها ويتآمر علىٰ العمل للإسلام، وذلك بخلخلة الصفوف، وإنهاك الطاقات، دون أن تدري بأن العمل أو الصف الذي لا يصمد أمام التقويم والمراجعة بقيم الكتاب والسنة عملٌ لا يُوثق به. لذلك امتدت العلل وصور من التدين المغشوش في جوانب كثيرة في حياة المسلمين علىٰ أكثر من صعيد.

وقد لا نبتعد كثيراً عن الصواب إن قلنا: إن الكثير من المعاني المطروحة في حياة المسلمين بشكل عام، وبعض العاملين للإسلام بشكل خاص، أصبحت نظرية بعيدة عن واقع التطبيق وصبغ الحياة، أو تشكيلها الثقافي والسلوكي، وإنما هي تجريدات ذهنية أو لفظية تنقل من لسان إلىٰ لسان، لذلك أصبحت غير مقنعة وغير مؤثرة، لأنه حسب المشاهد فواقع أهلها السلوكي المناقض دليل علىٰ أنهم لا يؤمنون بها تمام الإيمان، ولا يقتنعون بها كامل القناعة ولا حتىٰ المستطاع منها، بل قد نجد بعضهم بات يتسول بها الجاه والمال والجمهور والمناصب.

من هنا نقول: إنه لا بد أن ندرك الحكمة والعبرة مما قص علينا القرآن من علل تدين الأمم السابقة، التي أدت إلىٰ سقوطها وانهيارها، حتىٰ لا تتسلل إلىٰ أمة الرسالة الخاتمة. لقد قص علينا أن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل، وأتبع ذلك مباشرةً ببيان خطورة الكنز وحجب المال عن التداول، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ

﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة]، ذٰلك أن الإصابة إذا وصلت إلىٰ الدعاة والمربين والمؤسسات التي تحمل سمات وشعارات دينية، أصبحنا معها كالغاص بالماء.

وليس هٰذا علىٰ مستوىٰ الأفراد فقط، بل ولعل بعض المؤسسات أيضاً التي طرحت شعارات الإسلام والعمل له، أصبحت بصور تدينها وممارساتها سبة في جبين الإسلام، مشوِّهة لصورته، ذٰلك أن الكثير من المسلمين عند تعاملهم مع هٰذه المؤسسات إنما ينحازون إلىٰ الإسلام، وليس إلىٰ بعض الأشخاص القائمين علىٰ أمرها، ويصبرون علىٰ الصور المشوَّهة من التدين التي تمُارس، والتعامل معها خوفاً عليها وأملاً في تصويب مسارها.

لذٰلك نؤكد دائماً أنه لا بد من معاودة إحياء المعاني الإسلامية بالعمل، وليس بمزيد من الخطب وسماكة الحناجر أو بزيادة مساحاتها وأوقاتها.. لا بد من تعاهدها، والتواصي بها، والتدريب عليها، وتقويم المسالك، ومراجعتها وقياسها بالقيم المعيارية في الكتاب والسنة، التي تنطلق منها وتتمحور حولها، ذٰلك أن الاستمرار في طرحها من فوق المنابر ومن علىٰ المنصات بعيداً عن تمثلها علىٰ أرض الواقع وتقديم النماذج المثيرة للاقتداء بها، وتحوّل أهلها ليكونوا هم أدوات ووسائل التغيير، بات يشكل ذهنية خطيرة ذات ثقافة يحكمها التوارث الاجتماعي، لا تثير قلقاً علىٰ الحال ولا خوفاً علىٰ الصواب.

التفكير الهروبي:

ولعل الإشكالية الخطيرة هي ابتكار أساليب للهروب من المسؤولية، وذٰلك بأن نلقي بالتبعة علىٰ (الآخر)، واعتباره السبب الكامن وراء تدهورنا، دون أن ندري أننا ندين أنفسنا بأننا لسنا علىٰ مستوىٰ عصرنا.. وإن تعذر ذٰلك وغاب فنخترع (آخر) جاهزاً وهو القدر، حيث ليس بالإمكان أفضل مما كان، وكأن الحياة التي تخصنا دون غيرنا تسير بشكل قسري عشوائي لا منطق فيها، ولا سنن وقوانين لها عند أهل التخلف والهروب من التبعة

والعجز عن الفهم السليم، وكأن ما نؤمن به من القدر أصبح يشكل عائقاً يحول دون نهوضنا، فما علينا إذا أردنا النهوض إلا الانعتاق من القدر! وبذلك نقفز من فوق التاريخ والعلم والحضارة والمنطق والتجربة التاريخية (الإسلام)، التي تجسدت بحراسة الوحي، وكانت أكثر إيماناً وتطبيقاً للقدر ومدافعة قدر بقدر أحب إلىٰ الله.

ولعل الأدهىٰ والأنكىٰ أيضاً هو التفكير الهروبي، وذٰلك بالانسلاخ من المجتمعات، وتشكيل أجسام منفصلة عنها باسم الإسلام أملاً في تطبيق المعاني الإسلامية والالتزام بها! ومن ثم تتحول الكثير من هٰذه الأجسام إلىٰ طائفيات وحزبيات منغلقة ومتعصبة، معجبة بفكرها، تتحجر عليه، وتقتات بالنيل من (الآخرين) ورجم المجتمعات التي هي في الأصل محل دعوتها وترقيتها وتهذيبها.

لذٰلك نقول: بأنه بدل أن يكون أصحاب تلك الدعوات دليل المجتمع إلىٰ فعل الخير، تحولوا إلىٰ حواجز وجدران تحول دون فعل الخير، وتنفر منه، إن لم يكن ذٰلك بقولها فبفعلها.. هٰذا من جانب، ومن جانب آخر أصبحت أجساماً منفصلة تسهل محاصرتها، واختراقها، وتشويه صورتها، وشل حركتها، والقضاء عليها، واتهامها بشتىٰ أنواع الاتهام من أعدائها.

لذٰلك لا بد من التفكير بالعودة إلىٰ المجتمع ـ محل الدعوة ـ وحمل أهدافه، وتحمل همومه، ومشاركته في معاناته، والاندماج بمؤسساته، والتوسع في دوائر الخير فيه، وتقديم نماذج متميزة تثير الاقتداء في المواقع المتعددة، لدرجة يمكن معها القول: بأن المسلم اليوم مطالب بفك المحاصرة له، ومحاولات إخراجه من المجتمع وفصله عن جسم الأمة، والتفكير دائماً بوسائل العودة إليها والالتصاق بها، وتقديم أنموذج التضحية والخلاص لمعاناتها.. وقد تقتضي بعض الظروف والمراحل أن تكون الدعوة بالأفعال والسلوك، والتحلي بالصبر والصمت في مناسبات كثيرة.

فالتخلف وفلسفاته، والفتن واتساعها، لا تعالج بمزيد من القول واللجاج والجدال، والهروب والانسحاب، بل تهزم وتحاصر بالمبادرة إلىٰ

الفعل والعمل الصالح، والرسول ﷺ يوضح سبيل الخروج في مثل هٰذه الحالات، عندما يكثر القوالون، ويقل الفعالون، ويسود الصخب واللجاج والشكوك وضياع القيم، فيقول: «**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَناً كَقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا**»[1].

فالإسراع بمواجهة الفتن، بكل لجاجها، بالعمل الصالح هو سبيل الخروج من المآزق، وهٰذا لا تطيقه إلا عزائم الرجال، وخاصة في مواجهات مراحل الفتن، ولا يستطيعه أصحاب التدين المغشوش الهش والأصوات العالية.

العمق الثقافي لمشكلة الفقر:

ولعل من الأمور التي تحتاج إلىٰ مزيد من النظر والتأكيد دائماً، أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية هي في حقيقتها مشكلات ثقافية، أو هي مشكلة الثقافة، ذٰلك أن الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية لهٰذه المشكلات لا تخرج عن كونها تجليات للمشكلة الثقافية، أو مشكلة القيم والأفكار والمفاهيم بشكل أخص، وأن أية محاولة للعلاج ووضع الخطط للخروج من المشكلات، لا تدرك حقيقة تلك المشكلات وأسبابها الحقيقية، فإنما تحاول أن تعالج العرض وتتعامل مع الآثار دون التوجه للإحاطة بالأعراض ومعرفة أسبابها، التي تتركز جميعها في المشكلة الثقافية ابتداءً.

ولا نعني بالمشكلة الثقافية هنا الفقر في القيم والأفكار والمفاهيم والميراث الثقافي والحضاري، وإنما نعني بها فساد منهج التعامل معها، فقد تكون الأمة غنية بمخزونها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري وتجربتها الحضارية، التي جسدت هٰذه القيم والأفكار، ودللت علىٰ صوابها، لٰكنها تفتقر إلىٰ مفاتيحه وإعادة الاجتهاد في تنزيل هٰذه القيم علىٰ واقع الناس.

(١) أخرجه مسلم.

لذلك نعاود القول: إن النظر إلىٰ المشكلة وقطعها عن سياقها الثقافي الشامل، ومحاولة علاجها بعيداً عن معرفة الوباء الثقافي الذي أصاب المجتمع فتولد عنه مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، والتوهم أنه بالإمكان تأمين النمو الاقتصادي متجاوراً مع الظلم الاجتماعي أو الاستبداد السياسي، أو تأمين السلم الاجتماعي مع استمرار الاستبداد السياسي، أو معالجة مشكلة الفقر كحالة تخلف، ومحاولة تحقيق النمو بعيداً عن معالجة الجهل والأمية والعدل الاجتماعي والشورىٰ السياسية... نخشىٰ أن نقول: إنها بعثرة للجهود، وإضاعة للأوقات، وتبديد للأموال والطاقات، والضرب في الحديد البارد، أو علىٰ أحسن الأحوال تحرك في غير المواقع المجدية.

فلا يمكن أن يتجاور مع الاستبداد السياسي، وما ينتج عنه من الاستئثار بالثروات ومطاردة الطاقات، وتهجير الخبرات والعقول والسواعد، ومصادرة الأموال، وطرد رؤوس الأموال، والقضاء علىٰ روح المبادرة والإنتاج، ونشر الخوف والقلق، وما إلىٰ ذٰلك من الأبعاد اللانهائية للاستبداد، لا يمكن أن يترافق مع ذٰلك رَفَه اقتصادي أو إنتاج مأمول، أو تصنيع مقدور، أو توظيف للأموال، أو اغتنام للإمكانات، ومن ثم علاج لمشكلة الفقر والتخلف.

كما لا يمكن أن يتجاور مع الظلم الاجتماعي والاستئثار بالمال والثروة واستغلال الفقراء وإهدار كرامتهم، وأكل عرقهم وجهدهم، ووجود خلل اجتماعي وطبقات: طبقة تأكل ولا تعمل، وطبقة تعمل ولا تأكل، لا يمكن أن يتجاور مع ذٰلك سلام وأمان اجتماعي واطمئنان مستقبلي.

لذٰلك نقول: إن مشكلة التنمية للأمة والمجتمع هي مشكلة مركبة وشاملة لجوانب متعددة، سياسية واجتماعية واقتصادية، إذ لا يمكن أن يتصور نمو في جانب وتخلف في جانب آخر.. لا يمكن أن يكون نهوض في جانب وسقوط في آن، لأن عملية التنمية عملية شاملة متوازنة، لذٰلك فأي محاولة للتعامل مع الأزمة بعيداً عن السياق الاجتماعي العام وضبط النسب والأبعاد لسائر المشكلات في تخطيط سليم، فسوف تبوء بالفشل،

وقد أسلفنا أن سائر المشكلات هي في الحقيقة تجليات للأزمة الثقافية والتربوية، فجذور الأزمة الأم هي الأزمة الثقافية.

صحيح أنه يوجد في العالم الإسلامي من حيث البعد الاقتصادي والتنموي والتكاملي أراض كثيرة صالحة للزراعة، كما توجد مناطق مناخية متنوعة، وتوجد خامات هائلة مركوزة في باطن الأرض، وتوجد ثروات وأنهار ومعادن وكتلة سكانية فيها من الأدمغة والسواعد ما يمكن أن يكفي العالم، لكننا نجد أن العالم الإسلامي، الذي يحرك بأمواله وثرواته وبتروله شرايين الحضارة المعاصرة، جثة هامدة لا تتحرك.

فأمواله مهاجرة أو مهربة ومودعة في مصارف (الآخر)، وثرواته ليس له عليها حتىٰ مجرد الإشراف أو التحكم بتغيير السوق أو اختيار المشتري، وقد لا يملك أغنياؤه مجرد حق نقل أرصدتهم من مصرف إلىٰ آخر، إضافة إلىٰ أن بعض زعماء دول المسلمين الفقيرة جدًا هم علىٰ رأس قائمة الأسماء الغنية علىٰ مستوًى عالمي، وكل ذٰلك علىٰ حساب نهب ثروات شعوبهم.. وعلىٰ الرغم مما نسمع ونبصر من العنتريات والبطولات التي ترسم في الفراغ، نجد أن الأرصدة في معظمها مودعةٌ عند من يتهمونه بعداوتهم. أما مشكلة الفساد المالي، فحدث عنها ولا حرج.

البعد الديني:

من هنا نقول: بأن الإسلام لم يتعامل مع مشكلة الفقر كمشكلة مادية مقطوعة عن موقعها من بناء الرؤية الشاملة المتماسكة، فهي مطروحة علىٰ مستوىٰ العقيدة والعبادة والأخلاق والسلوك ووسائل الكسب ومصادره.. ولا يكفي هنا أن نقول: إن الإسلام يمتلك الحل، أو يمتلك المنهج لمعالجة الفقر، كشعار، بل لا بد من طرح السؤال الكبير ثقافياً: لماذا لم يعالج المسلمون مشكلة الفقر؟ وكيف تُعالج؟ وذٰلك بوضع استراتيجية شاملة تعالج الأسباب وتبصر بكيفية التعامل مع القيم الإسلامية الضابطة لمسيرة الحياة، ذٰلك أن الاستمرار بالقول: بأن الإسلام يمتلك العلاج دون بيان أسباب المشكلة وآلية وكيفية العلاج، يخشىٰ أن ينعكس ذٰلك علىٰ الإسلام نفسه،

وليس على عجز الناس عن التعامل مع قيمه، والاكتفاء برفع الشعارات والحماسات والخطب.. فالإسلام موجود بقرآنه وسنته وتجربته التاريخية، ومع ذلك فالفقر موجود.. لماذا.. وكيف؟

وعندما نقول: إن المشكلة ثقافية عقدية تربوية، وإن تلك الأعراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية أعراض وتجليات لها، لا نعدو الحقيقة، لأن الاقتصار على التعامل مع تلك التجليات لم يغير شيئاً.

والأمر في معالجة مشكلة الفقر، في الرؤية الإسلامية، لم يقتصر ـ كما أسلفنا ـ على البناء التربوي والثقافي، وإنما امتد لوضع التشريعات الملزمة للعمل والتكامل وإنهاء الفقر.

لقد وضعت قيم الإسلام أسساً نفسية وفكرية لعلاج أسباب المشكلة، كما وضعت أطراً وحلولاً عملية لمعالجة آثارها، لا تغني واحدة عن أخرى، وتبقى الثقافة هي المؤشر والمؤطر والدافع والمنتج.

ولعل من الأسس النفسية المهمة في الرؤية الإسلامية والمنهج الإسلامي: إقامة العلاقات المادية والمعنوية على أساس الأخوة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]؛ وربط الإيمان باستشعار حقوق الأخ؛ كما رتب على رابطة الأخوة الحب، فلا يؤمن الإنسان المسلم وينجو بإيمانه ما لم يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ويعيش معه كالبنيان يشد بعضه بعضاً؛ وجعل العدل وحفظ الحقوق، حتى خارج الدائرة الإسلامية، من قيم الدين الأساسية؛ بل ندب إلى عدم الاقتصار على العدل، وهو إحقاق الحق أو إعطاء كل إنسان حقه بدون ظلم، وإنما الارتقاء إلى الإحسان، وهو التنازل له عن بعض حقك أيضاً.

ومن الأسس النفسية: الإيثار، وهو عكس الأثرة والأنانية.. والإيثار تفضيل (الغير) على النفس، وإشاعة جو العفو والرحمة وهي الغاية التي من أجلها جاءت الشريعة، والتربية على تنمية روح الاحتساب في الفعل.

ولم يقتصر الإسلام على بناء الأسس النفسية الثقافية للتكامل والتكافل

الاجتماعي، وإنما وضع أسساً عملية أيضاً لترميم الحاجات، كفريضة الزكاة ـ وهي أحد أركان الإسلام ـ بالنسبة للأصناف الثمانية، ونظام النفقات الواجبة، وتشريعات الميراث بالنسبة للتكافل في إطار الأسرة، والصدقات، والنذور، والكفارات، كما ندب أتباعه إلىٰ الوقف، لأهمية دوره في التنمية، وترميم الفقر والفعل الاجتماعي بشكل عام، وليس ذٰلك فقط وإنما يمتد الأمر إلىٰ تحريم الادخار، واعتبار ذٰلك من الكنز المحرم، أثناء الأزمات والمجاعات والحروب وحالات الطوارئ والجوع، فالرسول ﷺ يقول عن الأشعريين: «. . **هُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنهُمْ**»[1]، لأنهم إذا أرملوا ـ أي: فني زادهم ـ جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية.

وأبو سعيد الخدري رضي الله عنه يروي لنا قول الرسول ﷺ: «**مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضلُ ظَهرٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَىٰ مَن لا ظَهرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضلٌ مِن زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَىٰ مَنْ لا زَادَ لَهُ**» يقول أبو سعيد: فَذَكَرَ (رسول الله ﷺ) مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّىٰ رَأَيْنَا أَنَّهُ لا حَقَّ لأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ»[2].

لذٰلك نقول: إن العملية متكاملة متراكبة، وإنه لا يمكن أن يتحقق النمو في جانب ويتجاور مع التخلف في جانب آخر، وأن المشكلة ليست فقراً في الموارد، وإنما في الثقافة المغشوشة وتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتىٰ لنرىٰ أن بناء الأمة المسلمة وتشكيلها أخذ بعداً ومحوراً ثقافياً.

المفهوم الثقافي للأمة:

فجغرافية الأمة المسلمة جغرافيا ثقافية عقدية، وحدود تشكيلها حدود ثقافية، وعليه فإن المواطن في أمة الإسلام مواطن عالمي، أينما كان، يرتبط

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

بالعقيدة والثقافة الإسلامية، علماً وعملاً، فكراً وفعلاً، عقيدة وعبادة.

وبذلك يرتقي الإسلام بإنسانية الإنسان، ويجعل القيمة الأساس لاختياره، والولاء الأول لعقيدته، وليس لسائر الفوارق البشرية من لون أو أرض أو جنس، وإن كانت تلك أمور واقعية يشارك فيها الإنسان المخلوقات الأخرىٰ، لكنه يتميز عليها بالإرادة والاختيار.

ولعلنا ندرك بهٰذه الرؤية والفلسفة المبكرة لبناء الأمة، إنسانية الدعوة وعالمية الرسالة وبعض جوانب الخلود في هٰذا الدين، الذي هو الدين الخاتم، والذي يتعامل مع عالم مستقبلي سوف تنهار فيه الحدود والسدود المادية، ويتحول التدافع إلىٰ ساحة الثقافات، وتتشكل التكتلات الدولية بدافع من الرؤية المشتركة لجوانب الحياة، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً... إلخ.

وإذا اقتضت الظروف والجغرافيا السياسية أن تتشكل دار للإسلام، حيث تمثل الأرض التي يلتزم أهلها بشريعة الإسلام، فإن الأمة المسلمة تبقىٰ ذات بعد آخر، حيث المؤمنون إخوة، أينما كانوا، فالمؤمن في أي أرض فهو واحد من أمة الإسلام. حتىٰ أن المعيار المطلوب لانتسابه لأمة الإسلام أن يكون مؤمناً، بضرب النظر عن لونه وأرضه وجنسه وزمن إيمانه، فمجرد أن يؤمن يصبح عضواً في أمة الإسلام، ومواطناً عالمياً في دولة الإسلام.

ولعلنا نقول: إن هٰذه الفلسفة وهٰذه الرؤية المبكرة، كان يمكن أن تعتبر في الماضي من الأحلام أو أحلام اليقظه غير الواقعية، حتىٰ أصبحت اليوم مسعًى عالمياً، ومطلباً عالمياً، وفعلاً عالمياً أيضاً.

وهٰذا المفهوم الثقافي للأمة، وعامل تشكيلها، الذي يتأسس علىٰ الإرادة والاختيار المفتوح للناس جميعاً، ينأىٰ بالأمة المسلمة عن التعصب والطائفية والإقليمية والتحزب والتشرنق، ويجعل الأمة أمة منفتحة مشرعة الأبواب لدخول كل من يقتنع بعقيدتها وثقافتها عن طواعية واختيار.

والحضارة المعاصرة الغالبة اليوم، علىٰ الرغم من جبروتها المادي

والتقني وغلبتها العسكرية، باتت غير مقتنعة بالغلبة المادية العسكرية، وبدأت تتطلع إلىٰ تسييد ثقافتها، وعولمة مفاهيمها، ومحاولة احتواء واستيعاب الحضارات والثقافات لصالح ثقافتها، واعتبار الصراع الحقيقي صراعاً ثقافياً، فهو الحقيقة التي تتجلىٰ بصور اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية.

ولعل من اللافت أن الأمة المسلمة، ومنذ وقت مبكر، تشكلت من خلال كتاب، وتميزت عن أمم الحجارة والتضاريس الجغرافية بالفكر والثقافة، حيث كانت الرابطة الأعم في ذٰلك الوقت هي رابطة القبيلة.. والقبيلة عملياً هي العائلة الكبيرة، أو الأسرة الممتدة القائمة علىٰ روابط الدم والعادات والتقاليد والمساكن المتجاورة علىٰ أرض واحدة.. لقد تشكلت الأمة من خلال الرؤية الثقافية.

وبالإمكان القول: إن الأساس الذي شكل الأمة المسلمة هو القرآن، والقرآن وحده هو المؤهل لإعادة التشكيل.

لقد أردت بهٰذه النظرة السريعة تحديد بعض المفهومات والمعايير عن تشكيل الأمة، والتأكيد علىٰ المحور الثقافي الذي قامت وتقوم عليه، وأن هٰذا العامل إذا بهت أو غاب أو ألغي تتحول الأمم إلىٰ قطعان فاقدة لهدفها.. تتحرك بروابط القطيع، وتساق بسوط راعي القطيع، الذي يحول دون خيارها.

حتىٰ إننا لنقول: إن العامل الثقافي أو المحور الثقافي إذا غاب أو غيِّب انعكس ذٰلك بقراءات مغلوطة لسائر الروابط، التي قد تتوفر جميعاً، ومع ذٰلك لا تقوم للأمة أية قائمة، كما هو حال الكثير منا اليوم.

إن محاولات الإحياء التي قامت تدعي إدراك هٰذا الخلل، لم تستطع مع الأسف أن تقدم من نفسها وفعلها ما يخلص الأمة، بل لعلنا نقول: أساءت التعامل مع البعد الثقافي، حتىٰ إنها لم تستطع الاحتفاظ بإسلامها، لأن منطلقها كان مقاربة مع (الآخر)، واستلاباً، وارتهاناً لثقافته وحضارته ورؤيته الثقافية التي انعكست علىٰ الاقتصاد والاجتماع والسلوك... إلخ.

والأمة بالمفهوم الإسلامي ليست ظاهرة اجتماعية موقوتة بزمان ومكان

وأشخاص، وإنما هي أمة ممتدة من تاريخ الخلق وحتىٰ ينشئ الله النشأة الآخرة. فالأنبياء وأتباعهم المؤمنون بعقيدة التوحيد، الملتزمون بشريعة الله، هم أمة واحدة، وإن تطورت الأوعية الثقافية والأوامر التشريعية مع تتابع النبوة.. إن قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون:٥٢]، لا يقتصر علىٰ النبوة الآخرة، وإن كان يخصها، وإنما يشمل النبوة جميعها.. من تلقي آدم كلمات وتعليمه الأسماء، إلىٰ طلب القراءة في النبوة الخاتمة. وعلىٰ ذلك، فنرىٰ هنا من الأهمية بمكان وضوح مفهوم الأمة في الرؤية الإسلامية، وتكاملها، ودورها الرسالي الممتد من بدء الخلق إلىٰ النشأة الآخرة، وتكامل حلقاتها، وتكافلها علىٰ المستوىٰ الاجتماعي والاقتصادي.

وتبقىٰ قضية طالما أكدنا عليها ولا تزال بنظرنا بحاجة إلىٰ مزيد من التأكيد، وهي أن الإسلام إنما جاء بأهداف ومبادئ كبرىٰ وقيم ضابطة لحركة الحياة في المسارات والأنشطة المختلفة.. جاء بمبادئ وقيم، أما البرامج والمناهج فهي متروكة لإبداعات العقل وتجاربه، في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة.. وتبقىٰ القيم هي موازين ومعايير البرامج ومحدداتها.

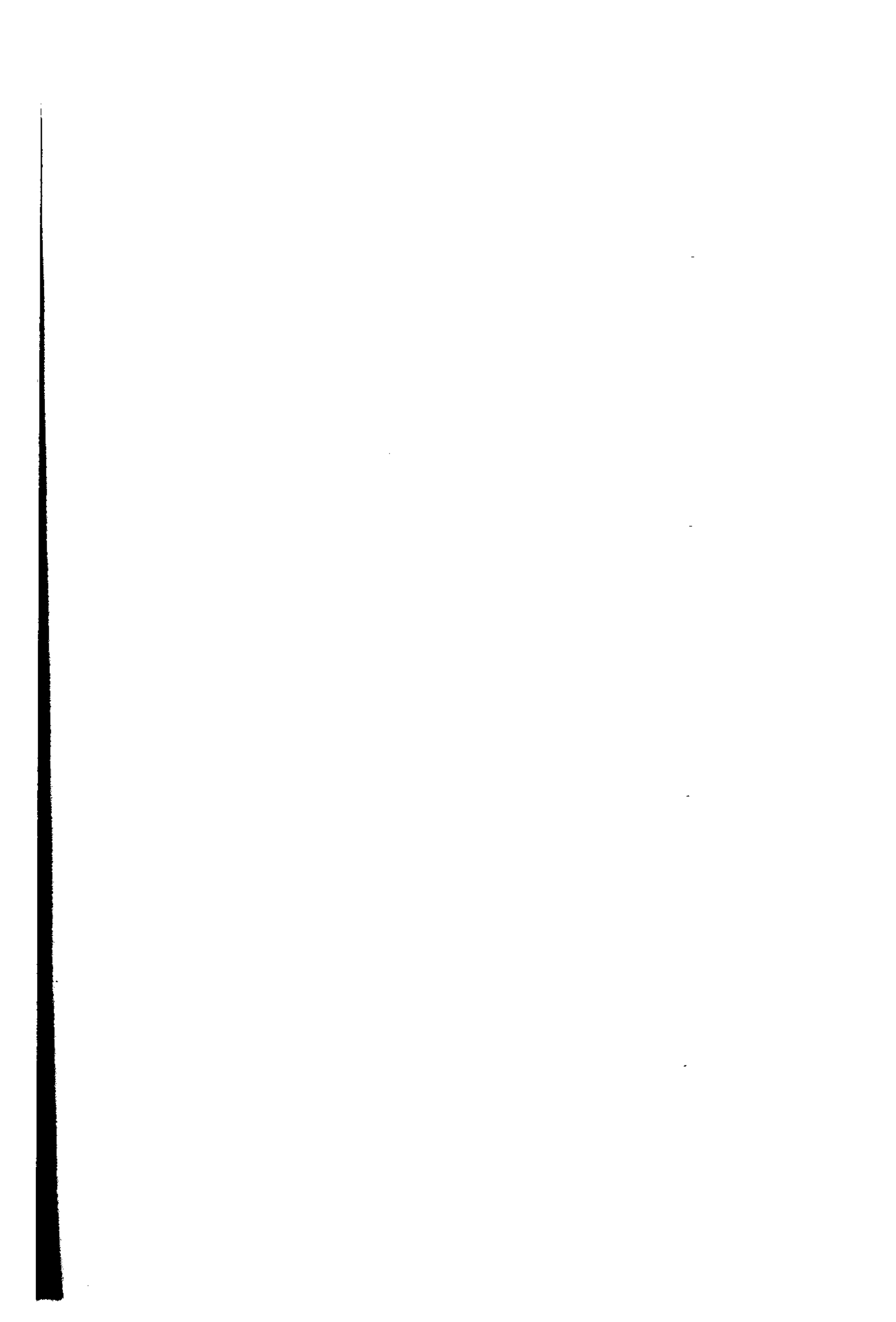
وتبقىٰ أيضاً الحاجة إلىٰ تشكيل رؤية اقتصادية مستمدة من القيم الإسلامية، تساهم بانتشال العالم الإسلامي مما يعاني، وتخليصه من حالة العطالة والعجز المادي والخزي الثقافي وهو يمتلك تلك الطاقات المادية المتنوعة، والقوىٰ الروحية الثقافية المحركة، التي تؤهله للتحقق بالعالمية الثقافية والاقتصادية لريادة العالم، وقيادته إلىٰ العدل والسلم الاجتماعي، وعلاجه من داء الأثرة، حيث يتاجر بعضهم بعَرَق الفقراء، ويكرس فقرهم، وحيث تقدم الوعود الكاذبة لهم ودعوتهم للتضحية بالحاضر في سبيل المستقبل، فانتهىٰ الأمر إلىٰ خسران الحاضر والمستقبل معاً؛ إضافة إلىٰ غلبة الأثرة وسوء التوزيع، حيث تتركز الثروة (٩٠٪ من الموارد) في يد أقل من ١٠٪ من سكان العالم، بينما يعيش ٩٠٪ من سكانه علىٰ أقل من ١٠٪ من موارده.

إننا لنرىٰ أن العولمة ـ الشعار المطروح اليوم ـ بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية، بصورتها المطروحة، أصبحت سبيلاً لعولمة الفقر، وإتاحة الفرصة للشركات والمؤسسات الكبرىٰ، في الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة، بالتسلط علىٰ العالم واستغلال خيراته.. إنها بصورتها الحالية تمثل العودة إلىٰ شريعة الغاب، حيث يفترس القوي الضعيف.

والحمد لله رب العالمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٢ - التفكك الأسري



اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالىٰ أن خلق لنا من أنفسنا أزواجاً لنسكن إليها، وجعل بيننا مودة ورحمة، وجعل هٰذا الخلق والتكوين من الآيات الداعية للتفكر والتأمل، فقال تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الروم]، ذٰلك أن الأسرة، كما جعلها الله وأراد لها أن تكون، هي محل السكن والسكينة، والدفء الاجتماعي والنفسي، ووسيلة المودة والإيثار، وموطن الرحمة والتراحم والإحسان، والأرض المناسبة لزراعة بذور مستقبل حياة الإنسان السلوكية، وميدان التدريب علىٰ هٰذه المعاني الإنسانية الرفيعة، لتصبح سجية وخلقاً.

فالعلاقات الأسرية، تشكل أساساً للعلاقات الاجتماعية الأوسع مدىٰ، وركائز أساسية في العلاقات الإنسانية عامة، علىٰ اعتبار أن الإنسانية بعمومها منحدرة من أسرة واحدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢]، ذٰلك أن اختلاف الألسن والألوان وتنوعها، هو الذي يشكل المحرك الاجتماعي للتكامل والتعاون ونمو الحياة، وامتدادها وتدافعها، حيث لا يمكن أن يكون الناس نسخة مكررة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود]، وما هٰذا الاختلاف إلا آية اجتماعية، أو إن شئت فقل: سنة كبرىٰ من سنن الاجتماع، تدعو للكثير من التفكر والتأمل في كيفية استيعابها والإفادة منها وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية في ضوئها، وحسن التعامل معها، ووضع الخطط والبرامج لنمو الأسرة وامتدادها، لأنها سبيل السكينة النفسية التي بها سعادة الفرد، والرحمة والمودة التي تشكل الأسس النفسية لشبكة العلاقات الاجتماعية.

والتفكير في بناء الأسرة وحمايتها، إنما يتطلب الكثير من التأمل والتخطيط لجميع وسائل وأدوات التشكيل الثقافي والتربوي حتىٰ لا تخرج عن جعل الله الذي أراده لها في فطرة الخلق، وحتىٰ لا تتحول البيوت إلىٰ حظائر لا يهمها إلا طعامها وشرابها ونكاحها، وتتحول المجتمعات إلىٰ غابات، والاجتماع البشري إلىٰ ساحة من الإباحية والتمرد ـ باسم الحرية الشخصية والحقوق الإنسانية ـ هي أشبه بحدائق الحيوان، حيث أصبح الكثير من أناسي اليوم لا يبصر إلا حقه الذي لا حدود له، وغريزته التي لا يهمه إلا إشباعها، دون أن يفكر ولو للحظة في أبعاد مسؤوليته وواجبه.

غاب إنسان الواجب، إنسان الفطرة، إنسان الإنتاج، باني الحضارة، وراعي الأسرة، وبرز إنسان الحق، إنسان الغريزة، إنسان الاستهلاك، الملتهم للحضارة، المستهتر بالقيم، وهٰذا مؤشر الوهن الحضاري، حيث يسيطر حب الدنيا (الاستهلاك) وكراهية الموت (الإنتاج).. يقول الرسول ﷺ: **«يُوشِكُ الأُمَمُ أَنْ تَدَاعَىٰ عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَىٰ الأَكَلَةُ إِلَىٰ قَصْعَتِهَا**، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ، قَالَ: **بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهَنَ**، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْوَهْنُ، قَالَ: **حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»**(١).

لقد أصبح من أبرز سمات شخصية حضارة العصر: غياب إنسان الفكرة، إنسان الإيمان، إنسان الواجب، وبروز إنسان الغريزة، إنسان كفر النعمة، عديم المسؤولية والشعور بالتبعة، الأمر الذي يذكرنا بقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ ۝٥ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝٦﴾ [القيامة].

غاب معنىٰ الاقتداء ـ أو كاد ـ برسول الله ﷺ بالنسبة للمسلم بعد أن أصبح مقلداً (للآخر).. غاب عن الاقتداء بالرسول الأب، والزوج، والصديق، والجار، والقريب، الذي تجسدت في سيرته القيم والمعاني

(١) أخرجه أبو داود.

الإسلامية، لتكون أنموذجاً للحياة والعلاقات الأسرية الإنسانية جميعاً، وذٰلك في وقت أصبح التفكك، الذي انتهت إليه الأسرة اليوم، ينذر مجتمعات المسلمين بسوء العاقبة ـ والعياذ بالله ـ إن لم نستيقظ ونتدارك الأمر قبل فوات الأوان، وتتوفر علىٰ دراسته ومعالجته ومتابعته مجموعة من المتخصصين في الشعب المعرفية المتنوعة والمتعددة، بعيداً عن الانحياز العاطفي والتفنن في لائحة الواجبات و«الينبغيات» دون وضع الكيفيات للاضطلاع بهٰذه الواجبات، ذٰلك أن الكثير من المشكلات الاجتماعية اليوم هي مؤشر خلل في البناء الأسري.. وإذا فاتتنا مرحلة إقامة البناء الأسري علىٰ أسس سليمة، فسوف تصبح معالجاتنا جميعاً هي معالجة للآثار المترتبة، وليس للأسباب المنشئة.

ونحب أن نؤكد هنا، أن العملية التربوية هي عملية بناء تدريجية تراكمية ممتدة، ولكل مرحلة عمرية وسائلها وأدواتها، وقد تكون الإشكالية الكبيرة أن الكثير من الإصابات تبقىٰ خفية وعصية عن الإدراك، شأنها في ذٰلك شأن الذين يحملون جرثومة المرض ولا يعتبرون مرضىٰ، لعدم ظهورها في وقت مبكر للتنبه لبوادرها، وأن مرحلة ظهورها وبروزها قد لا تمكن من استردادها ومعالجتها، لفوات الأوان.. فقد ننظر للأمور ونتوهم أنها ساكنة هادئة تسير بشكل حسن، لٰكن لا تلبث أن تفاجئنا بانفجارات اجتماعية ومسالك فردية يصعب استدراك أسبابها، لأنها أصبحت بعيدة عن قبضة يدنا.. فالعاقل الذي يعتبر بغيره، ويراقب المراحل والنتائج بدقة، ويتبصر بالعواقب، ويعود لفحص المقدمات والتأكد من سلامتها، والغافل الأحمق الذي يكون عبرة لغيره، ولا يفكر إلا بعد فوات الأوان.

ولا نرىٰ بأساً في أن نعترف أن الفجوة ما تزال تتسع بين القيم الإسلامية والضوابط الشرعية وما أراده الله لجو الأسرة، من شيوع السكينة، والتمتع بالمودة والرحمة، وبين الواقع المحزن الذي صار إليه حال الأسرة المسلمة اليوم.. صحيح أن عمليات التحدي والاستفزاز والاستهداف ساهمت بقدر كبير من إيقاظ الوعي ومحاولات إعادة البناء، والتحول من صور الوراثة الاجتماعية التقليدية للقوالب الأسرية في اللباس والتعامل

والعلاقات، الأمر الذي قد لا يخلو من إكراه وضغط اجتماعي، إلىٰ نوع من الاختيار والاستمساك بالقيم الإسلامية عن قناعة، واستشعار أهميتها في تنظيم العلاقات الأسرية والإنسانية.

والحقيقة التي باتت لا تخفىٰ، أن الكثير من المؤتمرات، أو إن شئت فقل المؤامرات، التي تنعقد هنا وهناك، تستهدف الأسرة المسلمة بالدرجة الأولىٰ، لأنها تعتبر من أواخر الحصون الإسلامية التي لما تسقط بعد، سواء علىٰ المستوىٰ الثقافي أو الاجتماعي أو القانوني، لذٰلك لا بد من إسقاطها وإغراقها في الفلسفات والممارسات التي سقطت فيها الأسرة في الحضارة والثقافة الغربية، وعند ذٰلك يتم إحكام السيطرة علىٰ الحصن الأخير، والأمل الباقي لغرس القيم والنقل الثقافي والتوارث الاجتماعي، ليمتد التحكم بالنطف والأجنة مستقبلاً، إضافة إلىٰ التحكم بالأحياء حاضراً.

فهٰذه المؤتمرات والمعاهدات، التي تدعي القضاء علىٰ كل أشكال التميز ضد المرأة، علىٰ تنوع طروحاتها، ترمي إلىٰ انحلال الأسرة وبعثرتها وابتداع بدائل اجتماعية لها.

ونحن لا ندعي هنا أن الأسرة، بالمفهوم والبعد الإسلامي بشكل عام، نجت من بعض الإصابات والاختراقات، ذٰلك أن بعض الأسر في العالم الإسلامي، أصبحت تمثل النماذج والمعابر الخطيرة لمفاهيم الأسرة وعلاقتها في الحضارة والثقافة الغربية.

نهاية الأسرة في الغرب:

والقضية التي لا بد أن نسارع إلىٰ طرحها والتأكيد عليها، أن الأسرة في الحضارة الغربية تكاد تكون انتهت تقريباً، وتحللت من كل القيود والضوابط الخلقية، والروابط الاجتماعية، والعلاقات الأسرية والزوجية علىٰ حد سواء، حتىٰ لقد وصلت إلىٰ مستويات ترقىٰ عنها وتأنف منها بعض فصائل الحيوانات غريزياً، إلىٰ درجة يمكن معها أن ينال سجل الفضائح الجنسية والخيانات الزوجية أكبر الرؤوس وأعلىٰ المناصب، حتىٰ بات

الاعتراف بالزنىٰ والخيانات الزوجية، والتبجح بذٰلك في التلفاز وأجهزة الإعلام، علىٰ مرأىٰ ومسمع من الناس، أمراً طبيعياً أو أكثر من طبيعي، وأصبحت لتجارة الجنس ومقاولات الدعارة مؤسسات عالمية، تجاوزت البالغين والمراهقين والشاذين من الجنسين، بسبب ما ألحقت من إصابات مرضية رعيبة، أصبحت من الجوائح التي تهدد البشرية، لتدخل عالم الاعتداء علىٰ الأطفال، الذين لا يحملون هٰذه الإصابات، حماية من الأمراض.

أما قضية ملايين المرضىٰ وملايين الشواذ، الذين أثمرتهم مجتمعات الإباحة والقيم الديمقراطية الغربية في المجال الاجتماعي باسم الحرية الشخصية، فحدث ولا حرج، حتىٰ لقد اعتبر مؤلف كتاب: «أمريكا التي تخيف لا تخيف»[1] أن أحد الألغام الاجتماعية الكبرىٰ الثلاثة، التي سوف تنفجر، عاجلاً أم آجلاً، فتقضي علىٰ كل شيء هي قضية الجنس، التي تعمل في داخل المجتمع الأمريكي بقوة، وتقترب به من حافة الانفجار، حيث آثارها الاجتماعية أصبحت ماثلة أمام العيان.

إن التوجه صوب الأسرة لإعادة بنائها وفق المعايير الإسلامية، واسترداد جو المودة والرحمة، وحمايتها من التفكك والانهيار، ودراسة المشكلات التي تعاني منها علىٰ مستوىٰ الذات، والاستهداف القادم من (الآخر)، والذي مكن له تفريطنا الكبير، أصبح مطلوباً من جميع الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية علىٰ حد سواء.

ذٰلك أن الكلام عن نهاية مرحلة الأسرة، وتجسيد ذٰلك في أفعال وقرارات ومؤتمرات ومعاهدات دولية تُنتقىٰ ألفاظها ومصطلحاتها بدهاء وخبث وتلغيم باطني، حتىٰ لا تستثير ولا تثير ردود الفعل والاستفزاز والتحدي فتؤدي إلىٰ عكس مفعولها، وإرسال جيوش من الخبراء والمستشارين باسم مساعدة الدول النامية علىٰ النهوض، بات يملأ المواقع

---

(١) الكتاب من تأليف «إدوارد بيهر» وهو صحفي، وأحد كبار مراسلي مجلة «نيوزويك»، وصدر عام ١٩٩٥م، عن دار «بلون» في باريس.

جميعاً، ويلتقي كله في نهاية المطاف عند الأسرة، فليس المطروح عولمة الثقافة وعولمة المجتمعات ونهاية التاريخ، وهي كلها ذات أهداف غير خافية، وإنما إنهاء الأسرة، أو نهاية الأسرة، أو الاستنساخ الثقافي.

من مظاهر التفكك الأسري:

وقد يكون من المفيد أن نعرض، ولو سريعاً، لبعض الأرقام ذات الدلالة علىٰ مظاهر التفكك التي تعيشها الأسرة في الغرب، لأن الكثير من أبناء جلدتنا المسكونين بالحضارة الغربية لا يبصرون غيرها.

ونريد أن نؤكد علىٰ أن النداءات إلىٰ دراسة الظواهر الاجتماعية، والوصول إلىٰ إحصاءات رقمية، تعتبر مؤشرات علىٰ وجهة المجتمع ومستقبل الأسرة في الغرب، ليست من فعلنا، لأننا دون تلك القراءة بكثير، وإنما نمارس عملية النقل والقراءة لما يكتبون وما يتنبه له عقلاؤهم.

نشرت مجلة V.S.D الفرنسية في أحد أعدادها ملفاً حول المعاشرة الزوجية، ذكرت فيه حقائق مرعبة، نقتطف منها ما يلي:

نوع جديد من العلاقات بدأ يهدم حياتنا، إنه زواج المخادنة، وتتلخص فلسفته في أنه بإمكاننا أن نحب، أما أن يعيش الاثنان حياة زوجية فلا.. إن عدد الفارين من الزواج والمطلقين في ارتفاع مستمر، أكثر من ١٣ مليون حالة سنة ١٩٨١م، فماذا الآن؟! كذلك الأسرة ذات العائل الواحد ارتفعت، فبلغت ٧٢٣,٠٠٠ عام ١٩٧٥م، وأكثر من مليون عام ١٩٨١م!

وتعطي الدراسة الإحصاءات التالية: ١٥٥,٠٠٠ زواج غير شرعي، ٦٣,٠٠٠ طفل غير شرعي في عام ١٩٧٥م.. في عام ١٩٨١م بلغت نسبة الزواج غير الشرعي ٤٠٠,٠٠٠، والأطفال غير الشرعيين ١٠٠,٠٠٠، وأن ٦٠٪ من الشباب الفرنسي يجهلون كل شيء عن آبائهم؟!

لذلك بدأت تتعالىٰ الأصوات، وتؤسس الجمعيات، للمطالبة بالعودة إلىٰ قيم العائلة في الغرب، أما نحن فقد تبدأ عندنا الآن مرحلة الانسلاخ والتقليد أكثر فأكثر، خاصة بعد التقدم الهائل في وسائل الاتصال وعرض

النماذج والأمثال الرديئة التي لم نعد العدة لمواجهتها والتعامل معها.

إن عمليات الاستهداف ورياح السموم تهب علينا من كل جانب، وتستنبت في أرضنا، وتأخذ أشكالاً متنوعة، وليس آخرها شكل المؤتمرات والمعاهدات، والدراسات الميدانية، والخبراء والخبيرات، الذين في معظمهم يشكلون جسوراً لمرور الجريمة، ومحاولة تغيير الأنماط الاجتماعية التي أتينا علىٰ ذكرها، والتفكير ببدائل هشة اجتماعياً ومخزية أخلاقياً بعد أن انهدمت قيم العائلة في الحضارة المعاصرة.

وتبرز خطورة الأمر أكثر فأكثر عندما لا يدرك بعض المسلمين ما هم فيه من نعم، بسبب غياب الوعي، أو بسبب حالات خاصة عانىٰ منها بعضهم، فظنوا أنها عامة ترقىٰ إلىٰ مستوىٰ المرض الاجتماعي، فيسقطون في الشرك المنصوب لهم ليتحولوا إلىٰ جسور لنقل رؤىٰ المفسدين في الأرض إلىٰ مجتمعاتهم، قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف]، حيث يراد للأسرة المسلمة أن تتحول حياتها من جو المودة والرحمة والطهر والعفة والاحتساب والتضحية والتوازن في العلاقات والحقوق والواجبات، والمتأتية من الالتزام بشرع الله، إلىٰ لون من الثنائية المتناقضة التي تؤذن بالصراع بين الرجل والمرأة، والأبناء والبنات، والصغار والكبار، وهٰكذا.. قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ [النساء: ٨٩].

لقد أدىٰ اختلال المعايير والموازين في حضارة العصر الغالبة، إلىٰ ضياع وفوضىٰ في الملامح الشخصية للإنسان، حتىٰ وكأن تلك الحضارة المعاصرة صارت تبحث عن الرجل في المرأة، وتبحث عن المرأة في الرجل.

ولقد أصبح من المسلمات الحضارية القول: بأن كل ما يلحق بنا من إصابات علىٰ الأصعدة المتعددة إنما هو بسببٍ منا، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وإن فساد ذات البين عند (الآخر)، الذي بات يشكو هو منه، دفعه

إلىٰ التطلع للسكينة والمودة والدفء، والحميمية التي تتمتع بها الأسرة المسلمة، حتىٰ أن رجالهم ونساءهم بدأوا يتطلعون إلىٰ الزواج من غير بلادهم، ويحاولون البحث عن سر امتداد ذٰلك في الحياة الإسلامية.. ونعتقد أن الفساد في داخل مجتمعاتنا وأسرنا اليوم إنما هو يمتد بمقدار ما نحدثه من فراغ وجنوح عن القيم الإسلامية يسمح بتمدد (الآخر).

ولا بد من الاعتراف أيضاً، أن الأسرة في عالم اليوم أصبحت أثراً تاريخياً بعد عين حاضرة وممتدة، وأن الاستهداف والجراءة يزحف علىٰ الواقع الاجتماعي بشكل ظاهر وخفي، فمؤتمرات هنا ومعاهدات هناك، وجميعها تحاول التأكيد أن شكل الأسرة هو نمط اجتماعي تاريخي وتقليدي يمكن تغييره.. وتطرح مصطلحات وعناوين قد توحي بالمضامين، وعناوين تتفنن في إخفاء المضامين، ومعظمها ظاهره فيه الرحمة والإنسانية، وباطنه من قبله العذاب والشقاء والضياع.

الواقع الأسري في بلاد المسلمين:

لذٰلك، فالواقع الأسري اليوم يقتضي الكثير من المراجعة والشجاعة في النقد، وتحرير التعاليم الشرعية من التقاليد الاجتماعية الفاسدة التي تمارس باسم الدين، واسترداد دور المرأة التي تعتبر أم الأسرة وركيزتها، وإعطاءها ما أعطاها الله وبيّنه رسوله ﷺ، وإعادة تعليمها وتثقيفها لتمارس مهمتها الأساس في التربية والتنمية الاجتماعية ـ والتربية هي التنمية الحقيقية ـ عن وعي وبصيرة، إذ كيف يمكن أن تربي أبناءها دون معرفة وعلم؟! وكيف تستطيع أن تعدهم لمجتمع لا تدركه، ولا تتحقق بكيفية التعامل مع مشكلات لا تعي أسبابها؟!

واللافت للنظر حقًّا أننا عندما ننظر في أسباب التفكك الأسري، تحكم رؤيتنا خارطة مسبقة لا تزال تتكرر وتُذكر من عقود طويلة، دون أن نساهم بوضع حد أو علاج ناجع للمشكلة، ودون أن تدعونا لإعادة النظر، مع أن التفكك يزداد اتساعاً، ورسالة الأسرة ودورها يزداد انكماشاً، والإقدام علىٰ بناء الأسرة بدأ يتضاءل.

فهل المشكلة حقًّا في غياب الأب، أم في أهلية الأب وإدراكه لمهامه؟! فقد يعيش الأب في غيبوبة أسرية وهو حاضر يعيش بين أفراد الأسرة.. وقد نجد أسراً متماسكة متعاونة متكافلة، اعتبرت غياب الأب، الذي قد يعتبر عبئاً علىٰ الأسرة، محرضاً علىٰ التماسك والشعور بالمسؤولية.

وهل المشكلة حقاً بغياب الأم لساعات طويلة عن البيت، أو عمل الأم، وعدم تفرغها للتربية؟! وهل تفرغها للتربية يقتصر علىٰ البقاء في المنزل دون مؤهل؟! فقد نجد أسراً لأم عاملة أفرادها أكثر اعتماداً علىٰ النفس وتعاوناً وشعوراً بالمسؤولية من كثير من الأمهات الحاضرات الغائبات الجاهلات بمسؤوليتهن!

وهل وجود المرأة غير المؤهلة للتربية وغير المدركة لطبيعة المشكلات والظروف الاجتماعية، التي تعد أبناءها للتعامل معها، يحول دون التفكك الأسري، حيث يصبح وجود المرأة عبئاً بحد ذاته، وتصبح طاقاتها عبئاً عليها، وعلىٰ الأخص عندما تتحول مهمتها التربوية إلىٰ الخدم؟!

وهل الطلاق، الذي شرع حلاً وعلاجاً، يتحول عند التعسف في استعماله ليصبح مشكلة وسبباً في التفكك؟!

والحقيقة أنه موضوع دقيق وخطير، ولا ينفع معه التبسيط والاقتصار علىٰ ذكر الأسباب التقليدية دون سبر غور المشكلة والتعرف علىٰ جميع وجوهها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسباب التفكك الأسري ليست ثابتة ولا جامدة، وإنما متحركة في أثرها وتأثيرها حسب الظروف والتطورات، لذٰلك لا بد لها من عين فاحصة تلمح أبعادها وتدرك دور الأسباب الجديدة والمتجددة.

ذٰلك أن التقنيات الحديثة، من فضائيات، وفديو، وكمبيوتر، وإنترنت، أوجدت لكل فرد في الأسرة جوه الخاص، أو الجو البديل، والمناخ البديل عن مناخ الأسرة، وإن كان ضمن الأسرة نفسها، فلكلٍ مجتمعه، ولكلٍ موارده التربوية والثقافية، ولكلٍ خياراته.

والأسرة بدأت تتحول شيئاً فشيئاً إلىٰ مجمّع سكني، أو مبنىٰ فندقي، أو مطعم متعدد الوجبات والزبائن، إضافة إلىٰ التقاليد والعادات والمسلسلات التي تحمل معها نماذج رديئة للعلاقات الزوجية، والخيانات الزوجية، وتغري بالاقتداء بها، عدا عما يقدّم للأطفال ويشكل خيالاتهم، ويعبث بعواطفهم، وينمي بعض الخصائص النفسية التي قد تتحول لتكون وباءً عليهم وسبيلاً إلىٰ الجنوح والجريمة.

لذٰلك، فإن ملف التفكك الأسري ملف كبير، وكبير جدًا، يتطلب مجموعة تخصصات ومجموعة جهود، فقد أصبح لا مندوحة من التعامل معه من خلال وضعه ضمن السياق الثقافي والتربوي العالمي، انطلاقاً من القيم الإسلامية، وامتلاك القدرة علىٰ توليد رؤًى لكيفية العمل والتعامل، ذٰلك أن إغلاق الأبواب والنوافذ لم يعد بمقدورنا.

ونحن هنا لا نريد التهويل الذي يقود إلىٰ العجز والاستحالة، ومن ثم الاستسلام، في مقابل التهوين وعدم المبالاة والتكذيب بالنذر، وإنما نريد تصويب منهج النظر، وتصويب المسيرة، فمهما كانت خطواتها وئيدة وسرعتها بطيئة تبقىٰ خطوة في الاتجاه الصحيح.

عودة الأنموذج الفرعوني:

إن إحكام السيطرة والتحكم علىٰ عالم المسلمين يقتضي - كما أشرنا - انحلال الأسرة المسلمة وتفكيكها، لأن الشواهد التاريخية دلت ولا تزال علىٰ أن التربية الأسرية هي الباقية، وهي القادرة علىٰ التجاوز واستئناف الفعل الاجتماعي، وهي القادرة علىٰ الاحتفاظ بالخمائر الاجتماعية وإعادة إفرازها في المجتمع في الوقت المناسب.. فكثيرة تلك القيم والأفكار التي التجأت إلىٰ الأسرة، وكمنت وتحصنت فيها، وبمجرد أن أتيحت لها الفرصة استأنفت نشاطها، وكانت الأقوىٰ.. فالأسرة هي المعقل الذي احتفظ بالقيم، ومن خلالها يتم النقل الاجتماعي، لذٰلك لا تتم السيطرة وإحكام الاختراق والهيمنة إلا باستهداف الأسرة، لأنها الوحدة الحضارية الأقوىٰ، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً

﴿مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [القصص].

لقد حاول فرعون تدمير الأسرة، وإلغاء دورها ورسالتها، والقضاء على إنتاجها، ضماناً لاستمرار فساده، ولكنه في العواقب النهائية أُوتي من قبل الأسرة.

ومن هنا قد ندرك بعض أبعاد دور أم موسى، وأخته، وموسى عليه السلام، الذي تربى في بيت فرعون، الأنموذج المتصاعد في الظلم، ومن ثم كيف قوّض حكم فرعون وخرج عليه من خلال القصر الذي عاش فيه، ليكون ذلك عبرة ومثلاً.

وكيف أن الله أوحى إلى أخته لتقصه، وكيف ردّه سبحانه إلى أمه كي تقر عينها، ولتعلم أن وعد الله حق، وأن نَقْل هذا الحق وتشربه إنما يتم مع امتصاص اللبن ونمو الجسم.. فالأسرة هي الأقدر على تنمية القيم، والاحتفاظ بها، والأقدر على التجاوز والاستئناف لكل حالات الظلم واليأس والفساد.

وقد يكون في قراءة النص القرآني، والتأمل في أبعاده مباشرة، ما يغني عن الكثير من الكلام في الموضوع، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧﴾ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۗ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴿٨﴾ وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ ۖ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠﴾ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ ۖ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١١﴾ ۞ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ ﴿١٢﴾ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ [القصص].

وهكذا ندرك أن الاعتداء على الأسرة، ومحاولة إلغاء رسالتها

ودورها، لم يتوقف تاريخياً، ولكل عصر أساليبه، وليس قصة فرعون، كأنموذج متصاعد للظلم الإنساني، في تقتيل الأبناء واستحياء النساء، إلا نافذة يمكن الإطلالة منها علىٰ دور الأسرة وقدرتها علىٰ الصمود، والأمل المتجدد في أداء وظيفتها، مهما اشتدت التحديات.

إنه الأمل الخالد، وذو الدلالة المستمرة علىٰ أن الاعتداء علىٰ سنة الله في الخلق، بالعمل علىٰ تدمير الأسرة، سوف يبوء بالفشل، وينقلب السحر علىٰ الساحر.

إن تذبيح الأبناء وتدمير الأسرة ما يزال مستمراً ولٰكن بأسلحة جديدة، من مثل سلاح التعليم والإعلام والثقافة... إلخ.. فهل تعيد الأسرة اليوم التفكير برسالتها، وتطور وسائلها في التعامل مع هٰذه الأسلحة المصوبة إليها، وتستشعر التحدي، وتكون تلك الأسلحة المشرعة حافزاً علىٰ العودة إلىٰ الذات، والتشبث بالقيم الإسلامية، وتحقيق الانكسارات لهٰذه الأسلحة والسهام الموجهة، لتعود إلىٰ صدور أصحابها؟ يقول الله تعالىٰ: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ۝٦﴾ [القصص].

ولعل في فعل الاتحاد السوفيتي سابقاً، ومحاولاته المتعددة لجعل الحياة، ابتداءً من الأسرة، شيوعية منفلتة من كل الضوابط، حيث لم يدخر وسعاً من بعثرة الأسرة، ونشر الإباحية، وخلط الأنساب، وجعلها لقضاء الشهوة الجنسية كانسكاب كأس الماء، وما تكشف عنه الحال بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، خير شاهد علىٰ استعصاء الأسرة عن التذويب والإلغاء، وقدرتها علىٰ التجاوز والاستئناف.

من الدفاع عن المرأة إلىٰ تنميتها وبنائها:

وهنا قضية لا بد أن نتوقف عندها بهٰذه المناسبة، فلقد تكلمنا وكتبنا وخطبنا كثيراً عن دور المرأة ومكانة الأسرة في الإسلام، وأسس اختيار الزوج والزوجة، وعن حقوق المرأة وحقوق الأبناء والآباء، وعظمة الإسلام، وتفرده عن سائر الأنظمة والشرائع ـ والحديث عما يجب أن

يكون قد لا يدع استزادة لمستزيد ـ إلا أن التوجه صوب الأسرة ودراسة مشكلاتها، دراسة ما هو كائن، وتوفير التخصصات المطلوبة لذلك، والتعرف علىٰ التحديات التي تواجهها، وتحديد تلك التحديات، وإصلاح الخلل الذي تعاني منه، وإبصار المستقبل الذي ينتظرها في ضوء التطورات والمتغيرات العالمية، فإن ذلك لم يحظ بالقدر المطلوب من الاهتمام بعد.

وقد يكون من الأولويات، محاولة استيعاب المؤتمرات التي تتابع شأن الأسرة، والتفكير بأدوات التعامل معها، وإبراز دور القيم الإسلامية في بناء الإنسانية السعيدة.. تلك المؤتمرات التي تعتبر الأسرة ـ كما أسلفنا ـ نمطاً اجتماعياً يمكن استبداله وتغييره وإلغاؤه، لتحل محله أنماط اجتماعية أخرىٰ، من مثل المعاشرة بدون عقد، والزواج المثلي، والاعتراف بالشذوذ، كثمرة للحرية الشخصية وحقوق الإنسان.

إن التفكير بهٰذه الصورة المشوهة التي تنتظر الأسرة، لم يحظ منا إلا بالقليل القليل، وقد لا ينفع معه الكلام عن عظمة القيم الإسلامية في بناء الأسرة، وبيان دورها ورسالتها، ذلك أن الكلام عن عظمة الإسلام لن يجدي فتيلاً إذا لم يترافق بوضع الخطط والمناهج والبرامج لتنزيل هٰذه القيم علىٰ واقع الأسرة، وتوليد الحلول المرتكزة إلىٰ تلك القيم لمشكلات الأسرة، والنظر في معالجة الأسباب، وكيفية تجنيب الأسرة هٰذه الإصابات، ورعاية عافيتها، لتقوم بدورها المأمول، وتثير الاقتداء في هٰذا العصر الرعيب.

إن الأسرة المسلمة اليوم انتهت إلىٰ وضع محزن، لا يغري بالاتباع، ولا يثير الاقتداء، ويغلب عليها التقليد الهش الذي يمكن أن يؤهل إلىٰ تقليد (الآخر) من كل الوجوه.

ولا بد من الاعتراف، أن اقتصار كلامنا عن عظمة القيم الإسلامية علىٰ حساب تنمية الأسرة، والارتقاء بها، وتطوير وسائل التربية والتعامل، أدىٰ إلىٰ الإصابات الأسرية البالغة، التي يأتي علىٰ رأسها التصدع الأسري،

وغياب جو المودة والرحمة والدفء الاجتماعي، والله تعالىٰ يقول: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران:١٦٥]، ويقول سبحانه حكاية عن الشيطان، سواء في ذٰلك شيطان الإنس أو الجن: ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓا أَنفُسَكُم﴾ [إبراهيم:٢٢]. لقد توقفت الأسرة المسلمة عن النمو والامتداد بالشكل المطلوب في إطار القيم الإسلامية، وتحولت إلىٰ أشكال وألبسة وعلاقات متوارثة، ولم تعد تختلف عن غيرها في كثير من الأحيان إلا بالعناوين، بينما تلتصق بها وتتحد معها في المضامين.

إن غذاء الأسرة الثقافي والأدبي والإعلامي، وما أورثه من التقليد في الطعام والشراب واللباس والأزياء، ينتج في معظمه من (الآخر)، وهو الذي بات يشكل ثقافة الأسرة، شيئاً فشيئاً.. فالأسرة المسلمة أصبحت إلىٰ حد بعيد تشكل رجع الصدىٰ (للآخر)، فالتلفزيون (للآخر)، والإنترنت له، والرواية له، والأزياء له، والطعام له، والسينما له، والمدرسة له، والكتاب له، والمنهج له، والمدرس له... إلخ.

ومن هنا يتبين خطورة النقل الثقافي والاغتراف الأعشىٰ من حضارة (الآخر)، أو من أمراضها، ويتأكد من جديد خطورة التهاون بالقيم الإسلامية في البناء الحضاري.

ولا يزال كثير من المهتمين بشأن الأسرة، من أصحاب النوايا الطيبة، مرابطين في المواقع القديمة والوسائل القديمة والأسباب القديمة، بعد أن انتهت مشكلاتها، دون القدرة علىٰ مواكبة المتغيرات والتعرف علىٰ المشكلات المعاصرة: أسبابها، وآثارها، وكيفية التعامل معها.. إنه الضرب بالحديد البارد، وطحن الماء، الذي يستنزف جهداً وطاقات بدون جدوىٰ وعائد.. وقد يظن بعضنا أنه بهٰذا الضجيج وضرب الطبول علىٰ حدود الأسرة، دون الولوج إلىٰ داخلها، يحسن بذٰلك صنعاً.

إن الرجل الفاقد للمرجعية الشرعية، الجاهل بالعصر ومعطياته وتحولاته وتغيراته، لا يمكن أن يقود أسرة ويربي أولاده للعصر الذي يعيشون فيه.. وإن المرأة التي لا تمتلك الزاد الكافي من القيم الإسلامية،

الجاهلة بالواقع الاجتماعي ومشكلاته وتحولاته، هي امرأة فاشلة في تربية أولادها وإعدادهم للعصر الذي يعيشون فيه، ولو كانت طيبة حسنة الخلق والملبس.. ذلك أن الطيبة وحسن الخلق في حقيقته هو دافع للتحري والمعرفة لما هو أفضل، وليس سبيلاً إلىٰ العطالة والاستنقاع وفقدان القدرة والإرادة.

إن الآباء والأمهات الحريصين علىٰ تربية أولادهم بلا هدىٰ ومعرفة، ويظنون أن من التربية حرمان الأطفال من طفولتهم وحاجاتها، ولا يدركون مراحل نموهم، سوف يقعون بانتكاسات خطيرة في عملهم التربوي.. فلكل عمر حاجاته ومشكلاته وأزماته.

إن محاولة تركيب عقولنا علىٰ رؤوس أولادنا رغبة في الارتقاء بهم، سوف لا يجعلهم كباراً قبل الأوان، بل إن كثرة شدهم إلىٰ أعلىٰ قد يقطع أوصالهم، ويوقف نموهم الطبيعي.

اختلاف بالعناوين:

ويمكن أن نقول: إنه مع شديد الأسف أن الكثير من الذين يحملون شعارات وسمات إسلامية، من الرجال والنساء، وبسبب من جهلهم، لا يخرجون في معاملتهم مع أبنائهم وبناتهم وزوجاتهم وأزواجهم عن ثقافة المجتمع، فهم يمارسون أعمالاً وتقاليد قد لا تمت للإسلام والقيم التي يحملونها بصلة.. فهم إذا دخلوا البيوت وضعوا ثيابهم الإسلامية علىٰ المشجب وراء الباب، ودخلوا علىٰ أسرهم بشخصيات أخرىٰ تماماً.. وهنا الكارثة التي تدمر الأولاد والنساء، بسبب تصرفنا، وتشككهم بصدق القيم التي ندعو إليها، وتؤدي إلىٰ انحلال عرىٰ الأسرة، وتدفعها إلىٰ (الآخر) دفعاً.

لذلك نرىٰ، أنه من المطلوب دائماً مراجعة وسائلنا في التربية، التي ما زلنا نصر علىٰ تكرارها، حتىٰ ولو فقدت جدواها، ذلك أن هذه الوسائل مرتبطة إلىٰ حد بعيد باستيعاب العصر وتوجهاته، وانفتاح العالم ومؤثراته

المتسارعة، التي قد لا تتيح للإنسان أن يلتقط أنفاسه.. لقد وصل الإنسان إلىٰ مرحلة لا تمكنه من الرفض كسبيل للنجاة، ولا تسمح له بقبول كل الموارد لأنها تدمر حياته وأسرته، لذٰلك لا بديل لنا عن وضع دليل عمل للآباء والأبناء والزوجات والأزواج، وكيفية التعامل مع معطيات العصر وطوفانه.. لا بد من بناء سفينة النجاة والركوب فيها لتجاوز الطوفان، وأن الذي يأبىٰ الركوب فيها سوف يكون مصيره الغرق، مهما حاول الصعود علىٰ العواصم من الماء.

فالهاجس الدائم لا بد أن يكون الاستمرار في النظر والاجتهاد التربوي والثقافي في كيفية تنزيل القيم الإسلامية علىٰ واقع الحياة وواقع الأسرة بشكل خاص، والتيقن بأن الفهوم والاجتهادات السابقة التي كانت ملائمة لعصرها، قابلة للنسخ والتجديد والتغيير، في ضوء تغير المجتمعات ومشكلاتها، وأن الجمود عليها انقطاع عن الحياة واستمرارها، وخروج من الحاضر والماضي والمستقبل، لأن الإنسان العاجز عن الاعتبار بالماضي ونقل عبرته لإصلاح الحاضر وإبصار المستقبل كمن لا ماضي له، وفي هٰذه الحال سوف يحدث الفراغ الذي لا بد أن يملأه (الآخر).

نعاود القول: لقد تحدثنا عن مكانة المرأة المسلمة وحقوقها في الإسلام، دون أن نراجع حالة المرأة والأسرة في واقع المسلمين، وجاء ذٰلك في معظمه علىٰ حساب تنمية المرأة في الحقيقة، وأصبح لا بد لنا اليوم من التحول ببعض الحديث عما أعطىٰ الإسلام المرأة من حقوق وواجبات إلىٰ مراجعة واختبار صور التدين بالنسبة للمرأة، ومدىٰ تمتعها بهٰذه الحقوق والواجبات، ونطرح علىٰ أنفسنا السؤال الكبير: هل أعطينا المرأة فعلاً ما أعطاها الإسلام؟ وهل تتميز الأسرة المسلمة بتربيتها وعطائها ومودتها ورحمتها عن غيرها في عالم اليوم، بحيث تثير الاقتداء، أم أن الإشكالية قد تكون في افتراق بالعناوين وانطباق بالمضامين؟!

ـ دعوة للمراجعة:

لذٰلك، لا بد لنا من العودة إلىٰ دراسة شجاعة وجريئة لواقع الأسرة

المسلمة، والاعتراف بالخلل الذي لحق بها، وعدم التستر علىٰ أمراضها، لأن ذٰلك سبيل العلا، كما لا بد من دراسة أسباب التفكك التي بدأت تتسرب إلينا، ومعالجة تلك الأسباب، وعدم التستر علىٰ هٰذه الألغام الاجتماعية، القادمة باسم الحرية والانفتاح، التي تنذر بسوء العاقبة، سواء من الذين يحاولون اقتفاء آثار الحضارة المعاصرة، ويعتبرون عدم تقليد الغرب هو سبب المشكلة والتخلف، أو من الذين يتوهمون أنهم في عافية ولا يبصرون النار الكامنة تحت الرماد، ويدركون أن العناوين غير المضامين، والصورة غير الحقيقة.

لا بد أن نتخلص من روح الحماس، ونتحول إلىٰ عقلية الاختصاص، ومن منهج الوصف إلىٰ منهج التحليل والدراسة وكشف الأسباب، ومن الفرديات والنظر ذي البعد الواحد إلىٰ استصحاب الرؤية الجماعية وتوفير المعرفة المتعددة في النظر للموضوع.

ذٰلك أن أسباب التفكك الأسري كامنة في الذات المسلمة اليوم، التي باتت تفتقد معاييرها، وتعتمد التقاليد الاجتماعية محل التعاليم الشرعية، وتتهاون في بناء الأسرة وفق المعايير الإسلامية، اختياراً واستمراراً وعلاجاً، ومعرفة رسالتها، وتفتقد القيم الإسلامية في الاحتساب، والإيثار، والرحمة، والمودة، والعفو، والإحسان، والعدل، حيث تحولت الأسرة إلىٰ بؤرة للصراع.

إن الأسباب الذاتية للتفكك هي التي تستدعي وتمكن (الآخر) من نقل أمراضه إليه، حتىٰ إذا ما استعصينا عن الذهاب إليه وزيارة حضارته وثقافته أتىٰ إلينا، وإذا أفتينا بحرمة زيارة بلاد الكفر يؤتىٰ بالكفر إلينا، وإذا فررنا عن الذهاب إلىٰ الملاهي تفتح الملاهي علىٰ بيوتنا في الفضائيات أو الفضائحيات، التي أصبحت تتسلل إلينا وتحتل الهواء الذي نستنشقه.

لذٰلك نعتقد أن الخَطْب جللٌ، والأمر عظيم، ولا بد من النظر لموضوع الأسرة والمرأة وثقافتها الغائبة، والطفولة ومراحل نموها ومشكلاتها، من خلال السياق العالمي، والتبصر بموضوع الأسرة إلىٰ أين،

والتفكير بكيفية التعامل.. فليس الانكفاء علىٰ الذات أصبح بعد الآن ممكناً، ولو أمكن في بعض الحالات الفردية فسوف لا يخرّج إلا معوقين يعانون من غربة الزمان والمكان.. وليس الارتماء علىٰ (الآخر) وإلغاء الذات حلاً، وإنما إلغاء واقتلاعاً وخروجاً من الحضارة.

إن طروحات نهاية التاريخ، استدعت التفكير بنهاية الأسرة، ونهاية الخصوصيات الثقافية جميعاً، حيث بدأ عصر الاستنساخ الثقافي والحضاري، فكيف نتعامل معه؟ ذٰلك أن لغة الرفض واللعن وخُطب الإدانة والاستهانة بـ (الآخر)، والعجز عن توليد رؤىٰ ناجعة من القيم الإسلامية للتعامل وإثارة الاقتداء والإنقاذ الحضاري، سوف لا يجدي شيئاً، بل يكرس الحالة الغثائية الواهنة، التي تفتقر إلىٰ الثبات والاستقرار والمكث في الأرض والعطاء الحضاري.

إن التوجه الذي ندعو إليه صوب الأسرة، ليس الاستمرار في الاكتفاء بالكلام عن أهميتها، وعن التفكير بكيفية رعايتها وحمايتها في ضوء التحديات المعاصرة، وتحديد هٰذه التحديات، ووضع الخطط والبرامج المدروسة للتعامل معها، ومواجهتها وعدم الاكتفاء بالوسائل القديمة المكتسبة من التوارث الاجتماعي التي لم تعد تجدي مع تطور المواجهات، وتغير المجتمعات، وتغير الأسباب المنشئة للإشكالات الأسرية.

ولا ندعي أننا بما كتبنا حول «الأسرة» قد تجاوزنا فتح الباب ووضع سهم لتحديد التوجه صوب هٰذا الموضوع الخطير والمهم، الذي يقتضي أعمالاً ثقافية جماعية واختصاصات معرفية وميدانية متعددة، حيث نعتقد أنه لا بد من توليد رؤىٰ معاصرة من القيم الإسلامية، والنظر إلىٰ مشكلاتنا من خلال معاييرنا وثقافتنا، وليس تقويم واقعنا الثقافي والاجتماعي من خلال قيم حضارية أخرىٰ، حيث أخفقت كل المعالجات التي حكمها التقليد علىٰ مستوىٰ الذات أو علىٰ مستوىٰ تقليد (الآخر).

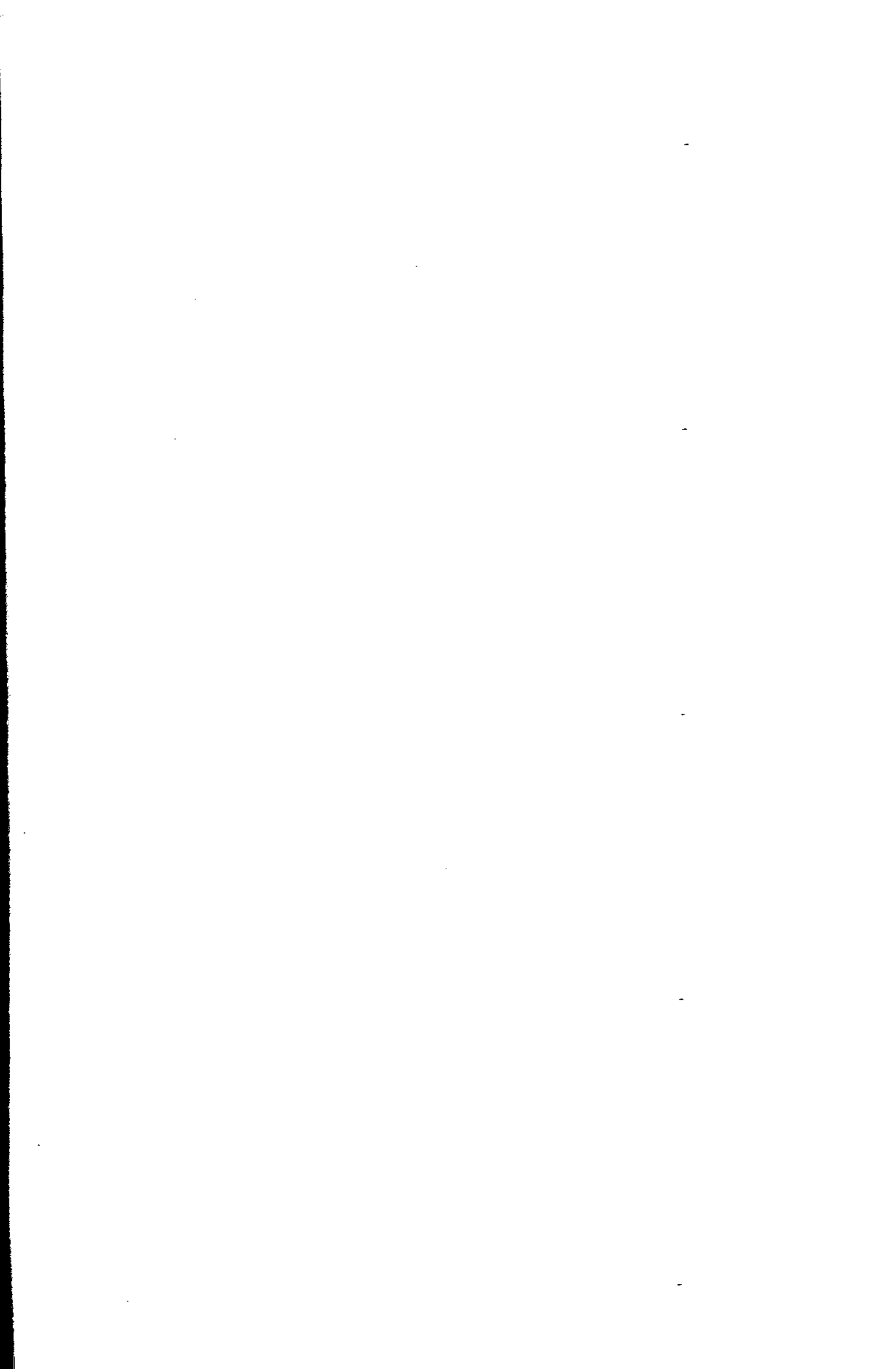
إن الأسرة المسلمة استطاعت أن تحتفظ بالخمائر الأصلية للقيم الإسلامية لما يقرب من مائة سنة في القرن الماضي، في أكثر من بلد من

بلدان العالم التي اجتاحتها رياح السموم والاقتلاع، وتعاودِ نشرها من جديد، بعد أن أريد لبعض المجتمعات استبدال قيمها بالتغريب والمركسة والعلمنة.

فهل ندرك دور الأسرة، ونعاود البناء لهٰذا الحصن بدراسات موضوعية تبصر الجوانب جميعاً، وتحيط بعلم الأمور المطروحة، حتىٰ لا تكذبها أو تكذب علىٰ أنفسها: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩].

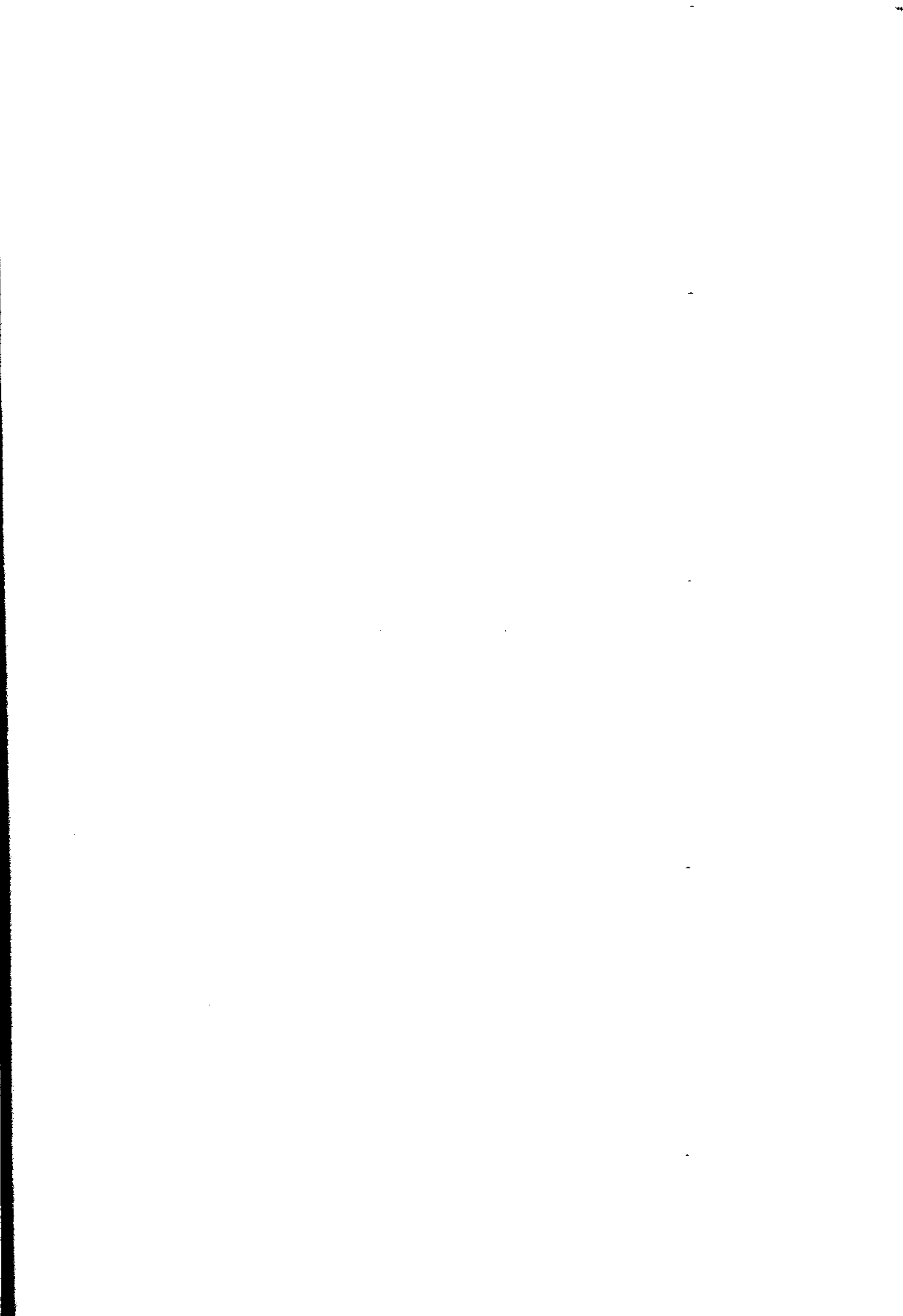
والله ولي المتقين.





٣ ـ الأيتَام الجُدُد

٢٣/ ٤٣٣٥



خلق الله سبحانه وتعالىٰ الإنسان وعلمه البيان، ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، وجعل المعرفة والقراءة وتنمية التفكير مفتاحَ الإيمان وسبيل النهوض الحضاري. . كرم الإنسان بحرية الاختيار، ومَنحه قابلية التعلُّم، وبيَّن له، عن طريق معرفة الوحي، معالمَ طريق الخير، وغوائل طريق الشر، فقال تعالىٰ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد]، وجعل الترقي، وسلوك طريق الاستقامة، والتغيير، والتنمية، من الأمور الكسبية، المنوطة بتكليف الإنسان، ومسؤوليته، وحرر العقل الإنساني من الخوارق والخرافات، وعتق نفسَه من الخوف والقنوط، وحماه من السقوط والعبودية لغير الله، بضمان رزقه وأجله، وشرع له السنن والقوانين في الأنفس والآفاق، ودعاه للتعامل معها وتسخيرها، وقدم له نماذج الاقتداء.

وجعل سبحانه المسؤولية فرع الحرية، وعمم المسؤولية والتبعة في المجالات كلها، ورتبها بحسب أهميتها، فبدأ بمسؤولية الأسرة والبيت بالنسبة للمرأة والرجل علىٰ حدٍّ سواء، وسوىٰ بين الأسرة والإمامة العظمىٰ؛ لأنها الأساس لكل المسؤوليات، كما جعلها اللبنة الأولىٰ في بناء المجتمع المدني، وأساس علاقاته الاجتماعية، والمحضن الأول للرعاية والتنمية والتربية والتعلم، قال رسول الله ﷺ: «**كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإمَامُ رَاعٍ وَمَسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِه، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا**»[1].

وقد خضع الرسول القدوة ﷺ، في حياته كلها، حمله وولادته، وطفولته، ويتمه، وزواجه، وأبوته، وطعامه، وشرابه، ومرضه، وصحته،

---

(١) أخرجه البخاري.

ووفاته، للسنن والقوانين الطبيعية، ليكون أنموذجاً يمكن للإنسان الاقتداء به، في أبعاد حياته كلها وظروفه جميعاً، فكانت أقواله وأفعاله وحياته مصدراً لكل خير واعتبر المسؤولية عن الأسرة، تبدأ من قبل الزواج، وذٰلك بوضع معايير لاختيار المرأة والرجل، حتىٰ يكونا مؤهلين لرعاية الأطفال، وبناء الأسرة؛ كما وضع من الآداب والضوابط والحقوق والواجبات ما يضمن سلامة الأسرة، وحسن سيرها واستمرارها، وأذن بإيقافها عندما تتحول إلىٰ بؤرة للمخاطر والإصابات.

وبذٰلك أصبحت الأسرة المسلمة تمثل الترسانة الفكرية والتربوية والثقافية لامتداد المجتمع الإسلامي وحمايته، التي تحتاج علىٰ الدوام إلىٰ التسديد والتقويم والارتقاء، مما يتطلب بذل الجهد في المجالات كلها لإزالة كثير من الحواجز النفسية والثقافية من ساحات الحوار، والنقاش، والتشاور، والتفاكر، والمدارسة، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر)، وفك قيود التقليد والتعصب والتحزب وعلل التدين التي تسربت لواقع الأمة المسلمة، وشحذ الهمم للتوغل في التاريخ العام واكتشاف قوانين السقوط والنهوض الحضاري، وأخذ العبرة والخبرة من تجارب الذات و(الآخر)، وتحقيق الوقاية الحضارية، وإحياء المنهج السنني، والتدريب علىٰ كيفية التعامل معه من خلال النماذج التي عرض لها القرآن والسنة، والعبر التي قدمها التاريخ انطلاقاً من قوله تعالىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران].

من وسائل التسديد:

ولعل من أهم وسائل التسديد والتقويم والارتقاء، محاولة تقديم دراسات ونماذج من حركات الإصلاح والتغيير والتجديد للإفادة منها، وتحديد مواطن القصور وأسباب التقصير، والعودة بالأمة إلىٰ الينابيع الأولىٰ في الكتاب والسنة، والتدريب الذهني والميداني علىٰ تقويم الرجال بالحق، لا تقويم الحق بالرجال، تحت عنوان: «اعرف الحق تعرف أهله»، وكشف علل تدين الأمم السابقة التي بدأت تتسرب إلىٰ عالم المسلمين وتقيم فيهم

كهانات دينية، وكيانات وهمية، وطقوس وإقطاعات بشرية منفصلة عن جسم الأمة، وطوائف مفتونة بفكرها وذاتها، يسيطر علىٰ تصورها ومساكنها قول الشاعر: «السيف أصدق إنباء من الكتب»، فتندفع إلىٰ الخوض في مواجهات ومعارك قد تساق إليها، وتقدم تضحيات غالباً ما يسيطر عليها سوء التقدير والتبصر بالعواقب، وبذٰلك يغيب عنها قول الحكيم:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المكان الثاني

وتنكمش القيم الدينية عن واقع الحياة، وتعيش معزولة في بعض جوانبها أو بعض قطاعاتها أو مؤسساتها التقليدية، لتصبح هي المعبِّر والعنوان علىٰ الإسلام.

ولعل الإشكالية التي وقع فيها الكثير من العاملين للإسلام، في الظروف المتنوعة، أنهم لم يبصروا الفضاء الواسع للعمل الإسلامي، حيث ميدان الدين هو الحياةَ بكل جوانبها وآفاقها، وتمركزوا في مواقع محددة ومتوارثة، وتعاملوا مع وسائل محددة، وأصروا عليها، حتىٰ في المراحل التي قد تصاب هٰذه الوسائل بالعقم وعدم الجدوىٰ، أو يستبين خطؤها، وكأنها أصبحت جزءاً عضوياً، وبذٰلك عطلت المجالات المتنوعة والمتاحة بحيث أصبحت ثغوراً مفتوحة في الحياة الإسلامية، يلج فيها (الآخر)، ويسكنها بثقافته وقيمه وعاداته، ويبقىٰ نصيبنا منها البكاء علىٰ الأطلال.

وقد نقول: بأن العقل المسلم قد أصيب بالعجز عن إبصار دوائر الخير في الأمة والمجتمع، وافتقد القدرة علىٰ إبداع الوسائل المناسبة، للدخول إليها والتوسع فيها، وبسط القيم والأخلاق الإسلامية علىٰ حياة الأمة، واعتبار الحياة ساحة جهاد متنوع الوسائل تقتضي باستمرار التحرف لقتال، والتحيز إلىٰ فئة، حيثما تعجز الوسائل المستخدمة عن تحقيق الأهداف.

الخارطة الفكرية للعقل المسلم:

ولعل من الإصابات الكبيرة، أو الانعكاسات الخطيرة لهٰذه العقلية، أن

المجال الفكري أو الخارطة الفكرية للعقل المسلم، الفكري والفقهي على حدٍّ سواء، محددة بمجموعة قضايا ومسائل، نبدي ونعيد، نشرح ونختصر، نحقق وندقق، ونقيم عليها مجموعة من الدراسات العليا، والحلقات العلمية، ومعظم موضوعات المجلات المحكَّمة والكتب العلمية والأكاديمية والسمنارات، وعلى أحسن الأحوال فعملنا يمكن أن يصنف تحت عنوان: «إعادة الإنتاج»، وبذلك نظل نراوح في مكاننا، لدرجة أن هذه القضايا أصبحت تملكنا وتحكمنا ولا نملكها، إضافة إلى أن اهتماماتنا وقضايانا ووسائلنا أصبحت معلومة لخصومنا، وحتى أعدائنا، إن لم نقل بأنهم يساهمون بصناعتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، دون أن يخطر ببالنا التحول والتجاوز إلى مواقع وفضاءات كثيرة نملكها ولا تملكنا، نحكمها ولا تحكمنا.

إن انكماش الفهم الإسلامي واقتصاره على مجالات محدودة ووسائل محددة أغرى بعض المتخصصين في الشعب المعرفية المتنوعة، من الذين عجزوا عن إبصار القيم الإسلامية من خلالها، أن يغادروا اختصاصاتهم إلى منابر الإرشاد.

وما أكثر القضايا والمشكلات والأزمات الإنسانية اليوم التي تتطلب بحثاً ودراسة واجتهاداً وحلولاً تقدمها قيم هادية، وتجسدها في نماذج تغري بالاتباع، وتبين أن حياة الضنك الذي يعيشها العالم، بشقيه الغني والفقير، إنما هي بسبب تأله الإنسان الذي أدى إلى تسلط الإنسان على الإنسان.

إن مشكلات انتهاك حقوق الإنسان وغيابها، وقضايا الصحة، والبيئة، والتنمية، والأسرة، والمياه، والتضخم، والخلل في توزيع الثروات، وارتفاع نسب الإعاقة، وانتشار الأمراض التي لم تكن في الأسلاف، هي ظواهر ونذر خطر تشكل لنا فرصة ولحظة تاريخية يمكن التقاطها، ليس بالتمني، وإنما بتقديم دراسات وبحوث موضوعية عن الأسباب والفلسفة الحقيقية والمناخ الثقافي الذي شكل الرحم لولادتها.

وفي اعتقادي أن عصر العولمة والإعلام وانفتاح العالم على بعضه، ثقافة وحضارة، إنتاجاً واستهلاكاً، وتدفقاً للمعلومات، والإغراق الإعلاني،

والتحول صوب الاستهلاك، ومحاولات الهيمنة الثقافية والإعلامية والتعليمية والعسكرية، والتحول عن العلوم الإنسانية التي تحاول الارتقاء بخصائص وأفكار الإنسان إلىٰ العلوم التقنية التي تهتم بوسائل وأشياء الإنسان، علىٰ حساب خصائصه وصفاته، لا لشيء إلا لأنها تؤمن الغلبة والهيمنة والسطوة والتسلط، يضع المسلم، وريث النبوة الخاتمة، صاحب الرسالة العالمية الخالدة، أمام مسؤوليات كبيرة وفضاءات واسعة ومشكلات إنسانية وعالمية وأمانة كبرىٰ تنوء بحملها السماوات والأرض والجبال، لتقديم الرؤية الإسلامية، والحلول الإسلامية المقنعة، المستمدة من معرفة الوحي في الكتاب والسنة، بعيداً عن عبث الإنسان وأهوائه، التي انتهت بالعالم إلىٰ ما صار إليه، وهٰذا لا يتأتىٰ إلّا بالجهد، والجهاد، والاجتهاد، والتخصص، والإحاطة بعلوم العصر.

إنّ نَعْي الحضارة المعاصرة، والاكتفاء بذكر مفاسدها وآثامها، ومحاولة الإيواء من طوفانها إلىٰ جبل يعصم من المفاسد، والانسحاب إلىٰ غرفة الانتظار، دون التفكير بالمشاركة في بناء سفينة النجاة، مؤذن بالهلاك والغرق في ثقافة (الآخر) التي هي أشبه بالطوفان، واستهلاك (الآخر) وعادات وتقاليد (الآخر) التي تزحف في الأرض ويحتل إعلامها الهواء وتنزل من السماء كالصواعق تصب من فوق الرؤوس.

فالارتهان اليوم ثقافي وحضاري وصناعي وعسكري واستهلاكي. . .إلخ، الأمر الذي انتهىٰ بعقلية بعضنا إلىٰ ذهنية الاستحالة والانسحاب والاستسلام، كما انتهىٰ ببعضنا الآخر إلىٰ ذهنية الاستسهال، حيث أخطأ في التقويم، وأخطأ في التقدير، وأخطأ في الوسيلة، فعمد إلىٰ المواجهة والارتطام، ومحاولة إتيان البيوت من ظهورها، دون أن يمتلك المفتاح الصحيح للدخول إلىٰ الساحة العالمية وتقديم رؤية معرفة الوحي في الكتاب والسنة وقدرتها علىٰ الإجابة عن الإشكاليات المطروحة، وقدرتها علىٰ الإنقاذ وإلحاق الرحمة بالعالمين، وخلوصها من العنصرية والتمييز والشخصانية، ودورها المطلوب في استرداد إنسانية الإنسان، وإحلالها للتعارف والتعاون والتكامل والحوار محل الصراع والتقاتل والتظالم.

إن شمولية الإسلام وعالميته وتجربته التاريخية، وقيمه الخالدة، المجردة عن حدود الزمان والمكان، وعطائه الإنساني، وتأكيده علىٰ الأخوة الإنسانية ووحدة الأصل البشري، وبنائه للمشترك الإنساني، واعترافه (بالآخر)، يؤهله، عندما يصبح المسلمون في مستوىٰ إسلامهم، لانتشال البشرية من أزمتها، لكن المشكلة عندما يكون المسلمون أنفسهم في أزمة، ويسيطر عليهم فكر الأزمة، فينتهي بهم إلىٰ أزمة الفكر التي تورث العجز والعطالة.

من أدوات التعامل مع العصر:

ولعل من الأهمية بمكان التفكير بكيفية التعامل مع هٰذا العصر، الذي بدأ يتسم بالعالمية بعد إزالة السدود والحدود واحتلال الهواء والفضاء، ولم يعد الدخول في حقبة العولمة خياراً بقدر ما هو قدراً أشبه بعقود الإذعان، وما يقتضيه ذٰلك من التفكير الدائم بكيفية التعامل معها والإفادة من آفاقها وعطائها من خلال رؤية تنطلق من القيم والمعايير في الكتاب والسنة، وتستصحب المخزون التراثي، وترتقي نحو عالمية رسالة الإسلام.

وقد يكون المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضىٰ تخليص القيم الإسلامية مما لحق بها وترسب عليها من تصورات البشر وتقاليدهم، والخروج بها من حكر الكهانات البشرية والصناعات الدينية والحدود الجغرافية وأسر الألوان والأجناس، والتأكيد بتقديم النماذج علىٰ أن الإسلام خطاب إنساني لجميع البشر، ليس أحد بأحق به من أحد، الأحق هو الأكثر التزاماً بقيمه وتطبيقاً لتعاليمه، مهما كان جنسه ولونه وجغرافيته وطبيعته.

فالأكرم هو الأتقىٰ، والإسلام مجتمع مفتوح لكل الداخلين، لذٰلك لا بد من تفكيك القيود التي صنعها البشر حول قيمه، والعودة به إلىٰ الرحابة والرحمة، إلىٰ الساحة الإنسانية العالمية، فالإسلام ينأىٰ بطبيعته عن التعصب والتمييز والتسلط؛ والحضارة الإسلامية تاريخياً تنقلت بين أجناس وألوان وجغرافيا، وجاء عطاؤها مشتركاً إنسانياً، لذٰلك فمن الصعب نسبتها إلىٰ لون أو جنس أو جغرافيا.

وهنا قضية، لا نعتقد من التكرار ديمومة التأكيد عليها، وهي أن القيم المستمدة من معرفة الوحي في الكتاب والسنة هي قيم ومنطلقات ومرجعيات وأسس واستراتيجيات ضابطة لمسيرة الحياة في مجالاتها المختلفة، وليست برامج وخطط تفصيلية؛ لأن ذٰلك منوط بمعرفة العقل وكسبه ونظره وعطائه ضمن الإطار المرجعي لمعرفة الوحي، فإذا توقف العقل أو عجز لسبب أو لآخر، أو سقط في حمأة التقليد فعانىٰ غربة الزمان والمكان، وتوقف عن الاجتهاد والتجديد، فقد وقع في محاصرة القيم وعزلها عن واقع الحياة، وعطل عطاءها، مهما ادعي خلودها وقدرتها علىٰ العطاء والإجابة عن الأسئلة الحياتية.

إنّ التوهم بأن القيم الواردة في الكتاب والسنة، الضابطة لمسيرة الحياة، المُشَكِّلة لفلسفتها، هي برامج وخطط تفصيلية قادرة علىٰ تنظيم أمور الحياة بمجالاتها المختلفة دون فعل العقل، بحجة قدسيتها وخلودها وعصمتها وقدرتها التاريخية، وأنّ تعامل العقل معها اجتهاداً وتجديداً، نيلٌ منها وإساءةٌ لها، يعتبر من الإصابات البالغة للعقل المسلم المعاصر، بل لعلها إشكالية العقل المسلم اليوم.

وبالإمكان القول: إن هٰذا التوهم يفسر إلىٰ حدٍّ بعيد حالة التخلف والعطالة وانعدام الفاعلية، التي نعاني منها علىٰ الأصعدة المتعددة برغم وجود قيم الكتاب والسنة كما أنزلت بين ظهرانينا.

إن عطاء قيم الكتاب والسنة التاريخي، وقدرتها علىٰ العطاء وإخراج خير أمة للناس، تحمل الهداية والرحمة للعالمين، وتعالج مشكلاتهم في مختلف المجالات، يعتبر شاهد إدانة لفهمنا وتعاملنا، حيث أصبحت اليوم أشبه بالحجب والتمائم والتعاويذ التي ينتظر منها الخوارق والمعجزات عند كثير منا.

الإنسان بين الوحي والعقل:

لقد كان الإنسان، المكلّفُ المستخلَفُ المكرمُ المسؤولُ، وهو سيلة

العمران وهدف الحضارة، هو المحور الأساس الذي تمحورت حوله القيم الإسلامية في الكتاب والسنة، منذ خطواته الأولىٰ في بدء الخلق، وتعليمه الأسماء، وتأهيله بالقابليات التي تمكنه من القيام بأعباء الاستخلاف، ومنحه الحرية والاختيار، وبيان طريق الهداية بمعالمه ووسائله، وطريق الضلال بنوازعه وعواقبه، والإجابة عن الأسئلة الكاملة عن رحلة الحياة وما بعد الموت حتىٰ ينشئ الله النشأة الأخرىٰ، لأن الإنسان هو صانع الحضارة وهو هدفها.

فجميع الرسالات السماوية، والقوانين الوضعية، والدراسات النفسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والعسكرية والسياسية، منطلقها الإنسان، وهدفها ومحورها الإنسان، حتىٰ الدراسات التقنية والعلوم التجريبية وعلوم الطبيعة التي تتمحور حول تحقيق الغلبة والتسلط وتُعنىٰ بأشياء الإنسان أكثر من عنايتها بالارتقاء بخصائصه وصفاته وتأهيله لحمل رسالة الحضارة والخير، إنما هي في نهاية المطاف تصب في ساحة الإنسان والإنسانية، نفعاً أو ضرراً، تعميراً أو تدميراً، سلماً وتنمية أو حرباً وتخريباً، إذا لم تتجه صوب تحقيق أهداف خيرة واضحة، ولم تضبط مسيرتها بقيم إنسانية هادية ومرشدة إلىٰ الخير والعدل والسلام.

فالإنسان، هٰذا المخلوق العجيب، يمتلك من الطاقات والقابليات والإمكانات والقدرات علىٰ التفكير والتطور ما الله به عليم، وحسبنا أن ننظر إلىٰ رحلة العلوم والمكتشفات التي هي من عطاء الإنسان، وحسبنا أن ننظر حتىٰ إلىٰ الإنسان الذي لحقت به بعض الإعاقات الجسدية، وما يأتي به من العجب العجاب عندما يستشعر التحدي ويخرج بعض القدرات الكامنة في بعض حواسه السليمة التي يتجاوز بها الأسوياء.

إن من يعمل علىٰ اكتشاف الإنسان، بما يمتلك من طاقات وقدرات وإمكانات مذخورة في خَلْقِه، وما يمكن أن يضطلع به من المهام ويحقق من الإنجازات، يدرك أهليته لحمل الأمانة التي تجاوزت استطاعة حملها قدرة السماوات والأرض والجبال، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ

﴿وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، كما يدرك المخاطر والتداعيات المحتملة عندما ينفلت هٰذا المخلوق من قيم السماء وعبودية الإلٰه، وينقلب إلىٰ الشرك أو الكفر ومنازلة الإلٰه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات] والعياذ بالله.

لقد انطوت قصة الخلق كله في هٰذا الإنسان، ولذٰلك سخر الله له الكون بما فيه، وما ذٰلك إلا لأنه مؤهل بما يمتلك من قابليات لهٰذه المهام، يقول الشاعر:

وتحسب أنك جرم صغير ... وفيك انطوىٰ العالم الأكبر

إن الله الذي جعل الإنسان محل خلقه وهدايته ونبوته ورسالته، وميزه عن الملائكة، أعلم وأخبر بمن هو هٰذا الإنسان، ودوره الممكن في هٰذا الكون، قال تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك].

فالإنسان مخلوق عجيب، مركب ومعقد، وقادر علىٰ التكيف والتغيير والفعل والاستجابة، لذٰلك كان ولا يزال عصياً علىٰ الدراسات الإنسانية والاجتماعية أن تسبر غوره، وتدرك حقيقته.. ومعظم الدراسات، علىٰ أهمية ما قدمت، ما تزال تعيش علىٰ شواطئ الحياة الإنسانية، فانتهت إلىٰ مدارس ومذاهب ورؤى كثيرة، وكثيرة جداً، قد تصل في تعدادها إلىٰ عدد المشتغلين فيها، إذ أن لكلٍّ مذهبه ووجهته ورأيه، والكثير من هٰذه الدراسات قائم علىٰ النسخ والنقض والإلغاء وادعاء الاكتشاف الجديد.

ونحن هنا، لا نريد أن نبخس هٰذه الرحلة الفكرية حقها في بعض ما قدمت من ملامح حول النفس والمجتمع، يمكن أن تعتبر مفاتيح للفهم نسبياً، إلا أن معظمها ظنون يلفها الغموض والادعاء والضلال والوهم والجهل، حتىٰ رأىٰ بعضهم فساد المناهج وضرورة تطبيق منهج الدراسات التجريبية والعلوم التجريبية علىٰ علوم الإنسان، ظناً منه أن ذٰلك يمكن أن ينتهي به إلىٰ نتائج مقنعة في مجال علوم الإنسان؛ لأن إشكالية تلك المناهج التائهة ـ فيما نرىٰ ـ أنها تفتقد الدليل والبوصلة الحقيقية أو دليل التشغيل

والصيانة والإصلاح من المصمم والمخترع والخالق المبدع لهٰذا الإنسان، وهو الله سبحانه وتعالىٰ.

من هنا نقول: إن معرفة الوحي من الناحية العلمية والمعرفية وفرت علىٰ الإنسان الكثير من الجهود والتجارب وهدر الأوقات والأعمار في رحلة الخطأ والصواب، وحمته من الضلال، وقدمت له دليل التشغيل والتعامل وكيفيات الصيانة ومعالجة الأخطاء، من العصيان والجنوح، وفتحت له باب التوبة والتصويب منذ فجر الخليقة عندما ﴿عصىٰ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ [طه]، ومن ثم تلقيه كلمات الله ومعاودة الاستقامة ﴿فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾﴾ [طه].

وفي تقديري ـ والله أعلم ـ لو أننا استطعنا تقديم عطاء معرفة الوحي في إطار الإنسان بشكل سليم وصحيح، وأتينا لذٰلك علىٰ أدلة وبراهين من القصص القرآني، والتاريخ الحضاري العام، والواقع الذي يتخبط الناس فيه، وجاء تخصصنا في العلوم الاجتماعية والإنسانية مؤطراً بمعرفة الوحي، منطلقاً وهدفاً، وضوابط مسيّرة، لَكُنا من الناحية العلمية والفكرية أولىٰ بالإقناع، وإثارة الاقتداء.

فقد يكون الكثير من العلماء معذورين بموقفهم من الدين، وذٰلك بسبب ما ترسب في أذهانهم عن رحلة التدين وممارسات رجال الدين وكهانه، الذين حاولوا إقناع العقول ببعض الأساطير والخرافات والخوارق، باسم الدين؛ وما تسرّب من علل التدين عند الأمم السابقة لواقع المسلمين، وعجز بعض المتخصصين في العلوم الإنسانية عن تأطير تخصصاتهم، وإبصار منطلقاتهم، وتحديد أهدافهم من خلال معرفة الوحي، ومغادرة هٰذه التخصصات، التي تعتبر نوافذ ومفاتيح اجتماعية لتوصيل معرفة الوحي، إلىٰ منابر الوعظ والإرشاد، التي لم يعدّوا الزاد الكافي للاضطلاع بها، ولم يحسنوها، وغاية ما يستطيعون منها الحماس وعلو الأصوات وسماكة الحناجر؛ أو بسبب تطاول بعض المشايخ والمتدينين علىٰ الخوض في علوم ومعارف لا يمتلكون بعض علمها، إن لم نقل مجرد ثقافتها، فكيف والحال هٰذه نكون مقنعين؟

يضاف إلىٰ ذٰلك أن الكثير منا، من الذين يدّعون العلم، يعيشون علىٰ إحصاءات ومكتشفات (الآخرين) لأخطائهم وأزماتهم، ويكتفون بمجرد ترديدها كدليل علىٰ عظمة الإسلام، فهم أعجز من أن يكتشفوا خطأ أو يتعرفوا علىٰ أزمة.. حتىٰ الإصابات نتعلمها من (الآخر)!

الأسرة في الرؤية الإسلامية:

في ضوء ذٰلك كله قد لا يكون غريباً، ولا مستهجناً، المساحات التعبيرية الكبيرة والكثيرة التي خصصها القرآن والسنة لموضوع الإنسان، اعتباراً من بدء الخلق وحتىٰ ينشئ الله النشأة الآخرة، وهٰذه المساحات الهائلة التي أفردها للأسرة، التي تبقىٰ تمثل بسفينة نوح المنجية في طوفان الحياة، فهي مكان نشوء الإنسان ومحضنه ومكان نموه الجسدي والعاطفي والعقلي.

ولئن كان الكثير مما جاء عن أمور الحياة في معرفة الوحي مجملاً أو عاماً أو قيماً موجهة ومبادئ عريضة ومسارات عامة، فإن ما جاء في إطار الأسرة من الأمور التفصيلية، حتىٰ أدق الدقائق والخبايا، النفسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية، يلفت فعلاً النظر إلىٰ أهمية دور الأسرة بكل مكوناتها في وضع الأسس والمنطلقات، وزرع بذور مستقبل الحياة السلوكية لمسيرة الإنسان ومصيره، ابتداءً من أسس الاختيار لكل من الزوجين، وأحكام الخطبة، والعقد (الميثاق الغليظ) والولي والشهود، وحتىٰ تنظيم الحياة الجنسية، والحمل والولادة، والاسم، والنسب، والرضاع والحضانة، والوصاية والولاية، والتربية والتعليم، والذكورة والأنوثة، والإرث، والحقوق والواجبات، والجنايات، واليتم، والبنوة والأبوة، والتبني، والنفقة والعدة، والحيض والنفاس، والبنوة والعلاقات بالصغار والكبار والأبوين والأرحام والجيران والمحرمات من النساء.. إلخ.

وحسبنا أن نعلم أن المسؤولية عن الأطفال ومن ثم التربية ـ والتربية هي التنمية ـ تبدأ من قبل الزواج، من لحظة الاختيار، وذٰلك باختيار الزوجة والزوج المؤهلين لهٰذه المهمة، وتمتد لما بعد الموت: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ**

انقَطَعَ عَنهُ عَمَلُهُ إلا مِن ثَلاثَةٍ: إلا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»[1].

ولقد اعتبر الإسلام للجنين حقوقاً منذ لحظة العلوق للحمل، كما اعتبر الطفل مؤهلاً وقادراً علىٰ الاكتساب والامتصاص والتعرف علىٰ ما حوله ومن حوله، وإن عجز عن التعبير؛ لذٰلك كان من السُنَّة الأذان في أذن الطفل، لتكون كلمة التوحيد ومرتكزات العقيدة أول ما يطرق سمعه.. كما شرع الإسلام ضوابط لحماية استمرار الأسرة بعيداً عن الإصابات النفسية والصحية والاجتماعية، ولم يأذن بتوقفها وانحلالها إلا عندما يبلغ الخطر مداه وتستنفد جميع الوسائل، فيكون جواز ارتكاب الضرر الأخف في سبيل درء الضرر الأعم، علىٰ أن يتم الفراق والتسريح بالإحسان، وحتىٰ بعد الفراق نظم الإسلام ذٰلك، ورتب عليه حقوقاً وواجبات وآداب، وترك الباب مفتوحاً لمراجعة النفس وإعادة ترميم الإصابات ومحاولة استئناف الحياة الأسرية.

وقدم الإسلام نماذج متنوعة من الأسرة في القصص القرآني استوعبت جميع الأشكال والحالات والإصابات المتعددة، ابتداءً من أدق القضايا النفسية وأكثرها خفاء، إلىٰ طبيعة العلاقة الاجتماعية والقانونية، ليكون ذٰلك دليلاً لكيفية التعامل مع الواقع الأسري بكل ظروفه وأشكاله.

موقع المرأة من معرفة الوحي:

قدم أنموذجاً للمرأة المؤمنة والزوج الكافر الظالم، وقدم أنموذج المرأة الكافرة تحت الزوج الصالح المؤمن، وقدم أنموذج الابن العاق مع الأب المؤمن الصالح، والابن المؤمن مع الأب الكافر، ولا يتسع المجال لاستيفاء ذٰلك، فهو قرآن يتلىٰ صباح مساء.

كما قدم نماذج للمرأة ودورها في الحياة، ورسالتها في تغيير المنكر والثبات علىٰ الحق، فسيدنا موسىٰ عليه السلام نبي من أولي العزم، تولت أمره امرأة كتمت أمر ولادته، ووضعته في التابوت، وألقته في اليم، حتىٰ لا

---

(١) أخرجه مسلم.

يقتله الحاكم الظالم الذي يذبح الرجال ويستبيح النساء، وتتبعت مسيرته: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِۖ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ١١﴾ [القصص]، وذهبت إليه بكل ثبات واطمئنان في بيت عدوه وعدوها، لترضعه وتطمئن عليه.. صحيح بأن ذلك وحي من وحي الله وقدر من أقداره، إلا أن ذلك في خطواته جميعاً خضع للسنن والأسباب الطبيعية، ليكون أنموذجاً ودليل تعامل خالداً يحتذىٰ، مجرداً عن حدود الزمان والمكان والأشخاص، ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص:٨]، وكانت النتيجة أن الذي قوّض الحكم والظلم هو الذي تربىٰ في القصر.

والسيدة خديجة ﵂، في الرسالة الخاتمة، ودورها البالغ الأثر والتأثير في الخطوات الأولىٰ للنبوة، من حيث التثبيت والاستيعاب وحسن التصرف، الأمر الذي لا يحتاج إلىٰ المزيد من الشرح والتفصيل، وإنما يحتاج إلىٰ الفقه والتمثل والتنزيل.

وقد تكون المشكلة اليوم، سواء في إطار الأسرة أو في غيرها من المجالات الاجتماعية والثقافية، أننا نبني تماثيل من الثلج ومن ثم نبكي علىٰ ذوبانها، ويبقىٰ السؤال المطروح: لماذا لا تنتج أسرنا اليوم عباقرة ومفكرين وعلماء وأبطالاً وقادة، دون أن ندري ما جنته أيدينا.. إننا ندمر الأسرة كل يوم، إما عن جهل وسذاجة وإما عن كيد ومكر وتآمر.

إن ما نراه من المفكرين والعلماء والعباقرة، علىٰ مستوىٰ العالم اليوم، ما هو إلا نتاج مجتمعات وأسر سابقة.. والذي يريد أن يستشرف المستقبل فما عليه إلا أن ينظر إلىٰ واقع الإسرة اليوم، وعلىٰ الأخص في بلاد الحضارة الغربية، التي بدأت تشكو من شيخوخة الشعوب، وزيادة عدد المسنين وقعودهم عن الإنتاج، وضآلة عدد الولادات، ومحاولة استيراد البشر من أقاليم أخرىٰ خشية الانقراض، بسبب تلاشي الأسرة تقريباً والعبث بكيانها، والمحاولات الدائبة علىٰ استبدالها بأنماط اجتماعية أخرىٰ، هي أشبه بالقيعان لا تمسك ماءً ولا تنبت كلأً، حيث الزواج المثلي والشذوذ وفوضىٰ العلاقات الجنسية وقضاء الشهوات خارج نطاق الأسرة، بكل الأشكال، للتهرب من المسؤولية.

من إفرازات فلسفة الجنس:

لقد استرجلت النساء وتأنث الرجال، وأصبحت تُعقد لذٰلك المؤتمرات والندوات، حيث أصبحنا ننظر للمرأة في الرجل وللرجل في المرأة، رغم صيحات النذير هنا وهناك، هٰذا عدا عن الإصابات النفسية والعضوية، وجفاف الأمومة بسبب تعاطي المرأة أعمالاً لا تتناسب مع طبيعتها.. لقد جف حليب الأمهات، وازداد عقم النساء، وتسربت الأمراض المزمنة.

فالحضارة المعاصرة بإصاباتها لم تنتج لنا إلا جنساً ثالثاً، يفتقد عناصر الرجولة والأنوثة، وقد يقتصر علىٰ غريزة الفحولة.

إنها النتائج والثمرات المرة لفلسفات الجنس والشهوة واللذة والتحليل النفسي الذي قاده فرويد في المجال النفسي، ودوركهايم في المجال الاجتماعي، وقرأ العلاقات الأسرية قراءة جنسية، فالطفل يرضع ليمارس لذة الجنس، والمرأة تُرضِع لتمارس شهوة الجنس، والبنت تحب أباها بدوافع ورغبة جنسية، والذكر يحب أمه بدوافع وشهوات جنسية! بدل أن يقرأ ذٰلك قراءة سليمة، حيث الأسرة هي مركز التدريب علىٰ العلاقات الاجتماعية، فالبنت تتعلق بأبيها لتكون مؤهلة لأن تصبح زوجة ناجحة حسنة العلاقة بزوجها، والذكر يتعلق بأمه ليتدرب ويحسن التعامل مع زوجته في الزواج الناجح.. لٰكنه انحراف الفطرة والتفسير الجنسي للتاريخ والعلاقات، الذي لم ينج من شروره حتىٰ الأنبياء، وليس مذاهب الاجتماعيين بأقل سوءاً...

وقد تكون الإشكالية حقًّا أن تلك المشكلات بدأت تتسرب إلىٰ الأسرة المسلمة، والمغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب، والتقليد نقل بلا وعي، وبباء عقلها في آذانها وعيونها، لكن استدرك هنا لأقول: إن الغلبة ما تزال عسكرية وسياسية وليست قيمية ثقافية حضارية، فكثيراً ما كانت ثقافة المغلوب أقوىٰ من سواعد الغالب، مما يعطي بعض الأمل والعبرة بالعواقب، فحضارة المغلوب قد تكون أقدر علىٰ الهضم والتمثل والتجاوز من جند الغالب، والتاريخ الحضاري شاهد علىٰ ذٰلك.

فالأسرة المسلمة اليوم إذا لم تعتبر وتتعظ فالبلاء كبير، والعاقل الذي يعتبر بغيره، والأحمق من يكون عبرة لغيره.

وقد لا نجد كبير فرق، من حيث النتائج، بين انحلال الأسرة في الغرب، لأسباب لم تعد خافية، والاقتصار علىٰ علاقات جنسية إباحية موقوتة قد تتجاوز إلىٰ استخدام الحيوانات تحت عنوان الصداقة، وبين أسرة ما تزال ترتبط بعقد شرعي لكنها تقتصر علىٰ علاقات الجنس، أما مسؤولية الأمومة والطفولة والأبوة وما إلىٰ ذٰلك فهي تسير إلىٰ الضياع علىٰ أيدي الخدم أو الأم البديلة، علىٰ الرغم مما يترتب علىٰ ذٰلك من مخاطر لغوية ونفسية وصحية واقتصادية وأمنية، لا تدرك بسهولة، وعند ظهورها وإدراكها تصعب معالجتها.

الأيتام الجدد:

إن الأطفال اليوم في كثير من بيوتنا هم أيتام، أو هم الأيتام الجدد، علىٰ الرغم من وجود أبوين من الناحية الشكلية لا يدرون عنهم شيئاً ويتركونهم للخدم والجيران أو للشوارع.

ولا يزال الكثير منا لا يعتبر عكوف المرأة للأمومة والرضاع والتربية عملاً، علىٰ خطورة ذٰلك وأهميته! ومن العجب العجاب أن نفتح كليات التربية ونكتب عن أهمية التربية والتنمية واستشراف المستقبل، ونوبخ أنفسنا بمغادرة جيل المستقبل وندعه إلىٰ قدره، ونعتبر الأمومة عطالة وحبساً للمرأة وتعطيلاً لطاقاتها، ونعمل علىٰ إخراج المرأة للعمل حتىٰ في أبسط الأعمال وأشقها علىٰ حساب العمل الأخطر، ويلقىٰ ذٰلك استجابة عند المرأة؛ لأنها أيضاً لا تدرك مهامها ومسؤولياتها في الأمومة والتربية وتعتقد ـ بسبب عطالتها ـ أنها إذا لم تعمل، فسوف تتحول إلىٰ مهمة التنظيف والطهي والاتصالات الفارغة.

وقد تكون هاملة مهملة، تعاني الكثير من الأمراض النفسية وأنواع الاكتئاب لوجود طاقات فائضة تشكل عبئاً عليها، خاصة وأن الحضارة الحديثة وفرت لها الكثير من الأدوات والجهود، فبدل أن تتفرغ لعملها الأصلي، التربية، أصبحت هٰذه الأدوات عبئاً عليها.

وقدَ لا ترىٰ من الأمومة إلا الانحباس في البيت والحرمان من الخروج.

لذٰلك قد تكون المرأة العاملة أقدر علىٰ التربية من المرأة الهاملة، وليس الأمومة المطلوبة هي في عدم الخروج من البيت، فما فائدة القعود في البيت إذا غابت الرسالة والعلم والفهم بالمهمة والمسؤولية؟

وما قيمة الأم الجاهلة التي قد لا تغادر البيت وهي لا تدرك مجتمعها ومشكلاته، ومن ثم تعد أبناءها للتعامل معه؟ إن مثل هٰذه الأم لو جلست في البيت فقد يكون ضررها أكبر من نفعها.

وقد تكون المشكلة أن بعض النساء خضعن في حياتهن لظروف خاصة وغير طبيعية، أو ظروف شاذة ـ إن صح التعبير ـ فكان ذٰلك سبباً لتعميم حالاتهن والدعوة إلىٰ التمرد والخروج والانتحار الاجتماعي في مجتمعات الإباحة، دون أن تدري المرأة أنها أولىٰ الضحايا لذٰلك.

إن معرفة الوحي اختصرت لنا الطريق، وجنبتنا الكثير من المعاناة والتجارب الإنسانية الفاشلة التي أضاعت الأجر والعمر، خاصة وأن الكثير من الحقائق العلمية المكتشفة عالمياً جاءت لتشكل دلائل وبراهين علىٰ صوابية وعصمة معرفة الوحي.. فالهاجس العالمي اليوم: العودة إلىٰ الرضاعة الطبيعية، وأثرها في صحة المرأة، واكتشاف دورها في صحة وذكاء الطفل النفسية والعضوية، وليس ذٰلك فقط وإنما صحة المرأة وتجنيبها الكثير من الإصابات الصحية والمستعصية كسرطانات الثدي وغيرها؛ فالرضاعة الطبيعية تنمي العواطف، وتربي النفس، وترتقي بالخصائص الإنسانية، وتمتن الروابط الاجتماعية، وتحمي من الأمراض، والعودة إليها عودة إلىٰ الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

والله المستعان.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

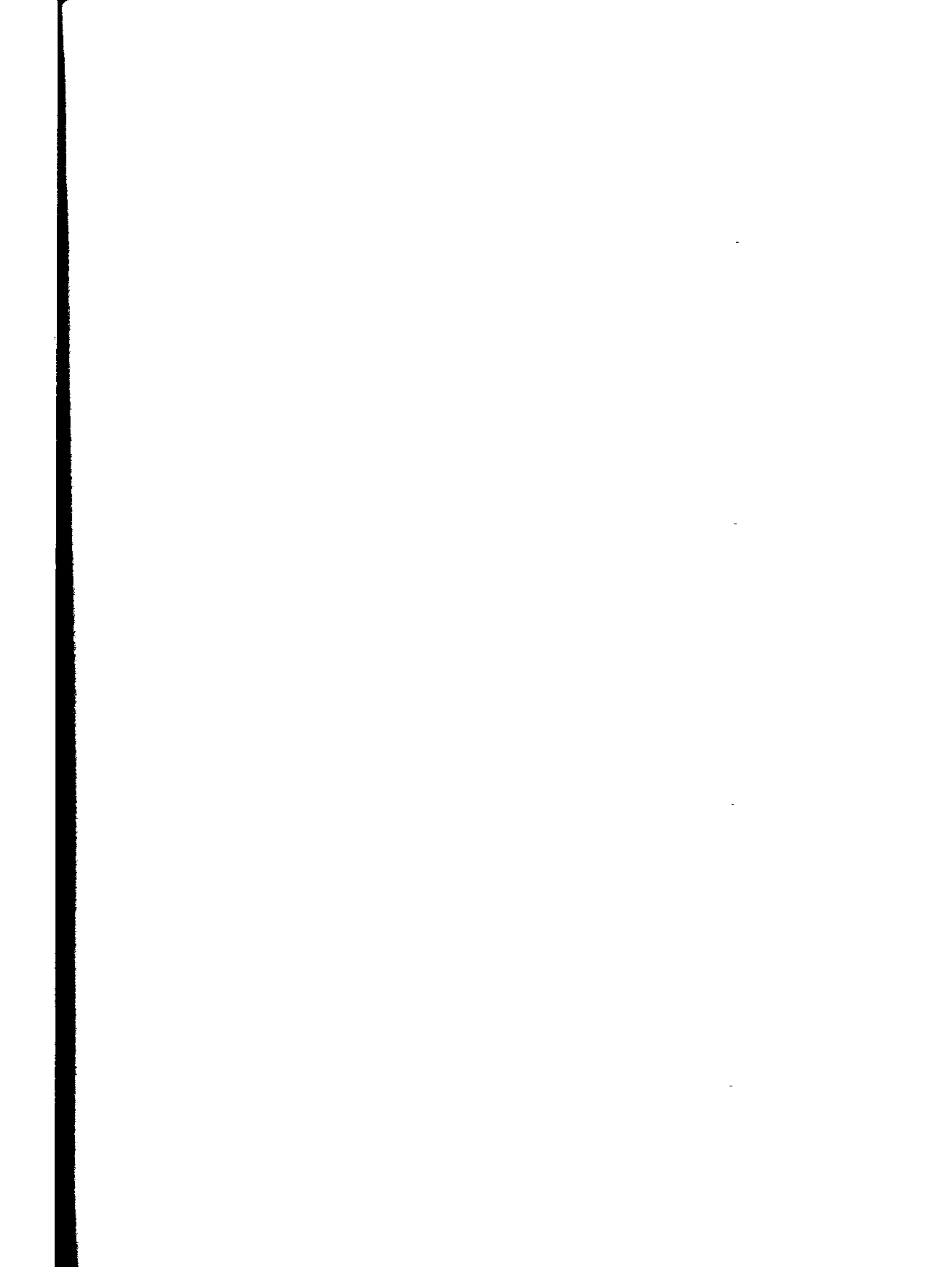
الفهرس

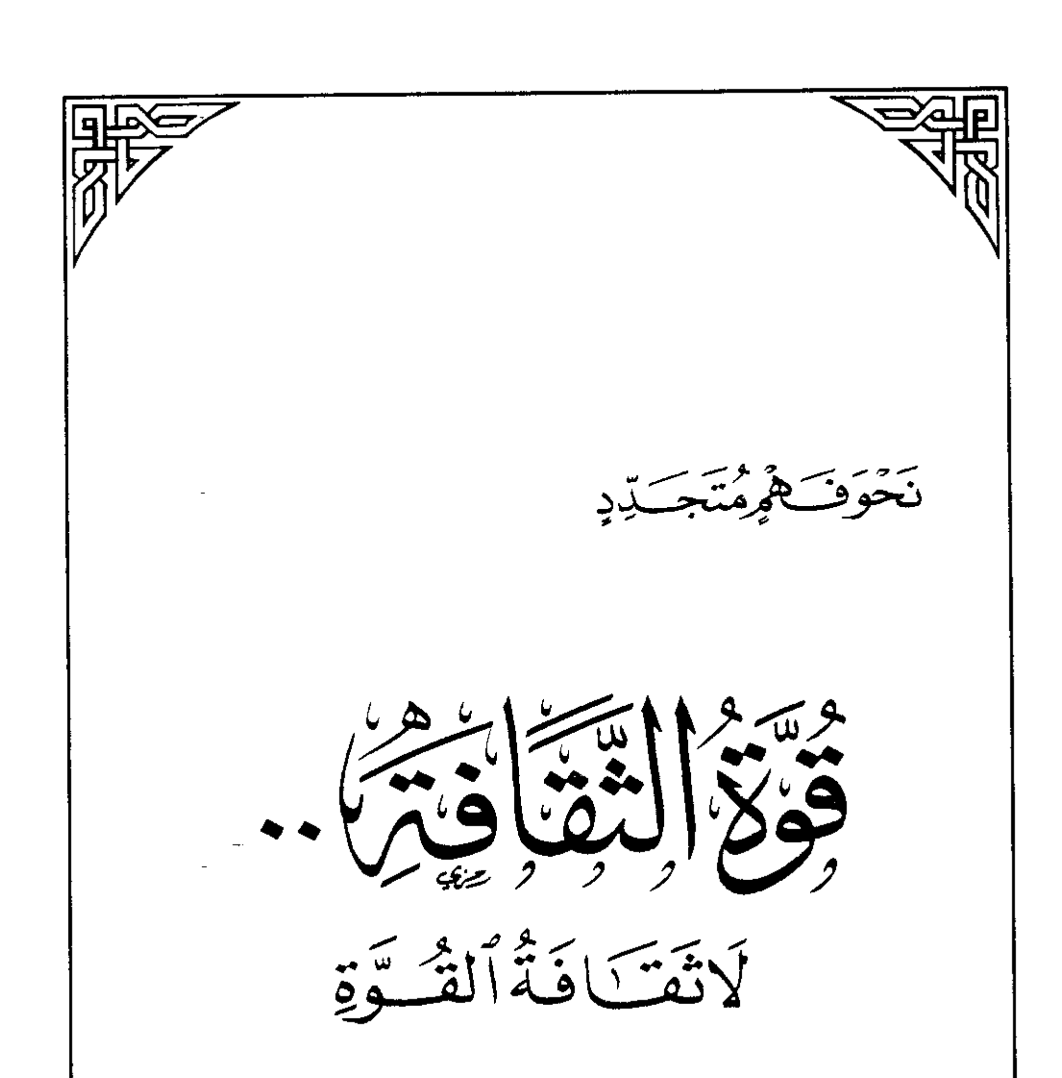
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٢٣/ ٤٣٥٥

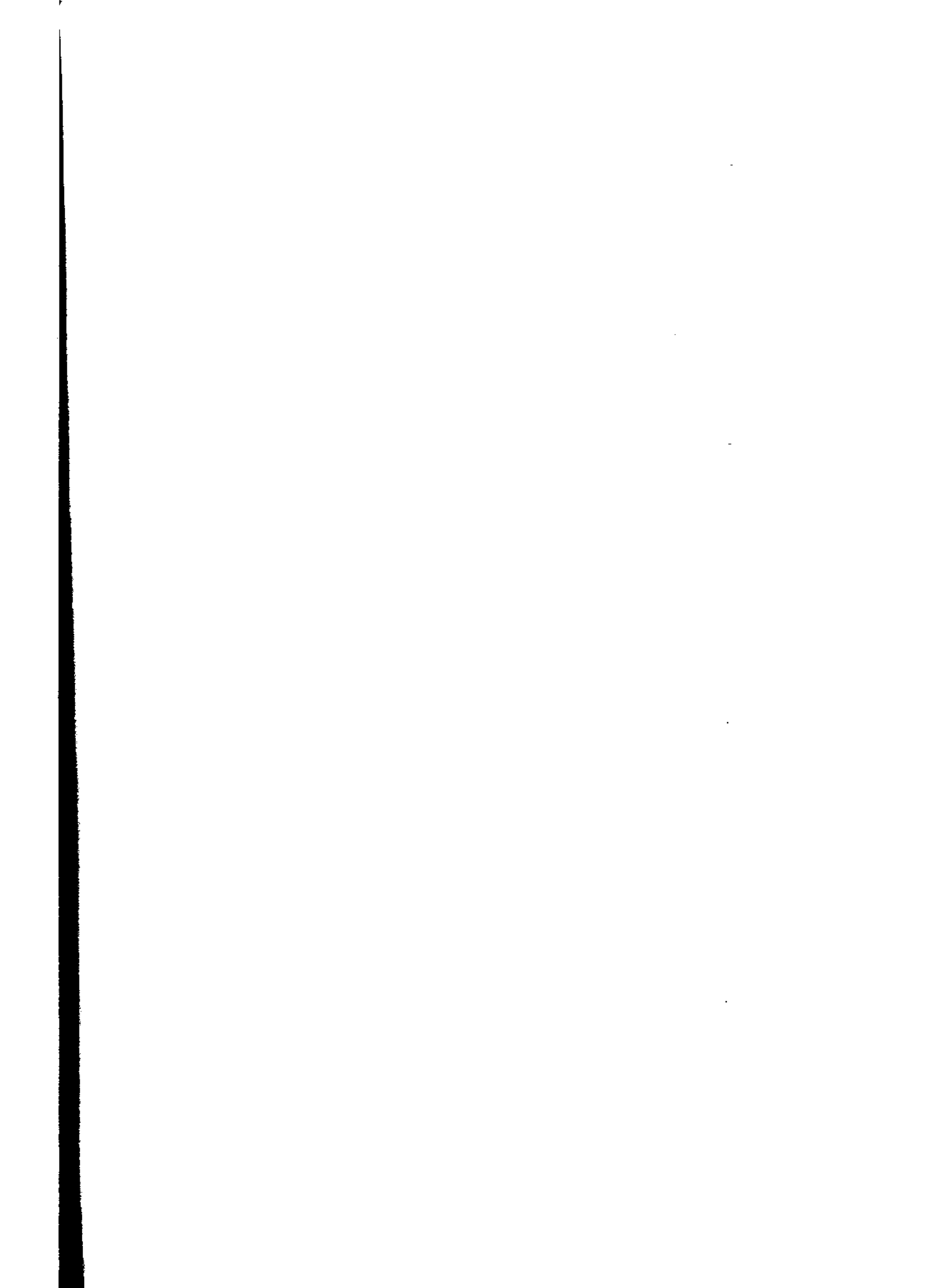


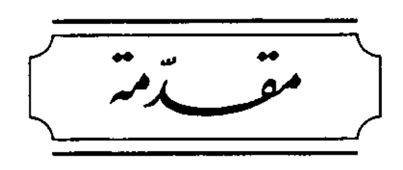


نحو فهم متجدد

قوة الثقافة..

لا ثقافة القوة





مقدّمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدىٰ ودين الحق ليظهره علىٰ الدين كله؛ والصلاة والسلام علىٰ الهادي إلىٰ الحق وإلىٰ صراط مستقيم.

وَبَعْـد:

فقد لا نأتي بجديد عندما نؤكد أن الأمم تتشكل وتستمر بأفكارها وقيمها وأخلاقها ومدىٰ احترامها لإنسانية الإنسان، وليست بقوتها التكنولوجية ومنتجاتها المادية وبأشيائها، حتىٰ لو حققت انتصاراً خلال حقبة تاريخية معينة؛ وأن الثقافة والمعرفة هي القوة الحقيقية، القوة المرنة، الممتدة، القادرة علىٰ التجاوز والاستئناف، التي لا تنهزم، فقد تضيق وتضيق وتحاصر لكنها تحتفظ بخصائصها، لتشكل خميرة النهوض المستقبلي؛ وقد تتسع ليعم خيرها، لكنها لا تنقطع أبداً؛ لأن الأفكار والقيم والثقافة والمعرفة عطاء الوحي ورسالة العقل، أما الأشياء والأسلحة المادية وما تغري به من ممارسة الظلم والعنف والاستعمار والقهر والاضطهاد فهي وسيلة الأحمق، ورسالة الساعد، ومنطق العاجز، وسبيل الفاشل.

وهٰذا لا يعني الحط من قدر القوة المادية أو من قيمة الأشياء وأهميتها وضرورتها في حماية الحق والعدل، وإنما التأكيد أن القوة المادية إذا افتقدت القيم الثقافية الموجهة، التي تشكل البوصلة والدليل للفعل الرشيد، تتحول إلىٰ قوة حمقاء باطشة، كالدُّبة التي كان أول ضحاياها صاحبها؛ حتىٰ

٤٣٥٩/٢٤

لو توهم كثير من الناس انتصارها وغلبتها من خلال ما يشهدون من النتائج القريبة، أما علىٰ مستوىٰ العواقب والمآلات التي لا يدركها إلَّا أصحاب البصائر فعاقبتها البوار؛ ولا يصح إلا الصحيح، ولا يرث الأرض إلا الصالح المصلح، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّـٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء].

فكم من الحضارات سادت ثم بادت؛ وكم من الأمم طواها الزمن فأصبحت أثراً بعد عين؛ وكم من الثقافات والفلسفات مات أصحابها وهي ما تزال ممتدة ومستمرة وحاضرة تشكل مساحات كبيرة من جدلية الحياة؛ وكم من اللغات انقرضت، وتبدلت، وغادرت أصولها، وشكل غيابها الحواجز الثقافية بين الأمم وتراثها، فقطَّعت الأمة الواحدة أمماً، بسبب من عقمها وعجزها وانحسارها وفقرها عن أن تستوعب حركة الحياة ونموها وامتدادها؛ وكم من اللغات كانت قادرة علىٰ النمو والعطاء وتغذية الخيال الإنساني بفضاءات تستوعب الأبعاد الثلاثة للزمن، الماضي والحاضر والمستقبل، وتضمن بذٰلك سيرورة الأمة وامتدادها وتماسكها وتغذية عقلها وتخصيب ثقافتها، فإذا انفصلت اللغة عن الثقافة والفكر أصبحت ألفاظها قبوراً لجثث لا حراك فيها، وتركت الأمة محلاً للتلقي الثقافي واللغوي عن غيرها، وبذٰلك تفتقد شخصيتها وذاتيتها وذاكرتها وتاريخها وملامحها وسماتها الحضارية.

فاللغة هي التواصل، والتفاهم، والتعاون، والابتكار، والإبداع، والثقافة، والهوية، والشخصية، والأمة، والوطن.

والثقافة هي اللغة بالدرجة الأولىٰ، التي يأخذ كلٌ منها بنصيب، فهي أشبه بطرق المواصلات التي تساهم بتقارب وتفاهم الأفراد، وشبكة الكهرباء والمياه التي توزع النور وأساس الحياة علىٰ الأفراد والجماعات، وتبدد ظلمتهم، وتجعلهم قادرين علىٰ الإبصار وتمييز الأشياء وانعاش الحواس.

فالقيم والأفكار والثقافة كالنور، الذي يضيء للناس جميعاً، فهي لا تطفأ ولا تنطفئ، وتمتلك القدرة علىٰ الدخول من الأبواب والنوافذ والثقوب

الصغيرة والكبيرة، كما أنها قادرة على تجاوز الحواجز؛ لأنها لا تحبس ولا تنحبس، بينما الأمور المادية (أشياء الإنسان) إذا افتقدت رسالتها ووظيفتها وهدفها ونورها، الذي تحدده وتمنحه الثقافة والقيم انقلبت كالنار، التي سوف تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله.

لذلك نهىٰ الرسول ﷺ عن القتال تحت رايات عُمِّيَّة، أي التحرك والفعل تحت راية التبس أمرها ولم يستبن هدفها ولا دوافعها ولا رسالتها، أي عمي أمرها علىٰ صاحبها فقاده إلىٰ التحرك الخطأ، والتضحية الغلط، وممارسة الضلال في السعي، وهو يظن أنه يحسن صنعاً.

وقوة الثقافة أو الأفكار والقيم تأتي من كونها تتوجه إلىٰ الإنسان، بكل مكوناته، وكامل حريته واختياراته، بدون قسر أو إكراه، بحيث تتحول إلىٰ قناعة تشكل الشخصية، إلىٰ درجة يمكن القول معها: بأن الثقافة هي الإنسان.

كما تأتي قوتها من أنها لا يمكن أن تحبس في لون أو أرض أو جنس أو جغرافيا، ولا تقف أمامها الحدود والسدود والجدران الآمنة والخرسانات المادية، وهي دائماً عصية عن عين الرقيب وسلاحه وإمكاناته، كما أنها عصية علىٰ الحسابات المادية والأبعاد الزمانية والمكانية.

فسيدنا عمر ﷺ الذي كان جباراً في الجاهلية، في روايتي إسلامه، ذهب مغاضباً لإلحاق الأذىٰ بمن آمن من أسرته، أو لإلحاق الأذىٰ بصاحب الدعوة، محمد ﷺ، فعاد مسلماً، نصر الله به الإسلام، يتحدىٰ أئمة الكفر والضلال؛ ومنذ إسلامه أعز الله به الإسلام، وظهر أمر الدين.

والثقافة قادرة علىٰ الإنبات والعطاء في كل الظروف، والهيئات، والأحوال، والأشخاص.

فإذا هاجرت استقرت وأعطت واستمرت، وحملت الخير إلىٰ حيث استقرارها كالغيث؛ وإذا استقرت أثمرت وارتقت بالإنسان.

ومن قوتها أنها ليست حكراً علىٰ شخص أو جماعة أو لون أو قوم،

فقد تغيب، لسبب أو لآخر، في مكان بناسه وأرضه كالكواكب، لتظهر في مكان آخر.

لذلك، نؤكد أن قوة الأمة بثقافتها وقيمها وأفكارها وليس بأشيائها، فالعقائد والمبادئ أقوىٰ من السياسات، والأمم والشعوب بمكوناتها الثقافية أبقىٰ وأقوىٰ من الحكومات، فقد تُهزم الأمة عسكرياً ولكنها لا تُهزم فكرياً، وقد تُهزم سياسياً ولكنها لا تُهزم حضارياً، وفي أحيان كثيرة تكون حضارة وثقافة المغلوب أقوىٰ وأبعد تأثيراً من سواعد الغالب، وشواهد التاريخ أكثر من أن تحصىٰ؛ فالمغول جاءوا بلاد الإسلام كالإعصار المدمر للقضاء علىٰ المسلمين، فانقلبوا دعاةً نشروا الإسلام... والشواهد كثيرة.

وقد تهزم الدولة ولا تهزم الأمة، ولقد هزمنا في أكثر من معركة علىٰ مستوىٰ الدولة، ودالت دول كثيرة، لكننا لم نهزم علىٰ مستوىٰ الأمة والثقافة؛ وكلما انفصل السلطان عن القرآن انحازت الأمة إلىٰ القرآن، فاستعادت به السلطان؛ أما الدولة فزائلة، ولعل لاسمها دلالة علىٰ أنها تدول مهما عمرت ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

من هنا قد نعجب كل العجب ممن يعدلون عن السلاح الأمضىٰ أو الأقوىٰ حضارياً، الذي يملكونه، إلىٰ السلاح الأضعف، الذي علىٰ الرغم من ضعفه قد لا يملكونه، وبذلك ندرك أبعاد قولة بعض السلف: إننا لم ننتصر بعدد ولا عدة، وإنما انتصرنا بهٰذا الدين، وهٰذا لا يعني عدم الإعداد والاستعداد استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، إنما يعني إدراك مقومات النصر الحقيقية في عواقب الأمور.

ولا شك أن المكون الثقافي الأساس للأمة المسلمة هو الدين، أو قيم الوحي في الكتاب والسنة، لذلك قد يختلف الإسلام بهٰذا عن القيم الدينية التاريخية للأمم الأخرىٰ، التي جاءت لمعالجة حالات معينة أو إصابات خاصة في مسيرة البشرية، وبذلك تشكلت ثقافات تلك الأمم معزولة عن القيم الدينية التي اقتصرت علىٰ تناول الجانب الأخلاقي، أو بمعزل عن القيم الدينية التي انحسرت في تنظيم العلاقة بين الفرد وربه، وغالباً ما تقوم

القيم الدينية في ثقافات الأمم الأخرىٰ علىٰ التسليم المطلق أو الاستسلام وليس علىٰ البرهان، فالدين تسليم والعلم برهان، الذي يشكل دليل العلم والثقافة وسبيلهما.

أما في إطار القيم الإسلامية فالثقافة تدين والتدين ثقافة، والعلم دين والدين علم، لذٰلك باءت محاولات الفصل تاريخياً بالفشل؛ والذين أرادوا تحويل الأمة بعيداً عن قيمها ومعادلتها الاجتماعية وشاكلتها الثقافية كانت النتيجة أن تحولوا هم، وبقيت الأمة علىٰ ولائها لقيمها وثقافتها ومواريثها الحضارية.

وقضية أخرىٰ، وهي أنه علىٰ الرغم من الخصائص والسمات الربانية ومرجعية الوحي، التي تتميز بها الثقافة الإسلامية، وتستمد منها قوتها وخلودها وذاتيتها، إلا أنها واقعية وليست خيالية مثالية عصية عن التطبيق، لا بد أن تتحقق من خلال عزمات البشر ومدافعاتهم: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤].

فالإشكالية اليوم، أو إشكالية النهوض، إنما تتمركز حول وَهَن عزمات البشر وانحلالها؛ وضرورة تنقية الثقافة مما لحق بها من نوابت السوء، وإعادة معايرتها بمرجعيتها، وتقويم مسيرتها بقيم الكتاب والسنة، وتصويب التعامل معها.

ولعلنا نقول: إن انطلاق الثقافة من الكتاب والسنة منحها الخلود، وهو الذي يقوِّم مسيرتها، ويضمن استمرارها، ويحافظ علىٰ قوتها الذاتية، ويجعل منها قوة مانعة من الذوبان والسقوط أثناء الهزائم، كما يجعل منها قوة دافعة معطاءة في فترات القوة والتمكين، إضافة إلىٰ شعارها الأساس وروحها المستمرة باحترام عقل الإنسان وإنسانيته وكرامته واختياره، ذٰلك أن شعارها وعنوانها: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾.

فالإكراه والاغتصاب والإجبار أمور مناقضة لطبيعة الثقافة؛ لأن الثقافة ثمرة الحرية والاختيار والترجيح والموازنة والكسب العلمي والبرهان والقناعة.. هي أساس إنسانية الإنسان، بينما الإكراه والاغتصاب سلب

لإنسانية الإنسان، وهدر لكرامته، وحط من قدره، وارتكاس

فالعبرة دائماً بقوة الثقافة وإنسانيتها وتحقيقها لكرامة
بثقافة القوة والهيمنة، التي تفرضها الدولة الأقوىٰ، وتحاول
وإلغاء الخصوصيات الثقافية، في ظل ما أسمي حقبة «ال
النهايات.

ولا شك عندنا أن هٰذه الموجة ستنكسر، كما انكسرت
والموجات التاريخية العاتية، وسوف ينقلب السحر علىٰ السا
«العولمة» بما أتاحت من تواصل واتصال فرصة عظيمة للمسلم
في مستوىٰ إسلامهم وعصرهم، لإظهار ثقافتهم ودينهم، وظهو
مستوىٰ العالم، ووصوله من خلال ما أتاحته حقبة «العولمة»
أينما كان، وبلوغه ما بلغ الليل والنهار.

وأما أصحاب الاستعمار الحديث، أصحاب الهيمنة والاغته
والتعسّف الاجتماعي والظلم الاقتصادي، فسوف يُهلكون، بسبب
بتسليط الطغاة عليهم.

قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ۝٥﴾ [الحاقة].

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

□ □ □ □ □ □

قوة الثقافة .. لا ثقافة القوة

٤٣٦٥ /٢٤



يمكن القول، إلىٰ حدٍّ بعيد: إن أمر «العولمة»، وأهدافها، بشكل عام، لم يعد خافياً، ولا غامضاً، حتىٰ يحتاج إلىٰ الكثير من التجلية والتوضيح، فما من أحد تقريباً، يتوفر علىٰ قدر من الثقافة، أو الدراية، أو يمتلك، حتىٰ ولو الحد الأدنىٰ من المعرفة والرؤية، إلا ويعيش شيئاً من أشياء «العولمة»، أو قدراً من أقدارها، من خلال التعامل مع الواقع، وما تحمله وتمارسه وسائل الإعلام، التي لم يعد ينجو منها أحد، من التشكيل أو التضليل الثقافي، والترويج الإعلامي، والتنميط الاستهلاكي، وتوجيه الأخبار السياسية، وتسويغ الفعل العسكري، ورسم نهج التطورات الاقتصادية، وممارسة الإغراق الاقتصادي، حيث إنه يبصر بعض تجلياتها، أو يعاني من بعض آثارها، إلىٰ درجة تكاد تسمح للمشتغلين بتحقيب التاريخ، أو بتحقيب العصور والأزمان، التي تتمتع بملامح وصفات وخصائص متميزة نسبياً، أن يطلقوا علىٰ المرحلة التي يعيشها العالم اليوم، من أقصاه إلىٰ أقصاه، مصطلح: «حقبة العولمة»، سواء في ذٰلك، الذي ما يزال يعيش إرهاصاتها ونذرها الأولىٰ، أو الذي دخل في جوفها، طوعاً أو كرهاً، وبدأت تظهر له وعليه بعض آثارها الخطيرة، واجتياحاتها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والعسكرية، وعلىٰ الأخص إذا لم يمتلك العدة الكافية للتعامل معها.

نازلة العصر:

فإذا أصبحت «العولمة» واقعاً، أو نازلة من نوازل العصر الإلكتروني، فإن ذٰلك يقتضي إدامة التفكير، في أبعادها، والتعرف إلىٰ دوافعها، وأسبابها، والأهداف التي ترمي إليها، ومن ثم القيام بعملية مقارنة، بين الشعارات التي تطرحها، والممارسة التي تقوم بها، ليستطيع المرء في ضوء

ذٰلك تحديد موقعه فيها، واكتشاف حدود فعله في مجالاتها، وآلية التعا معها، تجنباً لسلبياتها، واغتناماً لمعطياتها، أو التقاطاً لفرصها.

وقد يكون من الأبجديات المنطقية، أن الحكم علىٰ الشيء فرع ع تصوره، كما يقال، وبالتالي، فإننا لا نستطيع أن نتعامل مع حقبة «العولم ما لم ندرك أبعادها، ونحيط بعلمها، ونقوّم معطياتها، ونرصد آثارها، عل أكثر من مستوىٰ، وإن كانت في عمومها، تتمركز، أو تتمحور، حول البع الاقتصادي، أو الدافع الاقتصادي، لدرجة قد لا يبصر بعض الباحثين، م «العولمة»، إلا هٰذا البعد، ويعتبر سائر التجليات، أو الآثار الأخرىٰ تخرج عن كونها تمظهراً له.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلىٰ المفهوم المبسط لمصطل «العولمة»، الذي يعني: إزالة الحدود والقيود الجغرافية، والسياسية والثقافية، والحمائية، أمام الانتقال الحر للسلع، والخدمات، والمعلومات والعادات.

وفي تقديرنا أن الإحاطة بعلمها، وإدراك أبعادها، هو المدخل الأسار والسليم لكيفية التعامل معها ـ كما أسلفنا ـ وبذٰلك تكون المواجهة أو الحوار أو المفاكرة عن علم، والقبول عن علم، فالإنسان عدو ما يجهل، والله تعالىٰ يقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر]، ويقول: ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ. . .﴾ [يونس: ٣٩].

وأعتقد، أن معظم ما ورد في هٰذا الكتاب، من مساهمات، ومشاركات، ركز بشكل أو بآخر، علىٰ تعريف «العولمة»، والتعرف عليها، واعتبار ذٰلك من الناحية العلمية، والموضوعية، والمنطقية، هو المدخل الضروري للحديث عنها، ورصد تجلياتها، وبيان أخطارها، وموقع المسلم منها، ودوره في كيفية التعامل معها، حتىٰ لقد وصل التركيز علىٰ التعريف ببعض الباحثين في «العولمة» وعنها، إلىٰ أن يكون ذٰلك نهاية المطاف. . وأخشىٰ ما يخشىٰ الإنسان ـ وهٰذه حالة ثقافية تمثل إلىٰ حد بعيد جدلية من جدليات تكريس التخلف ـ أن يستغرقنا الجدل، حول مفهوم «العولمة»

وتجلياتها، في المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية (عملية وصف ورصد وعرض) عن التفكير، بوضع الأدوات اللازمة لكيفية التعامل معها، ومحاصرة سلبياتها، والإفادة من فرصها، وبذٰلك لا يختلف ـ في رأينا ـ من تبلد، وتجمد، وتقوقع، وانكفأ وانسحب من الميدان، عمن اقتصر دوره علىٰ الوصف والرصد والعرض والتشخيص، من حيث النتيجة.

إن الوصف، والتشخيص، والرصد، من الأمور التي تعتبر مقدمة لفعل ما، وتعامل ما، ذٰلك أن الناتج أو المحصلة أو المُخْرَج يبقىٰ واحداً، فالذي ينتهي عند تحديد المفهوم يبقىٰ ما قام به أقرب للفعل المعجمي، الذي يُصنف، علىٰ ضرورته وأهميته، في نطاق علم الوسائل، أو علم المنهج، أو علم الطريق، الذي لا فائدة منه، دون انتهاجه، والسير فيه، وعلىٰ الأخص أن الدخول في عصر «العولمة» لم يعد خياراً، بل نقول: بأننا في الواقع لم نعد نقف علىٰ أبواب العصر، ونفكر، هل ندخل أو لا ندخل؟ إننا اليوم، رضينا أو كرهنا، في قلب «العولمة» أو في داخل «العولمة»، التي أصبحت تحيط بنا من كل جانب، وتفتح علينا أبواب كل شيء، كمنتج للعصر الإلكتروني، الذي ألغىٰ كل الحواجز والعوائق، بل والمحرمات، والذي جاء تطوراً للعصر الرعوي والزراعي والميكانيكي، وما ترافق معه من إبداعات في المعلومة، والقوة التقنية، والثروة الاقتصادية.

لقد ألغىٰ العصر الإلكتروني المسافات، ولا نقول اختزلها، وأزاح الحدود الجغرافية، وجاوز الكرة الأرضية إلىٰ الفضاء الخارجي.

إن عصر الدولة الجغرافية انتهىٰ عملياً، وإن كانت خرائطها ما تزال معلقة علىٰ الجدران، وفي الدوائر الرسمية، وفي الحصص المدرسية، وفي مخافر الحدود، التي لم تعد تشكل ممراً لأحد، فكل شيء يمر من فوقها، ومن تحتها، حتىٰ أن سيادات الدول السياسية أصبحت أمام مفاهيم «العولمة»، وثقافتها، محل نظر عند أصحاب القوة، والثروة، والمعلومة، والتقنية، ذٰلك أن سيادات الدول السياسية أُدخلت في أطر، ومفاهيم، وتشريعات جديدة، تسوغ تجاوزها، وتمكن من اختراقها.

العولمة والعمالة الثقافية:

ليست إشكالية «العولمة» متمركزة في الإطار السياسي، أو السياد فقط، وإنما الأخطر هو الاختراق، أو الاحتواء الثقافي، ومحاولة فرض النمط الثقافي للدولة الأقوىٰ، عسكرياً، واقتصادياً، وإلغاء التنوع الثقافي الذي يشكل مصدر نماء وتطور، وسبيلاً إلىٰ بناء المشترك الإنساني والاحتفاظ بالتراث البشري، وتحريك آلية التطور الحضاري، بسبب سنـ المدافعة، حيث يحاول أصحاب «العولمة» اليوم، نقل المسألة الثقافية مـ ساحة الحوار والإثراء الذهني، إلىٰ ساحة المواجهة، والإقصاء، والتنميـ الاجتماعي، وفرض ثقافة الغالب، أي «عولمة» الثقافة، والسياسة والاقتصاد، والاجتماع، وسائر الأنشطة الأخرىٰ، بقوة المال والسلاح، والتـ لا تخرج في نهاية الأمر عن أن تكون إحدىٰ تجليات الثقافة ـ فيما نرىٰ ذٰلك أن الثقافة هي التي تمثل الرؤية، والدليل، والوجهة، والشاكلـ للإنسان.

لذٰلك نقول: إن الموقع الأخطر في مسألة «العولمة» هو الموقـ الثقافي، بما يمكن أن ينتهي إليه من صناعة العمالة الثقافية، فالسياسـ والاقتصاد والمخترعات، والأدوات جميعها، تعتبر من أشياء الإنسان، التي يمكن استردادها، أثناء عافية الأمم، أما المشكلة الثقافية، فترتكز إلىٰ عالـ أفكار الإنسان، وقيمه، ونظرته للحياة، والكون، والإنسان، والنشأة، والمصير، وفلسفة العلاقات الإنسانية. فالإصابة تكمن في تنميطها وجعلهـ نسخة مكررة عن رؤية الأقوىٰ، لأن ذٰلك يحمل الكثير من المخاطر الإنسانية والمستقبلية والعلمية والتنموية، علىٰ المستوىٰ الإنساني جميعه، لأنه توقيف لمعادلة التفاعل والنمو والتدافع، التي تنشئ الحضارات.

ولعل من أهم معطيات «العولمة»: أن الحدود التي سوف تحل محل الحدود الجغرافية، لصورة العالم القادم، بعد «عولمة» عالم الأشياء، هي الحدود الثقافية، والحضارية، فالعالم بات يقسم اليوم إلىٰ مناطق ثقافية وحضارية، بعد أن كانت القسمة جغرافية، وبشرية، فالدولة الجغرافية بدأت

تتآكل، وتنكمش، وتتراجع، إلىٰ بطون التاريخ، لتصبح من الآثار، ولتخلي مكانها للأمة الثقافية، أمة الفكرة، أمة عالم الأفكار.

ولئن عجزت أشياء الدول، المتمثلة في الحدود الجغرافية، والإمكانات الاقتصادية، والفقر المعلوماتي، والعجز العسكري، أن تصمد أمام الدولة الأقوىٰ، في المعلومة، والثروة، والقوة، حتىٰ أصبحت شرعية القوة هي الشرعية، وليس قوة الشرعية، فإن مواقع الثقافة، تبقىٰ هي الحصون الأخيرة، لحماية الأمة، من الانقراض، والتضاؤل.. فالمواجهة بالقوة والثروة والمعلومة ستحسم لصالح الأقوىٰ؛ وغرور القوة المادية والتقنية دفع للتوهم بإمكانية الغلبة الثقافية، علماً بأن التاريخ ينبئنا أن ثقافة القوة لا يمكن حضارياً أن تغلب قوة الثقافة، علىٰ المدىٰ البعيد، لأن في ذٰلك تغييراً لسنن الخلق، إلا أن يظن الأقوياء أنهم آلهة العصر، القادرة علىٰ الإماتة، والإحياء، وإعادة الخلق.

وقد تكون الإشكالية الأساس متمثلة في سريان روح قابيل العدوانية ﴿لَأَقۡتُلَنَّكَ﴾ في جميع تجليات ما أسميناه: «ثقافة القوة» في المجال الثقافي، والتربوي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، فالقوة والسلطة، والقهر والتسلط، (أو جنون القوة) بات يتحكم بجميع أنشطة الحياة وميادينها، وكأن القوة هي الوسيلة الوحيدة، أو هي المفتاح السحري للتعامل مع سائر مشكلات الحياة، الأمر الذي أوهم الكثير من المظلومين والمضطهدين والفقراء والمحرومين أن خصومهم إنما تغلبوا عليهم بما يمتلكون من قوة باطشة، وأن بها دون سواها تحققت لهم الغلبة في الأصعدة المتعددة، وأن الخروج من هٰذا الاحتقان الثقافي والسياسي والاقتصادي، الذي تفرضه «ثقافة القوة»، ومن خلال المنطق المسيطر، لا يكون إلا باللجوء إلىٰ القوة؛ لأن بها كانت غلبة الخصم، وهي وحدها التي تقرر مصير المعركة؛ ولأنها وحدها تحل جميع الإشكاليات، من حيث إفرازات الواقع والنتائج المنظورة له، لذٰلك كان اللجوء إلىٰ العنف وامتشاق السلاح وخيار القوة في مواجهة الخصوم، من القَهَرة والجبارين والمتسلطين، سبيلاً وحيداً للتخلص من الظلم. كرد فعل، يكاد يكون طبيعياً، حتىٰ ولو

لم يمتلك أصحابه المشروعية والسلاح المكافئ، وكانوا يمتلكون «قو الثقافة»، التي سوف تكون لها العاقبة والمآل، وبذلك يتحولون إلىٰ ضحايا يقدمون المسوغ للجبارين للتسلط عليهم، وتقديم المشروعية والمبرر لسياسة وثقافة القوة والقهر، ويمكنون خصومهم من التحكم برقابهم.

إن الإشكالية اليوم ـ فيما نرىٰ ـ وفي هٰذه الحقبة بالذات، هي أن نتحول عما نملك، من أسلحة فكرية وثقافية مؤثرة، وفاعلة، وقادرة علىٰ كسب الجولة والقضية في ميدان الحوار والمغالبة الحضارية، إلىٰ ما لا نملك من المواجهة بأسلحة مادية، تملكنا ولا نملكها، وبذلك نكون، شئنا أم أبينا، كمن يطلق النار علىٰ نفسه، من حيث الحقيقة، ونصبح مصدر قوة لتسلط خصومنا علينا، ثقافياً وسياسياً وحضارياً واقتصادياً.

شواهد تاريخية لسقوط ثقافة القوة:

والاستقراء التاريخي ـ والتاريخ هو المختبر الحقيقي للقيم والمبادئ والفلسفات ـ يؤكد هزيمة ثقافة القوة، وعجزها عن أي عملية بناء، أو تشكيل ثقافي حقيقي، أو إنجاز، فماذا ستكون نتيجة المقارنة أو المقاربة للواقع الحالي من استخدام ثقافة القوة بما فعله القائد «نابليون»، بكل انتصاراته وفتوحاته، وما قدمه رواد الفكر الفرنسي علىٰ مستوىٰ التأثير العالمي؟

وما فعله «هتلر» من فتوحات واجتياحات مرت كلمح البصر، وترك أمته تتجرع الصاب والعلقم، وما تزال تُحَاسب علىٰ فعلته حتىٰ اليوم؟ غير أن ما قدمه العلماء والفلاسفة الألمان من إنتاج علمي وثقافي ومعرفي، ما يزال يقتات به كثير من بني البشر.

وما مارسه «ستالين»، من منكرات، واغتصابات، وبطش مهووس، حتىٰ بأقرب المقربين إليه، تحت مظلة أيديولوجية، وفكرية، جاءت ثمرة للتوحش، وضريبة لجنون القوة، ثم انتهت كنماذج مزرية للظلم، وشواخص شاهدة علىٰ عواقبه، وكيف عادت الأمة في روسيا، بعدما يقارب القرن من

فرض ثقافة ومفاهيم الماركسية، إلىٰ دين وثقافة القياصرة، وإزالة كل تمثال أو رمز يذكر بثقافة البطش (من ستالين غراد إلىٰ بطرس برغ) بعد أن فشل فرض دين القوة، وعاد الناس إلىٰ قوة التدين في نفوسهم؟

وما فعله «موسوليني» و«أتاتورك»، اللذين لم يبق من ذكرهما، إلا الأنصاب والأزلام، التي تعتبر شواهد وشواخص وآثار علىٰ الفشل في فرض ثقافة القوة، والتوهم بالقدرة علىٰ هزيمة قوة الثقافة؟ وقد لا نكون بحاجة إلىٰ الإشارة لسقوط الكثير من رموز الاستبداد السياسي، وما تمطرهم به الأمة من اللعنات، لقرب العهد بهم.

تلك بعض الشواهد والآلهة المزيفة، التي استطاعت أن تضع أقنعة مزيفة، ولم تستطع أن تشكل قناعات، والتي هوت في كثير من البلدان، وحتىٰ الباقي منها تحميه حراب العسكر، وهٰذه سنةٌ لا تحابي أحداً، فالدكتاتوريات، وأنظمة الاستبداد السياسي، والأنظمة الشمولية، وما يصحبها من كهانات دينية، تعتبر من لوازمها، ما هي في الحقيقة إلا كيانات هشة، تمارس الاغتصاب السياسي والإعلامي والثقافي، فهي سريعة العطب، عاجزة بطبيعتها عن الصمود، لذٰلك نراها تسقط عند الصدمة الأولىٰ، لأنها هي التي تهيئ القابليات لامتداد (الآخر)، هٰذا إذا أحسنا الظن، ولم تكن من صنعه ولوازمه في الأصل، التي ساهم بإقامتها ليكون البديل؛ لأنها غير مؤهلة للبقاء.

حتىٰ لم تند عن هٰذه السنة بعض الفتوحات الإسلامية، التي لم يتوفر لها ويترافق معها القدر الثقافي المطلوب، والتي امتد بها العسكر العثماني، والتي اختلفت عن معظم الفتوحات الإسلامية من حيث إنها لم تحدث الأثر المطلوب، لأنها أخضعت قوة الثقافة لثقافة القوة.

ملامح من صمود قوة الثقافة:

والتاريخ في حقبة «العولمة» يُخشىٰ أن يعيد نفسه، فيوقع الكثير من الضحايا، ويستنزف الكثير من التضحيات، قبل السقوط، والعبرة دائماً

بالعواقب والمآلات، وليس بالنتائج السريعة وبالتاريخ القريب.

فإذا صح، أن المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب، ومقاربة أشيائه، والافتتان بقوته، فإن الصحيح أيضاً، أو الأكثر صحة، أن ثقافة المغلوب التي اكتسبها وآمن بها عن اختيار وقناعة هي أقوىٰ في كثير من الأحيان، من جند الغالب، وأشيائه.. وليس عجباً أن نقول، بعكس المقولة الشائعة: بأن ثقافة قوة الغالب، من حيث النتائج القريبة، سوف تخضع وتفتن، وتغري المغلوب، وإن ثقافة المغلوب، القوية بذاتها، سوف تكون علىٰ المدىٰ البعيد كفيلة بهضم قوة الغالب، وتحويله من عدو لدود إلىٰ صديق ودود، إلىٰ مؤمن بهٰذه الثقافة، يدافع عنها، وعلىٰ الأخص عندما تكون هٰذه الثقافة بعيدة عن التعصب، والانغلاق، والإكراه، وتكون ثمرة لبناء المشترك الإنساني، بجميع أطيافه.

والمجال قد لا يتسع للشواهد التاريخية في هٰذا، فالتتار الذين اجتاحوا بغداد كالإعصار، الذين استهدفوا كيان الأمة، وعقلها في الوقت نفسه، قتلوا الآلاف، وحرقوا الكتب، مخازن الثقافة، وألقوا ما ألقوا منها في دجلة حتىٰ اسودّ ماؤه من مدادها، ما لبثوا أن تحولوا إلىٰ مؤمنين بالثقافة الإسلامية، مدافعين عنها، ممتدين بها.

والصليبيون، الذين جاءوا بجيوش جرارة، وثقافات مغايرة، واجتاحوا الشرق الإسلامي، وفرضوا ثقافتهم بقوة الحراب لما يقارب القرنين تقريباً، علىٰ ثمانية أجيال، مع ذٰلك انتهوا إلىٰ لا شيء، وعادت الأمة إلىٰ هويتها وثقافتها، وتجاوزت ثقافة القوة والقهر، إلىٰ قوة الثقافة وحرية الاختيار.

وما أعتقد أن أمر الغزاة الجدد سوف يختلف عن مصير أجدادهم، فالأقوياء وأصحاب الصلف، الدكتاتوريون، والعسكريون، الذين حاولوا فرض رؤاهم بالحديد والنار تاريخياً، أصبحوا أثراً بعد عين، في مقابر التاريخ، وهم أشبه بالتماثيل والنصب الخاوية، التي حاولت أن تنزع إلىٰ مستوىٰ الآلهة، ولٰكنها لم ترق إلىٰ مصافها، مهما ادعي لها من العصمة.. والثقافة البانية هي الممتدة، والأمم أقوىٰ من الدول، والشعوب أقوىٰ من

الحكومات، وقوة الثقافة أبقىٰ من ثقافة القوة، الهشة التي تسقط سريعاً، بسقوط القوة؛ فالثقافة تبقىٰ هي الملاذ، والحصن الأخير، وسبيل الممانعة الحضارية، والإنسان بثقافته، وقيمه، وأفكاره، وليس بعضلاته وأشيائه، وقدرته علىٰ العودة إلىٰ حياة التوحش والافتراس، مهما صنع من الذرائع، وقدم من المسوغات، ووضع من الفلسفات.

الاستبداد محور الوهن الثقافي:

لذلك نستطيع القول: إن أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي هي التي تهيئ الفراغ لامتداد «عولمة» الثقافة، وتصنع القابلية والهشاشة لاختراق الأمة.. هي التي تشكل الثقوب والخروق الثقافية، وتشكل الجسر الذي يمر عبره (الآخر) ويحقق أهدافه؛ لذلك قد يكون من التأهيل والتحضير لاجتياح (الآخر)، أو من لوازم استقدامه، إقامة أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، التي تميت روح الصمود والمقاومة في الأمة، وتقتل روح الإبداع والبحث والنمو فيها، وتحاصر حرية الاختيار، وإلا فما معنىٰ هٰذا النبوغ الذي نلحظه لأبناء الأمة عندما يهاجرون من بلادهم، ويغادرون مناخ الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، فينمو كسبهم العلمي والخلقي والديني، ويعتلون المنابر العلمية المؤثرة، ويتفوقون علىٰ أقرانهم؟

إن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي يصيب الأمة بالوهن الثقافي والحضاري، والوهن كما عرفه الرسول ﷺ في الحديث الذي أخرجه أبو داود: «**حُبُّ الدُّنيا**» (التحول إلىٰ الاستهلاك وبلوغ الغرائز مطالبها) «**وَكَرَاهِيَةُ المَوْتِ**» (القعود عن الإنتاج) وبذٰلك تتحول الأمة إلىٰ أسواق استهلاكية متميزة لامتداد «العولمة» والسقوط في سلبياتها، والعجز عن التعاطي مع إيجابياتها.. حتىٰ ما يسمىٰ بالأعمال الجهادية التي يفترض فيها أن تحرك روح الأمة صوب أهدافها، وتجمع طاقاتها، وتشحذ فاعليتها، للإقلاع من جديد، تتحول إلىٰ لون من الجهاد الاستهلاكي والمحارق الجماعية، التي تُوظف لصالح الخصم، ويقتصر دور المسلمين فيها علىٰ تقديم التضحيات!

وعندها تتقطع الأمة أمماً، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ

أُمَمًاۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَۖ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾ [الأعراف].

ويمكن أن نرىٰ بكل اطمئنان: بأن رياح «العولمة» القادمة من الغرب سوف تكون قادرة علىٰ اقتلاع الثقافات الهشة، سريعة العطب، الثقافات التي لا تمتلك الجذور التراثية، والتجربة التاريخية، ورصيد الفطرة، والقدرة علىٰ بناء المشترك الإنساني، لكن موجات «العولمة»، سوف تنكسر عند حدود الثقافة ذات المخزون التراثي العظيم، والقيم الإنسانية الرفيعة، التي تواجه ثقافة القوة، والإكراه، والاغتصاب، بثقافة الإقناع والاعتراف بالخصائص البشرية، والتنوع الإنساني، وتقوم علىٰ تأصيل وتأسيس قيم التكامل، والتعارف، والتنوع، تحت شعار: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾، وتهتدي بقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات:١٣].. شعارها التعارف، وعدم الإكراه، معتبرة أن التنوع من جَعْلِ الله لبناء الكون، وإقامة العمران، واستمرار جدلية المدافعة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْۗ﴾ [هود].

ولعلنا نشير هنا إلىٰ أن «العولمة» هي موجة قد تكون عاتية من موجات المدافعة الثقافية، والحضارية، سُبقت بموجات كثيرة، لكن في نهاية المطاف جاءت انكساراتها وخسائرها أكبر من إنجازاتها وأرباحها، وكان من فوائدها (ورب ضارة نافعة) أنها اعتبرت بمثابة المحرضات الثقافية والحضارية.. ساهمت بإيقاظ الأمة، وإعادة الوعي بالذات، واكتشاف دورها في الفعل الحضاري، والله تعالىٰ يقول في مثل هٰذه التحديات: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُمۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌۚ﴾ [النور:١١].

غياب فقه النوازل:

من هنا نؤكد أن «العولمة» بكل ما فيها، ليست شراً محضاً، ولا ضرراً محضاً، في مقدماتها، وفي نتائجها، وعواقبها أيضاً، وليس كل ما فيها مرفوضاً، أو مقبولاً، لأن مثل هٰذا التعميم في الأحكام هو نوع من العامية، أو عمىٰ الألوان.. «فالعولمة» فيها الخير وفيها الشر؛ فيها المقبول

وفيها المرفوض المردود؛ وهٰذه جدلية الحياة، أو سنة الحياة، بالمصطلح الإسلامي، التي يتمخض عن تدافعها النمو والامتداد، فالشر من لوازم الخير، وبضدها تتميز الأشياء، وقد يكون شرها سبباً في اليقظة والخلاص من حالة العجز، والرخاوة، وقد يكون استفزازها مصدر بعث، وحياة، وإحياء.

لكن المهم، أن نكون قادرين علىٰ تمثل المعايير والقيم والنماذج، التي تمكننا من معرفة الخير، والشر، ماذا نأخذ وماذا ندع؟ وبماذا ننتفع؟ وبماذا نتضرر؟ دون تعصب، أو انغلاق، المهم ألا نتلقىٰ معطيات «العولمة» بألسنتنا: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [النور] ونكون كالببغاء، عقلنا في ألسنتنا، أو آذاننا، وإنما نتلقىٰ بعقولنا، ومن خلال قيمنا، وتراثنا الذي يشكل الترسانة الثقافية لحماية ذاتنا، ويمكننا من العطاء، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر).

وفي تقديري أن المشكلة الأساس، قد لا تكون في غياب المخزون التراثي، ولا قصور التجربة الحضارية الإنسانية، ولا في الفقر في القيم والنماذج، وإنما تكاد المشكلة الأساس تتمثل في كيفية التعامل مع هٰذه القيم، وتنزيلها علىٰ الواقع، الذي يعاني منه المسلم.

المشكلة، بشكل أكثر وضوحاً، وتحديداً، تكمن في غياب فقه النوازل، التي تحل بساحتنا، ومن ثم تبصرنا، بما يتوافق مع معاييرنا، وعقيدتنا، ومعادلتنا الاجتماعية، بكيفية التقاط فرص «العولمة» المتاحة، والإفادة منها، وبناء الممانعة الحضارية والثقافية لشرورها، بل قد نرىٰ لأنفسنا، من خلال ما نمتلك من قيم ومعايير عالمية وإنسانية، دوراً أكثر من هٰذا بكثير، يتجاوز إمكانية التعامل مع «العولمة» النازلة، وتحقيق المناعة من آثارها، إلىٰ العمل الفاعل في إطارها، وذٰلك بالتقدم باتجاهها، ونقدها، وبيان أزماتها، وإصاباتها، ومجافاتها للفطرة، ورصد ضحاياها، وتحديد انكسار موجاتها، في أكثر من موقع، واستهدافها للمشترك، والتنوع الثقافي الإنساني، وامتلاك القدرة علىٰ تقديم البديل المقنع.. وهٰذا البديل، سوف

لا يتحقق بالتحشيد والحماس، والضجيج، الذي لم يُجْدِ عنا فتيلاً، وإنما بالمعرفة، والخبرة، والإحاطة بالعلم، والبدء بالتحول من الحماس إلىٰ الاختصاص، ومن صخب الخطباء إلىٰ دراية الفقهاء والخبراء.

إن «العولمة» تجتاحنا بالخبراء، والعلماء المتخصصين في شعب المعرفة جميعاً، فلا يمكن أن ندفعها بالخطباء المتحمسين، الذين لا يقدرون إلا علىٰ صناعة البطولات في الفراغ، وبعض الذين يدَّعون معرفة كل شيء، ويتقدمون لساحات التنظير وقيادة الإصلاح والنهوض، ويتطاولون إلىٰ الحديث في القضايا الكبرىٰ، وهم عاجزون عن الاضطلاع بواجباتهم، لذٰلك من المحزن أن نقول: إن الكثير ممن يتصدون لحل مشكلة الأمة أصبحوا هم مشكلة الأمة، وليس الحل لمشكلتها، لأنهم لا يزيدون الأمة إلا خبالاً.

وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا: بأن القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، هي قيم معيارية، مجربة حضارياً، قادرة علىٰ فرز معطيات «العولمة»، وممكِّنة من رؤية كيفية التعامل معها، لكن تبقىٰ المعادلة الصعبة، تكمن في التحول من بذل الجهد في إثبات عظمة القيم الإسلامية، إلىٰ إبداع وسائل وآليات، وبرامج، تنطلق من القيم الإسلامية، وتحدث تطويراً، وتغييراً، وثقافة معاصرة، في واقع الناس، وهٰذا لا يتأتىٰ إلا باستيعاب التراث واستصحابه، والتوجه إليه واستنطاقه للإجابة عن الكثير من الأسئلة، التي تتحدىٰ حاضرنا، وتهدد مستقبلنا، ذٰلك أن إلغاء التراث والقفز من عليه يعني إيجاد منطقة فراغ لامتداد (الآخر)، مهما كانت المسوغات، وتمكينه من حياتنا، والاكتفاء بالانكفاء، وإيثار الراحة، والانحباس، والتقوقع في داخل التراث، والانقطاع عن الحاضر والمستقبل، والاقتصار في استخدام الإنجاز التاريخي لمعالجة مركب النقص، وبذٰلك يتحول الماضي إلىٰ مستقبل، ونعيش عكس معادلة الحياة، فتدخل الأمة في غيبوبة الوعي، وعدم الإحساس والإدراك للمتغيرات، التي هي من طبيعة الحياة.

السبيل إلىٰ وعي الذات:

إن استصحاب هٰذا المخزون التراثي، والاستهداء به، حيث إنه يشكل

المختبر الإنساني للثقافة، والحضارة، والقيم، ومدىٰ نصيبها من التطبيق... للإجابة عن أسئلة الحاضر، الثقافية، والحضارية، يعتبر الخطوة الأساس لفهم الذات، الذي يمكِّن من فهم (الآخر)، فالذي لا يفهم ذاته، ويلغي نفسه، غير مؤهل بطبيعة الحال لفهم (الآخر)، ومعرفة كيفية التعامل معه، وسوف ينتهي في أحسن الأحوال إلىٰ صورة مكررة عن (الآخر)، ورقم ملغىٰ في المعادلة الحضارية.

إن التراث في حقيقته، هو فعل العقل البشري الإنساني في التعامل مع القيم، وكيفية تنزيلها علىٰ الواقع المتغير، حيث لا يمكن أن تتطلب النوازل المتعددة، والمختلفة، حكماً واحداً، أو رؤية واحدة، ولعل من ذٰلك التعامل مع نازلة «العولمة».

وحيث إن القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، قيماً عالمية إنسانية للناس كافة، وإن الحضارة الإسلامية، التي هي في الحقيقة وعاء التراث الإسلامي، تعاملت مع جميع الثقافات، والحضارات، ومرت بكل التضاريس الإنسانية، وتعرضت لمواجهات، وحوارات، ومشاركات ومثاقفات، وشاركت فيها بطبيعة إنسانيتها وعالميتها الأمم جميعاً، وأتباعها اليوم من الأمم جميعاً، ولهم حضور فاعل في المواقع جميعها، حيث لم تكن حكراً علىٰ لون، أو جنس، أو جغرافيا، أو زمن، وإنما سعت إلىٰ بناء المواطن العالمي، في أمة الإسلام، لذٰلك فإن تراثها، وعطاءها، مؤهل للتعامل مع كل الظروف والأحوال، إذا كان القائمون علىٰ أمر الأمة في مستوىٰ إسلامهم وعصرهم.

إن تراث الحضارة الإسلامية قادر، ليس علىٰ الصمود، وحماية الذات، والدفاع فقط، وإنما هو قادر علىٰ العطاء، وتبصير البشر بمعالجة أزماتهم الحضارية، وتقديم الضمانات الحقيقية لإنسانية سعيدة.

الحضور الإسلامي داخل ثقافة «العولمة»:

وهنا قضية، قد يكون من المفيد التوقف عندها، والتفكير فيها، وهي

أن الحضارة الإسلامية هي ـ كما أشرنا ـ فعل بشري، وبرامج وخطط بشرية، انطلقت من قيم الإسلام، في الكتاب والسنة.

فالقيم لا تخرج عن كونها معايير، مستمدة من معرفة الوحي، لضبط مسيرة الحياة، وتأطيرها، وتهديفها.. أما الخطط والبرامج التي تنطلق من هٰذه القيم وتنضبط بأهدافها فهي من معارف العقل، وكسب الإنسان، وهٰذا يمنح الفعل الحضاري قدراً من المرونة والخصوبة، والتنوع، والقدرة علىٰ الاستجابة، ويجعله محلاً للنقد، والنقض، والتقويم، والمراجعة، بدون عقدة الخوف والتوهم من قداسته وممارسة «الإرهاب» الفكري.. إنه فعل بشري مؤطر بالقيم، يجري عليه الخطأ والصواب، ومن هنا يختلف الاجتهاد الديني، في المفهوم الإسلامي، عن احتكار الفهم والتفسير الديني في المفهوم الغربي.

فإذا كان ذٰلك كذٰلك، أي أن الإسلام ليس حكراً علىٰ فهم أحد وتفسير أحد، وليس اعتناقه حكراً علىٰ أحد، فقد جعل الوجود الإسلامي ممتداً في داخل الثقافات والحضارات جميعاً.. حتىٰ أصحاب ثقافة «العولمة»، الذين يسعون إلىٰ «عولمة» الثقافة البشرية جميعاً، طوعاً أو كرهاً، نجد في جوف ثقافتهم، وحضارتهم، ومن أبنائهم، والمهاجرين إليهم، مسلمين، يعيشون في مجتمعهم، في جامعاتهم، ومعاهدهم، ومعاملهم، ومصانعهم، ومراكز بحوثهم، ويشاركون في الفعل الحضاري، ويمتلكون قدرات متميزة، علىٰ الحوار، والعطاء، والإبداع والوعي (بالآخر)، فهم يتمثلون الثقافة الإسلامية، والعنصر المشارك في الفعل الثقافي، والحضاري، والتقني، ويشكلون دليلاً عملياً للمسلم في كل مكان، وعلىٰ الأخص للبلاد المعرّضة لنوازل «العولمة»، لكيفية التكيف مع تلك الثقافات والاندماج بها، وعدم الذوبان فيها، وإبصار أزمات تلك الحضارات، والتجسير بين أمتهم الإسلامية، وسائر الأمم الأخرىٰ.

إن هٰذا الرصيد الكبير، الذي يشكل مساحة مؤثرة في بلاد «العولمة»، والذي سبقت له تجارب في التعامل مع «العولمة»، هو القادر علىٰ المساهمة

الأكبر في بناء البرامج العملية، لرسالة المسلم في حقبة «العولمة»، والتبصير بمتطلباتها، من خلال واقع ثقافة «العولمة»، ومعطيات القيم الإسلامية.

وليس هٰذا من قبيل الأمنيات، والرغبات، فالكثير من أبناء ثقافة «العولمة» اليوم، علىٰ الرغم من الرفه الاجتماعي من الثروة، والمعرفة، والقوة، هٰذا الثالوث الذي كان دائماً يغري ببناء الإمبراطوريات، والوصاية علىٰ العالم، وتوهم أصحابه أنهم علىٰ الحق المطلق، والمعيار الوحيد، للنظر والحكم، كثيراً ما يجدون أنفسهم، وذواتهم الضائعة، في اللجوء إلىٰ الثقافة الإسلامية، فيعتنقون الإسلام، ويبدون إعجابهم بقيمه، وحضارته، وشعاره الكبير في القبول (بالآخر) والتعايش معه، والتعاهد معه، تحت عنوان: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، ويتجاوزون الصور التطبيقية المشوهة، والمنفرة، التي تُصنع لعالم المسلمين، ويقع فيها جهلة بعض المسلمين.

البعد الثقافي للقيم الإسلامية:

والأمر الذي قد يمثل بدهية لا يمكن تجاهلها، علىٰ مستوىٰ الحقيقة المجردة، والتراث، والتاريخ الحضاري، والنسيج الثقافي للأمة المسلمة، أن النظر للإسلام من خلال المفهوم المترسب في الأذهان للدين، وأنه يقتصر علىٰ تنظيم العلاقة بين الفرد وربه، ويجيب عن أسئلة عالم الغيب، ويتأتىٰ من التسليم المطلق، بعيداً عن العلم والبرهان والمعرفة، والتفريق بين الثقافة والدين، والعلم والدين، وجعل العلم ثمرة للبرهان والاستدلال والنظر، والدين حالة من التسليم والاستسلام المطلق، بدون نقاش وبرهان، أمر فيه الكثير من المجافاة للحقيقة، والواقع، والتاريخ، وأبعاد القيم نفسها، والإنتاج الثقافي والحضاري للأمة المسلمة علىٰ مدىٰ تاريخها الطويل.

لذٰلك نرىٰ أن كل المحاولات الفكرية، والثقافية، والسياسية، التي مورست في عالم المسلمين لعزل الدين عن مرجعية جميع الأنشطة الحياتية وصبغها بصبغته، باءت بالفشل، وانتهت بالأمة إلىٰ الضياع والفراغ، الذي امتد به (الآخر)، وانتهىٰ بالعقلاء إلىٰ قناعة كاملة، وحقيقة مسلّمة، جاءت نتيجة النظر والتفكير والاستقراء، أن التخلف، والعجز، والخزي، إنما كان

بسبب محاولات الانسلاخ عن الإسلام ومحاصرته واستبداله، لا بسبب الاستمساك به، وأن كل المستوردات الفكرية، من حماية أو وصاية أو انتداب أو استعمار أو غزو ثقافي أو تغريب فشلت؛ لأنها جاءت مجافية لمعادلة الأمة الاجتماعية وثقافتها، النابعة من القيم الإسلامية، والمنضبطة بالمرجعية الإسلامية.

فالإسلام لا يمكن، من حيث الحقيقة والواقع والتاريخ، أن يكون مرتهناً للمصطلحات والتصورات، التي ترسبت في ذهنية الحضارات الأخرىٰ عن مفهوم الدين، فالإسلام دين وثقافة، وحضارة، وسياسة، واقتصاد، واجتماع، وتوحيد للإلٰه، وعبادة وعبودية له، وهٰذا جميعه يندرج تحت مصطلح الإسلام وأبعاد التدين به.

ويمكن أن نقول بالمصطلحات الشائعة: إن الإسلام يمثل ثقافة الحياة، بكل شعبها وجوانبها، ثقافة وعاؤها الحياة، بكل أنشطتها، وليس ديناً ينظم العلاقة الفردية، والشأن الغيبي فقط.. دين يتميز عن الأديان والعقائد بأنه ثقافة تقر التعدد، والتنوع، وتدعو للحوار والقبول (بالآخر)، وإقرار حريته فيما يعتقد، وتقاتل في سبيل تحقيق تلك الحرية، لا للإجبار علىٰ اعتناق الإسلام: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ تحت شعار: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾، أي تقاتل حتىٰ لا يكون إكراه، حتىٰ لقد اعتبر الإسلام إكراه الإنسان علىٰ اعتناق ما لا يختار أكبر من إزهاق روحه، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١].

لذٰلك، سوف تكون المدافعة، والحوار، والمواجهة، في حقبة «العولمة» في كل شعب الحياة، وميادينها، الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، مع القيم والثقافة الإسلامية؛ مع الرؤية الإسلامية، للكون والإنسان والحياة، وبالتالي فلا يمكن عزل الإسلام، وتحييده عن معترك الصراع والحوار، والمواجهة، لأن المواجهة في حقيقتها ثقافية، مهما تلونت تجلياتها.. يقول الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون»، أثناء حفل تنصيبه: إن أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس

البشري، وإننا نستشعر أن علينا التزاماً مقدساً لتحويل العالم إلىٰ صورتنا.

ومن هنا يمكن اعتبار الثقافات، والفلسفات، الرأسمالية، والاشتراكية، والعلمانية، والوجودية، أدياناً، هي أشبه بالأديان المعاصرة، من خلال إدراك أبعاد المفهوم الموضوعي للدين، في التصور الإسلامي، حتىٰ لو أعلنت شعارات فصل الدين عن المجتمع، وكان هٰذا الفصل صحيحاً، ذٰلك أن المفهوم الديني، والمساحة التي يملؤها الدين من حياة الإنسان، لا تختلف هنا عنها هناك، إلا بالعناوين والمصطلحات ومصدر التدين.

وإذا حاولنا فصل القيم الإسلامية عن الثقافة العربية الإسلامية أو عن التراث الإسلامي، مخزون الأمة الثقافي، أو عن التاريخ الحضاري الإسلامي، فسوف تبوء محاولاتنا بالفشل، كما فشلت المحاولات التاريخية؛ لأن القيم الإسلامية تشكل النسيج الثقافي الإسلامي، بكل تجلياتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع... إلخ.

ولئن أمكن، بشكل أو بآخر، فصل الحياة في الحضارة الغربية عن القيم الدينية، أو عن كهانة رجال الدين، وسطوتهم، ونمط الحكم الثيوقراطي، إن صح التعبير، وإن كان ينكر ذٰلك الكثير من علماء الحضارة الغربية، ويعتبر أن المسيحية ما تزال تشكل روح الحضارة الغربية، وأن العزل كان لرجال الدين، وبذٰلك تحقق النهوض، وأن المسيحية كانت في جوهرها إحدىٰ دعائم هٰذا النهوض، فإن الأمر بالنسبة للدين الإسلامي يختلف تماماً.

ذٰلك أن مثل هٰذه الإشكالية، أو المعادلة، مع القيم الإسلامية، تكاد تكون مستحيلة، لانعدام وجود طبقة أكليروس وكهانات تحمل قدسية، تمكن من السيطرة والتسلط، والظلم البشري، علىٰ الرغم من بعض المظاهر المرضية، وعلل التدين، التي تسربت إلىٰ الواقع الإسلامي، والتي توهم بعض رجال الفكر ودعاة الإصلاح بالتشابه الثقافي والحضاري ومناهج النهوض.

إن القيم الإسلامية تدعو إلىٰ إعمال العقل، والعلم، والتفكير العدل،

والإحسان، والسلام، والشورىٰ، وتؤسس للعدل، وعدم الإكراه، وتحصيـ
الخبرة والمعرفة، وليست قائمة علىٰ التسليم المطلق، شأن مفهوم الديـ
المعمول به في الغرب.

فاعتبار أن الدين قائم علىٰ التسليم، والعلم قائم علىٰ البرهان، فـ
الرؤية الغربية، أمر لا يمكن تنزيله علىٰ القيم، والواقع، والتاريخ
والحضارة الإسلامية.. فالقيم الإسلامية فكر، وثقافة، وسياسة، واقتصاد
واجتماع.. ولعل من تميزها أنها وضعت أطراً ومرجعيات وأهدافاً، ولـ
تضع برامج وخططاً، وإنما تركت ذٰلك للعقل المجتهد، للاضطلاع بذٰلك
من خلال الاستطاعات، والمتغيرات.. وإنتاج العقل، من خلال اجتهاده،
ليس مقدساً، وبالتالي فإن الاجتهادات في الإسلام ليست قوالب معصومة
تصب فيها عقول البشر وتصرفاتهم، وإنما هي رؤىٰ قابلة للنقض، والنقد،
والتطوير، ضمن إطار القيم المعصومة، في الكتاب والسنة.

لذٰلك نقول: بأن الثقافة الإسلامية رؤية شاملة ومتكاملة؛ تشكل فلسفة
حياة؛ مؤهلة للتحاور والتدافع الحضاري مع الثقافات الأخرىٰ، وتمتلك من
المخزون التراثي الثقافي ما يشكل لها ترسانة فكرية، يصعب اختراقها، وقيماً
معيارية تجعل المسلم في تعامله مع معطيات «العولمة» إيجابياً، مقبلاً،
مبصراً، معطاءً، يعرف ماذا يأخذ، وماذا يدع.. لذٰلك نعتقد أن تحييد القيم
الإسلامية عن معركة الحوار الحضاري، أو الصراع الحضاري، أو معركة
«العولمة» المعاصرة، بقيمها، ومعطياتها، وتجلياتها، والتوهم بأن «العولمة»
قادرة علىٰ القفز، من فوق الثقافة الإسلامية، والامتداد في نسيج المجتمع،
نوع من وهم القوة، وغرور ثقافة القوة، التي يمكن ألا تتحقق إلا ببعض
النتائج السريعة، لٰكنها تبقىٰ عاجزة عن تحقيق العواقب الباقية أمام القوة
الثقافية الإسلامية.

إن الإشكالية، أو الإصابة الكبرىٰ، التي أدىٰ إليها صلف القوة، والتي
كان ولا يزال شعارها: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [القصص:٣٨]،
هي نفي (الآخر)، واستئصاله، وعدم الاعتراف به ثقافياً، وأن المعايير التي

تأتي بها «العولمة» في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والقيم الديمقراطية، هي الحق المطلق، الذي لا بد من فرضه بالقوة هنا وهناك، واعتباره المنقذ وخشبة الخلاص للناس جميعاً، مهما اختلفت ظروفهم وأزماتهم ومعاناتهم، وأن حضارة وثقافة الأفراد وتقدمهم وانفتاحهم وديمقراطيتهم تقاس بمدىٰ تابعيتهم واعتناقهم لما تأتي به قيم «العولمة»، وأن الذي لا يعتنقها، يجب أن يؤهل ويؤدب، وإلّا يلغىٰ، لأن الإصابة في ذاته وليس في معطيات «العولمة»!

فدعاة «العولمة»، لن يرضوا حتىٰ يتبع الناس كلهم ملتهم، وقد تكون المشكلة الأساس هي في التمييز بين التبادل المعرفي والسلعي والغزو الثقافي، أو الارتهان الاقتصادي والاغتصاب السياسي.

وهناك حقيقة تكاد تكون من المسلمات، حيث يشهد لها التاريخ الحضاري الإنساني، ويؤيدها الواقع، وهي أن سلطة الثقافة، أو سلطان الثقافة علىٰ الإنسان، هو سلطان نافذ ومؤثر، يتجلىٰ في جميع أنشطته، ويقبع عملياً وراء أنماط سلوكه المتعددة، ويمنحه الدليل والرؤية للتعامل مع الحياة، تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، ويحقق له الدافعية؛ لأنه يولّد القناعة، ويحقق الاختيار، ويحترم كرامة الإنسان ويشعره بقيمته.. هٰذه الدافعية التي تولدها القناعة تمنحه الفاعلية، وتحقيق الذات، والاطمئنان والأمن وانبعاث الأمل، والحلم الذي يعتبر المحرك الأساس للارتقاء في الحالات الطبيعية، حالات السلم، كما تمنحه القدرة علىٰ الصمود، والصبر، والاحتمال، وتحول دون الذوبان والانبهار في حالات التسلط والظلم والاضطهاد والانكسار التي يتعرض لها، وتحتفظ بشخصيته وحوافزه، ليكون قادراً علىٰ التجاوز والانطلاق من جديد.

بينما نجد أن ثقافة التسلط والاستبداد، أو ثقافة السلطة، لا يمكن أن تتوضع إلا بإلغاء الذات وإطفاء الفاعلية، وانعدام الكرامة، والحط من قدر القيم الإنسانية في الحرية والمسؤولية والاختيار، وتحويل الإنسان إلىٰ آلة، أو مكننة الإنسان في قطار السلطة، لذٰلك فثقافة السلطة كانت، ولا تزال،

هشة، سريعة العطب، صورتها شيء وحقيقتها شيء آخر، لأنها لا تخرج عن كونها قناعاً قد لا يلامس حتىٰ جلد الإنسان ومظهره، بعيداً عن عقله وقلبه.. أنها تضع قناعاً ولا تصنع قناعة، ولا يلبث هٰذا القناع أن يسقط عند الصدمة الأولىٰ، لذٰلك فهي عاجزة عن الصمود والمقاومة وحماية الذات، والمواجهة والحوار والقدرة علىٰ التجاوز والاستئناف وإنعاش الفاعلية وإعادة تخصيب الخيال، وبعث الأمل.. وخلاصة الأمر أنها ثقافة تغتال الإنسان من داخله، لذٰلك نجد باستمرار أنه كلما سقطت السلطة وعالم الأشياء سقطتَ ثقافتها إلىٰ غير رجعة، وعادت سلطة الثقافة وعالم الأفكار ليعيد بناء المجتمع.

فسلطة الثقافة هي التي تحمي من الذوبان في ثقافة السلطة الغازية، وتحتفظ للمجتمع بخميرة النهوض والانطلاق.

لذٰلك لا سبيل إلىٰ التعامل السليم مع حقبة «العولمة»، أخذاً وعطاءً، وامتلاك القدرة علىٰ الإفادة من فرصها وبناء المشترك الإنساني، وتقديم العطاء الإسلامي، إلا بإعادة بناء الذات ثقافياً؛ والتمكين لسلطة الثقافة من النفوس، علىٰ مستوىٰ الفرد ومؤسسات المجتمع المدني والدولة والأمة عموماً.

ولعل المعادلة الصعبة في عالمنا العربي والإسلامي هي أن ثقافات السلطة تمارس تفريغ القيم من محتواها وإفساد المصطلحات والمضامين الثقافية للأمة، وإجهاضها، للتمكين لرؤيتها من الداخل، والوهم بأن ثقافة السلطة يمكن أن تكون بديلاً عن سلطة الثقافة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

آفاق العولمة

«العولمة» فلسفة شاملة متكاملة، وممتدة لجميع جوانب الحياة، محاولة إعادة تشكيلها وفق تلك الفلسفة الرأسمالية، لذلك لا يمكن أن يتصور «عولمة» اقتصادية قادرة علىٰ الحياة في مناخ سياسي أو مناخ ثقافي أو إعلامي أو أيديولوجي معاد للرأسمالية، لذلك جاءت تجليات حقبة «العولمة» واضحة، ومتساندة، ومستهدفة إعادة صياغة جميع الأصعدة والآفاق المتعددة.

ـ عولمة الإعلام:

يمكن أن نعتبر أن «العولمة» الإعلامية، إلىٰ حد بعيد، كانت هي الرائد والطليعة التي ذللت الصعاب، وقرأت الواقع، وشكلته، وهيأت قابلياته، ومهدت الطريق لامتداد وقبول «العولمات» الأخرىٰ جميعاً، علىٰ المستوىٰ السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي، والتعليمي، واللغوي، فأول ما بدأت حقبة «العولمة» بتحريكه عجلة الإعلام، حيث حول الإعلامُ العالمَ إلىٰ قرية واحدة إعلامياً؛ ومن خلال أوعية الإعلام المتنوعة والمبتكرة امتدت «العولمة» إلىٰ جميع أنحاء الأرض بأقدار متفاوتة.

إن الإعلام علم وفن في الوقت نفسه، وليس عملاً عشوائياً منفلتاً من الضوابط، مجرداً من الأهداف، حتىٰ برامج اللهو والتسلية، وأفلام التعري، والصور المتحركة، والإعلانات الاستهلاكية، وبذلك فهو بطبيعته متحيز، كشأن الكثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي لا يخرج عن أن يكون ثمرة لها جميعاً، خاصة إذا لم تكن هناك قيم ضابطة للوجهة، محددة

للأهداف، تحول دون التحيز، فالقيم والمعايير لا يمكن أن تبرأ من التحيز ما لم تكن خارجة عن وضع الإنسان أصلاً، هٰذا من جانب.. ومن جانب آخر، فإن الإعلام في الحقيقة هو ثمرة لمجموعة علوم وشعب معرفية نفسية واجتماعية، تقوّم وترصد تأثيره، وتحدد أهدافه، وتقدم له المعلومة، وتبين له كيف ومتىٰ ولماذا يقدمها، وفي ذٰلك نقول: بأن الإعلام اليوم يمكن أن يعتبر من أقوىٰ الأسلحة، فالمعلومة هي القوة المرنة، والذي يمتلكها هو الذي يحدد ويتحكم بنتيجة المعارك، علىٰ الأصعدة المختلفة.

لذٰلك تحرص الدول الأقوىٰ، مادياً وعلمياً وإعلامياً، علىٰ ممارسة عملية إخلاء وإملاء في المواقع والمجالات الإعلامية، للترويج لسياستها، وثقافتها، وبضاعتها، وطريقتها في الحياة، من خلال التوفر علىٰ مجموعة صناعات تعتبر من الصناعات الثقيلة، إنها صناعة الأفكار، من مثل: صناعة السينما، والكتاب، والصحيفة، والتلفزيون، والإذاعة، وحتىٰ أفلام الأطفال، والإعلان عن البضائع، بفنونه المتعددة.

والدولة الأقوىٰ، هي التي تمتلك القوة التقنية، التي كانت وراء صناعة وسائل الإعلام وتطويرها، كما تمتلك الثروة الهائلة، التي تنفقها علىٰ الإعلام وتنتج المعرفة والمعلومة، لذٰلك فهي بهٰذه الإمكانات سوف تحتل العالم، وتحوله إلىٰ دولة إعلامية، تملؤه بإنتاجها.. فالإعلام يعتبر المقدمة لبناء قوة الدول، والثمرة لها في الوقت نفسه، ويكفي أن نشير إلىٰ أن ما يقارب ٨٠٪ من الإنتاج الإعلامي، العالمي، يعود للدولة الأقوىٰ اليوم، التي بلغت في تقنياتها درجة ألغت معها الرقابة الإعلامية قبل أن تلغيها الدول الوطنية، وتجاوزتها، وجاء إنتاجها إلىٰ العالم علىٰ علم بواقعه الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي.

والعملية الإعلامية بشكل طبيعي تقوم علىٰ الإخلاء (التشويه) للقيم التي تحكم الواقع، ومن ثم الإملاء بقيمها، برؤيتها وفلسفتها، والإغراء بثقافتها وسياستها وأنماط حياتها وأطعمتها وأشربتها، الأمر الذي يساهم بغواية الناس واستخفافهم، لتأمين تبعيتهم، وعلىٰ الأخص عندما يكون

الإعلام الوطني تافهاً أو ساذجاً علىٰ أحسن الأحوال، يتمركز حول حفلات المراسم وصالات المطارات الفخمة المعدة للاستقبال والتوديع، ولا هم له إلا الإشادة بحكمة وعبقرية الزعيم؛ أما ما يسمىٰ بالإعلام الفكري فهو بالغالب يأتي متناغماً مع طبيعة التخلف، يأتي رتيباً، بعيداً عن التشويق والإثارة وتحريض الفاعلية، وتنشيط وإنعاش الوعي، وينتهي في أحسن الأحوال لأن يكون مقلداً ورجعاً للصدىٰ، سواء في ذٰلك الصحيفة، أو الندوة، أو المقابلة، أو سائر الأوعية الإعلامية الأخرىٰ.. وأكثر من ذٰلك، فقد يقتضي الفقر الإعلامي والسذاجة الإعلامية استدعاء (الآخر)، ومحاولة الارتفاع والظهور علىٰ أكتافه، وإشراكه في العمل الإعلامي، وبذٰلك نسجل بأيدينا الهزائم علىٰ أنفسنا، ونوقع عليها، ويتحول إعلامنا لصالح (الآخر)، وتقدمه، وإملائه لأوعيتنا الإعلامية.

إن إلغاء الرقابة الإعلامية في حقبة «العولمة» هو أشبه بإلغاء الحماية الجمركية إلىٰ حد بعيد، وإن كانت الفضائيات اليوم تجاوزت إمكانية الرقابات، ولم تعد بحاجة إلىٰ قرارات إلغاء الرقابة عن الإعلام الوطني.

والإعلام القادم مع «العولمة» تقف وراءه مراكز بحوث ودراسات، ومؤسسات إعلامية وصحفية وسينمائية، وشركات إعلان، وأموال ضخمة، ومؤسسات أمنية، ودأبه وهاجسه الدائم التطوير والارتقاء، الذي يكاد يكون يومياً، فإذا سلمنا بالحقيقة التي يقررها الحديث الشريف: «**إنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْراً**»[1]، بمعنىٰ أن قدرة الإعلام والبيان في التأثير قد تصل إلىٰ مرحلة القدرة علىٰ قلب الحقائق، أو تشويهها، وسحر أعين الناس، حتىٰ يروا الحق باطلاً والباطل حقاً، أدركنا خطورة «عولمة» الإعلام علىٰ الدولة الوطنية وقيمها.

وقد تكون المأساة، إضافة إلىٰ فقر وضعف الأداء الإعلامي، العاجز عن مواجهة إعلام «العولمة»، الأقوىٰ والأبلغ تأثيراً، أن الدولة الوطنية تنفق

---

(١) أخرجه البخاري.

أموالها الطائلة على إقامة مؤسسات إعلامية ضخمة كنوع من المباهاة والتمظهر، ومن ثم تكون عاجزة عن ملئها وتغطيتها، فيأتي إعلام «العولمة» ليحتلها، ويقدم ثقافته ورسالته وأشخاصه وإعلانه وإنماطه الحياتية للناس - حيث تسيطر وسائل الإعلام الأمريكية الأقوىٰ، في الواقع، علىٰ ٦٥٪ من مجمل المواد الثقافية والترفيهية - حتىٰ يتدخل في نوع طعام الناس، ولباسهم، وعلاقاتهم الاجتماعية.. ويمتد مذهب الحرية الرأسمالية لكل مجالات الحياة، فالأسواق الحرة للبضائع، والمؤسسات الحرة للأفكار، وهٰكذا.. والمسلم، علىٰ الرغم من هٰذا الرصيد الضخم من تاريخه الإعلامي والدعوي ومخزونه التراثي، يجلس في مقاعد التلقي، أو علىٰ أحسن الأحوال يهرب إلىٰ غرف الانتظار، أو يتوهم أن العملية الإعلامية هي نوع من الصراخ أو الرتابة علىٰ أحسن الأحوال، التي يمكن أن تساهم سلبياً بدفع الناس للتحول عنها.

ولا شك أن «عولمة» الإعلام هي شرط لسائر العولمات الأخرىٰ، فهو يشكل - كما أسلفنا - الطلائع التي تصنع القابليات، وتعيد تشكيل الإنسان، وتؤهله للتلقي والاستجابة؛ فالإعلام والمعلومة هما طريق «العولمة» إلينا.. فهل نفكر في الحال التي نحن عليها، ونحدد الإمكانية التي نملكها، ونفكر في كيفية توظيفها، ونحاول الإفادة من خبرات من تخصصوا في الإعلام، من أبنائنا، والإفادة من فعل غيرنا، والبدء باغتنام هٰذا الفضاء الإعلامي، فنتقدم برسالتنا وقيمنا، ونعرضها علىٰ (الآخر)، مرتكزين إلىٰ قوتها الذاتية، في مقابل هشاشة وضعف مضمون ما يعرض علينا، علىٰ الرغم من سحره لأعيننا.

ولا أعتقد أنه بالإمكان النهوض، أو وجود أي أمل بالنهوض، ما لم نؤمن بالاختصاص وتقسيم العمل، والخلوص من الذهنية التي تحتل رؤوسنا، وتساهم بتراجعنا، وتقودنا إلىٰ ضلال أعمالنا، ونحن نظن أننا نحسن صنعاً.

إن الخلل، كل الخلل، في أدوات توصيل القيم الإسلامية إلىٰ

الإنسان، لأنها قيم الفطرة، وكونها لم تحدث التأثير المطلوب، فيعني ذلك بدون شك وجود عطب في أجهزة التوصيل.

وفي تقديري أننا نستطيع البدء من حيث انتهىٰ الآخرون، والإفادة من هٰذه الوسائل الإعلامية التي تملأ الدنيا من حولنا، ونخلص من حالة السبات والتمني والتحسر والتحول، إلىٰ حالة استشعار التحدي الذي يثير الفاعلة، ويجمع الطاقة، ويؤذن بالإقلاع من جديد، والله تعالىٰ يقول: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

ـ عولمة الاقتصاد:

«العولمة» في الأصل ذات بعد اقتصادي، أو أن محورها يكاد يكون اقتصادياً، فهي تعمل علىٰ إشاعة وفرض مذهب الحرية الاقتصادية، وتعميمه علىٰ العالم، واعتباره نهاية التاريخ، واعتبار أن العرض والطلب ينظمان السعر، وما يقتضي ذٰلك من ضرورة إلغاء الحدود، وفتح الأسواق، وتدفق البضائع، تحت شعار: «دعه يعمل، دعه يمر»، وتحكم الدول الأقوىٰ، أو الشركات الكبرىٰ العملاقة التي تساند الدول الأقوىٰ، لتكون في حمايتها، وتستخدم قوتها في فتح الأسواق، والسيطرة علىٰ الخامات، إلىٰ درجة نرىٰ معها أن الكثير من الباحثين والدارسين اقتصر في تعريف «العولمة»، وتجلياتها، علىٰ البعد الاقتصادي، أو تسييد المذهب الرأسمالي، وما يتطلبه من إلغاء الحماية الجمركية، وإقامة المناطق الحرة، واستبدال الأنظمة السياسية الموجهة بأنظمة تسمح بالحرية الاقتصادية، لتتحول الدول السياسية إلىٰ أسواق لمنتجات الشركات الكبرىٰ.

وهٰذا الفهم، بأن «العولمة» ذات بعد واحد، هو البعد الاقتصادي، وأن بقية العوامل أو الأبعاد، السياسية، والثقافية، والتربوية، لا تخرج عن تأمين المناخ المناسب للبعد الاقتصادي، هو فهم صحيح، ودقيق إلىٰ حد بعيد.

إلا أن عمليات تأمين المناخ المناسب للبعد الاقتصادي، الرأسمالي،

أو ما أسمي بمذهب الحرية الاقتصادية، وما يحمل معه البعد الاقتصادي في ذاته من الثقافة الاستهلاكية، يجعل «العولمة» رؤية شمولية لإعادة صياغة المجتمعات والثقافات والحضارات من جديد، علىٰ الأصعدة كلها، حيث لا يمكن أن يتصور دعاة «العولمة»، ثقافة مغايرة، أو تعليماً مغايراً، أو تربية مغايرة، أو سياسة مغايرة، أو فلسفة مغايرة، تتعايش مع مذهب الحرية الاقتصادية، لذٰلك يمكن اعتبار «العولمة» موجة كاسحة «العولمة» كل شيء، حتىٰ لو أعلنت أن شعارها وهدفها حرية السوق.

ونعتقد أن الادعاء، حتىٰ من الناحية الموضوعية، والواقعية، بأن مذهب الحرية الاقتصادية، منذ «آدم سميث» وحتىٰ اليوم، يساعد علىٰ زيادة الإنتاج والنمو، ويجيء بالرفه، ويقضي علىٰ الفقر، والعوز، ويحفظ التوازن الاقتصادي، وأن عمليتي العرض والطلب، في اقتصاد السوق، أو مذهب الحرية الاقتصادية (المذهب الرأسمالي) تحددان السعر، دون تدخل أو حماية أو تسعير، من قبل الدولة، ينقضه الواقع والتاريخ.

فالمعادلة السوقية عندهم تتلخص في أنه: إذا قل العرض ازداد الطلب، وارتفع السعر. . الأمر الذي يدعو أصحاب الأموال إلىٰ توظيف أموالهم وإقامة مشاريعهم وفق متطلبات السوق، وإيجاد معامل ومصانع جديدة تستجيب للسلع والبضائع المطلوبة، وبذٰلك يزداد العرض في الأسواق، ويقل الطلب، فتهبط الأسعار، فيعدل بعض أصحاب الأموال عن توظيف أموالهم في هٰذا المجال، ويفتشون عن استثمارات أخرىٰ، فيقل العرض، ويزداد الطلب ويرتفع السعر، وهكذا فإن عمليتي العرض والطلب، كفيلتين بتحديد السعر بشكل آلي، وعفوي، ودون تدخل أو تسعير، أو حماية، كما هو الحال في الاقتصاد الموجه، الذي يتدخل في إرادة الأفراد، ويصادر حرياتهم، في الاستهلاك، والإنتاج، والتسعير، وما إلىٰ ذٰلك.

والحقيقة التي لا مراء فيها، وإن كانت ثقافة القوة، أو ثقافة «العولمة» تحاول القفز من فوقها، أن مذهب الحرية الاقتصادية، أو المذهب الرأسمالي، الذي يروج لشعاره: «دعه يعمل، دعه يمر»، انتهىٰ إلىٰ نوع من

دكتاتورية رأس المال، وسيطرته علىٰ السياسة، والثقافة، كما أدىٰ إلىٰ نوع من الميكيافيلية التجارية، التي أصبحت تتحكم بالإنتاج، والاستهلاك، والأسواق، وكانت الحرية الاقتصادية وما ينتج عنها من تحديد السعر بشكل عفوي، أولىٰ ضحاياها.

فالشركات العملاقة، والتجمعات الاحتكارية، واقتسام أسواق العالم، والمجمعات الاستهلاكية اليوم، تتحكم بالأسواق، والإنتاج، والاستهلاك، والأسعار، وتعطل عمليتي العرض والطلب، وتقضي نهائياً علىٰ المنافسة، فلا مجال لأي مستثمر صغير أو متوسط مجاراتها، أو منافستها، وأي إنسان يفكر في إنتاج أي بضاعة، أو دخول السوق، سوف يتعرض للفقر والإفلاس، لأن الشركات الكبرىٰ تسحقه بتخفيض الأسعار إلىٰ أدنىٰ من التكلفة، وكثرة العرض، والبيع بخسارة لفترة، حتىٰ إذا عجز التجار الصغار عن الصمود أمام هٰذا الإغراق، عادت الشركات العملاقة إلىٰ فرض الأسعار التي تريد التحكم بها، دون أن ينافسها أحد.

فالشركات الكبرىٰ والاحتكارات العالمية، أدت إلىٰ تعطيل المنافسة، وقضت علىٰ عمليتي العرض والطلب، وركزت المال في يد طائفة قليلة، فانتهت إلىٰ غنىٰ فئة، وفقر أمة، بل أمم، ويكفي أن نشير هنا إلىٰ أنه في ظل «العولمة» ازداد الأغنياء غنًى، والفقراء فقراً، بحيث أصبح ٢٠ ٪ من سكان العالم أغنياء، يحصلون علىٰ ٨٠٪ من الدخل العالمي، بينما نجد أن ٨٠٪ من سكان العالم فقراء، لا يحصلون إلا علىٰ ٢٠ ٪ من الدخل العالمي. . وفي تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، للتجارة والتنمية، أن عدد الأشخاص، الذين يعيشون علىٰ أقل من دولار واحد يومياً، يتزايد عاماً بعد عام، ويصل عددهم حالياً إلىٰ ٣٠٧ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل العدد إلىٰ ٤٢٠ مليون بحلول عام ٢٠١٥م.

إضافة إلىٰ أن المصلحة، والربح بشتىٰ الوسائل، هو المستأثر بالسلوك الرأسمالي، أو ما أسميناه «بالمكيافيلية الاقتصادية»، ذٰلك أن زيادة الإنتاج هي المطلوبة، ولو علىٰ حساب الإنسان، وكرامته، وطبيعة فطرته، وسنه،

وحريته، وصحته، ولم ينس أحد الآثار الإنسانية المريعة التي ترافقت مع الثورة الصناعية وظهور الآلة، وتقسيم العمل، وشيوع نظريات الاصطفاء المسلكي، حيث لم يُنظر للإنسان إلا علىٰ أنه أداة إنتاج أو (برغي) في آلة الإنتاج يمكن أن يؤخذ ويلقىٰ عندما يستهلك، وما ترتب عليها من ثورات عمالية، وتشكيل نقابات، وظهور نظريات العمل الممتع، وتحديد ساعات العمل، والحد الأدنىٰ للأجور. . . إلخ.

ولئن كانت الرأسمالية أدت إلىٰ غنىٰ فئة، وفقر أمة، فإن الأنظمة الشمولية المقابلة، التي حاولت العلاج والرد علىٰ الأزمات الرأسمالية، أدت إلىٰ فقر الجميع، وتخلف الجميع، وتبديد طاقات الجميع، فالدول دائماً كانت ولا تزال أسوأ مستثمر أو تاجر.

وتحكم رأس المال في النظام الرأسمالي، أو مذهب الحرية الاقتصادية، لم يقتصر علىٰ الأسواق، والإنتاج، وإقامة الاحتكارات العالمية والشركات العملاقة، وتقاسم الأسواق، والقضاء علىٰ المنافسة، وإنما تجاوز ذلك إلىٰ السيطرة علىٰ السياسة، والثقافة أيضاً، فالشركات، والأموال، والسيارات، والإعلانات، والإعلام، في المعارك الانتخابية، هي وراء تنجيح من تريد لشغل المناصب السياسية الكبرىٰ والمؤثرة ومن ثم ارتهانه لتحقيق مصالحها. . ومراكز الثقافة، والإعلام، والإنتاج الفني، والسينمائي، والتلفزيوني، هي وسائل إعلان وترويج تجاري وصناعة فلسفة الإقناع، فالحاكم والمتحكم هو رأس المال؛ و«العولمة» في نهاية المطاف هي جعل العالم أسواقاً مفتوحة للاستهلاك، ومصدراً للخامات واستثمارات الشركات الكبرىٰ العملاقة؛ ورجال السياسة في نهاية المطاف إحدىٰ أدوات الإنتاج، أو تسهيل مرور الإنتاج والتصدير.

ـ عولمة السياسة:

لا يمكن ـ أو يتصور ـ أن يكون أي حديث عن «عولمة» الاقتصاد بعيداً عن الحديث عن «عولمة» السياسة؛ لأن الأمرين متلازمان، فالسياسة هي التي تؤمن الأسواق والخامات والعمالة، والاقتصاد هو الذي يدعم

السياسيين، ويوجه السياسة إلىٰ تحقيق المصالح الاقتصادية.. وعلىٰ الرغم من أن الثقافة والفلسفة تمثل الحقيقة، وأن السياسة تمثل الصورة والتجلي العملي للثقافة، وأن السياسة في عمومها محكومة بالرؤية الثقافية، وأنها الأوعية العملية للحركة والفعل، فإنه من المفيد التوقف عند بعض المظاهر «لعولمة» السياسة.

«فالعولمة»، بنظامها الرأسمالي، وما يدعو إليه، ويحمل عليه من حرية التجارة، ووجود الأسواق، وإيجاد المناطق الحرة، في معظم بقاع العالم، لتشكل رئات تنفس تمد النظام «العولمي» بالأوكسجين، قادرة علىٰ سحق خصومها الاقتصاديين، باحتكاراتها، التي تقضي بها علىٰ روح المنافسة، وهي الخصيصة التي تميز نظام الحرية الاقتصادية، فإنها قادرة أيضاً، أو الأقدر، علىٰ إلغاء خصومها السياسيين، ومحاصرتهم، وتشويه سمعتهم، واختراق ذممهم، وإغراقهم بالمال والجنس، واستنبات سياسيين تروج لهم، وتدعم حملاتهم الانتخابية، بالمال، والإعلان، والسيارات، وكل مستلزمات النجاح. ذلك أن سيطرة المال علىٰ السياسة ليس جديداً، ولا مستغرباً، ولم يعد ذلك يقتصر علىٰ بلاد «العولمة»، وإنما أصبح يمتد ليتدخل في العالم كله، بشكل أو بآخر، حتىٰ تتحول الأنظمة السياسية، إلىٰ أنظمة عميلة، وأهلها وأسواقها إلىٰ زبائن، أو أحجار شطرنج علىٰ طاولة القمار، إلىٰ درجة قد تضحي الرأسمالية بقيمها وشعاراتها السياسية وتدعم أنظمة شمولية، واستبدادية أو فردية، أو بدائية، في سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية.

لذلك أصبح من الطبيعي أن تملي علىٰ الدول سياساتها ومعاهداتها وعلاقاتها، وحتىٰ نوعية حكامها، وتتدخل في سيادتها، ودساتيرها، ونظمها السياسية، وتطوعها، وتحكم عليها وتحتويها وتخترقها.

ولعل المقولة الشائعة اليوم، والتي أصبحت من المسلمات السياسية والتي تمثل شعار سياسة «العولمة»، أنها سياسة المصالح، وليست سياسة المبادئ، والذي أصبح لها فلاسفتها، وشعاراتها، انتهت إلىٰ تغييب إنسانية الإنسان، وتقديم أشياء الإنسان، كما أدت إلىٰ ارتكاس خصائصه، وتحكم

غرائزه، حيث ارتد الناس عن عبادة الله إلىٰ عبادة العجل الذهبي، الذي صنعه السامري ليستبدله بإلٰه موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، والاستماع إلىٰ خواره والاستمتاع به في وسائل الإعلام؛ الإعلان والترويج.

ولعل فكرة صراع الحضارات، أو فلسفة صراع الحضارات ومسوغاتها، التي يراد لها أن تمهد «للعولمة»، وتمنحها المشروعية السياسية، من خلال جدلية فلسفية، حيث إن التاريخ الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، انتهىٰ إلىٰ النظام الرأسمالي، الذي يمثل الإنسان الخاتم أو النظام الخاتم، وأن استقرار هٰذا النظام، واستمراره، وتمدده، يقتضي المواجهة المستمرة، والهجوم الدفاعي، والضربات الاستباقية، والوصاية علىٰ العالم، وتجاوز سيادات الدول، والتفتيش دائماً عن عدو، يشكل مبرراً للتمدد باتجاه طاقات العالم وأسواقه، فكما أن التأميم، وإلغاء الملكية الخاصة، في النظام الشيوعي والاشتراكي، كان فلسفة للاستيلاء علىٰ أموال الناس باسم مصلحة الأمة، والتبشير بأن الشيوعية هي نهاية التاريخ والفردوس الموعود، فكذٰلك جاءت «العولمة»، التي تعتبر من بعض الوجوه، تأميماً للعالم أو «عولمة» للعالم، سياسياً واقتصادياً، وتوهين سيادة الدول، وطرح مفاهيم جديدة للسيادة، وحق التدخل، باسم إيجاد ملاذات آمنة، إلىٰ غير ذٰلك من الشعارات.

- عولمة اللغة:

اللغة، تعتبر مفتاح الثقافة، والتربية، والتعليم، والحضارة، وإشاعة مفهوماتها، ومدلولاتها، ومصطلحاتها، ووعاء إنتاجها الثقافي.. ومن الأمور المقررة والثابتة أن الذي يتكلم بلسان قوم، لا يلبث أن يفكر بعقلهم، وليس المجال متسعاً هنا لبيان علاقة التعبير بالتفكير.

لذٰلك «فعولمة» اللغة تتطلب أن تكون الثقافة، والإعلام، والتجارة، والخدمات، والدراسة، وشروط دخول المعهد، والجامعة، واستخدام المرجع، والمصدر، والكتاب، والسوق، والفندق، والمتجر، والقطار، والطائرة، والبيع والشراء، والإعلان، والاتصال، والمراسلات، والتعامل مع

وسائل الإعلام، كل ذٰلك مرهون بالتضلع باللغة التي تعتمد لسان «العولمة»، ولو كان ذٰلك علىٰ حساب اللغة الوطنية، التي عُزلت بسببٍ من عجز أصحابها عن التوليد والامتداد، وأصبحت لا تعبر عن فعاليات الحياة، حتىٰ انتهت إلىٰ هوامشها، وبدأت تُخَرج من التعليم، ومن المعاهد، والجامعات، والأسواق، والعلاقات الدولية، ووسائل الإعلام، إلىٰ المعابد، ويراد لها أن تقتصر علىٰ التراتيل، التي يمكن أن تتم بمعرفة أقل القليل من الفهم.

و«عولمة» اللغة ـ تعني فيما تعني ـ القطيعة مع التراث، والقطيعة مع التاريخ والثقافة، والماضي بكل معطياته، والأخطر من ذٰلك جميعه افتقاد المفتاح الصحيح لفهم القيم في الكتاب والسنة، وتحولهما إلىٰ خانة المقدس للتبرك، ونحن هنا لا ندعو للانغلاق، وعدم التبادل المعرفي، وإنما الذي نريد أن نوضحه أن اللغة الأجنبية تعتبر في الحالات الطبيعية رديفاً للغة الأم، اللغة الوطنية، فهي مفتاح لفهم (الآخر) واستيعاب معارفه، ومنتجاته، وبذٰلك تقع في إطار الفروض الكفائية، إن لم نقل الفروض العينية، بالنسبة للمسلم في حقبة «العولمة»، ولٰكن في كل الأحوال، ليست بديلاً، عن اللغة الوطنية، لأن في ذٰلك إلغاء للذات، وليس تطويراً لها.

وقد لا يُستغرب أن تشكو فرنسا وتقاوم هيمنة اللغة الإنكليزية علىٰ شبكة «الإنترنت»، ذٰلك لأن ٩٨٪ من حجم تداول المعلومات والاتصالات علىٰ «الإنترنت» باللغة الإنكليزية، في حين أن ٢٪ فقط للغة الفرنسية، مع العلم أن فرنسا إحدىٰ دول الاتحاد الأوربي وجزء من الثقافة الأوربية.

وفي هٰذا يقول وزير العدل الفرنسي «جاك توبسون»: إن «الإنترنت» بالوضع الحالي شكل جديد من أشكال الاستعمار.

ـ عولمة التعليم:

ولعل من مستلزمات «عولمة» اللغة «عولمة» التعليم أيضاً، الذي يعتبر الرحم الذي تنمو وتتخرج منه سائر الأنشطة الحياتية، «فعولمته» تقتضي ضرورة إعادة النظر في سياسته ومناهجه، وبرامجه، وأهدافه، وتطويعه،

وتذليله، وتنقيته، ليصبح مؤهلاً لامتداد مفاهيم «العولمة»، والقبول الأعشىٰ بكل معطياتها، وإذا استعصىٰ ذٰلك لسبب أو لآخر، وصعب إلغاؤه، فما أسهل من أن يهمش ويترك ليلاقي مصيره ومشكلاته، وتتقدم المؤسسات والمناهج والجامعات والمدارس «المعولمة» لتملأ الساحة.

بل نستطيع أن نقول: إن «عولمة» التعليم هي في الحقيقة «عولمة» لسائر شؤون الحياة، ذٰلك أن المتتبع لمسارات ثقافة «العولمة»، وأنشطتها، وممارساتها، علىٰ الأصعدة المتعددة، يرىٰ بدون أدنىٰ لبس، أن فلسفة نهاية التاريخ، والانتهاء إلىٰ النظام الرأسمالي، وطمس الثقافات والحضارات الأخرىٰ، وإنهاء المشترك الإنساني، والوصول إلىٰ الإنسان الخاتم، هو الفلسفة التي يساق إليها العالم، شاء من شاء، وأبىٰ من أبىٰ.

ذٰلك أن موجة «العولمة» تعني ـ فيما تعني ـ عند بعض فلاسفتها ومنفذيها: أن الناس يجب أن يكونوا أُجراء وعملاء لا شركاء، في نظام «العولمة».

ـ عولمة الأمن:

فكما أن العالم تحول في حقبة «العولمة» إلىٰ قرية إعلامية صغيرة - والإعلام بعمومه، وما يوفر له من المعلومات والوثائق الخاصة والسرية، لا يخرج عن أن يكون أحد ميادين الأمن ـ فإن التوجه صوب «عولمة» الأمن، وما ترافق مع ذٰلك من استخدام أرقىٰ التقنيات ـ حتىٰ في أكثر الدول تخلفاً، فهي متخلفة في كل شيء إلا في قضية الأمن وحماية النظام ـ وتطوير الأساليب والتشريعات، وإطلاق أقمار التجسس والتنصت والطائرات، التي تراقب حركة العالم بدون طيار، وتجنيد جيوش من العملاء والمخبرين، حوّل العالم إلىٰ قرية أمنية أصغر من الصغيرة، ليصبح كل شيء تحت السيطرة، بل حولّها إلىٰ مخفر تابع لأجهزة أمن الدولة الأقوىٰ، وتجاوز في سبيل ذٰلك أبسط معاني ومتطلبات السيادة وحقوق الإنسان وكرامته.

ولا أعتقد أن هناك أي مصطلح استخدم كمسوغ لكل أنواع الاستبداد

السياسي، والاستعمار، وسن القوانين الاستثنائية، وإعلان حالات الطوارئ، وما أضيف من مسوغات للتدخل في حرية الناس وانتهاك أعراضهم وكراماتهم، مما أصبح يسمىٰ اليوم في حقبة «العولمة»: قانون الأدلة السرية والمعلومات الاستخباراتية، الذي يمنح الدولة الأقوىٰ فعل ما تشاء في جميع أنحاء العالم، علىٰ مستوىٰ الأفراد والدول والجماعات، دون إبداء الأسباب، تحقيقاً لمصلحة الأمن، مثل هٰذا المصطلح «الأمن» الذي لا شك أنه من أسماء الاضداد.. إنه ليس في حقيقته من الأمن، وإنما من الرعب والخوف، الذي يعيد البشر إلىٰ حياة الغاب، من التسلط والاعتداء، ويروعهم، وينتهك كراماتهم وأعراضهم، كل ذٰلك باسم الأمن.. و«عولمة» الأمن أيضاً من لوازم «عولمة» السياسة والاقتصاد.. إنها حلقات متكاملة متتابعة.

فقد يتطلب أمر «العولمة» الأمنية، الذي بدأ يزداد ويتعاظم: افتراض أعداء، ويقتضي التعامل مع أشباح متوهمة، وقد يكون الشعار العريض الذي بات يملأ العالم كله اليوم ويؤذن بهٰذه الانتهاكات جميعها: محاربة «الإرهاب»، دون الدخول في تحديد مفاهيمه، ودلالاته.. ولعل في ذٰلك الادعاء بوجود بعض الخلايا الإرهابية ومحاربتها بعض الحقيقة، ولٰكن فيه الكثير من التجني والتحيز لإيجاد مسوغ شن الحروب، لمعالجة أزمات «العولمة»، وإتاحة الفرصة لتمددها، وفتح أسواق جديدة، وامتيازات جديدة للشركات الكبرىٰ، والقضاء علىٰ كل من يعارضها أو يشكل عثرة في طريقها، حيث نجد أن الأمر في كثير من المواقع بدأ يتحول من محاربة «الإرهاب» إلىٰ صناعته، وأخذ البريء بجريرة المذنب، وانتهاك سيادة الدول، وممارسة الاغتصاب السياسي، والاقتصادي، فما أسمي بالحرب ضد «الإرهاب»، حيث الموضوع تطور إلىٰ صورة يخشىٰ معها أن يكون سبباً في استنبات «الإرهاب».

إن هٰذا الشعار الغامض، الغائم، جعل من حق الدول القوية أن تتدخل في تحديد الجرائم والمجرمين، وتعقبهم أينما كانوا، والمشاركة في التحقيق، وانتهاك سيادة الدول، وإلقاء القبض علىٰ من تشاء، والتحقيق مع

من تشاء، والتشكيك بقدرة الأجهزة الوطنية، لذلك لا بد من مشاركتها من خلال خبراء في «الإرهاب»، دون أي حدود أو معوقات، وحتىٰ عند مشاركتها يبقىٰ قولها الفصل، وحكمها الملزم، ورأيها الصحيح.

ونحن بهذا لا نسوغ الإرهاب، مهما كانت دوافعه وأسبابه، فهو مرفوض، بكل المعايير الأخلاقية، والسياسية، والاجتماعية، والإنسانية، والدينية، سواء علىٰ مستوىٰ الأفراد، أو علىٰ مستوىٰ الدول، لكننا ندعو ـ إضافة إلىٰ الحلول الأمنية، علىٰ ضرورتها، لأنها تقتصر علىٰ معالجة الآثار دون البحث في العمق ومعالجة الأسباب، رغم أنها لم تُجْد نفعاً في استئصاله، وإنما كانت في كثير من الأحيان سبباً في تأجيجه، وخاصة عندما يشتد الظلم فيحدث الانفجار، دون حدود ـ إلىٰ التفتيش عن أسباب الإرهاب، ووضع خطط لمعالجة تلك الأسباب، وعدم الاقتصار علىٰ معالجة الآثار.

وقد تكون المشكلة، أن «العولمة»، يراد بها اليوم أن تسير في اتجاه واحد، أشبه ببعض قوانين السير، وبذلك تصبح «عولمة» ظالمة، وغير مسؤولة، تتجه إلىٰ تحقيق مصالح القطب الأقوىٰ، الذي بات الأوحد، وأما الآخرون فنصيبهم منها أن يتحملوا مغارمها، التي تزيد الفقير فقراً، والغني غنًى، والآمن خائفاً، والقوي أكثر تسلطاً.

إن الحديث عن «العولمة»، وما تبشر به من الاقتصاد الحر والقيم الديمقراطية والتنمية، لن يكون ذا قيمة؛ لأن الواقع يكذب ذلك ـ كما أسلفنا ـ ما لم يكن ذلك مصحوباً فعلاً بالحديث عن التنمية، وعدالة التوزيع، وحماية البيئة، وإنقاذ العالم مما ينتظره من تفاوت صارخ، بين أقلية مترفة، أشد الترف، وأغلبية فقيرة فقراً مدقعاً، يحط من كرامة الإنسان، ويمزق أواصر التواصل بين العالم، ويقضي علىٰ الأمن والاستقرار، وينبت الحقد والإرهاب.

□ □ □ □ □ □

فضاءات العولمة

إن العالم اليوم بأشد الحاجة إلىٰ الحوار، وبناء المشترك الإنساني، والتعارف، والتعاون: ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ وإيقاف الاغتصاب السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والأمني، ومنح الناس حرية الاختيار: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، وأن لا يكون الثراء حكراً علىٰ أقلية ضئيلة من رموز الرأسمالية العالمية، بشركاتها العملاقة، واحتكاراتها العالمية العابرة للقارات: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ﴾ [الحشر: ٧].

إن واقع «العولمة» يعني الآن في حقيقته فتح أسواق الجنوب، وإقامة المناطق الحرة، وإلغاء الحماية الاقتصادية، لمصلحة فائض رأس المال والإنتاج السلعي والخدمي والمعرفي، لدول الشمال، ولٰكنها تتزامن في الوقت نفسه مع الإقرار بحق دول الشمال الرأسمالية، في غلق أسواقها، في مواجهة فائض العمالة الموجودة لدىٰ دول الجنوب.. وهٰذا من المفارقات العجيبة.

لذٰلك نقول: إن «العولمة» ذات الاتجاه الواحد لن تكون قادرة علىٰ الاستمرار، وإن استطاعت الانتصار المؤقت، وإنما ستتعرض بسبب ظلمها، وأنانيتها، وإثرائها غير المشروع للزوال، والعبرة بالعواقب، واستنبات أكثر من «ماركس» جديد، يأتي كرد فعل علىٰ الظلم وثمرة للحقد، وبذٰلك يزداد بؤس الإنسانية، وتتحول من ظلم إلىٰ ظلم، أو من ظالم إلىٰ أظلم.. والاستقراء التاريخي يؤكد أن المسألة مسألة وقت، لكن ذٰلك لا يجوز أن يدعونا أو يدخلنا غرفة الانتظار، وعدم تعاطي الأسباب، وبذل الجهد لمغالبة قدر بقدر.

ومع ذلك كله نرى أن «العولمة» في بعض جوانبها ليست طريقاً واحداً من كل وجه، وليست شراً محضاً، لقد فتحت إلى جانب الأسواق التجارية والاستهلاكية، أسواقاً ثقافية، وإعلامية، وعولمت الكثير من الأدوات، التي يمكن لكل إنسان رشيد الإفادة منها، والامتداد فيها، وإملاءها بالخير.

إن «العولمة» بمقدار ما تشكل ارتهاناً اقتصادياً، واغتصاباً ثقافياً، وإكراهاً سياسياً، وتنميطاً اجتماعياً، بمقدار ما تتيح فرصاً يمكن التقاطها، والتعامل معها، من قبل الإنسان «العدل»، أما الإنسان «الكَلّ» فيبقى عاجزاً في كل الأحوال عن الإفادة من إمكاناته، علاوة عن امتلاك القدرة على توظيف إمكانات (الآخر).

ولعل أبرز ملامح حقبة «العولمة» وأهم معطياتها، التطور الهائل والكبير والسريع في وسائل الاتصال، ووسائل الإعلام والبلاغ، والتفنن والإبداع في أدواتها، وأوعيتها وأجناسها، وأصواتها، وألوانها، وضبط إيقاعها، وأنماطها، والتقدم في وسائل قياسها وتقويمها وتحديد مدى نجاحها، ووسائل الارتقاء بها، وتطويرها، وكل يوم يأتي بجديد في إطارها.. والأمر الذي يدعو للتفكير والإفادة، أنها لم تعد حكراً على أحد، إنما أصبحت مذللة، ومشاعة، وخالصة للاستعمال لكل من يمتلك إمكانية توظيفها والإفادة منها. وما على الفرد المسلم والأمة المسلمة إلا الاضطلاع برسالتها وحسن تبليغها إلى الدنيا كلها، بالصوت والصورة واللسان، فالتقنيات التي جاءت بها حقبة «العولمة» كفيلة بنقلها بجميع لغات العالم.. فهل يغتنم المسلم ذلك لإبلاغ رسالته للعالمين، ويلحق الرحمة بالعالمين، تمثلاً للمهمة الأساس: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء]؟

ولو لم تكن «للعولمة» إلا هذه الفرصة، وإتاحة هذه الإمكانية، لكفى المسلم تلك المجالات المتاحة للعطاء، والتعاطي، ذلك أن من الآثار الصحيحة الثابتة: «**إنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفاجِرِ**»[1]، فهل تصبح

---

(١) أخرجه البخاري.

«العولمة»، فيما قدمت من أدوات وإمكانات، وسيلة مهمة لإبلاغ هٰذا الدين، والوصول به إلىٰ العالمية، وإظهار قيمه علىٰ الثقافات والفلسفات الإنسانية، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣]، وتحقيقاً لمواعيد النبوة: «**لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ**»؟[1]، وهل تكون معطيات «العولمة» ـ «**إِنَّ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ**» ـ رغم بعض فجورها، وسيلة تأييد ونصرة للإسلام؟

إن التعاطي مع «العولمة»، والتقاط فرصها، والتعامل مع أدواتها، وآفاقها بالنسبة لأداء المسلم لرسالته، ليست خياراً.. وفي تقديري حتىٰ لو افترضنا أنه خيار لوجب اختياره، فكيف إذا صارت نازلة من نوازل العصر، وذٰلك لما تحمل من الفرص والأدوات التي تمكن المسلم من أداء رسالته إلىٰ العالمين، ذٰلك أن المهمة الرئيسة، والوظيفة والرسالة الأساس، بالنسبة للمسلم، الذي يسير علىٰ قدم النبوة، ويضطلع بميراثها، هي البلاغ والدعوة، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور]، ويقول مخاطباً رسوله القدوة ﷺ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل]، وبذٰلك يحصر مهمة النبي ﷺ بالبلاغ، فهٰذه هي المهمة الأصلية التي تهون دونها سائر المهام، التي يمكن أن تصرفه عنها، ذٰلك أن الاضطلاع بمهمة البلاغ المبين هي سفينة النجاة، وسبيل الخلاص، علىٰ المستوىٰ الفردي والجماعي.. وأن النكول عنها، أو القعود عن الاضطلاع بها، هو سبيل الهلاك والتقطيع في الأرض والاستبدال، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [المائدة].. فتبليغ الرسالة هو سبيل المنعة والحماية والعصمة: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾، بالبلاغ تتحقق العصمة والنجاة والفلاح، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ ۚ﴾ [الجن]، وأن القعود عن أداء الرسالة، يحول دون عصمة المسلم من أذىٰ الناس، وتسلطهم.

---

(١) أخرجه أحمد.

ويقول تعالىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ (٨٩)﴾ [الأنعام]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (١٦٨)﴾ [الأعراف].

أهمية تطوير مواصفات الخطاب:

ولا يتسع المجال هنا للحديث عن حدود البلاغ وكيفياته، وأدواته، وأبعاده، وأهمية مطابقته لمقتضىٰ الحال، وتطويره بحسب الظروف والمتغيرات، وتوفير التخصصات المطلوبة له، وإخراجه من صور الغوغائية، والرتابة، والحماس، إلىٰ صور الحكمة، والدقة، والموضوعية، ذٰلك أن الخطاب الإعلامي في عصر «العولمة» أصبح له صفات ومواصفات، وتخصصات، ولم يعد عشوائياً، وأن التغيير في الخطاب إنما يكون بتغيير التفكير، والمنهج، التغيير لما في النفس، وليس بالادعاء، وتغيير الملابس والمواقف، دون الاعتراف بالخطايا التي جلبت علىٰ الأمة المصائب التي تعاني منها.

إن حسن التعامل مع سنة المدافعة، التي لو أحسن المسلم التسخير لها، سوف يحقق له أكبر قدر من الكسب، ويمكن أن يكون كسباً أكبر من كسب الأقوياء أصحاب «العولمة» أنفسهم، وبذٰلك يرتد السحر علىٰ الساحر: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ (٦٩)﴾ [طه].

إن سنة المدافعة، التي جعلها الله سبباً لجدلية النماء والامتداد، وسبيلاً لرد الظلم، وإتاحة الفرصة والقدرة علىٰ الإفادة من مواطن الخلل في البناء «العولمي»، بدأت تعمل عملها، وتظهر نتائجها، وتتسع مجالاتها، ويكثر دعاتها، حتىٰ من داخل عالم «العولمة» نفسها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

من إمكانات التعامل

ومهما حاولت «العولمة» ممارسة الإحكام لقبضتها، والتحكم في البلاد والعباد، فهي ليست حلقة مغلقة جامدة تتعامل مع جماد، وإنما هي مجال يتأتىٰ في نهاية المطاف من فعل الإنسان، بكل تكويناته، وتعقيداته، وميوله، فهي ليست حلقة مغلقة علىٰ لون أو جنس أو لغة، بل يوجد في باطنها رصيد كبير من التنوع المعرفي والثقافي والديمغرافي والديمقراطي، الأمر الذي يتيح آفاقاً متعددة للتعامل معها:

- الرصيد المسلم في مؤسسات العولمة:

إن وجود رصيد كبير من المسلمين، ممن يتوفر علىٰ طاقات وخبرات علمية، في مؤسسات «العولمة»، إضافة إلىٰ وجود الخامات، والمواد الأولية، التي تزخر بها بلاد المسلمين، ويأتي علىٰ رأس ذٰلك كله طبيعة القيم الإسلامية، بإنسانيتها واعترافها (بالآخر) وإقرارها بالتنوع الثقافي، والدعوة إلىٰ تحقيق حرية الإنسان: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ وكرامة الإنسان: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠]، وتأسيس الحضارة علىٰ التعارف، والتعاون ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات:١٣]؛ وإشاعة العدل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [المائدة:٨]، والسعي إلىٰ تحقيق عدالة توزيع الثروة، وعدم الاستئثار: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ﴾ [الحشر:٧]. . كل ذٰلك يشكل إمكانات حضارية وثقافية واقتصادية قادرة علىٰ السير بالإنسانية نحو الرشد.

ـ إنسانية القيم الإسلامية:

إن عالمية الإسلام، وإنسانية قيمه تتقاطع مع «العولمة»، وتتقارب معها، في كثير من رحلة المستقبل، وتمتلك العلاج والأدوية الناجعة لعللها، وأزماتها، عندما يكون المسلمون في مستوىٰ إسلامهم، وعصرهم. . والذي ندعو إليه ليس أمراً مثالياً ولا نظرياً، ذٰلك أن الواقع يقول: إن الإقبال علىٰ القيم الإسلامية، والاقتناع بها، واعتناقها، والشعور بأنها سفينة الخلاص والنجاة للجنس الإنساني، متركز أكثر في بلاد «العولمة» نفسها، ومن إنسانها نفسه.

إن سقوط «العولمة» تاريخياً بأزمات اقتصادية، حيث لا يتسع الوقت لتتبع الأزمات الاقتصادية الكبرىٰ التي مر بها العالم، ويمر بها الآن، وما يستتبعها من أزمات سياسية، وأخلاقية، يدفع الإنسان للتفكير، والبحث، عن وجود أدوية وعلاجات، وبدائل، وهٰذا يشكل فرصة للمسلم يجب أن يعرف كيف يلتقطها.

نعاود التأكيد أن الإسلام، بما يمتلك من قيم إنسانية، تحمي كرامة الإنسان، وتمنحه الحرية الكاملة في الاختيار، تحت شعار: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، وما يمتلك من مخزون تراثي ثقافي، يمثل مشتركاً إنسانياً، شاركت فيه كل العروق والأجناس والألوان والأمم والثقافات، وما تحققه عقيدة التوحيد من نسخ الآلهة، وإيقاف تسلط الإنسان علىٰ الإنسان ـ الأمر الذي كان، ولا يزال، يشكل مصدر الشر الرئيس، وشيوع الظلم في العالم ـ وما يمتلك من مرونة وخلود في قيمه، منحته تاريخياً هٰذا الرصيد الحضاري، الذي يغطي جميع مساحات الحياة الإنسانية، ويمكنه من التعامل مع نوازل الحياة، وتطوراتها؛ قادر علىٰ التعامل مع معطيات «العولمة»، والتقاط فرصها، واغتنامها، وتوظيفها، وتحويل أدواتها ومعطياتها إلىٰ إمكان حضاري جديد، يساهم بامتداد وانتشار قيم الإسلام، وظهورها علىٰ سائر الثقافات، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣].

ـ التخطيط العلمي والدراية المعرفية:

إن مواجهة «العولمة» بالخطب والصراخ والحماسات لا يغني عنا

شيئاً، ولا يمكننا من تحقيق أي مكسب، بل على العكس يؤدي إلى تفريغ طاقاتنا في المواقع غير المجدية، وبذلك يمكّن من امتداد (الآخر)، الذي ينتصر علينا ويمتد في داخلنا بخبرائه وعلمائه، ونتوهم أننا نواجهه ببعض خطبائنا، الذين لا يحسنون إلا البطولات في الفراغ.

من هنا نقول: بأنه بات من الفروض الثقافية، والحضارية اليوم، دراسة ظاهرة «العولمة»، بمنطلقاتها وأهدافها، ووسائلها، ورصد تجلياتها على الأصعدة المتنوعة، أو بتعبير آخر: الإحاطة بعلمها، وهذا لن يتأتى بالأماني والرغبات والشعارات ـ كما أسلفنا ـ وإنما بالتوفر على تحصيل التخصصات، في شعب المعرفة جميعاً، وخاصة الإنسانية منها، التي تشكل مفاتيح الفهم، الذي لا بد منه، لأن الحكم على الشيء، والتعامل معه، فرع عن تصوره، إضافة إلى ضرورة التمكن من اللغة (لغة العولمة) التي تعتبر بشكل عام ـ كما أسلفنا ـ مفتاح فهم (الآخر)، واستيعابه، وإن كان ذلك يعتبر من الفروض الكفائية، فإنه اليوم قد يكون من الفروض العينية، لأن «العولمة» باتت تملأ حياتنا الثقافية، والإعلامية، والتقنية، والاستهلاكية، والاستخدامية.

إن مثل هذه الدراية تمكن المسلم من التعرف على تاريخ «العولمة»، ومفاهيمها، وانكساراتها، ومن ثم تمكنه من تحديد موقعه منها، ومدخله للتعامل معها.

ـ المرجعية الشرعية:

ونحب أن نشير هنا إلى أن التحقق بشعب المعرفة، دون التوفر على المرجعية الشرعية، التي تشكل للمسلم الدليل والقبلة والبوصلة، سوف ينتهي بالكثير من القدرات الإسلامية إلى (الآخر)، يتقوى بها، دون أن يكون للمسلمين أية رؤية، أو نصيب من العطاء، أو المساهمة في تحويل العالم وجهة الخير، أو «العولمة» نحو مسيرة الخير، والرشد، أو إتاحة الفرصة للتوسع في دوائر الخير، والتقاط واغتنام هذه الفرص لصالح الإنسانية جمعاء.



عقبات على الطريق

هٰذا الإمكان الذاتي الذي يمتلكه الإسلام، لم يكن غائباً عن كثير من الفلاسفة والمفكرين والعلماء الغربيين، والمستشرقين، الذين أسسوا لكيفية التعامل مع عالم الإسلام والمسلمين، وحاولوا تشويه صورتهم، ووضع عقبات علىٰ طريق الإفادة من «العولمة»، تتطلب الكثير من التفكير بكيفية تجاوزها:

- اتهام المسلمين بالعدوانية تجاه (الآخر):

ولا يتسع المجال لإيراد الكثير من الأسماء، التي يمكن أن يكون من أبرزها، وأكثرها جدة وحدة «برنارد لويس»، عميد المستشرقين، في كتبه بشكل عام وكتابه الأخير بشكل خاص: «أزمة الإسلام»، وقبله «أين الخطأ: التأثير الغربي واستجابة الشرق الأوسط»، الذي سبق «صموئيل هنتنغتون» صاحب كتاب: «صدام الحضارات» بإصدار كتاب: «ثقافات في صراع»، الذي اعتمد عليه «صموئيل هنتنغتون» بشكل أساس.. وقد يكون من أخطر ما ذهب «برنارد لويس» إليه هو إضفاء صفة سرمدية علىٰ المسلمين في النظرة العدوانية (للآخر) والافتتان بالاستبدادية والنازية، ولعله في ذٰلك استبطن رؤية اليهود - وأصله يهودي - تجاه الأغيار.

- محاولة تشويه القيم الإسلامية:

وكثير من الغربيين يرىٰ أن الإشكالية ليست في تصرف بعض المسلمين، أو تشددهم، أو ما ينسب إليهم من العنف والإرهاب المصنوع،

الذي قد يكون ثمرة لردود الأفعال أو للاختراق من الغرب نفسه، وإنما الإشكالية - في رأيهم - في قيم الإسلام نفسه، الذي ينمّي هٰذه الظواهر، ويولدها، ولا يتقبل القيم الديمقراطية الغربية، والنظام الرأسمالي، الذي انتهىٰ إليه التاريخ بزعمهم (فوكوياما، نهاية التاريخ)، وتعتبر هي المعيار الوحيد للحكم علىٰ العالم.

فالقيم الإسلامية، عند بعض الكتاب والمفكرين الغربيين، عدوة للحرية والديمقراطية، والإنسانية، وتحاول العودة بالعالم إلىٰ حقب التوحش والتسلط والهمجية. لذٰلك فمن الصعب، بل من المستحيل، التعايش مع الإسلام، ولا بد من مواجهته، واقتلاعه، وزرع بدائل جديدة، ومناهج جديدة، وثقافة جديدة، وسياسة جديدة، ونظام اقتصادي جديد، وأنظمة حكم جديدة، وليس بالضرورة أن تكون الأنظمة البديلة ديمقراطية، وقد يُكتفىٰ منها أن تكون عدوة للإسلام، مطاردة لأتباعه، تتشبع خطتها بمفردات ومصطلحات الاتهامات الغربية للقيم الإسلامية، ومن يحملونها.

- اتهام القيم بصناعة التطرف والإرهاب:

لهٰذا كله، كان لا بد لحقبة «العولمة»، المعاصرة أن تترافق بشكل أشد مع تشويه القيم الإسلامية، واتهامها بصناعة التطرف، والإرهاب، والعنف، والعداوة للإنسانية، وذٰلك لإقامة الحواجز النفسية، إنهاكاً للمسلمين، وشل حركة الدعوة، والتخويف من كل شيء إسلامي.

إن التطرف والإرهاب موجود في كل الدنيا، ولعل من أبرز أسبابه الظلم الاجتماعي، والتسلط، والطغيان، والاستبداد السياسي، والأثرة الاقتصادية، والاختراق الثقافي.. هو موجود في العالم كله، النصراني، والبوذي، واليهودي، علىٰ مستوىٰ الذات، ومستوىٰ (الآخر)، ولٰكنه لم ينسب إلىٰ دين، علىٰ الرغم من أن شعارات الأحزاب اليمينية في كثير من بلاد العالم دينية، ومسوغاتها دينية أيضاً، إلا بالنسبة للمسلمين، وهٰذا لوحده كاف في الدلالة، ذٰلك أن رسم صورة مخيفة للإسلام، ومشوهة للمسلمين، ووضع غالب مؤسساتهم ضمن خانة الإرهاب، إنما هو في

الحقيقة محاصرة امتداد قيم الدين، وشل حركة المسلمين، وجعل العالم بيوت أشباح للإرهاب هنا وهناك.

إن ممارسة ما يسمىٰ بالإرهاب، تحت شعارات إسلامية من بعض المسلمين، ووسم الإسلام بالإرهاب من قِبَل بعض المفكرين في الغرب، وتجاوز عطاء القيم الإسلامية الحضاري الإنساني، واختزال الحضارة والتاريخ في موقف أو فترة زمنية معينة، لا يشكل مسوغاً مقنعاً بنسبة «الإرهاب» للإسلام بشكل خاص، دون سائر الظواهر الإرهابية، التي تكاد تعم العالم، بدوافع وأسباب مختلفة.

ولعلنا نرجح القول: إن الرأسمالية، منذ نشأتها، لا يمكن أن تحيا إلا من خلال عدو تطارده، ولو كان عدواً مصطنعاً، فبعد إسقاط الاتحاد السوفيتي كان لا بد من عدو، فوجدت ضالتها في الإسلام والمسلمين، حتىٰ ولو استخدم الإسلام والمسلمون في إنهاك الاتحاد السوفيتي ومحاصرة امتداده وإنهائه ومن ثم إسقاطه.

ـ الاختراق الثقافي لمؤسسات المجتمع:

إن طرح مصطلح الإرهاب هو محاولة لإيجاد المبررات للتدخل والاختراق الثقافي للإعلام، والتعليم، والسياسة والأسرة، ومؤسسات المجتمع، ومحاولة وضع فلسفة ومسوغات للضربات الاستباقية لدفع التوهم، ومحاربة الأشباح، التي لم تخرج في عمومها علىٰ إلقاء القبض علىٰ القتيل، واستخدام أوهىٰ الأدلة والمبررات. إن ذٰلك في المحصلة النهائية محاولة محاصرة لقيم هٰذا الدين من الامتداد ـ كما أسلفنا ـ من خلال ما أتاحته أدوات «العولمة» وقدمته من إمكانات منجزاتها، والحيلولة بين المسلمين والإفادة من هٰذه الفرص، لأنهم من الناحية النفسية موضع ارتياب وشك. والحواجز النفسية التي تقيمها دوائر الإعلام والثقافة والسياسة ليست بخافية، لكن في حساب العواقب سوف لا يصح إلا الصحيح.

ـ تشويه صورة التضحيات الإسلامية:

ولعل الأمر الملفت أنه حتىٰ مَنْ حاول (الآخرُ) استخدامهم من المسلمين، وتوظيفهم لصالحه، واستعارة تضحياتهم، وتصفية حساباته بدمائهم، واعتبارهم مجاهدين أطهاراً، وإمدادهم بكل شيء في مرحلة معينة، تحولوا في نظره اليوم إلىٰ إرهابيين خطرين يهددون الحضارة الإنسانية!

والأمر المطروح حقاً، ومن خلال هٰذا جميعه، كيف يمكن تجاوز الصورة المشوهة التي رُسمت للإسلام والمسلمين، حتىٰ كادت تترسب في كثير من الأذهان، وأصبحت تشكل حاجزاً نفسياً دون الامتداد في حقبة «العولمة»؟ وكيف يمكن الصمود، في وجه رياح السموم، وامتلاك القدرة علىٰ إثبات أن القيم الإسلامية، هي قيم إنسانية، في معركة الصراع الثقافي، تدين «الإرهاب»، وتقضي علىٰ أسبابه، وتعالج آثاره، وذٰلك من خلال الدخول في سياقات «العولمة»، وعالمها، وتقديم النماذج المؤثرة التي تثير الاقتداء، وتبين أن الصورة المصنوعة التي رُسمت للإسلام والمسلمين شيء والحقيقة شيء آخر؟

ـ اختزال التاريخ في فئة وزمان معينين:

إن دمغ الإسلام بالإرهاب، وتجاوز تاريخه الطويل وإنجازاته الحضارية الإنسانية، واحترامه لحرية وكرامة الإنسان، وحقه في الاختيار تحت شعار: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾، واختزال هٰذا التاريخ في فئة معينة، وفترة زمنية بعينها، أو في قراءة مغرضة أو مغلوطة، وتضخيمها، فيه الكثير من التبسيط، والتجني، من الناحية العلمية والموضوعية والتاريخية.

ولعل ذٰلك التخويف لم يأت عبثاً، وإنما جاء ثمرة لمخطط هادف ـ كما أسلفنا ـ ليترافق مع حقبة «العولمة»، ويحول دون توظيف أدواتها لتبليغ رسالة الإسلام، ومحاصرتها، والحيلولة دون امتدادها، باعتبارها ـ كما يزعمون ـ العدو الأساس للنظام الرأسمالي، الذي يقود قطار «العولمة» علىٰ

مستوىٰ العالم، وباعتبار «العولمة» بأدواتها، يمكن أن تمنح فرصة ذهبية، وغير مسبوقة، لإبلاغ رسالة الإسلام والامتداد بها، هٰذا من جانب.

- دفع المسلمين إلىٰ مواقع الفكر الدفاعي:

ومن الجانب الآخر، فإن دمغ الإسلام بالإرهاب سوف يدفع الكثير من المفكرين والمثقفين، والمهتمين بالشأن الإسلامي، إلىٰ التراجع إلىٰ مواقع الفكر الدفاعي، واستنزاف طاقاتهم الذهنية، والمالية، والوقتية، في رد الشبه، والتدليل علىٰ براءة الإسلام، من هٰذه التهم، وبذٰلك يتحكم (الآخر)، الذي يقود قطار «العولمة» في العالم ويلقي بهٰذه التهم علىٰ ساحات تفكيرنا، وبذٰلك يحدد مسبقاً أنشطتنا الذهنية، والثقافية، ومصارف أموالنا. فكم من الندوات، والمؤلفات والمحاضرات، والمؤتمرات، والأموال، تنفق اليوم، للدفاع عن قيم الإسلام، ونفي تهمة الإرهاب عنه، وبيان خصائص القيم الإسلامية في السماحة والسلام، ونبذ قيم العنف، وقبول (الآخر)؟

وعلىٰ الرغم من هٰذه الجهود كلها، تتجدد التهم، ليتجدد ويستمر الموقف الدفاعي، وتستنزف الطاقات، التي لو وضعت في موضعها المدروس، التنموي والعلمي والمعرفي، لأقامت ترسانة فكرية، وثقافية، وقاعدة اقتصادية إنتاجية يصعب اختراقها واتهامها.

إن الموقف الدفاعي، علىٰ ضرورته وفائدته، مطلوب بقدر، شريطة أن تضبط النسب، وهو في المحصلة النهائية لا يخرج عن محاولة حماية الذات.. ويبقىٰ الموقع الأهم: صرف الجهد لتنمية الذات، والارتقاء بها، لتكون قادرة علىٰ التعامل مع حقبة «العولمة» وجميع النوازل الأخرىٰ.

□□□□□□

البديل المأمول

إن القيم الإسلامية بعالميتها، وشمولها، وإنسانيتها، وتجربتها الحضارية التاريخية، ومن خلال الخروق والإصابات الكبرىٰ، التي تعاني منها «العولمة»، علىٰ المستوىٰ الفردي، والمجتمعي، والإنساني، قادرة علىٰ تقديم البديل الراشد بموضوعية، وعدم معالجة الانحراف بانحراف مماثل، كما كان شأن الاشتراكية التي بنت نظرتها علىٰ جدلية الحقد وتأجيج الصراع بين الطبقات، والتي حاولت أن تثأر من مذهب الحرية الاقتصادية بسلب حرية الناس وقتل روح المنافسة بينهم وصبهم في قوالب حديدية، فوقعت بمضاعفات وإصابات أودت بها، وكان سقوطها سبباً في انتعاش مذهب الحرية الاقتصادية، الذي تبشر به «العولمة» وتعتبره نهاية التاريخ البشري، وتستدل له بسقوط الاشتراكية، كفكرة، ودولة، وممارسة.

وهٰذا البديل لن يتحقق ما لم تتم المصالحة بين الأمة والدولة، وتتم المراجعة لفهومنا، وممارساتنا، واجتهاداتنا، ونبصر إلىٰ جانب فقه النص فهمَ الواقع، ونتحول من الجهود الكبيرة التي نبذلها في إثبات صحة النص وخلوده وصوابه إلىٰ مرحلة إعمال النص، وتنزيله علىٰ واقع الناس، بقدر استطاعاتهم، ليستشعر الناس حقيقة خلود القيم الإسلامية، وقدرتها علىٰ الإنتاج المأمول وتحقيق الخلاص، مرة أخرىٰ، لبني الإنسان.

وعلىٰ الجملة يمكن القول بالنسبة «للعولمة» وغيرها من النوازل: إن المسلم إذا كان عدلاً راشداً ذا فاعلية، يتوفر علىٰ العلم بالأمر، والعدل والاستقامة في الحكم عليه، دون تحيز، أي كان في مستوىٰ إسلامه

وعصره، يمكن أن يحوّل النقم والنوازل والابتلاءات إلىٰ نعم، قال تعالىٰ: ﴿وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء:٣٥]، ليستشعر من خلالها التحدي، ويأخذ منها العبرة والدرس، ويكتشف من خلال نزولها وسيرورتها مزيداً من السنن العاملة في الحياة، والأحياء وآلية تسخيرها.

أما إذا كان كَلًّا، عاجزاً، جاهلاً، منفعلاً، معطل الحواس، مسكر البصر، ومطموس البصيرة، فتتحول علىٰ يديه النعم إلىٰ نقم.

وقد يكون منتهىٰ الخزي والتخاذل والبؤس العقلي أن يعجز عن استيعاب النوازل واكتشاف المداخل الصحيحة لكيفية التعامل معها، من خلال قيمه، في الكتاب والسنة، ومخزونه الثقافي، في الوقت الذي يفترض فيه أن يستشرفها ويبصرها من نذرها الأولىٰ، ومقدماتها، قبل نزولها، وإعداد العدة لها، بما تتطلبه من عقل وعلم.

يقول تعالىٰ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل].

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



لغة الثقافة .. وثقافة اللغة

٤٤١٥/٢٤

من نعم الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ الإنسان أن خلقه مؤهلاً للتعلم وكسب العلم والمعرفة، ومنحه القدرة التي تمكنه من التحكم في البيان والإفصاح عما في نفسه، فقال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمٰن]، وبذٰلك تعتبر اللغة بشكل عام، والقدرة علىٰ الإبانة والإفصاح عما في النفس، بشكل خاص، من أرقىٰ خصائص الإنسان وأعظم وظائفه العقلية؛ وحسبنا أن نقول هنا: إن اللغة تعتبر أحد البراهين والآيات بل والمعجزات الكبرىٰ الدالة علىٰ القدرة الإلٰهية علىٰ تنوع الخلق واختلافهم، يقول تعالىٰ: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ...﴾ [الروم: ٢٢]، ولئن كانت الألوان بكل تنوعها وخصوصياتها أمراً قسرياً خَلْقياً يدعو للتأمل وتجاوز الصورة إلىٰ الحقيقة التي وراءها، والخلق إلىٰ معرفة الخالق، فإن اللغة أمر كسبي اختياري معجز يتمحور حول الحقيقة قبل الصورة، والمعنىٰ قبل اللفظ، والتفكير قبل التعبير، والتعرف بالتأمل الداخلي علىٰ الخالق، قبل النطق بالشهادة علىٰ ذٰلك.

فإذا كانت الألوان والأجناس وسائر الأمور القسرية الأخرىٰ هي أشبه بالقوالب المادية الجامدة التي لا فكاك منها (ستاتيك) فإن اللغات، بتفاعلها وتناميها، وصحتها ومرضها، وحضورها وغيابها، وارتقائها وهبوطها، هي أشبه ما تكون بالكائن الحي المتنامي، بكل صفاته وخصائصه وأطواره وتطوره؛ هي تمثل الروح الممتدة، المحركة للإنسان، المجددة لنفسه، والمنمية لعقله وتفكيره، الصائغة لعلاقاته، الموسعة لخبراته وقدراته.

فاللغة هي (دينامية) الإنسان، أو اللغة هي الإنسان، هي عقل الإنسان، وعلم الإنسان، وثقافة الإنسان، وهوية الإنسان، ومفتاح الإنسان في الدخول إلىٰ بوابة الكون الكبير، واستكناه آياته في الأنفس والآفاق، مما

حدا بالكثير من علماء الإنسان أن يعرفوه ويميزوه بأنه حيوان ناطق.

وقد حرضت هٰذه الظاهرة الإنسانية المعجزة الكثير من العلماء والمفكرين والفلاسفة والباحثين في مختلف التخصصات والمعارف، التي تعتبر اللغة مفتاحها الأساس في الاكتساب والاكتناز والنقل، إلىٰ العناية بدراسة اللغة ووظائفها واكتشاف أبعادها المتعددة، من زمانية ومكانية واجتماعية ونفسية ومعرفية، حيث تراكم ذٰلك في ميراث ثقافي وعلمي تصعب الإحاطة به، ذٰلك أن اللغة هي المفتاح والمدخل والمسبار لمعرفة كنه الحياة الإنسانية وإلقاء الأضواء علىٰ أهم مقومات وشروط إنسانية الإنسان، الذي استحق بهٰذا المؤهل المعجز دون غيره من سائر الخلق، بمن فيهم الملائكة، الخلافة في الكون.

- الشهادة علىٰ الذات أولاً:

لذٰلك كان علىٰ المسلم أن يعمل لتحقيق هٰذه الخلافة، وتوفير شروط الإقلاع الحضاري والاضطلاع بالشهادة علىٰ الناس، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣].. حيث الإدراك الكامل أن هٰذه المهمة الإنسانية والحضارية الكبرىٰ لا تأتي بالأماني والرغائب: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء:١٢٣]، فالجزاء من جنس العمل، وهٰذه سنة وقانون إلٰهي في تأسيس العدل، الذي تقوم عليه السماء والأرض وترسيخه، لذٰلك لا بد لمن يريد أن يتحقق بالشهود الحضاري والتنوير الثقافي ويضطلع بحمل هٰذه الأمانة الكبرىٰ أن يتأهل لها، ويمتلك أدواتها؛ وامتلاك الأدوات من الأهلية أيضاً.

فالتأهل لهٰذه المهمة العظيمة يتطلب القيام بالتقويم والمراجعة باستمرار، حتىٰ تُصوَّب مسيرتنا وفق القيم الإسلامية في الكتاب والسنة، بحيث نحيي ونطبق ونلتزم بتصويب شهادة الرسول ﷺ علينا لنتأهل للشهادة علىٰ الناس، تحقيقاً لقوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [الحج:٧٨].

فتصويب مسيرتنا لنتحقق بشهادة الرسول علينا، أولاً، بحيث نصلح أنفسنا حتىٰ نتأهل لإثارة الاقتداء وامتلاك القدرة علىٰ العطاء وإلحاق الرحمة بالعالمين، ففاقد الشيء لا يعطيه، ومن كان قوله يخالف سلوكه أو عمله فكأنما يوبخ نفسه، ويستدعي شهادة غيره عليه، لذٰلك لا بد من الاضطلاع بالشهادة ومواصفاتها (شهادة الرسول ﷺ علينا) حتىٰ نستحق أن نصل إلىٰ مرحلة الشهود علىٰ الناس.

ـ اللغة وعاء الحركة الإنسانية:

وعلىٰ الرغم من أن الأدوات والوسائل متعددة ومتنوعة في تحقيق الشهادة علىٰ الناس بإبلاغهم رسالة النبوة العالمية الخاتمة لإلحاق الرحمة بهم ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء]، ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٥٤﴾ [النور]، فسوف تبقىٰ وسيلة الاضطلاع بمهمة البلاغ المبين وتحقيق الشهادة الأهم علىٰ النفس (أمة الإجابة) ومن ثم علىٰ الآخر (أمة الدعوة) هي اللغة، فهي إذا أدمنا التأمل والنظر والتفكير تعتبر أم الوسائل جميعاً.

فهي وسيلة الحركة الإنسانية كلها، في المجال العلمي والسياسي والثقافي والإعلامي والاجتماعي والتربوي.. فاللغة وعاء ذٰلك كله، ووسيلة ذٰلك كله، وإذا تراجعت اللغة أو تعطلت توقفت الحركة الإنسانية وانقطع الاتصال والتواصل والتفاهم، ذٰلك أن اللغة هي من أهم وأدق طرق المواصلات، وأوعية المعلومات، وتواصل الأجيال، وتحقيق النقل الثقافي، والتراكم المعرفي، وحفظ المخزون التراثي، وجسر التبادل المعرفي.

فاللغة بمفرداتها وسيلة بناء التفكير الداخلي، حتىٰ ولو لم ينطق الإنسان فهو مستمر في ممارسة العمليات الذهنية بكلمات مستبطنة غير منطوقة وغير مسموعة.. كما أن اللغة وسيلة لإجراء معادلات وعمليات الذكاء، وتشكيل الصور الذهنية، واختزان الذاكرة واسترجاعها، وممارسة الخطاب والاتصال، والنقل الخارجي.

وخلاصة القول: إن اللغة هي محرض التفكير، ومحرك الاجتهاد والتجديد، ووسيلة التفاهم والإقناع، ومفتاح الإقلاع الحضاري؛ وأن هٰذا البناء الحضاري التاريخي الضخم والميراث الثقافي سوف يبقىٰ محنطاً ومغلقاً ومسدوداً أمامنا إذا لم نمتلك المفتاح الأساس للولوج إليه من الباب الرئيس؛ والمفتاح للدخول لكل غرفة فيه والتعرف علىٰ مجالاته وتنوعها، هو اللغة.

فاللغة، في البدء والانتهاء، هي الثقافة، وهي الحضارة، وهي العلم، وهي التنمية، وهي التفكير، وهي التعبير.. هي الشخصية، بكل قسماتها، وسماتها، وذاكرتها، وفلسفتها، ورؤيتها.. وهي تمثل أرقىٰ أنواع القدرة علىٰ الاختيار والانتقاء، وتشكل الأداة الأوسع والأرحب لممارسة عمليات التفكير والتعبير والتفاهم، في فضاءات كبرىٰ تتجاوز عالم المحسوسات.. هي مرآة الأمة، تعكس حركتها وتاريخها وحاضرها وقيمها ووجهتها المستقبلية؛ وهي مرقاتها في الوقت نفسه، لأنها المحرك الأساس للانبعاث والتجديد والاجتهاد، والتغيير، والتأثير، والتعلم، والتبادل المعرفي، والكسب العلمي، وبناء الذوق الفني، وصناعة النسيج الاجتماعي، والعامل الأساس في تشكيل الأمم، والسبب الأساس وراء اضمحلالها.. وإذا لم تدرك العلاقة التبادلية بين اللغة والأمة تحصل الكارثة الثقافية والمعرفية؛ والتاريخ خير شاهد علىٰ ذٰلك.

فاللغة تَضعُف وتتراجع بضعف الأمة؛ والأمم تتقهقر وتتأهل للعمالة الثقافية والعلمية بتراجع اللغة وعزلها عن العقل والكتاب والمنهج والمعهد والجامعة والمدرسة والأسرة، والإذاعة والتلفزيون وسائر وسائل الإعلام والإعلان، التي يناط به إجراء العمليات والمعادلات والموازنات التفكيرية، ذٰلك أنه من المسلمات علاقة التعبير بالتفكير؛ وعلاقة اللغة بمفرداتها ومخزونها النفسي والمعنوي وإيقاعها ووقعها علىٰ الحس والنفس والإدراك بالتفكير وآلياته، وكيفياته، ورقيه ونموه، وهبوطه وارتقائه.

ـ صياغة التفكير والشخصية:

ويكاد يكون من المسلمات أيضاً، عند أهل العلم والدراية، أن الذي يعبر بلسان قوم يفكر بعقلهم، ويتمدرس بثقافتهم، وتُصاغ شخصيته وفق معاييرهم، هٰذا عدا عن القطيعة مع نسقه المعرفي، ومخزونه التراثي، وقيمه ومعاييره الضابطة لمسالكه، ومرجعيته، وارتكازه الحضاري، فعجمة اللسان تؤدي إلىٰ عجمة العقل والقلب وغربة النفس.

ولقد نبه الإمام ابن تيمية رحمه الله منذ وقت مبكر لأثر اللغة ودورها في التفكير وصياغة الشخصية، حيث يقول: «إن اعتياد اللغة يؤثر في العقل، والخلق، والدين، تأثيراً قوياً بيّناً، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هٰذه الأمة من الصحابة والتابعين؛ ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق»؛ مؤكداً أن «نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

وقد «. . . كتب عمر إلىٰ أبي موسىٰ رضي الله عنهما: «أما بعد: فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن، فإنه عربي». وفي حديث آخر عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «تعلموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم». . وهٰذا الذي أمر به عمر رضي الله عنه من فقه العربية وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه، لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلىٰ فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله»[(١)].

إن اللغة بما تبني في العقل والخيال والشعور والأثر، وما تحقق من ارتباط بين الأصوات والمعاني، من حس وفهم مشترك، تقيم القاعدة المشتركة، وتوسع دائرة التفاهم، وتوحد المسارات الكبرىٰ لحركة الأمة وتفاهم الأفراد وتواصلهم. . فاللغة ـ كما أسلفنا ـ هي من أهم طرق

---

(١) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. ناصر العقل، ج١.

المواصلات وشبكات الاتصال ومصادر المعرفة، وكسب المعلومة، وسبيل التفاهم، وبناء الحس المشترك، علىٰ مستوىٰ الأفراد والجماعة.

فاللغة، بما تمتلكه بألفاظها ومعانيها، مما يسمىٰ في علم النفس بالإحساس العام المشترك، المتولد عن ما تورثه اللغة من عمليات (الاستبطان)، تمكن الطبيب والمريض، والمعلم والطالب، والعالم والمبدع، والشاعر والكاتب والراوي، والمفكر، من القدرات في التعرف علىٰ (الآخر) ومشاركته بإحساسه، وحتىٰ بإدراكه.

إن اللغة المشتركة تمكن الطبيب من فهم مريضه وعلاجه، والمعلم من فهم تلميذه وتعليمه وتربيته وتغييره، وإدراك مشكلته، وتقدير ظرفه، وتحديد فهمه، والتعرف إلىٰ حاجاته، وتحديد مستواه، وفهم شخصيته.

فاللغة نافذة الشخصية، ومرآة العقل: «تكلم حتىٰ أراك»، أو هي الشخصية بكل مواصفاتها.

ولما كان للغة هٰذه الأهمية في صياغة الشخصية، وبناء التفكير، واستقامة التعبير، وتكوين الأمة، والقدرة علىٰ حفظ الميراث الثقافي، والنقل الثقافي لهٰذا الميراث إلىٰ إنسان الحاضر والمستقبل، وامتلاك المفردات الغزيرة والدلالات الدقيقة التي تحول دون الانحباس أو الانغلاق علىٰ الماضي والوقوع في أسر الحاضر، وإنما مد البصر إلىٰ فضاءات المستقبل وإحداث التأثير والتغيير والاجتهاد والتجديد، لذٰلك لم يتسامح التنزيل بأمر معجزة الرسالة الخاتمة (اللغة).

لقد تنازل عن فوارق اللون والجنس والعرق والجغرافيا والمناخ، وكل القضايا القسرية، التي لا يد للإنسان في وجودها أو نفيها، واعتبر من الظلم الشنيع أن تعتمد معياراً للكرامة أو وسيلة للقياس؛ أما اللغة فإن كسبها من اجتهاد الإنسان وتعلمه، لذٰلك جاء النص علىٰ أن القرآن إنما أنزل بلسان عربي مبين، قال تعالىٰ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء]، ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

ولا أدل علىٰ أن اللغة كسبية من أن الأعاجم، أو غير العرب بعامة،

حققوا نبوغاً باللغة العربية إلىٰ درجة تكاد تتجاوز فعل العرب أنفسهم، فكُتُب اللغة، والمعاجم، والفروق اللغوية، وفقه اللغة، وتحديد المصطلحات ونحتها، نجد أن لغير العرب فيها القدح المعلا.

ومن هنا رأينا أيضاً كثيراً من العلماء الذين أدركوا أهمية اللغة ودورها في صياغة الأمة وتوحيد ثقافتها وتحديد وجهتها وبناء قاعدتها المشتركة ونسيجها الذهني المتجانس، أكدوا أهمية اللغة؛ وفسر بعضهم الحكمة بأنها: الكلام المعقول المصون عن الحشو (علي الجرجاني)؛ واعتبر اللغوي العلامة عبد الله العلايلي: «أن اللغة أحد وجهي الفكر، فإن لم تكن لنا لغة تامة صحيحة، فليس يكون لنا فكر تام صحيح».

واعتبر الدكتور زكي نجيب محمود في كتابه «تجديد الفكر العربي»: «أنه من اللغة تبدأ ثورة التجديد، حيث اللغة هي الوسيلة التي لا وسيلة سواها لنشأة المعرفة الإنسانية وتكوينها وتطويرها، أو جمودها في بعض الحالات».

ـ النفاق الثقافي:

حتىٰ اعتبر بعضهم العدول عن التحدث بها، إلا لضرورة محدودة، يورث النفاق، ذٰلك أن للنفاق آفاقاً واسعة وشعباً كثيرة، ولعل النفاق الثقافي والسياسي هو من أولىٰ الإصابات التي تلحق بذهنية الذي يعدل عن التمكن من لغته والتزام التحدث بها.

قال رسول الله ﷺ: «**من يحسن أن يتكلم بالعربية، فلا يتكلم بالعجمية، فإنه يورث النفاق**»(١). وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إن اللسان العربي شعار الإسلام وأهله، واللغات من أعظم شعائر الأمم التي بها يتميزون(٢).

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك».

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم».

وكره الشافعي لمن يعرف العربية أن يتكلم بغيرها، أو يتكلم بها خالطاً لها بالعجمية، وكان يؤكد أن كل من يقدر علىٰ تعلم العربية فإنه ينبغي عليه أن يتعلمها، لأنها اللسان الأَوْلىٰ بأن يكون مرغوباً فيه.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يرىٰ أن الطريق الحسن في ذٰلك هو «اعتياد الخطاب بالعربية، حتىٰ يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور، فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذٰلك أسهل علىٰ أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلىٰ أخرىٰ فإنه يصعب».

بل لعلنا نقول: إن تقطيع الأمة أمماً، وهو إحدىٰ مراحل الاضمحلال قبل أن تتيه في الأرض، وتضيع عن هويتها، وتفقد وجهتها، يبدأ من عند اللغة والموقف منها، ذٰلك أننا إذا افتقدنا المفتاح فسوف نواجه مغاليق كثيرة في حياتنا العلمية والعملية والثقافية، ونقف أمام بوابة التراث عاجزين عن استيعاب هٰذا الرصيد الهائل من التجارب السابقة، فنصبح كالشجرة التي لا جذور لها، تترنح في الهواء تأخذها الريح يمنة ويسرة.. وهل تستحق أن تسمىٰ أمة مجموعة شعوب لا تتلاحم مع ماضيها فضلاً عن أن تستقرئه، ولا تفهم الحاضر لغربتها فيه، ولا تخاطبه ولا يخاطبها؟

فالذي يفقد لغته يفقد إنسانيته، ذٰلك أن الكائن يصبح إنساناً عندما يقدر أن يتعرف علىٰ ذاته فيغيرها ويقيمها طبقاً للصور الذهنية والقيم؛ ففي اللغة يتجسد ويأول كل ذٰلك، وبها يتبلور الوجدان.

إن اللغة تلتقط الواقع، وتقرؤه من الأمام والخلف، ومن الداخل والخارج. فاللغة هي وعاء الإنسان وإهابه، وحواسه، وعقله، وتفكيره، وذاكرته، وثقافته، ووطنه، وتعلمه وتعليمه، وحاضره ومستقبله.

فكيف يرضىٰ الإنسان أن يعيش بلا رأس، بلا عقل يفكر، ولسان ينطق، وعين تنظر، وأذن تسمع، ولسان يتذوق، ولا يستطيع أن يعرب عن ذٰلك، أو يعبر عن ذٰلك، وينقل إحساسه وفكره ورؤيته للآخرين، ليتوحد

معهم، ويتفاهم معهم، ويبني المشترك، ويقيم الجماعة، وينشئ الحضارة ويمارس التبادل الثقافي؟

إن التفكير لا يتحقق إلا باللغة، والتعبير لا يتشكل إلا باللغة، والسماع لا يكون إلا باللغة، والنظر باللغة، والتذوق باللغة، والتواصل باللغة.

ومن هنا تتأكد فرية أو خطورة ما يُروج له من بتر العلاقة بين التفكير والتعبير، والادعاء بأن المهم هو التفكير السليم، كائناً ما كان لسان التعبير أو لغة التعبير، فأنىٰ يتسنىٰ للإنسان أن يفكر في قيم أو تراث أو ثقافة، أو يكوّن صوراً ذهنية عن عقيدة أو تاريخ أو حضارة وهو يفتقد لغتها، يفتقد أداتها في النظر والفكر؟

إن ادعاء إمكانية فصل التعبير عن التفكير، خلافاً للحقيقة الثابتة عن علماء الفلسفة واللغة والاجتماع، سوف لا ينتج إلا مخلوقات مشوهة اللسان والعقل والقلب.

لذٰلك، نرىٰ اليوم أن العالِم الحق الذي يريد أن يدرس عقيدة أمة أو ثقافتها أو تاريخها أو حاضرها أو يستشرف مستقبلها، لا يرضىٰ لنفسه الجهل بلغتها؛ حتىٰ في تاريخ الأديان نرىٰ أن الكثير من علماء الآثار والتاريخ والحضارة والمخطوطات يرفضون ترجمات الكتب المقدسة، لما قد تحتمل الترجمات من تغييب للحقيقة وتحريف للمعلومة، ويسعون إلىٰ التعلم والتعرف علىٰ اللغة الأصلية التي كتبت فيها تلك الكتب، حتىٰ يطمئنون علمياً إلىٰ اكتشاف الحقيقة التي لا لبس فيها.

ـ لغة العلم.. ولغة الدين:

إن عدم إدراك أهمية اللغة ودورها في بناء الأمم، وصياغة شخصيتها، وتشكيل ثقافتها، هو من الطوام الكبرىٰ والمؤامرات الخطيرة، سواء حصل ذٰلك علىٰ يد الجهلة من أبنائها، أو المكر الخبيث من أعدائها، مهما اجتهدوا في وضع المسوغات والفلسفات في محاولتهم لإقصاء اللغة واستبدالها.

فتارة الحجة بصعوبة نحوها وصرفها وكثرة مفرداتها ومترادفاتها؛ وتارة بحجة أنها لغة أدب وخيال، بعيدة عن لغة العلم والتقنية؛ وأخرىٰ أنها لغة كتاب مقدس مصيرها ومأواها المعابد، شأن اللغات المنقرضة كالسريانية واللاتينية. . . وليست لغة المعهد والجامعة والمصدر والمرجع اليوم، وأنه لا مكان لها في عصر «العولمة» والاتصالات والمعلومات، لعجزها عن مواكبة التطور اللغوي والدلالي، وكأن الأمة تريد أن تلقي بعجزها وتخاذلها وتخلفها واستعمارها الثقافي علىٰ اللغة، دون أن تدري أن الإنسان وتخاذله وعجزه هو المشكلة وليست اللغة وإمكاناتها وقابلياتها.

والغريب أنه لم يستفزنا اليوم الإقلاع العلمي والمعلوماتي لشعوب ولغات متعددة مثل: الصينية واليابانية، والعبرية والكورية وغيرها كثير، ومواكبة التطور التقني لمثل هٰذه اللغات العجيبة بأصواتها وألفاظها وخطها وأشكالها؛ وليس ذٰلك فقط بل إن الشعوب الحية تحاول إحياء لغاتها التي كادت أن تنقرض، وتجتهد لتلحق الركب الحضاري وتتجاوزه.

فاللغة العبرية، علىٰ الرغم من أنها إحدىٰ اللغات السامية التي توقفت وانحسرت ضمن الكثير من اللغات العالمية، ولم يبق لها إلا بقايا في فجوات وحفريات هنا وهناك تحجرت فيها، مع ذٰلك استطاعت علىٰ يد أبنائها أن تكون لغة التوراة والتلمود، والمعبد، والمعهد، أو الكلية، والتأليف والإبداع العلمي والتقني!

والمحزن حقاً أننا جميعاً، باختلاف مواقعنا ومنابرنا، نعاني من العجز والتخاذل والإلغاء، وإن اختلفت المسوغات والذرائع؛ والفوارق بيننا أن بعضنا قد يكون أعلىٰ صوتاً، لٰكنه ليس أعلىٰ قامة وإمكانية، ذٰلك أن أصحاب تلك الأصوات العالية عن اللغة وأهميتها وقدراتها وميزاتها اكتفوا بالحديث عن أهمية اللغة وعظمتها، ولم يتحققوا بأي إنتاج لغوي في المجالات المعرفية المتعددة، ولم يقدموا ما يثير الاقتداء، في الوقت الذي تتقدم فيه اللغات علىٰ يد أهلها، وتنمو مفرداتها بشكل مذهل ومثير فعلاً.

وحيثما تلفتنا نجد العجب العجاب من العطاء اللغوي عند (الآخر)،

من معاجم للألفاظ الفلسفية والدبلوماسية والسياسية والعلمية والتقنية والتنمية والبيئة، ومفردات للغة المال والأعمال وبناء المصطلحات، وليس ذٰلك فقط بل أصبح لكل علم ومعرفة مصطلحاتها وألفاظها ودلالاتها، أما عن وسائل وأساليب تعليم اللغات لغير الناطقين بها فحدث ولا حرج، من حيث التدليل والإقناع والتسهيل واختيار الأصوات والموضوعات والأشخاص للإغراء بتعلمها.

- الفوضىٰ الثقافية:

أما عندنا، فقد اختلط الحابل بالنابل، فأصبح بعض الفقهاء ممن يقتضي اختصاصهم العبارة الصارمة والدقيقة والمحكمة، التي تخاطب العقل، وتعتمد الدليل، وتقوم بالترجيح والمقارنة والمقايسة والمعادلة، أصبحوا يكتبون قصص الأطفال، وأدب الأطفال؛ والذين تخصصوا بالأدب أو بأدب الأطفال والنقد، أصبحوا يكتبون في الفكر، والفقه، والدعوة، والسياسة، والتنظير الفكري؛ ومهندسو الكيمياء والبترول يتحدثون في السير والمغازي، والدعوة والإرشاد؛ والباحثون في طبقات الأرض والصخور يتحدثون عن الإعجاز والتفسير، هٰذا عدا عن استمرار الرجال الملحمة، الذين يتحدثون بالفقه والفكر والأدب والشعر والقصة والرواية والسير والقوانين الاجتماعية! حيث ما يزال يتحكم بخيالنا:

الخيل والليل والبيداء تعرفني
والسيف والرمح والقرطاس والقلم

هٰذه الفوضىٰ اللغوية، والخلل المعرفي والاختلاط والتداخل الذهني، الذي يسود حياتنا اللغوية، علىٰ الرغم من غنىٰ المفردات والمترادفات، وأهمية التخصص، والانتقاء لكل حالة لفظها، المعبر عنها، ولكل مستوى أسلوبه، ولكل مقام مقال، هل هي دليل التخلف والفشل والعجز عن الإبداع والإنتاج في مجالات الاختصاص، والهروب منها إلىٰ ساحة الدعوة؛ لأنها مباحة أو مستباحة؟

ولا أدل علىٰ تلك الفوضىٰ من شواهد الإدانة التي تملأ حياتنا في المجالات جميعاً، وكأن تقسيم العمل، وتنويع التخصص، وتوفير الخبرة، أعداء لنا.

وقد تكون المشكلة عندنا بالخلط والتداخل بين علوم اللغة واللغة نفسها، ذٰلك أن علوم اللغة، من نحو وصرف وبلاغة وعروض وأوزان وتصاريف ليست هي اللغة علىٰ كل حال؛ ووسائل تعلم اللغة وتعليمها ليست بتعلم وسائلها فقط، وإنما يتحصل تعليم اللغة بتعود النطق والسماع، والإلقاء والحوار، والمناقشة والمثاقفة.. ولعل من الحقائق أن علوم اللغة إنما تكون لحماية اللغة واستقامتها من اللغو واللحن، وليس لإنشاء لغة، أو للارتقاء بها.

إن حراسة اللغة وحمايتها من اللغو واللحن والفحش والتفحش، لا مجال لمناقشة ضرورته، لكن الإشكالية أن هٰذه العلوم لا تنشئ لغة ـ كما أسلفنا ـ وكم من متمكن في علوم اللغة لا يحسن أي إنتاج لغوي في فنون وأجناس القول المتنوعة، فالعالم كله يقرأ بلغته ليتعلم بها، ونحن نتعلم لنقرأ، لا نقرأ لنتعلم.

وما أزال أذكر محاضرة للمستشرق الفرنسي «جاك بيرك» بالعربية ذكر فيها أن أحد طلاب العلم في المغرب سجل علىٰ محاضرة للدكتور طه حسين ما يربو علىٰ بضعة عشر خطأ! وهٰذا جيد، لكن يمكن القول أيضاً: أين إنتاج طه حسين في فنون القول المختلفة التي تملأ المكتبات من ذٰلك الطالب الباحث في علوم اللغة، الذي لا يُعرف ولا يُذكر اسمه، وليس إنتاجه؟

وقد يكون الوجه الآخر للمشكلة يكمن في بدء التراجع في الدراسات والتخصصات حتىٰ في علوم اللغة، حتىٰ أن بعض التخصصات تكاد تنقرض، بحيث أصبح يغادرها الباحثون والدارسون، لتراجع مكانتها في المجتمع، وصعوبة التحقق بها في التعلم والاختصاص.

نعود إلىٰ القول: بأن اللغة شيء، وعلوم اللغة شيء آخر، وتعلم

علوم اللغة لا يعلِّم اللغة وإنما يحمي اللغة، فللغة أساليب لتعلمها وتعليمها.. ذلك أن الهدف الأساس لتعليم العربية وتعلمها هو إكساب المتعلم القدرة على الاتصال اللغوي الواضح السليم المبين، سواء كان هذا الاتصال شفوياً أو كتابياً.. والاتصال اللغوي إنما يكون بين متكلم ومستمع، أو بين كاتب وقارئ، وعلى ذلك فإن للغة فنوناً هي: الاستماع، الكلام، القراءة، الكتابة، وهذه الفنون متصلة ببعضها، وكل منها يؤثر بغيره، ويمكن القول: بأن المستمع الجيد هو بالضرورة متحدث جيد وقارئ جيد وكاتب جيد؛ والقارئ الجيد هو بالضرورة متحدث جيد وكاتب جيد؛ والكاتب الجيد لا بد وأن يكون مستمعاً جيداً وقارئاً جيداً.

ومن الملاحظ إهمال تدريس فن الاستماع، مع أنه من أهم الفنون اللغوية، يقول ابن خلدون رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن السمع هو أبو الملكات اللسانية، فعليه يتوقف نمو الفنون اللغوية الأخرى، فالطفل يولد لا يقرأ ولا يكتب ولا يتكلم.

ومن الملاحظ أيضاً، إهمال تدريس فن التحدث أو الكلام؛ وطرق التدريس عندنا تعتمد على الإلقاء وعدم إعطاء الحرية للتلميذ كي يتحدث.. أصبحت شكلاً بلا معنى[١].

إضافة إلى أن فصل علوم اللغة عن نصوصها وجعلها علوماً مستقلة بذاتها، ومقدّمة على دراسة اللغة، وليست جزءاً منها، أورث الكثير من العقم وتقطيع الأوصال اللغوية، وإفساد التذوق للنصوص، وأدى إلى نوع من عقدة الخوف في النطق خشية اللحن، كما أدى إلى احتباس المعنى، وعدم سلاسته، والانغلاق اللغوي، ولم تعد اللغة سليقة، وإنما أصبحت صناعة وتكلفاً؛ ولم يعد المتكلم مطبوعاً، كما يقال، وإنما أصبح متصنعاً مصنوعاً، يلوك لسانه لوكاً، مما قد يفقد اللغة عذوبتها وجرسها.

---

(١) انظر: دكتور علي أحمد مذكور، «تدريس فنون اللغة العربية».

فالأصل أن يتم تلقي القول السليم والقراءة الصحيحة في التعليم، فإذا حدث لحن أو خطأ صُوِّب وأعيد اللفظ إلىٰ الجادة.

لقد أصبح الفكر يتجه إلىٰ قواعد اللغة وسلامتها أكثر من أن يتجه إلىٰ تفهم اللغة وتذوقها. ولعل غياب التخصص وخلل التعلم والتعليم، من أهم أسباب محنة اللغة وتراجعها والعجز عن توليد مفردات ومصطلحات تعبر عن جميع الحالات والمعلومات والأحاسيس والمعاني، والوصول إلىٰ الحكمة في القول، وفصل الخطاب في الأداء.

ـ اللغة نافذة الثقافة:

ونحن عندما نتكلم عن أهمية اللغة العربية في وحدة الأمة، ودورها في التشكيل الثقافي وبناء النسيج الاجتماعي، وأن الإنسان هو اللغة، لا نعني الحط من قيمة اللغات الأخرىٰ، ولا من أهميتها وضرورة تعلمها، بل لعلنا نقول: إن تعلمها يمكن أن يشكل ضرورة شرعية وعلمية وإنسانية، ذٰلك أن عالمية الرسالة الإسلامية تتطلب التضلع في عملية البلاغ المبين واعتماد أفضل وسائل الاتصال لتبليغ القيم الإسلامية إلىٰ العالم، لإلحاق الرحمة به ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾، وهٰذا لا يتأتىٰ إلا بتعلم اللغات وإتقانها لمخاطبة أهلها بلسانهم.

عدا عن أن اللغات تشكل نوافذ حقيقية للتعرف علىٰ حضارة وثقافة الأمم، وتاريخها، وتبصر بمداخلها وكيفية التعامل معها، وإزالة الجفوة والحواجز النفسية بين الأمم، وإجراء الحوار، وبناء المشترك الإنساني، وتغذية الذهن بالتنوع اللغوي، الذي يعتبر مرقاة للتنوع الثقافي.

هٰذا عدا عن الأهمية العلمية التي تتطلب معرفة اللغات وإجادتها، لمواكبة رحلة البحث والكشف العلمي، ومجاوزة فجوة التخلف.

يضاف إلىٰ ذٰلك أهمية نشر العربية وتعليمها لغير الناطقين بها، ليتم التواصل مع الكتاب والسنة دون حواجز، وللتعرف علىٰ معهود العرب في الخطاب، الذي من خلاله يفهم القرآن.

إن عالمية الرسالة الإسلامية تتطلب، إضافة إلىٰ معرفة اللغة، ترجمة معاني القرآن والقيم الإسلامية إلىٰ اللغات العالمية، كما تقتضي ترجمة ثقافات (الآخر) إلىٰ العربية لمعرفته ـ كما أسلفنا ـ شريطة أن تختار المترجمات عينٌ فاحصة وعقل متمكن ويد حسنة الاختيار، حتىٰ لا تتحول الترجمة العمياء إلىٰ جسر لمرور ثقافة (الآخر) بغثها وثمينها إلينا.

ولعل من شروط الترجمة إلىٰ العربية التحقق من تحصين الأمة بثقافتها، لتكون الترجمة نوعاً من التبادل المعرفي، والتعاون، والتعارف الإنساني، وليس ضرباً من الغزو الثقافي.

ونعتقد أن المسلمين تاريخياً لو ترجموا المعارف الإسلامية إلىٰ اللغات اليونانية بدل أن يترجموا الفلسفة اليونانية وعلم الكلام إلىٰ العربية، وما أنشأ ذٰلك من جدليات، واستغرق من أوقات، لحدث تغيير كبير في مسيرة الحضارة الإنسانية والإسلامية معاً.

ـ إمكانات العربية:

وهنا قضية نرىٰ أنه من المفيد لفت النظر إليها ـ ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤] ـ وهي أن اختيار العربية من بين سائر لغات العالم لتكون لغة التنزيل للرسالة العالمية الخاتمة الخالدة، يعني أن العربية قادرة علىٰ أن تستوعب حركة العالم، بكل تطوراته ومتغيراته واختلافاته، وتمتلك المرونة والقدرة للتعبير عنها، والتفكير فيها، وتوليد الأحكام والمصطلحات المحركة لها ابتداءً، والمستوعبة لحركتها انتهاءً.

إن اختيار العربية لهٰذه الرسالة العالمية، التي محلها الإنسان، بكل مكوناته المتنوعة، وحركته المختلفة، لا شك لأنها تنطوي علىٰ خصائص وقدرات تؤهلها لتكون لسان الرسالة العالمية، والمعبر عنها، والمحرك لإنسانها، أينما كان، بكل مستوياته الحضارية، وأحاسيسه، ومشاعره، وأنماط تفكيره وأنشطته، العلمية والأدبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن المرونة التي تمتلكها العربية علىٰ مستوىٰ بناء السلم الصوتي، بكل

طبقاته، وإيقاعاته، واستخدام كل أجزائه وفجواته، ابتداءً من عمق الحلق إلىٰ نهايات وأطراف الشفاه واللسان تمكن الناطق بها من التعامل مع كل الحروف والأصوات واللغات، دون لكنة أو احتباس أو عطالة لبعض أجزاء السلم الصوتي، كما هو حال سائر اللغات الأجنبية.. إضافة إلىٰ أنها تمتلك من غنىٰ المفردات ما يجعلها أكثر خصوبة واستيعاباً، ومن المترادفات ضمن إطار معنًى عام وعريض ما يجعلها تعبر عن أدق التفاصيل والأحاسيس لكل حالة، وخاصة ضمن المعنىٰ المشترك الواحد للمترادفات جميعاً.

والناطق بها لا يعاني من أي ضيق لأي معنىٰ دون أن يجد له مخرجاً لغوياً دقيقاً، كما أنه لا يعاني من أي احتباس وعجز.

فاللغةِ وسيلة اتصال وتواصل السياسي، والمفكر، والمثقف، والفيلسوف، والمعلم، والعالِم، والباحث، والقائد، والطبيب، والقاضي، والشاهد، والمصلح؛ هي كلام الله للبشر، وبلاغ الأنبياء، والمنسوج المشترك بين هٰؤلاء جميعاً.. إلخ، ويكفي أن نشير إلىٰ أن فاعلية اللغة ودورها ورسالتها كانت وراء إخراج أمة، واستمرار تواصلها وتماسكها، رغم عوادي الدهور، فالأمة المسلمة: ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، تشكلت من خلال كلمة، وكتاب، وقلم؛ بل الأمم جميعاً، كما ورد في الكتب المقدسة: «في البدء كانت الكلمة»، وإن تجلىٰ ذٰلك وتوضح أكثر في الرسالة الخاتمة.

وحسبنا أن نوضح أن ما تنطوي عليه اللغة من طاقات وفضاءات لا نهاية لها، جعلها ترتقي إلىٰ أن تكون معجزة الرسالة الخاتمة، التي حاول الإنسان مقاربتها فبلغ آماداً هائلة في خصوبة الذهن وقدرات العقل وحركة اللسان، فاللغة معجزة الإنسان، وآية الخلق، ودليل وجود وقدرة الخالق. وسوف تبقىٰ اللغة مرتكز كل الأنشطة البشرية، ووسيلتها المبشرة ما بقي الإنسان علىٰ الأرض.

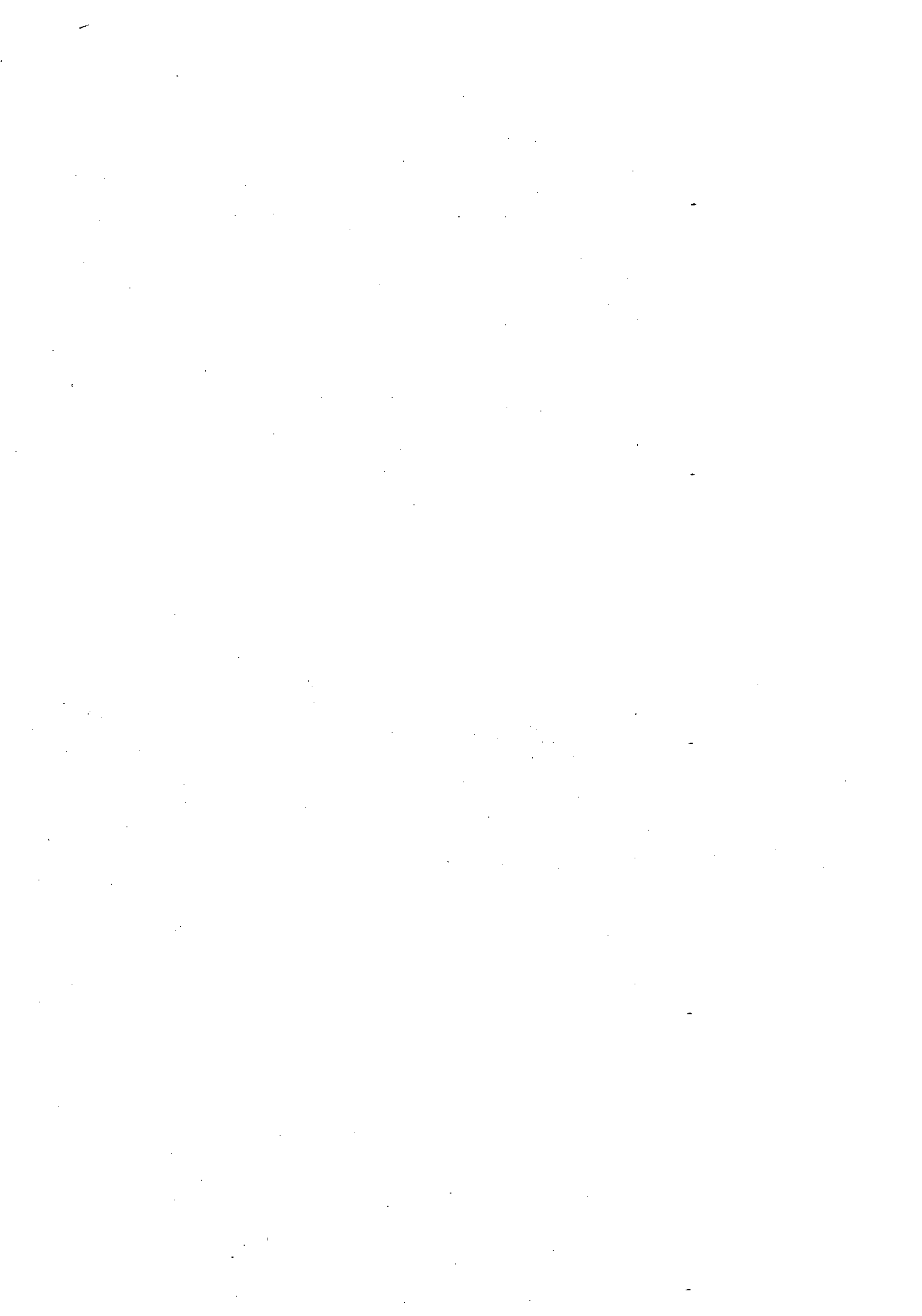
لذٰلك كان لا بد من بذل الجهد لاسترداد الوعي اللغوي، والدعوة إلىٰ استيعاب وظيفة اللغة الاجتماعية، ودورها في معاودة إخراج الأمة، وتحقيق

التواصل بين أوصالها التي تقطعت أمماً، وإخراجها من عزلتها، وفك الحصار عنها، وفتح الأبواب لحركتها نحو التنمية اللغوية من الاشتقاق، والنحت، والتصريف، والتعريب، والترجمة، وبناء المصطلح؛ والتأكيد أن العاميات هي لهجات هشة متموجة، سريعة العطب والتغيير، لا جذور لها، وأنها ملازمة للأمية، وأن التعليم كفيل بهزيمتها، لعدم امتلاكها لقابلية الحياة والامتداد.

والتأكيد أن اللغة هي المقوم الأهم لتشكيل الأمم وبناء ثقافتها، وأن محاولات الفصل بين التفكير والتعبير نوع من خداع النفس، الذي يسقط فيه البسطاء والسذج من الناس؛ وأن التعبير بلسان قوم تفكير بعقولهم؛ وأن الإحاطة بثقافة أمة وفهمها لا يتحقق إلا من خلال لسانها، مهما كانت الترجمات دقيقة؛ وأن العلاقة بين الأمم ولغاتها علاقة تبادلية، صعوداً وهبوطاً؛ وأن العربية، لغة الرسالة العالمية الخاتمة، تتاح أمامها اليوم الفرص الكبيرة للامتداد والعطاء، بما تتيحه حقبة «العولمة» من وسائل الاتصال والتواصل مع كل إنسان، أينما كان.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.





ثقافة المهجر.. أم هجرة الثقافة

٢٤/ ٤٤٣٥

شرع الله سبحانه وتعالىٰ الهجرة وجعلها مجاهدة وجهاداً لتغيير الواقع، وتحقيق الهدف، وتجاوز حالة الضعف والركود، والاستنقاع الحضاري، والركون إلىٰ ثقافة التخاذل والضعف إلىٰ الذين ظلموا، فهي وسيلة لمراغمة الأعداء والمتربصين بالخير وأهله، المتحكمين بالعباد والبلاد، وتفويت أغراضهم؛ كما جعلها سبيلاً للخلاص من حالة الضعف والعطالة، واسترداد الفاعلية وبناء ثقافة القوة، لمعاودة الإقلاع من جديد، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧].

وكانت هجرة الرسول ﷺ وما تحقق بها ولها من النتائج الإيجابية ومراغمة الأعداء أنموذجاً يحتذىٰ، كما كان إذنه ﷺ لأصحابه رضوان الله عليهم بالهجرة إلىٰ الحبشة كسراً للحصار وتجاوزاً لحال الضعف والتحكم من الكافرين.. واختيار الحبشة كمهجر أول، جاء لعدة اعتبارات لا مجال لاستقصائها، لكن كان في مقدمتها شيوع ثقافة العدل، ذٰلك أن فيها، ملكاً لا يظلم الناس عنده، قال ﷺ لأصحابه، عندما طلب إليهم الهجرة إليها: **«إن بأرض الحبشة ملكاً لا يُظلم أحد عنده، فألحقوا ببلاده حتىٰ يجعل الله لكم فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه»**، فكان من نتائجها ـ إلىٰ جانب حماية بعض أجنة الإسلام الأولىٰ ـ أن أسلم النجاشي، ملك الحبشة، وفاضت عيناه من الدمع عندما سمع شيئاً من القرآن، ونزل في إسلامه قرآن خالد مجرد عن حدود الزمان والمكان والإنسان، ما يزال يتلىٰ ليؤكد في كل الأحوال المعاني الكبيرة والأهداف الممكنة، التي يمكن أن تتحقق من الهجرة في كل زمان ومكان، إضافة إلىٰ ما فيها من السعة في الرزق والأمن ومراغمة العدو وتوفير إمكانية الانتصار عليه.

ولعل هٰذا المعنىٰ، أو هٰذه المعاني جميعاً، تجلت وتجسدت بكل

أبعادها في هجرة الرسول ﷺ مع أصحابه إلىٰ المدينة المنورة، بعد ثلاثة عشر عاماً من الصبر والتحمل والمعاناة والمقاطعة، بعد أن استعصت أرض مكة في تلك الظروف والأحوال، لأمر يريده الله، عن الاستجابة وقبول الخير العام، علىٰ الرغم من أنها تاريخياً مكان البيت الأول للتوحيد، الذي وضع للناس، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران]، وقال: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾ [الحج]، وموطن ومهجر أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام: ﴿رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

ومع ذٰلك كانت الهجرة إلىٰ المدينة، معقل يهود ومحل سيطرتهم وتحكمهم، فرجاً ومخرجاً، فمن ذا الذي كان يظن أن المهجر المدينة، وليس الموطن مكة، يمكن أن يكون مكان الانطلاق للدولة والأمة والمجتمع الإسلامي وحمل الخير إلىٰ مكة نفسها والعالم، إضافة إلىٰ ما حصل بسبب الهجرة من سعة الرزق ونعمة الأمن وإرغام أنوف كفار مكة الذين آذوا المسلمين أذًى شديداً.

لذٰلك اعتبرت الهجرة في بعض أحوالها وأزمانها جهاداً، بل من أعلىٰ أنواع الجهاد، واعتبر التقاعس عنها سقوطاً في حالة التربص والانتظار والخذلان وفقدان الإرادة ومدعاة لسخط الله ومجلبة للعذاب، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ [التوبة: ٢٤].

والناظر في الهجرة بكل أبعادها الشرعية والثقافية وتطبيقاتها العملية في عصر النبوة وخير القرون، يبصر أنها ليست ظاهرة سلبية هروبية انسحابية انهزامية وتولٍ عن الزحف وخروج من المعركة، وإنما هي حركة إيجابية قاصدة، وخطة محكمة، وعمل محكوم بنيَّة واضحة الأهداف، وهي أشبه ما

تكون بتحرف لقتال، أو تحيز إلىٰ فئة، للخروج من حالة الذل والعطالة، لاكتساب الفاعلية وتحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية.

من هنا نقول: إنَّ الأعمال تَشْرُفُ بشرف مقاصدها، وإخلاص أهلها، وقدرتهم علىٰ تحقيق تلك المقاصد بصواب التخطيط لها، وإبصار تداعياتها، وتقدير عواقبها؛ لذٰلك قال الرسول ﷺ: «. . . **فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَىٰ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[1]، وهو الحديث الذي تبدأ فيه معظم كتب العلم والثقافة عندنا. . فالنيَّة، إلىٰ جانب ما تحمله من ركيزة الإخلاص والتنقية والاستعداد والتطهر النفسي من كل الدوافع لغير الله، هي إبصار كامل للحركة، وأهدافها، وتداعياتها، ومتطلباتها، وأهمية تصويب وسائلها لتحقق الهدف وتثبيت الأجر.

لذٰلك؛ فالمتأمل في أبعاد نيّة الرسول ﷺ الهجرة إلىٰ المدينة المنورة، وما سبقها من إعداد واستعداد، من بيعة العقبة الأولىٰ والثانية، وما أعد لها من الوسائل والخطط والاحتياطات في كل جزئية من حركتها يكاد يتوهم وكأن الذي يتخذ كل هٰذا التحوط ويستوفي كل هٰذه الأسباب لا علاقة له بالسماء؛ والمتأمل فيما كان من التوكل علىٰ الله والاطمئنان لنصره والالتجاء إليه في أحلك الظروف يكاد يتوهم وكأن صاحبها لا صلة له بالأرض وتعاطي الأسباب؛ وهٰذا هو الفهم الإسلامي السليم.

أنموذج الإيجابية:

فالهجرة الإسلامية أنموذج وتطلع للثقافة للإيجابية، والإحياء، واسترداد الفاعلية، والمجاهدة، وحسن التعامل مع سنة التدافع البشري، وقبل ذٰلك وبعده إلغاء للثنائية التي كانت سبباً في تمزيق الإنسان وتشطير شخصيته بين تعاطي الأسباب والتوكل علىٰ الله؛ ذٰلك أن تعاطي الأسباب في الرؤية الإسلامية من لوازم التوكل، والتوكل من لوازم تفعيل الأسباب وتجاوز حالات القلق واليأس ومحاولات الإحباط والتضييق لأرض الله الواسعة،

---

(١) أخرجه البخاري.

والانحباس ضمن دوائر يزيدية محكمة، نرسمها بأيدينا وندعي بأن الشيطان حبسنا فيها، وما هي في الحقيقة إلا من صنع الإنسان، وتسويغ وتبرير لحالة الذل والاستسلام والهوان.

وللهجرة والهَجْر بُعد تربوي عظيم لو أمكن إدراكه واستخدامه ضمن سياقه، والتزم به ضمن المساحة المشروعة والمؤثرة، وهو توظيف الهجرة كعامل فاعل من عوامل الضبط الاجتماعي، وهجر أصحاب الفجور والمعاصي والمقصرين، لحملهم علىٰ العود إلىٰ طريق الاستقامة والصلاح والفاعلية علىٰ أن يكون هٰذا الهجر مدروساً وبالنسب المحددة.

ذٰلك أن هجر أصحاب المعاصي من أقوىٰ الأسباب العملية للضبط الاجتماعي.

ولعل التأمل في قصة الثلاثة الذين تخلفوا ـ من الصحابة ﷺ ـ عن الرسول ﷺ في غزوة تبوك، والتي أنزل الله سبحانه وتعالىٰ فيها قرآناً يتلىٰ علىٰ الزمن، فقال تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة]، وما كان من تعامل المجتمع الإسلامي معهم، وهجرهم حتىٰ من قِبَل زوجاتهم وأقاربهم، والتعرف إلىٰ أسباب نزول الآية بدقة ـ فأسباب النزول تشكل وسائل الإيضاح المعينة علىٰ كيفية تنزيل النص علىٰ الواقع، وكل واقع مماثل، في كل زمان ومكان، كما تلقي الضوء علىٰ كيفية توظيف الهجرة بالأقدار المحددة والمشروعة ـ يمكن أن يحقق الكثير من الضبط الاجتماعي والعطاء التربوي لبناء السلوك البشري القويم بالنسبة لمن وقع في الخطأ والتقصير، كما يحقق العبرة والعظة والتقوىٰ للمجتمع المسلم بشكل عام، أفراداً وجماعات، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهد لإعادة تشكيل العقل المسلم في ضوء مرجعية معرفة الوحي، في الكتاب والسنة وتطبيقات مرحلة السيرة النبوية، التي تجلت فيها هٰذه المعرفة ونضحت عطاءها في شعب الحياة جميعاً، وتجسدت في حياة الناس، في الفكر والدعوة والحركة، كمرحلة اقتداء

معصومة برعاية النبوة وتسديد وتأييد الوحي السماوي، إضافة إلىٰ المقاربة مع ما تمتع به خير القرون من الخصائص والصفات المهمة في ترشيد المسلم المعاصر.

إن التحقق بامتلاك الأدوات المناسبة لاكتشاف مواطن الخلل التي أدت بالأمة المسلمة، والفرد المسلم قبل ذٰلك، إلىٰ هٰذا التراجع والتقهقر والتخلف علىٰ غاية من الأهمية، وهو شرط لا مندوحة عنه في محاولتنا الخروج من غرف وحالات الانتظار، وما تورثه من تواكل وذل وعجز وخذلان، إلىٰ أرض الله الواسعة، وإعادة التقويم للإمكانات والاستطاعات، والتفكير بكيفيات توظيفها، والخروج بها إلىٰ الموقع المجدي، وإحياء وإشاعة ثقافة السنن والقوانين التي تحكم حركة الحياة والأحياء، واكتشافها، وحسن التعامل معها، ومدافعة قدر بقدر.

الهجرة الخطأ:

إن عدم توفر الأدوات، بسبب غياب التخصصات العلمية بشعب المعرفة جميعاً، أدىٰ إلىٰ الكثير من سوء التقدير للأمور وكيفية التعامل معها، ودفع إلىٰ الكثير من الهياج والغوغائية ودفقات الحماس، أو ومضات الحماس، والتحرك الأعشىٰ تحت رايات عُمِّيَّة، التبس أمرها وقرئت بأبجديات مغلوطة، فكانت سبباً في هدر الإمكانات وبذل التضحيات الكبيرة في المعارك الخطأ، التي ما نزال نُستدعىٰ إليها لتصفية الحسابات بدمائنا، دون أن يكون لنا أي نصيب ـ إلا أن نُحاسب علىٰ نوايانا ـ هٰذا إضافة إلىٰ ما يكون بعدها من التجريم والمطاردة والملاحقة وانكشاف المواقع؛ وقد يستوي في ذٰلك المهاجر من الوطن والمهاجر في الوطن.

وفي تقديرنا، أننا ما نزال نمارس الكثير من الهجرة الخطأ (بالمفهوم العام للهجرة) في حياتنا وحركتنا، وتوظيف إمكاناتنا، وتوجيه طاقتنا، سواء كان ذٰلك في الوطن، بالمفهوم الجغرافي، أو في الهجرة إلىٰ خارج الوطن (والدنيا كلها وطن للمسلم)، ومع ذٰلك نتطلع إلىٰ نتائج الهجرة وثوابها.

إن التعرف علىٰ السنن التي تحكم الحياة والأحياء ـ بحيث تأتي

الهجرة حركةً منسلكة ضمن منظومتها ـ لا يمكن أن تتحقق ما لم تتم النفرة أو الهجرة لاستكمال شعب المعرفة جميعاً وتوفير الاختصاصات العلمية والتجارب العملية التي تتطلبها الحياة؛ لأن هٰذه الاختصاصات هي بمثابة الحواس المتنوعة المطلوبة لتشكيل العقل المسلم المعاصر.

فكما أن الذوق واللمس والشم والسمع والبصر كلها حواس ونوافذ للعقل يطل منها علىٰ العالم الخارجي، ومصادر للمعرفة تمكّن العقل من بناء القرار والتزام السلوك في الحركة وإبصار الأهداف والهجرة إليها، فكذٰلك الحال بالنسبة إلىٰ الاختصاصات في شعب المعرفة المختلفة، وأهميتها بالنسبة للتعامل مع الحياة، والارتحال المبصر إلىٰ أنشطتها، واستكمال وظائف المجتمع ومتطلباته، وإحياء فروض الكفاية، بعيداً عن الارتجال والارتحال الغلط، أو الهجرات العُمِّيَّة التي تمارس في كثير من جوانب الحياة الإسلامية اليوم.

ولعل الأمر المفزع والمنذر بسوء النتائج والمزيد من التقهقر والتخلف، أن الكثير ممن أفنوا أعمارهم في تحصيل بعض تلك الاختصاصات العلمية والمعرفية وتأهلوا وهاجروا إليها ليكونوا في خدمة أمتهم ومجتمعاتهم الإسلامية في استيفاء وظائف المجتمع، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والحيلولة دون هجرة (الآخر) إلينا لملء الفراغات، وما يحمله ذٰلك (الآخر) من التأثير الثقافي والفتن العقدية والسلوك المنحرف، إذا بهم يهجرون اختصاصاتهم، ويعجزون عن وضعها في خدمة عقيدتهم وأمتهم، وحسن توظيفها منابر فاعلة مؤثرة في المجتمع، يهجرونها إلىٰ منابر الوعظ والإرشاد وصناعة المشيخة، ليكون الناس في خدمتهم، ويقدمون علىٰ أعمال لا يمتلكون أبسط أدواتها ولا مقوماتها.

وقد يدلل هٰؤلاء بذٰلك علىٰ أن المجتمع المسلم هو مجتمع فوضىٰ واضطراب وعبث، وأن الإسلام محصور بمساحات جغرافية وثقافية محدودة، ولا مانع عند الكثير منهم أن يدعو من علىٰ أعلىٰ المنابر أن الإسلام دين ودنيا، إيمان وعلم، أخلاق وتربية، شريعة وعقيدة، مسجد

ومعمل، جامع وجامعة... وكأن هٰذا الكلام أصبح مادة للخطب والاستهلاك الجماهيري وليس للتمثل والالتزام... وهٰكذا يشيع فينا القول السائر: «اقرأ تفرح، جرب تحزن»... ويستمر الخلل في الهجرات في مراحل التخلف، وفهم التخلف للنصوص، وكأن حديث الهجرة إنما جاء لغير المسلمين! فحديث الهجرة وغيره من الأحاديث والآيات لمن يفيد منها ويحسن التعامل معها، وليس تميمة تعلق علىٰ المنابر، وبعيداً عن واقع الأمة ومتطلباتها.

إن العجز عن فهم آفاق الدعوة إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ، والعجز عن تمثلها وتجسيدها في كل المواقع، وتقديم الأنموذج الذي يثير الاقتداء في جميع أنشطة الحياة وتخصصاتها، وامتلاك القدرة علىٰ توليد رؤىٰ إسلامية متميزة في المجالات المتعددة، والاستمرار في محاصرة أنفسنا بالضخ الكلامي والتحشيد الحماسي والوعظ والخطب والإرشاد، بعيداً عن تنزيل ذٰلك في ميادين الحياة المختلفة، لتتحول الحياة والتخصصات إلىٰ حياة إسلامية متميزة تثير الاقتداء، بحيث ندعو الناس بسلوكنا وتصرفنا وتخصصنا، ونحسن جعل العمل والتخصص في خدمة الدعوة، فسوف ينتهي بنا إلىٰ الخلل في معادلة الهجرة الشرعية.

إن الخلل في إدراك ثقافة الهجرة وفقهها ـ إن صح التعبير ـ سوف يؤدي إلىٰ نوع من الحركة العبث بحيث تهاجر الطاقات إلىٰ غير مواقعها ومواطنها، سواء في ذٰلك الهجرة في الوطن أو الهجرة إلىٰ خارج الوطن؛ لأن ثقافة الهجرة وإدراك أبعادها ما تزال غير نضيجة في رؤيتنا للحياة، وإمكانية القدرة علىٰ التوليد والإنبات في كل الظروف والأحوال والمواقع.

فالهجرة في أبسط مفهوماتها هي إخلاص القلب، وعزيمته علىٰ فعل مستقبلي، برؤية واضحة المعالم وفقه كامل للتداعيات: «... **فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري.

من مفهومات الهجرة:

نعود إلىٰ القول: إن الهجرة حركة إيجابية، وخطة استراتيجية، ورؤية مستقبلية، واختيار للموقع الفاعل، وتحول إلىٰ الفعل المجدي، وتجاوز لحالات الحصار والعطالة والعقم؛ فهي حركة دعوية، وعمل جهادي قد يرقىٰ إلىٰ مستوىٰ التضحية بالروابط الأسرية أو القبلية أو الوطنية، ولو بشكل مؤقت؛ وهي تحرف لقتال، وتحيز إلىٰ فئة، وليست هروباً من المعركة وتولٍ عن الزحف؛ لأن فيها مراغمة للأعداء، وتعالٍ عن جميع الروابط القسرية، والارتقاء إلىٰ الروابط الاختيارية، التي تتحقق بها إنسانية الإنسان وكرامته وانعتاقه من العبودية لغير الله.

والمسلم بشكل خاص لا يعاني من أزمة الاغتراب؛ لأنه يعتقد أن الأرض كلها لله، يورثها من يشاء من عباده، وأن من السنن الماضية في هٰذه الحياة ما ورد في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء]، فالوراثة الحضارية والأحقية في الأرض منوطة بامتلاك صفات وخصائص ومؤهلات الصلاح، إضافة إلىٰ أن المسلم يحمل رسالة ذات خطاب عالمي، رسالته عالمية، وأن من مسؤوليته إيصال هٰذه الرسالة إلىٰ أنحاء الأرض كافة، إيصالاً للخير للعالمين، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

فالهجرة هي نوع من الامتداد بالرسالة الإسلامية بغية إيصالها للناس جميعاً، استجابة لخبر الصادق الصدوق ﷺ أنه: لا تقوم الساعة حتىٰ يصل الإسلام إلىٰ كل بيت من حجر ووبر، بعز عزيز أو بذل ذليل: «**لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيلُ وَالنَّهَارُ، وَلا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلا وَبَرٍ إلا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزّاً يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الإِسْلامَ وَذُلاً يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ**»[١]، وأن هٰذا الوصول سوف لا يتحقق إلا بعزمات البشر وفعلهم وانتقالهم صوب (الآخر) لإيصال الخير إليه.

---

(١) أخرجه أحمد.

يضاف إلىٰ ذٰلك أن الهجرة هي تعال عن الواقع، وتجاوز للظروف، وفك للقيد، وخروج علىٰ حالة الاستضعاف والذل، والاستضعاف الذي يمارسه الطغاة، لذٰلك اعتُبر المستكين للذل، المستسلم للظلم، ظالماً لنفسه، فاقداً للحيلة والفاعلية؛ لأن أرض الله واسعة، والهجرة هي المخرج، لأنها تحول من العجز والتخاذل إلىٰ الفاعلية والعطاء وحرية العقيدة والعبادة، قال تعالىٰ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [العنكبوت].

وهٰذه المعاني، التي أشرنا إلىٰ بعضها، ليست نظرية أو مجردة عن الواقع، فالتاريخ، وهو المختبر الإنساني الحقيقي لفعل السنن الاجتماعية والتدليل علىٰ اطرادها، يشهد ويؤكد أن الهجرة حققت نشر الرسالة، وتحصيل القوة، ومراغمة الأعداء، والخلوص من حالة الركود والاستنقاع، والخروج من حالة الاستضعاف والضيم، وأن جيل الصحابة انطلق في الأرض بمختلف تضاريسها ومناخاتها لنشر الإسلام وإيصاله للناس، حتىٰ أننا لنرىٰ اليوم أن أكثر من أربعة أخماس العالم الإسلامي إنما تحقق له الإسلام بوساطة الهجرات، بل إن بعض المناطق في إفريقيا لم يستقر الإسلام فيها ويستمر فتحاً، وإنما كان لا بد لاستقراره واستمراره من الهجرة والإقامة والتزاوج، وبذٰلك استقر واستمر، وما الواقع الإسلامي علىٰ خارطة العالم اليوم إلا مصداق ذٰلك.

وتبقىٰ مرحلة السيرة، فترة معصومة في تاريخنا، تشكّل مصدراً للتشريع والثقافة والخلود، الذي يعني التجرد عن حدود الزمان والمكان والإنسان، تبقىٰ دليلاً خالداً علىٰ أن الهجرة إلىٰ المدينة، الأنموذج المحتذىٰ، كانت إيذاناً بقيام الدولة وتشكيل الأمة وبناء المجتمع، وكانت أعلىٰ أنواع الجهاد، وأن الهجرة إلىٰ الحبشة كانت عبرة وسبباً في إيمان ملكها، حتىٰ فاضت عيناه من الدمع عندما سمع ما نزل علىٰ الرسول ﷺ لما عرف من الحق.. ويبقىٰ ذٰلك قرآناً يتلىٰ، وبصيرة للمسلم، وعبرة للحاضر والمستقبل معاً.

وإذا كانت الهجرة جهاداً، بل قد تكون ـ كما أسلفنا ـ من أعلىٰ أنواع الجهاد، وأن القصور عنها خروج عن الطاعة ومدعاة لغضب الله ووعيده وإنزال عقابه: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة]، وأنها معركة بكل معنىٰ الكلمة، تقتضي امتلاك شوكتها، والتخطيط الكامل لها من التحرف لقتال، أو التحيز إلىٰ فئة، وأن القعود عنها عند الحاجة إليها أشبه بالتولي يوم الزحف، فإن التفكير والتخطيط والاختيار والموازنة، واتخاذ الأسباب، ودراسة الظروف، وتقدير التداعيات، واختيار الزمان والمكان، وإبصار البعد المستقبلي كاملاً، يعتبر من مقتضيات الهجرة؛ لأنها ليست حركة انتقال عشوائي، وإنما هي أمر شرعي تكليفي: «. . . **فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَىٰ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»(١).

وما حديث الرسول الكريم ﷺ بعد فتح مكة ونهيه عن الهجرة، والدعوة إلىٰ البقاء أو التثبت في الأرض، والتحمل، والمجاهدة، إلا دليلاً علىٰ أن الهجرة بظروفها وأحكامها رؤية رسالية مبصرة، يقول ﷺ: «**لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ**»(٢). فكثيرة هي الهجرات المعاصرة، التي جاءت في الزمان والمكان الخطأ، حيث تم ترك الأرض وإخلاؤها للعدو، فكانت من الكوارث؛ وكثيرة هي الهجرات التي حققت الإنجاز والتجاوز لحالة الركود والاستضعاف وكانت سبباً في السعة وإرغام العدو الذي كان يمارس الظلم: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠].

دعوة إلىٰ إعادة فقه الهجرة:

من هنا نقول: لا بد من إعادة النظر في أحكام الهجرة، أو بتعبير أدق: في فقه الهجرة، وطبيعة الظروف المحيطة، وطبيعة الظلم، كما لا بد

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه البخاري.

من إعادة النظر فيما يسمىٰ «الفقه السياسي التاريخي»، الذي كان يشكل نقطة الارتكاز للهجرة، بشكل خاص، وتقسيم العالم إلىٰ دار كفر ودار إسلام، كأمر جغرافي واقعي، وخطورة الاستمرار في حفظ الأحكام الفقهية ونقلها دون التبصر بمحالها وظروفها وشروط تنزيلها، والذي من مقتضياته أن ترك دار الإسلام والهجرة إلىٰ دار الكفر والعيش فيها لا يجوز! فأين دار الإسلام بكل شروطها المطلوبة لتُحدد علىٰ أساسها دار الكفر؟ وأين العدل والحرية المتميزة وتطبيق الأحكام الشرعية في كثير من بلاد المسلمين لنطلق الأحكام بعدم جواز الهجرة؟

إن الإنسان المسلم كثيراً ما يتمتع بأقدار من الحرية والحق الإنساني والقدرة علىٰ تحصيل العلم والمعرفة، وتتاح له مجالات الحوار الفكري والدعوة إلىٰ الله في ما يسمىٰ (دار الكفر) بما لا يتمتع به في ما يسمونه (دار الإسلام): «**إن بأرض الحبشة ملكاً لا يُظلم أحد عنده، فألحقوا ببلاده...**».. وهٰذا ليس حدثاً تاريخياً انتهىٰ في زمانه بل سنَّة هجرة ممتدة، أو قانون هجرة ممتد، خالد خلود الإسلام ورسالته، فقد يستطيع الإنسان أن يقول في الشارع أحياناً فيما يسمىٰ دار الكفر ما لا يستطيع قول بعضه في بعض بلاد المسلمين اليوم.

لذٰلك نقول: لا بد من إعادة النظر في فقه الهجرة، والنظر في أبعاد الحالة من كل الوجوه.. ولو افترضنا أن هٰذه الأحكام صماء جامدة فاقدة للحكمة والمرونة وشرائط التنزيل، فكيف يصل الإسلام إلىٰ (الآخر) ويستقر في تلك البلاد ويستمر عطاؤه؟ هٰذا إضافة إلىٰ أن الأمر في عصر القرية الإعلامية لم تعد تحكمه الجغرافيا، بكل معنىٰ الكلمة، فلم يعد هناك دار متمحضة للكفر، وإنما أصبح الوجود الإسلامي قائماً ومتميزاً في أكثر بلدان الدنيا، وأصبح له مراكز ومؤسسات، ولم يعد طارئاً أو عارضاً وإنما مستقراً ومستمراً.

وهٰذه القضية تقتضي تفكيراً في كيفية التعامل مع الظروف والملابسات، واختيار وسائل الدعوة المناسبة (للآخر) الذي اعتبره بعض

الفقهاء يمثل أمة الدعوة، بينما يمثل المسلمون أمة الإجابة، بعيداً عن التقسيمات الجغرافية الأرضية والتحول إلىٰ الجغرافيا الثقافية، إن صح التعبير.

وليس من قبيل التكرار أن نؤكد أن المسلم لا يعاني من عقدة الاغتراب؛ لأنه يعتقد أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، وأن وطن المسلم عقيدته، وجنسيته ثقافته، وهويته قيمه وأفكاره، وأن الإسلام ليس حكراً علىٰ أرض أو قوم أو لون أو جنس، وبذٰلك فإن المسلم الملتزم بقيم الإسلام وأخلاقه وتسامحه وإنسانيته لا يشكل استفزازاً في مهجره، لونياً أو عنصرياً أو قومياً، بل يمتلك الكثير من أدوات التواصل والانسجام والاندماج والوسائل المقنعة في دعوة (الآخر)، الذي لا يلبث أن يصبح من أمة الإسلام ويساهم بمستلزمات أخوة الإيمان.

من هنا نقول: إن المسلمين في المهجر ليسوا جسماً غريباً أو جزراً منفصلة؛ لأن الكثير من أبناء البلاد الأصليين اعتنقوا الإسلام؛ ولأن الإسلام يمثل سقفاً عالمياً يُظل الجميع، ومشتركاً إنسانياً يستوعب عطاء الجميع، وليس عقيدة مقفلة متعصبة علىٰ جنس أو لون أو فئة أو طائفة أو قوم.. لذٰلك نجد الكثير من المقدمات الفكرية الخاطئة تؤدي إلىٰ نتائج وأحكام خاطئة.

فالإسلام لا يقابل الغرب، ففي الغرب إسلام وفي الغربيين مسلمين، والإسلام لا يقابل الرجل الأبيض أو الأسود أو المرأة أو الأغنياء أو الفقراء، ففي الإسلام الأبيض والأسود والمرأة والرجل والغني والفقير، والإسلام ليس حكراً علىٰ المهاجرين من دون الآخرين، وإنما هو مجتمع مفتوح للجميع.

من هنا ندرك أهمية البعد الرسالي للهجرة، وندرك مدىٰ إمكانية التكيف والقدرة علىٰ إجهاض النزعات العنصرية المتطرفة والمغلقة ضد الإسلام والمسلمين، فالهجرة من أهم وسائل الدعوة والحركة والنصرة والعطاء وإيصال هٰذا الدين إلىٰ كل بيت حجر أو وبر ليعود أهله مسلمين،

لذلك فالهجرة جهاد بلا شوكة، بل هي من أعلىٰ أنواع الجهاد، فإذا كانت ساحة الجهاد العسكري ميدان معركة محدودة بأرض وعدو وزمن، فإن ميدان الجهاد بالهجرة هو الحياة بكل آفاقها وأمدائها.

الهجرة.. عمل قاصد:

والهجرة محكومة بمصلحة الدعوة إلىٰ الله وحمل الخير للعالم، فهي في مرحلة لا بد أن تعلو علىٰ جميع روابط النسب والأرض والعلاقات الاجتماعية واللذائذ الدنيوية وحظوظ النفس، وأن عدم الاستجابة لها محل لسخط الله وتهديده ووعيده، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة:٢٤]، لكنها في حالة أخرىٰ، بعد الفتح، منهي عنها، وممارستها مخالفة لأمر الله؛ لأن مصلحة الدعوة هي في التثبت في الأرض والدفاع عنها وعدم إخلائها للعدو، وهي عندي أشبه بالمعركة ذات الشوكة التي يحكمها قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال].

فأحكام الهجرة، كما أسلفنا، ليست جامدة مغلقة، وإنما هي محكومة بالمصلحة الإسلامية، محكومة بعلتها، ومحكومة بتوافر الشروط لتنزيلها علىٰ الواقع. لذلك فتعميم الأحكام علىٰ كل الحالات هو نوع من العامية الذي يقود إلىٰ عمىٰ الألوان وعدم التمييز. فقد تكون فرضاً مأموراً به، وقد تكون أمراً منهياً عنه، ويبقىٰ السير في الأرض واستيعاب العالم وتجاربه وتاريخه وحاضره وفهم واقعه سبيلاً لتحقيق عالمية الدعوة، وتوصيل الخير إلىٰ جنبات الأرض، لذلك فالنظر لموضوع الهجرة من خلال البعد السلبي الذي يعني الهروب والانسحاب والانجذاب (للآخر) وجعل ثرواتنا وطاقتنا في خدمته وخدمة حضارته، هو نظر كليل ساذج لظاهرة الهجرة، وخروج بها عن أبعادها ومقاصدها.

ونحن هنا لا نقلل من خطورة الظواهر السلبية للهجرة والأسباب التي أدت إلىٰ طرد الكفاءات من عالم المسلمين، من الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، وانعدام الحرية وتكافؤ الفرص، وتقديم أهل الثقة وطرد أهل الخبرة، والنزف الكبير العشوائي وغير المخطط أو المبرمج، الذي ترتب علىٰ الهجرات إلىٰ (الآخر)، وكيف استطاع (الآخر) الإفادة منها، لٰكننا نقول: إن هٰذه الهجرات، أو هٰذا الرصيد من السواعد والكفاءات، أو الأدمغة والتخصصات العلمية، بقدر ما يشكل ظواهر سلبية أفرزتها حالات التخلف والاستبداد السياسي في العالم الإسلامي بقدر ما يشكل رصيداً حضارياً، ومخزوناً علمياً تخصصياً، وإمكاناً ثقافياً، وثقلاً بشرياً، ووزناً سياسياً، لو أعاد قراءة ذاته وأدرك رسالته الإنسانية وقدرتها علىٰ العطاء، واستلهم قيمه وتجربته التاريخية، لتحول إلىٰ مواقع قوة وتأثير وعطاء لموطنه ولمهاجره علىٰ حد سواء.

ـ العطاء الإيجابي للهجرة:

وفي ضوء ذٰلك وبعض تداعياته:

أليس من الممكن اليوم اعتبار خروج بعض الأصوات الجديدة في أوروبا عامة لنصرة القضايا العربية والإسلامية العادلة، والتفهم الصحيح للمشكلة الفلسطينية والمقاومة المشروعة، هي بعض بشائر معطيات الوجود العربي الإسلامي في الغرب؟

فالهجرة تبقىٰ محكومة في نهاية المطاف بثقافة الإنسان وفاعليته واستشعاره بمسؤوليته وتحقيق هدفه، فالإنسان «الكَلْ» هو وسيلة استهلاك (للآخر)، والإنسان «العَدْل» هو وسيلة إنتاج قادرة علىٰ الإنبات في كل المواقع، سواء هاجر من الوطن أو هاجر داخل الوطن، والمهاجر من هجر ما نهىٰ الله عنه.

إن هٰذا الرصيد الثقافي والحضاري للمهاجرين، وما تحقق له من الانتشار بين أبناء المهجر أنفسهم، والاستقرار والاستمرار، مؤهل لتوهين

عصا الظلم، منسأة الاستبداد، التي يتكئ عليها الطغاة، ومعالجة أزمة الحضارة بقيم الإسلام، دين الإنسان.. فالهجرة سعة وتحرر وتجاوز لحالة الضعف والذل، وسير في الأرض، واستيعاب للعالم والسنن الاجتماعية، والتعرف علىٰ كيفية توصيل الخير إلىٰ الآخرين، ولعل من أبرز أهدافها أو نتائجها هي مراغمة الأعداء المتربصين بالأمة وقيمها ونشر الخير في العالم، وإيقاف عمليات الإكراه والإجبار وإهدار كرامة الإنسان وإلغاء إنسانيته تحت شعار: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ (الإكراه) أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:١٩١]، لأنه لا قيمة للإنسان بلا خيار.. فهل يكون المهاجر رسولاً لهٰذه القيم؟

ونقول: إنه لمن المؤسف حقاً ـ ولعل هٰذا من ثمرات التخلف أو القراءة المتخلفة للظواهر الاجتماعية ـ أن لا نرىٰ من الهجرة إلّا الوجه السلبي، ونرصد ظواهرها، ونتألم لآثارها علىٰ بلادها، دون أن نبصر أسبابها الحقيقية، وأبعادها الإيجابية، ونتائجها الممكنة، ورسالتها الحضارية، ومردودها علىٰ بلدها ومهجرها، وكيفية تحويلها من نقمة عند من لا يرىٰ إلا الوجه المظلم إلىٰ نعمة، بما تمتلك من رصيد علمي ومعرفي وتخصصي وخبراتي، ذٰلك أن التحركات البشرية وموجات الهجرة من سنن الاجتماع.

إن فقه الهجرة وكيفية تنزيل أحكامها علىٰ واقع الناس، والوعي بظروفها وتداعياتها، ووضوح البعد الرسالي للمهاجر في وطنه وفي بلد المهجر علىٰ سواء، ليس بالأمر الهين، وقرارها ليس بالأمر السهل. وقد أتينا علىٰ أنموذجين من السيرة، في الأول توعد ووعيد للمتخلفين عن الهجرة، واعتبار ذٰلك مدعاة لسخط الله وعذابه: ﴿فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾؛ لأن في الهجرة جهاد ونصرة وسعة ومراغمة للعدو، وفي الثاني نهي عن الهجرة، واعتبار البقاء والمجاهدة والبناء والمدافعة جهاد: «**لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ**»، وفي كلا الأمرين كان التأكيد علىٰ النيَّة، التي تمثل البعد الرسالي، واضحاً وحائلاً دون الحركة العشوائية أو ذات المنفعة القريبة.

ذٰلك أنه في كثير من الأحيان قد تكون الهجرة هي نوع من الجذب

والاستدعاء من (الآخر) ومحاولة لاحتياز جميع الخبرات والكفاءات في إطار النزوع صوب التفوق والتحكم في لعبة الصراع الحضاري، وبذٰلك تفتح المجالات وتمنح العطاءات الكبيرة والحقوق الكثيرة، وتقتصر علىٰ اختيار المهاجرين من أصحاب المواهب والكفاءات والاختصاصات والشهادات العليا المتميزة وحرمان بلادهم منهم، التي أنفقت عليهم الملايين الكثيرة، لتبقىٰ بلادهم متخلفة وفي إطار التسول والتلقي الحضاري والثقافي.

وقد تكون الإشكالية هنا مركبة ومعقدة من بعض الوجوه، ذٰلك أن اليد التي تستدعي وتجذب وتتيح الفرص وتمنح الحرية والعطاء، وتراعي حقوق الإنسان في بلادها، هي اليد نفسها التي تساهم بقيام أنظمة الاستبداد السياسي، التي تكرس التخلف بطبيعتها، وتخنق الحريات، وتعدم تكافؤ الفرص، وتهدر كرامة الإنسان، وتطارد الكفاءات، وتتوهم أنها تشكل خطورة علىٰ هٰذا النوع من الأنظمة الشمولية الإرهابية، فلا يبقىٰ مناص من الهجرة، سواء داخل الوطن أو من الوطن صوب (الآخر).

هجرة الثقافة.. وثقافة الهجرة:

وقد يكون من المفيد ونحن في إطار الحديث عن الخلل في هٰذه المعادلة الحضارية وغياب البعد الرسالي للهجرات، أن نأتي علىٰ بعض الإحصاءات لنرىٰ هول النزف وحجم الخسارة وسبب التخلف، والإمكان الحضاري والثقافي لهٰذه الكفاءات المهاجرة؛ فالعلماء والخبراء والكفاءات هم خلاصة رحلة التفوق والمنافسة وممارسة الغلبة الحضارية وما يبذل فيها من الجهد والوقت والمال.

ففي عام ١٢٢٨م كان المطّلع علىٰ حالة الناس في أوربا يرىٰ مشهداً غريباً، حيث شكل هٰذا العام منعطفاً تاريخياً إلىٰ حد بعيد.

فقد حزم معظم علماء جامعة باريس أمتعتهم وغادروا إلىٰ إنجلترا بلا رجعة، في هجرة جماعية، وكان يقف وراء هٰذه الهجرة الملك هنري الثالث ملك إنجلترا، الذي أدرك في ذٰلك الوقت المبكر مكمن القوة الحقيقي.

لقد كان هٰذا الملك هو مركز الجذب المغناطيسي لهٰؤلاء العلماء الذين تربوا في باريس وأثمروا في أكسفورد، وهٰكذا تاريخياً تمتص الدول الواعية والذكية الخبرات أينما كانت، وتجتذبها وتمنحها امتيازات خاصة.. والتي لم تستطع احتيازها وضمان هجرتها إليها توظفها من مواقعها وأوطانها.

لقد فتحت أمريكا، علىٰ سبيل المثال، بصدور قانون الهجرة عام ١٩٦٥م، الأبواب بكل إمكاناتها لعناصر التفوق في العالم، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ تضاعف قوتها العلمية والبحثية، ومن ثم قوتها الاقتصادية والعسكرية.. ولقد كان هٰذا القانون الجديد للهجرة من أذكىٰ القوانين، فقد استند إلىٰ إكساب الجنسية علىٰ أساس المهارات وإتقانها بدلاً من الجلود وألوانها(١)، ذٰلك أن المعلومة والمهارة هي قوة المستقبل، هي القوة المرنة والسلاح الأمضىٰ في المعركة الحضارية.

لقد كشفت بعض الإحصاءات التي توفرت في السنوات الأخيرة أن عدد المصريين المهاجرين للخارج بلغوا ٣ ملايين و٤١٨ ألفاً. هٰذا ما كشفه رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي في مصر الدكتور علي حبيش، واعتبر أن ذٰلك يمثل خسارة فادحة للاقتصاد، وأن ٤٥٠ ألفاً من بين هٰؤلاء من حملة المؤهلات العلمية العالية كالماجستير والدكتوراه، حيث استقر معظم هٰؤلاء في البلاد المتقدمة: الولايات المتحدة، وإنكلترا، وكندا، وأستراليا، رغم ما تتحمله الدولة من نفقات لبناء هٰذه المؤهلات قد تصل إلىٰ ١٠٠ ألف دولار علىٰ الفرد.. فمصر وحدها تخسر ٥٠ مليار دولار بسبب هجرة كفاءاتها(٢).

وأنموذج آخر من هجرة الكفاءات:

«لقد بلغ الأمر خلال النصف الأول من السبعينيات في الولايات

---

(١) مجلة المعرفة السعودية، مارس ٢٠٠٢م.

(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ١/٩/١٩٩٤م.

المتحدة الأمريكية علىٰ سبيل المثال، أن الأطباء والجراحين القادمين من الدول النامية يمثلون ٥٠٪، والمهندسين ٢٦٪، وأن ثلاثاً من دول الشمال: الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، تستأثر بـ٧٥٪ من جملة التدفق في الكفاءات المهاجرة»(١).

وهناك دراسة أعدتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تشير إلىٰ وجود ٤١٠٢ عالم إسلامي في مختلف علوم المعرفة في مؤسسات ومراكز أبحاث غربية(٢).

ولعل قراءة الوجه المقابل للإشكالية قد يعلل بعض الأسباب:

فقد «أظهر تقرير نشر حديثاً أن الدول العربية تنفق دولاراً واحداً علىٰ الفرد في مجال البحث العلمي، بينما تنفق الولايات المتحدة ٧٠٠ دولار لكل مواطن، والدول الأوربية حوالي ٦٠٠ دولار.. وجاء في التقرير أن كل مليون عربي يقابلهم ٣١٨ باحثاً علمياً، بينما النسبة تصل في العالم الغربي إلىٰ ٤٥٠٠ باحث لكل مليون شخص.. ويكشف التقرير أن ٨٪ من مجموع القوة العاملة العربية هاجرت، وأن ٢٠٪ من مجموع الأطباء هم الآن خارج المنطقة، وأن ٢٥٪ من المهندسين يعملون في بلدان أجنبية، وأن ١٥٪ من خريجي الأقسام العلمية استسلموا للهجرة الدائمة، وأن ٣٠٪ من الطلاب بقوا حيث هم، وأن ٢٧ ألف عربي يحملون درجة الدكتوراه غادروا بلدانهم إلىٰ أوربا وأمريكا عام ١٩٨٠، وأن هٰذا الرقم وصل إلىٰ ٣٢ ألف، عام ٢٠٠٠»(٣).

هٰذه الإحصاءات غير المستقصية تمثل رصيداً حضارياً وعلمياً هائلاً لو أدركت البعد الرسالي للهجرة، والمهمة الحضارية للمهاجرين كطلائع في داخل (الآخر).

---

(١) الشرق الأوسط، ١/٨/١٩٨٩م.

(٢) جريدة الندوة السعودية، ٢٥/٢/١٩٩٣م.

(٣) جريدة الوطن القطرية، ١٨/٣/٢٠٠٢م.

- من أساليب الهجرة:

وليس أقل خطراً وخسارة من ذلك ما يلاحظ من ممارسة الضغط والتضييق للتخلص من الخصوم واضطرارهم للهجرة، علىٰ مستوىٰ السياسة والثقافة، وذلك بفتح منافذ الخروج، وقد يحدث ذلك بالتفاهم المشترك مع (الآخر) الذي يستقبل المهجرين.. لذلك فأمر الهجرة والنظر في تداعياتها وإبصار النتائج ووضوح الرسالة من الأمور المهمة، فعمليات الطرد والإخلاء والإغراء بالخروج خطط مدبرة، ليتمكن العدو من الاحتلال والاستيطان والتخلص من السكان الأصليين، تنتهي بالهجرة إلىٰ نوع من الشتات والتقطيع في الأرض أمماً: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا...﴾ [الأعراف:١٦٨]، ونوع من التيه والضياع بدون رؤية أو هدف أو رسالة، وبذلك تتحول الهجرة إلىٰ نوع من الخروج من المعركة بشكل أو بآخر، وما الواقع في فلسطين وغيرها من بلاد المسلمين عنا ببعيد.

لذلك، فالتبسيط وإنزال الأحكام بدون وعي لكل هٰذه الظروف قد يحدث كوارث سياسية وثقافية واجتماعية ويحوّل النعم إلىٰ نقم.

ولعل من الهجرات الأخطر، تلك الهجرات الفاقدة للرسالة والثقافة، وهي الهجرة داخل الوطن، الهجرة إلىٰ ثقافة وحضارة (الآخر)، والافتتان بها، وممارسة العمالة الثقافية أو الخيانة الثقافية للتاريخ والحضارة والأمة، أو الهجرة إلىٰ معاهده ومؤسساته الثقافية دون مرجعية ومعايير سليمة، وبذلك يصبح الإنسان غريباً في وطنه أو مسكوناً بثقافة (الآخر) ومن المهاجرين إليها، ولو كان ساكناً في بلده، فليست العبرة بالمكان بقدر ما هي بالإنسان.

وما يحمله عقد العولمة، أو حقبة العولمة، من (الإكراه) الثقافي والتنميط الاجتماعي والهجرة الحضارية القسرية، وما يترافق مع ذلك من الهجرات إلىٰ (الآخر)، يتطلب المزيد من الوعي الكامل لكيفية التعامل، وإبراز البعد الرسالي للهجرة في الوطن، والهجرة إلىٰ خارج الوطن.

واليوم في حقبة العولمة وثورة المعلومات، حيث أصبحت الكرة

الأرضية قرية واحدة بما انتهت إليه التطورات الهائلة في وسائل الاتصال، حيث اختزل الزمان وطوي المكان وتقاربت المسافات، يمكن النظر إلىٰ الطاقات المهاجرة من وجه مختلف، حيث أصبح الناس وكأنهم يعيشون في غرفة واحدة وليس في غرف متجاورة، وفكرة التكديس البشري أصبحت إلىٰ حد بعيد نوعاً من التخلف والبدائية، حيث يمكن الإفادة من الخبرات العلمية والبحثية من مواقعها وكأنها في الوطن، في كل المجالات، إضافة إلىٰ ما تمتلك من مخزون ثقافي وتجربة حضارية وقيم إنسانية تمكنها أن تحسن اغتنام مواقعها، لتقديم نماذج تثير الاقتداء وتغري بالاعتناق لهٰذا الدين والعيش في رحاب رحماته، بعيداً عن التعصب والغلو والعنصرية، التي بدأت تجتاح العالم من خلال تجديد النظرة إلىٰ الأغيار وتشييع فكرة العلو العرقي أو الشعب المختار، هٰذا إضافة إلىٰ ما يمكن أن تعطيه لمواطنها الأصلية.

ونعود إلىٰ القول: إنه بعد حقبة العولمة وثورة المعلومات، وهٰذا التطور السريع في وسائل الاتصال، حيث أصبح الإنسان يرىٰ العالم ويحاكيه من وراء مكتبه أو من بيته ودائرته ومختبره ومستشفاه، حتىٰ من غرف العمليات الجراحية، لا بد من إعادة النظر والتقويم والمراجعة لظاهرة الهجرة وهٰذا الرصيد المهاجر من السواعد والأدمغة، الذي يعيش في إطار (الآخر)، وإعادة التفكير في كيفية استرداد دوره الرسالي؛ لأن التكنولوجيا الحديثة قضت علىٰ أسباب وآثار الاغتراب، وأمكنها تحقيق الكثير من الارتكاز الحضاري والتواصل الثقافي وحمل الهم الوطني، لا أقول عن بُعْدٍ، حيث لم يبق بعداً.

فإلىٰ أي مدًى يمكن الإفادة من هٰذه الثروات، أو هٰذا الرصيد المهاجر من الكفاءات، في الارتقاء بالواقع الإسلامي علىٰ المستويات جميعاً، واعتبار تلك المواقع العلمية والعملية هناك ميادين خبرة ودراية وتخصص تصب نواتجها في العالم الإسلامي، وتساهم بنهضته، وتحقق حضوراً عملياً واستشارياً ومعلوماتياً في عالمها؟

فالسؤال المطروح اليوم: كيف نستفيد من هٰذه الكفاءات ونوظفها من مواقعها؟

وكيف لها أن تمنحنا بعداً حوارياً ثقافياً وحضارياً ووسائل دعوة بين الإسلام والمسلمين و(الآخر)؟

وكيف يمكن من خلال التواصل والتثاقف أن تشكل طلائع متقدمة للأنموذج الإسلامي الذي يثير الاقتداء ويغري بالاتباع؟

وكيف يمكننا تصويب الصور المشوهة، واستلال الأحقاد التاريخية، والانتصار لقضايا الحق والعدل؟

إن المهاجرين هم الجسر الحضاري ووسائل الاتصال أو طرق المواصلات لحمل الإسلام وتجسيده في واقع الحضارات والثقافات الأخرىٰ بعيداً عن المواجهة والاستفزاز، حتىٰ تكون الهجرة لله ورسوله، وتتحقق بالبعد الرسالي وتتحول من ظواهر نزيف سلبية إلىٰ فعل إيجابي يحمل الخير لبلدها الأصلي، بلدها الأم، وموطنها المختار المهجر، وتضيف بعداً غائباً بأن الهجرة جهاد بلا شوكة سلاح، فهي ليست جهاد عضلة وساعد، وإنما جهاد فكرة ومعرفة ومعلومة، التي سوف تشكل قوة المستقبل ـ كما أسلفنا ـ وأن مراغمة الأعداء ليست بالانتصار العضلي عليهم وإنما بمنافستهم في ميدان السبق العلمي والمعرفي والالتزام الخلقي والسلوكي، الذي يحمي مسيرة العلم من البغي والفساد والتسلط، تبصراً بالعواقب والمآلات البعيدة وليس بالنتائج القريبة التي قد يجول فيها الباطل جولة.

كم نحن اليوم بحاجة إلىٰ إعادة طرح ظاهرة هجرة الكفاءات وتداعياتها السلبية، علىٰ مستوىٰ الذات، وما تشكله من خسارات مادية ونزيف يساهم في إنهاك مواطنها الأصلية وتكريس التراجع والتخلف فيها، في الوقت الذي تعتبر إحدىٰ المكونات والمقومات المهمة في حضارة (الآخر) وتأهيله للغلبة الحضارية، الأمر الذي شكل هماً لكثير من المفكرين والباحثين الذين استشعروا الخطر وأدركوا النتائج.

وعلىٰ الرغم من كثرة ما كتب في موضوع هجرة الكفاءات، وما قدم

فيه من معالجات ورؤى، إلا أن الحاجة تظل قائمة للنظر إلىٰ الموضوع من وجه مختلف، أو من الوجه الآخر، الوجه الثقافي، أو «البعد الحضاري» لهٰذه الظاهرة، علىٰ اعتبار أن الهجرة ليست ظاهرة سلبية هروبية انسحابية، وإن تضمنت بعض الهجرات شيئاً من هٰذا، وإنما هي حركة إيجابية ذات أهداف رسالية ووسيلة دعوية متميزة لإلحاق الرحمة بالعالمين.

فالهجرة إلىٰ المدينة هي سبب ولادة الأمة والمجتمع والدولة، والهجرة إلىٰ الحبشة كانت السبب في نقل الإسلام وإيمان ملكها، ومراغمة الأعداء، وإنهاء لحالة الذل والمحاصرة والاستضعاف والركود والاستنقاع الحضاري.. والهجرات هي التي نقلت القيم الإسلامية إلىٰ العالم.

فالهجرة فعل حضاري له أبعاده ورسالته وأحكامه وشروطه، فقد تكون جهاداً من أعلىٰ أنواع الجهاد، والترفع عن الروابط القسرية، والقعود عنها مدعاة لوعيد الله، وقد تكون منهياً عنها إذا كانت تفريغاً للموقع وسبيلاً لاستيطان (الآخر) وامتداده: **«لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ»**.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



٤٤٥٨/٢٤

الفهرس

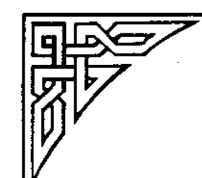
٤٤٥٩/٢٤

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

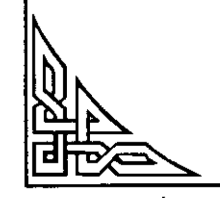
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٤٤٦١/٢٤




على بصيرة

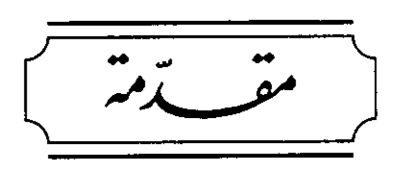
أحداث
الحادي عشر من أيلول
(سبتمبر)
دعوة للمراجعة.. وإمكانية التجاوز




بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالىٰ: ﴿أَوَ لَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٦٥﴾ [آل عمران]

٢٥/ ٤٤٦٤



مقدمة

الحمد لله الذي ناط النمو والتقدم والإصلاح بسنن وقوانين تحكم الحركة الاجتماعية وقيام العمران الإنساني وحماية العدل، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة:٢٥١]، وقال: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا...﴾ [الحج:٤٠] فسنن المدافعة وقوانينها هي في حقيقتها أنظمة وأقدار وضوابط لحركة الحياة والأحياء، وهي في الوقت نفسه محركات اجتماعية، ومحرضات حضارية، وتنمية إنسانية، وتكاد تكون سنة المدافعة ومغالبة قدر بقَدَر هي سر الحياة وسبيل امتدادها، والحيلولة دون عبثيتها.

والصلاة والسلام علىٰ خاتم الأنبياء، الذي انتهت إليه رحلة النبوة التاريخية، فاجتمعت له كمالات الأنبياء، وجاءت رسالته جماع الرسالات السماوية، وبذٰلك وقف علىٰ خط النهاية من الرسل، وأفاد من خلاصة التجربة التاريخية، التي تؤهله لقيادة البشرية وإلحاق الرحمة بها، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

وبعد:

فهٰذه رؤية، أو وجهة نظر شخصية، لأحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، تحاول أن تنطلق من مرجعية القيم الإسلامية، والتبصر بالواقع، وما يمكن أن يترتب عليه من تداعيات مستقبلية وعواقب خطيرة تلحق بأمة الإسلام، في محاولة لقراءتها، وإلقاء الضوء علىٰ دوافعها وأسبابها ونتائجها وآثارها.

٢٥/ ٤٤٦٥

ذٰلك أن من الأهمية بمكان تحقيق الاستبصار لإدراك بعض الأبعاد والاستحقاقات الغائبة علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، والدعوة إلىٰ المراجعة واكتشاف الفجوات التي تملأ حياتنا، وتتسبب في كوارثنا وأزماتنا، وكيفية معالجتها والتعامل معها، واستبانة دورنا السلبي فيها، وسوء التقدير الذي يؤدي بنا إلىٰ صناعة الأزمات وخلق المشكلات، التي نصبح أولىٰ ضحاياها، ذٰلك أننا نعاني من العجز والتخلف والتخاذل ما يجعلنا عاجزين عن الحيلولة دون وقوع الأزمات، كما أننا عاجزين عن استيعابها وإدارتها وتجاوزها وتحقيق العبرة والوقاية الحضارية.

وهٰذه الرؤية لأحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وما سبقها من أسباب، وترتب عليها من تداعيات علىٰ عالم المسلمين والعالم، لا ندعي لها الكمال ولا الصواب، ولا نزعم أنها تمثل رؤية الإسلام للحدث، التي تكتسب عصمتها من عصمة قيمه، بقدر ما هي وجهة نظر شخصية، منطلقة من مرجعية القيم الإسلامية، يجري عليها الخطأ والصواب، وتمثل اجتهاد صاحبها.

إنها محاولة للقيام ببعض المقارنات والمقاربات التي تساهم بتوضيح الصورة وتحقيق التقوىٰ، أو الوقاية الحضارية، وبناء العقل الناقد، الذي يعتمد قيم الكتاب والسنة معايير للنقد والمراجعة للفعل البشري الذي يجري عليه الخطأ والصواب.

فالإنتاج البشري، أو الاجتهاد البشري، المنطلق من القيم الإسلامية هو - في نظرنا- الأهم والأجدر بالنقد والتقويم والمراجعة من إنتاج (الآخر).

ذٰلك أن النقد الذاتي يساهم بالبناء، وينفي نوابت السوء والانحراف، ويصوب المسيرة، ويحول دون امتداد الكثير من الغثاء الذي يثقل الذهن ويهدر الطاقة ويبعثرها دون أن يقدم خطوة علىٰ الطريق الصحيحة، بينما النقد والمراجعة في إطار إنتاج (الآخر) إنما يتمحض للدفاع عن (الذات) وحمايتها، انطلاقاً من قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

إن نقد (الذات) ومراجعتها وتقويمها بقيم الكتاب والسنة في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة (فقه الواقع)، والاجتهاد المناسب في تنزيل الحكم الشرعي، يساهم بتشكيل البصيرة والفرقان، تحقيقاً لقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال:٢٩]، ذٰلك أن هٰذا الفرقان يتطلب الجد والاجتهاد والمعاناة، ليصبح ملكة وسجية، تأتي نتيجة للكسب والمعرفة، وتُصقل وتنقىٰ بالتقوىٰ.. وتُصوَّب بالنقد والمراجعة.. فالتقوىٰ الفرقانية هي منحة وهداية من الله، وكسب واستعداد واجتهاد من الإنسان، يؤهله لإبصار سنة المدافعة ومغالبة قدر بقدر، فليس المسلم الذي يستسلم للقدر وإنما المسلم الحق هو الذي يدفع القدر بقدر أحب إلىٰ الله، كما يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلىٰ أن هٰذه الرؤية، أو هٰذه القراءة لأحداث أيلول (سبتمبر) هي في أصلها مساهمة في أحد المشروعات الثقافية المتميزة، التي يضطلع بها مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر بعنوان: «مسلمو الغرب بعد أحداث ١١ سبتمبر»، حيث جاء نشرها برسالة خاصة لتكون حركتها أسرع وتوزيعها أشمل وأوسع، استجابة لرغبة بعض الإخوة الغيورين علىٰ تشكيل وعي الأمة بقضاياها وأزماتها، في محاولة لاستيعابها وامتلاك القدرة علىٰ تجاوزها.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الدوحة في: رجب ١٤٢٥هـ
آب (اغسطس) ٢٠٠٤م



أحداث
الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)

دعوة للمراجعة .. وإمكانية التجاوز

أرىٰ، شأن الكثير في العالم، أن أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) شكلت زلزالاً ما تزال حممه تجتاح العالم بأكمله، ومنعطفاً تاريخياً ما تزال ملامحه تظهر وتتضح شيئاً فشيئاً، لٰكن هٰذه المرة بشكل متسارع الإيقاع والآثار، بسبب ما تمتلك الدول الأقوىٰ من تكنولوجيا الاتصال والأدوات الإعلامية المتفوقة، إلىٰ درجة يمكن القول معها: إن هٰذا الحدث سوف يعتبر بداية لحقبة تاريخية عالمية جديدة واضحة البصمات علىٰ مسيرة الحضارة العالمية، والعلاقات الإنسانية عامة، قد لا تقل في أهميتها وتأثيراتها عن الحربين العالميتين اللتين أعادتا تشكيل العالم، ورسم خرائطه السياسية والجغرافية والتربوية والاجتماعية والمفاهيمية وفق إرادة الأقوىٰ المنتصر وتحقيقاً لمصلحته.

وقد لا نجافي الحقيقة ونقع في التهويل والمجازفة الفكرية إذا قلنا: إن أحداث أيلول (سبتمبر) كانت إيذاناً باندلاع الحرب العولمية أو العالمية الثالثة وإيجاد مسوغاتها، وإن اختلفت أدواتها وأسلحتها ووسائلها وأهدافها، وميادينها، وأن هٰذه الحرب سوف تشمل العالم كله والمجالات كلها بشكل أو بآخر، إن لم تكن وصلتها بعد.

فهل يمكن لنا في ضوء الكثير من الحقائق والملحوظات والمعطيات أن نطلق عليها مصطلح حروب «العولمة» أو «عولمة» الحروب والهيمنة، سواء بالنسبة لمجالاتها المتعددة والشاملة، أو أهدافها التي لم تعد خافية علىٰ أحد؟ إنها حرب سياسية، وحرب فكرية واقتصادية وحضارية، حرب

تغيير للعالم وإعادة تشكيله وتنميطه وفق إرادة الأقوىٰ.

ولئن كان ميدان الحرب العالمية الأولىٰ والثانية، في الأعم الغالب، الدول الأوروبية علىٰ وجه الخصوص، وإن امتدت نتائجها وآثارها إلىٰ العالم كله، فإن ميدان هٰذه الحرب الرئيس هو العالم كله بشكل عام، وعالم المسلمين بشكل أخص، حيثما كانوا، ولا نقول العالم الإسلامي جغرافياً، لأن مسلمي الغرب كانوا خط المواجهة الأولىٰ، وإن كانت الصورة تبدو أكثر ظهوراً والأهداف أكثر تجلياً ووضوحاً في بعض أنحاء العالم الإسلامي الأخرىٰ.

وقد لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا: إن أحداث أيلول (سبتمبر) اعتبرت، عند بعض الحاقدين والعنصريين، واستغلت كفرصة عظيمة للثأر من المسلمين، وإنعاش الأحقاد التاريخية، وتجديد الذاكرة الغربية التي مرت بحقب من العنصرية والصليبية، ومحاولة استرجاعها لمناخ الحروب الصليبية التي شنتها، ومن بعدها الاستعمار الحديث، ومن ثم صناعة العمالة السياسية والثقافية في عصر ما بعد الاستعمار علىٰ العالم الإسلامي.

لذٰلك يمكن، من بعض الوجوه، اعتبار هٰذه الأحداث وتداعياتها هي أشبه بالكواشف الكيميائية، التي تحدد خصائص وصفات وتفاعلات المواد، وتبرز الحقيقة الكامنة خلف الصورة المزيفة، وتسقط الأقنعة، وتسفر عن الوجه الحقيقي للكراهية والعداوة، وتخرج الأضغان، لذٰلك فهي تحتاج إلىٰ المراقبة الدقيقة، شأنها في ذٰلك شأن معظم الأزمات الكبرىٰ التي تخرج المخبوء عادة، بعيداً عن التكيف وصور النفاق الاجتماعي والسياسي، إنها تمثل المرآة الحقيقية للواقع، والزاوية الدقيقة للنظر والمعرفة، علىٰ الرغم من ادعاءات ودعايات الرحمة والإنسانية، واحترام حقوق الإنسان، وإشاعة قيم الحرية، والحرص علىٰ إشاعة الحرية الدينية، ونشر قيم الديمقراطية، والعدل، وعدم الاعتداء، وإقرار الحق في تقرير المصير، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول والشعوب، والجنوح إلىٰ الحوار بديلاً عن المواجهة.

ونحن هنا لا نريد أن نعمم بأحكامنا هٰذه علىٰ سائر الحقب التاريخية وسائر الناس، شأن ساسة وقادة بعض الدول الغربية اليوم، الذين باتوا يجيشون الجيوش، ويحشدون الأقلام والإعلام والأموال لمعاقبة المسلمين جميعاً، وأخذهم بجريرة بعض الآحاد، أو بعض الأفراد، علىٰ شكل لا يمكن تفسيره إلا أنه محاولة لإحياء الروح الصليبية، وبعث الأصولية الحاقدة من جديد، وتغذية نزعات التعصب، والتعبئة ضد المسلمين، إلىٰ درجة التشكيك بالإسلام ونبي الإسلام والقيم الإسلامية، وإشاعة أحاديث الإفك، ومجافاة الحقيقة التاريخية في الادعاء أن القيمة الإسلامية عاجزة ومتخلفة بطبيعتها عن صناعة الحضارة، بهٰذا الشكل المقيت والفج من عمىٰ الألوان، الذي يقود إلىٰ التعميم بالأحكام، ومحاولة رمي المسلمين بداء التعصب والعنصرية الذي يعانون هم منه.



مؤثرات مناخ الكراهية

وقد يكون من المفيد أن نفتح بعض النوافذ للإطلالة منها على المناخ الثقافي والسياسي، الذي يحكم الذهنية والإدارة الغربية المعاصرة، التي رضيت لنفسها أن تكون، سواء بفلتات لسانها أو بممارساتها المتنوعة، وريثة الحروب الصليبية والاستعمار الحديث، وحاملة لواء الهيمنة على العالم باسم «العولمة»، وفرض الأنماط الغربية في المجالات المتعددة، السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي باتت تمثل اليوم الاستعمار الأحدث.

وسوف نشير إلى بعض من خروج هذه الأضغان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر ٢٠٠١م) حيث كثرت الكتابات الغربية عن علاقة الغرب بالإسلام، وجاءت تلك الكتابات تحت عدد من العناوين المتشابهة من أمثال: الإسلام والغرب، الصراع بين الحضارات، المسلمون خلف الحصار الغربي، انتهزوا الفرصة، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد السلام، الأصولية الإسلامية، نهاية التاريخ... إلخ.

وقد تزعّم تلك الحملات المسعورة وأوجد لها مسوغاتها الفكرية والاستراتيجية بعض الكتاب من أصحاب الخلفية التوراتية، من أمثال: برنارد لويس، وصموئيل هنتنجتون، ومن موظفي الأمن والاستخبارات الأمريكية من أمثال: جراهام فوللر، وأيان ليسر.

ولعل ما صرح به «جون كالفن» السكرتير العام السابق لحلف شمال الأطلسي بعد هدم جدار برلين - ولم تقع أحداث بعد - الذي اعتُبر نصراً للإمبريالية الرأسمالية، يشكل إشارة واضحة لوجهة معظم منظري السياسة

الغربية، الذين يقبضون على السلطة اليوم؛ يقول «جون كالفن» ما ترجمته: لقد كسبنا الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ولكن هناك خلافاً قديماً سوف يتجدد (إن عاجلاً أو آجلاً) بيننا وبين الإسلام، ولا ندري من الذي سيكسب المعركة؟!

وما صرح به «مايكل سالا» من أساتذة الجامعة الأمريكية في واشنطن، الذي ذكر أن العلاقات بين السياسة الخارجية الغربية وبين الإسلام سوف تكون علاقات عدائية واستئصالية، على غرار الاستراتيجية التي اتبعتها الرأسمالية مع الشيوعية حتى أسقطت الاتحاد السوفيتي.

و«سالا» هذا مصاب بعمى الألوان أيضاً، فهو لا يرى إسلاماً متطرفاً وآخر معتدلاً، فالفرق بينهما عنده بالتكتيك لا أكثر، ومن ثم فإنه يرى، شأن عدد غفير من الباحثين، ضرورة دعم حكومات المسلمين التي تقوم على قمع الحركات الإسلامية، لما لتلك الحركات من خطر - في زعمهم - على الحضارة الغربية.

وهذه الوجهة قد لا تحتاج إلى دليل، لأنه الواقع الذي يكاد يكون مشهوداً ومستمراً منذ إسقاط الخلافة والإتيان بالعسكر للحكم، لأنهم الأقدر على ممارسة الظلم والاستبداد السياسي، وإن استبدلوا ألبستهم، لقمع حركات الوعي الإسلامي.

أما «هنتنجتون» صاحب كتاب «صراع الحضارات» فيحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأولى في انتشال الغرب من وضعه الراهن، وفي فرض الحضارية الغربية كحضارة عالمية.

ونعاود القول: إننا بالإتيان على مثل هذه النماذج من المفكرين والساسة والزعماء، الذين لا همَّ لهم إلا إثارة الكراهية، وبعث الأحقاد، والإغراء بقتل المسلمين ومحاصرتهم، ومحاولة إقصائهم وإلغائهم حضارياً، ومواصلة الحروب الصليبية المقنَّعة، والترويج لها، والتحريض ضد الإسلام والمسلمين في المجتمعات التي تدعي العلمانية، وإقامة ودعم أنظمة الاستبداد السياسي، وهي تدعي الديمقراطية، لا نهدف إلى المساهمة بصناعة

مناخ الكراهية والتحضير للمواجهة، ولا حتىٰ التعميم بالأحكام علىٰ أهل حضارة الغرب كلهم، وإنما هي نوافذ علىٰ حمّالين الحطب، لإدراك السبب الحقيقي الكامن وراء المواجهة.

إننا لا نريد أن نقع بما وقعوا به من التعميم والحكم علىٰ العالم الإسلامي بأكمله والمسلمين أينما كانوا، وتجريمهم، ومعاقبتهم، وغمط الحضارة الإسلامية بفعل نفر منهم، ذٰلك أن التعميم لا يخرج عن أن يكون ضرباً من العامية وعمىٰ الألوان وعدم التمييز، حتىٰ ولو كان يختفي وراء ألقاب علمية وفكرية، لأن التعصب والحقد هو المحرك، الذي كثيراً ما يجعل العلم والفكر مطية له، فالعلم مع التعصب يقود إلىٰ البغي والتعسف والكثير من التجني.

وفي يقيننا أن هٰذه الموجة العاتية التي يقودها اليمين المتطرف ـ وإن صح التعبير: المتصهين ـ ضد الإسلام والمسلمين، سوف تتكسر، مهما طال بها الأمد؛ لأنها محض ظلم، وضد سنن الله في الأنفس والآفاق، وإن انتصرت إلىٰ حين، والعبرة دائماً بالعواقب، حيث لا يصح إلا الصحيح، شأنها في ذٰلك شأن سائر العداوات التاريخية، ومصيرها سيكون ذات مصير سائر الإمبراطوريات التي حاولت الهيمنة والاستيلاء علىٰ العالم، لكن لا بد أن نشير إلىٰ أن سنن الله سبحانه وتعالىٰ إنما تتحرك من خلال عزائم البشر واستشعار التحدي والمدافعة الحضارية، فالعبء الأكبر يقع علىٰ عاتق المسلمين، وقدرتهم علىٰ فهم الصورة واستيعابها، وكيفية التعامل معها.

ولا شك أن من التعميم الشائن اعتبار أن هٰذه الموجة العاتية المتعصبة تمثل مجتمعات الغرب كلها، وإن كانت اليوم تطفو علىٰ سطحها، ذٰلك أن الكثير من العقلاء والمفكرين والعلماء وحتىٰ أفراد الشعب العاديين باتوا يبصرون المخاطر كلها التي سوف تترتب علىٰ هٰذه المسالك الرعناء، ويحذرون بكل ما يستطيعون من خطورة النتائج.

إن صور الحقد والكراهية للغرب باتت تتسع، حيث بدأ الغرب يفتقد مصداقيته في عمق الشعوب الإسلامية التي بدأت تشعر يوميًا بإهانة الغرب

لها بمختلف الصور، ولا عبرة هنا بالأنظمة الرسمية، التي تبدو موالية للغرب، ذٰلك أن الكثير من تلك الأنظمة الرسمية ما يزال يعتمدها الغرب، هٰذه الأنظمة وإن استطاعت أن تتحول إلىٰ الغرب لكنها لم تستطع أن تحول شعوبها، الأمر الذي جعل المواجهة مع الذات، حيث باتت الدولة في مواجهة الأمة في كثير من بلدان العالم الإسلامي، مما أنهك الدولة وأنهك الأمة، وهيّأ المناخ المناسب لنمو بعض تنظيمات التطرف والغلو واللجوء إلىٰ المواجهة.

ذٰلك أنه بمعادلة بسيطة وساذجة من قبل المتطرفين، فإن الكثير منهم أصبح يتَوَهم أن الدولة إنما تمارس القهر والغلبة والإقصاء بما تمتلك من السلطة والقوة، فلماذا لا يلجأ إلىٰ استعمال القوة وممارستها للخلوص من حالة الإحباط واليأس والاحتقان والمحاصرة، فوقع بمعالجة الخطأ والانحراف بخطأ وانحراف، وبذٰلك قدم المسوغات والمبررات للدولة ومَنْ وراءها - دون أن يدرك - لمحاربة القيم الإسلامية باسم محاربة التطرف والإرهاب.

وليس هٰذا فقط، فقد تكون ممارسة التطرف والإرهاب صناعة دخيلة وغريبة عن الإسلام، وقد تكون ثمرة لاختراقات خارجية لتشويه صورة الإسلام وإيجاد المسوغ لمواجهته بعد أن تزايد عدد معتنقيه، ولتسويغ العدوان والاجتياح، باسم محاربة التطرف والإرهاب.



من محاذير الفكر الدفاعي

وفي غمرة هٰذه الهجمة الشرسة، والصورة الضبابية، واختلاط الأوراق، والألوان، وعدم التمييز في المواجهة والمسؤولية بين البريء والجاني، هنا قضية قد يكون من المفيد بل من الضروري التوقف عندها ولو بقدر، علىٰ الرغم من الكتابات الكثيرة التي صدرت عن الداخل الإسلامي بعد أحداث أيلول (سبتمبر) لمواجهة كَيْل الاتهامات لعموم المسلمين وتجريمهم، وليس ذٰلك فقط بل محاولة إدانة القيم الإسلامية، واعتبارها المسؤولة، الأمر الذي يدعو للشفقة ويتجاوز كل عقل وعدل ومنطق وتاريخ، ذٰلك أنه يمكن تصنيف جميع الكتابات والأدبيات الصادرة بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) في خانة الفكر الدفاعي، أو الأدب الدفاعي، الذي قد يصل أحياناً إلىٰ مرحلة المرض، ويساهم سلبياً بغلبة العدو وتكريس الهزيمة والوصول إلىٰ حالة من الهوان التي يرضىٰ فيها القتيل وليس يرضىٰ القاتل، وأن الجريمة المرتكبة تنتهي دائماً بالقبض علىٰ القتيل.

وليس الغاية هنا أن نقلل من قيمة وأهمية الفكر الدفاعي لحماية القيم الإسلامية والدفاع عن الحقيقة وكشف الزيف والتجني ونصرة عالم المسلمين، ولٰكن الذي نريده أن لا يتجاوز الفكر الدفاعي المساحة المحددة والمقدرة حتىٰ لا يُلقي (الآخر) القبض علىٰ عقولنا ويغتصبها، ويحدد نشاطها مسبقاً، ويتحكم بإنتاجها، علىٰ حساب الكثير من قضايانا الملحة علىٰ الأصعدة المتعددة، كما اغتصب أرضنا وسياساتنا واقتصادنا، ذٰلك أن الاتهامات المتتابعة تجعلنا مشغولين فكرياً بما يشغلنا به، وهٰذه من أخطر دوائر التحكم الفكري والثقافي.

ونستطيع القول: إن إلقاء نظرة علىٰ الأدبيات الصادرة في عالم المسلمين، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تكشف عن أنها لم تخرج في معظمها عن هٰذا الفكر الدفاعي ورد التهم، والكثير يشعر أنه علىٰ الرغم من ذٰلك فلا يزال الأمر بحاجة إلىٰ المزيد، الذي قد يكون علىٰ حساب قضايانا الأخرىٰ.. فالتهم، والمفردات الإعلامية، والمصطلحات السياسية، التي نُقذف بها كالحمم من (الآخر) استطاعت عملياً التحكم والتوجيه لنشاطنا الذهني وإنتاجنا الفكري.

هٰذه الهجمة علىٰ القيم الإسلامية، والتشنيع علىٰ عالم المسلمين، وإن اشتد أوارها، بعد أحداث أيلول (سبتمبر)، واستخدمت لها كل الأسلحة، إلا أنها قديمة قدم الإسلام نفسه، حتىٰ لتكاد تصبح سنة ماضية ومسلَّمة لا تحتاج إلىٰ مراجعة: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة:٢١٧]، ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ﴾ [آل عمران:١١٩].. وسوف لن يرضىٰ عنا بعضهم مهما حاولنا، والواقع شاهد علىٰ ذٰلك، حتىٰ نتبع نهجهم وقيمهم وثقافتهم وحضارتهم؛ لأنهم يعتبرونها المعيار لكل حضارة وتقدم وسياسة واقتصاد واجتماع وفن وقيم وعادات، حتىٰ الطعام والشراب... لن يرضوا حتىٰ نتبع ملتهم.

وهٰذه ليست وجهة نظر، جاءت ثمرة لرد فعل، وإنما هي حقيقة تاريخية وحضارية، تؤكدها الحروب الصليبية، وحروب الاستعمار الحديث، وأنماط الاستعمار الأحدث، وحروب «العولمة» التي تكاد تكتسح العالم كله، لفرض قيم النظام العالمي الجديد، أو إقصاء كل ما عداها، حتىٰ بات يحكم عالمنا اليوم بشكل واضح مقولة: «يرضىٰ القتيل وليس يرضىٰ القاتل».

وقضية المواجهة وإيجاد العدو وتجييش الجيوش وتحويل مسار العلم والتقنية لإنتاج وسائل القوة والتسلط، وتحريك الجيوش تجاه (الآخر) تحت مسميات متعددة، من حروب صليبية إلىٰ حروب الاستعمار إلىٰ حروب عالمية، والحلم بالإمبراطوريات، يكاد يكون نسق الحضارة الغربية وحلمها

وكيانها وهاجسها الدائم، فإذا لم يكن هناك عدو يصبح الأمر المطروح كيف نصنع عدواً، حتىٰ لو لم تكن هناك معارك وحروب ساخنة، فالإعداد والاستعداد والهواجس تبقىٰ تحكم العقلية في ما أسمي الحرب الباردة.

وتغيير الأسلحة والتحول إلىٰ مجال الإنتاج الإعلامي والمعلوماتي والإلكتروني، واعتبار المعرفة هي القوة المرنة وقوة المستقبل، هو تطوير للوسيلة، وبقاء للعقلية، وتمكين للمناخ الثقافي، الذي يربي علىٰ السيطرة والتفوق والصراع والغلبة علىٰ (الآخر)؛ لأن ذٰلك في زعمهم يوحد الصف، ويقوي الجبهة الداخلية، ويجمع الأمة لحماية نفسها وتجاوز مشكلاتها وأزماتها الداخلية، دون أن تدري أن التداعيات الخارجية للمواجهة وتوسيع دائرتها وإقامة الإمبراطوريات يؤدي إلىٰ نشوء الأزمات الداخلية القاتلة.

لذٰلك، فمسلسل المواجهة والاستهداف لم يتوقف وإن تغيرت وسائله، فمن الحروب الصليبية إلىٰ الحروب العالمية، إلىٰ حروب الاستعمار الحديث، إلىٰ مواجهة الشيوعية ومؤسساتها، إلىٰ حروب ما بعد سقوط الشيوعية، كلها مؤشرات علىٰ أن المواجهة واصطناع العدو والصراع معه هو نسق حضاري ثقافي معاً.

ولعل استهداف القيم الإسلامية والعالم الإسلامي لم يغب عن الذهنية وبعض الإدارات والقادة والمفكرين الغربيين، في كل مراحل المواجهة، التي بدأت بالحروب الصليبية، مروراً بالحروب العالمية التي أدت إلىٰ تقسيم العالم الإسلامي وتفخيخ المنطقة بإقامة إسرائيل، وانتهاءً بحروب الاستعمار الحديث، التي أدت إلىٰ احتلاله، وكانت غالباً ما تصفىٰ الحسابات بدماء المسلمين، وكان المسلمون وعلىٰ الأخص من المغرب العربي هم وقود الحروب العالمية في كثير من الأحيان، كما كانوا السواعد لبناء ما خلفته الحرب من دمار.

ولا يغيب عن بال أحد من المتابعين والمراقبين، كيف استخدمت القيم الإسلامية كسلاح لمواجهة الشيوعية والإلحاد في العالم، وجندت لذٰلك الكثير من الأنظمة والحكومات والأموال في عالم المسلمين لمواجهة

الشيوعية، عدو الرأسمالية اللدود، باسم محاربة الإلحاد وحماية العقيدة الإسلامية، مما أدىٰ إلىٰ تقسيم العالم الإسلامي إلىٰ دول ثورية اشتراكية ودول يمينية محافظة، وكان بأسها بينها شديداً، الأمر الذي أنهك الأمة ولم يقتصر علىٰ إنهاك الدولة.

لقد استخدمت التضحيات الإسلامية، والأموال الإسلامية، والأنظمة في البلاد الإسلامية، وحتىٰ بعض التنظيمات الإسلامية، لمواجهة الاتحاد السوفيتي في أشرس المعارك في أفغانستان، وزُوِّد المجاهدون بأموال المسلمين وسلاح الغرب ودعمه لدحر الاتحاد السوفيتي، حتىٰ لنكاد نقول: بأن أفغانستان والمجاهدين كانوا أحد الأسباب الرئيسة لسقوط الاتحاد السوفيتي، ثم تحولوا بعد ذٰلك إلىٰ متطرفين إرهابيين يجب مطاردتهم، لما سوف يشكلون من خطر علىٰ الحضارة الغربية وعلىٰ الأنظمة وحكومات المسلمين!

هذا عدا عن إقامة الأنظمة الديكتاتورية، ودعمها ودفعها لخوض المعارك الطاحنة لصالح (الآخر)، ومن ثم يجيء الوقت للتضحية بهٰذه الأنظمة واستبدالها؛ لأن العملاء هم الأرخص دائماً، وسوف يُلفظون بعد أداء الدور المنوط بهم.. وقبل ذٰلك وبعده ما قام به الغرب، الذي يدّعي العلمانية والديمقراطية، من تفخيخ العالم الإسلامي - كما أسلفنا - بإقامة الكيان الصهيوني العنصري القائم علىٰ الرؤية الدينية في قلبه، ينهك قواه، ويهدر طاقاته، ويصنع أزماته، ويساهم بعدم استقراره، ويستنزف ثرواته، ويكرس تخلفه.

ونستطيع القول: بأنه علىٰ الرغم من التحدي والاستفزاز الذي صنعه الكيان الصهيوني، والذي ساهم إلىٰ حدٍّ كبير بحركة الوعي والعودة إلىٰ الذات والاحتماء بالجذور والقيم الإسلامية، وكشف الانحياز وتغييب الحق والعدل عن المواقف الدولية، الأمر الذي أسقط الأقنعة عن الوجوه، وأفقد الكثير من دول الغرب مصداقيته، وساهم بشكل أساس في صنع التطرف والتشدد والغلو لمواجهة إرهاب الدولة المحتلة، والثأر من الدول المنحازة

لـها، التي تكيل بمكيالين أو أكثر؛ إلا أن الحقيقة التي لا مجال لتجاوزها أن الكيان الصهيوني ومن ورائه اليمين المتصهين، كان فخًا محكماً ومخططاً له بذكاء ودهاء، أدىٰ الدور المنوط به بشكل محكم ولا يزال.

فالتمهيد لشيوع الاستبداد السياسي في العالم العربي والإسلامي، وما يمكن أن ينتجه من الغلو والتطرف والمواجهة، سُوِّغ لوجوده بذريعة مواجهة الاحتلال، وكان الشعار الدائم الذي يخرس الناس: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، حيث أخرست الأصوات، فتخلف المجتمع وكتمت الأنفاس وصودرت الحريات، وبدأ مسلسل «العسكر من أجل حماية الوطن وأمل التحرير للأرض المحتلة»، واستمر مسلسل الانقلابات العسكرية المتبادلة باسم ثورات التحرير، التي قضت علىٰ الحرية، وقسم العالم العربي إلىٰ دول تقدمية جعلت من نفسها وصية علىٰ القضية أو قضايا الأمة، ودول رجعية اتهمت بالعمالة والتآمر علىٰ القضية؛ ولا تسأل عن الإنهاك الذي تركته هٰذه المساجلات، التي لم تزد المنطقة إلَّا تخلفاً وعجزاً.

حتىٰ الجيوش، التي تشكلت من أجل التحرير وحماية الوطن استنفدت خيرات البلاد، وأنهكت اقتصادها، وتحولت من حماية الوطن إلىٰ حماية الأنظمة وسدانة الاستبداد السياسي وممارسة القهر للعباد والبلاد، وتحولت إسرائيل من كيان هزيل إلىٰ أسطورة في القوة التي لا تقهر، وبذٰلك لم تقتصر الخسارة علىٰ فلسطين، وإنما امتدت الخسائر والعوارض لتصيب جميع أنشطة الحياة.

أما الاقتصاد وإصاباته المزمنة في بعض بلدان العالم العربي والإسلامي فحدّث عنها ولا حرج، فمعظمه تعرض للنهب العام، وما بقي انتهىٰ إلىٰ تكديس الأسلحة التي تضر ولا تنفع. . حيث أصبحت الأموال والأسواق العربية محلاً لأسلحة الخردة، إضافة إلىٰ أن الأنظمة التي ادعت الثورية السياسية والاجتماعية وتخليص البلاد من الفقر والطبقية، لم تنجح إلا في تعميم الفقر بعد أن كان هناك فقراء وأغنياء، لتحقيق مبدأ المساواة، ونشوء طبقات جديدة استأثرت بالثروة والحكم (كان قلبها علىٰ اليسار لٰكن جيوبها

كانت في اليمين) كما يقال، وأصبح الناس يقتاتون بالشعارات ويرددونها: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، «لا حرية لأعداء الشعب»، «كل الخصوم، من كل الأطراف، عملاء لإسرائيل ومن وراءها»، حتىٰ يكاد لا يبقىٰ شريف في الأمة، والقهر والتسلط والطرد والتهجير القسري والاختياري، وتفريغ البلاد من كل الطاقات، هو السياسة المعتمدة.

هٰذا إضافة إلىٰ ما تركته نكبة فلسطين من الدفع بآلاف المحرومين واللاجئين والمطرودين والعاطلين عن العمل إلىٰ بلاد العالم الإسلامي والعالم، في الوقت الذي كانت إسرائيل تسهر علىٰ بناء نفسها، وتكريس ديمقراطيتها، وتقوية جيشها، وإطلاق الصواريخ، وبناء مؤسسات أسلحة الدمار الشامل، وإطلاق المصطلحات والمفردات والمفهومات والمدلولات التي يعاد إنتاجها في الغرب وتسويقها إلىٰ العالم بشكل عام والعالم العربي والإسلامي بشكل خاص، ومحاسبته عليها، ويستمر فينا التراجع والتقهقر، وتسودنا مقولة: «يرضىٰ القتيل وليس يرضىٰ القاتل».

فكيف والحال هٰذه، والمناخ هٰذا، لا يكون التطرف، ولا يكون الإرهاب، ولا يكون الغلو؟!

فالغريب أن لا يكون هناك إرهاب وتطرف وحركات يائسة وتصرفات محبطة؛ لأن أسبابها جميعاً متوفرة، وضاغطة، وقد يكون من التعسف والظلم والمجازفة أن يعتبر بعض الباحثين والقادة السياسيين أن سبب التطرف والإرهاب والغلو، مع تحفظنا علىٰ الكثير من مدلول هٰذه المصطلحات، هو الإسلام، ومن ثم يعتمد هٰذا التسويغ، الذي لا يمت لعقل أو علم أو استقصاء أو دراسة موضوعية جادة، لظواهر الغلو والتطرف والإرهاب، فالأسباب التي قد لا تحصىٰ هي المسؤولة عن مثل هٰذه الظواهر، اللهم إلا إذا كان الكثير منها مصنوعاً، وكان أصحابها مُخْتَرَقون، وأنها صنعت لتُتخذ ذريعة للنيل من الإسلام والقيم الإسلامية وحضارة المسلمين، ذٰلك أن رفع اللوحات والشعارات الإسلامية علىٰ مثل هٰذه الظواهر والممارسات لا يغير شيئاً من الحقيقة، فالاسم مهما كان لا يغير حقيقة المسمىٰ، ولا أدل علىٰ

ذٰلك من هٰذا التعميم الرهيب الرعيب، الذي يفتقر لكل منطق وعقل ودليل، علىٰ المسلمين جميعاً، بل وعزو سبب التطرف إلىٰ القيم الإسلامية.

فالنظر لمثل هٰذه الظواهر، وعنونتها بالإسلام، فيه الكثير من الظلم والتجني ومجافاة الحقيقة؛ ومحاكمة الإسلام والمسلمين علىٰ هٰذه الظواهر هو الخطر، الّذي لا بد من التفكير الكثير بكيفية التعامل معه.

والعجيب الغريب أيضاً أن ينساق وراء هٰذه التفاسير والتحليل لظواهر العنف والتطرف والإرهاب، الكثير من الساسة والمفكرين وأهل الرأي والعلماء، الذين تحول العلم علىٰ يدهم إلىٰ لون من البغي: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩]، وتناسوا الأسباب الحقيقية لهٰذه الظواهر، لحاجة في نفس يعقوب، واعتبروا القيم الإسلامية هي المسؤولة عنها، والمسلمين هم الإرهابيون والمجرمون.

وبذٰلك أعطوا أنفسهم الحق في الحرب علىٰ الإسلام والمسلمين، وإعادة احتلال بلادهم، وتجاوز سيادتهم، والتدخل بل والضغط عليهم لتغيير أسلوب حياتهم ومناهجهم وعاداتهم وتاريخهم وتعليمهم ودينهم وأنظمتهم السياسية والاجتماعية والإعلامية، وبدأت الدعوات إلىٰ ضرورة التغيير، وامتلاك حق التدخل، ووضع التشريعات التي تسوغ ذٰلك، وتشريع قوانين الأدلة السرية، كسيوف مسلطة علىٰ رأس كل إنسان والتي لا يجوز الاطلاع عليها لدواع أمنية؛ لأن في ذٰلك إخلالاً بالقضية الأمنية وإضراراً بالأمن القومي، وتشريعات لحق التدخل باسم ضرورة توجيه الضربات الاستباقية أو الحروب الدفاعية، وافتراض أعداء، وتعميم هٰذا الافتراض، وعدم قصره علىٰ من يقوم بالإرهاب - حسب رأيهم - وتجنيد الكثير من القادة والزعماء والمفكرين والمشرعين لتسويغ هٰذه الممارسات لإرهاب الدولة الأقوىٰ، التي تتدخل بالعالم كله باسم الحرب علىٰ الإرهاب وتعقبه، واعتماد المؤسسات السياسية والتشريعية الخاصة بالدول الأقوىٰ، ومنحها الحق وإطلاق يدها في العالم بدل مؤسسات الأمم المتحدة.

إن مرحلة جديدة، أو حقبة جديدة من حقب التاريخ، بدأت بالحادي عشر من سبتمبر، مهما حاولنا التهوين من الأمر، أو التهويل لأسبابه وآثاره، وأن المستهدف الأول في ذلك يكاد يكون هو الإسلام والمسلمين، مع الأسف.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٤٤٨٣/٢٥

الهجرة إلى أرض العدل والحرية

هناك حقيقة يعتبر إدراكها على غاية من الأهمية، على مستوى الدعوة والحركة والتعامل مع (الآخر)، وهي أن المسلم يعتقد أن الأرض كلها لله، يورثها من يشاء من عباده، وهي فضاء الحركة ومجالها.. والهجرة إلى أرض الله الواسعة اعتبرها الإسلام سبيلاً للخروج من حالات الضغط والمعاناة، وتجاوزاً لحالات الاستضعاف: ﴿قَالُوٓاْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ﴾ [النساء:٩٧])، ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةًۚ﴾ [النساء: ١٠٠].

لذلك، فالمسلم لا يعاني من عقدة الاغتراب، كما أنه لا يعاني من عقدة الأغراب والأغيار؛ لأنهم محل لدعوته، فهم أمة الدعوة ومجالها، والهدف هو إلحاق الرحمة بهم وإنقاذهم، والمسلم مواطن عالمي في أمة الإسلام، ومن ثم في دولة الإسلام، حيثما كان وكانت جنسيته، فالإسلام فكرة أمة قبل أن يكون كيان دولة.

والهجرة ليست هروباً وفعلاً سلبياً، وإنما هي بالنسبة للمسلم خطة وحركة إيجابية، مجاهدة وفرصة عطاء، وإتاحة مجال لتوصيل قيم الإسلام وإلحاق الرحمة بالعالمين، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء] فالمهاجرون رسل الدعوة والرحمة للناس حيثما تحركوا وأينما كانوا، والأصل أن المسلم رسول رحمة ودعوة قبل أن يكون رجل دولة وسلطة؛ فالدولة والسلطة وسيلة لتحقيق كسب أكبر من الخير وليست غاية في نهاية المطاف.

فالهجرات في تاريخ الإسلام بشكل خاص والنبوة بشكل عام، وإثارة الاقتداء عند (الآخر)، كانت ولا تزال هي الوسيلة الأهم في مسيرة الدعوة إلىٰ الله.. وإذا كان الإسلام دين الإنسان، وقرآنه خطاب الإنسان، أينما كان، فذٰلك يفتح آفاقاً للدعوة والحركة واتساع دائرة الأخوة الإنسانية بشكل يتجاوز كل الحدود والفوارق القسرية، والبعد عن التعصب والانغلاق والعنصرية، ولعل هٰذا هو السبب الرئيس في انتشار الإسلام والإقبال عليه وقبوله من أبناء بلاد المهجر، حتىٰ ولو كان دعاته من المهاجرين إليهم.

والهجرة كانت ولا تزال منبع عطاء وخير وجهاد، سواءً أكانت هجرة المسلم إلىٰ (الآخر) أم هجرة (الآخر) إلينا. لذٰلك فالهجرة ليست تولية دبر بقدر ما هي استراتيجية تجاوز لمجال أفضل وعطاء دائم ومستمر.

ولا بد من الاعتراف أن أمريكا، حتىٰ بدايات أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، كانت تتمتع بأقدار من الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وتوفير فرص العمل.. كانت حريصة علىٰ استقطاب الكفاءات العالمية النادرة للمساهمة في بنائها الحضاري، ولذٰلك كانت محل جذب وإغراء بالهجرة إليها من العالم الإسلامي والعالم، رغبة في الحرية والتمتع بالكرامة والعدل، خاصة وأن معظم أنحاء العالم الإسلامي يسوده الاستبداد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان.

فالهجرة إلىٰ أمريكا والغرب لم تقتصر علىٰ هجرة السواعد فقط، وإنما تجاوزتها إلىٰ هجرة العقول والكفاءات، حتىٰ غدت أمريكا محلاً لاستقطاب الكفاءات وتقديرها، ومحلاً لطلب العلم والمعرفة والخبرة في معاهدها وجامعاتها، الأمر الذي أتاح فرصاً ذهبية للتعريف بالإسلام، والتعرف عليه، واستقراره، وانتشاره، واعتناقه من عدد ملفت من السكان الأصليين، إضافة إلىٰ قيام المراكز والمدارس والمؤسسات الإسلامية علىٰ أصعدة متعددة، حتىٰ لقد فضلها كثير من المسلمين علىٰ بلدانهم الأصلية.

ولعل قولة الرسول ﷺ للمسلمين الأوائل الذين عانوا ما عانوا في

بلدهم: **«إن بأرض الحبشة ملكاً لا يُظلم أحد عنده، فالحقوا ببلاده حتىٰ يجعل الله لكم فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه»** تشكل رؤية دقيقة ومنهجاً خالداً، وحالة مجردة عن حدود الزمان والمكان، ومستمرة في حياة المسلمين.

فأمريكا، قبل الأحداث، كانت تتمتع بمناخ من إشاعة العدل والموضوعية والسمعة الطيبة؛ وقد وجد المهاجرون أنفسهم وكرامتهم فيها، وهذا لا يمكن ولا يجوز بخسه بحال من الأحوال، ولا يمكن أن يطمسه أو يتجاوزه بعض أصحاب الأنظار الكليلة والاجتهادات المحزنة، الذين قد لا يكونون مدركين للقيم الإسلامية وكيفية التعامل معها وتنزيلها علىٰ الواقع بشكل صحيح، ولا يدركون العصر ومتغيراته ومتطلباته ومشكلاته، ولا طبيعة المجتمعات وتكوينها وكيفية التعامل معها من خلال القيم الإسلامية، ولا حتىٰ أمور المواطنة وعهودها ومواثيقها، لذٰلك نجد الكثير منهم يتعسف في استعمال فرص الحرية بحماسات ونزقات وغيبوبة وعي تسيء للإسلام، وتدعو إلىٰ النفور منه، وتحمل (الآخر) علىٰ دمغه بالتطرف والإرهاب، واتهامه بعدم الاعتراف بالتنوع وإقصاء (الآخر).

هذا واقع قد يضيق في فترات الوعي بالإسلام والعصر، وقد يتسع في فترات التعصب وقلة الفقه والإدراك، لكنه لا ينقطع بإطلاق، شأن حالة الخلق وطبيعته في كل المجتمعات والأديان والأقوام.

ـ المشكلة ثقافية:

لذٰلك يمكن القول: بأن الإشكالية الحقيقية بالنسبة لمسلمي الغرب، وخاصة الوافدين منهم، إشكالية ثقافية، تتمظهر تجلياتها واضحة في المجالات المختلفة، السياسية والاجتماعية والإعلامية والفكرية والمؤسسية... إلخ، ذٰلك أن معظم المهاجرين، في الغالب وعلىٰ الرغم من الوصول إلىٰ الجيل الثالث أو الرابع، ما يزال مسكوناً بمشكلات وأزمات مواطنهم الأصلية، التي خرجوا منها، وإن كان عملياً ساكناً في الغرب. وما تزال تلك المشكلات تشكل قُوتهم اليومي، وتستغرقهم وتنغلق عليهم،

وتشكل جدلاً مستمراً يستنزف الطاقات، ويهدر الإمكانيات دون كبير جدوىٰ، ودون أن يدركوا بأن التباين الحضاري والثقافي والتنموي والتقني والديني واضح بين بلدانهم الأصلية وبلاد المهجر، ولعل ذٰلك هو السبب الأساس في أنهم لم يؤدوا رسالتهم بشكل جيد، ولم يكن تأثيرهم كبيراً، كما هو مأمول، وكان غيرهم أقدر منهم علىٰ فهم المجتمع والاندماج به، والحصول علىٰ مفاتيحه الحقيقية في العلم والمعرفة والمواطنة.

وما لم يدرك مسلمو الغرب هٰذا التباين والاختلاف في السوية والتنمية وطبيعة المشكلات، ويبصروا آليات التعامل الحضارية، والمنابر الفاعلة في المجتمع، ويعرفوا كيف يرتادونها، ويرتقون من خلالها بعلم وفقه وموضوعية، أو بعبارة أخرىٰ ما لم يدركوا أن المشكلة ثقافية، وأن المطلوب قبل كل شيء إعادة التشكيل الثقافي للذهنية المسلمة في ضوء مكونات مجتمعات الغربة، وتحديد الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة، فسوف يستمر الضرب في الحديد البارد، مهما طال الزمن، وتستمر المجازفات العميّة، التي لا تحمل إلا البلاء، ونحن نظن أننا نحسن صنعاً.

ولا شك أن للمسلمين، سواءً كانوا من سكان البلاد الأصليين أم من المقيمين الوافدين، حقوقاً كفلتها دساتير وقوانين تلك البلاد، لٰكن مع شديد الأسف ما يزال الكثير منا يتعسف في استعمالها، وبذٰلك نحوِّل فرص الحرية من فضاء متاح للخيار والعمل والفهم وإدراك (الآخر) وكيفية التعامل معه، وهدايته، وإلحاق الرحمة به، إلىٰ بيئة تستنبت الكثير من المشكلات والخلافات التي كانت مكبوتة قبل الهجرة إلىٰ أمريكا والغرب، ويستمر صراخنا وإداناتنا وقتالنا في غير عدو، ويحتل نفوسنا ورؤوسنا مناخ التخلف والتعسف، ويستصحبنا ويسيطر علينا التشكيل الحزبي الناشئ في مناخ الاستبداد السياسي، بكل مشكلاته، وتحتل ذهنيتنا الاجتهادات الفقهية التي لم تعد تصلح حتىٰ لمجتمعها وعصرها، ونعاود اجترار وإنتاج الأدبيات الفكرية الناشئة في مجتمعات التخلف، دون القدرة علىٰ تجاوزها، وفهم مكونات المجتمع الجديد، وفقهه، وفكره، ودوائر الاستطاعة فيه.

والعقل المهاجر اليوم، وبعد هٰذه العقود المتطاولة، والتجارب المتعددة، ما يزال يعاني الكثير من الارتباك وضباب الرؤية، فهو يتأرجح ويتراوح بين الانسلاخ من القيم الإسلامية بإطلاق ليدخل في مجتمع الاغتراب بكل ما فيه، وبذٰلك يدخل مرحلة الضياع والذوبان والغيبوبة الحضارية، التي قد تلغي الذات نهائياً وتفقد الفاعلية، وبين ما يعانيه من الأوهام وأحلام اليقظة في قراءة مناخ الحرية، وسوء استخدامها، والدعوة إلىٰ تشكيل أجسام غريبة تنكفئ علىٰ نفسها، تمارس التعصب والتشنج، وتعجز عن فهم القيم الإسلامية وتنزيلها بشكل سليم علىٰ الواقع، وامتلاك القدرة علىٰ التمييز بين الارتماء والانكفاء، بين الذوبان المذموم والاندماج المطلوب، وما يتطلبه الاندماج من إدراك فقه العهود والمواثيق وحقوق وواجبات المواطنة والاستيطان، وما يترتب علىٰ ذٰلك؛ فيغريه مناخ الحرية بالدعوة إلىٰ مواجهة تلك المجتمعات، وإقامة الخلافة الإسلامية حتىٰ ولو كان ذٰلك حركة في فراغ، وإيغاراً لصدور الخصوم، وإيقاظاً لعداواتهم بدون فائدة.

ونحن بذٰلك لا ندعو لإلغاء الارتكاز الحضاري لأمة الإسلام، وحضارتها، وتاريخها، وعدم التفاعل مع قضاياها العادلة، والانتصار لها، وتشكيل طلائع متقدمة تحاول إقناع (الآخر) بحقها وشرف مقصدها، وإنما ندعو لأهمية الإدراك لطبيعة تلك المجتمعات، وثقافتها، والإحاطة بعلمها، ومن ثم رسم المداخل الحقيقية والمجدية لكيفية التعامل معها، والإفادة من علومها وتقنياتها وإنجازها، ومحاولة إبراز الصورة الحضارية للإسلام البعيد عن التعصب والانغلاق وعدم الاعتراف بـ (الآخر)، وتقديم صورة للتعايش والشراكة في البناء الحضاري، والقدرة علىٰ تحويل مسار الحضارة إلىٰ خير البشرية.

وفي اعتقادي أن المشكلة التي لحقت بالمسلمين، في أمريكا والغرب، بعد أحداث أيلول (سبتمبر)، علىٰ الرغم من كل المضاعفات والتداعيات، وما خلف ذٰلك من آلام وآثار ومن أحقاد ونزعات عنصرية، ودفع إلىٰ تصرفات وممارسات وتشريعات غاضبة وتصرفات طائشة، قد يكون لها بعض

المبرر، إلا أن الإشكالية في التعميم بالأحكام والعقوبات والممارسات لتنال المخطئ والمصيب والجاني والبريء، ومحاسبة الناس علىٰ نواياهم المفترضة، مهما قيل عن أهمية تلك التحوطات، حتىٰ تجاوزت في عنصريتها وتعصبها إلىٰ النيل من القيم الإسلامية نفسها، واعتبارها سبباً في إنبات جرائم القتل والاعتداء والتطرف والإرهاب، والتحول إلىٰ حرب علىٰ القيم الإسلامية والمسلمين أينما كانوا.

هناك تكمن الخطورة الكبيرة، ليس بالنسبة للمسلمين فقط وإن كان المسلمون أولىٰ ضحاياها، وإنما بالنسبة لأمريكا، التي بمثل هٰذه الممارسات والتعميمات وعمىٰ الألوان والعوار العقلي، إنما تقوم بتعبئة المسلمين في العالم علىٰ الكراهية والعمل ضدها والشماتة ببعض العمليات المتطرفة التي تشكل ثأراً منها؛ إن الكثير في العالم الإسلامي، وبسبب رد الفعل، سوف يتعاطفون مع التطرف، ويعممون أحكامهم ليقابلوا الخطأ والانحراف بخطأ وانحراف مماثل، وهنا تبدأ الكارثة والدوران في حلقة جهنمية مغلقة.

ومهما يقال عن قوة أمريكا، وقدرتها علىٰ تغيير وتطويع الأنظمة، والضغط عليها، واحتوائها، فإنها تبقىٰ عاجزة عن تطويع الأمم، وقد تحاول الأنظمة التي تدور في فلك أمريكا تحويل ولاء الأمة، لٰكن التجارب التاريخية تدلل علىٰ أن الأنظمة بذٰلك تتحول إلىٰ مواجهة الأمة، ولا يتحول إلَّا ولاؤها هي.

لذٰلك نقول: لا بد من تجاوز ردود الأفعال، والتفكير بكيفية احتواء الموجة، واستيعاب المتغيرات، ووضع الخطط لكيفية التعامل معها، وعدم معالجة الانحراف بانحراف مماثل.

والأمر المخيف حقًا، أن الكثير من حكومات بلدان العالم الإسلامي طاب لها المقام، لذٰلك فهي مصرة علىٰ تكريس التخلف، ومحاربة الإصلاح، وعدم الاعتبار بمن حولها وما حولها، تخوفاً من أن الإصلاح سوف ينال من مصالحها.

فلا مانع عندها أن تأخذ كل شيء من الغرب تقريباً، من بضائع

وتقنيات، وحتىٰ الطعام والشراب والركاب والشياب والعادات، وحتىٰ الإباحيات؛ فإذا جاءت سيرة الإصلاح تثور فيها عزتها ووطنيتها وتأخذها العزة بالإثم، خوفاً علىٰ مصالحها، لذٰلك ترفض دعاوىٰ الإصلاح والديمقراطية؛ بحجة أنها قادمة من الخارج!

والمنطق والواقع يقول: إن المهم الإصلاح وليس المهم من أين تأتي دعوات الإصلاح؛ المهم الإجابة عن الأسئلة الكبيرة التي ينتظرها الناس جميعاً: ما هي طبيعة الدعوات؟ وما فائدتها؟ وما أهدافها؟ فالمشير قد لا يكون مهمًّا بعد اختبار أهمية وفائدة المشار إليه؛ لذٰلك لا بد من استيعاب المرحلة، والتكيف معها، من خلال الأصول والقيم الحضارية الإسلامية، القائمة علىٰ الحوار، والتبادل الثقافي، والحرص علىٰ التفتيش عن الحكمة نفسها، أكثر من الوعاء الذي جاءت منه، وأخذ العبرة من كل ظاهرة، سواء أكانت سلبية أو إيجابية، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر)، تحت شعار: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَـٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَـٰرِ ۝٢﴾ [الحشر] حتىٰ لا نخرب بيوتنا بأيدينا بسبب الإصابة بالعَمَه وغياب الوعي.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مَلامح وإضاءات هَادِيَة

وعلى الرغم من حرصنا تجنب السقوط في مواقع الفكر الدفاعي، ما أمكن، التي أعادتنا إليها أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) إلا أن تلك الأحداث وتداعياتها، واستمرار النيل من القيم الإسلامية وعالم المسلمين، يقتضي ولو إشارات سريعة على الطريق، لعلها تشكل إضاءات لمن أراد أن يبصر.

وفي مقدمة هٰذه الإشارات، أن ندرك:

ـ أن الغاية من النبوة إلحاق الرحمة بالعالمين، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء]، وأن الإسلام جاء تهذيباً للناس وليس تعذيباً وعنتاً لهم.

ـ أن حضارة المسلمين وتاريخ المسلمين لا يمكن أن يُختزل بموقف أو جماعة أو ادعاء أو حدث أو شخص، وأن تاريخهم الحضاري يشهد علىٰ أن القيم الإسلامية بريئة من التعصب والعنصرية والعدوان وترويع الآمنين بطبيعتها؛ لأنها ليست قيماً لشعب مغلق أو جنس أو لون أو جغرافيا؛ وأنها حضارة إنسانية شاركت فيها الأمم والشعوب؛ وحتىٰ غير المسلمين وجدوا أنفسهم فيها، ولم يغير مجراها بعض الحوادث والممارسات الشاذة.

ـ أن الإسلام دين الإنسان أينما كان، لم يكن ولن يكون حكراً علىٰ أحد.

ـ أن تاريخ المسلمين لم يُلوث باعتداءات وحروب صليبية واحتلالات

واستعمار وتحريك حروب عالمية وإبادة للجنس البشري بأسلحة دمار ذرية ونووية وبيولوجية وكيميائية، ما يزال بعد أكثر من نصف قرن ضحاياها يعانون علىٰ أسِرَّة المرض في المستشفيات.

ـ أن المسلمين كانوا محلاً للعدوان والاعتداء والاحتلال والاستعمار، ومع ذٰلك يُتهمون بالإرهاب!

ـ أن القيم الإسلامية تعتبر أن الناس جميعاً، من لدن آدم إلىٰ قيام الساعة، مؤمنهم وكافرهم، أفراد أسرة واحدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات:١٣]، هٰذه الحقيقة الأسرية تؤهلهم للتعايش والتفاهم، وأن العلة من التنوع في الخلق التعارف والتكامل.

ـ أن الإسلام اعترف بالتنوع، واعتبره سبيلاً لإثراء الحضارة والتفاعل والتكامل والتعايش والتعارف: ﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ﴾ [الحجرات:١٣].

ـ أن الإنسان، في القيم الإسلامية، مكرَّم بأصل خلقه كإنسان، كائناً من كان: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ...﴾ [الإسراء:٧٠].

ـ أن التدين يعتبر أعلىٰ أنواع الحرية والاختيار وأرقاها، لذٰلك فشعار الإسلام الكبير لمعتنقيه: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖۖ﴾ [ق:٤٥]، فالإكراه والقسر والإجبار، ممارسات خارجة عن القيم الإسلامية.

ـ أن الإسلام شرع الجهاد لحماية حرية الاختيار، ومنح الإنسان الحرية الكاملة، والحيلولة دون إكراه الإنسان أو إجباره أو فتنته: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ...﴾ [البقرة:١٩٣]، وليس لإجبار الناس علىٰ اعتناق الإسلام.

ـ أن مشروعية الجهاد لدفع الظلم ورد العدوان، وتحقيق حرية الاختيار ونسخ الظلم والطغيان.

ـ أن سبيل العلاقة الإنسانية هو الحوار والتفاهم واحترام (الآخر): ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ...﴾ [آل عمران:٦٤]؛

وأن التبادل المعرفي سبيل النمو والارتقاء: «... **الحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا**»[1].

- أن من آداب الجهاد، حتىٰ علىٰ أرض المعركة، بعد أن تتوفر شروطه ومقوماته، عدم قتل النساء والأطفال، وعدم قطع الأشجار والتعرض للشيوخ والرهبان وأماكن العبادة وترويع الآمنين، وعدم المعاملة بالمثل، ومعالجة الخطأ من (الآخر) بخطأ من الذات، فلو مثّل الأعداء أثناء الحرب والمعركة بموتانا وعذبوا أسرانا لا يجوز لنا أن نسيء إلىٰ الأسرىٰ أو نمثل في القتلىٰ، فالميزان عندنا في الإسلام: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

- أن الأسير محلٌ لرعاية كاملة، والمعاملة الكريمة للأسير هي ميزان الإيمان والصدق والعطاء: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ۝٨﴾ [الإنسان].

- أن الجهاد، بالمعنىٰ الخاص، له مواصفاته وشروطه ومقوماته وقياداته وأهدافه وآدابه، فلا يمكن إعلانه وممارسته من كل إنسان.

- أن الأصل في الإسلام السلم والأمن، وأن الحرب استثناء: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١].

- أن الإعداد والاستعداد إنما شرع لترهيب الظالمين والطغاة من ممارسة العدوان والإرهاب وترويع الآمنين.

- أنه لا يجوز القتل والعدوان بغير الحق: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

- أنه لا يجوز قتل حتىٰ الحيوان لغير هدف، «**مَنْ قَتَلَ عُصفوراً عَبَثاً، عجَّ إلىٰ الله عزَّ وجلَّ يومَ القِيَامةِ مِنْهُ، يقولُ: يا ربِّ، إنَّ فُلاناً قتلني عَبَثاً،**

---

(١) أخرجه الترمذي.

ولم يقتلني لِمَنْفَعَة»[1].

ـ أن الإسلام حض علىٰ احترام المعاهدات والعهود والمواثيق: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]،

﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، **«ألا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً، أوِ انْتَقَصَهُ، أوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئاً بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»**[2].

ـ أن الإسلام لم ينتشر بالحروب والاحتلالات والاستعمار، ويُقِم دولة وأمة بالسلطة، وإنما هو أمة الفكرة التي تتجاوز الحدود والسدود، فالإسلام اليوم موجود حيثما وجد الإنسان، لذٰلك فإن الكثير من المقدمات التي نراها اليوم خاطئة سوف تقود إلىٰ نتائج خاطئة، من مثل مصطلح الإسلام والغرب، حيث لا يمكن مقارنة فكرة وثقافة بجغرافيا، خاصة وأن في الغرب إسلاماً ومسلمين، مهاجرين مقيمين ومن سكان البلاد الأصليين، وفي الشرق إسلاماً ومسلمين وغير مسلمين.

ـ أن فترات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي المناخ الطبيعي الذي ينتشر فيه الإسلام، وأن الإسلام انتشر في فترات السلم والحرية، أكثر مما انتشر في فترات الظلم والاستبداد السياسي، وهو اليوم ينمو في بلاد الحرية وينكمش في بلاد الاستبداد السياسي، لذٰلك أعداء الإسلام عرفوا كيف يحاصرونه، فحوّلوا الكثير من الأنظمة إلىٰ مخافر ومؤسسات أمن، وعمموا حكم العسكر والطوارئ في مجتمعات المسلمين، لإثارة الخوف والرعب في عالم المسلمين ومحاصرة نمو الوعي الإسلامي.

ـ أن العدوان علىٰ الإسلام والمسلمين أصبح واضحاً، مهما افتُعل من

---

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى» وفي «الكبرى»، وابن حبان، والطبراني، وغيرهم.. وفي إسناده ضعف، انظر: «مسند الإمام أحمد»، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط. مؤسسة الرسالة، ١٩٩٩م.

(٢) أخرجه أبو داود.

الذرائع، لأن بلاد المسلمين هي ميدان المعركة علىٰ ما يسمىٰ بالإرهاب، وأن الكثير من معارك الإرهاب تُصفىٰ بدماء المسلمين وأموالهم وتنظيماته، التي انتهىٰ معظمها ليكون أدوات بيد (الآخر) يستعملها حسب اللزوم.

ـ أن ما يسمىٰ بـ«الحرب العالمية علىٰ الإرهاب» أمر ملغم بمصالح اقتصادية واستثمارية وسياسية، إلىٰ درجة يمكن القول معها: إنها حروب «العولمة».

ـ أن احتمال وقوع المسلمين، أو بعض فئاتهم وأفرادهم، بالخطأ أمر وارد، هٰذا إن صحت نسبة الكثير من الأعمال المتطرفة للمسلمين، لٰكن أين موقع هٰذا الخطأ وحجمه وقيمته من فعل الآخرين وعدوانهم وتعميمهم الخطأ والعقوبة علىٰ عموم المسلمين؟

ـ أن الاعتراف بالخطأ وعدم معالجته بخطأ مماثل قيمة إسلامية، تتمثل في قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:٢١٧]، وذٰلك قاعدة خالدة لا بد من إدراكها والتحلي بها.. لقد اعترف القرآن بالخطأ الذي وقع، وهو حرمة القتل في الأشهر الحرم، ودفع الرسول ﷺ دية القتيل، لٰكن في الوقت نفسه طرح في المقابل فظاعة جرائم الآخرين، التي لا تقاس بخطأ المسلمين، حتىٰ لا يكون هناك عور عقلي.

لٰكن يبقىٰ السؤال المطروح: ما قيمة هٰذا الخطأ ونسبته من الكبائر والجرائم التي ترتكب بحق المسلمين؟

أين موقع الخطأ بالقتال في الشهر الحرام من جرائم فتنة الناس وإرهابهم وسلبهم حريتهم ومطاردتهم في عقيدتهم، فـ ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:٢١٧]؟

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مِن شروطِ البناء
الاعترافُ بالخطأ

ولا شك عندي أن الاعتراف بالخطأ يبني الأمة، ويصوب طريقها، ويمنحها القدرة علىٰ اكتشاف عللها ومعالجتها قبل أن تحيط بها خطيئتها.. والتعلل بأن ذٰلك يمكن أن يكون في صالح العدو وتبصيره بمواطن الضعف وإنهاك المجتمع وخلخلة الصف الإسلامي، فهي ذرائع غير ذات قيمة شرعية وعملية، ففي معركة أحد، وعلىٰ أرض المعركة، التي استشهد فيها سبعون من الصحابة، نزلت الآيات تبين الأخطاء وتحدد أسباب الهزيمة: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا﴾ [آل عمران:١٥٢]، ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ...﴾ [آل عمران:١٦٥] ولم يفهم أحد من جيل القدوة وخير القرون أن ذٰلك إنهاك للمجتمع وتبصير للعدو بمواطن الضعف.

وهنا حقيقة قد تكون غائبة عن ذهن كثير من الناس، وقد تغيبها الحزبيات عن عمد، وهي أن المجتمع والأمة والجماعة التي لا تحتمل النقد والمناصحة ومعالجة الأخطاء وتجاوزها، أمة لا يوثق بها.

وإذا كان المسلم في مستوىٰ إسلامه، اعترافاً بالخطأ وثباتاً علىٰ الحق وإنكار الباطل حيثما كان، كان مؤثراً في خصومه، مؤهلاً لإثارة الاقتداء.

ولعل الشيء المحزن الخطير، في الوقت نفسه، أن الغرب بعامة وأمريكا بخاصة، ما تزال تتجاهل الأسباب الحقيقية للعنف والتطرف والإرهاب، وترتكز وتقتصر في رؤيتها ومعالجتها علىٰ الحل الأمني

العسكري الاستخباراتي، مدفوعة إلىٰ ذٰلك بعقلية اليمين المتطرف، بل المتصهين، دون الدراسة الحقيقية للأسباب المنشئة للتطرف، وقد تكون الإشكالية في ذٰلك أنه يستوي المفكر والسياسي والقائد العسكري ومسؤول الأمن.

إن تجاهل الأسباب الحقيقية للتطرف والإرهاب والعنف سوف يوسع دائرته، ويجند له الكثير من المظلومين، ويأخذ بجريرته الكثير من البرآء، ويصيب بعمىٰ الألوان والتعميم في المواجهة المجرم والبريء، ويفتح أبوابه جميعاً، ويزيد من الكراهية وإحلال الصراع محل الحوار.

ونحن هنا لسنا ضد الحل الأمني، الذي يعالج الآثار ويتعقبها ويحمي الآمنين وينقذ الأرواح والأموال والإنسان، فهو ضروري وضروري جدًا، لٰكننا ضد الاقتصار علىٰ الحل الأمني وعدم تجاوزه، وخاصة من المفكرين والعقلاء، إلىٰ دراسة الأسباب المنشئة للتطرف والإرهاب والعنف، من القهر والاستعباد والإذلال والانحياز والهيمنة.

إن غياب الاستقرار، وشيوع الاستبداد السياسي، وإقامة الدكتاتوريات العميلة، وتحريكها لكثير من الحروب الخاسرة، وفقدان فرص الحرية، التي ساهم فيها الغرب وأمريكا بشكل خاص، إضافة إلىٰ إقامة إسرائيل، والانحياز لها بالمطلق، وتشريد الملايين، وسلبهم كل حقوقهم، هو مدعاة للتطرف والإرهاب والإقدام علىٰ محاولات يائسة للانتقام والثأر، التي قد يعمىٰ معها البصر، ويفشل صاحبها في التحقق من شرعية العمل.

حتىٰ أن الكثير من حالات القهر واليأس والإحباط والظلم يدفع بالكثير من الناس إلىٰ السؤال: أين الإرهابيون؟ لعل الخلاص يكون علىٰ أيديهم، تحت شعار: «عليَّ وعلىٰ أعدائي»!

ونحن بدعوتنا إلىٰ دراسة الأسباب الحقيقية للتطرف والإرهاب والعنف، بشكل موضوعي وعلمي وبعيد عن الخلفيات الأيديولوجية العنصرية والمتعصبة والبغيضة والوقوع في الفخاخ الصهيونية، باعتبار الصراع هو الأصل، انطلاقاً من الأساطير الدينية في الصراع مع الآلهة ومع الناس،

وعدم الاقتصار علىٰ الحل الأمني، لا نريد بذٰلك أن نسوغ الإرهاب والتطرف ونوجد له الذرائع، ولا العدول عن الحلول الأمنية.

فالتطرف والإرهاب مدان، مهما كان سببهما، وعلىٰ المسلمين إدانتهما، دون تخوف أو تردد؛ لأن ذٰلك يزري بالقيم الإسلامية التي ينتسبون إليها، والتيقن أن الإسلام يمتد وينتشر في أجواء الحرية والعدل وتكافؤ الفرص، وتشل حركته في مناخات الاضطراب وعدم الاستقرار، لذٰلك نراه يمتد في الغرب من خلال وجود الهوامش الديمقراطية، وينمو ويكثر معتنقوه، ويكفي هنا أن ننقل بعض ما أوردته مجلة «دير شبيجل» الألمانية في عددٍ لها عن النبي محمد ﷺ: أن في أمريكا وحدها يكسب الإسلام سنوياً أكثر من ٢٢ ألف معتنق جديد، حسب رواية قناة «ديسكفري».

ولا غرو في ذٰلك، فإن امتداد الإسلام وانتشاره واستقراره واستمراره من قبل أبناء البلاد الأصليين حرك كوامن اليمين المتطرف والعنصري، وأثار الأحقاد التاريخية، مما اضطر المسؤولين لمتابعة وتعقب المسلمين، وإبراز الصور المشوهة، بتعصب وانحياز، ولو كان ذٰلك علىٰ حساب القيم الغربية نفسها.

والذي يحرك العداوة ضد الإسلام والمسلمين اليوم، دوائر معروفة بنواياها وأعمالها وأحقادها، لكن لا يصح إلا الصحيح في النهاية.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الضَارَة .. النَافِعَة

وحسبنا أن نردد القول: «رب ضارة نافعة»، ضارة في النتائج القريبة، نافعة في العواقب والمآلات، فأحداث ١١ أيلول (سبتمبر) على بشاعتها وفظاعتها وآثارها السلبية، التي تمركزت في بلاد المسلمين، والتي لا يعلم إلا الله متى تنتهي، إلا أنها من وجه آخر استدعت الإسلام إلى بؤرة الاهتمام والدراسة والتحليل والاكتشاف، سواء على مستوى الذات أو (الآخر)، حتى يكاد اليوم يحتل الساحة السياسية والثقافية والأمنية، وعادت الجدلية حول النص الإسلامي ومدلولاته والحضارة الإسلامية ونسقها المعرفي من جديد، فهو اليوم محور الاهتمام العالمي، سواء أكان ذٰلك بالمواجهة أم بالحوار أو بالدفاع، الأمر الذي استدعى الكثير من المراجعة، خاصة وقد كثر الإقبال على الإسلام والاعتناق له؛ لأن الإنسان دائماً عدو ما يجهل.

فهل تتحول النقم إلى نعم، وينقلب السحر على الساحر، ويخسر هنالك المبطلون؟

نعود إلى القول: بأن أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) كانت أشبه بالزلزال المدمر، الذي خلف الكثير من الضحايا والإشكاليات وخلط الأوراق، سواء على مستوى الذات أو (الآخر).

ومما لا شك فيه أن العالم بعد أحداث أيلول (سبتمبر) قد تغير، وأن العالم بدأ يتشكل على صورة جديدة، على الأصعدة المتعددة، السياسية والثقافية والاجتماعية والإنسانية، وأفرز الحدث الكثير من المفاهيم

والسياسات، وأخرج الكثير من الأضغان التي ما كانت لتخرج لولا هٰذا الزلزال الكبير، ودلل علىٰ مواطن الضعف والخلل في واقع المسلمين، وأبان الكثير من الاجتهادات البائسة لتنزيل أحكام الشرع علىٰ واقع الناس، سواء أكانوا أقلية أو أكثرية، فالعلل تكاد تكون واحدة.

كما دلل علىٰ تبعثر رقعة التفكير، والفجوات الكبيرة في التشكيل الثقافي، وكان فرصة تستدعي الكثير من التأمل في صور التدين وعلل التدين والكثير من الفهوم المعوجة للقيم الإسلامية والأحكام الشرعية، وكيفية التعامل معها.

ودلل كذٰلك علىٰ تقطع الأمة إلىٰ أمم، والجماعة إلىٰ جماعات، والجماعات إلىٰ آحاد، وكيف أن الاجتهادات البئيسة والنظرات الكليلة والعلم القليل وغياب الوعي والبصيرة دفع بعضنا إلىٰ تصرفات كارثية، حيث ما نزال نحسن الموت ونعجز عن إحسان الحياة.

وهٰذه التصرفات، لم تقتصر آثارها علىٰ أصحابها، وإنما تجاوزتهم إلىٰ الأمة والقيم والدين نفسه، وأدت إلىٰ هدر الطاقات والإمكانات، والاستمرار في تقديم الضحايا والتضحيات في المعارك الخطأ، حتىٰ أن الكثير من الحسابات الأقليمية والدولية تصفىٰ اليوم بدم أبناء المسلمين ـ كما أسلفنا ـ دون أن يعون أو يدرون، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعاً.

لقد كان الحدث أشبه بالكواشف الكيميائية التي تبين خصائص وصفات المواد، وتشير إلىٰ طبيعة التفاعلات، الأمر الذي يستدعي الكثير من النظر والمراجعة والنقد وإعادة النظر بالكثير من المسلمات، والكثير من الحماسات والخطابات، التي ما تزال تحقن الشباب بالحماس وتجعله يعيش علىٰ الشعارات الكبيرة، دون أن تضع له الخطط في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة والأوعية الشرعية لحركته، حتىٰ لا يهلك نفسه ويقع بانفجارات اجتماعية وسياسية تحمل السوء له ولدينه وأمته، وقد يصبح هٰذا الشباب المسكين محل نقد بل وجلد ممن ساهموا بدفعه واندفاعه غير المحسوب، حتىٰ أصبح في كثير من الأحيان يظن، لسوء تقديره، أنه يطلق

النار علىٰ (الآخر)، وفي الحقيقة إنما يطلق النار علىٰ نفسه، نتيجة لانعدام الفقه والخبرة وسوء التقدير للتداعيات والمآلات والإمكانات، حيث تختلط عنده الأمنيات بالإمكانيات، إذا سلمنا أن الأمنيات والنوايا صائبة.

هٰذا علىٰ مستوىٰ الذات، أما علىٰ مستوىٰ (الآخر) فلقد شكلت الأحداث نافذة مهمة، إن لم نقل نوافذ علىٰ (الآخر) حتىٰ ليكاد المتأمل يبصر قاع (الآخر) ويحيط بعلمه ومسالكه، بل والتعرف إلىٰ نواياه وطبيعته وتركيبته الذهنية والاجتماعية، ودوافعه، والعوامل المؤثرة فيه.

هٰذه الخارطة أو هٰذا الدليل، الذي قدمته لنا أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، كيف نعيه وندركه، بل أقول: كيف نستوعبه ونستوعب تداعياته المستقبلية، فنعيد النظر في أوضاعنا وثقافتنا ومناهجنا التربوية وإعلامنا وأعمالنا وزعاماتنا وقياداتنا ووسائلنا، التي أنتجت تلك الصور للتعامل مع الذات وهٰذه الصور للتعامل مع (الآخر)؟

فهل نغلّب التفاؤل، ولا دليل علىٰ ذٰلك، بأننا سوف نستوعب الحدث ونستوعب تداعياته، التي بدأت علىٰ المستوىٰ السياسي والثقافي والاجتماعي، العالمي والإقليمي، ونقوم بالمراجعة المطلوبة لكل وسائلنا ومصطلحاتنا واجتهاداتنا وتربيتنا، وقبل ذٰلك وبعده كيفية تعاملنا مع (الآخر) الذي حملناه علىٰ الإساءة إلينا، وساهمنا بصنع الكثير من عداوته لنا، وذللنا أنفسنا لأعدائنا والكائدين لنا؟

وقد تكون الإشكالية الكبيرة، والكبيرة جداً، أن هٰذه الأحداث الكبرىٰ لا تعدو أن تكون موضوع خطبة حماسية وومضات حماس لا تلبث أن تنتهي، ومن ثم نعود إلىٰ مألوفنا ومعروفنا وواقعنا المتردي والتفتيش عن موضوعات أخرىٰ لخطبنا القادمة، بعيداً عن دراسة الحدث وتحليله، والتعرف إلىٰ أسبابه، واكتشاف مواطن الخلل في حياتنا الفكرية والشرعية والثقافية، وتحديد أسباب القصور، ومن ثم وضع الخطط والبرامج الكفيلة بمعالجة الأسباب وترميم الآثار وكيفية التجاوز وتحقيق الاعتبار.

صحيح أن الصدمة الأولىٰ للأحداث دفعت إلىٰ الكثير من التصرفات

العنصرية الطائشة، والحملات المجنونة، وعمىٰ الألوان، والمساواة بين القاتل والقتيل، والإساءة للمسلمين في الغرب، ومحاصرتهم، ومراقبتهم، بعد أن كانوا يتمتعون بفرص وهوامش من الحرية والمساواة، إلىٰ حدٍّ ما، يمارسون فيها أقداراً مهمة من النشاط والدعوة للإسلام، حتىٰ لنكاد نقول: إن الحرية التي كان يتمتع به المسلم، في الشوارع والمؤسسات والمعاهد والجامعات، في الغرب وأمريكا بالذات، قد يفتقدها أمثاله حتىٰ في بعض مؤسسات العبادة والعمل الإسلامي؟

لٰكنها الموجة العاتية التي تكاد تنكسر الآن وتبدأ بالتراجع، ويدرك العقلاء أن المسلمين هم أهل حضارة وثقافة وعطاء، وأن تاريخهم يشهد لهم بالعدل حتىٰ مع الأعداء، والتسامح وحسن المعاملة مع غيرهم، وأن حقيقة إسلامهم تختلف عن الصورة الموروثة أو المرسومة من قبل أعداء الإسلام أو ممارسات بعض المسلمين، وأن المسلمين في الغرب لم يعد وجودهم موقوتاً، وإنما هو وجود مستقر ومستمر، وأن الكثير من سكان البلاد الأصليين اعتنقوا الإسلام، وأن المسلمين في الغرب هم جزء من البناء الحضاري والنسيج الاجتماعي والوطني لتلك المجتمعات، وأن إسهاماتهم في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التنموية والحضارية، والمعامل والمصانع، واضحة للعيان.

ولعلنا نقول أيضاً: إن مسلمي الغرب مدعوون قبل غيرهم للقيام بالمراجعة لفكرهم، وفقههم، وخطابهم، وأدبياتهم، وعلاقاتهم، وأدواتهم، وفهمهم للعهود والمواثيق وحقوق وواجبات المواطنة، وكيفية التعامل مع (الآخر)، بعد أن كانت الأحداث فرصتهم لمعرفة أنفسهم ومن حولهم، حتىٰ يقول أبناء المجتمع من حولهم: «إنا نراهم من المحسنين»، وبذٰلك يغرون باعتناق الإسلام، الذي يمكن أن يصبح دين (الآخر) كما هو دينهم، فالإسلام ليس حكراً عليهم ولا علىٰ غيرهم، هو دين الإنسان أينما كان، وأن هٰذه الموجات العاتية سوف تنكسر ويعود الناس إلىٰ رشدهم، وتاريخ هٰذا الدين شاهد علىٰ ذٰلك.

فعمر بن الخطاب ﷺ الذي ذهب مغاضباً كائداً للإسلام والمسلمين عاد مؤمناً مناصراً للإسلام، متحدياً لأعدائه، وحسبنا أن نقول: بأن واقع المسلمين اختلف قبل إسلام عمر عنه بعد إسلامه، رضي الله عنه.

والمغول جاءوا إعصاراً مدمراً، لتدمير كل شيء، وعاثوا في الأرض فساداً وظلماً، ومن ثم تحولوا إلىٰ فاتحين ينشرون الإسلام، ويدافعون عنه.

نعود إلىٰ القول: إن الهجرة والاغتراب، ليست حركة انسحاب سلبية، وإنما هي خطة استراتيجية، في محاولة لتأمين الحركة والدعوة، وتحقيق كسب أكبر لنشر الإسلام، واغتنام ما يتمتع به المهاجر من الحرية والعدل، الذي كان ولا يزال فرصة لنشر قيم الدين وإلحاق الرحمة بالعالمين:

فالهجرة إلىٰ الحبشة، كانت فرصة لحماية خمائر العمل وأجنة الإسلام الأولىٰ.

والهجرة إلىٰ المدينة، معقل يهود ومكان هيمنتهم، كانت إيذاناً بقيام المجتمع الإسلامي وانطلاقه إلىٰ العالم.

والهجرة إلىٰ الأندلس، من قبل فرد، حملت الإسلام إلىٰ أوروبا، وأقامت حضارة الإسلام في الأندلس.

□ □ □ □ □ □

أبعاد النية.. والعمل الحسن

ويمكن القول، إلىٰ حدٍّ بعيد: بأن الكثير من الأعمال والممارسات التي ترفع شعار الإسلام أو الإسلامية، قد تتوافر لها الرغبات الصادقة، والأمنيات الكبيرة، والرغائب العريضة، لكنها في معظمها قد تفتقر إلىٰ الإحاطة بعلم ما تقدم عليه، وإلىٰ تقدير التداعيات المحتملة له، وبعبارة أخرىٰ تفتقر إلىٰ إدراك أبعاد النية، التي تعني الرؤية المحيطة قبل الحركة، والفكر النضيج قبل الفعل، وحسن التقدير للإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة، والتداعيات والمآلات المتوقعة، أو بشكل عام تفتقر إلىٰ الرؤية الاستراتيجية، بكل ما في الكلمة من معنىٰ.

ذٰلك أنه لا يكفي في العمل، أي عمل، سواء أكان فردياً أو جماعياً ـ وإن كانت المسؤولية علىٰ العمل الجماعي آكد وأعظم ـ أن يتوفر له النوايا الصادقة، والنفوس المخلصة، والحماس المتوقد، والشجاعة الملفتة، والجرأة النادرة، والاستعداد للتضحية بالنفس والمال؛ بل لا بد له أن يتوفر، إلىٰ جانب ذٰلك كله، علىٰ الخطط المدروسة والموضوعية، والتقدير الدقيق للإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة والإصابات المحتملة، والنظر في العواقب والتداعيات الموصولة إلىٰ الصواب، والحيلولة دون الإصابات والمفاسد؛ بمعنىٰ أنه لا بد أن تتوافر له الإرادة والقدرة؛ الأمانة والقوة؛ الإخلاص والصواب؛ والأمنيات والإمكانيات.

ولعلنا نقول: إن معظم الأعمال اليوم، التي ترفع شعار الإسلام، إن لم نقل كلها، تنطلق من عنصر الحماس، وتتوهم أنه الحل الصحيح،

وتتمحور حول النوايا والأماني، لكنها في الأعم الغالب تفتقر إلىٰ التخطيط ودراسة الجدوىٰ، وذٰلك لغياب أهل الخبرة والاختصاص، ومن يسمون بأهل الحل والعقد، حيث ما زلنا لا نقدِّر الاختصاص حق قدره، ولا ندرك أهميته، بل إن الكثير من ممارساتنا تقلل من قدره، والكثير الكثير أيضاً من العاملين في الحقل الإسلامي غادروا اختصاصاتهم، التي يحسنونها من طب وهندسة وعلوم وكيمياء... إلخ وعجزوا وفشلوا في أن يوظفوها لخدمة دعوتهم وأمتهم، إلىٰ منابر الوعظ والإرشاد، فقدموا مثلاً رديئاً للأجيال، وساهموا بتكريس الهزائم والفشل وهدر التضحيات والإمكانات.

وقبل ذٰلك كله لا بد من النظر والاجتهاد في كون العمل مشروعاً، بوسائله وأهدافه، منضبطاً بالمعايير الشرعية، ومحققاً للمقاصد الشرعية، جالباً للمصالح، دارئاً للمفاسد، مستخدماً الأدوات والوسائل الشرعية؛ لأن الغاية لا تبرر الوسيلة، فلا بد أن تكون الغاية مشروعة والوسيلة مشروعة أيضاً، وإن أي تجاوز في ذٰلك، أو اجتهاد باسم مصلحة الدعوة وادعاء تحقيق كسب أكبر للقضية الإسلامية والمجاهدة في رفع المعاناة عن المسلمين، يؤدي إلىٰ الانفلات وفتح أبواب المفاسد علىٰ مصراعيها، حيث لا يبقىٰ أمامنا في مراحل الهزيمة والفشل والإحباط من ذرائع ومعاذير إلَّا القول: بأنه تشفع لأصحابها النوايا الطيبة، وكأن الأصل بالنية الطيبة أن تكون عمياء وساذجة بعيدة عن أي تبين، وكأنما قوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [النساء: ٩٤] نزل لغيرنا.

والكثير من علمائنا تنبَّه إلىٰ هٰذه القضية الخطيرة في العمل والسلوك بشكل مبكر، حيث أدرك من قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] أن العمل لا يكون حسناً ما لم يتوفر له عنصرا الإخلاص والصواب معاً.

وإن كنت أرىٰ - والله أعلم - أن النية الطيبة، التي هي عزم القلب علىٰ العمل والإخلاص فيه، تتطلب، أو تتضمن، أو من لوازمها، الرؤية المحيطة لأبعاد العمل قبل الحركة صوبه وانعقاد العزم علىٰ فعله.

٤٥٠٥/٢٥

فالرسول ﷺ عندما ناط الأعمال بالنيات فقال: «**الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى...**» بيّن أبعاد النية والرؤية المطلوب توافرها قبل الحركة، فقال تتمة الحديث: «... **فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[1].

أي أنه لا بد أن يبصر أبعاد الحركة قبل البدء بها، فالنية ليست عزم القلب والصدق في ذٰلك فقط، بل لا بد لها من التبصر في الأهداف والوسائل قبل حركة الجوارح، ومن هنا كان نهي الرسول ﷺ عن الجهاد والقتال تحت راية «عمِّيَّة» ـ وهي التي التبس أمرها وعميت أهدافها ووسائلها علىٰ الإنسان ـ واعتبر من مات تحت هٰذه الراية أنه يموت ميتة جاهلية: «**وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَىٰ عَصَبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**»[2].

لذٰلك فإن فحص العمل، واختباره، والنظر في عواقبه ومآلاته، وما يحقق من مصالح، ويدرأ من مفاسد، من أهم الشروط للعمل الحسن.

فهل نُدخل العقل الناقد لصور التدين وفقه أحكام الشرع لساحة العمل الإسلامي اليوم، ليغيِّر في الذهنية، ويوفر المناخ المطلوب لتحقيق الصواب، إلىٰ جانب الإخلاص، ونعتبر النقد هو أحد ركني البناء والتصويب، ومن ثم نُقَبِّلُ يد المخلصين، الذين يفتقدون مقومات الصواب، ونجلُّهم، لٰكن لا نَقْبَل أحاديثهم وأفعالهم، وبذٰلك نحمي مكاسبنا، ونسدد خطانا، ونثير الاقتداء؟

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

مخاوف.. مشروعة

إن أخشىٰ ما يخشاه الإنسان اليوم: السقوط في محذور قوله تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يوسف]، وما يمكن أن يكون من انتقال علل التدين من الأمم السابقة إلىٰ المسلمين، بحيث لا تأخذ أحداث أيلول (سبتمبر) ما تستحقه من التحليل والدراسة والمراجعة، والعكوف علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر)، وتستشعر الأمة مسؤوليتها تجاه الأحداث وتداعياتها، وتجتهد بشكل منهجي للتعرف إلىٰ الأسباب والقابليات الحقيقية والموضوعية التي تكمن وراءها، واكتشاف الفجوات الكبرىٰ في حياتنا التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية، وبشكل عام الحضارية، وجميع الممارسات والاجتهادات والأمور التي أورثتنا هٰذا الفراغ الكبير، الذي مكّن للخصوم والأعداء أن يمتدوا في داخلنا، ويوظفوا الحدث وغيره كثير لمصلحتهم، ومراجعة الفهوم المعوجة التي مكنت له ولا تزال، فلئن كان غيرنا يستكبر بالقوة فالكثير منا يستكبر بغير الحق، الأمر الذي جعل منا أمة هشة سريعة العطب، تعاني من إشكالية الوهن الحضاري، والكثير من التحركات اليائسة والعشوائية، علىٰ الأصعدة المتعددة، بحيث نستمر في الإقدام علىٰ فعلها حتىٰ صارت سبباً في أن تدور علينا الدوائر.

وحالة الوهن الحضاري، وما تستدعيه من تداعي الأمم علينا، وما تورثه من تخلف يطبع ذهنية الأفراد، لا تقتصر علىٰ جانب واحد من جوانب الحياة، بل هي حالة عامة تنعكس علىٰ كل شيء، والأخطر في ذٰلك كله أن تصيب بالدرجة الأولىٰ كيفية فهم قيم الدين، وتساهم في نشوء صور من

التدين المغشوش، الذي يعفي من مسؤولية النظر والدرس والتحليل والبحث والخلوص إلىٰ الأسباب الحقيقية للمعاناة والاهتداء إلىٰ كيفية التعامل لتجنب الأزمات وإدارتها في الوقت نفسه، ومعالجة الأسباب وترميم الآثار.

ذٰلك أن الوهن الحضاري، وذهنية التخلف والعجز التي يورثها، تتمحض رؤيتها للعلاج بإعفاء النفس والإلقاء بالتبعة علىٰ (الآخر)، أو ما يسمىٰ هٰذه الأيام بنظرية المؤامرة.. فـ (الآخر) يصبح هو السبب في المصائب والبلايا والأزمات كلها، ويتسع فينا الفكر الذرائعي بقدر اتساع فجوة التخلف الذي يكرس حالة الوهن والعجز، حتىٰ يصبح موروثاً اجتماعياً، أو وباءً اجتماعياً، يزيد من تمكين الخصم، وينشئ رموزاً وزعامات غير مؤهلة وغير مسؤولة، تعيش وتقتات وتستمر في زعاماتها بنظرية المؤامرة، ومع الأسف يفوتها أن تدرك أنه لو كان ذٰلك كذٰلك، أي لو كان الخصوم والأعداء هم سبب بلائنا كله، وأننا في الواقع كمسلوب الإرادة ـ ولا أقول كالمعاق؛ لأن المعاق طاقات كامنة وليس طاقة واحدة ـ لا فاعلية لنا البتة، إذن فما معنىٰ هٰذه الزعامات، وما قيمتها، التي رضيت بادعاءاتها تلك التي تسويها بالعدم، وتجعلها عاجزة عن التعامل مع الصورة وإدراك ما يراد لها؟

وليس ذٰلك فقط، بل قد يمتد الأمر أو الخطر إلىٰ اللجوء إلىٰ التسويغ والتبرير الديني لحالات الفشل التي نعاني منها، وهٰذا هو الأخطر، حيث تتحول القيم الإسلامية التي تمثل سفينة الإنقاذ والنهوض والحل إلىٰ معوق ومشكلة، وبذٰلك نفتقد كل أمل.. فإذا أعجزتنا حيلة الإلقاء بالتبعة علىٰ العدو والخصم فالبديل جاهز، وهو أن الله قدر علينا ذٰلك، وأن ذٰلك هو قدرنا، فالله هو الذي قدر لنا وعلينا ذٰلك! وبذٰلك لا نترك أية مساحة للمراجعة والتقويم والدراسة والتحليل، بل قد يصل التفكير في ذٰلك إلىٰ مستوىٰ التحريم والتأثيم؛ لأنه ليس بإمكاننا ولا من حقنا مواجهة القدر؟!

وبذٰلك نحول قيم الدين، بفهم مغشوش وتدين سلبي، إلىٰ أن تكون السبب في مصائبنا وأزماتنا، وندفع الناس دفعاً، حتىٰ من علىٰ بعض منابر

المسلمين، للهروب من قيم الدين، التي نحمّلها مسؤولية تخلفنا وتراجعنا.

نقع في هٰذا الفهم السقيم المحزن والتدين المغشوش، دون أن ندرك الوجه الإيجابي والفاعل للقدر، ودون أن ندرك أن من مسؤولية المسلم فهم الأقدار والأسباب، ومن ثم مدافعة قدر بقدر، وسنة بسنة، فالمسلم الحق هو الذي يدفع القدر بقدر أحب إلىٰ الله.

والخشية الأخرىٰ، أن ننكفئ علىٰ أنفسنا، ونتقوقع، ونكتفي بأن نلعق جراحنا، ونستمر في حالة الاحتضار والانتظار، دون أن نبصر (الآخر) الذي يعيش معنا، ويشاركنا الحياة، ويدافعنا المصالح والأفكار، ويحاول الغلبة والهيمنة، ويتخذ لذٰلك كل الذرائع والأسباب، لدرجة أننا نتحول لنصبح نحن أداةً وسبباً لتسلطه علينا.

وفي تقديري، أن أخطر المراحل التي تمر بها الأمة من العطالة وانطفاء الفاعلية والتقطيع في الأرض أمماً، هي مرحلة عدم الإبصار، وتعطُل أدوات النظر والتفكر، الذي يساهم بغياب الوعي والإدراك، وعندها نتحول من أمة قادرة علىٰ النظر والتفكير والاعتبار بذاتها و(الآخر)، لتصبح حياتنا عبرة لغيرنا؛ نصبح محلاً للاختبار، وميداناً للدرس والتجربة، ومثلاً ووسيلة للآخرين، فتصبح الأمة عبرة بدل أن تكون معتبِرة، وهٰذه هي المرحلة الأخطر في التحلل والانقراض، حيث تصبح الأمة عدوة نفسها، تخرب حضارتها وبيتها بأيديها وأيدي خصومها، والله سبحانه وتعالىٰ يقول عن الأمم والحضارات البائدة: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢].

فالعاقل من يعتبر بغيره، والأحمق من يكون عبرة لغيره.

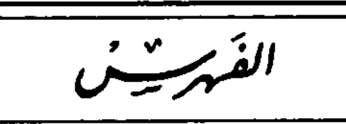
وما لم يكن شعارنا الدائم: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ...﴾ [آل عمران: ١٦٥]، فسوف يستمر فينا الفكر الذرائعي، وتكرس فينا القيادة الفاشلة، ويعمنا الوهن الثقافي، وتسود في حياتنا صور التدين المغشوش.

والأمل معقود علىٰ المسلمين في الغرب، رغم هٰذه الإصابات البالغة، التي لحقت بهم، والنزعات العنصرية التي تحاصرهم، وما وقعوا فيه من أخطاء أصبحت تحيط بهم، أن يكونوا جسور التواصل، وأدوات الحوار الحضاري والثقافي، ومرآة الإسلام الذي يُرىٰ من خلالها، ومرقاة الحضارة، وخبرات الارتقاء بعالم المسلمين، من خلال تخصصاتهم... أن يكونوا قادرين علىٰ استيعاب أحداث أيلول (سبتمبر) وغيرها، والإفادة منها، وتحويل النقم إلىٰ نعم، والقيام بالمراجعة وإعادة النظر، وتحديد مسؤوليتهم عن الأحداث بشكل شجاع، وتجاوز كل الظروف القاسية، والاستجابة لله ورسوله بشكل صحيح سليم، من بعد ما أصابهم القرح، وأن يصوّبوا ذهنية تلك المجتمعات، لتراهم جزءاً أصيلاً منها، تراهم من المحسنين، قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾﴾ [آل عمران].

فأين الإحسان، وكيف نسلك سبيله، فلقد كان الصحابة ﷺ يسألون النبي ﷺ عن الخير ليفعلوه، بينما كان بعضهم يسأل عن الشر خشية أن يدركه.

والحمد لله رب العالمين.





الفهرس

٤٥١١/٢٥

يقول تعالى :

﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (يوسف ، ١٠١)



الأعمال الفكرية الكاملة

تتمحور حول:

-التأكيد أن عقيدة التوحيد هي ميثاق التحرير والخلاص؛ وأن الغاية الأساس للنبوة الخاتمة إلحاق الرحمة بالعالمين: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾؛ وتبيين الآثار المدمرة لتحالف الاستبداد السياسي والكهانة الدينية (الجبت والطاغوت).

- التأسيس لمنهج التقويم والمراجعة وبناء العقل الناقد؛ وتحديد مواطن الخلل، وكشف أسبابه، واقتراح سبل علاجه.

-التدريب على التفكير الاستراتيجي وبناء الرؤية المستقبلية، والإفادة من التراث لبناء الحاضر ورؤية المستقبل؛ والتشجيع على الاجتهاد وإعمال العقل، في ضوء هدايات الوحي وضوابط الشرع.

-إحياء المنهج السنني، وبيان أهمية السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم، والتبصر في العواقب والمآلات لتحقيق العبرة.

-المساهمة في بناء «الطائفة القائمة على الحق»، الأنموذج التطبيقي لقيم الدين في واقع الناس، ودليل خلود الإسلام.

- المساهمة في تجديد أمر الدين، ونفي نوابت السوء، ومعالجة أسباب الغلو والتشدد، والعودة بالأمة إلى منهج الوسطية، والتمييز بين قيم الدين المعصومة وصور التدين.

-اعتبار التشكيل الثقافي ومعاودة النظر في مواصفات الخطاب الإسلامي السبيل الأجدى للتغيير.

-التعريف بأهم مقومات النهوض التي تمتلكها الأمة، ووسائل تفعيلها.

-إحياء فكرة الفروض الكفائية، واستكمال الاختصاصات الغائبة، وإعادة بناء مفهوم «أهل الحل والعقد».

-بيان الدور الحضاري للأمة، ورسم معالم رسالة المسلم في حقبة العولمة، وتوسيع دائرة التفاهم، وتحويل الاختلاف إلى تنوع وتكامل.

-تحرير القول في إشكالية «الحاكمية»، وبيان أبعاد تطبيق الشريعة، وبيان أن التكليف منوط بالاستطاعة.

- التصويب لمنهجية الاقتداء، ووضع المشكلات المعاصرة في موقعها المناسب من مرحلة السيرة وفترة القدوة وجيل خير القرون.

-بيان أن عملية النهوض تتطلب فقه النص وفهم الواقع، والتعامل مع المشكلات من خلال الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة .

-صوابية الحل لمشكلات عصر معين، لا تعني بالضرورة قدرتها على معالجة مستجدات كل عصر.